الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب

تأليف

الإمام يحيى بن حمزة

(ت ٧٤٩ هـ)

دراسة وتحقيق

د. محمد صلاح الدين حنطاية

الحاصر لفوائد مقدمة طاهر
في
علم حقائق الإعراب

الحاصر لفوائد مقدمة طاهر

في

علم حقائق الإعراب

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

تأليف الإمام يحيى بن حمزة

(م ٧٤٩هـ)

بعناية المفتقر إلى الله محمد بن شرف بن ...

أسأل الله التوفيق و... لنا بالحسنى بجاه محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين آمين

دراسة وتحقيق

د . محمد صلاح الدين حنطاية

معرض صنعاء الدولي للكتاب ١/١١/٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسست المكتبة الأم في عدن قبل عام 1890
تأسس المركز في صنعاء عام 1994

رقم الإيداع بدار الكتب صنعاء 2007/172

الطبعة الأولى 1428هـ الموافق 2007م

مركز عبادي للدراسات والنشر
ت: ٤٨٥٦٩١ / فاكس: ٤٨٥٦٩٢
سيار: ٧٧٧٢١٩٦١٧ ص.ب: ٦٦٢
صنعاء - الجمهورية اليمنية

التنفيذ الطباعي: مركز عبادي للدراسات والنشر - صنعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً ﴾

طه : ١١٣

هل النحو إلا بحر علم يخوضه

صبور على درس الدفاتر مقبل

له فطنة وقادة لا مكسل

عن البحث والتدقيق إن عن مشكل

ابن هطيل اليمني الملقب بسيبويه اليمن

الإهداء

إلى كوكبة من شيوخ العربية في القرن الرابع عشر الهجري أقدم هذا السفر وهم:

١- الشيخ/ مصطفى صادق الرافعي صاحب الإعجاز.

٢- الدكتور/ محمد عبدالله دراز صاحب النبأ العظيم.

٣- الدكتورة/ عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) صاحبة الإعجاز البياني.

٤- الدكتور/ عبدالله الطيب صاحب المرشد إلى فهم أشعار العرب.

رحمهم الله جميعا وأجزل مثوبتهم

جزاء ما بذلوا في سبيل نصرة الدين واللغة

الباحث

شكر وتقدير

يرفع الباحث شكره وتقديره إلى السادة:

١- أ.د. محمد آدم الزاكي المشرف الأول على الرسالة جزاء ما قدم للباحث من نصح وتقويم.

٢- أ.د. علي عبد الله أحمد النعيم عميد كلية التربية في جامعة الجزيرة بحنتوب والأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية المشرف المشارك الذي قام بقراءة هذه الرسالة وصوبها.

٣- د. عمر السيد العباس نائب عميد الدراسات العليا بجامعة الجزيرة.

٤- رئيس مكتبة الجامع الكبير (الشرقية) عبدالله الوشلي في مسجد صنعاء الكبير.

٥- الأخ/ مدير المكتبة الغربية في صنعاء.

٦- الأخ/ مدير المكتبة المركزية في جامعة صنعاء وبخاصة مسؤولي فرع الرسائل الجامعية.

٧- ولدي حذيفة محمد صلاح الدين الذي كتب هذه الرسالة على صفحات الحاسوب.

٨- كما يقدم الباحث شكره وتقديره للجنة المناقشة لهذه الرسالة لما بذلوه من جهد في قراءتها وتصويبها.

فهرست الدراسة

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

القسم الأول

الدراسة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن جاهد بلسانه وقلمه وسيفه وسنانه. أما بعد:

فهذا شرح على مقدمة ابن بابشاذ، وابن بابشاذ هو طاهر بن أحمد المتوفى سنة ٤٦٩هـ بالقاهرة وكان من علماء النحو البارزين في مصر وكان مقصد طلاب النحو من مصر والأندلس.

وضع الشيخ طاهر بن أحمد مقدمة في النحو ذاع ذكرها في الأفاق فاهتم بها طائفة من الشراح من مصر والأندلس. وحين وصلت اليمن انكب عليها علماء اليمن ومن أشهر هؤلاء العلماء ابن هطيل والمهدي والعمك وغيرهم، ومن أشهر هذه الشروح اليمنية (الحاصر الذي وضعه الإمام يحيى بن حمزة والإمام يحيى بن حمزة إمام عظيم من أئمة الزيدية تجاوزت كتبه المائة في فروع العلوم المختلفة من فقه وأصول وعلوم العربية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

١- أهمية التراث النحوي في اليمن والرغبة في كشف بعض الدراسات النحوية في هذا المجال وقد وفق الباحث إلى دراسة عمدة ذوي الهمم في الماجستير.

٢- إخراج الكنوز التي تركها علماؤنا - رحمهم الله - واجب ديني وحضاري، ومسؤولية تقع على عاتق كل دارس، فبعث التراث ودراسته استئناف لحياة أمتنا الفكرية والحضارية.

٣- لقد ترك الأسلاف ثروة حضارية ثمينة ويرى الباحث أن إحياء هذا التراث وإبرازه إلى النور واجب ديني وحضاري في عصر التحديث كما يزعمون، فالحقد على هذا التراث كبير تجلى في كثير من المواقف وحتى في عصرنا الحديث كحرق مكتبة سراييفو ومكتبة الحكمة والمتحف العراقي ببغداد الذي حوى آلاف المخطوطات بعد دخول الأمريكان هذه العاصمة العلمية والثقافية لهذه الأمة.

٤- إن المفكرين والباحثين لا يقدرون على بناء ثقافة جديدة إلا على تراثهم الذي تركه لنا سلفنا الصالح واستلهامه والبناء عليه.

٥- لما كانت اللغة هي مفتاح شخصية الأمة الحضارية وهي العامل الثاني بعد الدين الذي يعمل على وحدة الأمة وتماسكها كان لابد من الاهتمام بها، ومن مظاهر الاهتمام بها الاهتمام بقواعدها. فالنحو ميزان اللغة والضابط لها، وبدونه تغدو مشتتة لا تقوم بأداء وظيفتها.

٦- يعد النحو قمة الدراسات اللغوية، وهو تجسيد لقواعد اللغة على كل مستويات العمل اللغوي.

٧- مقدمة ابن بابشاذ من المقدمات النحوية التي عُني بها العلماء مدة أربعة قرون سيما في اليمن فقد عكف على شرحها كوكبة من علماء اليمن الأجلاء فأراد الباحث نشر وبعث بعض هذه الشروح التي عنيت بهذه المقدمة ومنها شرح الإمام يحيى ابن حمزة بعد أن حقق كتاب عمدة ذوي الهمم وهو رسالة ماجستير في الجامعة اليمنية.

٨- يعد الإمام يحيى بن حمزة من كبار أئمة الزيدية، وله باع طويل في التأليف في العلوم الدينية واللغوية ومع ذلك مازال مغموراً إلا عند فئة قليلة من الباحثين. وهذه محاولة متواضعة في إبراز هذا العالم العظيم. وعمل قليل في جنب عالم خدم أمته فكرياً ولغوياً وتربوياً.

أهداف البحث:

١- إحياء أحد شروح ابن بابشاذ وهو الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب، بعد أن حققت عمدة ذوي الهمم لابن هطيل فوجدت لزاماً على تكميل ما بذله علماء اليمن في شرح هذه المقدمة.

٢- تسجيل تاريخ ابن حمزة أحد أعلام اليمن الأفذاذ وأن أشير إلى بعض جهوده في خدمة اللغة بين بلاغة ونحو. ولاسيما وهو العالم الذي عمل على مد الجسور بين الزيدية وأهل السنة وبخاصة في كتابه موقف أهل البيت من الصحابة الكرام.

٣- بعث همم الباحثين لنشر نتاج علماء اليمن إذ مازالت هذه الكنوز حبيسة تنتظر من يجلو عنها غبار السنين.

٤- التعرف على العقلية النحوية في اليمن من خلال تحليل كتاب الحاصر.

٥- ترك ثروة فكرية أمام الباحثين للدراسة والبحث عن ملامح الدرس النحوي في القرن الثامن الهجري.

منهج البحث:

سلكت في دراستي منهجاً يقوم على المقابلة بين النسخ والكشف والتحليل والتقويم. بحيث يصير البحث قريباً قدر المستطاع من صنعة الإمام يحيى بن حمزة، كما وطأت للبحث بترجمة موجزة لصاحب المقدمة ابن بابشاذ ومهدت لحياة الإمام يحيى بتمهيد تناول عصر الإمام وثقافة ذلك العصر.

لذلك جعلت للدراسة تمهيداً يشتمل على عصر الإمام يحيى بن حمزة من حيث الحالة السياسية والفكرية والثقافية.

ثم جعلت الدراسة سبعة فصول ففي:

الفصل الأول: تحدثت عن شخصية الإمام يحيى بن حمزة، وحياته العامة ومشاركته الفكرية.

الفصل الثاني: درست الحاصر وتناولت المباحث التالية: اهتمام علماء اليمن بالمقدمة المحسبة، سبب تأليف ابن حمزة للحاصر، عنوان الكتاب، إثبات نسبة الكتاب لابن حمزة، زمن تأليف الكتاب، محتوى الكتاب.

الفصل الثالث: منهجية الإمام يحيى، وتناولت المباحث التالية: اهتمام علماء اليمن بالمقدمة المحسبة، غرضه من تأليف الكتاب، مصادره، طريقته في نقل المتن، اهتمامه بذكر العلة، اهتمامه بالحدود والضوابط، التمثيل لعبارات المقدمة، الأسئلة والأجوبة، عرضه لآراء النحاة، المادة النحوية في الكتاب والزيادة عليها، مزجه المباحث الصرفية بالمباحث النحوية، النزعة المنطقية والتقسيم العقلي في الكتاب، التحقيق والاحتراز.

الفصل الرابع: ويشتمل البحوث التالية: السماع عند ابن حمزة، والقياس، والعامل.

الفصل الخامس: يتناول موقف ابن حمزة من المدارس النحوية، وموقفه من ابن بابشاذ النحوي، ومذهبه وبعض الأصول التي اتبعها.

الفصل السادس: جعلته لوصف نسخ المخطوط.

الفص السابع: في هذا الفصل فصلت المنهج الذي اتبعته في التحقيق على النحو التالي:-

١- ضبط ما يحتاج إلى ضبط في الكتاب، وتحقيق مسائله وتخريج شواهده وعزو أقواله والتعليق عليها.

٢- اتخذت من النسخة (أ) وهي مكتوبة سنة ٧٨٠هـ أصلاً قابلت عليها النسختين الأخريين.(ج) المكتوبة سنة ٧٢٠هـ أي في حياة الإمام، ولكن تجاوزتها نظراً لكثرة السقط منها وأحسب أنها مسودة للكتاب. زاد الإمام فيما بعد عليها وأما (ب) فكتبت في القرن التاسع الهجري بخط جميل لكن تشتمل على سقط كثير وبعض الأخطاء التي تدل على أن ناسخها يعوزه الذوق النحوي، وأثبت اختلافات النسخ المهمة في الحاشية (وقصدت بالمهمة تلك التي تغير المعنى أو تحدث خللاً في السياق).

٣- وثقت الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب منسوبة إلى أصحابها.

٤- نسبت الآراء والأقوال التي لم يعزها الإمام يحيى إلى أصحابها أو عزاها لبعضهم دون تسمية أو لبعض النحاة أو صدرها بقيل، أو نقل أو رد أو أجيب، ونحو ذلك ما استطعت إلى ذلك سبيلا ووضحت الأوهام في نسبة الآراء والأقوال والشواهد.

٥- اعتنيت بتحقيق المسائل التي وردت في الكتاب وعلقت على ما يستحق التعليق حسب اجتهادي وما سوى ذلك أشرت إلى مظانه في كتب النحو.

٦- نبهت إلى ما انفرد به الإمام يحيى بن حمزة أو أغرب فيه من الآراء والتوجيهات

والشواهد وقارنت بين آرائه وآراء غيره من النحاة كما أشرت إلى ما نقله من نصوص عن كافية ابن الحاجب أو شرح الرضي أو مفصل الزمخشري أو شرحه لابن يعيش إذ هذه المصادر كما يحسب الباحث هي مصادر الإمام الرئيسة وقد أشرت إلى ذلك في مكانه ولذلك يجد القارئ نقولاً واسعة عن هذه المصادر.

٧- أضفت أضراباً من التعريفات والتعليلات والتوجيهات والردود المبثوثة في كتب النحو زيادة على ما ذكره ابن حمزة في مواضع كثيرة بحسب الحاجة.

٨- فسرت ما يحتاج إلى تفسير أو شرح من الكلمات الغريبة والمصطلحات الغامضة.

٩- خرجت الشواهد القرآنية بذكر رقم الآية والسورة كما خرجت القراءات المختلفة المذكورة فيها بالرجوع إلى كتب القراءات والتفاسير وأسندت القراءة إلى من قرأ بها من الصحابة أو أئمة القراء أو النحاة ما أمكنني ذلك. وضبطت الآية وفق القراءة المروية.

١٠- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة بالرجوع إلى كتب الحديث والسنة المعتمدة وأشرت إلى درجة الحديث من الصحة والضعف وأشرت إلى بعض كتب النحو التي ورد فيها هذا الحديث.

١١- خرجت ما استشهد به المصنف من أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم المأثورة ثم أشرت إلى مواضعها من كتب النحو.

١٢- خرجت شواهد الشعر والرجز من كتب النحو واللغة والآداب ودواوين الشعراء والكتب التي اختصت بشرح الشواهد ونسبتها وبيان مناسبتها إن وجدت وبينت موضع الشاهد وضبطت ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظ الشعر وعزوت الشواهد إلى قائليها مع بيان الخلاف إن وجد وأشرت إلى أهم مصادر النحو التي ورد فيها الشاهد.

١٣- ترجمت بإيجاز للأعلام المذكورين في الكتاب.

١٤- أشرت في صلب الكتاب إلى نهاية كل صفحة من صفحات النسخ الثلاث بوضع(أ/٥)، (ب/٦)، (ج/٧).

١٥- وضعت اختلافات النسخ ما بين حاصرتين معقوفتين هكذا [ ] ثم أشرت إليها في الحاشية.

١٦- وضعت فهارس عامة للكتاب وأتبعتها بالملاحق.

هذا والحمد لله أولاً وأخراً وصلى الله على خير من نطق العربية محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د/ محمد صلاح الدين حنطاية

الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ
صاحب المقدمة المحسبة

هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن إبراهيم النحوي الجوهري المصري. وقد أشار ابن خلكان إلى أن أصل ابن بابشاذ من بلاد الديلم[1] في حين ذكر القفطي أن جده أو والده قدم إلى مصر تاجراً، وأن أصله من العراق[2] وأشار ابن الجزري إلى أنه عراقي[3]، ولعل أسرته وفدت من بلاد الديلم للتجارة، إذ كان أبوه يعمل في تجارة اللؤلؤ ثم استقرت في العراق حيناً من الزمن، ثم انتهى بها المقام في مصر رغبة في التجارة والاستقرار إضافة إلى أن أبا طاهر مع نشاطه في التجارة كان عالماً بالقراءات أيضاً فقد روى التذكرة لابن غلبون وهو كتاب في القراءات[4]، وكنية أحمد هذا هي أبو الفتح، ولأنه كان يعمل في تجارة اللؤلؤ لقب بالجوهري[5]، أما بابشاذ، فهي كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور[6]، وتكتب الذال بالمعجمة والمهملة وقد ضبط ياقوت الكلمة بفتح الباء الثانية في حين جاءت في المصادر الأخرى بكسرها أو إهمالها من الضبط[7].

ولد أبو الحسن طاهر بن أحمد في مصر، ولا تشير المصادر إلى سنة ولادته، وحين صار يافعا عمل في مهنة أبيه تجارة اللؤلؤ، غير أن هذه المهنة لم تشغله عن طلب العلم، فحين دخل بغداد يتاجر في الجواهر أخذ عن علمائها.

١- وفيات الأعيان وأنباه أبناء الزمان: أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت(٢/٥١٤).

٢- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٢. (٩٥- ٩٧)

٣- النشر في القراءات العشر محمد بن محمد الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت (٧٣/١).

٤- هو ابو الحسن طاهر بن أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر وتوفي بها لعشر مضين من ذي القعدة سنة ٣٩٩هـ له كتاب التذكرة في القراءات لم يذكر ابن الجزري، أسماء أصحاب القراءات فيه- العشر(٧٣/١) مرجع سابق.

٥- النشر في القراءات العشر(٧٣/١) مرجع سابق

٦- العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق: محمد السيد بيومي ط دار الكتب العلمية، بيروت،(٣٢٦/٢) وشرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد، تحقيق: خالد عبد الكريم، (١٨/١) وبغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، جلال الدين السيوطي تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (١٧/٢).

٧- معجم الأدباء ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠.(١٨/٢).

ولم تذكر المصادر العلماء الذين أخذ عنهم في بغداد غير أن أشهر علماء بغداد حين دخوله هما عمر بن ثابت الثمانيني[1]، وابن الدهان[2]. ولذلك نجد عليه أثارة من تأثر بالمذهب البغدادي.

وفي بلده مصر، تتلمذ على الحوفي الذي يعد أعلم أهل زمانه في إعراب القرآن والتفسير، إذ ألف كتاباً في إعراب القرآن بلغ عشرة مجلدات، وتفسيرا ضخما لذلك نجد عند ابن بابشاذ أثرا بارزاً في معرفة القراءات. وقد لازم محمد بن مباشر الواسطي فترة طويلة من حياته وانتفع بعلمه، وحين دخل الخطيب التبريزي مصر سارع ابن بابشاذ إليه وأخذ عنه اللغة، وهي صناعة كان ابن بابشاذ لا يتقنها، وبعد أن استوى على سوقه، واشتد ساعده في العلم والفهم، أصبح صاحب حلقة في جامع عمرو، يجلس فيها يدرس النحو والفنون الأخرى ولا تذكر المصادر السنة التي قعد فيها للتدريس، ولكن ربما كان ذلك بعد وفاة شيخه الحوفي أي سنة ٤٣٠هـ.

لقد عاش ابن بابشاذ في عصر المستنصر الفاطمي وعمل في تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء الفاطمي إلى الأطراف، من أجل أن يستخرج اللحن الخفي وله في النحو التصانيف التي سارت كما يقول القفطي سير الشمس[3].

تصانيفه:

إن أهم تآليف ابن بابشاذ وتصانيفه كانت في النحو منها:

١- المقدمة في النحو: وهي مقدمة وجيزة اشتملت على أصول النحو وهي هذه التي وضع ابن حمزة شرحه عليها.

٢- شرح المقدمة: وهو شرح على مقدمته بناء على طلب بعض تلاميذه بذلك[4]، ولها نسختان في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء وقد حققت مرتين، إذ حققها خالد عبد الكريم وحصل بها على الماجستير وحققها محمد أبو الفتوح وحصل

١- هو عمر بن ثابت الثمانيني الموصلي الضرير النحوي أحد أئمة العربية بالعراق أخذ عن ابن جني وتصدر للإفادة، وصنف شرحاً للمع وشرحاً للتصريف الملوكي، وكنيته أبو القاسم توفي سنة ٤٤٢هـ كان يقرأ عليه عوام الناس. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري تحقيق إبراهيم السامرائي مكتبة الزرقاء – الأردن صـ٢٥٦.

٢- هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء أبو محمد اللغوي المعروف بابن الدهان، كان أحد الأئمة النحاة المشهورين بالفضل والتقدم، وكان متبحراً في اللغة ويتكلم في الفقه والأصول، درس الفقه على مذهب أهل العراق، والكلام على مذهب المعتزلة، كان بذ الهيئة شديد الفقر سيئ الحال، مات سنة ٤٤٧هـ. (البغية (٥٣٢/١) إنباه الرواة(٣٣٩/١).)

٣- إنباه الرواة(٩٥/٢-٩٧)

٤- انظر إنباه الرواة(٩٥/٢-٩٧) وبغية الوعاة(١٧/٢) وفيات الأعيان(٥١٤/٢) ومعجم الأدباء(١٨/١٢) مراجع سابقة.

بها على درجة الدكتوراة.

٣- شرح الجمل للزجاجي: ذكره ابن خير وابن الأنباري[١] وياقوت[٢] والقفطي[٣] وابن خلكان[٤] واليافعي وابن كثير والفيروز أبادي[٥] والسيوطي[٦] وابن العماد الحنبلي[٧]، و يوجد نسخة منه في الجامع الكبير تحت رقم (١٨٣٢) وتاريخ كتابتها ٢٩/ذي الحجة ٦٣٩هـ تتألف من ١١١ورقة واسم الناسخ منصور بن حسين بن منصور.

٤- شرح النخبة ذكره ياقوت[٨] والسيوطي[٩] وكحالة[١٠] ويخشى أن يكون في الاسم تحريف خفي فمن المحتمل أن يكون في أصول هذين الكتابين شرح المحسبة ثم حرف إلى شرح النخبة ومما يعزز هذا الظن أن ياقوت والسيوطي لم يذكرا شرح المحسبة[١١].

٥- التذكرة في القراءات السبع: انفرد بذكره إسماعيل باشا البغدادي، ويرى محقق شرح المحسبة أن ابن بابشاذ ليس له كتاب بهذا الاسم وإلا لذكره ابن الجزري وغيره من علماء القراءات، ولعل إسماعيل باشا دخله اللبس من كتاب التذكرة لابن غلبون، إذ اسمه طاهر وكنيته أبو الحسن كما أن أحمد بن بابشاذ والد صاحبنا أحد رواة التذكرة[١٢].

٦- المفيد في النحو: ذكره الفيروز أبادي في البلغة[١٣].

٧- التعليقة: وتسمى أيضاً تعليقة الغرفة وهي مجموعة كبيرة من التعليقات والفوائد[١٤].

١- شرح المقدمة طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت١٩٨٢.(٢١/١).
٢- معجم الأدباء(١٨/١٢) مرجع سابق.
٣- إنباه الرواة(٥١٤/٢) مرجع سابق.
٤- الوفيات(٥١٤/٢) مرجع سابق.
٥- شرح المقدمة(٢١/١-٢٣) مرجع سابق.
٦- البغية (١٧/٢) مرجع سابق.
٧- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت دار الكتب التجاري (٣٣١/٣-٣٣٤).
٨- معجم الأدباء(١٨/١٢) مرجع سابق
٩- البغية(١٧/٢) مرجع سابق.
١٠- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء لتراث العربي، بيروت.(٩/٢).
١١- شرح المحسبة(٣٩/١) مرجع سابق.
١٢- شرح المقدمة المحسبة(٤١/١) مرجع سابق.
١٣- شرح المقدمة المحسبة(٤١/١)
١٤- انظر خبرها في إنباه الرواة(٩٥/٢-٩٧) مرجع سابق.

لقد كانت مؤلفات ابن بابشاذ ذا سيرورة وشهرة واسعة أفاد منها الذين عاصروا ابن بابشاذ وتلاميذه من بعده، وقد وصلت كتبه إلى الأندلس والمغرب عن طريق الأندلسيين الذين جاؤوا مصر ودرسوا على يديه ومما يؤكد ذيوع كتبه وشهرتها، ما ذكره أبو العباس الغبريني من أن شيخه أبا الحجاج يوسف بن سعيد الجزائري، كان له مجلس واسع الحضور يحضر فيه كثير من الطلبة، ويقرأ كل واحد منهم باختياره قال (حضرت مجلسه يقرأ فيه الإيضاح والجمل والمفصل وقانون أبي موسى الجزولي ومقدمة ابن بابشاذ وإصلاح المنطق، ويعرب فيها شعر حبيب والمتنبي والأشعار الستة والمعري والحماسة لغير واحد) ويظهر من هذه الفقرة مكانة المقدمة وشهرة ابن بابشاذ وإلا لما ذكرت مع تلك الأمهات من كتب اللغة والأدب[1].

شيوخه: أشهر من أخذ عنهم العلم هم:

١- علي بن إبراهيم الحوفي، قرأ على الأدفوي وأكثر عنه، وتصدر لإقراء النحو وصنف فيه مصنفاً كبيراً استوفى فيه العلل والأصول، صنف مصنفات أصغر منه، اشتغل بها المصريون، صنف في إعراب القرآن كتاباً في عشرة مجلدات كان علماء موطنه يتنافسون في تحصيله، صنف أيضاً البرهان في تفسير القرآن وعلومه، والموضح في النحو.

ويعرض ابن هشام بعض إعرابه لآيات من القرآن مؤيداً[2] ومخالفاً ففي إعرابه (ذلك) في قوله تعالى: {ولباس التقوى ذلك خير} ويقول: أنها بدل أو عطف بيان،

١- شرح المقدمة(١/٢٧)

٢- فمن جملة تأييده له موافقته على أن خبر جزاء سيئة بمثلها، تقديره لهم، وبمثلها متعلق. بجزاء في قوله تعالى: (والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها • وترهقهم ذلة) سورة يونس آية:٢٧. انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق(٢/٤٣٧).

وخالفه في كون ولهم ما يشتهون عطفاً على قوله ويجعلون لله البنات دون تقدير مضاف، انظر المغني(٢/٤٤٣) وخالفه في كون سيهدين جملة حالية في قوله تعالى: (إني ذاهب إلى ربي سيهدين) الصافات آية:٩٩.

وقول الحوفي إن الباء في: (أليس الله بأحكم الحاكمين) سورة التين: آية: ٨ متعلقة

يقول صاحب المغني هذا وهم المغني(٤٩٢)، وعندما يعرب الحوفي قوله تعالى (إن ذلك لمن عزم الأمور) جواب شرط لقوله تعالى(ولمن صبر وغفر).

فيقول ابن هشام هذا مردود لأن الجملة اسمية/ وقولهما أي الحوفي وأبي البقاء على تقدير الفاء فيقول: مردود لاختصاص ذلك بالشعر. المغني(٢/٥٥٢).

وفي قوله تعالى(والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة • إن لا نضيع أجر المحسنين) الأعراف آية: ١٧٠. يقدر الحوفي خبر الذين بأنه مأجورون والجملة دليله. ويسكت عنه ابن هشام المغني(٢/٥٥٤).

ويرد ابن هشام تعليق الحوفي(بما يرجع المرسلون) بـ(ناظرة) في قوله تعالى(فناظرة بما يرجع المرسلون) النمل آية:٣٥ لأن الاستفهام له صدر الكلام. المغني(٢/٥٩٧)

وفي قوله تعالى (كظلمات بعضها فوق بعض) سورة النور: آية ٤٠، يجعل الحوفي ظلمات مبتدأ وبعضها فوق بعض جملة خبرية، ويرى ابن هشام أنه وهم لأن ظلمات ليس مختصاً. المغني(٢/٦٣٨).

ويقول: جوز الفارسي كونها صفة ورد ذلك الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف[1]، وفي ذلك ما يشهد بأن الحوفي كان مطلعاً على كتاب الحجة لأبي علي الفارسي، وأكبر الظن أنه اطلع على كتبه الأخرى وكان نحاة مصر في العصر الفاطمي من أمثال الحوفي كانوا يعنون بمعرفة آراء المدرسة البغدادية وأعلامها النابهين من أمثال الفارسي. وقد توقف ابن هشام مراراً في كتابه المغني بإزاء توجيهات الحوفي لبعض آيات الذكر الحكيم، وأكبر الظن أنه نقلها جميعاً عن كتابه الذي صنفه في إعراب القرآن وهو تارة يرتضي توجيهه وتارة يرفضه توفي سنة ٤٣٩هـ[2].

٢- الواسطي هو أبو نصر القاسم بن مباشر الواسطي لقي ببغداد أصحاب أبي علي، وتنقل في البلاد حتى نزل مصر واستوطنها فقرأ عليه أهلها، وأخذ عنه أبو الحسن طاهر بن أحمد وزوجه من أخته، وكان يخدمه وبه انتفع ومات بمصر، وله شرح اللمع وهو كتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل، وشرح من كل باب مسألة، لم تذكر كتب التراجم سنة وفاته إلا أنه كان حياً قبل عام ٤٦٩هـ[3].

٣- الخطيب التبريزي: هو يحيى بن علي المعروف بالخطيب التبريزي رحل في طلب العلم إلى كثير من البلاد الإسلامية، فزار المعرة وقرأ على المعري كما زار بغداد وقرأ فيها على ابن برهان، دخل دمشق ومصر، أخذ عنه ابن بابشاذ اللغة، عاد إلى بغداد وبقي يدرس ويصنف حتى توفى سنة ٥٠٢هـ[4].

٤- والده أبو الفتوح أحمد بن بابشاذ الجوهري النحوي إمام شهير من أئمة القراء راوي كتاب التذكرة عن مؤلفه أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون الحلبي المتوفى سنة ٣٩٩هـ قال السلفي[5]، قيل فيه لين، وكانت وفاته بمصر سنة ٤٤٤هـ أو ٤٤٥هـ.

تلاميذه: من أشهر تلاميذه

١- ابن الفحام: وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن أبي سعيد خلف الصقلي أحد القراء المشهورين ولد سنة ٤٢٢هـ أو ٤٢٥هـ رحل من

١- المغني(٢/٥٥٣).

٢- انظر معجم الأدباء(١٢/٢١) وإنباه الرواة(٢/٢١٩) وفيات الأعيان(٢/٤٦١) وبغية الوعاة(٢/١٤٠) وطبقات المفسرين(١/٣٨٨) – للداودي، والمدارس النحوية شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر. القاهرة ١٩٧٢. (١/٣٣٥)

٣- انظر معجم الأدباء(١٧/١٥) والبغية(٢/٢٦٢)

٤- معجم الأدباء(٢٠/٢٥-٢٨) وطبقات المفسرين(٢/٣٧٢).

٥- هو محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني محدث حافظ مؤرخ توفى سنة ٤٨٤هـ.

المغرب إلى المشرق في طلب القراءة، فأدرك بمصر كبار القراء، قرأ عليه الحافظ السلفي ووثقه، استوطن الإسكندرية وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وابن الفحام هذا، هو الذي طلب من ابن بابشاذ أن يشرح له مقدمته فأملى عليه شرحها توفى سنة ٥١٦هـ، له كتاب التجريد ومفردة يعقوب[١].

٢- ابن الحصار: هو أبو القاسم خلف بن إبراهيم بن سعيد المقرئ عرف بابن الحصار، وهو أحد الذين حضروا المجالس التي أملي فيها ابن بابشاذ شرح مقدمته، وكان أحد الأئمة في القراءات القرآنية توفي سنة ٥٢٠هـ[٢].

٣- السعيدي: هو أبو عبد الله محمد بن بركات بن هلال السعيدي، أخذ عن علماء عصره القراءات والحديث وعن ابن بابشاذ النحو، وتصدر للإقراء في موضعه بعده، وله معرفة بالأخبار والأشعار. له عدة تصانيف في النحو ألف كتاباً في ناسخ القرآن ومنسوخه وآخر في خطط مصر. توفي سنة ٥٢٠هـ وله مائة عام[٣].

٤- أبو الأصبع الزهري: ذكره ابن خير في فهرسه أنه أخذ المقدمة وشرحها وشرح الجمل عن عيسى بن محمد الزهري، وعيسى المذكور هو ابن محمد بن عبد الله بن عيسى بن مؤمل بن أبي البحر الزهري الشنتريني، وهو شيخ رواية فقيه رحل إلى الشرق فقرأ على بعض علمائه، وكان رقيق القلب إذ سمع الحديث بكى[٤] بكاءً شديداً، وأخذ الناس عنه الحديث، وممن روى عنه القاضي عياض توفي سنة ٥٣٠هـ.

مذهبه النحوي:

من خلال شرح المقدمة نجد أن ابن بابشاذ بصري في آرائه، ونستطيع أن نلخص أبرز ما يمثل بصرية ابن بابشاذ ما يلي:

١. الاسم مشتق من السمو لا من[٥] السمة كما يقول الكوفيون[٦].
٢. الفعل مشتق من المصدر[٧].

١- انظر النشر في القراءات العشر(٧٦/١) مرجع سابق.
٢- الصلة لابن بشكوال الدار المصرية، للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦.(١٧٤/١-١٧٥) معرفة القراء الذهبي تحقيق: بشار عواد ورفاقه، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٨٤.(٤٦٥/١).
٣- معجم الأدباء(٣٩/١٨) وبغية الوعاة(٥٩/١)
٤- شرح المقدمة(٢١/١)
٥- العمدة صـ٢٠، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، ومعه الانتصاف من الإنصاف محمد محي الدين عبد الحميد(٦/١).
٦- الإنصاف(٦/١) وما بعدها.
٧- العمدة صـ٧٦ وانظر الإنصاف(٢٣٥/١)

٣. الألف والواو والياء في الأسماء الستة حروف إعراب[1].
٤. الواو والياء في الجمع المذكر السالم حروف إعراب.
٥. المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بهما معاً.
٦. لا يجوز جمع العلم المختوم بعلامة تأنيث مثل طلحة وحمزة جمع مذكر سالم.
٧. إن وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر في حين يرى الكوفيون أن الخبر مرفوع أصلاً.
٨. الظرف إذا وقع خبراً ينتصب بفعل مقدر أو اسم فاعل تقديره استقر أو مستقر.
٩. من لابتداء الغاية مع المكان.
١٠. لكن تعطف بعد النفي فحسب، والكوفيون يعطفون بها بعد الإيجاب أيضاً.
١١. اسم لا النافية مبني على الفتح وعند الكوفيين معرب.
١٢. المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم وعند الكوفيين لتجرده.
١٣. المضارع معرب لمضارعة الاسم.
١٤. لا يجوز تقديم خبر مازال عليها وعند الكوفيين يجوز.
١٥. اسم الفاعل إذا جرى على غير من له وجب إبْراز الضمير، والكوفيون لا يوجبون ذلك.
١٦. الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء وعند الكوفيين مرفوع بلولا.
١٧. الفعل هو العامل في نصب المفعول به وعند الكوفيين الفعل والفاعل.
١٨. نعم وبئس فعلان جامدان وعند الكوفيين اسمان.
١٩. أفعال التعجب فعل غير متصرف وعند الكوفيين اسم.
٢٠. لا يجوز التعجب من السواد وعند الكوفيين يجوز.
٢١. ما الحجازية ترفع المبتدأ وتنصب الخبر بنفسها، وعند الكوفيين تنصب الخبر بنزع الخافض وهكذا نجد في أغلب المسائل يناصر البصريين بل ويطلق عليهم أصحابنا مما يؤكد بصريته.

انتصاره لسيبويه:

نجد من خلال قراءتنا لشرح المقدمة انتصار ابن بابشاذ لسيبويه، فعندما اختلف النحاة في إياك على عدة أقوال، اختار قول سيبويه أن إيا اسم مضمر والكاف حرف خطاب.

كذلك حين اختلف الأخفش البصري مع سيبويه بأن الاسم بعد إذا مبتدأ نصر رأي سيبويه بأنه مرفوع بفعل محذوف.

١- العمدة صـ٢٥ وانظر الإنصاف(١٧/١) وما بعده إلى آخر المسألة.

ومعروف أن لن مركبة عند الخليل من (لا و أن) مفردة عند سيبويه. فابن بابشاذ يختار رأي سيبويه.

غير أنا نجده يخالف سيبويه في قوله تعالى: {اتحاجوني[1]} في قراءة نافع على التخفيف فالنون المحذوفة عنده نون الوقاية ولا يجوز حذف نون الرفع إلاّ بعامل في حين يرى سيبويه أن النون المحذوفة هي نون الرفع[2].

موقفه من النحاة:

يحدد ابن بابشاذ موقفه من النحاة بناء على موقفهم من البصريين عامة وسيبويه خاصة، فهو يخالف المبرد في تقديم التمييز على عامله إن كان فعلاً[3] ورد رأيه في عامل النصب ورجح رأي سيبويه[4] ورد أيضاً رأيه في تعليل بناء حذام وقطام على الكسر[5] ورد رأيه في تفسيره لعامل الرفع في المبتدأ[6]، ورد رأيه في تفسيره للعامل في البدل[7]. ونجده ينصر رأي الأخفش أن إياك (إيا) الضمير والكاف للخطاب، لأن هذا رأي سيبويه أيضاً، في حين يرفض رأي الأخفش أن الاسم بعد إذا مبتدأ لأنه يخالف في ذلك رأي سيبويه الذي يراه مرفوعاً بفعل محذوف.

ونجد له ميلاً إلى آراء البغداديين كالفارسي وابن جني، فابن بابشاذ تتلمذ على الواسطي، وهذا أخذ عن تلاميذ أبي علي.

فابن جني يعرف النحو (بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك، ليلحق من ليس من

١- سورة الأنعام آية:٨٠ انظر فتح القدير(١٣٤/٢)

٢- انظر مذهبه النحوي في مقدمة المحقق لشرح المقدمة المحسبة(١/٦٠-٦٨).

٣- يقول المبرد: واعلم أن التبيين إذا كان العامل فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت تفقأت شحماً، وتصببت عرقاً، فإن شئت قدمت فقلت: شحماً تفقأت وعرقاً تصببت وهذا لا يجوزه سيبويه لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرههم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك، لأن (عشرون درهماً إنما عمل في الدراهم ما لم يؤخذ من الفعل) المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى لشؤون الإسلامية، القاهرة،(٣/٣٦).

ويقول ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً، ولا يحيز: قائماً هذا زيدٌ؛ لأن العامل غير فعل وتقول راكباً جاء زيد لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذ كان العامل فعلاً وهذا رأي أبو عثمان المازني. المقتضب(٣/٣٧).

٤- انظر رأي ابن بابشاذ ورد ابن ولاد. الانتصار أحمد بن محمد ابن ولاد تحقيق: عبدالله درويش مجلة كلية الشريعة، مط الحكومة، بغداد، ١٩٦٦ صـ٦٢-٦٣.

٥- انظر رأي المبرد في المقتضب(٣/٣٧٣-٣٧٤) ورأيه أن سبب بنائه أنه لما كان معدولاً عما لا ينصرف، عدل مالا يعرب، إذ هو معدول عن حازمة وقاطمة. أما سيبويه فيقول/ فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد انظر حاشية المقتضب(٣/٣٧٣).

٦- انظر رأي المبرد في المقتضب(٤/١٢٦)

٧- انظر رأي المبرد في المقتضب(٤/٢٩٥) يرى أن المبدل منه منحى، وجعل البدل في موضعه في العامل.

أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، وأصله نحوت قصدت ثم خص به انتماء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصل فقهت بمعنى فهمت ثم خص به علم الشريعة[1]).

نجد ابن بابشاذ في تعريفه للنحو لا يخرج عن فحوى كلام ابن جني فيقول:

النحو : هو القصد، من قولهم: نحوت كذا وكذا أي قصدته، وهذا الاسم وإن كان العلم؟ كاختصاص علم الشريعة بالفقه وإن كان كل علم فقهاً وفهماً[2].

فنحن نرى تطابقاً بين الرأيين، وهذا يدل على أن ابن بابشاذ تأثر بالمدرسة البغدادية، فابن بابشاذ يوافق الفارسي في علة بناء الآن، فيذهب إلى أنها بنيت لتضمنها معنى الألف واللام غير الموجودة[3]، ونراه أيضاً لا يجيز تقديم خبر ليس عليها لأنها لا تتصرف[4] وهذا رأي كوفي سار عليه البغداديون وأكثر النحاة المتأخرين.

ومما يدل على استقلاليته مزجه بين المذاهب فالبصريون يمنعون عمل (إذن) النصب في المضارع وهي مفصولة عنه بأي معمول له وأجاز ذلك الكسائي والفراء وغيرهما، وتوسط ابن بابشاذ بين الفريقين المتعارضين فجوز الفصل بالنداء، والدعاء نحو: "إذن يا زيد- أحسن إليك"، "وإذن- يغفر الله لك- يدخلك الجنة[5]".

وكان يجيز مع الكوفيين والأخفش ترخيم الاسم الثلاثي المحرك الوسط مثل: حكم فيقال ياحك[6] وذهب مع الفارسي والسيرافي إلى أن عامل المستثنى ما قبل إلا مُعدى إليه بواسطتها[7]، واختار رأي الأخفش والفارسي في أن"سمع" قد تلحق بعلم فتنصب مفعولين مثل سمعت محمداً يتكلم[8].

وكان يرى أن لام التعريف العهدية خاصة بالأعيان بينما الجنسية خاصة بالأذهان[9]، وكان يذهب إلى أن الكاف في أسماء الأفعال مثل إليك ورويدك، ومكانك حرف خطاب، وليست اسماً مجروراً مع الحروف ومضافاً إليه مع الظروف كما

١- الخصائص: عثمان بن جني، تحقيق: محمد على النجار، ط٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨. (٢٤/١).

٢- شرح المقدمة(٨٠/١).

٣- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي السان والقلم لابن هطيل، تحقيق: محمد صلاح الدين حنطاية، رسالة ماجستير، الجامعة اليمنية صـ٣٦. وانظر شرح الكافية(١٢٦/٢)

٤- انظر العمدة صـ٧٠ والإنصاف(١٦١/١).

٥- انظر شرح الكافية صـ٢٣٧ والمغني(١٦/١).

٦- انظر شرح المقدمة(٢٧/١) وانظر شرح الكافية(١٤٩/١)

٧- هذا رأي البصريين وانظر شرح الكافية(٢٢٦/١)

٨- شرح المقدمة(٢٨/١)

٩- قارن الأنصاف مسألة٧١.

ذهب البصريون، ولا فاعلاً كما زعم الفراء ولا مفعولاً كما زعم الكسائي[1]. نخلص إلى أن ابن بابشاذ كان بصرياً بشكل عام إلا أنه كان جد متأثر بأعلام المدرسة البغدادية مع رأيه المستقل أحياناً.

وفاته:

اعتزل ابن بابشاذ الحياة العامة[2]، وانقطع في غرفة في جامع عمرو يقرأ ويؤلف ويتعبد، حتى كانت عشية الثالث من رجب ٤٦٩هـ[3] فخرج لبعض شأنه فزلت قدمه في بعض الطاقات المؤدية للضوء فسقط إلى صحن الجامع ولم يلبث ساعات حتى فارق الحياة، وانتقل إلى رحمة ربه، ودفن في القرافة الكبرى.

عصر الإمام يحيى بن حمزة

تمهيد (الحالة السياسية والفكرية والاجتماعية لدولة بني رسول)

الحالة السياسية[4]:

عاش ابن حمزة في عصر الدولة الرسولية، التي امتدت من عام ٦٢٦هـ سنة سقوط الدولة الأيوبية وانحسارها عن اليمن إلى سنة ٨٥٨هـ حين تولى الحكم بعدهم بنو طاهر وقيام الدولة الطاهرية، ويعود لقب الدولة الرسولية إلى محمد بن هارون

١- شرح المقدمة المحسبة(١/٢٨).

٢- ذكر جميع المؤرخين سبب انقطاعه بألفاظ مختلفة وإن كان المغزى واحداً وهو أنه كان يوماً على سطح جامع عمرو وهو يأكل شيئاً وعنده ناس فحضرهم قطّ فقدموا له لقمة فأخذها في فيه وغاب عنهم ثم عاد إليهم، فرموا له شيئاً ففعل ذلك، وتردد مراراً وهم يرمون له وهو يأخذه ويغيب ثم يعود من فوره حتى عجبوا منه وعلموا أن مثل هذا الطعام لا يأكله وحده بكثرته فلما استرابوا حاله تبعوه فوجدوه يرقى إلى حائط في سطح الجامع، ثم ينزل إلى موضع خال في بيت خراب إلى قط أعمى، وكلما يأخذ من الطعام يرميه إلى ذلك القط، ويضعه بين يديه، وهو يأكله فعجبوا من تلك الحال، فقال ابن بابشاذ إذا كان حيواناً أخرس قد سخر الله له هذا القط، وهو يقوم بكفايته، ولم يحرمه من الرزق، فكيف يصنع بمثلي؟!
ثم قطع الشيخ علائقه واستغنى من الخدمة، ومازال محروساً محمول الكلفة إلى أن مات. قلت حبذا لو اقتدى – رحمه الله– بالقط المطعم لا الطاعم. ابن خلكان(٢/٥١٤) والقفطي(٢/٩٥-٩٧).

٣- ذكر القفطي تاريخاً آخر لوفاته هي سنة ٤٥٤هـ، وهذا خطأ فإنه يخالف أقوال المؤرخين، فابن خلكان ذكر أنه رأى تاريخ وفاته مكتوباً على قبره، وابن بابشاذ يذكر في مقدمة كتابه أنه أملى شرحه على ابن الفحام عام ٤٦٦هـ فكيف تكون وفاته قبل ذلك. انظر تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم على قول القفطي في إنباه الرواة(٢/٩٥-٩٧).

٤- انظر تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن، عبد الواسع بن يحيى الواسعي، ط٢، مطبعة حجازي القاهرة،١٩٤٧ صـ١٥٨-١٩٥. ابن هطيل وجهوده النحوية صـ٨-١٥. حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول: عبد الله الحبشي، منشورات وزارة الإعلام والثقافة صنعاء صـ٢٠-٣٠، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية: علي بن حسين الخزرجي، مطبعة الهلال، مصر ١٩١١، (١/٢٧٤-٢٩٧)، (١/٢٩٨)،(٢/٣٠٩).

بن أبي الفتح بن نوح بن رستم، ويحلو لبعضهم أن ينسبهم إلى جبلة بن الأيهم الغساني الذي يصل بنسبه إلى عامر ماء السماء بن الأزد بن الغوث، ومعروف أن الأزد، قبيلة يمنية، فلا بد- وهم يحكمون اليمن- أن يجدوا بينهم وبين شعبها صلة قرابة إذن فهم يمنيون منذ أمد بعيد.

وسمي محمد بن هارون هنا رسولا؛ لأن صاحب مصر كان يرسله إلى صاحب بغداد أو بالعكس لفطنته فغلب عليه الاسم. أو كان أثيراً عند الخليفة العباسي، فأرسله عدة مرات إلى سلاطين الأيوبيين بمصر، فأطلق عليه لقب رسول، دخل بنو رسول اليمن عمالا بعد ثقة الأيوبيين بهم، وكانوا خمسة رجال، هم شمس الدين علي بن رسول، ومعه أربعة أبناء عرفوا بشجاعتهم وهم بدر الدين وشرف الدين وفخر الدين وكان أصغرهم نور الدين عمر الذي وثق به الملك المسعود الأيوبي وجعله نائباً له على اليمن. وكان المسعود الأيوبي خائفاً من بني رسول وقبض على أولاد علي بن رسول بدر الدين وفخر الدين وشرف الدين، وأرسلهم إلى مصر، ولم يخش الملك المسعود على اليمن غيرهم لما فيهم من الشجاعة والإقدام وعلو الهمة، ولما فيهم من شهامة وسياسة واستعمل أخاهم الأصغر عمر بن علي على اليمن، وحين توفي الملك المسعود بمكة تغلب عمر على اليمن وضرب السكة وخطب لنفسه وتلقب بالملك المنصور. وحصل بينه وبين بني أيوب حروب كثيرة بمكة، وفي سنة ٦٣١هـ جهز المنصور خزانة عظيمة وعسكرا إلى مكة، أخرج العسكر المصري من مكة، وأرسل بهدية إلى الخليفة المستنصر في بغداد واستقر له الأمر بمكة سنة وقد امتد ملك المنصور إلى مناطق كثيرة من اليمن، وقاتل الأئمة الزيدية في عدد من المعارك، وكان يتصف بالحزم والكرم وحسن السياسة، وسرعة النهضة بعد الكبوة، وقد عارضه ابن أخيه محمد بن حسن وحاربه ثم سالمه، ولم يزل عمر ملكا في سنة ٦٢٥ إلى أن كانت سنة ٦٤٧ فقتله عبيده بقلعة الجند.

ونصبت المماليك بزبيد فخر الدين بن حسن بن علي بن رسول، وكان يوسف بن عمر المنصور قد باين أباه، وغاب عنه وأراد العراق، فبلغه وفاة أبيه وما صنعت العبيد بفخر الدين، فقصد زبيد في جموعه وحاصرها حصاراً انتهت غايته إلى أن أخرجوا له قتلة أبيه وابن عمه فخر الدين، فحبسه كما حبس أسد الدين أخا فخر الدين الذي ثار على أبيه سابقاً، وقام بالملك سنة ٦٤٩ ولقب نفسه بالمظفر.

اتسع ملك الدولة الرسولية في عهد المظفر فامتد إلى بلاد عمان وأخذ ظفار وحين سار يريد أداء فريضة الحج سار بقوة عظيمة من البر وكانت السفن الشراعية تسير بحذاء جنوده في البحر، واستولى على مكة.

ولما قتل هولاكو خليفة المسلمين المستعصم العباسي، وأنهى الخلافة العباسية نادى المظفر بنفسه خليفة على المسلمين، ولعل هذا الذي دفعه إلى التدخل لدى ملك الصين عندما حرم الختان على المسلمين ببلاده.

وتوفى الملك المظفر سنة ٦٩٤ بعد أن حكم اليمن قرابة نصف قرن.

وقد ترك مآثر كبيرة منها بناء المدارس والمساجد، وكان ملكاً ضخماً جواداً بذالا للأموال في الحروب، وأعطى من حسن السياسة ما لم يعطه أحد من الملوك، وهو أول من سن من ملوك الدولة الرسولية نظام ولاية العهد.

قام بعد المظفر بالملك ابنه عمر بإشارة أبيه إليه وتلقب بالملك الأشرف ونازعه إخوانه فلم يزل بهم حتى حبسهم، وملك البلاد بعدهم مستقلا بها، وتوفى سنة ٦٩٦هـ، فأطلق أخاه الملك المؤيد فما زال ملكاً مطاعاً إلى أن توفي سنة ٧٢١هـ وكان غاية في الجود والشجاعة، ومن غرائب جوده أنه وهب خزانة عدن بأسرها لأحد ند مائه، وهذا أقرب إلى الإسراف منه إلى الجود- ومن عجائب شجاعته وبأسه أن أمر بالأسد أن يطلق في مجلسه وأخذ السيف فأقبل الأسد وداعبه ساعة حتى أمكنته فرصة فضربه بالسيف وألقاه عقيرا.

وقام بالأمر بعده ابنه على الملقب بالمجاهد وغلبه عمه أيوب بن يوسف على الملك تسعين ليلة ثم حبسه فهجمت العبيد على أيوب وولاته وأخرجوا المجاهد من حبسه وأقاموه في مكانه الأول ثم حبسوا أيوب بن يوسف، وابنه الكامل والملك العادل، وحدثت في زمنه ثورات ومنازعات بينه وبين أبناء عمومته، وحين حج قبض عليه الأشراف بمكة وأخذوه وما معه وأرسلوه إلى ملك مصر فحبسه، وذلك سنة ٧٥٠هـ ثم فك أسره صاحب مصر في سنة ٧٥٣هـ. فرجع إلى ملكه في اليمن، وفي سنة ٧٦٤هـ سار الملك المجاهد إلى عدن فمات فيها، وكان رجلا منهمكا في آلات الملاهي والشراب وقد حكم اليمن ثلاثاً وأربعين سنة.

وقام بالملك بعده ولده الملك الأفضل، وكان مشاركا للعلماء في الأدب واللغة والنحو وله كتاب(نزهة العيون في تاريخ الطوائف والقرون) و(العطايا السخية في المناقب اليمنية) ذكر فيه طبقات ملوك اليمن وفقهائه، واختصر وفيات ابن خلكان وكنز الأخبار. ولم يكن عصره أسعد من عصور سابقيه. وكان الأشرف آخر ملوك بني رسول ذوي الصولة والرياسة. وتوفي سنة ٨٠٣ في تعز.

وولى في أثناء مرضه ولده الناصر، وتولى الحكم بعد الناصر ولده المنصور، وقد كثر الفساد والاختلاف في البلاد في عهده وذلك لحداثة سنة، ولم يحكم سوى ثلاث سنوات فمات سنة ٨٠٩هـ في زبيد وحمل إلى تعز فدفن فيها.

ثم قام بالأمر ابنه عبد الله بن الناصر وتلقب بالمنصور، وكان ملكه ضعيفاً ومات في سنة ٨٣٠هـ وقام بالملك بعده أخوه إسماعيل بن الناصر الملقب بالأشرف، وكان صغيرا مكثراً للفساد واختلت الممالك فأخرجوا من الحبس عمه يحيى بن إسماعيل، وفي مدة ملكه، وقعت المصاهرة بينه وبين بني طاهر، فتزوج بابنته الشيخ طاهر بن معوضة، وتلقب بالملك الظاهر ودفن في تعز في رجب ٨٤٢هـ وخلفه الأشرف وانتظم ملكه، وكان سفاكا للدماء، وهو آخر من كان من بني رسول من ذوي الإقدام والإحلال والإبرام مات بتعز سنة ٨٤٥هـ وتولى بعده المظفر وقد استفحل في عهده شأن المماليك فتحكموا بالدولة ففي سنة ٨٤٦هـ عين العبيد الأفضل محمد بن إسماعيل ملكا على اليمن فبعث المظفر إلى زبيد الشيخ علي بن طاهر في جماعة فقبضوا على الأفضل وساروا به إلى تعز، فطلب العبيد من المظفر تسليم نفقاتهم فلم يجبهم فانتهبوا غلات زبيد وأكثروا من الفساد، ولما اضطرب الأمر أقامت العبيد الملك الناصر، لقبه الناس بالخاسر لما أباح زبيد للعبيد، فأخذوا أملاك أهلها وما حوته وقبض عليه ٨٤٦هـ، وكان ملكه عشرة أشهر.

فقام بعده الملك المسعود وهو ابن ثلاث عشرة سنة فدخل عدن، وفي لحج يومئذ المشايخ من بني طاهر من قبل السلطان المظفر، وحصل بينهما لقاء فقتل من عسكر المسعود جماعة ثم إن المظفر ترك حصن تعز للمسعود فقبضه المسعود سنة ٨٥٤هـ.

وفي سنة ٨٥٥هـ أقام العبيد الملك المؤيد حسين بن الظاهر ملكا على اليمن، وهو آخر ملوك اليمن من بني رسول ففي سنة ٨٥٨هـ سار المؤيد من زبيد إلى عدن فقصده بنو طاهر فقبضوا عليه واستولوا على جميع ما بيده، ثم رجع العبيد إلى موالاة الملك المسعود ثم خلع المسعود نفسه عن الأمر، وانقرضت دولة بني رسول وانصرفت أيامهم. وبدأت الدولة الطاهرية.

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية

طبقات المجتمع:

تعددت طبقات المجتمع في اليمن وبلغت ستة أقسام هي:

١- طبقة الأمراء
٢- طبقة المشايخ ورؤساء القبائل
٣- طبقة العلماء
٤- طبقة العسكر
٥- طبقة عامة الشعب
٦- طبقة العبيد[1]

١- انظر حياة الأدب اليمني صـ٤٦.

فطبقة الأمراء جماعة من المماليك ورؤساء العشائر المقربين للسلطان، أما طبقة العبيد فقد عظم دورها في آخر الدولة الرسولية، ولقد رأينا في بداية الدولة الرسولية كيف ساعدت في قتل الملك المنصور أول سلطان رسولي.

وأما طبقة عامة الشعب، فمنها أهل الريف الذين يحترفون الزراعة وتربية المواشي، وأهل اليمن أهل قوة وجد على الزراعة والتجارة والصناعة بقدر ما يتسع لهم المجال، واليمن أرض خصيبة ذات عيون دافقة، ومياه جارية على قرى متصلة الواحدة إلى جانب الأخرى، أهلها أهل سلامة وخير وتمسك بالشريعة ووقوف معها يعضون على دينهم بالنواجذ، وهم مسلمون جميعا إلا ملة من اليهود، ولغتهم عربية وبعضها ليست فصيحة ولا يلاحظون الإعراب في كلامهم ولغتهم الدارجة تجد لها أصلا في اللغة، ولكل قبيلة لهجة، ولهم اصطلاح في بعض الكلام، وبعض الجهات يبدلون اللام ميما وهي لغة حميرية، وبعض لغة التهايم قل أن تفهم منها كلاما إلا بعد إعادته مراراً، وإذا كان يتكلم صاحبه بجملة من الكلام متوالية فلا تفهم شيئاً[1].
ويحمل للأمراء في الغالب شعارات التعظيم كدق الطبل والمرافقة لهم بالحرس، وخص الأمراء بلباس مميز عن بقية أفراد الشعب، فهم يلبسون أقبية إسلامية ضيقة الأكمام وعلى رؤوسهم أغطية تسمى تخاليف تكون على شكل عُصابة وليست بعمامة، وفي أرجلهم أخفاف من القماش والحرير الأطلس، ويتفق قادة العسكر في لباسهم مع الأمراء.

أما عامة الشعب، فيلبس أهل المدن اللباس العربي من القطن والحرير مع طول الأكمام وكبرا لعمائم، وطول الكم ذراع ونصف، وعرضه ذراع أما أبناء القبائل، فيلبسون السواد من قمصان، وعلى رأس أحدهم قطعة من ثوب أسود يلفها على رأسه من غير قلنسوة.

كما يلبس رجال المدن الجوخ وتفصيله أشبه بجبة الشام في التفصيل وتوسيع الأكمام، ويجعل له بطانة من النسيج وأطرافه بالحرير.

أما نساء المدن فتجعل على رأسها عدة خُمر وتسمى في اليمن مصرات وهي المناديل، ويبعد أن يشاهد الرجل زوجته مكشوفة الرأس ولو حال اختلائه بها في حال النوم.

ولباسها السراويل الطويل الملاصق للأرض ثم ثوب طويل ساتر لجميع بدنها، وأكمامه ضيقة ويسمى هذا الثوب الزِنة، وتلبس قميصا وأكمامه طويلة مثل أكمام الرجل وتلبس المرأة الثرية في عنقها عقود الكهرب الثمين الحر الخالص الذي حبوبه

١- تاريخ اليمن صـ١٨-١٢٥.

كبار وحجمه في نحو التفاح المتوسط الخ.....[1].

وفي اليمن عدد من الاحتفالات التي يجتمع فيها الناس فمنها احتفالات رسمية، ومنها احتفلات دينية، ومن أشهر الاحتفالات الرسمية التي قامت بها الدولة الرسولية الاحتفال الذي أقامه الملك الأشرف بمناسبة طهور أحد أولاده، فقد ذكر المؤرخون أنه بذل أموالا طائلة، وبعث إلى بعض الجزر لشراء ما يلزم من الطيور، والحيوانات، والحنطة، والعسل، والأرز وغيرها، وطلب من صناع الحلوى أن يصنعوا أنواعاً شتى من الحلويات، وقد حضر هذا الحفل كل أعيان الدولة والفقهاء وعامة الناس[2].

ومن الاحتفالات الدينية الاحتفال بالأعياد كعيد الأضحى وعيد الفطر والاحتفال بعودة الحاج[3].

وكان الناس في اليمن متحابين يساعد بعضهم بعضاً عند الشدائد، ففي سنة ٨٢٥هـ ارتفعت الأسعار ارتفاعاً عظيماً، وجاع الناس جوعاً شديداً، أنفق أهل اليسار على أهل الإعسار نفقة عظيمة، ويقال: إن الفقيه الفاضل إسماعيل بن إبراهيم بن عجيل[4] صاحب تهامة أطعم في ليلة ثلاثة آلاف نفس.

بيد أن هناك نوعاً من الإسراف ولا سيما في مناسبة الولادة، فيقاسي الزوج من هذه المصاريف، وتعب النساء في هذه المدة أشد من مصاريف التزويج، وأما إذا كان فقيراً فيحصل له غاية التعب، وفي المثل في اليمن عرسان ولا وِلادٌ واحد.

وترى المرأة في المآتم صابرة محتسبة، فلا تسمع لها رنة ولا صراخا شديداً ولا نياحة ولا عويلا مفجعا، ولا تخرج المرأة في الجنائز وإنما هو بكاء فقط.

كذلك لا تجد في نساء أهل اليمن اللهو واللعب الشنيع والرقص المتهتك[5].

لقد كان للمرأة اليمنية دور كبير فساست وتصدرت المجالس حتى إن المعازبة ولت عليها امرأة تعرف ببنت العواطف، فكان السلطان يكسوها كما يكسو مشايخ القبائل[6]. وقد اشتهر في اليمن عدد من النساء بخدمتهن الاجتماعية منهن:

١٤- الدار الشمسي ابنة المنصور عمر بن علي الرسولي، وكانت من النساء الحازمات ولما قتل والدها بذلت الأموال للرجال، وحفظت زبيد حتى وصل

١- تاريخ اليمن ص،١٢٠.

٢- ابن هطيل وجهوده النحوية صـ١٧.

٣- ابن هطيل وجهوده النحوية صـ١٧.

٤- ابن هطيل وجهوده النحوية صـ١٧

٥- تاريخ اليمن صـ١٢٢-١٢٥.

٦- العقود اللؤلؤية(١/٢٩٨)

أخوها المظفر ولها من المآثر المدرسة المعروفة بالشمسية بذي عُدين من تعز، ومدرسة زبيد وغيرها توفيت سنة ٦٩٥هـ[١].

١٥- آمنة بنت إسماعيل النقاش من الحازمات، حفظت الملك بعد غياب ابنها المجاهد في مصر، ولها في المآثر المدرسة في المحالب وأخرى بقرية السلامة وأنشأت خانقاه بزبيد توفيت سنة ٧٦٢هـ[٢].

١٦- أم الملوك لها من المآثر مدرسة في زبيد وأخرى في تعز ولحج توفيت ٨٣٦هـ[٣].

٠- فاطمة بنت عبد الله الحمزي: كانت غاية من الجمال والكمال، قرأت جملة من الكتب. منها كتاب النكت، وبعض كتب أصول الدين وشرح ابن هطيل، وتزوجت من الإمام شرف الدين وكانت تشاركه في قراءة كتاب جامع الأصول في الحديث، بليت أواخر أيامها بأمراض كثيرة توفيت على إثرها سنة ٩١٠هـ. ولقد رثاها زوجها شرف الدين بقصيدة يقول فيها:

هي النفس حنت من شجاها وأنت
فمن فيضها تلك الدموع استهلت
وهل ينبغي لي أن أرى اليوم ساليا
وفاطمة في باطن اللحد سلت
فليذة قلبي بل سويداء مهجتي
ومطلبي من كل شيء ومنيتي
وما فاطمُ إلا من الحور أخرجت
لنعرف قدر الحور ثمة ردت[٤].

ومن عادات أهل اليمن القديمة أنهم يطلقون العزي على من كان اسمه محمد وصفي الدين على من كان اسمه أحمد، والجمالي أو جمال على من اسمه علي، وعلى حسن وحسين (الشرفي)، وعلى (محسن) الحسام، وعلى (القاسم) العلم، وعلى (عبد الله) الفخري، وعلى كل اسم مضاف إلى اسم من أسماء الله الحسنى كعبد الرحمن أو عبد الكريم، الوجيه أو وجيه الدين، وبقية أسماء الأعلام عامة يلقبون كل واحد منها بالضياء[٥].

١- حياة الأدب اليمني صـ٤٨-٤٩.
٢- حياة الأدب اليمني صـ٤٨-٤٩.
٣- حياة الأدب اليمني صـ٤٨-٤٩.
٤- في التراث اليمني صـ٧٧. عبد الله الحبشي، دار العودة، بيروت:١٩٧٧.صـ٧٧.
٥- تاريخ اليمن صـ١٢٦.

المبحث الثالث: الحياة الثقافية

يعد عصر الدولة الرسولية من أخصب عصور اليمن ازدهاراً بالعلم حيث عمل بنو رسول على إنشاء كثير من المدارس العلمية متأثرين في ذلك ببني أيوب الذين أكثروا من بناء المدارس في مصر والشام بالإضافة إلى ما أسسوه من مدارس في اليمن، ولعل أقدم مدرسة أنشأها الأيوبيون هي المدرسة المعزية التي أنشأها الملك إسماعيل بن طغتكين بن أيوب بزبيد ٥٩٤هـ.

ثم استمرت المدارس في الانتشار من قبل بني رسول بعد أن أفادوا خبرات في إدارة الملك من جراء صحبتهم لبني أيوب في مصر أولا ثم في اليمن، وهذه الخبرة وظفوها على أرض دولتهم الجديدة التي استقلوا بها عن الأيوبيين، فقل أن تقرأ عن ملك من ملوك بني رسول إلا وتجد من مآثره أنه بنى مدرسة أو أكثر، وأوقفوا على هذه المدارس كرائم أموالهم وخزائن كتبهم الزاخرة بنادر الكتب ونفيسها في شتى الفنون والمعارف، ولم يقتصر تشييد المدارس عليهم فحسب، بل سار على خططهم أولادهم وأمراؤهم ووزراؤهم ونساؤهم ومواليهم وسراة اليمن في عصرهم، حتى كان بناء المدارس سمة من سمات ملكهم ومظهراً بارزاً من مظاهر حكمهم(*).

وهذه المدارس التي أنشأها بنو رسول وغيرهم كانت منتشرة في اليمن الأسفل لأن نفوذهم على المناطق العليا كان يعتريه المد والجزر، فظلت المساجد تقوم بدور المدارس إلى جانب وظيفتها الأساسية من حيث كونها أماكن عبادة.

ولم يقتصر دور هؤلاء السلاطين على بناء المدارس ودور العلم بل وصل الأمر ببعضهم أن تشربت قلوبهم حب العلم وأسهم فيه بالعديد من المصنفات كالملك المظفر ٦٦٤هـ[٢]. وابنه الأشرف ٦٩٦هـ والملك المجاهد ٧٦٤هـ والملك الأفضل

(*) من هذه المدارس: المدرسة المنصورية التي أنشأها المنصور أول ملوكهم لتدريس المذهب الشافعي والحنفي والحديث النبوي ووقف عليها أوقافاً تقوم بكفاية العاملين عليها. العقود اللؤلؤية(٨٤/١) والمدرسة النظامية تبناها الطواشي نظام الدين المظفري حياة الأدب اليمني:٧٣. المدرسة السيفية والمدرسة الوزيرية أسسها الملك المنصور، المدرسة الغرابية أسسها الملك المنصور، والمدرسة المظفرية أنشأها الملك المظفر. انظر هذه المدارس وغيرها في حياة الأدب اليمني(٧١-٨٢).

٢- يقول الخزرجي عن المظفر: وكان رحمه الله مشتغلاً بالعلم، أخذ من كل فن بنصيب قرأ الفقه على محمد بن إسماعيل الحضرمي والحديث على القشلي، والنحو واللغة على ابن العمك، وقرأ المنطق على السروري، وجمع أربعين حديثاً، عشرين في الترغيب وعشرين في الترهيب وحدثني الفقيه جمال الدين محمد بن عبد الله الريمي وسمعته غير مرة يقول: طالعت أمهات كتب الحديث من كتب مولانا الخليفة المرحوم فوجدتها كلها مضبوطة بخط يده. العقود اللؤلؤية(٢٧٧/١). أما الملك المؤيد فكان يحفظ مقدمة طاهر في النحو، وكفاية=

٧٧٨هـ والأشرف ٨٠٣هـ.

وقد تميزت مصنفات هؤلاء الملوك بظاهرة فريدة قد لا تتكرر في تاريخ الفكر اليمني قاطبة، إذ كتبوا في الجانب العلمي، فكتبوا في علم الفلك والطب والزراعة والبيطرة وغيرها من المواضيع العلمية التطبيقية، أما معاصروهم من الأئمة الزيدية في اليمن فقد أسهموا في دورهم في التأليف، وربما فاقوا ملوك الدولة الرسولية في هذا الجانب، لكن كتبهم ظلت محصورة بينهم[١].

وامتاز علماء الزيدية عن غيرهم بأنهم اشتغلوا بالعلوم العقلية المتصلة بعلم الكلام والمنطق بخلاف علماء السنة الذين لم يولوها الاهتمام الكافي.

ولقد أنكر علماء السنة على الملك المظفر حين أراد أن يقرأ كتب المنطق على الفقيه شمس الدين البلقاني القادم إلى اليمن من فارس، وسبب وجوده نزاعاً كبيراً بين الفقهاء بسبب إحداث هذا الفن في مدرسة عدن.

ويعدد القاضي إسماعيل الأكوع الكتب المعتمدة في التدريس لدى اتباع المذهبين في اليمن، فلا تجد للشافعية أي كتاب له علاقة بالعلوم العقلية، بخلاف الزيدية، فقد أورد لهم طائفة من الكتب منها العقد الثمين في معرفة رب العالمين للأمير الحسين، ومصباح العلوم في معرفة الحي القيوم للرصاص والقلائد في تصحيح العقائد للمهدي، والأساس للإمام القاسم، وفي المنطق كتاب إيساغوجي، والتهذيب لسعد الدين التفتازاني كما أن كتب أصول الفقه تضمنت مباحث علم المنطق[٢].

=المتحفظ في اللغة والجمل للزجاجي، وأخذ التنبيه للشيرازي قراءة محققة، وطالع الكتب المبسوطة في كل فن وسمع الحديث النبوي من الشيوخ الموثوق بهم. العقود اللؤلؤية(٤٤١/١/٤٤٢) أما مؤلفاتهم فيذكر صاحب الأدب: فنسب للملك المظفر الكتب التالية: تيسير المطالب في تسيير الكواكب، المخترع في فنون الصنع، العقد النفيس في مفاكهة الجليس، ونسب للأشرف(كتاب في الاسطرلاب) التبصرة في علوم النجوم، الجامع في الطب، المعتمد في الأدوية، المغني في البيطرة، التفاحة في علوم الفلاحة.

ونسب للأفضل(نزهة العيون في تاريخ الطوائف والقرون، العطايا السنية في المناقب اليمنية، نزهة الأبصار، مختصر تاريخ ابن خلكان، بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم) انظر حياة الأدب صـ٦٠.

١- الزيدية فرقة تنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وصفها الجنداري في كتابه الرحيق بقول" اسم يطلق على أئمة الآل ومن تابعهم في العدل والتوحيد والقول بإمامة زيد، ووجوب الخروج على الظلمة" الزيدية نظرية وتطبيق: علي بن عبد الكريم شرف الدين، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان،١٩٨٥ صـ١٢. فالمذهب الزيدي يشترط في الإمام الخروج عند إعلان دعوته بالإمامة كما فعل مؤسسه زيد بن علي وقد نسب إليه: من شهر سيفه، ودعا إلى كتاب ربه وسنة نبيه، وجرى على أحكامه وعرف بذلك، فذلك الإمام الذي لا تسعنا وإياكم مخالفته، فأما عبد جالس في بيته، مرخ عليه ستره، مغلق عليه بابه، يجري عليه أحكام الظالمين، لا يأمر بالمعروف، ولا ينهى عن المنكر، فأنى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعته شرح رسالة الحور: تحقيق:. كمال مصطفى، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٤٨. صـ٦٠-٦١، حياة الأدب اليمني صـ٥٨-٥٩.

٢- تاريخ المدارس الإسلامية باليمن، تأليف إسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر: دمشق.صـ١٠-١١

وكما نفر علماء السنة من العلوم العقلية، نفروا أيضاً من المتصوفة أتباع ابن عربي بل وصل الأمر بينهم وبين المتصوفة إلى حد الصراع، وكان ملوك بني رسول يميلون مع هؤلاء تارة، ومع أولائك تارة، ونتج عن هذا الصراع حركة ثقافية في مجال التأليف حيث برزت مجموعة من فتاوى وكتب الفقهاء تفند هذا المعتقد وتوضح السبيل.

وبالمقابل ألف أتباع ابن عربي كتباً يردون بها على خصومهم.

علم النحو[1]:

للنحو شأن كبير عند علماء اليمن استغرقت دراسته جل أوقاتهم، حتى أننا نجد منهم من أوقف حياته لتعلم النحو وتعليمه، ولا يعد الفقيه مشاركاً في العلوم الشرعية إلا بعد أن يحقق هذا الفن ويتقن أصوله[2].

وكان أكثر تفقه أهل اليمن في النحو قبل ظهور الكتب الكبيرة على مختصر الحسن بن عباد الذي عرف باسمه وتداوله الناس حتى إن الطالب لا يستفتح إلا به على حد عبارة الجندي، وقد شرحه أبو السعود بن فتح الله من علماء القرن السادس كما شرحه الشرجي وحين وصلت مقدمة ابن بابشاذ إلى اليمن ولع الناس بها حتى أن الملك المؤيد كان من جملة حفاظها، وشرحها في هذا العصر جماعة من كبار العلماء تعرض الباحث لهم في مبحث شروح المقدمة.

ثم جاء كتاب الزمخشري فمال الناس إليه وأعجبوا بأسلوبه حتى إن منهم من حفظه على ضخامته، وشرحه في هذا العصر الذي ندرسه أربعة من كبار النحاة هم ابن عصيفير المتوفى سنة ٦١٤هـ، ومحمد بن علي بن يعيش المتوفى سنة ٦٨٠هـ والشرجي وابن هطيل.

وحين جاءت كتب ابن الحاجب النحوية غطت على سائر كتب النحو المتداولة وأصبحت شغل العلماء الشاغل، فلا يرجعون إلا إليها، وقد اشتهرت الكافية شهرة واسعة في حين لم تذكر الوافية إلا نادراً وأقل منها حظاً الشافية.

دخل كتاب الكافية الدراسة النحوية في اليمن منذ القرن السابع وقد شرحه جلة من العلماء منهم ابن هطيل في كتابه معونة الطالب، وعلي بن محمد بن أبي القاسم

١- انظر حياة الأدب اليمني (١١٢-١١٦) وأدب الطب صـ١٠٩.

٢- ولقد نشبت نزاعات بين الإمام السخاوي والسيوطي لا دعاء الأخير بأنه مجتهد مطلق. فقال السيوطي: ومما يؤيد دعواي وإن اشتركت معهم في الحديث وغيره، فأني تميزت بعلوم العربية. فكانوا يرون أنه لا يكون المجتهد مجتهداً مطلقاً ما لم يتمكن من العربية والاجتهاد المطلق خصله دأب علماء الزيدية على الطموح إليها. وانظر أدب الطلب صـ١٠٨.

٨٣٧ في البرود الصافية والرصاص في منهاج الطالب، ويحيى بن حمزة في الأزهار.

بيد أن هناك من العلماء من لم يكتف بشرح المتون النحوية الشهيرة فشارك في التأليف مستقلاً. منهم في هذا العصر جمهور بن علي بن جمهور له المذاكرة في النحو والفايش المتوفي سنة ٦٩٥هـ له اللوامع في النحو وابن أبي الرجال المتوفى سنة ٧٠٢ له إكسير الذهب في النحو، ومنهم محمد بن موسى الذؤالي وله الرد على النحاة[١].

أشهر نحاة اليمن:

١- ابن يعيش الصنعاني ت ٦٨٠هـ[٢]: وهو غير ابن يعيش الشامي، المولد والوفاة، وربما اشتبه الاسمان فظن أنهما واحد، ومصدر هذا الاشتباه أن كليهما شرح المفصل. برع محمد بن علي بن يعيش الصنعاني في علم النحو ومن مؤلفاته: التهذيب في النحو، شرح المفصل، الياقوتة في النحو، والدرر المنظومة بالبيان وتقويم اللسان وفي مكتبة الجامع الكبير في صنعاء مخطوط لكتابه المحيط المجموع في الأصول والفروع الجزء الثاني والثالث برقم ١٨٣١، ١٨٤٢.

٢- ابن بُصيبيص: ت ٧٦٨[٣]: وهو أبو العباس أحمد بن عثمان بن بُصيبيص عالم النحو والعروض، ولد بزبيد وانتهت إليه رئاسة هذا الفن بمدينته، ورحل إليه طلبة العلم، له شرح على مقدمة ابن بابشاذ اخترمته المنية قبل إتمامه.

٣- الشرجي ت ٨٠٢[٤]:وهو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد الشرجي، ولد بقربة الشرجة، بين حيس وزبيد سنة ٧٤٠هـ، ورحل إلى زبيد لتلقي العلم على ابن بصيبص حتى برع فيه فعين مدرساً في مدرسة الصلاحية وانتشر ذكره في اليمن، وقصدته الطلبة من كل صوب وتنقل في عدة مدارس يدرس فيها النحو، استدعاه الملك الأشرف سنة ٧٨٢ ليقرأ عليه في كتب النحو والعربية فأكرمه غاية الإكرام توفي سنة ٨٠٢ ومن مصنفاته: شرح ملحة

١- حياة الأدب اليميني صـ١١٢-١١٥.

٢- مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، مركز الدراسات ليمنية، صنعاء صـ٣٧٣.

٣- مصادر الفكر ص ٣٧٥، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي منشورات مكتبة المثنى بغداد.(١١٢/١).

٤- بغية الوعاة(١٠٧/٢) مصادر الفكر صـ٣٧٦.

الإعراب، نظم مختصر ابن عباد، مختصر المحرر في النحو، نظم مقدمة ابن بابشاذ، ومقدمة إلى علم النحو.

٤- الهرمي: ت ٧٠٢هـ[1]: هو عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي صاحب الملك الأشرف، درّس أولاده علوم العربية ثم صحب المؤيد وكان أحد أعلام عصره في علم العربية والحساب والأدب له الأعلام في النحو.

٥- الفاضل العلوي ت ٧٥٣[2]: هو يحيى بن القاسم عمر العلوي برع في عدة علوم وساح في بعض البلاد الإسلامية، دخل دمشق سنة ٧٤٩، وزار بغداد والديلم لاقت مؤلفاته استحساناً كبيراً من العلماء وتناقل الناس حاشيته على الكشاف وإليه يشير المتأخرون بقولهم: الفاضل العلوي، له في النحو شرح اللباب لتاج الدين الإسفراييني.

١- الأعلام خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت(٥/٢٢٠).

٢- البدر الطالع عن محاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، مع ذيل البدر الطالع للجنداري(٢/٣٤٠) بغية الوعاة(٢/٣٣٩) مصادر الفكر صـ١٩.

الفصل الأول

شخصية الإمام يحيى بن حمزة[1]

المبحث الأول: اسمه ونسبه:

هو الإمام المؤيد بالله أو برب العزة يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن إدريس بن علي بن جعفر الزكي بن علي التقي بن محمد بن علي الرضي* بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأمه الشريفة الفاضلة أخت الإمام الناصر فهو علوي الأب والأم كان قمطر العلوم وحافظ منطوقها والمفهوم. وأحد علماء اليمن والنكتة في جبين الزمن، جبل العلم الأطول، وطراز الفضل الأهول، الضارب بكل فن بنصيب وافر، والجامع لما تفرق من خصال الكمال وكمال الخصال، في الأوائل والأواخر.

١- أئمة اليمن: تأليف محمد بن محمد زبارة ط١، مطبعة النصر، تعز: ٢٣٥/٢٢٨/١.

أعلام المؤلفين الزيدية: عبد السلام بن عباس الوجيه، مؤسسة زيد بن علي الثقافية، ط١، ١٩٩٩ عمان، الأردن صـ٨٩٨.

الأعلام: خير الدين الزركي، ط٦، دار العلم للملايين،١٩٨٤: ٨/١٤٣-١٤٤).

الموسوعة اليمنية: ط١ مؤسسة العطيف١٠١٩/٢.

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد علي الشوكاني ط١، ٣٤٨(هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان:(٣٣١/٢).

تاريخ اليمن المسمى: فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن: عبد الواسع بن يحيى الواسعي، ط٢، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء: صـ٢٠٦-٢٠٧ طبعة مصورة.

مؤلفات الزيدية: تأليف السيد أحمد الحسيني ط١ سنة ١٤١٣منشورات آية الله المرعشي النجفي(١٧٦/٢-١٨٦-١٨٩)

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: تأليف مصطفى عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، ط دار الفكر سنة ١٤٠٢هـ على طبعة قديمة صـ١٧٧٥.

هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين طبع مع كشف الظنون صـ٨٢٠/١.

لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار: تأليف المولى مجد الدين المؤيدي، ط١، سنة ١٤١٤هـ مكتبة التراث الإسلامي. صعده(٧٢٨/٨).

معجم المؤلفين مصنفي الكتب العربية: تأليف عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان(١٩٥/١٣)

مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني: تأليف در حسين العربي ط١٤٠٠/١هـ. دار المختار.

مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: تأليف عبد الله بن محمد الحبشي ط١ مركز الدراسات اليمنية، صنعاء: صـ٥٦٤-٥٧٠.

المقتطف من تاريخ اليمن: تأليف القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي ط ١٤٠٧هـ منشوارت العصر الحديث صـ١٢٧.

معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر: تأليف عادل نويهض ط٤، ١٤٠٦، مؤسسة نويهض الثقافية(٧٢٨/٨).

العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية: علي بن الحسن الخزرجي، مطبعة الهلال، مصر(١٤٢/٢).

الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين للإمام يحيى بن حمزة الحسيني رحمه الله. التوعية الإسلامية، ١٤٠٩هـ.

المبحث الثاني: مولده:

اختلف في سنة ولادته كما اختلف في مكانها. فقد ذكر صاحب شرح الأزهار[1] أنه ولد في صفر سنة ٦٦٧هـ، بيد أن مصادر أخرى[2] ترى أنه ولد سنة ٦٦٩هـ، وفي حين يذكر صاحب شرح الأزهار أن مولده بِحُوث وهي بلدة قريبة من صنعاء تذكر المصادر الأخرى أنه ولد في صنعاء. والقول الراجح أنه ولد لثلاث بقين من صفر سنة ٦٦٩هـ في صنعاء حسب مخطوطة قديمة في الجامع الكبير تحدثت عن سيرته.

المبحث الثالث: صفاته وأخلاقه:

ذكر مترجموه أنه مجاهد مجتهد مفكر زاهد ميال إلى الإنصاف مع طهارة لسان وسلامة صدر وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل، مبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن كما عمل على تقريب الشقة بين طوائف المسلمين. وكان ناصحاً لحكام عصره. وهو كثير الذب عن أعراض الصحابة المصونة وعن أكابر علماء الطوائف، وقد جمع الله له بين العلم والعمل والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي:

الإمام يحيى بن حمزة زيدي الأصول والفروع ونحن نقتبس من كلامه لنوضح عقيدته ومذهبه.

يقول رحمه الله: فإن قلت من الزيدية؟ ولمَ اختصوا بهذا الاسم؟ وما هو الظاهر من أقوالهم..؟ فالجواب مشتمل على مباحث:

الأول: الزيدية من هم؟ يقول الإمام يحيى أن ظاهر هذا اللقب إنما هو إلى الإمام زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين لأنه ما كان هذا اللقب إلا من أيامه، ومن قبل لم يكن شيئاً مشهوراً فإنما كان ذلك بعده... فمن كان على عقيدته في الديانة والمسائل الإلهية والقول بالحكمة والاعتراف بالوعد والوعيد وحصر الإمامة في الفرقة الفاطمية والنص في الإمامة على الثلاثة الذين هم علي وولداه وأن طريق الإمامةالدعوة فيمن عداهم، فمن كان مقراً بهذه الأصول فهو

١- ضوء النهار لشرحه على صفحات الأزهار تأليف: الإمام الحسن بن أحمد الجلال، مجلس القضاء الأعلى، صنعاء(٤٢/١).

٢- تاريخ اليمن صـ ٢٠٦-٢٠٧، الأعلام(١٤٣/٨-١٤٤)، معجم المؤلفين(١٩٥/٧)، أعلام المؤلفين الزيدية صـ٨٩٨.

زيدي. فهذه معتقدات الزيدية التي مصداق اللقب عليها دون المسائل الاجتهادية فلاحظ لها في هذا اللقب.

والزيدية يقولون بإثبات الصانع، واختياره الحكيم، وإسناد الصفات إلى الذات، والحكمة، وحدوث القرآن، والإرادة، والوعيد، والخلود، والنص على الأئمة الثلاثة، والدعوة والخروج في غيرهم، فمن كان جامعاً لهذه الأصول فهو زيدي ومن خرج عن هذه الأصول فليس بزيدي.

المبحث الثاني: في السبب في تلقيبهم بهذا اللقب: يقول الإمام يحيى: اعلم أن السبب في تلقيبهم بذلك إمام يعتزون إليه ويسندون مذاهبهم إليه ومن قبل زيد بن علي ما كان هناك زيدية فما نشأ هذا اللقب ولا عرف إلا من بعده...

المبحث الثالث: فيما هو الظاهر من أقوالهم في أقطار البلاد. اعلم أن مذاهبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إلهيات وأصوليات وفقهيات[1]:

أولها الإلهيات: ولهم معتقدات يتميزون بها عن سائر الفرق نختصرها فيما يلي:

- حدوث العالم وأن الله تعالى- هو المتولي لخلقه كله من نزول الأمطار وإنبات الثمار وحصول التناسل في الحيوانات كلها إلى غير ذلك من أنواع المكونات.
- إثبات اختياره وأنه ليس موجباً بذاته.
- إثبات الصفات الإلهية كالقادرية والعالمية وسائر صفات الإثبات.
- الصفات السلبية: كنفي التشبيه للجسمية والعرضية ونفي الرؤية ونفي الثاني ونحو ذلك من المسائل السلبية.
- إثبات الحكمة في الأفعال.
- حدوث الإرادة والكلام.
- الوعيد لأهل القبلة وفساق أهل الصلاة ممن مات مصراً على كبيرة فإن الله يدخله النار ويخلده فيها تخليداً دائماً.

وقد تقدم القول في أن الإمامة تكون بالتنصيص في الثلاثة وبالدعوة والخروج فيما عداهم.

وأن الأفضل بعد الرسول صلى الله عليه وسلم هو علي بن أبي طالب.

وقد تفرد الإمام يحيى مع غيره من أئمة الزيدية بتحسين الظن بالصحابة رضي الله عنهم. يقول: وما قولنا فيهم إلا كما قال أهل البيت وأئمة العترة في تحسين الظن بهم والاعتراف بالحق حتى قال الصادق عليه السلام: اللهم إني أحبهما[2] وأحب من

١- هذا اختصار كلام الإمام يحيى بن حمزة مقارناً بكتاب الزيدية.

٢- أي أبو بكر وعمر.

يحبهما وأتولاهما، وإن كان في قلبي لهما بغض فلاتنلني شفاعة جدي محمد ﷺ.

القسم الثاني الأصوليات: وهم مختصون بمذاهب نحكيها على سبيل الجملة:

الظاهر من مذهب الزيدية أن الأوامر كلها للوجوب لا للدلالة.

أن النهي للتحريم لا للدلالة.

أن في اللغة ألفاظاً للعموم

أن تخصيص العموم جائز، فيخص الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب ويجوز تخصيص العموم بالقياس أيضاً.

أن في القرآن والسنة مجملاً ومبيناً[1].

أن النسخ جائز[2].

الإجماع حجة فيفسق المخالف له.

إجماع العترة حجة لا يفسق مخالفه.

الأخبار الأحادية يجوز العمل عليها بالعقل ويجب العمل بها شرعاً في أكثر مسائل الفروع في العبادات وغيرها.

أفعال النبي صلى الله عليه وسلم حجة كأقواله، علينا إتباع الرسول ﷺ فيها.

القياس معمول به عقلاً ويجب شرعاً.

وإن الاجتهاد يجوز العمل عليه فيما ليس منصوصاً عليه.

تصويب الآراء في المسائل الاجتهادية.

القسم الثالث في الفقهيات: وهو ميدان سبق المجتهدين والخلاف فيها طويل وهو معترك نظر النظار وفيها تبارز الفقهاء، ولكنا نشير هنا إلى ما عليه الزيدية وأئمتهم، ثم هم فريقان القاسمية[3] والناصرية[4] ويكاد الفريقان يتفقان في مسائل وربما يقع الخلاف في بعضها، فأما الذي يتفقان فيه على الجملة فهاك طرفاً منها:

١- المجمل ما احتمل معينين أو أكثر والبيان هو جعل المشكل واضحاً. انظر إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول: محمد علي الشوكاني، تحقيق: محمد سعيد البدري، مؤسسة الكتب الثقافية، ط ٤، ١٩٩٣، صـ٢٨٣.إرشاد الفحول صـ٣١١. مرجع سابق.

٢- النسخ: هو رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متأخر عنه.

٣- القاسمية أتباع القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب. إرشاد ذوي الفطن صـ١٧٨-١٧٩.

٤- أتباع الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الأطروش غلب على طبرستان ولم ير الناس مثل عدله وحسن سيرته، تاريخ الأمم والملوك: محمد بن جرير الطبري،ط٢، مؤسسة عز الدين، بيروت،١٩٨٧. ابن جرير(٤٠٧/٥).

التطهر لا يكون إلا بالماء والتراب ولا يجوز التطهر بالنبيذ وسائر المائعات كما هو مذهب بعض الفقهاء.

طهارة النجاسة تكون بالماء لا بغيره من المائعات.

التيمم والوضوء لا يكون إلا بالتراب والماء.

التأذين بحيَّ على خير العمل.

الأذكار مشروعة في الصلاة.

القراءة للفاتحة لابد منها في الصلاة.

الجماعة سنة مؤكدة.

المبحث الرابع: مذهبهم في الإمامة. ولهم مقالتان: الأولى يتفقون فيها وهي التولي لأهل البيت والحب لهم والإتباع لهم واقتفاء آثارهم، واعتقاد النص على إمامة الثلاثة علي وولديه، واعتقاد ثبوت إمامة من عداهم من أولادهما بالدعوة واعتقاد فضيلة أمير المؤمنين على غيره من الصحابة واعتقادهم أن الإمامة لا تصلح إلا في قريش واعتقادهم أن الإمامة محصورة في الفرقة الفاطمية. فهذه معظم المسائل التي تتفق عليها معظم فرق الزيدية.

المقالة الثانية: فيما يختلفون فيه وهم فرق خمس:

الأولى: الجارودية وهم أتباع الجارود زياد بن المنذر من أتباع زيد بن علي وهم مختصون من بين فرق الزيدية بالتخطئة للصحابة وتفسيقهم وقد نقل عن بعضهم إكفار بعض الصحابة وقد رد الإمام يحيى على هذه الفرقة ومن قوله بهم بعد ما ساق كلامهم: والله حسبهم فيما زعموه واعتقدوه وهو لهم بالمرصاد. وهذه المقالة لا تنسب إلى أحد من أكابر أهل البيت وعلمائهم وأئمتهم.

والثانية: أتباع الحسن بن صالح وهم يخالفون الجارودية في قولهم في الصحابة.

الفرقة الثالثة البترية: ويقولون: إن النص ليس جلياً في علي بن أبي طالب.

الفرقة الرابعة العقبية: والخامسة الصباحية: ولا يختلفون عمن سبقهم في الموالاة لأهل البيت وتعظيمهم.

المبحث الخامس: اعتقادهم في الصحابة: فرق الزيدية جميعاً. ما عدا الجارودية ليسوا بقائلين بإكفار ولا إفساق ولكن أكثر ما يعتقدون خطأ الصحابة في مخالفة النصوص التي يعتقدون أنها تفيد أن الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي من غير زيادة على هذا، وإن أكابر أهل البيت والسابقين منهم

والمقتصدين بريئون من التعرض للصحابة. ويقول الإمام يحيى عن مقالة الجارود فهذه بدعة ابتدعها من نفسه وفرية افتراها من جهته لم يقم عليها دلالة ولا برهان ولا صدرت عن عقيدة ملحمة بإيمان.

وبهذا يتضح لنا مذهب الإمام يحيى العقدي والفقهي في خطوطه العريضة.

المبحث الخامس: شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر المصادر كثيراً عن شيوخه وتلاميذه. وبعد طول بحث وقفت على بعض شيوخه وتلاميذه منهم:

محمد بن عبدالله بن خليفة مصنف الجوهرة وهو عالم فقيه من علماء الزيدية في القرن السابع. عاش في حوث وعكف على التدريس وعليه تخرج جماعة من العلماء وهو من شيوخ الإمام ابن حمزة، قال الحبشي: وصفه الجندي بقوله: كان فقيهاً كبيراً متورعاً ما قرأ عليه أحد إلا وانتفع به كانت وفاته سنة ٦٧٥ كما ذكر الأكوع.

يحيى بن محمد السراجي.

عامر بن زيد الشماخ.

أما تلاميذه الذين وقفنا عليهم فهم:

أحمد بن سليمان الأوزري محدث اليمن.

والفقيه حسن النحوي سمع عليه الانتصار كاملاً.

المبحث السادس: ثقافته ونشاطه العلمي وأهم مؤلفاته:

نستطيع أن نجمل ثقافة الإمام يحيى بن حمزة في المحاور التالية:

المحور الأول: العقيدة ومقالات الإسلاميين فكان الإمام مطلعاً على عقائد المعتزلة والأشاعرة والزيدية ومذاهب الشيعة ولاسيما الغلاة. وله في كل ذلك رسائل سنتعرض لها عند سرد مؤلفاته.

المحور الثاني: أصول الفقه وله فيه مؤلفات سنتعرض لها أيضاً.

المحور الثالث: الفقه وقد تضلع بمذاهب الأمصار وكتب في الفقه المقارن كتابه العظيم الانتصار.

المحور الرابع: العلوم العقلية فقد اطلع على علوم المنطق وألف فيها وانعكست على كتاباته.

المحور الخامس: العلوم العربية من نحو وبلاغة ودراسات قرآنية.

المحور السادس: تزكية الأنفس.

أما مؤلفاته: فقد ذكر صاحب البدر الطالع أن كراريس تصانيفه زادت على عدد أيام عمره، وقيل أنها بلغت مئة مجلد. وهاك ما اطلعنا عليه وذكرنا مظان وجوده تيسيراً على الباحثين:

أولاً في الفقه:

- الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار في تقرير المختار من مذاهب الأئمة وأقاويل علماء الأمة. وهو موسوعة شاملة لأقوال مختلف المذاهب والعلماء في الفقه الإسلامي في(١٨) مجلداً. وقد وجدنا في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء بعض أجزائه وهانحن أولاء نسوق بعضها خدمة للباحثين. الجزء (١، ٢، ٣) خ في سنة ١٠٥٢هـ في ٤٥٣ ورقة رقم ٩٨١ ورقم٩٨٣ نسخة ثانية و٩٨٢ نسخة ثالثة، وهناك مجلدات أخرى تحت رقم ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و٩٨٨ ورقم ٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ والجزء ١٦ موجود بخط المؤلف سنة ٧٤٨هـ تحت رقم٩٩٤، وهنالك الأجزاء:٢، ٣، ٥، ٦، بخط المؤلف وأجزاء ٩، ١٦، ١٧ في المتحف البريطاني، وجزء: ٥،٦ خط سنة ٧٥٥ بمكتبة السيد يحيى بن علي الذارحي. مصورة (٦) مجلدات
- العدة في المدخل إلى العمدة في الفقه يقع في جزئين.
- العمدة في مذاهب الأئمة في الفقه فرغ منه سنة ٧٢٠هـ قال زبارة: يقع في ستة مجلدات اشتمل على جميع إيرادات المذاهب بالحجج والشواهد من آيات القرآن والأحاديث النبوية والقياسات.
- نور الأبصار* المنتزع من كتاب الانتصار منسوب إليه موجود في المكتبة الغربية بصنعاء.
- الإيضاح لمعاني المفتاح في علم الفرائض.
- الفتاوى (مكتبة الجامع الكبير).

* هذا الكتاب ليس للمؤلف بل للفقيه يوسف الثلائي صاحب الثمرات

ثانياً: في أصول الفقه:

- الحاوي لحقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد السياسية في أصول الفقه خُط سنة ٧١٠هـ وهو في ثلاثة مجلدات.
- الكوكب الوقاد في أحكام الاجتهاد.
- المعيار لقرائح النظار في شرح حقائق الأدلة الفقهية وتقرير القواعد القياسية. (مكتبة الأوقاف).

ثالثاً: في أصول الدين وعلم الكلام والرد على الفرق:

- .. أطواق الحمامة في حمل الصحابة على السلامة(فهرس المخطوطات اليمنية في حضرموت).
- .. الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام في الرد عليهم في الأسرار الإلهيـــة والمباحـــث الكلامية.
- .. التحقيق في الإكفار والتفسيق خُط سنة ٧٢٤هـــ فـــي حيـاة المؤلـــف فـــي ١٤٠ورقة (مكتبة الجامع الكبير). طبع في مجلدين
- .. التمهيد في علوم العدل والتوحيد خُط سنة ٧٣٣هــ في ١١٢ ورقة بــرقم٧٧٤ (مكتبة الأوقاف). طبع في مجلدين
- .. الجواب القاطع للتمويه عما يرد من الحكمة والتنزيه.
- .. الجواب الرائق في تنزيه الخالق عن مشابهة الممكنات والكون فـــي الأرجـــاء والجهات.
- .. الجواب المصلح للدين. (مكتبة الأوقاف).
- .. الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرا الشك والارتياب. (مكتبة الأوقاف)
- .. الجوابات الوافية بالبراهين الشافية في١٣٤ورقة. (مكتبة الأوقاف)
- .. رأي الإمام يحيى في أبي بكر وعمرو مجامع(١٠٦). (مكتبة الأوقاف)
- .. الرسالة الوازعة عن فرط الشك والارتياب. (مكتبة الأوقاف)
- .. الرسالة الوازعة لصالح الأمة عن الاعتراض على الأئمة.
- .. الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين. (مطبوع)
- .. الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينيـــة فـــي أربعـــة مجلـــدات. (المكتبة الغربية)
- .. عقد اللآلي في الرد على الغزالي. (مكتبة الأوقاف)
- .. القسطاس ذكر زباره أنه في أصول الدين وذكر مجد الدين أنـــه فـــي أصـــول الفقه.
- .. مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار. (مكتبة الجامع الكبير)
- .. المعالم الدينية في العقائد الإلهية. (مطبوع)
- .. النهاية في الوصول إلى علم حقائق الأصول في ثلاثة أجزاء.
- .. الوعد والوعيد وما يتعلق بهما (مكتبة الجامع الكبير).

رابعاً: علوم الحديث وتزكية الأنفس:

- إجازة في الحديث.
- الأنوار المضيئة في شرح الأربعين الحديث السيلقية. (المكتبة الغربية)
- تصفية القلوب من درن الأوزار والذنوب. (طبع مراراً)
- خلاصة السيرة. (تلخيص سيرة ابن هشام)
- مختصر الأنوار المضيئة في شرح الأربعين السيلقية.

خامساً: علوم اللغة العربية والآداب:

- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم البيان ومعرفة الإعجاز بلاغة. (الجامع الكبير)
- الحاصر في شرح مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب وهو الكتاب الذي نقدمه في دراستنا وسنتناوله بشيء من التفصيل في مكانه.
- الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي شرح نهج البلاغة (ثلاثة مجلدات) (الجامع الكبير). طبع في ستة مجلدات
- رسالة في بيان المصدر.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. طبع في ثلاثة مجلدات في القاهرة سنة ١٣٣٢هـ. وطبع مراراً
- اللباب في محاسن الآداب مكتبة الأمبروزيان رقمG١٢٤.
- المحصل في كشف أسرار المفصل للزمخشري في أربعة مجلدات (الجامع الكبير)
- المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاج في مجلدين (غربية).
- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية في مجلدين. (المكتبة الغربية)
- الاقتصاد في النحو وجدته فيمن ترجم له..

سادساً: في علم المنطق.

- الفائق المحقق في علم المنطق.

سابعاً: رسائل في موضوعات شتى.

- جواب عن سؤال ورد من الشام يبحث عن أحواله ومقروءاته ومصنفاته.
- جواب مسائل وردت على الإمام.
- خطب الشهور والسنة

- .. الدعوة العامة.
- .. الدعوة إلى سلطان اليمن.
- .. الدعوة إلى الأمراء من آلـــ عماد الدين.
- .. رسائل الإمام يحيى وكتبه.
- .. من كلام الإمام يحيى.
- .. وصايا الإمام يحيى إلى أولاده وزوجاته.
- .. وصية أورد منها زبارة في أئمة اليمن.

بعض من كلامه يدل على قوة عارضته الأدبية:

الحمد لله الذي أوضح لنا منار البرهان فتفيأنا في مدود ظلاله وكبس فـــي كنفـــه العرفان، أرسل ريح التوفيق في جو الخواطر، فأنشأت بعصفها رَباب النظر الماطر، وهاجت عواصفها البصيرة لواقح، فترى الودق يخرج من خلالها سحاً على الجوانح، فأحيت أرض الأفئدة بعد مماتها، وكست القلوب أزاهير روضاتها فهي تهتز بنـــاظر العرفان، وتميس بمطارف الإحسان، غذاها نمير البرهان وجاد بها سحائب الفرقـــان، فحمداً دائماً وشكراً سرمداً...

المبحث السابع: منزلته بين طبقات الزيدية:

هناك عدة طبقات في المذهب الزيدي فسأقوم بسرد هذه الطبقات لنـــرى موقـــع إمامنا فيها:

الطبقة الأولى: طبقة المؤسسين: ومن هذه الطبقة:

الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قتله هشام بـــن عبـــدالملك سنة ١٢٢هـــ.

الإمام القاسم بن إبراهيم مات سنة ٢٤٢هـــ. الصحيح ٢٤٦هـ

الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم وهو مؤسس المذهب في اليمن وإليـــه تنسب الهادوية من الزيدية مات سنة ٢٩٨هـــ.

الإمام الناصر الأطروش وهو المؤسس للمذهب الزيدي في خراسان مات ســـنة ٣٠٤هـــ.

الطبقة الثانية: طبقة المخرجين للمذهب وهم الذين استخرجوا من كلام الأئمة أو احتجاجاتهم بواسطة القياس أو المفهوم أحكاماً لا تتعارض مع الكتاب والسنة لا جملة ولاتفصيلاً ومن هؤلاء:

- محمد بن منصور مات سنة ٢٩٠هـ
- أبو العباس أحمد بن إبراهيم مات سنة ٣٥٣هـ.
- أحمد بن الحسين بن هارون الحسني مات سنة ٤١٦هـ.
- يحيى بن الحسين بن هارون الحسني مات سنة ٤٢٤هـ. وغيرهم...

الطبقة الثالثة: طبقة المحصلين: وهم الذين حصلوا أقوال الأئمة ونقلوها إلى تلاميذهم بطريق الرواية أو المناولة لمؤلفاتهم ومن رجال هذه الطبقة:

زيد بن محمد الكلاوي الملقب بحافظ أقوال العترة.

علي بن العباس راوي إجماعات أهل البيت مات سنة ٣٤٠هـ

ومن أو آخرهم عبدالله بن حمزة مات سنة ٦١٤هـ. وهناك آخرون

الطبقة الرابعة: طبقة المذاكرين وهم الذين قاموا:

بمراجعة أقوال من تقدمهم وبلغتهم بالرواية ففحصوها سنداً ومتناً وعرضوها على أصول المذهب وقواعده المستمدة من القرآن والسنة.

ثم أقروا ما توافق معها واعتبروه هو المهذب للفرقة الزيدية.

وما خالف القرآن والسنة لم يعدوه من المذهب. بل عدوه رأياً خاصاً بصاحبه غير معاب عليه إذا يرى الزيدية أن كل مجتهد مصيب ومن هؤلاء:

عبدالله بن زيد العنسي مات سنة ٦٦٧هـ.

محمد بن سليمان بن أبي الرجال الصعدي ٧٣٠هـ.

يحيى بن حسن عاصر الإمام يحيى بن حمزة.

الإمام يحيى بن حمزة.

ومن أواخرهم أحمد بن يحيى المرتضى الملقب بالمهدي المتوفى سنة ٨٤٠هـ.

فالإمام يحيى بن حمزة إذن من الطبقة الرابعة، ومعظم طبقات المذهب الزيدي من العلماء المجتهدين اجتهاداً مطلقاً[١].

١- انظر الزيدية صـ١٦-١٧. وإذا أردت التوسع في التعرف على قواعد المذهب الزيدي فارجع إلى مقدمة شرح الأزهار الجزء الأول الطبعة الأولى.

المبحث الثامن: نشاطه السياسي واعتزاله:

صحب الإمام يحيى بن حمزة الإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى في حروبه وبعد وفاة ولده محمد بن المطهر الملقب بالمهدي سنة ٧٢٩ أو سنة ٧٣٠هـ على خلاف في الروايات دعا لنفسه بالإمامة وتلقب بالمؤيد بالله أو برب العزة، وكان ظهوره في بلاد صعده شمال اليمن، وبلاد الشرف، ونهض إلى صنعاء فقاتل الإسماعيلية قتالاً شرساً انتهى بالصلح. عارضه أكثر من إمام فسار إلى حصن هران المطل على ذمار واستمر في إمامته مدة خمسة عشر عاماً. والذي يظهر من رسائله ووصاياه أنه يحب الخير لرعيته فسار – رحمه الله – فيهم السيرة العادلة فأحبه رعاياه وأثنوا عليه.

وفاته:

هناك أكثر من رواية في سنة وفاته، فمنهم من زعم سنة وفاته عام ٧٠٥هـ[1]، ولعل هذا أضعف الأقوال ففي كتابه الإيجاز يذكر في الورقة الأخيرة: وكان الفراغ منه تأليفاً في شهر ذي القعدة من سنة٧٢٨ وكان الفراغ من نساخته في النصف الأخير من ربيع الأول سنة ٧٤٤هـ.

علماً بأن النسخة المخطوطة مكتوبة بخط المؤلف. وهناك رواية تزعم أن وفاته سنة ٧٤٥هـ وهذا أيضاً مجانب للصواب فقد وجدتُ في فهرست المخطوطات في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء أنه فرغ من كتابه الجزء السادس عشر من كتابه الانتصار عام ٧٤٨هـ. وهو بخطه أيضاً. ولعل أرجح الأقوال وهذا ما أذهب إليه أن وفاته كانت سنة ٧٤٩هـ. كما جاء في شرح الأزهار، والزيدية. أما مكان وفاته فلا خلاف فيه أنه في حصن هران جنوب ذمار.

وله قبة هناك يزورها الناس، وتروي العامة له كرامات. وقد ذكر صاحب* البدر الطالع بعضاً منها، وذكر أنه جربها ولكنه لم تصح.

* هو الشوكاني وهويته هو في التشنيع على أهل البيت

ويقول صاحب سيرته في قبته: وما كان يقدر حصولها من أهلها بحسنها وقربها وشهرتها من غيل المسجد المذكور لولا ما أراد الله سبحانه من مراعاة قصده وإتمام إرادته، فصارت هذه القبة، وما حولها من الهجر المباركة والأماكن المقدسة، والغبار المنزه يقصده الناس من أطراف البلاد.

١- كواكب يمنية في سماء الإسلام صـ٤٧٠.

الفصل الثاني

كتاب الحاصر لمقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب

دراسة تحليلية:

سلكت في هذه الدراسة منهجاً يقوم على المقابلة بين النسخ والكشف والتحليل والتقويم بحيث يصير البحث قريباً قدر المستطاع من صنعة الإمام يحيى وسأتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: اهتمام علماء اليمن بالمقدمة المحسبة:

لعلم النحو شأن كبير عند علماء اليمن، استغرقت دراسته جل أوقاتهم، حتى إننا نجد منهم من أوقف حياته على تعلم النحو وتعليمه. ولا يعد الفقيه متقناً لأدوات الاجتهاد، وذا اعتبار عند مجتهدي الزيدية ما لم يتقن علم النحو. وكان أكثر تفقه أهل اليمن في النحو على مختصر الحسن بن عباد الذي عرف باسمه، وقد تداوله الناس حتى إن الطالب لا يستفتح إلا به[1]. وحين وصلت مقدمة ابن بابشاذ إلى اليمن ولع الناس بها، حتى إن الملك المؤيد الرسولي كان من جملة حفاظها[2] وشرحها في هذا العصر جماعة من العلماء اليمنيين الأفذاذ نذكر منهم:

١-ابن بصيبص(٧٦٨)هـ[3]: وهو أبو العباس أحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بصيبص النحوي الحنفي الزبيدي قال الخزرجي عنه: كان إمام الحفاظ، وشرف النحاة، وختام الأدباء، انتهت إليه رئاسة الأدب، وكانت الرحلة إليه، كان بارعاً في فهمه، له تصانيف مفيدة وأشعار جيدة، شرح مقدمة ابن بابشاذ، اخترمته المنية قبل إتمامه، وهو شرح جيد مفيد، انتحل الأسئلة الدقيقة وأجاب عنها بالأجوبة الحقيقة، هذب منهاجها، وأفشى مقاصدها. وقد أشار برو كلمان إلى وجود نسخة من شرح ابن بصيبص في مكتبة بطرسبرج.

٢-عبد اللطيف الشرجي الزبيدي[4]: سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الفقيه الحنفي النحوي، كان شيخ النحاة في عصره، نظم مقدمة ابن بابشاذ في أرجوزة في ألف بيت.

١- حياة الأدب اليمني صـ١١٣.

٢- حياة الأدب اليمني صـ١١٣.

٣- مصادر الفكر: صـ٣٧٢.

٤- انظر بغية الوعاة(١٠٧/٢) ومصادر الفكر(٣٧٦) وحياة الأدب اليمني صـ١١٥.

٣-العمك[١]: هو أبو يحيى بن إبراهيم العمك من علماء القرن السابع، شرح المقدمة في مؤلف سماه(البيان في النحو) ذكر الحبشي أنه استدرك فيه على مقدمة ابن بابشاذ.

٤-شرح مقدمة طاهر لمحمد بن حمزة بن مظفر(٧٩٦هـ[٢]).

٥-الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ٨٤٠هـ[٣].

٦-شرح الطاهرية في النحو لأحمد بن عمر بن أحمد الزبيدي من علماء القرن التاسع[٤].

٧-عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم وقد قمت بتحقيقه وحصلت فيه على درجة الماجستير في الجامعة اليمنية.

إن كثرة هذه الشروح لتدل على اهتمام علماء اليمن بمقدمة ابن بابشاذ وعنايتهم بها. ومن هذه الشروح كتاب الحاصر، ومن مقدمة هذا الكتاب[٥] ترى مدى اهتمام اليمنيين بكتب ابن بابشاذ عامة، والمقدمة خاصة.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب:

ذكر الإمام يحيى بن حمزة في مقدمة كتابه سبب تأليفه الحاصر فقال[٦].

أما بعد: فإني رأيت أكثر من تعلق بعلم العربية من أهل زماننا هذا محلقين على كتب الشيخ طاهر بن أحمد بالدرس ومنكبين عليها بالمطالعة، حتى لا يكاد يظهر لأحد منهم فضل في علم العربية، ولا يرتفع له فائدة إلا بقراءتها وتحصيلها، وكان أحسن مصنفاته فيها المقدمة وشرحها[٧]. لأن كلامه في غيرها طويل منثور، يكاد يصعب ضبطه، ويعسر حفظه، خلا أن شرح المقدمة، طريد عن العقول، بعيد عن الترتيب اللائق بالتقريب لأفهام المبتدئين، فرأيت بعد استخارة الله تعالى، أن أملي عليها مذاكرة أصرف فيها العناية إلى التقريب والتهذيب، وأعقد كل فصل منها عقداً يجمع أوابد المعاني ويضبط متفرقات الفوائد؛ لأن المسائل إذا عقدت انضبطت وإذا

١- مصادر الفكر ٣٧٣.
٢- مصادر الفكر ٣٧٣.
٣- البدر الطالع(١٢٣/١) مصادر الفكر:٥٩٥.
٤- مصادر الفكر ٣٨٠
٥- مقدمة الكتاب: الورقة١ نسخة (ب).
٦- انظر الورقة الأولى من المقدمة.
٧- انظر شرح ابن بابشاذ في التوطئة.

رتبت انحصرت، ونزلت العقود على وضع المقدمة وقصدت في ذلك وجه الله تعالى، ولم آل جهداً في التقريب والتسهيل وأسلست القياد في هجران الألفاظ الوحشية الغريبة وبعدت عن إيراد المسائل الدقيقة رغبة في إفادة مبتدئ وتقريباً لخاطر مسترشد..

من خلال هذه المقدمة نستنتج أن سبب تأليف ابن حمزة للحاصر تعود للأمور التالية:

١. اهتمام من تعلق بعلم العربية من أهل اليمن في زمانه بكتب ابن بابشاذ لذا أراد الإمام أن يضرب في ذلك بسهم.

٠. أحسن مصنفات ابن بابشاذ المقدمة وشرحها. لذا أسهم في دراسة المقدمة دون غيرها.

٠. شرح المقدمة طريد عن العقول، بعيد عن الترتيب اللائق بالتقريب، لأفهام المبتدئين لذا أراد أن يحصر مسائلها.

٠. عزم الشيخ على إملاء مذاكرة على المقدمة يقرب البعيد عن أفهام المبتدئين ويهذب مانشز. إذ كان همه المبتدئين في علم النحو دون الخواص. إذ ألف للآخرين المحصل في أسرار المفصل.

٠. يعقد على كل فصل منها عقداً يضبط أوابد المعاني ومتفرقات الفوائد و مادامت غاية الإمام ضبط وحصر المسائل فلذلك كان همه مسائل النحو وضبطها في مواضع وأماكن يسهل الرجوع إليها.

٠. عبر الإمام عن غايته من تأليفه أنه للتقريب والتسهيل ولذا هجر الألفاظ الغريبة، ونأى عن إيراد المسائل الدقيقة، ويؤكد مرة أخرى أن مقصوده من ذلك التيسير على المبتدئين.

إن الأسباب التي ساقها الإمام تؤكد ما ذهبنا إليه من اهتمام أهل اليمن في زمانه بالمقدمة وأنها كانت قبلة النحاة، ولاسيما المبتدئين منهم لذا عمد الإمام على التسهيل والتقريب لأولئك الذين وضعوا أولى خطواتهم في هذا الطريق.

المبحث الثالث: عنوان الكتاب وزمن تأليفه ونسبته للإمام يحيى:

إن نسخ المخطوط الثلاثة التي بين يدي تذكر العنوان على الشكل التالي:

نسخة(أ): كتاب الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب.

أما نسخة(ب): فهو أيضاً: الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب.

وأما نسخة(ج): فهو : الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر.

وقد ورد اسم الكتاب فيمن نسبه إليه على النحو التالي: الحاصر شرح مقدمة طاهر جاء ذلك في سرد كتب الإمام يحيى في كتاب الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين، ليحيى بن حمزة، التوعية الإسلامية صنعاء، ١٤٠٩، صـ٣٠.

أما جل الكتب التي ترجمت للإمام وذكرت مؤلفاته فقد ذكرت اسم الكتاب على النحو الذي عنونت به نسخة أ و ب وأميل إلى أن الاسم الحقيقي للكتاب هو ماعنونت به نسخة(ج) ثم أُجري تعديل في إضافة (علم حقائق الإعراب) إما من الإمام أو من تلاميذه من بعده، وذلك لأن نسخة(ج) هي أقدم النسخ وقد كتبت في حياة الإمام، وكذلك قوله في المقدمة (وأعقد عقداً يجمع أوابد المعاني ويضبط متفرقات الفوائد) فهو غايته حصر الفوائد التي في مقدمة طاهر لذا ناسب أن يكون عنوان الكتاب يعكس ما أراده المؤلف- رحمه الله- والمؤلف كان من منهاجه أن يبتعد عن المسائل الدقيقة في هذا الكتاب. أما المسميات الأخرى فلعلها تصرف من الذين ترجموا للإمام يحيى.

أما زمن تأليفه، فيظهر لي- والله أعلم- أنه قبل سنة ٧٢٠هـ، ففي نسخة(ج) في الورقة الأخيرة من الكتاب جاء ما يلي (تم زبر هذا الكتاب بعون الله وتيسيره بخط مالكه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد المرتضى بن مفضل بن منصور تجاوز الله عنه وغفر له ولوالديه وللمسلمين والمسلمات إنه هو الغفور الرحيم يوم الأربعاء لتسعة أيام خلت من شهر المحرم أول سنة عشرين وسبعمائة).

وليس لدينا مصدر موثوق يذكر زمن تأليفه. فلم يبق إلا الاجتهاد والله أعلم. أما نسبته للإمام يحيى فيكاد كل الذين ترجموا للإمام يحيى يذكرون أن للإمام يحيى كتاباً بهذا الاسم، كما أن الذين تعرضوا للمقدمة المحسبة وذكروا اهتمام العلماء بها وشرحهم لها كلهم يذكرون أن الإمام يحيى كان من شراحها. عدا أن النسخ التي بين يدى تذكر بعد العنوان اسم الإمام يحيى ففي نسخة(ج) بعد تسمية الكتاب يقول (تأليف السيد الإمام الصدر الحبر العلامة زين الموحدين وقدوة المسلمين عماد الدنيا والدين يحيى بن حمزة بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طول الله عمره وأعلى في الدارين درجته).

وفي نسخة(أ) نرى بعد اسم الكتاب: ألفه السيد الإمام عماد الإسلام سلالة الأئمة وقدوة الأمة يحيى بن حمزة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفي نسخة(ب): تأليف الإمام المؤيد يحيى بن حمزة المتوفي سنة٧٤٩هـ.

بيد لديَّ ما يثبت يقيناً لا يقبل الشك نسبة هذا الكتاب للإمام يحيى بن حمزة: وهو سند كتبه. جاء في كتاب الرسالة الوازعة: يروي المفتقر إلى رحمة الله تعالى محمد بن أمير المؤمنين المجدد للدين يحيى بن أمير المؤمنين المنصور بالله محمد

بن يحيى حميد الدين ثم يسرد مؤلفاته فيذكر كتاب الحاصر، فيقول (والحاصر شرح مقدمة طاهر في مجلد) عن والده إمام العصر المتوكل على الله يحيى أيده الله.

عن شيخه القاضي الحافظ شيخ الإسلام علي بن علي اليماني الصنعاني، أبقاه الله تعالى، عن شيخه الفقيه الحافظ أحمد بن محمد بن يحيى السياغي الصنعاني المتوفى سنة ١٣٢٣هـ. عن الإمام المنصور بالله محمد بن عبد الله بن محمد الوزير الحسني المتوفى سنة ١٣٠٧هـ عن شيخه السيد الحافظ أحمد بن يوسف بن الحسين بن أحمد زبارة الحسني المتوفي سنة١٢٥٢هـ عن أخيه السيد الحافظ الحسين بن يوسف زبارة المتوفي سنة ١٢٣١هـ، عن أبيه السيد الحافظ يوسف بن الحسين زبارة المتوفى سنة ١١٧٩هـ، عن أبيه السيد الحافظ الحسين بن أحمد بن صلاح بن أحمد زبارة المتوفي سنة ١١٤١هـ، عن شيخه القاضي الحافظ عبد الواسع بن عبدالرحمن العلفي المتوفي سنة ١١٠٨هـ، عن شيخه السيد الإمام الحسن بن أحمد بن محمد الجلال الحسني المتوفى سنة ١٠٨٤ عن شيخه الإمام الحسين ابن الإمام القاسم سنة١٠٥٠ عن أبيه القاسم بن محمد المتوفي سنة ١٠٢٩ عن السيد الحافظ أحمد بن عبد الله الوزير الحسني المتوفي سنة ٩٨٥عن الإمام المتوكل على الله يحيى شرف الدين شمس الدين الحسني المتوفى٩٦٥ عن شيخه الفقيه الحافظ علي بن محمد بن مكابر الشظبي المتوفى سنة ٩٠٧ عن شيخه الفقيه الحافظ علي بن زيد بن الحسن الشظبي الصنعاني المتوفى سنة٨٨٢ عن شيخه السيد الحافظ أبو العطايا عبدالله بن يحيى بن المهدي الحسيني المتوفى سنة ٨٧٣هـ عن شيخه الفقيه الحافظ يوسف بن أحمد بن محمد بن عثمان الزيدي المتوفى سنة ٨٣٢ عن شيخه الفقيه الحافظ الشهير بالحسن بن محمد بن الحسن النحوي الصنعاني المتوف سنة٧٩١هـ عن شيخه المؤلف الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي رضي الله عنه.

لقد سقنا هذا السند بطوله، وذلك لإثبات أن كتاب الحاصر للإمام يحيى وإنه لم يكن هناك منازع له، وثانياً لبيان مدى ما اتصفت به أمتنا من شغف بالإسناد الذي هو سمة هذه الأمة.

المبحث الرابع: محتوى الكتاب

يشتمل هذا الكتاب على عشرة فصول وهي (الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والتابع، والعامل، والخط).

وهذه الفصول هي فصول المقدمة التي وضعها ابن بابشاذ. ثم علق ابن حمزة على هذه الفصول فقسمها إلى مواضع وفوائد، ومزج فيها بين بحوث النحو والصرف وحروف المعاني.

فبدأ بتعريف النحو والغرض من دراسته وشرف هذا العلم والحاجة إليه والطريق إلى تحصيله وترتيب أبوابه والعلة في هذا الترتيب.

ثم يبدأ بفصل الاسم فقسم الكلام فيه إلى مواضع أربعةٍ وهي: في حقيقة الاسم، وما يرد عليه من الاعتراضات، وفي لقبه وقسمته. مازجاً بين مباحث النحو والصرف فيذكر الاسم الظاهر والضمير والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال متعرضاً للمعرب منها والمبني معرفاً معنى الإعراب ومعنى البناء.

متطرقاً إلى اشتقاق الاسم وهنا يختار قول البصريين أي أنه من السمو، ثم يعدد أوزان الاسم الظاهر... موضحاً متى تكون الأسماء مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة. وكذلك لا ينسى أن يتناول ما يعتري الاسم من منعٍ للصرف فيبحث في الممنوع من الصرف، والاسم منه ما يكون مثنى وجمعاً فيبين حالات إعرابه في حالة الإفراد والتثنية والجمع. ولا ينسى أن يعرفنا خواص الاسم في آخر الفصل.

وهكذا يتبع المنهج نفسه في فصل الفعل فيقسمه إلى أقسام ثلاثة:

الأول: في حقيقة الفعل وذكر ما يرد عليه من الإشكالات.

الثاني: في لقبه.

الثالث: في تقسيمه.

وكذلك يمزج مباحث النحو بمباحث الصرف، فكما يتحدث عن أحوال إعراب الفعل فهو يتحدث أيضاً عن المجرد والمزيد وأوزان كل منهما وعن الثلاثي والرباعي والملحق بالرباعي وهكذا... كما يورد المبني للمجهول وأحواله في الماضي والمضارع. ويتحدث عن الصحيح والمعتل. كما يتعرض لأحكام الماضي والمضارع والأمر وأحوال تصرفها وكما ختم فصل الاسم بخواص الاسم كذلك ختم فصل الفعل بخواص الفعل.

ثم ينتقل إلى فصل الحرف فيقسمه إلى ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: في حقيقته وما يرد عليه من إشكالات.

الموضع الثاني: في لقبه. **والثالث:** في أقسامه.

وحين وصل إلى تقسيم الحرف رأى أنه ينقسم باعتبارات كثيرة تقسيمات مختلفة لكنه يرى أن المهم في هذه التقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبار متعلقاتها فمنها ما يدخل على الاسم كحروف الجر، ومنها ما يدخل على الفعل كحروف الجزم والنصب، و منها يدخل على الاثنين كحروف العطف.

التقسيم الثاني: باعتبار تأثيرها إلى عاملة وغير عاملة.

التقسيم الثالث: باعتبار مواقعها. فمنها ما يقع في أول الكلمة كحروف الجر ومنها ما يتوسط الكلمة كياء التصغير، ومنها ما يقع آخر الكلمة كياء النسبة.

ثم يتناول كل قسم من هذه الأقسام فيشرح معانيها وأثرها ومواقعها ثم يتحدث عن الحروف غير المؤثرة ويشرح معانيها ومواضعها وهكذا إلى أن ينتهي فصل الحرف. فإذا ما انتهى من أقسام الكلمة. انتقل إلى الآثار التي تظهر عليها من رفع ونصب وجر وجزم فيتناول أربعة فصول إذ يعقد لكل أثر فصلاً وغالباً ما يحصر الكلام في مواضع أربعة:

الأول: حقيقة هذا الأثر وذكر علاماته.

الثاني: بيان مواقع هذه العلامات.

الثالث: في حصر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

ثم يضيف لكل فصل بحثاً يتناول فيه مبنيات الضم في فصل الرفع ومبنيات الفتح في فصل النصب ومبنيات الكسر في الجر ومبنيات السكون في فصل الجزم.

ثم يعقد فصلاً للعامل وهو الفصل الثامن ويعد هذا الفصل من أطول فصول الكتاب نظراً لما يوليه لنظرية العامل من أهمية، ويتناول في هذا الفصل المواضع التالية:

- حقيقة العامل وبيان الوجه الذي عمل لأجله.
- قسمة العوامل. ويقسمها ثلاثة تقسيمات:

١- باعتبارها بأنفسها إلى لفظية ومعنوية.

٢- باعتبار عملها إلى ما يكون عملها بالأصالة وإلى ما يكون بالمشابهة وإلى ما يكون بالاختصاص.

٣- باعتبار ما يعرض لها عن العمل ما يجوز إلغاؤه ومالا يجوز إلغاؤه.

وهو الكلام في كيفية تأثيرها في معمولاتها فيقسمها إلى خمسة أقسام.

العامل المعنوي وهو ضربان.

١- عامل المبتدأ والخبر.

٢- والعامل في الفعل المضارع.

ب- **العوامل اللفظية من الأفعال وهي عشرة أنواع:**

الأفعال الناقصة- أفعال القلوب- متعد إلى مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبر- متعد إلى ثلاثة مفاعيل- المتعدي لمفعول واحد- المتعدي بواسطة الحرف- المبني لما لم يسم فاعله- الأفعال التعجبية- أفعال المدح والذم- عسى وليس.

ج- العوامل اللفظية من الحروف وهي سبعة وأربعون حرفاً:

- ستة تنصب المبتدأ وترفع الخبر- ثمانية عشر حروف جر تجر الاسم- تسعة تنصب الفعل المضارع- خمسة تجزم المضارع- سبعة تنصب المنادى- حرفان هما (ما ولا) اللذان يعملان عمل ليس- (لا) لنفي الجنس. وهي كلها على أربعة مراتب:

المرتبة الأولى: تعمل الجر للاختصاص بالاسم.

المرتبة الثانية: تعمل الجزم للاختصاص بالفعل.

المرتبة الثالثة: تعمل النصب في الفعل.

المرتبة الرابعة: تعمل النصب والرفع.

د- العوامل اللفظية من الأسماء، وهي:

١- اسم الفاعل. ٢- اسم المفعول. ٣- الصفة المشبهة.
٤- اسم التفضيل. ٥- أسماء الأفعال. ٦- المصادر.

هـ- العوامل التي تعمل عمل الفعل وليست بمشتقة وذلك كل ظرف وقع صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً فإنه يعمل في الأحوال النصب نحو: زيد عندك ضاحكاً.

وفي كل عامل من هذا العوامل يعمل على شرح ماهيته وكشف حقيقته وإبراز غموضه وكشف إشكالاته. متعرضاً لآراء النحاة. وبعد تجلية العامل وحديثه عن أقسامه والخوض في أسراره ينتقل إلى التوابع فيحصر الكلام في موضعين:

الأول: في حقيقتها.

الثاني: في العامل فيها.

فإذا ما انتهى من هذين الموضعين انتقل إلى الكلام في حصرها ثم الحديث عن حد كل منها وماهيته ثم تقسيمه وبيان أحكامه وفي الفصل العاشر يتناول الخط فيتحدث فيه عن:

حقيقة الكتابة وموضوعها وأقسامها وشرفها وتقسيم عملها ثم ينتقل إلى ضبط قواعد الخط ومجاري النظر فيه.

هذه جملة ما اشتمل عليه كتاب الحاصر. وهو قد اشتمل على جل مواضيع النحو والصرف والمعاني والخط وتظهر فيه غزارة المادة مع جوده الأسلوب ودقة التنظيم.

المبحث الخامس: مصادر الكتاب

اعتاد بعض النحاة أن يعزو بعض المسائل التي يوردونها في أثناء كتبهم إلى أصحابها فمنهم من يقتصر على ذكر أصحاب المسائل، وآخرون يذكرون المصادر التي أخذوا عنها. بيد أنه في حالة هذا الكتاب نجد أن ابن حمزة أورد كثيراً من المسائل، بعضها عزاها إلى أصحابها، وأخرى لم يعزها.

فقد ذكر كثيراً من أسماء العلماء الذين نقل عنهم وأكثرهم ذكراً سيبويه والمبرد والكسائي والفراء والفارسي وابن جني والزمخشري وابن السراج. بيد أن نظرة تحليلية لكتاب الحاصر يجد الباحث أن مصادر الكتاب الرئيسة تظهر في كتب ابن الحاجب والرضي، فجلّ تعريفات وحدود ابن حمزة نراها في الكافية أو شرحها نحو (الكلمة والكلام والاسم والمبني والمعرب وإعراب المضاف إلى ياء المتكلم، وفتح نون جمع المذكر السالم، وتعريف النكرة وتعريف الموصول. وأقل من ذلك نجده في كتاب المفصل وشرحه لابن يعيش).

فقد نوه إلى ترتيب المفصل وأشار إليه بإعجاب ونجد تعريفه للرفع والنصب والجر لا يتجاوز ما عرفه الزمخشري في مفصله أو ما أوضحه ابن يعيش الحلبي. وقد أشرنا إلى ذلك في حواشي الكتاب.

إن المقارنات والعزو والبحث عن الآراء قد اهتدي إليها الباحث في الكتب التالية:

- الكافية لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ.
- شرح الرضي على الكافية للرضي الاستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦هـ.
- الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ.
- ابن يعيش الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـ.
- كتاب اللباب لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ٦١٦.

أما ما نقله عن سيبويه أو الخليل فكان عزوه دقيقاً وهذا يدل على رجوعه مباشرة للكتاب أما الخلافات النحوية فإنه قد نقلها عن الإنصاف دون عزو. وأحسب أن عذره في ذلك أنه أراد من كتابه حصر المسائل النحوية دون التفصيلات في الآراء. فقد كان يشير كثيراً على من أراد التفصيل في مسألة ما أن يعود إلى كتابه المحصل في شرح المفصل.

الفصل الثالث

منهج ابن حمزة في تأليف الكتاب

المبحث الأول: الغرض من تأليف الحاصر وطريقة المؤلف في تأليفه

قال شمس الدين البابلي: لا يؤلف أحدٌ كتاباً إلا في أحد أقسام سبعة، ولا يمكن التأليف في غيرها وهي.

إما أن يؤلف من شيء لم يسبق إليه يخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مستغلق يشرحه، أو طويل يختصره دون أن يخل بشيء في معانيه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه يبينه، أو شيء مفرق يجمعه[1].

وإمامنا- رحمه الله - قد وفق إلى جملة أقسام مما ذكر البابلي. فهو:

رتب أشياء مختلطة كثيرة في هذه المقدمة.

وجمع متفرقات شتى وحصرها في مواضع وقيدها في فوائد.

ولا نغالي إذا قلنا إنه قد استدرك على الشيخ ابن بابشاذ فتمم أموراً كثيرة سها عنها الشيخ، كما أنه أخذ عليه كثيراً من الحدود وأضاف غير قليل من المادة.

وقد رسم الإمام طريقة بيَّن فيها سبيله في شرحه لهذه المقدمة والغرض من تأليفه إياها. فيرى أن غرضه من وضع هذا الكتاب هو ما رأى من أهل زمانه، من إقبال على كتب ابن بابشاذ فهم منكبون عليها بالمطالعة والدراسة فأراد أن ييسر مقدمته لطلبة زمانه فهو يصف شرح المقدمة الذي وضعه ابن بابشاذ بأنه طريد عن العقول بعيد عن الترتيب اللائق بالتقريب لأفهام المبتدئين[2]. فغرضه هو إسلاس هذه المقدمة وترتيبها بحيث تصير قريبة إلى العقول ولاسيما عقول المبتدئين. ولكي يفي بهذا الغرض وضع مذاكرة على مقدمة ابن بابشاذ وكان كما يقول غرضه صرف العناية إلى التقريب والتهذيب. وعقد الفصول وجمع المادة.

فيقول: أعقد كل فصل منها عقداً يجمع أوابد المعاني، ويضبط متفرقات الفوائد[3] ويعلل ذلك، لأن المسائل إذا عقدت انضبطت وإذا رتبت انحصرت[4] فالترتيب والتنظيم يدع المتعلم يتذكر الأشياء المرتبة والمنظمة بصورة أكبر مما لو كانت هذه

١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر(٤/٤١).

٢- الحاصر: ورقة ١/ب

٣- الحاصر ورقة:٢/ب

٤- الحاصر ورقة ٢/ب.

الأشياء غير منظمة[1]. ومادام همه التسهيل والتيسير فلا بد من هجر الألفاظ الوحشية الغريبة والنأي عن إيراد المسائل الدقيقة. والغاية من ذلك كله هو إفادة مبتدئ وتقريب لخاطر مسترشد. فالكتاب كتاب تعليمي في المقام الأول وهو- أي الكتاب- لم يتعد الكتب التعليمية المتخصصة إلى الكتب العلمية الجامعة. في تقرير ذلك العصر

المبحث الثاني: خصائص الكتاب التربوية

- الاختصار وتجنب الإطالة والبعد عن الإطناب أو التوسع والتعمق عند ذكر القواعد النحوية.
- الاستعانة على إيضاح القواعد بكثرة الأمثلة والاكتفاء بالشواهد القرآنية والتقليل من الشواهد الشعرية ولاسيما الشاذة منها.
- التقليل من إغراق المؤلف في التعليلات الدقيقة، والاكتفاء بالعلل التعليمية التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب وإن خالف ذلك أحياناً.
- انتبهت العقلية العربية إلى أهمية الإدراك والفهم في المجال التعليمي قبل نظريات الجشتالت في مجال التعليم والتي ترى أن الفهم يتحقق نتيجة انتظام العناصر ضمن وحدة كلية واحدة، يمتاز سلوك المتعلم فيها بالوحدة والغرض والوظيفة. وقوانين الإدراك التي وضعتها هذه المدرسة نراها بارزة في تنظيم الكتاب فمنها:

- التنظيم الجيد ففي اسم الفعل: يبدأ الإمام بتعريفه، وعلة بنائه، ثم أقسامه ثم وظيفته وأخيراً في أحكامه.
- التشابه، يقول أصحاب هذه المدرسة إن العناصر المتشابهة تتجمع مع بعضها بعضاً في وحدات، وهذا ما فعله ابن حمزة في كثير من مباحثه. ففي مبحث حصر أوزان الاسم يجعلها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: (فَلس- فَرس كَتف- عَضد) أي كلها متشابهة بفتح أولها.

المجموعة الثانية: (حِبر- عِنب- إِبل) أي كلها متشابهة بكسر أولها.

المجموعة الثالثة: (قُفل- صُرد- عُنق) متشابهة بضم أولها.

ج-التقارب فالعناصر تتجمع في وحدات كلما تقارب مع بعضها: ففي فصل العامل، جعل العوامل المعنوية في فصل، والعوامل اللفظية في فصل ثم قسم الأخرى إلى أفعال وحروف وأسماء دون أن يمزج نوعاً بآخر[2].

١- حقنة الإبداع، علي الحمادي، دار ابن حزم، بيروت صـ١٠٨.

٢- قارن علم النفس التعليمي: الدكتور سعيد خيرالله، الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٣٩-١٤٠.

المبحث الثالث: طريقته في نقل المتن

اختلف النحاة في طريقة نقلهم للمتون ثم التعليق عليها فمنهم من ينقل فقرات طويلة تامة المعنى، ثم يبدأ التعليق عليها، شرحاً وإيضاحاً وإضافة وربما اكتفى بنقل هذا المتن لكونه لا يحتاج إلى كثير توضيح أو يقسم النص نقله حسب الأحكام النحوية التي حواها النص.

ومنهم من يمزج بين المتن والشرح أي لا يميز القارئ بين متن المختصر وشرح الشارح ومنهم من ينقل عبارة وجيزة اللفظ تامة المعنى. وفائدة هذه الطريقة حصر ألفاظ المتن.

فالطريقة الأولى: سار عليها ابن حمزة بيد أنه اتبع الطريقتين الأخريين أحياناً.

أما الطريقة الثانية: فنجد نموذجاً لها صنع ابن بابشاذ ولاسيما في آخر شرحه على المقدمة. كما نجد ذلك في شرح التصريح.

والطريقة الثالثة: وجدتها عند ابن هطيل عند شرحه على المحسبة. فابن حمزة كان يقتطع موضوعاً كاملاً ثم يأخذ بالتعليق عليه. وآية ذلك النموذج الآتي من باب العوامل.

{**قال الشيخ:** وأما الأفعال فكلها عاملة وهي في عملها على ثمانية أنواع. منها نوع يرفع الاسم وينصب الخبر، وذلك ثلاثة عشر فعلاً مع ما حمل عليها وهي "كان، صار، أصبح، أمسى، أضحى، ظل، بات، مازال، ما انفك، ما فتئ، ما برح، مادام، ليس". والذي حمل عليها:"جعل، طفق، كرب، أخذ، كاد، عسى". ويحكم أبداً على مواضع أخبار هذه الأفعال بالنصب، وإن لم يظهر في لفظه غالباً، والثلاثة عشر يظهر النصب في أخبارها إذا كان مفرداً، ويقدر إذا كان جملة أو ظرفاً، مثال المفرد كان زيداً قائماً، ويكون قائماً، وسيكون قائماً، وكن قائماً ولاتكن قائماً، وكذلك الباقي في الأكثر يتصرف هذا التصرف، إلا ليس، فإن قدر في جميع هذه الأفعال ضمير شأن وقصة، كان الخبر مرفوعاً وكان جملة مثل كان زيد قائم. وتقديره: كان الأمر زيد قائم وكذلك الباقي وأكثر ما يستعمل هذا المعنى عند تفخيم الأخبار بالشيء وتعظيمه. وكلها يجوز أن يدخل في خبرها (إلا) إذا كانت غير موجبة إلا ما لزم أو له (ما) وكلها يجوز أن تتقدم أخبارها عليها إلا ما لزم أوله (ما) وفي تقديم خبر ليس عليها خلاف، ومتى كان الخبر استفهاماً لم يكن إلا مقدماً مثل أين كان زيدٌ؟}.

فنجد أن ابن حمزة ساق موضوعاً متكاملاً وهو موضوع "كان وأخواتها " ثم قسمه إلى مواضع وأقسام وفوائد ولنرَ كيف تعامل ابن حمزة مع هذا النص ذكر للموضوع فوائد أربع:

الفائدة الأولى: في بيان معناها وذكر صورها.

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامها العامة ويحصرها في سبعة أحكام:

أولها: كلها مشتركة في رفع الاسم ونصب الخبر.

ثانيها: مشتركة في وجوب كون اسمها معرفة وخبرها نكرة.

ثالثها: ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها.

رابعها: جواز تقديم خبرها على أسمائها.

خامسها: أن أخبارها متى كان استفهاماً فإنها تكون مصدرة.

سادسها: أنه يجوز دخول إلا في خبرها إلا ما لزم أوله (ما).

سابعها: أنه يجوز تقديم أخبارها عليها إلا ما لزم أوله (ما). ثم يتعرض لحكم تقديم خبر ليس عليها.

الفائدة الثالثة: يذكر أحكامها الخاصة.

الفائدة الرابعة: في أفعال المقاربة ويقسمها ثلاثة أقسام قسم يستعمل لدنو الخبر على معنى الرجاء وقسم يستعمل لدنو الخبر على معنى الحصول وقسم يستعمل لدنو الخبر على معنى الأخذ فيه.

فهذه الفوائد التي اقتنصها ابن حمزة ورتبها كلها تعرض لها ابن بابشاذ وفضل ابن حمزة كان في حصرها وترتيبها ووضع المصطلحات لها. وانظر إلى الموضع نفسه كيف ساق ابن هطيل ثم علق عليه.

قوله (والأفعال كلها عاملة) يعلق وذلك لأنها تقتضي الأسماء ولا تزال كذلك. قوله (وهي في عملها على ثمانية أنواع) يعلق ولا تعمل إلا الرفع والنصب دون الجر والجزم. قوله (منها نوع أول يرفع الاسم وينصب الخبر) يعلق وذلك لشبهه بالفعل المتعدي وهكذا حتى ينتهي من الموضوع. فيأخذ عبارة ثم يعلق عليها، ثم يأخذ عبارة أخرى وهكذا دواليك.

وطريقة ابن حمزة أفضل فإنها تجعل القارئ يسير في الموضوع من فائدة إلى أخرى دون أن يفصل بين الموضوعات فاصل، فيكون قد استوعب الموضوع استيعاباً كاملاً. دون العودة إلى المتن بين الفينة والأخرى.

المبحث الرابع: الاكتفاء بنص المقدمة:

يقول: ابن بابشاذ في الأفعال المتعدية:

وجميع هذه الأفعال التي تقدمت من الأنواع السبعة يتعدى بعد ذلك كله إلى المصدر وإلى الظرف من الزمان وإلى الظرف من المكان، وإلى الحال وإلى

المفعول له، وإلى المفعول معه. فإذا كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين وعديته إلى هذه الستة صار متعدياً إلى تسعة مثل (أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يوم الجمعة عند فلان ضاحكاً تفهيماً وجعفراً). فإذا أدخلت الاستثناء صار متعدياً إلى عشرة.

يعلق ابن حمزة فيقول: والذي يعمل فيها هو الفعل فإذا أدخلتها على المتعدي إلى واحد صارت سبعة، وإذا أدخلتها على المتعدي إلى اثنين صارت ثمانية وإذا أدخلتها على المتعدي إلى ثلاثة صارت تسعة فإن دخل الاستثناء صارت عشرة. فيعيد عبارة ابن بابشاذ بيد أن عبارة ابن بابشاذ كانت أوضح إذ الفعل هو الذي يدخل على المفعولات وليست المفعولات هي التي تدخل على الفعل. وكأن ابن حمزة يحس بأنه لم يزد شيئاً على نص المقدمة فيقول وهذا كما ذكره. بل يأتي بمثال ابن بابشاذ نفسه فيقول: (أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يوم الجمعة عند فلان ضاحكاً تفيهماً له وجعفراً) وقبل إيراده المثال يقول مثاله كما ذكره الشيخ.

المبحث الخامس: الاهتمام بالحدود والضوابط

ما الحد؟ الحد هو تمييز الشيء عن الشيء، وهو القول الدال على ماهية الشيء، ويفيد ما تفيده الأسماء من التميز والفصل بين المسمى وغيره من المسميات، فيشترط أن يكون الحد جامعاً وأن يكون مانعاً حتى يتم الفصل والتمييز بن هذا المحدود وغيره من المحدودات[1]. فيحصل للطالب زيادة بصيرة.

وكل علم يشتمل على مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة. فيجب أن يعرفها بتلك الجهة، لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه[2]. وقد يرادف الحد بالتعريف وهو الذي يذكر فيه الشيء بماهيته الأساسية وصفاته الجوهرية الذاتية التي تستطيع من خلالها أن تعرف معنى هذا الشيء وتوضح حقيقته[3]. فهما أي الحد والتعريف بشتركان في تحديد الشيء بذكر خواصه[4]. ونعود إلى ابن حمزة فحين درسنا ثقافته تبين لنا أن الرجل أصولي متكلم فقيه صاحب مذهب عقدي وفقهي جادل فيه فأكثر جدال خصومه. وكان المنطق أهم وسيلة له في هذا الجدال. وأهم ما يقوم عليه المنطق هو الاهتمام بالحد وضبطه كي لا يدخل فيه غيره، ودفاعه عن هذا الحد الذي ارتضاه ودفع الشبهات عنه. وفي هذا المبحث سوف أتناول النقاط التالية:

١- انظر نقض المنطق، ابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الرازق وزميله، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة: ١٩٥١. صـ١٨٧

٢- شرح الكتاب سيبويه/ المقدمة وشرح التهذيب في المنطق، تأليف: الحسن بن أحمد الجلال، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء صـ١٩٩-٢٠٣.

٣- المنطق ومناهج البحث العلمي، وزارة التربية والتعليم، صنعاء صـ٢٥

٤- شرح كتاب سيبويه: المقدمة صـ١٩٩-٢٠٣

- حدود ابن بابشاذ.
- موقف ابن حمزة من هذه الحدود.
- موقف الرضى والقبول.
- موقف الرفض.
- استدراكه على هذه الحدود بحدود يرتئيها إذا كانت حدود ابن بابشاذ قاصرة.
- حدود أنشأها لإهمال ابن بابشاذ لها.

أ- حدود ابن بابشاذ:

تعريفه للنحو: (هو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح).

تعريفه للاسم: (هو ما أبان عن مسمى أكان شخصاً أو غير شخص مثل رجل وامرأة وزيد وهند ونحوه من المرئيات، وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني).

تعريفه للفعل: (هو ما دل على حدث وزمان مختص مثل فعل يفعل سيفعل).

تعريفه للحرف: (الحرف ما أبان عن معنى في غيره ولم يكن أحد جزأي الجملة).

تعريفه للرفع: (هو ما جلبه عامل الرفع لفظاً كان أو تقديراً).

تعريفه للنصب: (ما جلبه عامل نصب).

تعريفه للجر: (ما جلبه عامل الجر).

تعريفه للجزم: (ما جلبه عامل الجزم).

تعريفه للعامل: (هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل).

تعريفه للمبني للمجهول: (وهو ما كان من صحيح الأفعال أوله مضموم وما قبل آخره مع الماضي مكسوراً، ومفتوحاً مع المستقبل).

تعريفه للتابع: (هو الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل).

تعريفه للتأكيد: (هو تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى).

تعريفه للنعت: (هو تحلية المنعوت بفعله أو بحليته أو بضاعته أو نسبه أو بلده أو بذي الذي بمعنى صاحب).

تعريفه عطف البيان: (وهو ما يجري مجرى النعت إلا أنه يكون بغير المشتق كتبيين الكنى بالأسماء أو الأسماء بالكنى).

تعريفه للبدل: (هو إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح عند سيبويه دون غيره).

تعريفه للنسق: (هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ أو المعنى، أو في اللفظ دون المعنى).

هذه جملة الحدود التي وضعها ابن بابشاذ في مقدمته للمباحث النحوية التي تناولها والآن سأسوق الحدود التي وضعها ابن حمزة للمباحث نفسها وقبوله لحدود ابن بابشاذ أو رفضه لها أو سكوته عنها واستبدلها بحدود أخرى. ثم أذكر حدوداً لمباحث أخرى لم يحدها ابن بابشاذ وذكرها ابن حمزة والله الموفق.

ب- حدود ابن حمزة للمباحث النحوية التي تناولها ابن بابشاذ وموقفه منها:

في تعريفه للنحو: لم يعلق ابن حمزة على تعريف ابن بابشاذ لا بقبول ولا رفض وإنما اختار تعريفاً آخر فقال(النحو هو العلم بدلائل الألفاظ الإعرابية وعوارضها التصريفية أو هو علم بما يعرض للكلم الوضعية من تصريف وإعراب. فتعريف ابن حمزة أدق منطقياً إذ هو يبحث في ماهية هذا العلم كما استقر في القرون الأخيرة وأصبح يدرس هاتين الدلالتين أي الدلالة الإعرابية والدلالة التصريفية دون دلالات أخرى كاللغوية والبلاغية وغير ذلك مما يفيده تعريف ابن بابشاذ.

وقف ابن حمزة عند حد ابن بابشاذ للاسم معترضاً على تعريفه. في أنه يتطرق إليه الاحتمال من ناحيتين:

الأولى: هل حد ابن بابشاذ هو حد الاسم المطلق؟

الثانية: أم هل هو حد للاسم الظاهر؟

فإن كان الأول فهو خطأ لوجهين. أما أولاً فلأنه يدخل فيه الفعل، لأن (ضَرَبَ) يبين عن معنى هو الضرب كما أن لفظ جدار يبين عن معنى هو الجدار[1].

وأما ثانياً: فلأنه أغفل ما هو جزء من مفهوم الاسم ومعقوله، وهو عدم اقترانه بالأزمنة، وهو لم يذكره ولابد من ذكره.

فإذا كان حداً للاسم الظاهر. ولعل ذلك مراد ابن بابشاذ. فهذا يضعف أيضاً. لأن كلامنا هنا في حد مطلق الاسم قبل الكلام في شيء من أنواعه[2].

١- الحاصر ورقة:أ/٨.

٢- الحاصر ورقة:أ/٨.

ثم يختار ابن حمزة تعريفاً يرجحه على تعريف ابن بابشاذ وهو قوله(ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[1]) وكأنه ينتظر من يثير إشكالات على هذا التعريف فيلخصها في إشكالات ثلاثة ثم يردها واحدة بعد الأخرى[2].

في تعريف الفعل: يسوق ابن حمزة تعريف ابن بابشاذ وبعد تعليقه عليه يقول: فهذا محصول كلام الشيخ من تعريف ماهية الفعل وهو قوي لا اعتراض عليه. بيد أنه يسوق تعريفاً آخر كأنه يطمئن إليه أكثر وهو أي الفعل مادل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة وكأنه يتعلق مرة أخرى بتعريف ابن الحاجب.

في تعريف الرفع والنصب والجر والجزم: عرف ابن بابشاذ هذه المباحث الإعرابية تعريفاً واحداً وهو ما جلبه عاملها لفظاً كان أو تقديراً.

ولم يعلق ابن حمزة على هذه التعريف بقبول أو رفض، ولم يتناولها بالشرح والتعليق لكن اقترح تعريفاً يقترب كثيراً من تعريف ابن الحاجب، فابن الحاجب عرف الرفع مثلاً وهو ما اشتمل على علم الفاعلية، ونجد ابن حمزة يعرف الرفع بأنه (العلامة الإعرابية اللازمة للفاعل وما أشبهه لفظاً أو تقديراً) ثم ذهب يشرح هذا التعريف غير أن أحد تلاميذ ابن حمزة يصرح بقصور حد ابن بابشاذ، فابن هطيل في كتابه العمدة يقول بعد سوقه لتعريف ابن بابشاذ: فيه نظر - أي تعريف ابن باشاذ- لأنه إذا لم يعرف الرفع فبالأولى عامل الرفع فكيف يصح أن يفسر فيه. والله أعلم[3]. وما قيل في حد الرفع يمكن أن يقال في الحدود الأخرى.

في حد العامل: عرف ابن بابشاذ العامل: بأنه ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل.

نلاحظ أيضاً أن ابن حمزة لا يعلق بشيء على تعريف ابن بابشاذ وإنما اختار تعريفاً آخر وهو قوله "العامل ما يظهر به حكم المقتضي" فكأني به يرفض حد ابن بابشاذ، لذلك اختار حداً آخر. وقد وضع ابن هطيل المأخذ على تعريف ابن بابشاذ بقوله يرد عليه أنه فسر الشيء بما هو أكثر التباساً منه، لأن الغرض من تعريف العامل أن يعرف في نفسه حتى يعمل الحد في هذه الأمور[4].

الفعل المبني للمجهول: يحده ابن بابشاذ بأنه المضموم الأول المكسور ما قبل الآخر من صحيح الأفعال في الماضي والمضموم الأول المفتوح الآخر من مضارعها.

١- والحق أن هذا تعريف ابن الحاجب للاسم اختاره ابن حمزة.

٢- انظر هذه الإشكالات الحاصر ورقة:أ/٨-٩

٣- عمدة ذوي الهمم صـ١٤٨.

٤- انظر عمدة ذوي الهمم صـ١٨٣ وانظر الحاصر ورقة أ/١٧٣.

كذلك لم يرتض ابن حمزة هذا التعريف، لذا أتى بتعريف آخر وهو كل فعل حذف فاعله وأقيم مفعوله مقامه منقولاً من صيغة فَعَلَ إلى صيغة فُعِلَ.

وفي تعريف ابن حمزة وإن لم يستوعب الفعلِ المضارع دقة غير متوفرة في تعريف ابن بابشاذ فليس كل فعل جاء على وزن فُعِل يكون مبنياً لما لم يسم فاعله فقد يأتي على هذه الصيغة ومرفوعه فاعل نحو استُهرعت الإبل أي أسرعت إلى الحوض[1].

تعريفه للتابع: لا حظنا كيف عرف ابن بابشاذ التابع بأنه الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع أو نصب أو جر أو جزم، ويبدوا أن ابن حمزة وجد قصوراً في هذا الحد فاختار حداً آخر، فإن ابن هطيل قال: يعني بالجري كونها بإعراب واحد من جهة واحدة وإلا ورد عليه خبر المبتدأ والثاني من باب علمت والثالث من باب أعلمت فإنه بإعراب ما قبلها. لذا عرف ابن حمزة التابع: كل ثان من غير واسطة أو بواسطة بإعراب سابقه من جهة واحدة على الدوام[2]. وبعد شرحه لهذا الحد كأنه لا يرتضيه فيقول فيه. وهذه الماهية لا تنفك عن نظر والحق أن يقال في ماهيته هو كل لاحق لأول لو أعرب ذلك الأول لكان إعرابه منسحباً عليه لفظاً أو محلاً. ويلاحظ في هذا التعريف الأخير أن ابن حمزة لفقه تلفيقاً ليشتمل على ماهية التابع فلا يدخل فيه شيء من غيره.

ويعرف ابن بابشاذ التوكيد: بأنه تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى لفظ. بيد أن **ابن حمزة يختار تعريفاً آخر:** وهو تابع يدل على إيضاح المتبوع في نسبة أو شمول. وبعد تعليق ابن حمزة على هذا الحد الذي اختاره يقول: فإنك إذا أتيت بهذين الأمرين- يعني النسبة والشمول- فقد قررت المؤكد في نفس السامع ومكنته في قلبه عن أن يخالطه شك أو يعتريه في أمره ريب. ونرى من هذا التذييل أن ابن حمزة اعتبر تعريف ابن بابشاذ نتيجة لتعريفه.

ويعرف ابن بابشاذ النعت: بأنه تحلية المنعوت.... فيختصر ابن حمزة تعريف ابن بابشاذ بقوله: إنه تابع يدل على معنى في متبوعه على الإطلاق[3]. وبهذا يتدارك النقص في شمولية تعريف ابن بابشاذ إذ يقول ابن هطيل في تعريف ابن بابشاذ: ليس بحاصر بدليل أنك تقول: مررت برجل مضروب ونحو ذلك. أما عطف البيان فيوافق ابن حمزة ابن بابشاذ في تعريفه.

١- اللسان(٣٦٩/٨) ومعجم الأفعال المتعدية بحرف، تأليف: موسى محمد بن الملياني الأحمدي، بدون دار نشر.

٢- الحاصر ورقة: أ/٢١٥.

٣- الحاصر ورقة: أ/٢٢١.

- لم يتعرض ابن حمزة كعادته إلى تعريف ابن بابشاذ بقبول أو رفض ولا بتصويب أو تخطئة كما صنع ابن هطيل.

فعند ما قال ابن بابشاذ البدل هو إعلام السامع بمجموعي الاسم عن طريق البيان. يقول ابن هطيل وصوابه إعلام السامع بمجموع الاسمين[1] غير أن ابن حمزة ينشيء تعريفاً آخر وهو قوله: البدل تابع مقصود بما نسب إلى الأول من غير واسطة حرف[2]. فلم يتعرض لمسألة طرح الاسم الأول أو عدم طرحه. كما شغل بذلك المبرد والزمخشري وابن هطيل ولعل غيرهم أيضاً.

- يعلق ابن هطيل على تعريف ابن بابشاذ للعطف بأنه يصلح هذا أن يكون تفسيراً لنفس ما يفعله المتكلم دون الأمر المقصود إلى تعريفه وكذلك تفسيره للنعت والتأكيد والبدل[3].

فلاغروَ أن نجد ابن حمزة يضع لكل ما مض تعريفاً يدل على ماهية الشيء الذي يبحث فيه. فقد عرف العطف بأنه تابع مقصود بما نسب إلى الأول بواسطة الحروف[4]. هذه جملة الحدود التي وضعها ابن بابشاذ في مقدمته وأن ابن حمزة لم يرتض منها سوى تعريفين وهما تعريف الفعل وتعريف عطف البيان في حين وضع للموضوعات الأخرى حدوداً يرى أنها أكثر تعبيراً عن ماهيتها من تعريفات ابن بابشاذ.

ج- حدود أضافها ابن حمزة:

لم يستعمل ابن بابشاذ الحدود كثيراً، وإنما عرف رؤوس الفصول، وترك الموضوعات الجزئية دون تعريف. وقد حاول ابن حمزة أن يستدرك ذلك فوضع حدوداً وضوابط لكثير من الموضوعات الجزئية ونستطيع أن تقسم هذه التعريفات إلى قسمين:

قسم لأبواب لم يتعرض لها ابن بابشاذ في مقدمته.

وقسم لأبواب تعرض لها ابن بابشاذ لكن لم يضع لها تعريفات وحدوداً.

أما القسم الأول فمنها:

تعريف الكلمة والكلام- الإسناد- الإعراب والمعرب- الاسم الظاهر- جمع التكسير- البناء والمبني- حقيقة النكرة- حقيقة المعرفة- تعريف الحد- تعريف الخاصة.

١- عمدة ذوي الهمم صـ١٣١.
٢- الحاصر ورقة: أ/٢٦٦.
٣- العمدة: صـ٢٣٤.
٤- الحاصر: أ/٢٣٠

هذه جملة الحدود التي وضعها ابن حمزة دون أن يتعرض لها ابن بابشاذ بذكرٍ.

أما الحدود التي أضافها ابن حمزة على أبواب بابشاذ فهي على النحو التالي:

أولاً: على الاسم:

تعريف الاسم الظاهر- تعريف الإسكان الصريح- تعريف الروم، الإشمام، التضعيف، النقل، البدل- تعريف الممنوع من الصرف- تعريف العدل- تعريف الوزن- تعريف المثنى- تعريف جمع المذكر السالم - تعريف المضمر- ضمير الفصل- ضمير الشأن- تعريف حقيقة اسم الإشارة - أسماء لاستفهام- اسم الموصول- الغايات- أسماء الأفعال- تعريف التنوين وأقسامه.

ثانياً: ما أضافه على الفعل:

الفعل المتصرف وغير المتصرف- الماضي- المضارع- الأمر- الإنشاء- الخبر- المجرد- المزيد- الإلحاق.

ثالثاً: ما أضافه على الحرف:

تعريف حروف الجر- حروف العطف- النسبة.

رابعاً: ما أضافه على الرفع والنصب والجر والجزم.

المرفوعات الحقيقية وغير الحقيقية.

تعريفه (للمفعول المطلق- والمفعول به- والمفعول فيه)- الظرف المبهم- الظرف المختص- اللازم للظرفية وغير اللازم- المفعول له- المفعول معه- الحال المؤكدة والمنتقلة وشبة المنتقلة- والموطئة- والتمييز- والاستثناء المتصل والمنفصل- والموجب وشبه الموجب- التام المنفي- المفرغ وغير المفرغ.

تعريف الإضافة، الإضافة المعنوية، الإضافة اللفظية.

خامساً: ما أضافه على العامل:

العامل المعنوي- العامل اللفظي- الأفعال الناقصة- أفعال القلوب- التعليق- الإلغاء- التعجب- أفعال المدح والذم- اسم الفاعل- اسم المفعول- الصفة المشبهة- اسم التفضيل.

سادساً: ما أضافه على التوابع: النعت المفرد والجملة المشتقة وغير المشتقة.

سابعاً: ما أضافه على الخط: ويلاحظ في الخط أن ابن بابشاذ قد عرف الممدود والمنقوص و المقصور في حين لم يتعرض ابن حمزة لحدودها معللاً ذلك بأنها من مباحث النحو. نشاهد من خلال ذلك أن ابن حمزة جد مهتم بالحدود والضوابط لمباحثه وهذا ما يليق بعالم أصولي ذي باع طويل في علم الكلام والمنطق.

المبحث السادس: الاهتمام بذكر العلة :

ونعني هنا أمرين: **الأول:** معنى العلة وأقسامها. **الثاني:** تعليل بعض الظواهر النحوية.

ومعنى العلة عند ابن حمزة: قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له. وإنما المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة تبين ذلك الشيء وذلك الحكم[1] وقد واكب التعليل الدرس النحوي منذ سيبويه، وتطور عبر القرون وقد يكون للمسلمين اتجاه خاص في نظرهم للعلة، وهذا لا يمنع من تأثرهم بالتعليل الأرسطي. لقد توسع النحاة في التعليل النحوي، وإن أكثر تلك العلل تبين الغاية من النحو والقصد من تعلمه، وهي صحة النطق عند التكلم ويمكن تسمية تلك العلل فلسفة العلة النحوية. وقد غالى كثير من النحاة في هذه العلل. والزجاجي أحد من تنبه إلى طبيعة هذه العلل وما فيها من تكلف وتمحل فقسمها إلى تعليمية وقياسية وجدلية.

فالتعليمية هي التي تفيدنا الأحكام الاعرابية. والقياسية هي التي تجيب عن سبب عمل هذا الحرف أو ذاك. أما الجدلية فهي علل مما حكة. وهذه الأخيرة هي التي وجه إليها سهام النقد ولاسيما من قبل ابن مضاء القرطبي في كتابه المشهور الرد على النحاة.

ولنأخذ مثلاً يبين هذه العلل. فقولنا (إن زيداً نشيطٌ) تأتي مثالاً على عمل (إنَّ) فإذا سأل سائل بمَ نصبت زيداً ورفعت نشيط؟ قلت بـ(إنَّ) فهذه علة تعليمية لأنها أفادت أنه كلما دخلت(أنَّ) أو إحدى أخواتها على الجملة الاسمية عملت هذا العمل. أما إذا سألت ولمَ عملت(إنَّ) النصب والرفع أجبت بأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى. أما من حيث اللفظ (فأن) ثلاثية ومبنية على الفتح كالفعل الماضي وأما من حيث المعنى فلأن هذا الحرف يليه المنصوب وكأنه مفعول به مقدم ثم المرفوع وكأنه فاعل مؤخر. ونطلق على هذه العلة علة قياسية لأننا قسنا (إنَّ) على الفعل أما إذا سأل السائل بأي الأفعال أشبهت؟ أبا الماضية؟ أم المضارعة؟ ولمَ لم تجرِ على سياق الفعل فيتقدم مرفوعها ويتأخر منصوبها؟ إلى غير ذلك فنقول إن هذه الأسئلة جميعاً تزيدٌ لا طائل منه. وهذه العلل هي التي أطلقوا عليها جدلية.

ولا جرمَ أن الذي يحتاج إليه المتعلم هي العلل التعليمية. أما القياسية والجدلية فلا طائل وراءها وهذا ما جعل ابن مضاء القرطبي قديماً وبعض الباحثين حديثاً يدعون إلى تجاوز فكرة العامل والعلل الثواني والثوالث[2].

١- شرح الرضي(٣٥/١).

٢- انظر مقدمة الإيضاح صـ ب.

موقف ابن حمزة من العلل النحوية:

لا جرمَ أن نجد ابن حمزة مغرماً بالعلة النحوية فهو فقيه أصولي متكلم. والعلة سلاحه في جميع هذه العلوم، فلا بد أن يكون متمسكاً بها هنا أيضاً والقارئ لكتابه لا يرى حكماً نحوياً كبر أو صغر إلا ويجد له تعليلاً. ونحن هنا نختار بعض تعليلاته لنرى كيف استعمل العلل الثلاث.

١- العلة التعليمية:

- فيرى أن علة نصب الاسم ورفع الخبر دخول إن وأخواتها عليهما.
- وعلة نصب الفعل المستقبل حروف النصب التسعة.
- وعلة بنائه دخول نون النسوة أو نون التوكيد.
- وعلة جزم المضارع دخول الجوازم.
- وعلة نصب المفعول تعلق بالفعل وهكذا.
- وعلة حذف الفاعل في المبني للمجهول للخوف منه أو لجلالته أو لخساسته أو لإرادة الإبهام أو للاختصار.

٢- العلة القياسية: ولعل هذه العلة قد توسع فيها كثيراً وذلك لطبيعة عقليته القياسية. وهاك نموذجاً منها:

- الممنوع من الصرف لا يلحقه تنوين ولا جر لأنه مشابه للفعل، وحاصل هذه المشابهة أن الفعل فرع على الاسم من وجهين: أحدهما: أن الاسم يستقل لأصالته بوقوعه خبراً ومخبراً عنه، وثانيهما: أنه مشتق من المصدر، والمصدر أصل له فثبت أن الفعل فرع على الاسم، فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان صار شبيهاً للفعل ولأجل هذه المشابهة منع مما يمتنع منه الفعل وهو الجر والتنوين.

- وعلة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة عنده لأنه قد حمل على جمع المذكر السالم فكما أُعرب هذا بالياء في حالتي النصب والجر أعرب جمع المؤنث السالم بالكسر في حالتي النصب والجر.

٣- العلل الجدلية: وهي العلل الثوالث التي لم تشبه أمراً(ما) فأخذت حكمه، وإنما جيء بها علة إجابة عن سؤال متوهم قام في ذهن الباحث ومنها:

تعليله لترتيب مباحث الكتاب: يقول: قُدم الاسم لأمرين: أما أولاً فلأن الاسم عبارة عن الذات والفعل عبارة عن الحدث ومهما لم تثبت الذات لم يثبت حدثها. وأما ثانياً: فلأن الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه فكان الاسم أشد تمسكاً من الفعل فقدم. وهكذا يعلل بقية الفصول. فكأنه يتوهم سؤالاً لم رتب ابن

بابشاذ كتابه على هذا الترتيب فهو يجيب بهذه العلل وكلها علل جدلية قد تصلح رياضة للذهن ولكن لا فائدة علمية فيها.

ومنها تعليله في منع اجتماع اللام والتنوين فيعلل ذلك لأن اللام موضوعة بحكم الأصل للتعريف والتنوين موضوع بحكم الأصل للتنكير ولا يمكن أن تكون الكلمة معرفة منكرة لما فيه من التناقض.

ويعلل منع اجتماع اللام مع الإضافة وذلك لأن كلاً منهما للتعريف وفي أحدهما غنية عن الآخر. وأما ثانياً: فلأن اللام مؤذنة باستقلال الكلمة وانفرادها، والإضافة مؤذنة بافتقارها إلى غيرها فلما تناقض حكمها استحال اجتماعهما.

وإليك طائفة من العلل الجدلية التي لا طائل تحتها فمنها تعليله لخواص الأسماء:

فمن خصائص الأسماء:

حروف الجر: يقول وإنما خصت بالأسماء لأن حرف الجر صار بالوضع علماً للمضاف إليه والأفعال أنفسها لا يضاف إليها، لأن المضاف إليه محكوم عليه والأفعال محكوم بها فامتنع الإضافة إليها.

حروف النداء: وإنما خصت بالأسماء لأن وضعها لطلب الإقبال من الغير وهذا المعنى لا يكون إلا في الأسماء.

لام التعريف: خصت بالأسماء لأن وضع الأسماء للإسناد إليها ولا يمكن الإسناد إليها إلا بعد معرفتها.

التنوين: خص بالاسم لأن أصل وضعه إما للتمكين أو للتنكير ولا مكانة في الأفعال لتمكن البناء فيها، ولأنها في الأصل نكرات فلا حاجة لتنوين التنكير.

تاء التأنيث المنقلبة هاء في الوقف من نحو (طلحة وحمزة) إنما وجب اختصاصها بالأسماء لأن وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء وأما الأفعال فليس فيها تأنيث على الحقيقة.

ومن أغرب تعليلاته الجدلية تعليله للقب الفعل وقد ذكر له وجهين:

الأول: إنا نقول لما جعل أهل اللغة ما تركب من مجموع الفاء والعين واللام وزنا لجميع الأبنية في الأسماء والأفعال على اختلاف أبنيتها وأوضاعها جعلوه أيضاً عبارة عن جميع ما يقع من الحوادث فسموا ما يحدث فعلاً.

والثاني: أن أهل اللغة لما أرادوا أن يضعوا عبارة لجميع الحوادث صاغوا لها عبارة مركبة من جميع المخارج، فأخذوا من الشفة الفاء ومن الحلق العين ومن اللسان اللام مطابقة للمعاني وقصداً للموافقة، فهذان الوجهان هما السبب في تلقيبه بالفعل- ونحن نقول هذا تمحل وتزيد ربما لم يخطر ببال من وضع لفظ الفعل.

٢- تعليله لبعض الظواهر النحوية:

لم يدع ابن حمزة مسألة نحوية أو ظاهرة صرفية إلا وقد ذكر علتها وهاك بعض الظواهر النحوية التي اهتم بها:

١- عدم اجتماع اللام والتنوين أو اللام والإضافة، علل ابن حمزة عدم اجتماع اللام مع التنوين، لأن اللام موضوعة بحكم الأصل للتعريف والتنوين للتنكير ولا يمكن أن تكون الكلمة معرفة ونكرة في لفظه واحدة لما فيه من التناقض. أما عدم اجتماع المعرف بألـ مع المعرف بالإضافة، لأن اللام مؤذنة باستقلال الكلمة والإضافة مؤذنة بافتقارها وكلما تناقض حكمها استحال اجتماعهما[١].

٢- عدم اجتماع الإضافة والتنوين وذلك للمنافاة بينها[٢].

٣- الضمائر مبنية للمشابهة[٣] والعلة في منع الصرف في سكران وغضبان إنما هو لأجل مشابهة الألف والنون بألف التأنيث في حمراء، والاسم على وزن الفعل لم يصرف لمشابهته الفعل.

٤- التقدير في الإعراب إنما يكون للتعذر أو الاستثقال، فالتعذر نحو المضاف إلى ياء النفس والاستثقال نحو قاضي[٤].

٥- صرف نحو هند ودعد ساكن الوسط لمزيد الخفة بالسكون[٥].

٦- صرف غير المنصرف للضرورة.

٧- منع صرف المنصرف للشذوذ[٦].

٨- إجراء الوقف مجرى الوصل، وذلك في طرح ياء قاضي في حالتي الرفع والجر عند الوقف كما فعلت عند الوصل.

٩- التقاء الساكنين: حركت نون المثنى بالكسر لالتقاء الساكنين[٧]، وحركت نون الجمع المذكر السالم بالفتح لالتقاء الساكنين واختير الفتح للخفة.

١٠- العلة للكثرة أعرب المثنى بالحرف[٨]..

١١- حمل النظير على النظير والقريب على القريب نحو إعراب جمع المؤنث

١- أ/١٨.
٢- نفس الورقة السابقة.
٣- الحاصر أ/١٩، أ/٢٤.
٤- الحاصر أ/١٨-١٩.
٥- الحاصر أ/٢٠.
٦- الحاصر أ/٢٦.
٧- الحاصر أ/٤٣.
٨- الحاصر أ/٤٠.

السالم للكسر حمل على جمع المذكر السالم إذ أعرب بالياء[1] ونصب المثنى بالياء حملاً لمنصوبه على مجروره لما كانا قريبين فهما في رتبة المفاعيل والفضلات.

١٢- حمل النقيض على النقيض كحمل لا النافية للجنس على إن التوكيدية[2] وحمل لام التعريف في كونها حرف واحد على التنوين علامة التنكير الذي هو حرف واحد.

١٣- التضمن نحو بناء أين وأمس، لتضمن الأول حرف الاستفهام والثاني لام التعريف[3]

٥- وقوع الشيء موقع غيره، كوقوع نزال موقع انزل[4].

٥- النقل من حال إلى حال كنقل الأفعال الجامدة من الإخبار إلى الإنشاء فأدى ذلك إلى عدم تصرفها[5].

٥- إذا أخذ شيءٌ معنى شيء آخر، فلما كان معنى فعل الأمر معنى المضارع المجزوم بلام الأمر أخذ حكمة في الإعراب[6].

٥ التقاء الساكنين حركة همزة الوصل وحركة التنوين بالتقاء الساكنين[7].

٥- الإتباع هي حركة همزة الوصل بالضم(أخرُج) للإتباع.

٥- حمل الشبيه على الشبيه كعلة إعراب الفعل المضارع حين شابه الاسم. وبناء الماضي على الفتح لأنه شابه المضارع.

وفي هذا كفاية تدلنا على مدى أهمية العلة عند ابن حمزة، لا جرم أن جهوده العلمية ومجادلته ومناظرته في الأصول والفروع كلها تتطلب منه ذكر العلة للحكم الذي اعتمده سواءاً في إثبات عقيدة أو نفي حكم باطل عنده أو اعتبار حكم فقهي أو تجاوزه. فأصبحت العلة تأخذ حيزاً كبيراً في عقليته والذي يطلع على كتبه الأخرى يرى هذه الحقيقة ما ثلة في كل أحكامه وآرائه.

١- الحاصر أ/٤٠.
٢- الحاصر أ/١٣٨.
٣- الحاصر أ/٥١.
٤- الحاصر أ/٥٢.
٥- الحاصر أ/٩٧.
٦- الحاصر أ/٩٨.
٧- الحاصر أ/٨٣، أ/٩٨.

المبحث السابع: التمثيل لعبارات المقدمة

كان غاية ابن حمزة من شرحه حصر أبواب الكتاب وجمع الفوائد التي تتعلق بالفصل الذي ذكره ابن بابشاذ. ليسهل حفظ المقدمة على المبتدئين، ومما يوضح القواعد النحوية التمثيل لها، ولذلك نجد بعض النحاة يتخذون التمثيل أسلوباً من أساليب الشرح والإيضاح، ولم يشذ عن ذلك ابن بابشاذ. بيد أنه في كثير من الفصول أو في ذكره لبعض الأحكام النحوية لا نراه يذكر أمثله لها. لذا نجد ابن حمزة يستدرك على ابن بابشاذ ذلك وإن لم يلمح صراحة باستدراكه. وأسلوبه في التمثيل جاء على النحو التالي:

- ٠. تمثيله للموضوعات.
- ٠. تمثيله للأحكام التي ذكرها ابن بابشاذ.
- ٠. تمثيله للأحكام التي أضافها.

١- **تمثيله للموضوعات:** فمن الموضوعات التي مثل لها الاسم المضاف:

يقول ابن بابشاذ (ومنها نوع ثان يدخله الرفع والنصب والجر ولا يدخله التنوين) لكن ابن بابشاذ لا يمثل له. فيقسم ابن حمزة ما هذا حاله إلى ثلاثة أقسام، وهذه الأقسام:

- ٦. المعرف باللام.
- ٦. المضاف إلى غير المتكلم.
- ٦. المضاف إلى المتكلم.

وعند الإضافة يقول: فاعلم أن الإضافة لا تخلو إما أن تكون إلى ظاهرٍ أو مضمرٍ، فإن أضيفت إلى ظاهر فلا يخلو إما أن يكون معرفة أو نكرة، فالنكرة مثل (غلام رجل) والمعرفة لا تخلو إما أن تكون علماً أو غير علم، فالعلم نحو قولك (غلام زيدٍ) وغير العلم نحو قولك (غلام الرجل).

٢- **تمثيله للأحكام التي ذكرها ابن بابشاذ:** يذكر ابن بابشاذ في الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ أو خبراً فيقول ومنها نوع ثالث يتعدى إلى اثنين فينصبهما ويجوز الاقتصار على أحدهما وهو كل ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول. مثل (أعطيت زيداً درهماً).

فلا يمثل للذي يقتصر على فعل واحد فيستدرك ذلك ابن حمزة ويقول: إنه يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر فتقول (أعطيت زيداً) و(أعطيت درهماً).

ويضيف حكماً آخر لم يذكره ابن بابشاذ وهو أنه يجوز طرح المفعولين معاً(فتقول أعطيت وتسكت عن ذكرهما).

٣- تمثيله لأحكام أضافها: ومنها أن ابن بابشاذ لم يتعرض في المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل (لأنَّ المشددة) إذا وقعت معمولة فيعترض ابن حمزة لها فيقول (إن أنّ المشددة لا تسد مسدَّ ثلاثة مفعولين. فلا تقول (أعلمت أن زيداً قائمٌ) كما تقول (علمت أن زيداً قائمٌ).

ويقول في موضع آخر (إن أن المشدودة إذا دخلت على المفعولين الأخيرين وجب فتحها لأنها سادة مسدهما فوجب فتحها لقيامها مقامهما، وإن وقعت في موضع المفعول الثالث وجب كسرها. فتقول على الأول (أعلمت زيداً أن عمراً قائمٌ) بفتح أن ونقول على الثاني (أعلمت زيداً عمراً إنه قائم[1])).

المبحث الثامن : طريقة الأسئلة والأجوبة

دأب بعض النحويين على شرح كتبهم عن طريق السؤال والجواب، إذ يعرض الشارح الكتاب على صورة أسئلة يبدؤها بسؤال عام عما يجوز في الباب وعما لا يجوز فيه وعن علة هذا الجواز، ثم ينتقل الشارح من السؤال العام إلى أسئلة جزئية بحسب المادة الموجودة في كل باب فهي تختلف وتتخصص بحسب طبيعة كل باب[2]. فمثلاً الرماني في شرحه لسيبويه نراه في باب الظروف يسأل عما يجوز في الظرف وعما لا يجوز وعن العلة في هذين، ثم يسأل عن ظرف المكان وظرف الزمان وما هما؟ ثم يتابع الأسئلة عن جزئيات الباب فيقول في مطلع المسائل، ما الذي يجوز في الظرف؟ وما الذي لا يجوز؟ ولمَ ذلك؟ وما الظروف من المكان؟ وما الظروف من الزمان؟ وما العامل؟ ولمَ جاز ذلك؟ ومعلوم ما للسؤال من أهمية في إثارة عقلية المتعلم والانتقال بالطالب من الكلي إلى الجزئي أو العكس؟ وما يستطيع المعلم به من استعمال القصف الذهني لدى الطلاب. ونستطيع أن نلمم استعمال السؤال والجواب عند ابن حمزة عن طريق أسلوبين:

٣. الأسلوب المباشر.

٣. الأسلوب غير مباشر.

أما الأسلوب المباشر: فكان جد قليل. نجد نموذجاً منه في أحكام أسماء الاستفهام فيقول إن بعضها[3] مختص بالبناء على الحركة وبعضها بالبناء على

١- الحاصر ورقة ٢٢٢.

٢- شرح كتاب سيبويه(٦٦/١) الرماني.

٣- الحاصر ورقة: ب/١١٩.

السكون، فما كان منها مبنياً على السكون(كمن وما) ففيه سؤال واحد. وهو إنه لمَ بني فقط؟

وما بني منها على حركة ففيه سؤالان. لمَ بني على حركة؟ ولمَ خص بحركة دون حركة؟ وأحياناً يأتي بالسؤال التقريري نحو قوله في أسماء الاستفهام: ألا ترى أنك إذا أردت أن تعلم من في الدار، قلت: من في الدار؟

أما السؤال التقديري: وغير المباشر فمعظم الكتاب جارٍ على هذا الأسلوب فقوله مثلاً في علة بناء الاستفهام. وإنما بنيت لأمرين **أما أولاً:** فلأنها تضمنت حرف الاستفهام فبنيت لأجله، **وأما ثانيا:** فلأن في أسماء الاستفهام ما وضعه في وضع الحرف فكأنه قد قام سؤال ما علة بناء اسم الاستفهام.

وفي الاسم الموصول يقول: وأما الدلالة على اسميته فمن وجهين **أما أولاً:** فلأنه دال على معنى في نفسه من غير اقترانٍ بزمان وهذه حقيقة الاسم ومعناه. **وأما ثانياً:** فلأن خصائص الاسم حاصلة فيه.. فهذا جواب عن سؤال تقديره ما الدليل على اسمية الاسم الموصول فما من حكم ساق علته إلا وتجد فيه سؤالاً مقدراً.

المبحث التاسع: عرضه لآراء النحاة

على الرغم من أن شرح ابن حمزة هو تنظيم للمقدمة وتعداد لفوائدها، فإنه كان يعرض لآراء النحاة في المسألة الواحدة. فقد عرض آراء النحويين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وكان من أبرز من عرض آراءهم الخليل بن أحمد وسيبويه والكسائي والمبرد وثعلب والفراء وابن كيسان من المتقدمين وابن الحاجب والزمخشري من المتأخرين.

وكان ابن حمزة يتخذ في عرضه لآراء النحاة الأساليب التالية:

أ- عرضه لآراء النحاة ثم اختياره لأحد هذه الآراء مع التعليل أو دون تعليل: ومثال ذلك:

١- أراء العلماء في ألقاب البناء والإعراب: يقول: فما كان من هذه الأمور الأربعة- أي الضمة والفتحة والكسرة والسكون- واقعاً في المعرب سموه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، وما كان واقعاً في المبني سموه ضماً وفتحاً وكسراً ووقفاً ثم يقول وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتأخرين. وأما الكوفيون فلا يفرقون. ثم يقول: وكلام البصريين أقوى لأنهم لما فرقوا بين لقب المعرب والمبني وجب أن يحصر الفرق بين لقب حركات الإعراب والبناء.

٢- عرضه لآرائهم في إعراب ضمير الفصل: يقول

أ- لا موضع له عند الخليل وسيبويه وإنما أتى به للفصل.

ب- له موضع من الإعراب، واختار رأي الكوفيين في أن له محلاً من الإعراب لأنه اسم لا حرف[1].

٣- في اشتقاق الاسم:

قال ثعلب: الاسم سمة توضع على الشيء ليعرف به.

وقال المبرد: الاسم يدل على مسمى تحته.

ثم يختار رأي المبرد لأدلة ساقها[2].

العامل في المفعول معه:

يرى الأخفش أنه منصوب على الظرفية لأنه عوض عن مع فنصب كنصبها.

ويرى سيبويه منصوب بالفعل أو معناه بواسطة الواو.

ويختار ابن حمزة رأي سيبويه معللاً اختياره بقوله لأنا على قطع في انتصابه بعد الواو، وليس ثم عامل إلا الفعل الأول أو معناه لكنه لما لم يكن متعدياً قوي بالواو فوجب نصبه[3].

٤- في حصر المنصوبات (بيان المفعولات الحقيقية)

يقول وهي أنواع خمسة: المفعول المطلق، المفعول به، والمفعول له، والمفعول معه.

ثم يقول وللنحاة فيها مذهبان:

- المذهب الأول جمهور البصريين أن هذه الخمسة مفعولات حقيقية.
- المذهب الثاني: أن الحقيقية فيها ليس إلا الثلاثة الأول ثم يعلق بقوله والمختار هو الأول ولا يعلل لماذا اختاره.

ب- عرضه لآراء النحاة ثم تخطئة الجميع واختيار رأي آخر:

علة إعراب الأسماء الخمسة بالحروف: يقول وللنحاة في ذلك أقوال ثلاثة:

- أولها: أنها إنما أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع.
- ثانيها: أنها أعربت بالحروف على طريق الشذوذ.
- ثالثها: أنها أعربت بالحروف لأنها حذفت لاماتها وضمنت معنى الإضافة فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها وهذا قول سيبويه.

يعلق على هذه الآراء بأنها كلها أقوال مضطربة، والمختار أنها إنما أعربت بالحروف لأنه لما التزم فيها الإضافة تكثرت بمضافاتها وتعددت بلزومها لها وأشبهت في تكثرها وتعددها التثنية والجمع فأعربت إعرابها.

١- الحاصر ورقة(أ/٢٥).

٢- الحاصر ورقة(أ/١١).

٣- الحاصر ورقة(أ/١٥٦).

ولعله أحس أنه قد تطاول على سيبويه فيقول، فإن أراد سيبويه بقوله: إنها ضمنت معنى الإضافة مشابهتها المثنى والجمع في التعدد كان سديداً وإن أراد أنها أعربت بالحروف لأجل حذف لاماتها فهو باطل[1].

ج- عرضه لآراء النحاة دون ترجيح أو تخطئة مع ذكره لحجة كل فريق:

١- العامل في التمييز:

أ- منهم من جعل العامل فيه شبهه بالمفعول به فعشرون درهماً مشبه لضاربون زيداً.

أ- نصب لأن الأصل في التمييز أن يكون مجروراً فتقول عشرون من الدراهم ورطل من الزيت فحذف منه حرف الجر للاختصار فكان منصوباً بنزع الخافض ولم يختر رأياً أو يرده.

٢- تقديم تمييز الجملة على عامله:

أ- ذهب سيبويه ومحققو البصريين إلى أنه لا يجوز تقديمه عليه كالمفرد.

ب-وذهب المبرد إلى جوازه فأجاز(نفساً طاب زيدٌ) يقول: وما أراه بعيداً عن القياس.

٣- عرضه لآراء النحاة في ألف(عصا).

أ- مذهب سيبويه: هي المنقلبة عن واو في حال الرفع والجر والمبدلة عن التنوين في حالة النصب وحجته القياس على الصحيح.

ب-مذهب المازني: هي المبدلة عن التنوين في الأحوال الثلاثة وحجته أن التنوين إنما يبدل ألفاً في الصحيح لأجل الفتحة، ولا يبدل في نحو(جاء زيدٌ) و(مررت بزيدٍ) لأجل الضمة والكسرة.

ج- هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة كما يرى المبرد وحجته إما لتها وإلى هذا ذهب الكسائي والسيرافي وابن كيسان. ولا يختار رأياً من هذه الآراء.

٤- الممنوع من الصرف في مثل (سكران):

اختلف النحاة في شرط تأثيرها في منع الصرف في الصفة.

اعتبر بعضهم انتفاء(فعلانة)، واعتبر بعضهم وجود(فعلى).

ثم يقول ولا خلاف في صرف ندمان لوجود فعلانة وانتفاء فعلى ولا خلاف أيضاً في منع صرف سكران لوجود فعلى وانتفاء فعلانة، وإنما ثمرة الخلاف تظهر

١- الحاصر ورقة(أ/٣٧).

في رحمان، فمن أعتبر في منع الصرف سكران وجود فعلى وجب أن يصرف رحمان لأنه لم يسمع فيه رحمانه ومن اعتبر في منع صرفه انتفاء فعلانة لم يصرف رحمان لانتفاء فعلانة[1].

هذه جملة الأساليب التي اتخذها في عرضه لآراء النحاة وإبراز مذاهبهم.

المبحث العاشر: زيادة المادة النحوية على ما ورد في المقدمة

في أثناء تقسيمات ابن حمزة وذكره لفوائد المقدمة أحس أن هناك فصولاً وأحكاماً لم يذكرها ابن بابشاذ فكان يزيد هذه الأحكام أو الفصول وقد ينبه على هذه الزيادة، أو يضيف بعض الأحكام دون تنبيه. فمن الموضوعات التي زادها:

حقيقة الكلمة والكلام. ويقول فاعلم أن الشيخ قد أغفل ذكر هذين الأمرين في كل مصنفاته. وليس له عذر يعذر به، بل هو غفلة[2]- أنواع الكلمة وحصرها- المفردات التي يتركب منها الكلام- الإشكالات الواردة على حد الاسم- رأي الكوفيين في لقب الاسم- جمع التكسير- المعرفة والنكرة- الإشكالات الواردة على حد الفعل - الملحق بالأفعال وشروط الإلحاق وكيفيته- العلة في عمل الحروف- معنى حروف الجر- حكم الإعراب في الأفعال- تقسيم التعريف باللام- قسمة الاسم المنسوب- الأمور المبنية على الفتح- الأمور التي لا يجوز إقامتها مقام الفاعل في المبني للمجهول.

فهذه جملة الموضوعات التي أضافها على ما ورد في المقدمة، أما ما أضاف من الأحكام فشيء كثير ونحيل القارئ إلى أحكام أي موضوع ليرى ما أضاف ابن حمزة.

المبحث الحادي عشر: مزج المباحث النحوية بالمباحث الصرفية

وضع ابن حمزة تعريفين للنحو:

الأول: هو العلم بدلائل الألفاظ الإعرابية وعوارضها التصريفية.

الثاني: علم بما يعرض للكلم الوضعية من تصريف وإعراب.

ثم يقول: وحصل من مجموع ما ذكرناه أن هاتين الدلالتين اعني الدلالة الإعرابية والدلالة التصريفية هما العمدتان في معقول حقيقة النحو[3].

فمادام هذا تصور ابن حمزة عن النحو فلاجرم أن يمزج بين المباحث النحوية والصرفية. فلا نجد في شرحه فصلاً بين المباحث النحوية والصرفية في الموضوع

١- الحاصر ورقة(أ/٤).
٢- الحاصر ورقة(ب/٦).
٣- الحاصر ورقة(أ/٤).

الواحد، ففي بحث الاسم. فبعد أن يعرف الاسم يتعرض لاشتقاقه وهو من مباحث الصرف ويذكر اختلاف البصريين والكوفيين في ذلك ونحن نذكر المباحث الصرفية التي وردت في شرح ابن حمزة وكيف وزعها على أبواب النحو دون أن يفرد للصرف مباحث خاصة به وسنتاول الفصول التالية:

أولاً الكلام على الاسم:

ففي فصل الاسم تناول الموضوعات التالية التي تختص بالاسم وهي:

اشتقاق الاسم، أوزان الأسماء، وجمع المؤنث السالم، تقسيمه جمعه بالألف والتاء، أوزانه، الملحق بجمع المؤنث، الاسم المنقوص ومن مباحثه قسمته، كيفية إعلاله، حكمه في حالة الوصل والوقف.

الاسم المقصور حكمه وقسمته وإعلاله في حالة الوصل والوقف.

المنتهي بألف تأنيث مقصورة.

المثنى، جمع المذكر السالم- جمع التكسير ومن مباحثه جموع القلة وجموع الكثرة، وأوزانه الخ.....

التنوين وأنواعه.

إلحاق ياء النسبة وقسمة الاسم المنسوب وهذا ورد في فصل الحرف.

اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، المصادر، أوزان المصدر وحصر هذه الأوزان، صيغ المصادر وأبنيتها، المصدر الميمي وأوزانه، صيغ المبالغة، وهذه كلها وردت في بحث العامل.

فنجد أن المباحث الصرفية قد وزعت على عدة فصول ولم يكن لها فصل جامع.

ثانياً الكلام على الفعل:

تقسيمه للفعل إلى فعل ماض ومضارع وأمر- صحيح ومعتل- المتعدي و اللازم- المبني لما لم يسم فاعله- ثلاثي وفوق الثلاثي- المتصرف وغير المتصرف- أمثلة الماضي المجرد وأبنيته- أمثلة الماضي المزيد وأبنيته- الملحق بالرباعي وشرائطه وكيفية الإلحاق- موازن للرباعي على غير سبيل الإلحاق- غير موازن للرباعي- الرباعي المجرد- أمثلة الفعل الماضي الذي لم يسم فاعله- بيان حركة حرف المضارعة- المؤكد وغير المؤكد- حكم الأفعال المسندة إلى الضمائر- وهذه المباحث وردت في فصلي الفعل والعامل.

ومن المباحث الصرفية الموضوعات التالية وهي تشمل الاسم والفعل.

همزة الوصل- الوقف- الروم - الإشمام- التضعيف- الوقف على المنقوص والمقصور- تاء التأنيث وقد وردت هذه الموضوعات في فصلي الاسم والحرف.

وهكذا نجد المؤلف لم يفصل بين فصول النحو والصرف. بل مزج بينهما مزجاً جعل من العسير الفصل بين الموضعين دون إحداث خلل في الموضوع الذي تناوله.

المبحث الثاني عشر: التقسيم العقلي والنزعة المنطقية

كان للمنطق أثره الكبير على النحو منذ عصور متقدمة، فما إن أتى القرن الرابع الهجري حتى كان للمنطق بأحكامه وأساليبه سيادة على الفكر العربي، فهو عند علماء الكلام سلاحهم في الدفاع عن أصول الدين. وقد مر معنا كيف أن الإمام يحيى قد شارك في تأليف بعض الكتب المنطقية، كما كان عند الفقهاء وسيلة لاستنتاج الأحكام من نصوص الشريعة ولاسيما أولئك الفقهاء ذوي النزعة الاعتزالية.

بيد أن المنطق عند النحويين غدا أمراً أساساً، مادام في النحو أحكام تستنتج، وقياس يتبع، فصلة النحو بالمنطق صلة قديمة وقوية.

لقد كانت سيطرة المنطق على الفكر النحوي تتفاوت غلبة وضعفاً، وجلاء وخفوتاً، وفق ثقافة العصر ومناحي النحوي العقلية والثقافية[1]. وإذا شئت فاقرأ حوار[2] أبي حيان التوحيدي مع شيخه أبي سيلمان، ومناظرة السيرافي مع متى بن يونس المنطقي حول النحو العربي والمنطق اليوناني[3] حتى ترى إلى أي مدى سيطر المنطق على عقول طائفة من النحاة. وإذا كان من المأمول أن يؤدي هذا المنطق عند هؤلاء العلماء إلى نصاعة في الفكر وجلاء في البيان، وبناء النتائج على المقدمات وإثبات المسائل بالحجة القاطعة والبرهان الساطع، فإن الحقيقة ليست كذلك عند كثير من النحويين. حتى قال الفارسي لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه شيء[4] لما عرف به من أخذه بالمسائل المنطقية.

لقد أثقلت هذه الطائفة من النحاة المباحث النحوية بألفاظ المناطقة وتراكيبهم وحدودهم من نحو: الخاص، والعام، وتحديدهم للمبهم والمختص، والجنس، والممكن والممتنع، والممكن في نفسه والممكن على الحقيقة، ومن ذكر للقياس والبرهان، والعلة والمقيد والمطلق والقوة والعارض، والمادة والخاصة والحادث والمستقيم، والخلف والمحال.

١- الروماني النحوي في ضوء شرحه لسيبويه، مط جامعة دمشق، دمشق،١٩٦٣: صـ٢٣٨-٢٣٩.

٢- المقابسات، تعليق إبراهيم الكيلاني، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٤. صـ٩٥.

٣- الإمتاع والمؤانسه(١/١٠٨-١٢٩) وقد جرت المناظرة في حضرة الوزير ابن الفرات.

٤- الرماني النحوي صـ٣٤٠.

ومن المفيد أن نعرض لعناصر محددة تختص بالدرس وهي من صميم المباحث المنطقية. منها:

١- **التعريف:** بسط أفلاطون منهجاً واضحاً في التعريف، يقوم على فكرة التقسيم أي لكي يصل إلى تعريف شيء فإنه يبدأ بتقسيمه إلى شيئين فرعيين ويختار منها واحداً حتى يصل إلى معنى الشيء الأول.

هذا المنهج في التقسيم طوره أرسطو، حين جعل التعريف التام على الجنس والفصل واشترط أن يدخل في التعريف عناصر المعرفة فقط وأن تنظم وفق نسق صحيح، وأن تخرج منه العناصر الأخرى ويهدف من وراء ذلك كله إلى الوصول إلى ماهية الشيء أو جوهره. فغاية التعريف أن تحمل عبارته معنى هذا الجوهر[١]. فهل كان ابن حمزة ملتزماً بالتعريف المنطقي أنف الذكر؟ وللجواب على هذا السؤال نسوق بعض التعريفات ليعرف الباحث إلى متى كان متسقاً مع نزعته المنطقية.

يقول في تعريفه للرفع: (هو العلامة الإعرابية اللازمة للفاعل وما أشبهه لفظاً أو تقديراً) فقلنا العلامة لتدخل فيه الحركة والحرف، فإنهما كليهما رفع.

وقلنا الإعرابية احترازاً عن ضمة البناء في مثل (قبلُ وبعدُ)، فإنهما ليستا رفعاً، وقلنا اللازمة للفاعل وما أشبهه احترازاً عن حركة النصب والجر، فإنهما حركتان إعرابيتان وليستا رفعاً لما كانتا ليستا ملازمتين للفاعل، وقولنا لفظاً أو تقديراً ليدخل فيه الصحيح والمعتل[٢]. فنلاحظ في هذا التعريف للرفع حرص ابن حمزة على أن يستبقي في التعريف عناصر المعرف فقط ونفى أي عنصر آخر لا يدخل في ماهية الرفع أو جوهره أو يكون من أعراضه.

ويحد المفعول به بقوله (فهو المنصوب بالفعل على جهة الوقوع عليه[٣]) وبعد تعريفه يحاول أن ينفي عن التعريف كل العناصر الأخرى التي قد تشترك في المعرف ولكن لا تدخل في ماهية التعريف فقولنا: هو المنصوب بالفعل عام لجميع المفاعيل كلها، وقولنا: على جهة الوقوع عليه يخرج به عن سائر المفاعيل، فإنها تنتصب بالفعل لا من حيث وقوعه عليها بل من اعتبارات أخر غير الوقوع وهكذا يحدد ماهية المفعول به أو جوهره.

ولنأخذ تعريفاً آخر من صميم علم الصرف وهو اسم الفاعل.

١- النحو العربي والدرس الحديث، محمد عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت: ١٩٧٩. (٦٤-١٠٧).
٢- الحاصر ورقة(أ/ ١٤٢).
٣- الحاصر ورقة (أ/١٥٢).

فيقول أما حده (فهو الاسم المشتق الدال على حصول الفعل من جهة مُحدثه[1]) ثم أخذ ينفي كل ما لا يدخل في عناصر التعريف ويبقي على جوهر الحد. فيقول: فقولنا: هو الاسم عام فيه وفي سائر الأسماء، وقولنا: المشتق يحترز به عن الجامد في مثل رجل وغلام، وقولنا الدال على حصول الفعل من جهة محدثه يخرج به عن سائر الأسماء الاشتقاقية. فهذه الأمثلة عرضت لنا جانباً من اهتمام ابن حمزة في الحد والتعريف.

ولنقارن مثلاً تعريفه بتعريف سيبويه، فسيبويه يعرف الاسم بقوله: الاسم: رجل، فرس، حائط[2]. فقد اكتفى بتوضيح معنى الاسم بإيراد الأمثلة المختلفة التي يفهم منها الإنسان معناها كما يقول المناطقة[3]، في حين أن ابن حمزة على طريق المناطقة يحلل الصفات الجوهرية للشيء ويحدد ماهيته الأساسية التي تتمثل في الفصل[4].

٢- الانتقال من العام إلى الخاص أو من الكليات إلى الجزئيات أو من الجنس إلى النوع فبعد تعريفه للصفة المشبهة ينتقل إلى تقسيماتها فيقول: ولها تقسيمات ثلاث:

التقسيم الأول: باعتبارها في أنفسها إلى حقيقية وما يجري مجراها، والحقيقية ما بني من الأفعال اللازمة على غير صورة اسم الفاعل واسم المفعول.

التقسيم الثاني: باعتبار أحوالها إلى ثلاثة معرفة باللام ومضافة ونكرة.

التقسيم الثالث: باعتبار عملها إلى ثلاثة أيضاً رافعة وناصبة وجارة [5].

وعند تعريفه للكلمة فيقول إذا دلت على معنى، فذلك المعنى لا يخلو إما أن يدل عليه في نفسها أولا في نفسها، فإن كان غيرها فهو الحرف، وإن كان في نفسها فلا يخلوا إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا فإن اقترنت فهو الفعل وإن لم تقترن فهو الاسم فحصل من هذا الحصر أن أنواع الكلمة لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف.

٣- التقسيم العقلي: ونعني بالتقسيم العقلي: هو الصور الحاصلة في العقل[6] والتي تتألف في علم المنطق من محكوم عليه وحكم ومحكوم به وفي النحو من المسند والمسند إليه والإسناد فيقول عن الكلام وهو لا يتأتى تركيبه على الإفادة إلا

١- الحاصر ورقة (أ/١٩٨).

٢- سيبويه(١/٣٤).

٣- علم المنطق صـ٢٦.

٤- المنطق ومناهج البحث العلمي، وزارة التربية والتعليم، صنعاء. ٢٠٠٣. صـ٢٦.

٥- الحاصر ورقة(أ/٢٠١)

٦- شرح التهذيب ١٤ و ٦٦.

في اسمين كقولك (زيدٌ قائم) أو في فعل واسم كقولك (قام زيدٌ) وذلك لأن التركيب العقلي لا يزيد على ستة اسم مع اسم، اسم مع فعل، اسم مع حرف، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، وحرف مع حرف، ولا يتأتى أن يكون كلاماً من هذه التراكيب الستة إلا اثنان منهما اسمان أو اسم وفعل[1].

٤- **شيوع ألفاظ المناطقة:** ومنها التغاير والتوافق والأثر والمؤثر وكيفية التأثير الأصل والفرع والأعراض والأجسام والحد والخاصة والمفرد والمركب والجزء والكل، والدور والعلة والمعلول والجنس والنوع والاستغراق والعموم والخصوص وغيرها من ألفاظ المناطقة وهي شائعة في الحاصر وهو ما يشي بوضوح على أثر المنطق في تفكيره.

٥- **اتباعه أسلوب المناطقة:** من أهم أساليب المناطقة في الحكم على الشيء أو تعريفه هو استعمال القضايا، والقضايا إما حمليه وإما شرطية. وكلا النوعين استعملها ابن حمزة. (فزيدُ قائم) قضية حمليه، وكل قضية اشتملت على أدوات الشرط شرطية.

وإليك نموذج ذلك عند ابن حمزة: ففصول المقدمة مؤلفة من عشرة فصول وهي: (الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والعامل والتابع، والخط). فاستعماله للقضية الشرطية بقوله: النظر في أصول النحو: لا يخلو إما أن يقع متعلقاً بصورة الخط أو بصورة اللفظ، فالأول هو الفصل العاشر أي الخط، والثاني لا يخلو إما أن يقع في الأمور المقصودة فلا يخلو إما أن يكون النظر في الأمور المؤثرة أو في الآثار أوفي كيفية التأثير فالأول هو فصل الاسم والفعل والحرف، والثاني هو الرفع والنصب والجر والجزم، والثالث هو العامل.

أما القضايا الحملية فما من مباحث الكتاب إلا وأعقبه بالأحكام.

المبحث الثالث عشر: تحقيقه للنسخ مع زيادته في الاحتراز.

يبدو أن الإمام لم يكتف بنسخة واحدة يكتب عنها، وإنما صنع صُنع المحقق المدقق فيقول الشيخ طاهر (ومنها حرف للتنكير وهو تنوين مالا ينصرف من الأسماء المبنية) يعلق الإمام على قوله هذا: اعلم أن قوله مثل تنوين مالا ينصرف فيه نسختان. **إحداهما:** أن تكون بالتاء ومراده على هذا تنوين الأسماء التي تكون مبنية لا تتصرف بتصاريف الإعراب، وهذا نحو (صه، وصهٍ) فإن طرح تنوينه فالمراد العلمية الدالة على الجنسية وإن نون أريد به التنكير.

١- الحاصر (أ/٧).

وثانيهما: أي ثاني النسختين- أن يكون بالنون، ويعني بهذا تنوين ما يكون فيه لغتان ترك الصرف والبناء مثل (سمعويه) فإن فيه لغتين، فاللغة الأولى البناء وهي الكثرة واللغة الثانية ترك صرفه وإجراؤه مجرى بعلبك. فقوله له تنوين ما لا ينصرف أي تنوين ما يكون غير منصرف على حال، وليس الغرض تنوين الاسم غير المنصرف عند صرفه فإن هذا يكون تنوين تمكين لا غير[1].

يلاحظ مما تقدم تحقيق الإمام بين النسختين فقد مر عليه نسخة بالتاء وأخرى بالنون، ولم يُرجح إحدى النسختين على الأخرى واحترازاً لغلط يصيب القارئ فسر مراد الشيخ على افتراض أي رواية هي الرواية الصحيحة فقد جمع هنا بين الاحتراز والتحقيق شأن العالم المدقق.

١- الحاصر ورقة(أ/١٣٢).

الفصل الرابع

موقف ابن حمزة من أصول النحو

أولاً السماع:

يعرف صاحب الاقتراح السماع بقوله " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه وكلام العرب، فهذه ثلاثة أنواع[1]" فالسماع هو أول الأصول الذي يعتمده النحوي لتقرير قاعدة أو تبين حكم، أو إجازة حالة فإذا صح النقل فلا يعارض بالقياس، وقد استعمل ابن حمزة هذا الأصل فتتبع النصوص من الكتاب والسنة وديوان العرب ليؤصل القواعد ويقرر الأحكام ولنتبين فروع السماع التي اعتمدها. وهي على النحو الآتي.

أ- **القرآن الكريم:** استشهد بالقرآن الكريم على:

١- تقرير القواعد نحو:

١. استشهاده على ضمير الفصل الذي يفصل بين شيئين متلازمين نحو(وكنا نحن الوارثين[2]) (ولكن كانوا هم الظالمين[3]).
٢. كما استشهد بالقرآن على حذف ضمير الشأن نحو (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) أي أنه.
٣. استشهاده بالقرآن على أن اسم الإشارة يعمل في الحال لأنه فيه معنى الفعل نحو قوله تعالى(فتلك بيوتهم خاوية[4]).
٤. ونرى أنه يستشهد بالقرآن الكريم على دخول حروف الجر على أسماء الاستفهام نحو قوله تعالى(فيمَ أنت من ذكراها[5]).
٥. استشهاده بالقرآن الكريم على حذف العائد في نحو قوله تعالى (تماماً على الذي أحسنُ[6]) بالرفع وقوله تعالى (ويختار ما كان لهم الخيرة[7]) أي على الذي هو أحسن، وما كان لهم فيه.

١- الاقتراح: حيدر آباد، ١٣١٠ هـ. صـ١٤.
٢- القصص آية: ٥٨.
٣- الزخرف آية: ٧٦.
٤- النمل آية: ٥٢.
٥- النزعات آية: ٤٣.
٦- الأنعام آية: ١٥٤.
٧- القصص آية: ٦٨.

٦. استشهاده بحذف المفعول أو إثباته بقوله تعالى(وما عملته أيديهم[١]) فقد قرئ بحذف الهاء وإثباتها.
٧. استشهاده على كون المفعول له مضافاً بقوله تعالى(حذر الموت[٢]).
٨. استشهاده على كف ما للحروف الناسخة في نحو قوله تعالى (أنما إلهكم إله واحد[٣]) وتقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى (إنما ينهاكم الله[٤])
٩. استشهاده بالقرآن على أنه يجب كسر همزة (إن) بعد اسم الموصول مستشهداً بقوله تعالى (ما إن مفاتحه[٥]) كما يستشهد على دخول لام الابتداء خبر إن بقوله تعالى (لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون[٦]).

٢- وقد يستشهد بالآيات الكريمة على جواز الوجهين في المسألة الواحدة ومن أمثلة ذلك استشهاده على جواز نصب الفعل المضارع بأن ورفعه بعد أفعال الظن بقوله تعالى (وحسبوا ألا تكون فتنة[٧]) فبالرفع على قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وبالنصب على قراءة الباقين. ومثلها جواز نصب (إذن) للفعل المضارع ورفعه مستشهداً بقوله تعالى (وإذن لا يلبثون[٨]) بالرفع على قراءة الجمهور وبالنصب على قراءة عطاء.

٣- وقد يستشهد بالآيات القرآنية على المعاني اللغوية وإدراك الفروق في المعاني ولاسيما فيما يطلق عليه حروف المعاني فمن ذلك استشهاده على أن أيان تستعمل في المعاني العظيمة نحو قوله تعالى (أيان مرساها[٩]) استشهاده بأن (مَن) تستعمل لمن يعلم مستشهداً بقوله تعالى (ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته[١٠]) استشهاده على أن (ذا) في (ماذا ينفقون[١١]) هي الموصولية أو الاستفهامية مستشهداً بقراءة (العفو) بالنصب والرفع فمن قرأ بالرفع فهي الموصولية ومن قرأ بالنصب فهي الاستفهامية.

١- يس آية: ٣٥.
٢- البقرة آية:١٩.
٣- الكهف آية:١١٠.
٤- الممتحنة آية:٩.
٥- القصص آية:٧٦.
٦- الحجر آية:٧٢.
٧- المائدة آية:٧١.
٨- الإسراء آية: ٧٦.
٩- النزعات آية ٤٢.
١٠- الأنبياء آية:١٩.
١١- البقرة آية:٢١٩.

وعنده أن معنى هلمّ احضروه، مستشهداً بقوله تعالى (هلمّ شهداءكم[1]). أي أحضروهم.

ويبين بعض معاني(من) من خلال الآيات القرآنية نحو قوله تعالى(فاجتنبوا الرجس من الأوثان[2]) على معنى من تبيينية، ويبين أنها زائدة في النفي والإيجاب مستشهداً بقوله تعالى (ما من إله إلا الله[3]) في النفي وقوله تعالى (يغفر لكم من ذنوبكم[4]) في الايجاب.

٤- اختلاف اللغات في المسألة الواحدة. استشهد باختلاف اللغات على المسألة الواحدة نحو جواز تذكير الفعل مع المؤنث المجازي نحو قوله تعالى (وجمع الشمس والقمر[5]).

ومنها حذف المنادى نحو قوله تعالى(ألا يا اسجدوا[6]).

ومنها استشهاده على أنه قد يقرن بالفعل غير مصدره بقوله تعالى(وأنبتكم من الأرض نباتاً[7]).

٥- اختلاف إعراب المسألة الواحدة وتصويبها جميعاً ما دامت تستند على إحدى القراءات نحو عطفه و(شركاؤكم) على الضمير في(وأجمعوا) في قوله تعالى (وأجمعوا أمركم وشركاؤكم[8]) على قراءة يعقوب، ويرى أن الواو عاطفة في قوله تعالى (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام[9]) محتجاً بقراءة حمزة فإنه لا محمل لها من غير تعسف إلا على العطف قائلاً وما قاله الكوفيون أسد لأن القراءة مقطوع بها، فإذا كان لا محمل لها إلا العطف من غير تعسف كان هو الأحسن الأقوى من غير حاجة إلى غيره.

نخلص إلى أنه استشهد على المسائل النحوية والمعاني واختلاف اللغات بالقرآن بجميع قراءاته، ولم يتعسف في تأويل الآيات القرآنية، فقد جعل القرآن بكل قراءاته إماماً له في تقرير قاعدة أو جواز مسألة. بخلاف ما صنع كثير من البصريين.

١- الأنعام آية: ١٥٠.
٢- الحج آية: ٣٠
٣- آل عمران آية: ٦٢.
٤- نوح آية: ٤.
٥- القيامة آية: ٩.
٦- النمل آية: ٢٥.
٧- نوح آية: ١٧
٨- يونس آية: ٧١.
٩- النساء آية ١

ب- **الشعر العربي**: كان الشعر العربي رافداً غزيراً من الروافد التي أمدت النحو العربي بالمادة التي تعينه على التقعيد والتثبيت وقد نشط علماء العربية في جمع مادته من البوادي، والتقطوا كثيراً من الشوارد، فما كان مطرداً منها قبلوه، وما كان نادراً أبقوه دون قياس عليه.

واستشهد ابن حمزة بقريب من خمسين بيتاً ونيف من الشعر العربي واقتصر في شواهده على عصور الاستشهاد الممتدة من العصر الجاهلي إلى نهايات العصر الأموي وقد استشهد بالشعر قصيده ورجزه بما يتفق مع القواعد أو يشذ عنها. ونستطيع أن نجمل استشهاده بالشعر العربي في الموضوعات التالية:

١- **تقرير القواعد**: يستشهد في جواز صرف العلم المؤنث وتركه إذا كان هذا المؤنث ساكن الوسط نحو قول الشاعر:

* لم تتلفع بفضل مئزرها   دعد ولم تسق دعدُ بالعلب *.

كما يستشهد على جواز صرف غير المنصرف بقول حسان:

(وجبريلٌ أمين الله فينا) ويعتبره من أحسن الضرورات، ويستشهد على أن بعض الأسماء المؤنثة تأتي على فُعلى بقول جرير:

* أعبد حل في شُعبى غريباً   ألؤماً لا أبا لك واغترابا *.

كما يستشهد على جواز إعراب جمع المذكر بالحركات بقول الشاعر(وقد جاوزتُ حد الأربعين). ويستشهد على حذف ضمير الشأن بقول الأخطل:

* إن من يدخل الكنيسة يوماً   يلق فيها جآذراً وظباء *.

وقول الأعشى: *إن من لام في بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب*.

ويرى أن المضاف إليه إذا كان محذوفاً غير منوي يجب إعراب الظرف مستشهداً بقول الشاعر:

* فساغ لي الشراب وكنت قبلاً   أكاد أغص بالماء الفرات*.

ويرى أن (ما) لا تكف ليت مستشهداً بقول الشاعر: (قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا).

ويستشهد بجواز إعمال كأن في الأحوال لقوة شبهها بالفعل بقول الشاعر:

* كأنه خارجاً من جنب صفحته   سفود شرب نسوه عند مفتأد *.

وقول الآخر: * يا ليت أيام الصبا رواجعاً *.

ويقرر أنه إذا كانت لولا بمعنى هلا وليها الفعل مستشهداً بقول الشاعر:

* تعدون عقر النيب أفضل مجدكم   بنى ضوطرى لولا الكميَّ المقنعا*.

واستشهاده على العامل في المفعول معه قد يكون لفظياً وقد يكون معنوياً مستشهداً بقول القائل (فكونوا أنتم وبني أبيكم) وقول الآخر على الشاهد المعنوي:

* فمالك والتلدد حول نجد   وقد غصت تهامة بالرجال*.

٢- **استشهاده في الجانب اللغوي:** فيرى (بله) تعني الترك ويستشهد بقول الشاعر:

* ندع الجماجم ضاحياً هاماتها   بله الأكف كأنها لم تخلق *.

ويستشهد على أنواع من التنوين منها تنوين الترنم بقول الشاعر:

* يا صاحِ ما هاج العيون الذرفن   من طللٍ كالأتحمي انهجاً *.

وهناك التنوين الغالي مستشهداً بقول الشاعر:

* وقاتم الأعماق خاوي المخترقن   مشتبه الأعلام لماح الخفقن *.

ويستشهد أن من معاني الحرف الناقة الضامرة بقول طرفة: وحرف كألواح الأران نسأتها.

٣- **رده للأبيات التي يتطرق إليها الاحتمال:** ورد علي المبرد أن الأسماء الخمسة تعرب بالحروف ولو كانت مضافة لياء متكلم مستشهداً بقول الشاعر:

* قدرٌ أحلك ذا المجاز وقد أرى   وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار*.

فيرد ابن حمزة ذلك خشية احتمال أنه قد جمع(أب) جمعاً سالماً.

ويرد البيت الذي يُستشهد به على أن(إن) بمعنى نعم لاحتمال أن تكون هي المؤكدة وهو قول الشاعر: *ويقلن شيب قد علا   ك وقد كبرت فقلت إنه*.

٤- **حكمه على بعض الأبيات بالشذوذ:** يحكم على بعض الأبيات بالشذوذ فلا تصلح لتقرير قاعدة فمن هذه الأبيات: قول الراجز (ترتج إلياه ارتجاج الوطب) فقد حكم علي البيت بالشذوذ لحذف التاء من إلية عند التثنية. ومعلوم إن كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً فيجب أن يكون جوابه كذلك ويحكم على قول الشاعر:

(إنك إن يصرع أخوك تصرعُ) بالرفع بالشذوذ وكذلك قول الشاعر: (من يفعل الحسنات الله يشكرها). كما يرفض أن يكون اسم كان نكرة ويرمي قول الشاعر:

* فإنك لا تبالي بعد حول   أظبي كان أمَّك أم حمار* بالشذوذ.

٥- **تأويله أو رفضه للرواية إذا كان البيت مخالفاً للقياس:** ينكر البصريون منع صرف المنصرف في حين أن الكوفيين يجوزون ذلك ويستشهدون بقول الشاعر:

* فما كان حصن ولا حابس   يفوقان مر داس في مجمع*.

فيرى أنه شاذ ويميل إلى رواية أخرى وهي يفوقان شيخي. كما يرد البيت الآخر الذي يستشهد به الكوفيون وهو:

* وممن ولدوا عامر ذو الطول والعرض*.

ويرى أنه قد يكون المقصود هنا(اسم القبيلة) لا اسم الشخص. فنرى أنه لم يعد الأبيات الشاذة أو النادرة سبيلاً لوضع قاعدة أو مخالفة قاعدة مؤسسة على نصوص ثابته.

ج- الحديث الشريف والنثر العربي: ظلت قضية الاستشهاد بالحديث الشريف مثار جدل طويل بين العلماء عبر القرون، فقد رفض الأقدمون الاستشهاد به، بيد أن معظم المتأخرين أمثال ابن مالك وابن هشام وابن عقيل والسمين الحلبي عدوه نوعاً من أنواع السماع الموثوق به سواء في اللغة أم في الصناعة النحوية[1]. ولم يستشهد ابن حمزة بالحديث الشريف إلا بحديثين وهما الحديث (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم) على أنه يجوز عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر. وحديث إبدال أل(بـأم) فيما نسب إليه عليه الصلاة والسلام: ليس البر الصيام في السفر) وما عدا هذين الحديثين لا نرى استشهاداً له بالحديث، ولعله متأثر بنظرة النحاة القدامى إلى عدم استشهادهم بالحديث. أما النثر العربي فلم نجد له سوى استشهاده بقول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك فأجابه إنَّ وراكبها. على أن (أن) بمعنى نعم. ونخلص إلى أنه اعتمد على السماع في تقرير المسائل النحوية، فكان أكثر استشهاده بالقرآن الكريم بكل قراءاته حتى الشاذة منها دون تأويل. أوردٌ وإن خالف بذلك البصريين الذين طالما اقتفى أثرهم.

أما الشعر فله فيه رأي آخر فما وافق القياس أخذ به دون تردد، وما خالف القياس رمى البيت بالشذوذ أو تطرق الاحتمال.

ثانيا: القياس

تعريفه: هو من الأدلة التي تثبت بها أحكام القواعد العربية بحيث نلحق الكلم بأشباهها في مبانيها، أو نسق تركيبها، ونسوي بين المقيس والمقاس عليه[2] وهو عملية فكرية يقوم بها من ينتمي إلى جماعة لغوية ويجري مقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة، وقد اعتمده النحويون في إغناء صناعتهم وإثراء مباحثهم.

١- الدر المصون(١/٥٠) للسمين الحلبي، تحقيق: محمد أحمد خراط، دار القلم، دمشق.

٢- القياس في العربية، تأليف: محمد الخضر الحسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٥٣، دار الحداثة ط٢ ١٩٨٣، صـ٢٠-٢٤

الحاجة إليه: إن ما يظهر للباحث أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وباعتبار أن اللغة وسيلة بشرية يعبر بها الإنسان عن حاجته العقلية، وينقل بها أفكاره إذ هناك علاقة جدلية بين اللغة والفكر، ومعلوم أن الفكر في تطور مستمر، ولكي تكون هذه اللغة مستوعبة لهذا الفكر فلابد أن تكون قادرة على التطور.

فالقياس محوج إليه في صياغة الكلم واشتقاقها ونظم الكلم وما يعرض لها من تقديم وتأخير، واتصال وانفصال وإعراب وبناء وحذف وذكر[1].

أنواع القياس:

- حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما كما يقال: أعرب الفعل المضارع قياسياً على الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان، لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب وإلى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته: ضارع الأبرار بعمل التواب الأواب فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالإعراب[2]. والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح[3] وقد أخذ ابن حمزة بهذا النوع من القياس: فمنه

امتناع الجر والتنوين عن الاسم الذي لا ينصرف: يقول[4] : وحاصلها المشابهة بينه وبين الفعل وذلك أن الفعل فرع على الاسم من وجهين:

أحدهما: أن الاسم يستقل لأصالته بوقوعه خبراً ومخبراً عنه والفعل يقع خبراً ولا يكون مخبراً عنه بحال.

وثانيهما: أن الفعل مأخوذ من المصدر ومشتق منه، والمصدر أصل له، فثبت أن الفعل فرع على الاسم من هذين الوجهين.

فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان من تلك العلل التسع- وهي المانعة للاسم من الصرف- التي ذكرناها وذكرنا فرعيتها على غيرها صار مشبهاً للفعل، فلأجل مشابهته له امتنع منه ما يمتنع من الفعل من الجر والتنوين وكانا أحق بالسقوط لاختصاص الاسم بهما.

بيد أن ابن حمزة يذكر تعليلاً آخر ولكن يرجح هذه الطريقة لعلة المشابهة.

١- القياس في العربية صـ٢٥.
٢- القياس صـ٢٥.
٣- القياس صـ٢٦
٤- الحاصر ورقة (أ/٢٦).

ويقول في الحركات التي تدخل جمع المؤنث السالم: إلا حركة النصب، فإنها لا تدخله في كل أحواله، وإنما تعذر دخول النصب عليه، لأن جمع المذكر السالم سابق في المرتبة على المؤنث السالم، وقد حمل المنصوب فيه على المجرور فأعربوه بالياء في حال النصب والجر جميعاً فحملوا في المؤنث السالم أيضاً المنصوب على المجرور وأعربوه بالكسرة في حالة النصب والجر.

يقول في (أما) التفصيلية... في مثل قولك (أما زيدٌ فقائم وأما عمروٌ فسائر) وفيها معنى الشرط، ولهذا أتت الفاء في جوابها والأصل فيها ومهما يكن من شيء فزيدٌ قائم[1].

- إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت له باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة. كصيغ التصغير والنسب والجمع، فتخول المتكلم الحق في القياس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثالها.

لذلك نجد ابن حمزة يأخذ بهذا النوع فيقول في سبب حكمنا على مسألة (أخر) أنه ممنوع من الصرف فيقول: القياس في(أخر) أن يكون استعماله باللام أو الإضافة كما في سائر إخوانه[2]، فلما ورد مقطوعاً عن اللام والإضافة، علمنا أنه معدول عن صيغته الأصلية التي وجبت له باستقراء لغة العرب.

ويقول في التصغير وقياسه ضم أوله وفتح ثانيه وإلحاق ياء ثالثة وقد خالف هذا القياس في (ذا) فقالوا في تصغير(ذا) ذيَّا و(تا) تيّا. وقياس تصغيره(ذُويًّا[3]).

ويقول: اثنان مثنى غير حقيقي ومخالف للقياس لأن من شرط المثنى الحقيقي محافظته على مفرده فتصريحه بخلاف بعض المسائل للقياس دليل على أخذه بالقياس، وما جاء مخالفاً لهذا القياس حكم عليه بخروجه على القاعدة.

- إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينها مشابهة من بعض الوجوه.

فهذه الصفة المشبهة ترفع الفاعل وتنصب المفعول به لوجود مشابهة من بعض الوجوه بينها وبين اسم الفاعل من حيث جريها صفة كاسم الفاعل ومن جهة تذكيرها وتأنيثها وجمعها كاسم الفاعل، فلهذا عملت عمله[4].

ويقول في اسم التفضيل: اعلم أنه لا يكون له عمل البتة يقول ولهذا لم يكن عاملاً على الحقيقة وإنما يؤثر تأثيراً متقاصراً لأجل مشابهته للصفة المشبهة باسم

١- الحاصر صـ١٢٠/أ.

٢- أي من أسماء التفضيل المؤنثة، فأخر جمع الأخرى.

٣- الحاصر ورقة ٨٣/أ.

٤- الحاصر ورقة (أ/٢٠٠).

الفاعل. والمشابهة من بعض الوجوه قياس(إنَّ) على الفعل وهو نصب الاسم ورفع الخبر فتعمل في الجزأين عمل الفعل وشبهت بالأفعال بما قدم مفعوله على فاعله، وينزل قولنا(إن زيداً أخوك) بمنزلة (ضرب زيداً أخوك) وإنما عملت لمشابهتها الفعل والمشابهة بينهما من وجهين:

أما أولاً: فلأنها مبنية على الفتح كبناء الفعل الماضي. وأما ثانياً: فلأنها تختص بنون الوقاية[١].

- ويمكن تمييز نوعين من القياس وهما القياس الأصلي والقياس التمثيل.

فالقياس الأصلي: وهو ما يقاس عليه. فابن جني يرى أن اللغات على اختلافها كلها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ[٢]، وبذلك صرح أبو حيان بأن كل ما كان لغة قبيلة صح القياس عليه[٣]. فالاسم الثلاثي ساكن الوسط المجرد عن العجمة وردت فيه لغتان قال جرير:

* لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تُسق دعد بالعلب*.

أي بالصرف وعدمه لذا يجوز ابن حمزة الأخذ باللغتين الصرف وتركه.

وعدَّ ما كان على وزن فعالِ صورة في المعدول التقديري ولذا منعها من الصرف لأن بني تميم منعوها الصرف للعلمية وتقدير العدل عن فاعلة. في حين أنها في لغة الحجاز مبنية بكل حال[٤].

يقول في لام الابتداء فإن دخلت على الفعل وجب أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر، وجوز الكوفيون دخوله على كل فعل ويوافقهم ابن حمزة احتجاجاً بقوله عاتكة بنت زيد:

* تالله إن قتلت لمسلماً ولت عليك عقوبة المتعمد[٥]*.

ومن أمثلة أخذه بكل قراءة وقياسه عليها حكمه بأنه يجوز الوجهان جميعاً الرفع والنصب في مسألة (إذن) إذا كان معها واو أو فاء. مستنداً إلى الآية الكريمة وهي (وإذن لا يلبثون) بالرفع على العطف وبالنصب على الاستئناف، قرأ بها عطاء وهي مخالفة للرسم العثماني[٦].

١- انظر ورقة (أ/١٠٤).
٢- الخصائص(١٢/٢).
٣- انظر القياس في العربية صـ٣٥.
٤- الحاصر ورقة (أ/٢٤).
٥- الحاصر ورقة(أ/١٠٦).
٦- الحاصر ورقة (أ/١٠).

أما قياس التمثيل: فهو إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم(*) ونستطيع أن نميز منه أنواع فمنه نوع يسمونه قياس الشبه. وقد ينكره بعض النحاة بدعوى أن اللغة لا تثبت بالقياس غير أن كثيراً من النحاة يلجؤون إليه[1] ومن جملة من أخذ به من النحاة الإمام يحيي بن حمزة: فهو يقول في مسألة حذف الضمير من المعطوف إذا وقع حالا أو خبرا: فلا يجوز أن تقول (زيد قائم وقاعد أخ) كما لا يجوز أن تقول (زيد قائم أخ) وهكذا في الحال فلا يجوز أن تقول (مررت بزيد منطلقاً وضاحكاً عمرو) كما لا يجوز أن تقول (مررت بزيد ضاحكاً عمرو[2]) ويقول في الجزم بجواب الطلب وهو الأمر والنهي والاستفهام والتحضيض والدعاء والتمني والعرض، وإنما وجب جزم المضارع في هذه الأشياء لأن هذه الأمور للإنشاء، فكانت في معنى(إن[3]).

وتستطيع أن تميز نوعاً آخر من قياس التمثيل وهو ما يسمى بقياس العلة الذي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها[4]. ومثاله عند ابن حمزة : عمل اسم الفاعل: يقول والمختار عندنا أن الأسماء مقتضية للعمل بنفسها- لا بالمشابهة- لأن المقتضي للعمل في الفعل ليس أمراً معنوياً، وإنما هو أمر لفظي وهو مجرد الصيغة فلا جرمَ كان حصولها في الأسماء كحصولها في الأفعال[5].

ثالثاً: العامل عند ابن حمزة

تطور فكرة العامل: ظهرت فكرة العامل[6] في النحو العربي مبكرة، فكتاب سيبويه هو الكتاب الأول في النحو الذي وصلنا ولم يخل من ذكر العامل. وفكرة العامل هي الفكرة الرئيسة التي صنف النحو في أبواب على ضوئها، فذكر أن الحركات تقع على ثمانية مجار: النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجاري الثمانية تنقسم في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح ضرب واحد والجر والكسر واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف[7].

(*) قياس التمثيل هو التشابهات الجزئية الموجودة بين ظاهرتين مختلفتين. مدخل علم النفس: سيد الطواب وآخرون، دار مكجرو، الرياض. صـ٥٦٣. ويقصد بالتشابه الجزئي التشابه الوظيفي والمظهري دون الجوهره بين ظاهرتين مختلفتين.

١- انظر القياس في العربية صـ٤٠.

٢- الحاصر ورقة(أ/٢٣١).

٣- الحاصر ورقة (أ/١٠٨).

٤- القياس صـ٤٠.

٥- الحاصر ورقة(أ/٩٨) راجع كتاب القياس في العربية.

٦- موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع، دراسة تحليلية معاصرة، رسالة دكتوراة في النحو والصرف، شريف عبد الكريم النجار، جامعة صنعاء. صـ٥٤.

٧- الكتاب(١٣/١).

ويقول: وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، ثم جاء النحاة بعد سيبويه وصنفوا مصنفاتهم معتمدين على منهجه وتقسيمه وجعلوا من فكرة العامل العمود الذي تدور حوله كثير من أبحاثهم النحوية[1].

وفرق نحاة البصرة بين المعرب والمبني وجعلوا لكل قسم مصطلحاً خاصاً به[2]. فالفتح والضم والكسر والوقف علامات بناء، والرفع والنصب والجر والجزم علامات إعراب، فالحركات في حالة الإعراب نتجت بفعل عامل نحوي ظاهر أو مقدر[3]. أما في حالة البناء فإن الكلمة تلازمها الحركة ولا تتغير ولكنها تأخذ حركة أخرى يقتضيها العامل، فوجد ما يسمى بالإعراب المحلي أو التقديري[4].

حد العامل: يقول الإمام يحيى (هو ما يظهر به حكم المقتضي[5])، وحده ابن الحاجب بقوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. وقد علمت أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة خيفة التباسها، ولا يتقوم واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب، فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعنى هو الذي يسمى عاملاً[6]. ونرى أن حد ابن حمزة قريب جداً من حد ابن الحاجب بيد أنه في كتاب آخر ينتقد ابن الحاجب في حده هذا ويختار حداً آخر بقول ابن حمزة : واعلم أن ما ذكره في بيان ماهية العامل وإن كان موصولاً إلى فهم معناه لك فيه دقة وعموم، ومن حق ما يكون حداً أن يكون سابقاً إلى الأفهام جلياً في غاية الوضوح والبيان لاشتماله على التقوم والمعنى والاقتضاء، وهذه الأمور لا تنفك عن عمومية ودقة في معانيها، ولا شك أن العامل أجلى مما ذكره[7] ثم يقترح حداً آخر (هو ما وجد مؤثراً في غيره) ويرى النجراني أن حد الإمام منتقض بالإعلال، فالأولى أن يزاد على حده شيئاً من رفع أو نصب أو جر[8].

أصل العمل: يرى ابن حمزة أن أصل العمل هو بالأفعال؛ لأنها لما تصرفت، كان العمل مستحقاً لها، وأما الحروف فإن ما يعمل منها الرفع والنصب وإنما عمل لأجل مشابهتها للأفعال وهكذا الأسماء[9].

١- انظر نحاة اليمن صـ٥٤.

٢- انظر موقف نحاة اليمن صـ٥٤.

٣- انظر موقف نحاة اليمن صـ٥٤.

٤- انظر موقف نحاة اليمن صـ٥٤.

٥- الحاصر ورقة (أ/١٧٣).

٦- شرح الكافية لابن الحاجب ورقة ٧١.

٧- انظر موقف نحاة اليمن صـ٥٥.

٨- موقف نحاة اليمن صـ٥٥.

٩- الحاصر ورقة(أ/١٧٣).

قسمة العوامل: ويقسم ابن حمزة العوامل من حيثيات مختلفة، فالأول: باعتبارها في أنفسها إلى لفظي ومعنوي. والمعنوي ضربان: أحدهما: يرفع المبتدأ أو الخبر والثاني: رافع للفعل المضارع، وأما اللفظي فهو ثلاثة. أسماءٌ وأفعال وأحرف.

وله قسمة أخرى من حيث عملها بالأصالة أو بالمشابهة أو بالاختصاص. فالذي يكون عمله بالأصالة هو الأفعال، والذي يكون عمله بالمشابهة هو الأسماء والحروف والذي يكون عمله بالاختصاص حروف الجر والجزم.

أما التقسيم الثالث: فمن حيث ما يعرض لها عن العمل إلى ما يجوز إلغاؤه وإلى مالا يحوز إلغاؤه، فالذي لا يجوز إلغاؤه عن العمل هو الأفعال، لأنها لا تنفك عن العمل بكل حال، والذي يجوز إلغاؤه هو الأسماء والحروف لأنه ربما عرض لها ما يقطع عملها فتخرج عن أن تكون عاملة[1].

هذا باختصار رأي ابن حمزة في العامل. فهو لم يخرج بشكل عام عن آراء البصريين. ولا بد في هذه العجالة أن نلم ببعض آراء النحاة الذين خالفوا نظرية العامل ونميز منهم اثنين: قطرب وابن مضاء القرطبي.

يرى محمد بن المستنير قطرب أن الحركة الإعرابية لا تدل على معنى كما أنها لم تأتِ بعمل عامل. ويستدل قطرب على ذلك بأنه وجد في كلام العرب أسماء تتفق في الإعراب وتختلف في المعنى نحو قولك (إن زيداً أخوك) و(لعل زيداً أخوك) ووجد أسماء تختلف في الإعراب وتتفق في المعاني نحو قولك (ما زيدٌ قائماً) و(ما زيدٌ قائمٌ) فلو كان الإعراب للفرق بين المعاني لما اختلفت الحركة[2]. والحركة الإعرابية عند قطرب لم تأتِ بأثر العامل النحوي وإنما بأثر صوتي. يقول وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه الإسكان في الوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام[3]. وهذا الكلام يضاده واقع اللغة ومنطقها.

ودعا ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة إلى إسقاط القول بالعامل، والعلل الثواني والثوالث وتمارين التصريف. وإن كنت أميل إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث وتمارين التصريف، فأحسب أن ابن مضاء قد خانه التوفيق في إسقاط العامل، وإننا لو أسقطنا العامل لعمت الفوضى في اللغة[4].

١- الحاصر: ورقة ١٧١.

٢- انظر موقف نحاة اليمن صـ٥٦- والإيضاح في علل النحو صـ٧٠.

٣- الإيضاح صـ٧٠.

٤- موقف نحاة اليمن صـ٥٩. ونظر الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة. صـ٦٩-٧٠.

الفصل الخامس

موقف ابن حمزة من المدارس النحوية

١- موقفه من مدرسة البصرة والكوفة:

تعد مدرستا البصرة والكوفة هما المدرستان اللتان أثرتا على النحاة فيما بعد، ويعد الخليل شيخ الطائفتين، فآراؤه جامعة لخصائص المدرستين[١]، فهو في الوقت الذي يلجأ إلى القياس أحياناً نراه يعتد اعتداداً كبيراً بالشواهد والمحفوظات التي سمعها من أفواه العرب، وعلى هذا السماع بنى قواعده[٢]. بيد أن هذه الخصائص لم تكن من الوضوح بالشكل الذي اتضحت معالمها عند تلميذيه سيبويه والكسائي، فقد اهتم سيبويه بالقياس إذ أصبح سمة بارزة في نحوه، في حين اهتم الكسائي بالرواية، فذهب ينهل من المورد الذي نهل منه الخليل وهو البوادي فتوسع على يديه الاهتمام بالرواية والشاهد والقراءة هذا عدا كونه واحداً من القراء السبعة[٣].

إن الجو العلمي في البصرة ودراسات الفلسفة والمنطق جعلت من عقل سيبويه مفلسفاً ممنطقاً ميالاً للتعليل والتقدير والقياس وتقعيد القواعد على أوسع وأشهر الشواهد وترك ما دون ذلك[٤]. غير أن الكسائي إمام أهل الكوفة كان يعيش في أجواء علمية مختلفة إذ كان الاهتمام بالدراسات الفقهية والتفسير والحديث وكلها معتمدة على النقل والرواية فلا بد أن يطبع ذلك الجو الكسائي بطابعه.

ويظهر من ذلك أن المدرسة البصرية كانت أكثر دقة وأشد ضبطاً وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي من رصيفتها المدرسة الكوفية، مما جعل للبصريين تلك السيطرة على الفكر النحوي عبر أجيال أتت من بعد، وقد غلب على نحاة اليمن إتباع المذهب البصري بيد أننا نشاهد ابن حمزة مع أخذه في جل آرائه بالمذهب البصري وبأقوال سيبويه إلا أنه أحياناً يخرج عن آراء البصريين ويعتمد آراء الكوفيين أو غيرهم من العلماء المحققين كأبي علي الفارسي والزمخشري وابن الحاجب وقد يخرج عن جميع الآراء معتمداً على رأي ارتآه كما سنشاهد في تتبع آرائه في المدرستين من خلال كتابه الحاصر.

١- موقف نحاة اليمن صـ٣.

٢- موقف نحاة اليمن صـ٣.

٣- موقف نحاة اليمن صـ٣.

٤- موقف نحاة اليمن صـ٤.

أ- **موقفه من مدرسة البصرة:** يوافق البصريين في أن اشتقاق الاسم من السمو لا من الوسم كما ذهب الكوفيون، ويقر للكوفيين بأن كلامهم حسن جيد من حيث المعنى. بيد أن الدليل مع البصريين. فتصغير اسم سُمي لا وُسُيم وجمعه أسماء لا أوسام وتقول في الإخبار سميته لا وسمته.

وفي منع صرف المنصرف يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه من منعه واسقط دليل الكوفيين، وفي مسألة أعرف المعارف يختار ما ذهب إليه البصريون من أن أعرفها الضمير ثم العلم ثم المبهم ويوافق البصريين بأن بعض الحروف كفاء السببية و واو المعية تنصب الفعل المضارع بأن مضمره ويخالف الكوفيين بأنها تنصب بنفسها، وكذلك يذهب مذهب البصريين في أن فعل الأمر مبني لا معرب.

ويرى مع البصريين أن الاسم بعد لولا مرفوع على الابتداء وأن العامل في المفعول به الفعل وهو مع سيبويه إمام أهل البصرة بأن العامل في المستثنى الفعل أو معناه بواسطة إلاّ.

وهو مع البصريين في أن العامل في الخبر الابتداء لا أنهما مترافعان كما هو مذهب الكوفيين.

ويرى أن(ما) التعجبية اسم مبهم وهذا رأي البصريين، وفعل التعجب فعل لا اسم كما ذهب الكوفيون. والمتتبع للكتاب يرى جلَّ آرائه تنحو منحى المذهب البصري.

ب- **موقفه من مدرسة الكوفة:** اتجهت جل آرائه فيهم نحو الرفض واتهامهم بالشذوذ والخطأ، فيرى أن آراءهم قد يتطرق إليها الانتقاص لكونها غير مقعدة نحو رأيهم في العلة منع (صحراء وبشرى) من الصرف، فيقول علة منع صرفه عند البصريين لزومه التأنيث وعند الكوفيين الصفة والتأنيث ثم يقول ورأي البصريين أقوى وأبعد عن الانتقاص الذي يرد عليهم في مثل (صحراء).

وأحياناً يستعمل لنبذه آراءهم كلمة (زعم) ففي مسألة منع الصرف (في سكران وغضبان) يقول: لأجل مشابهة الألف والنون بحمراء. ويقول وزعم الكوفيون أنما امتناع صرفه إنما هو للصفة وزيادة الألف والنون.

وأحياناً يستعمل عبارة(ليس بشيء) ففي مسألة في نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد بعض الحروف إذ يرى الكوفيون أنها تنصب بأنفسها فيعلق على كلامهم وهذا ليس بشيء، هذا في رفضه للكثير من آرائهم إلا أنا نرى أنه يختار أحياناً آراءهم ويقويها أو يسوي بينها وبين أراء البصريين.

فمن الآراء التي وافقهم عليها رأيهم أن لام الفارقة غير مختصة بأفعال المبتدأ والخبر ويستشهدون بقول عاتكة بنت زيد. ويعلق وليس شيء يخرجه على القياس

واستعمال الفصحاء. وحكي عن الكسائي إعمال اسم الفاعل في الماضي ويخالفه البصريون في ذلك ويضيفونه إلى الاسم الذي يليه ونرى ابن حمزة يوافق الكسائي في رأيه ويقول إنه قوي.

وأجاز الكسائي جزم المضارع الواقع في جواب لا الناهية. يقول ابن حمزة بشرط إسقاط لا فيستقيم المعنى.

ويجوز الكوفيون إلغاء عمل أفعال الظن إذا تقدم المبتدأ والخبر ويوافقهم على ذلك اعتماداً على السماع ويرى البصريون أن فعل التعجب الآتي على صيغة الأمر فعل خبري في حين يرى الكوفيون أنه فعل أمر للتعجب فيوافق الكوفيين.

ويجوز الكوفيون عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل لمجرور دون إعادة الجار في نحو قوله تعالى (الذين تساءلون به والأرحام). ويعلق بأن ما قاله الكوفيون أسد. وقد يوافق المدرستين في مثل رفع الفعل المضارع فيرى الكوفيون أنه مرفوع للتجرد ويرى البصريون أنه مرفوع لمشابهته الاسم فيختار كلا الرأيين وأحياناً يكون محايداً بين المدرستين فينقل آراء هؤلاء وهؤلاء دون تعليق. نحو مسألة تقديم صفة المستثنى على المستثنى عليه. فمذهب سيبويه يحمل على البدل نحو (ما جاءني أحدٌ إلا أبوك خير من زيد) ويحملها الكسائي على الاستثناء نحو (ما جاءني أحد إلا أباك خير من زيد) فيسكت دون تعليق ويسمى البصريون ضمير الشأن بهذا الاسم ويسميه الكوفيون بضمير المجهول، ولا يختار ابن حمزة تسمية على أخرى. وكذلك مع ضمير الفصل، فالبصريون يسمونه بهذه التسمية ويسميه الكوفيون بضمير العماد ولا يفرق بين التسميتين.

ويأخذ برأي الكوفيين في منع تقدم خبر ليس عليها، وكون ضمير الفصل اسم وله محل من الإعراب.

جـ- آراؤه من المدارس الأخرى: فكلمة (جُمع) عدل محقق عند الفارسي ويوافقه ابن حمزة، وكذلك خالف جميع من ألغى إعراب أسماء الأفعال واختار رأي الفارسي الذي رأى أنها منصوبة على المصدر فقال وما أرى هذا بعيداً عن الصواب والفارسي كما هو معلوم إمام من أئمة المدرسة البغدادية.

نخلص إلى أن ابن حمزة عالم محقق لا يلتزم برأي إحدى المدرستين أو يتعصب لها وإن كان لأهل البصرة أكثر ميلاً.

٢- موقفه من ابن بابشاذ:

أرى في هذا المبحث أن نقفو المواضع التي أخذها عليه أو خالفه فيها إذ مواضع الاتفاق كثيرة ومن الصعب حصرها.

فمن المواضع التي نقده فيها- غفلة الشيخ عن تعريف الكلمة والكلام[1]:

- لم يرتض تعريفه للاسم[2] الظاهر.

تعليقه على ابن بابشاذ في تعريفه للاسم الظاهر وهو (ما دل بظاهره..) بقوله: فليس بشيء لأنه تفسير للشيء بنفسه[3].

تعليق ابن حمزة على عبارة ابن بابشاذ في قوله (إياك الطريق) أن الطريق منصوب بإياك وأن هذا الأسلوب أسلوب تحذير. يعلق ابن حمزة بقوله هذا خطأ بل الطريق منصوب بالعطف على قولنا إياك المنصوب بالفعل المضمر.

ويأخذ عليه إسقاطه للواو بين إياك والطريق. وهو خطأ فلا يجوز وروده في التحذير بغير واو لأنه ينتصب بالعطف على الاسم المضمر قبله فتقول (إياك والطريق) وحرف العطف لا يجوز طرحه بحال. ويعد هذا التصرف زللاً من الشيخ وليس له عذر يعذر إلا السهو والذهول[4].

- نقد ابن حمزة لابن بابشاذ حين سرد الأفعال سرداً فيقول: سرد الأمثلة سرداً واقتصر على بيان المزيد من غير المزيد ومقدار الزيادة، ولم يميز الملحق منها من غير الملحق ولا ذكر شرط الإلحاق ولا كيفيته.

- نقده لجمع الحروف غير العاملة في باب واحد إذ يقول ابن حمزة: اعلم أنه قد لفق هذه الحروف وجمعها من جهات شتى وكان إيراد كل شيء في بابه أليق[5].

ويعد ابن بابشاذ علامات التأنيث ثلاث(التاء، والألف المقصورة والألف الممدودة) ويرد ابن حمزة: وأما حصر علامات التأنيث فالصحيح أنه ليس لها إلا علامتان التاء والألف.

يقول ابن حمزة: اعلم أن الشيخ قد قسم الحروف إلى ثلاثة، عاملة وغير عاملة، وتعمل على صفة ولا تعمل على أخرى... وهذا التقسيم خطأ لأمرين:

أما أولاً: فلأنا نقول لمَ جعلت هذه الحروف قسماً ثالثاً؟ هل لأن فيها لغتين؟ فـ(لا) وحروف النداء ليس فيها لغتان، أو لأنه قد يعرض لها ما يبطل عملها فقد يعرض(لأنَّ وأنَّ ولكنَّ) ما يبطل عملها فلم لم تعدها في هذا القسم لأجل ما عرض فيها؟

١- الحاصر ورقة(أ/٣).

٢- الحاصر ورقة(أ/٦).

٣- الحاصر ورقة(أ/١٣).

٤- الحاصر ورقة(أ/٦٢).

٥- الحاصر ورقة(أ/١٢٠).

وأما ثانياً: فلأن المختار أنها معدودة في قسم الحروف العاملة، ولكن قد عرض لها ما يوجب بناء متعلقاتها كما تقول في مثل(لا رجلَ – ويا زيدُ) ويعرض لها ما يبطل عملها كما في (لا فيها غول) وما إن زيداً قائم، وليس يلزم إذا عرض لها ما يوجب البناء في متعلقها أو عرض ما يبطل عملها تعد قسماً ثالثاً كسائر الحروف العاملة كما قدمنا شرحه، فظهر بما قلناه ضعف كلام الشيخ وأنه لا معنى لعدها قسماً ثالثاً.

إعراب قوله تعالى على قراءة ابن مروان: (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) بالنصب لأطهر. بعد تقرير ابن حمزة لهذه القراءة يقول وتوجيهها. (هؤلاء) مبتدأ، وهن، مبتدأ ثان، وبناتي خبر لهن، والجملة خبر لهؤلاء، وأطهر منتصب على الحال، والعامل فيه اسم الإشارة وهو هؤلاء وفيه تقديم وتأخير وتقديره هؤلاء هن بناتي مطهرات على التحريم في ركوب الفاحشة. ثم يقول ابن حمزة هذا هو الأولى في تمشيته هذه القراءة من غير حاجة إلى تقدير الاشتقاق في بناتي كما زعمه ابن بابشاذ[1].

مسألة بدل البعض من الكل نحو (اليد قطعت زيداً إياها) صرح ابن بابشاذ في كتابه بالمنع[2] واعتل له بأن الإضمار يرفع لفظ البعضية، وهذا خطأ. بل المضمر تلو المظهر فحيث ساغ دخول المظهر فالمضمر مثله إلا لمانع. ثم يقول ابن حمزة: ومن العجب أنه هجوم جسور منع مالا سبيل إلى منعه[3].

٣- آراؤه النحوية:

ونقصد بآرائه النحوية تلك التي انفرد بها أو سُبق إليها ولكن تبناها ودافع عنها في كتابه الحاصر.

فمن هذه الآراء:

كيفية حصول الإعراب في الأسماء:

يقول يحصل الإعراب في الأسماء بمجموع أمرين: أحدهما الاقتضاء، والثاني التأثير. أما المقتضي فهو نوعان: الأول: ما يقتضي جنسية الإعراب وهو العقد والتركيب. ونعني بالعقد ائتلاف الكلمتين، ونعني بالتركيب إسناد إحداهما إلى الأخرى. والثاني: يقتضي نوعية الإعراب، فالفاعلية مقتضية للرفع... أما التأثير فهو العامل من الأسماء والأفعال والحروف[4].

١- الحاصر ورقة(أ/٢١٤).

٢- انظر شرح المقدمة بتحقيق خالد عبد الكريم(١٥٠/٢).

٣- الحاصر ورقة(أ/٢٢).

٤- الحاصر ورقة(أ/١٢).

علة منع بعض الأسماء من الصرف: يقول ابن حمزة فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان من تلك العلل التسع... صار مشابهاً للفعل.... امتنع منه ما يمتنع عن الفعل من الجر والتنوين، وكانا أحق بالسقوط لاختصاص الاسم بهما[١].

حروف الإعراب: جمع في رأيه في هذه الأحرف بين رأي سيبويه الذي يقول إنها حروف إعراب وبين قول الجرمي أن انقلابها بمنزلة الإعراب[٢].

ضمير الفصل: ذهب سيبويه والخليل إلى أنه حرف لا محل له من الإعراب[٣] وذهب الكوفيون إلى أنه اسم[٤] ويرى الفراء أنه قد جاء مؤكداً لما قبله. فهو على هذا المعنى تابع لما قبله[٥] ويتابع ابن حمزة رأي الفراء: لأنا نقول إن كان ما قبله مرفوعاً فهو تابع له إما على البدلية وإما على عطف البيان وأما في حال كونه منصوباً فيستعار ضمير الرفع للنصب كما استعير ضمير الرفع للجر في قولك (مررت بك أنت[٦]).

مسألة في (الآن) وأكثر النحاة على بنائه[٧] لكن ابن حمزة له رأي يخالف جميع النحاة حتى الكوفيين الذين يرون أنه فعل ماض دخل عليه اللام وحكي مع الفتحة. يقول والمختار أنه معرب وأنه منصوب على الظرفية، وإنما وقع في أحواله معرفاً باللام للإشارة إلى تعريف الحضور. وقد ذهل ابن حمزة عن حكم الآن مجروراً فنحن نقول (مذ الآن) بالنصب وقد انتبه ابن هطيل إلى كلام ابن حمزة فقال وقوله فيه نظر[٨].

مسألة في إعراب أسماء الأفعال: يرى الجمهور أنه لا إعراب لها، لأنها توغلت في البناء ويعلق ابن حمزة وهذا فاسد وذهب قوم إلى أنها مرفوعة على الابتداء. وذهب الفارسي إلى أنها منصوبة على المصدر ويرى ابن حمزة رأي الفارسي وينصره[٩].

مسألة في العامل في المبتدأ والخبر: اختلف النحاة اختلافاً كبيراً في العامل في المبتدأ والخبر فمتقدمو البصريين جعلوا الابتداء هو العامل في المبتدأ وهما جميعاً

١- الحاصر ورقة(أ/٢٦).
٢- الحاصر ورقة(أ/٤١).
٣- الحاصر ورقة(أ/)، وقارن بالكتاب عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط٢، القاهرة، ١٩٨٢، (٢/٣٩٠) والإنصاف مسألة ١٥وابن يعيش(٣/١١٣).
٤- الحاصر ورقة(أ/٥٤)، همع الهوامع، جلال الدين السيوطي، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥،(١/٢٣٦) وشرح المفصل: ابن يعيش، المطبعة الأميرية، القاهرة(٣/١١٣).
٥- الهمع(١/٢٣٧).
٦- الحاصر ورقة(أ/٥٥).
٧- الحاصر (أ/٧٩).
٨- انظر ابن هطيل صـ٧٣.
٩- انظر الحاصر ورقة(أ/٨١).

عاملان في الخبر. وذهب قوم إلى أن الابتداء عامل في المبتدأ وعامل في الخبر أيضاً ولكن بواسطة المبتدأ.

وهناك من يرى أن العامل في المبتدأ مشابهته الفاعل. ونسب للزجاج أن المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه.

وذهب الكوفيون إلى أنهما مترافعان ونرى أن ابن حمزة يرجح قول من قال أن الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر جميعاً[1] هذه جملة من الآراء التي إماا نفرد بها مثل(الآن) وإما أنه تبنى رأياً نحوياً لعالم سبقه وأخذ يذب عنه.

٤- مذهبه النحوي:

يلاحظ أن ابن حمزة متشيع لمدرسة البصرة مقتف لآثارها متحيز لإمامها سيبويه قلما يخرج عن أقوال محقيقيها فمما يدل على بصريته آراؤه في المسائل الآتية:

الاسم مشتق من السمو لا من الوسم[2].

ذهب البصريون إلى أن الأسماء الخمسة معربة من مكان واحد والواو والياء والألف هي حروف إعراب ويقول ابن حمزة بعد سياقه أقوال النحاة والأقرب في هذه الحروف أنها حروف إعراب بمعنى أنها تتبدل بتبدل الإعراب[3].

الألف والواو والياء حروف إعراب كما يرى البصريون لا أنها إعراب كما يقول الكوفيون وإلى رأي البصريين ذهب ابن حمزة[4].

الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء كما يرى البصريون لا بلولا كما يقول الكوفيون[5].

العامل في المفعول به الفعل وحده[6] كما يرى البصريون.

الفعل يصدر عن المصدر[7] على رأي البصريين.

نعم وبئس فعلان لا اسمان كما ذهب الكوفيون[8] وكذلك فعل التعجب.

١- انظر الإنصاف(٤٤/١) ابن يعيش(٨٥/١) وحاشية الصبان على الأشموني مع شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتاب العربي، القاهرة. (١٩٤/١) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي(١٥٩/١) الهمع(٨/٢) شرح الرضي(٨٧/١) الحاصر ورقة(أ/١٤٧) والمقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.(١٢٦/٤).

٢- الحاصر ورقة(أ/١١).

٣- الحاصر ورقة(أ/٤١) وانظر مسألة(٢) من الإنصاف ورقة(أ/٣٨) من الحاصر.

٤- الحاصر ورقة(أ/٤١) وانظر الإنصاف مسألة (٣).

٥- انظر الحاصر(أ/١٢١) ومسألة(١٠) من الإنصاف.

٦- انظر الحاصر ورقة(أ/١٥١) وقارن بالإنصاف مسألة(١١).

٧- الحاصر ورقة ١٥١، قارن بابن يعيش(١١٠/١).

٨- انظر الحاصر ورقة(أ/١٩٣) والإنصاف(٩٧/١).

ذهب البصريون إلى أن(ما) الحجازية هي التي تعمل في الخبر وهو منصوب بها وعبارة ابن حمزة فيقول أما عملها فهو رفع الاسم ونصب الخبر كعمل ليس[1].

إن وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل لأنها أشبهته لفظاً ومعنى يقول ابن حمزة: وينزل قولنا(إن زيداً أخوك) بمنزلة(ضرب زيداً أخوك) وإنما عملت لمشابهتها الفعل[2]. وهذا خلاف الكوفيين الذين يرون أن(أنَّ) تعمل في الخبر فقط.

يقول ابن حمزة: ولا يعطف على محلها إلا بعد تمام الخبر وإنما لم يجز العطف على محل إنَّ قبل تمام خبرها لما يؤدي إليه من كون الاسم معمولاً لها غير معمول لها، لأنه من حيث إنه خبر لإن معمول لها ومن حيث إنه خبر عن الاسم المعطوف على محلها غير معمول لها، وفي هذا تناقض بين. وهذا رأي البصريين أما الكوفيون فيجوزون نحو (إن زيدا وعمروٌ قائمان[3])

الاسم المنادى المعرف المفرد مبني على الضم وموضعه النصب كما ذهب البصريون لا معرب مرفوع بغير تنوين ولا أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول كما ذهب الفراء[4].

ويرى أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بواسطة الواو، وهذا رأي أهل البصرة[5].

ويختار مع سيبويه والبصريين أن العامل في المستثنى الفعل بواسطة إلا[6].

نخلص من هذا إلى أن ابن حمزة بصري في أكثر المسائل النحوية ومتحيز إلى سيبويه ولكن دون تسليم فنجد له آراء وافق فيها الكوفيين وعارض سيبويه وما كان له إلا أن يكون بصرياً لسيطرة القياس والتقعيد على ذهنه نظراً لثقافته الفقهية والأصولية بيد أن ورعه في رد بعض القراءات السبع نأى به عن أن يشايع البصريين الذين ردوا بعض هذه القراءات أو حاولوا تأويلها. نحو الآيه الكريمة (واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحامِ[7]) وكونه ينأى عن التأويلات البعيدة جعله يعربِ فعل التعجب الذي جاء على صيغة "أفعل به" فعل أمر على خلاف البصريين مؤيداً في ذلك الزمخشري الذي طالما استقى منه وكان المفصل مع كافية ابن الحاجب أهم المصادر التي ساعدته في شرحه هذا كما سبق أن ألمحنا إلى ذلك.

١- انظر الحاصر ورقة(أ/١٣٨) وانظر الإنصاف مسألة(١٩).
٢- الإنصاف مسألة(٢٢) وانظر الحاصر ورقة(أ/١٠٤).
٣ - الحاصر ورقة(أ/١٠٦) الإنصاف مسألة(٨٥).
٤- الحاصر(أ/١٤٤) وانظر الإنصاف مسألة(٥).
٥- الحاصر(أ/١٥٦) الإنصاف مسألة ١٠.
٦- الحاصر(أ/١٦٢) وانظر الإنصاف: مسألة(٣٤).
٧- النساء آية: ١.

الفصل السادس

وصف النسخ التي اعتمدت في التحقيق ومظانها

أورد هنا كلمة وجيزة عن النسخ التي اعتمدت عليها في نشر هذه الرسالة. فهي النسخ المخطوطة المحفوظة بمكتبة الجامع الكبير (المكتبة الشرقية) في مدينة صنعاء المحروسة تحت رقم:١٧٠٠-١٧٠١-١٧٠٢. وهناك نسختان أخريان في المتحف البريطاني تحت رقم٣٨٢٤ or[١]- or٣٧٣٧[٢]. وقد صورت النسخ الثلاث التي في الجامع الكبير بعد أن تأملت هذه النسخ على حقيقتها وهاك وصفها:

نسخة(أ): وهي تحت رقم ١٧٠٢ الصفحة الأولى أعلاها. نمره/١٦٣.

العنوان: كتاب الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب للشيخ الأجل: طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي الجوهري.

ألفه السيد الإمام عماد الإسلام سلالة الأئمة وقدوة الأمة يحيى بن حمزة بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم آمين.

ثم على الطرف الأيسر من الصفحة: هذا من جملة الكتب في المكتبة العمومية الجامعة بمحروس جامع صنعاء التي بحوزة مولانا الإمام المتوكل على الله حفظ الله به معالم الدين الخ...

وفي الصفحتين الأخيرتين: فرغ نساخته ضحوة نهار الأحد ثامن وعشرون من شهري ذي القعدة سنة اثنتين وثمانين وسبعمائه والحمد الله وحده وصلواته على محمدٍ وآله وسلم تسليماً كثيراً خط العبد الفقير إلى رحمة ربه العلي القدير الغني بجوده عن كل جود، ثم طمس للاسم ثم دعاء له ولوالديه وللمسلمين. ثم أبيات شعرية هي:

*أقول قول فصيح غير ذي حصر عن المقال ولا أزرى به اللكن

١- وهي نسخة ناقصة نقصاً يسيراً بسبب ضياع بعض الأوراق ويقع النقص في آخر فصل العامل عند الكلام على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة وقد كتب على وجه الورقة الأولى من الكتاب- كتاب الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب- وقد كان ناسخ هذه النسخة بقلم محمد بن إبراهيم. وانتهى من نسخه الرابع من جمادى الثانية سنة ٧٨٩هـ.

٢- أما الثانية فعدد أوراقها ١١٥ ورقة من القطع المتوسط وهي نسخة كثيرة الخروم ضاع عدد من أوراقها من مواضع متفرقة ويبدوا أنها قد انفرطت وأعيد جمعها بلا ترتيب وقد كتب على وجه الورقة الأولى"كتاب الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب للشيخ الأجل طاهر بن أحمد ألفه عماد الإسلام سلالة الأئمة وقدوة الأمة يحيى بن حمزة".

كتبتـــه بيمينـــي كتـــب مرتحـــل	والخط يبقى ويفنى الكـف والبـدن
فارحم بحقك ياذا العـرش ذا زلـل[1]	وإذا غدا وهو بين التـرب مـرتهن
فمالـــه راحـــم إلآك يـــا أملـــي	ولا إلـــى أحـــد إلآك يـــرتكن*

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الطاهر الزكي وعلى عترته أجمعين.

ويبدو أنه قد أصاب الصفحة الأولى خرم فأكمل بخط متأخر بأوله خط العلامـــة علي بن عبد الله الوزير سنة ١١٢٤هـــ.

وهي من الورقة ١- ١٤٦، وتعد صفحاتها ٢٥٢ صفحة ومتوسطة عدد الأسطر ٢٤ سطراً والمقياس٢٠×٢٥.

وقد اتخذت من هذه النسخة أصلاً وذلك لقلة السقوطات فيها وأنها أكثر ضـــبطاً من مثيلاتها وما وجد فيها من نقص أو زيادة أكملته من النسخ الأخرى وأشرت إلـــى ذلك في الحاشية.

نسخة(ب): وهي تحت رقم١٧٠٠. رمزت لهذه النسخة بــ(ب) وعـــدد أوراق هذا المخطوط ١٩٦ وصفحاتها ٣٧٧. وعنوان هذه النسخة جاء على الشكل التالي:

الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب.

تأليف: الإمام المؤيد برب العزة يحيى بن حمزة المتوفى ٧٤٩. وفـــي الورقـــة الأخيرة وافق الفراغ من نساخة هذا الكتاب المبارك في اليوم الخامس عشر من شهر ذي القعدة الذي هو من شهور تسع وتسعين وثمانمئة من الهجـــرة المباركـــة علـــى صاحبها أفضل الصلاة والسلام. أما الناسخ فقد كشط اسمه. وهي نـــسخة خزائنيـــة جميلة وخطها نسخي جميل بيد أن ما يسوؤها السقوطات الكثيرة فيها. وقد عرضـــتها على النسخة الأولى فما نقص منها تداركته من نسخة(أ).

نسخة(ج): وهي تحت رقم ١٧٠١. عدد أوراقها ١٤٩ وعدد صفحاتها ٣٠٠. وفي الصفحة الأولى جاء العنوان على النحو التالي:

كتاب الحاصر لفوائد المقدمة لطاهر.

تأليف: السيد الإمام الصدر الحبر العلامة زين الموحدين وقدوة المسلمين عمـــاد الدنيا والدين يحيى بن حمزة بن علي بن رسول الله صلى الله عليه وســـلم طـــول الله عمره وأعلى في الدارين درجته وهناك حول العنوان أبيات في المواعظ وفي الورقة الأخيرة: تم زبر هذا الكتاب بعون الله تعالى وتيسيره خط مالكه العبد الفقير إلـــى الله

١- هكذا.

تعالى محمد المرتضى بن المفضل بن منصور تجاوز الله عنه وغفر لـــه ولوالديــه وللمسلمين والمسلمات إنه هو الغفور الرحيم يوم الأربعاء لتسعة أيام خلت من شـــهر المحرم أول سنة عشرين وسبعمائة.

ويلاحظ في هذه النسخة الأخيرة ما يلي:

أنها كتبت في حياة الإمام والدليل على ذلك أنه(أي الناسخ).

١- ذكر أنه انتهى من نساختها أول من محرم سنة ٧٢٠هـــ.

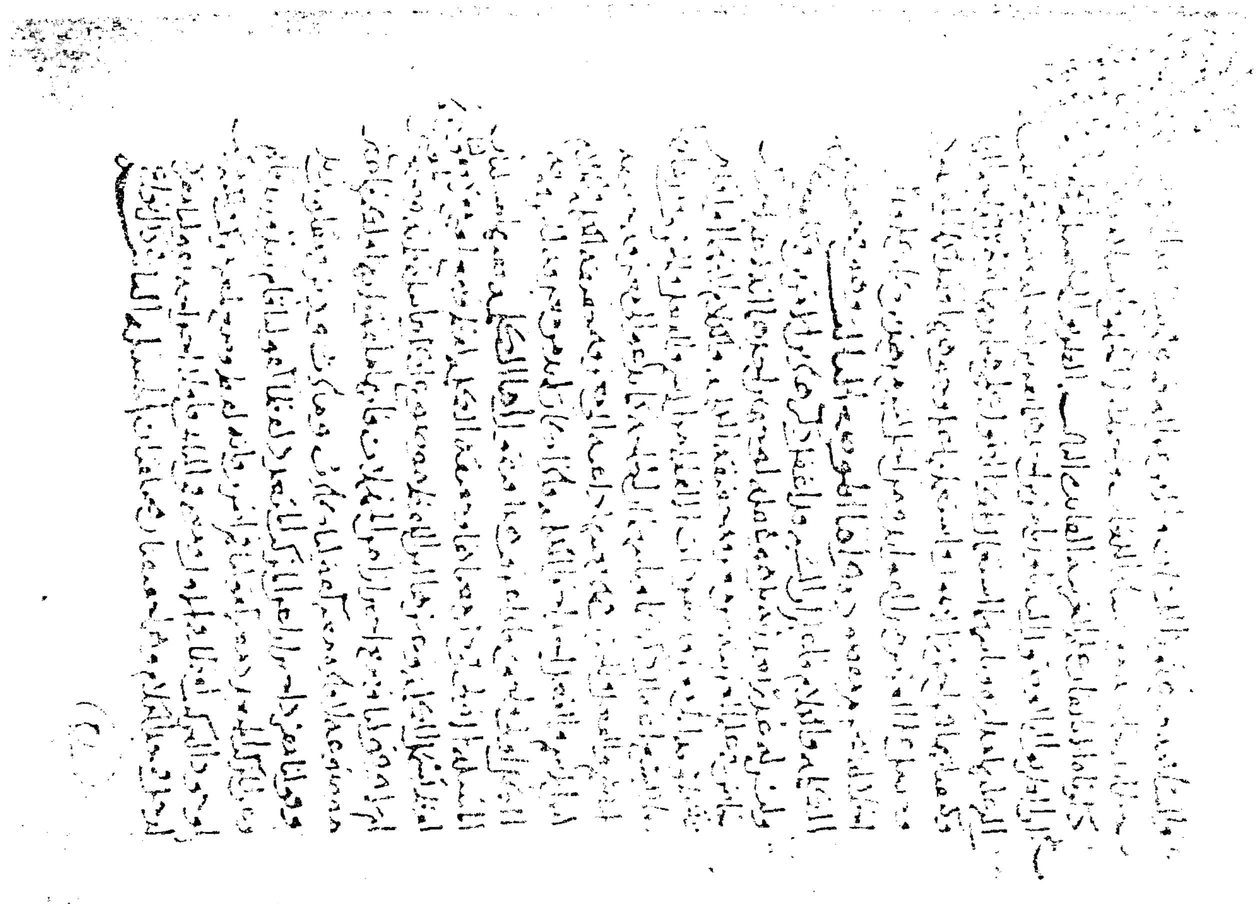
٢- أنه دعا له بطول العمر وهذا دليل على أنه مازال على قيد الحياة حين كتابتها.

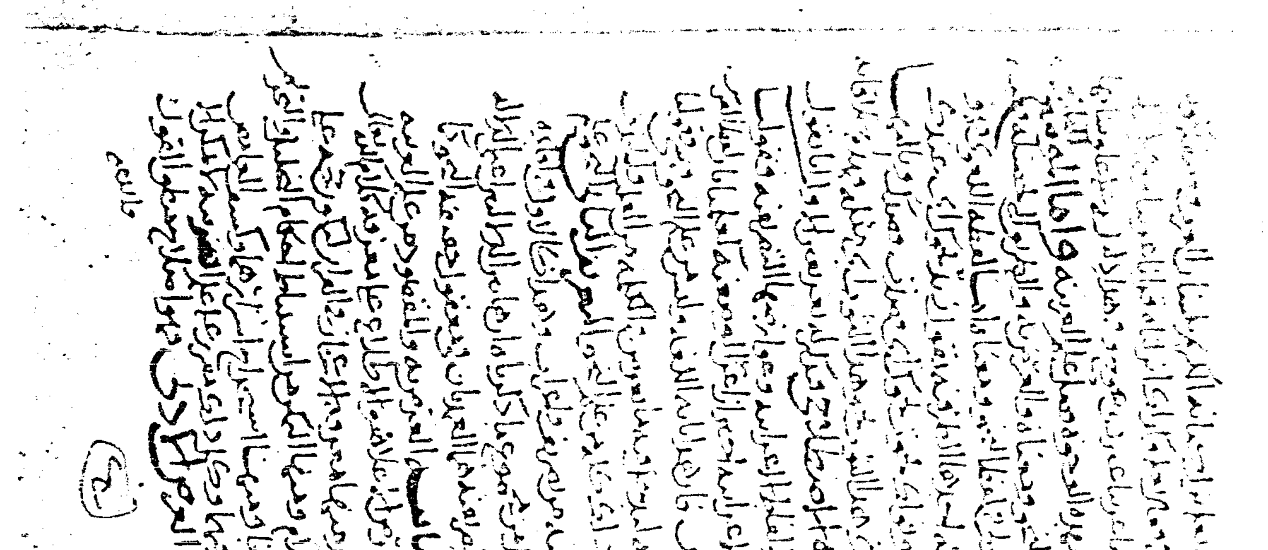
٣- أنها أسقطت المتن واكتفت ببعض عبارات من المقدمة.

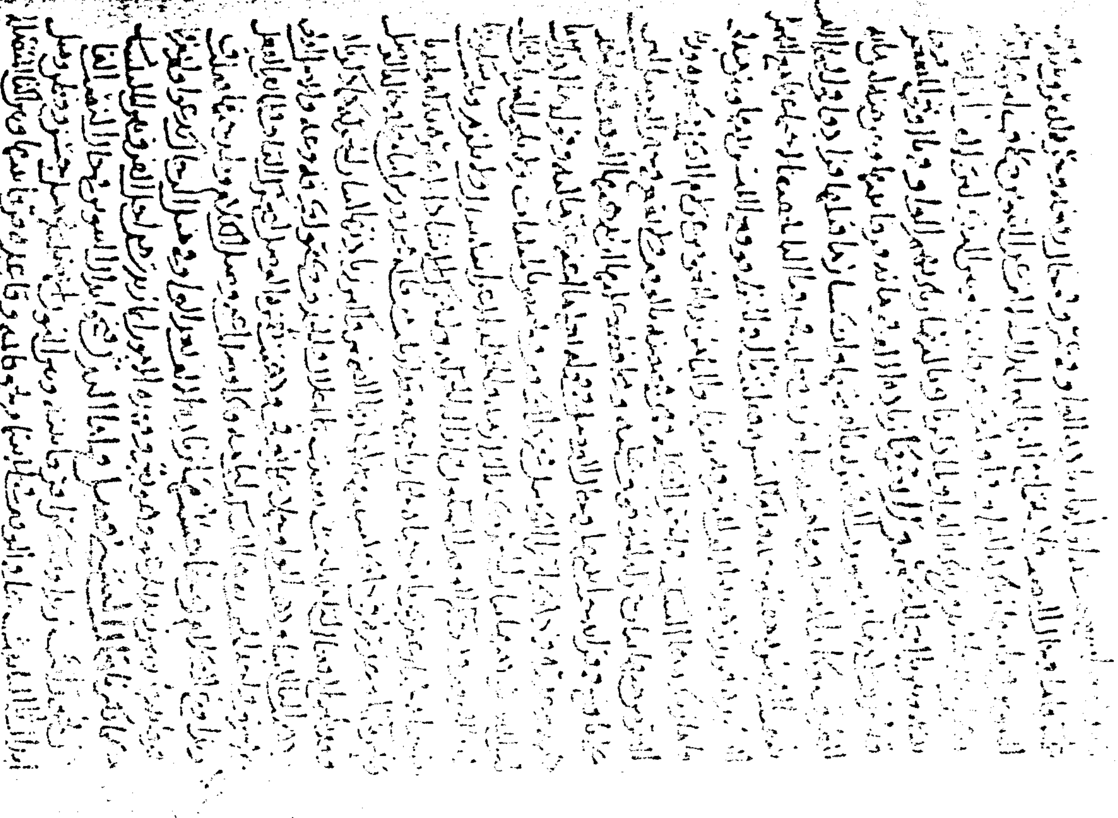
هناك كثير من الاختصارات.

ولعل كاتب هذه المخطوطة من تلاميذ الإمام فكان لكي يتابع الإمام يسقط فقرات طويلة من المقدمة، وأن الإمام أملاها عليهم على تلك الصورة ثم أعاد إملاءهـــا وزاد عليها من الأحكام ما شاء الله له أن يزيد لذلك لم أتخذها أصلاً مع أنها أقـــدم النـــسخ وأنها كتبت في حياة المؤلف.

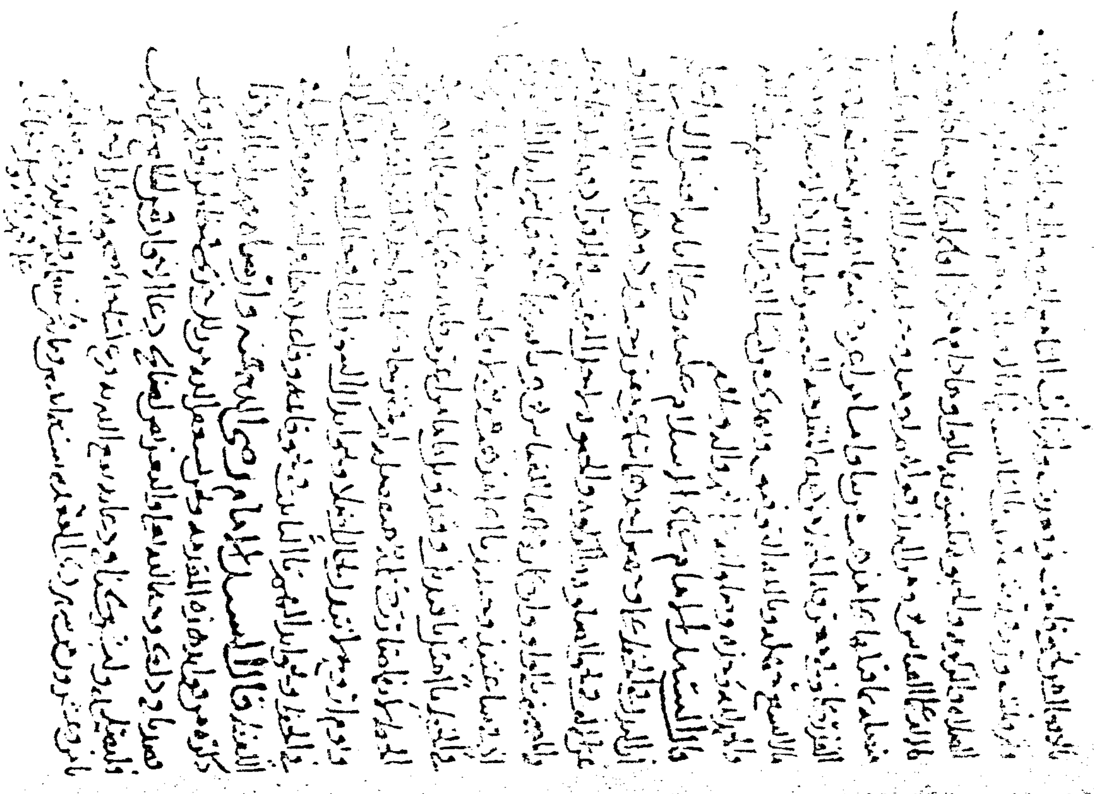
نسخة المخطوطة (أ)







٥٠

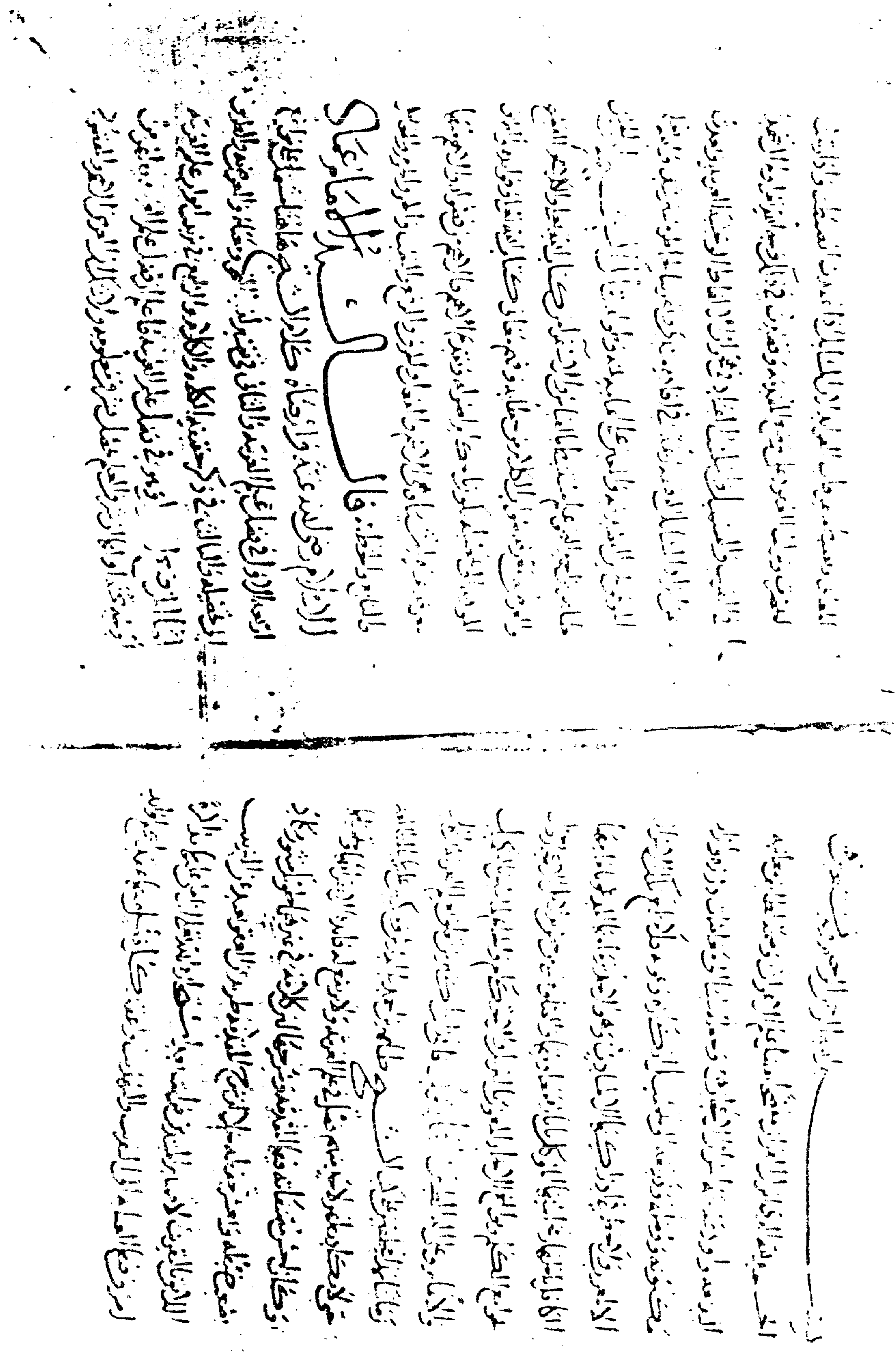


قال السيد الإمام شيخ الإسلام ...

قال السيد الإمام رضي الله عنه ...

٥١

نسخة المخطوطة (ب)



الأعظم من علم العربية هو الاطلاع على معرفة كتاب الله [illegible] وأحاديث الرسول

[illegible] واقتباس الأحكام منهما [illegible] الإسلام [illegible] ولا

يمكن الوصول إليه إلا بمعرفة علم العربية [illegible] العلوم [illegible]

العلوم [illegible] فإنما [illegible] الأصول والفروع [illegible]

[illegible] الأصول والفروع والتفسير والأخبار [illegible]

إلى علم العربية [illegible] ولا يستغنى عنه [illegible] اللسان العربي [illegible]

الذي [illegible] الحاجة إليه [illegible]

إليه في جميع أحوالهم في محاوراتهم وعقودهم ومعاملاتهم [illegible]

[illegible]

[illegible] علم العربية [illegible]

التي يحتاج أن يكون [illegible] الشاعر وزيادة في الفضل

في المرتبة وحاصله أن الله تعالى أنزل كتابه الكريم بلسان العرب ووصفه بكونه عربيا

في معرض المدح فقال إنا [illegible] وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وقال بلسان عربي مبين وقال

قرآنا عربيا غير ذي عوج وفي هذا دلالة على علو شأنها وعظم قدرها [illegible]

الوجوه فضل علم العربية [illegible] وهو في نفس علم النحو ومعناه

والحروف والطرق المختلفة [illegible] في أنحاء النحو

[illegible] العلوم [illegible]

[illegible] المقدمة [illegible]

[illegible]

وأما معناه الاصطلاحي [illegible]

[illegible]

من علمه [illegible] الوضعية [illegible] لفظ [illegible]

[illegible] النحو [illegible]

ما عرض [illegible] الكلام من القلب والحروف [illegible] فإن ذلك كله من علم النحو [illegible]

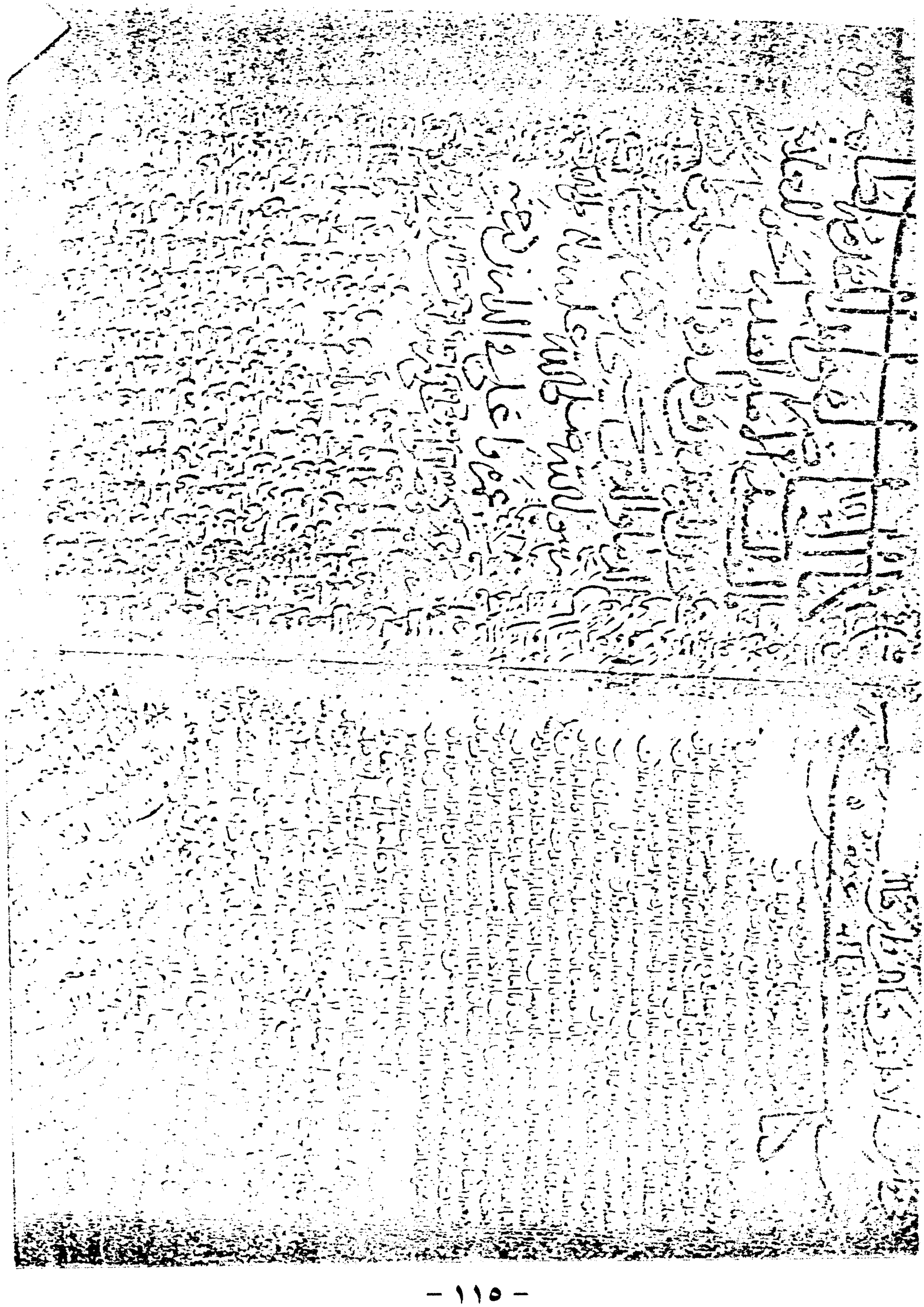
الثاني النحو علم بما عرض للكلم الوضعية من تصريف وإعراب وهذا كالأول [illegible]

مفهوم النحو وتحصل من مجموع ما ذكرناه [illegible]

والدلالة [illegible] في [illegible] النحو كما قررناه [illegible]

الغرض [illegible] علم العربية [illegible] الأول [illegible]

نسخة المخطوطة (جـ)



وما تشبيهًا إذا كانت كافة للحرف عن العمل في مثل إنما
تقول إنما زيد قائم ولعلما أنت واقف وكأنما أنت شمس والثانية
إذا كانت مهيئة في مثل قوله تعالى ربما يود الذين كفروا فإنها دخلت
فإنها جعلت مهيئة لدخول رب على الفعل وتقول كأنما زيد قائم والرابعة
إذا كانت زائدة كقوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم وقوله عما قليل
ليصبحن نادمين والخامسة إذا كانت شرطية مثل قوله
تعالى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة لتؤمنن
به ولتنصرنه فإنها شرطية بمنزلة إن واللام في لتؤمنن توطئة الشرط
وما ولها جواب نون التأكيد فهذه مواضع الاتصال في ما الحالة
الثانية حالة الانقطاع وتكتب منفصلة في مواضع ثلاثة إذا كانت
اسما أولها إذا كانت موصولة بمعنى الذي مع الحروف الناصبة
في مثل قولك إن ما عندك حسن وإن ما عندك حاصل وليت ما عندك
لي وإنما كانت منفصلة لأنها في الحقيقة اسم على حياله وثانيها
إذا كانت موصولة مع الجر في مثل قولك كلت في ما أكلت
ورغبت في ما رغبت والثالثة إذا كانت موصولة متصلة بالأسماء
في مثل قولك كل ما فعلته فهو حسن ومثل ما فعلت فعلت وأكلت
غير ما أكلت فهذه مواضع الاتصال والانفصال في ما الكلمة
الثانية لا ولها حالتان الحالة الأولى حالة الاتصال وذلك
في مواضع ثلاثة أولها أنها تكتب متصلة مع أن الناصبة للفعل المضارع
في مثل قولك أحب ألا تقوم وأظن ألا تخرج وثانيها مع إن
الشرطية في مثل قولك إلا تدع شيئا أعاقبك وإلا تذهب
الأمعني

أذهب وثالثها مع حروف الجر إذا كانت على حرف واحد
مثل قولك جئت بلا شيء وخرجت لا شيء الحالة الثانية
حالة الانفصال وتنفصل في مواضع ثلاثة أولها مع أن إذا كانت
مخففة من الثقيلة في مثل قولك علمت أن لا تقوم والمعنى أنه لا تقوم قال
الله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة على قراءة من قرأها بالرفع
وثانيها مع لو لا في مثل قولك لو لا علي لهلك عمر وهذا إذا
كان معناها امتناع الشيء لوجود غيره وثالثها إذا كانت مزيدة
كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة الكلمة
الثالثة ها ولها حالتان الحالة الأولى حالة الاتصال
ولها موضعان تتصل بعدها فيهما أحدهما مع ذا وما في
هذا وهاتا وفي هؤلاء وثانيهما في هلم لأنها مركبة عند
البصريين من ها التي للتنبيه مع لم فكتبت متصلة الحالة الثانية
حالة الانفصال وذلك في موضعين أحدهما مع ذا وما إذا اتصل
به الخطاب في مثل قولك ها ذاك وها ذلك وها ذانك وثانيهما
مع أنا في مثل قولك ها أنا ذا زيد قائم وها أنتم هؤلاء
فهذه جملة مواضع الاتصال والانفصال في هذه الأحرف الثلاثة

الفصل السادس في الحذف

فاعلم أن الحذف في الخط
إنما يراد للخفة فيما كثر استعماله وهو على نوعين مفرد ومثنى
نذكره فالنوع الأول المسمى المفرد وذلك ونحوه الألف في بسم الله
والألف من اسم الله والألف من الرحمن فهذه الألفات الثلاث حذفت
محذوفة من خط المصحف فأما حذفها في كل موضع ابتداء وقد

الفصل السابع

منهج المحقق في تحقيق الكتاب والخطوات التي اتبعتها

اتبعت في ضبط نص الكتاب وتحقيق مسائله وتخريج شواهده وعزو أقواله والتعليق عليها المنهج الآتي:

- اتخذت النسخة(أ) وهي مكتوبة سنة ٧٨٢هـ أصلاً، وآثرتها على(ج) مع كونها كتبت في حياة المؤلف وذلك لطرح المقدمة المحسبة من(ج) والاكتفاء ببعض عبارات المقدمة في كل فصل، إضافة إلى سقوطات كثيرة تبينت لي بعد قراءة النسخ الثلاث قبل كتابتها ثم قابلت النسخة(ب) و(ج) على الأصل، وأثبت في صلب الكتاب ما يخالف الأصل مما رأيت إن إثباته ضروري لإقامة نص الكتاب أو تتميم معنى الكلام أو ما اشتمل على زيادة تضيف فائدة مع كونها متسقة مع سياق النص، وقد ألمحت إلى ما زدته من النسخ الأخرى في الحاشية.

- وثقت الآراء والأقوال التي وردت في الكتاب منسوبة إلى أصحابها من النحاة على النحو الآتي:

الرجوع إلى مصنفاتهم إن وجدت أو استطعت الحصول عليها.

فإن تعذر علي رجعت إلى المراجع النحوية المشهورة كشرح المفصل وشرح الكافية والشافية وشروح مقدمة ابن بابشاذ فقد اعتمد النحاة اليمنيون كثيراً عليها كما رجعت إلى الكتب الأخرى كالكتاب والمقتضب والكتب اللغوية والأدبية التي قد تكون مظنة تلك الآراء.

- فإن وجدت الرأي المنسوب في أكثر من مرجع ذكرت ذلك، وربما سقت النص الأصلي لصاحب الرأي أو أتممته إن وجد في ذلك فائدة.

- نسبت الآراء والأقوال التي لم يعزها الإمام يحيى إلى أصحابها أو عزاها لبعضهم أو لبعض النحاة أو صدرها بقيل أو نقل أورد أو أجيب ونحو ذلك ما استطعت إلى ذلك سبيلا وبينت إن كان هناك وهم في نسبة الآراء والأقوال والشواهد، أو وهم في روايته بالاعتماد على المصادر المختلفة.

- اعتنيت بتحقيق المسائل التي أوردها في الكتاب، والتعليق على ما أراه محتاجاً إلى التعليق، وما سواه أشرت إلى مظانه في كتب النحو.

- نبهت إلى ما انفرد به الإمام يحيى أو أغرب فيه من الآراء والتوجيهات والشواهد، وقارنت بين آرائه وآراء غيره من النحاة، كما أشرت إلى ما نقله من

نصوص عن كافية ابن الحاجب أو شرح الرضي أو مفصل الزمخشري. ونحاة اليمن- كما مر معي في ابن هطيل- كثيرو الاعتماد على هذه الثلاثة مع التنبيه حيناً وعدم التنبيه أحياناً.

- أضفت أضراباً من التعريفات والتعليلات والتوجيهات والردود المبثوثة في كتب النحو على ما ذكره الإمام يحيى بن حمزة في مواضع كثيرة بحسب الحاجة.

- فسرت ما يحتاج إلى الشرح أو التفسير من الكلمات الغريبة والمصطلحات الغامضة.

- خرجت الشواهد القرآنية بذكر رقم الآية والسورة التي وردت فيها. كما خرجت القراءات المختلفة المذكورة فيها بالرجوع إلى كتب القراءات والتفسير، وأسندت القراءة إلى من قرأ بها من الصحابة أو القراء أو النحاة ما أمكنني ذلك، وضبطت الآية بالشكل على وفق القراءة المروية.

- خرجت الأحاديث النبوية الشريفة بالرجوع إلى كتب الحديث والسنة المعتمدة ونبهت إلى درجة الحديث من القوة أو الضعف وأشرت إلى بعض كتب النحو التي ورد فيها الحديث.

- خرجت ما استشهد به المصنف من أمثال العرب وحكمهم وأقوالهم المأثورة ثم أشرت إلى مواضعها في كتب النحو والأدب والأمثال.

- خرجت شواهد الشعر والرجز في كتب النحو واللغة والأدب ودواوين الشعراء والكتب التي اختصت بشرح الشواهد ونسبتها إلى قائلها وبينت مناسبتها، كما بينت مواضع الشاهد، وضبطت ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظ الشعر بالشكل وعزوت الشواهد إلى قائليها مع بيان الخلاف في ذلك إن وجد وشرحت الألفاظ الغريبة، وأشرت إلى أهم مصادر النحو التي ورد فيها الشاهد.

- ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من نص الكتاب بالشكل.

- وضعت عناوين لبعض مباحث الكتاب كما أفردت العناوين التي استعملها المصنف في صفحة خاصة.

- ترجمت بإيجاز للأعلام المذكورين في الكتاب.

- أشرت إلى نهاية كل صفحة من صفحات النسخ بذكر رمزها ورقم الصفحة عند نهاية هذه الصفحة.

- وضعت فهارس عامة ثم ذيلت الكتاب بأهم المراجع التي رجعت إليها.

استعملت الرموز الآتية:

- رمزت إلى النسخة الأصلية التي اعتمدت عليها في نسخ المخطوطه(أ).
- رمزت إلى النسخة التي قابلتها على النسخة الأصلية(ب).
- رمزت إلى نسخة أخرى كتبت في عام ٧٢٠ هـ (ج).

[ ] القوسان يوضعان في الحاشية وترمز إلى خلاف وقع بين النسخ المعتمدة في التحقيق، فإذا تكرر مواضع الخلاف كررت الأقواس مع أرقامها المتكررة.

س: رمزت به إلى سقوطات سقطت من نسخة دون أخرى وأشرت إلى ذلك في الحاشية السفلية.

ز: رمزت بها إلى زيادات وردت في بعض النسخ وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

قال الشيخ: تعني طاهر بن أحمد بن بابشاذ صاحب المقدمة المحسبة.

قال الإمام: هو يحيى بن حمزة صاحب كتاب الحاصر وهو شرح على المقدمة جعلت كلام الشيخ بين قوسين() لأفصل بين كلامه وشرح الإمام يحيى.

ملاحظه: في كثير من الأحيان كانت النسخة الأصلية(أ) يكون فيها سقوطات لا يتم المعنى إلا بتدارك تلك السقوطات فكنت أكمل تلك السقوطات من النسخ الأخرى في صلب الكتاب ثم أنبه إلى ذلك في الحاشية.

وأخيراً إذا كانت الزيادة مما يتطلبه السياق والسقط مما تخترم به الجملة فلم أحفل إذا كانت هذه الزيادة في (ب) أو (ج) أو في كلتيهما. وإذا لم تكن لهذه الزيادة أي إضافة للسياق. فاكتفيت بالإشارة إليها في الحاشية. لعلها من إضافة النساخ أو مالك النسخة على مر العصور.

القسم الثاني

الحاصر لمقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب

تأليف الإمام يحيى بن حمزة

مقدمة المؤلف

الحمد الله الذي أنزل القرآن مفصحاً بفضل علم الإعراب، وضمنه لطائف معانيه البديعة، وأودعه منه أسرار الإعجاز، وجعله سبباً إلى مغاصات دِرره، وإبراز مكنونه، ووصلة وذريعة إلى تحصيل أبكاره وعونه[1]، فلا مطمع لنيل تلك الأسرار إلا لمعرب، ولاحظ في إدراكها إلا لمتأدب وهو الآخذ بذمامها، المدعو بإمامها، الكافل بإظهار محاسنها،الموكل بإثارة معادنها.

والصلاة على من خُص بدلائل الإعجاز، وحَظِيَ بجوامع الكلم وبوالغ الإيجاز، المبعوث بالتنزيل والأحكام، والخاتم لما سبق بالتكميل والإتمام، وعلى آله الطيبين.

أما بعد: فإني رأيت أكثر من تعلق بعلم العربية من أهل زماننا هذا محلقين على كتب الشيخ طاهر بن أحمد بالدرس، ومنكبين عليها بالمطالعة، حتى لا يكاد يظهر لأحد منهم فضل في علم العربية ولا يرتفع له فائدة إلا بقراءتها وتحصيلها، وكان أحسن مصنفاته فيها المقدمة وشرحها، لأن كلامه في غيرهما طويل منثور يكاد يصعب ضبطه ويعسر حفظه خلا أن شرح المقدمة طريد عن العقود بعيد عن الترتيب اللائق بالتقريب لأفهام المبتدئين فرأيت بعد استخارة الله تعالى أن أملي عليها مذاكرة.

أصرف فيها العناية إلى التقريب والتهذيب فأعقد كل فصل منها عقداً يجمع أوابد[2](ب/١) المعاني، ويضبط متفرقات الفوائد، لأن المسائل إذا عقدت انضبطت، وإذا رتبت انحصرت، ونزلت العقود على وضع المقدمة.

وقصدت في ذلك وجه الله تعالى، ولم آل جهداً في التقريب والتسهيل[3]، وأسلست القياد في هجران الألفاظ الوحشية الغريبة(ج/١)، وبعدت عن إيراد المسائل الدقيقة رغبه في إفادة مبتدئ وتقريباً لخاطر مسترشد، والله تعالى الموفق لحسن القصد فيه والمعين على إتمامه بمنه وطوله.

(قال الشيخ أبو الحسن طاهر بن أحمد: النحو: علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى والكلام الفصيح والغرض به (أ/١) معرفة صواب الكلام من خطئه،

١- العون: مفردها عوان وهى من البقر والخيل التي نتجت بعد بطنها البكر ، ومن النساء التي كان لها زوج. القاموس المحيط، تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ط٢، ١٣٧١- ١٩٥٢، مصطفى البابي الحلبي، مصر(٤/٢٥٢).

٢- أوابد: هي الوحوش و الدواهي والقوافي الشرد ٠ والمعنى هنا مجازي انظر القاموس(١/٢٨٢)

٣- التقريب والتسهيل كتابان في النحو الأول لأبي حيان والثاني لابن مالك وعي ذكرهما نورية لاتخفى.

وفهم معاني كتاب الله تعالى وفوائده، والطريق المؤدية إلى تحصيله تكون بإحكام أصوله وتقديم الأهم فالأهم من فصوله. والأهم منها معرفة عشرة أشياء وهي: الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والعامل، والتابع، والخط)≡ .

قال السيد الإمام[1]:

كلام الشيخ هاهنا مشتمل على مواضع أربعة:

الأول: في فضل علم العربية.

والثاني: في تفسير لفظ النحو ومعناه والغرض به(أ/٢) والطريق إلى تحصيله.

الثالث: في ذكر حقيقة الكلمة والكلام.

الرابع: في ترتيب أبواب علم العربية.

أما الوضع الأول: وهو في فضل علم العربية. فاعلم أن فضل علم العربية يظهر من أوجه خمسة:

أولها: أن شرف العلم يحصل بشرف معلومه، ولاشك أن الغرض الأهم والمقصود (ب/٢) الأعظم من علم العربية، هو الإطلاع على معرفة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، والوصول إلى معانيهما واقتباس الأحكام منهما، واستنباط الأسرار الدقيقة عنهما وهذا لا يمكن الوصول إليه على حقيقته إلا بعلم العربية.

وثانيها: حاجة سائر العلوم إليه وذلك أن العلوم منقسمة إلى دينية وغيرها. فأما غير الدينية فلا حاجة بها إليه[2]، وأما الدينية فحاصلها أربعة: الأصول والفروع والتفاسير والأخبار.

وافتقار كل واحد من هذه العلوم إلى علم العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يقنع، إذ هو الأساس الذي تنبني عليه، والأصل الذي تعتمده وتستند إليه.

وثالثها: شدة الحاجة إليه، وذلك لأن أكثر الخلق مفتقرون إليه في جميع(ج/٢) أحوالهم في محاوراتهم، وعقودهم، ومناظراتهم، وتدريسهم وكتاباتهم، فهم مهتدون بمنارها، مقتفون لآثارها[3].

١- في أ و ب: كلما ذكر كلام ابن حمزة ذكر الناسخ العبارة التالية: قال الإمام رضي الله عنه وأرضاه، وتميزت(ب) بزيادة عماد الإسلام عند ذكر الإمام فتصير العبارة: قال الإمام عماد الإسلام رضي الله عنه وأرضاه. واكتفيت بما أتى في (ج).(قال السيد الإمام:)

٢- يقصد الإمام هنا علوم اللغة العربية وهي ما يسمونه بعلوم الآلة والباحث يستبعد أن يريد الإمام أن العلوم غير الدينية لا تكتب بالعربية.

٣- الضمير يعود هنا لعلوم اللغة. والضمير إليه يعود إلى النحو.

ورابعها: أن شرف الشيء قد يستفاد من خساسة ضده، ولاشك أن الجهل بعلم العربية خطأ ونقص عن الفضل، ودخول في شناعة اللحن، فيجب أن تكون المعرفة بها سلامة عن هذه الشناعة، وزيادة في الفضل وعلواً في المرتبة (أ/٢).

وخامسها: أن الله تعالى أنزل كتابه الكريم بلسان العرب، ووصفه بكونه عربياً، في معرض المدح فقال تعالى {وكذلك أنزلنه قرآناً عربياً}[١] وقال {بلسان عربي مبين}[٢] وقال: {قرآناً عربياً غير ذي عوج}[٣] وفي هذا دلالة علي علو شأنها وعظم قدرها فثبت بهذه الوجوه فضل علم العربية.

وأما الموضع الثاني: وهو في تفسير علم النحو ومعناه والغرض منه(ب/٤) والطريقة إلى تحصيله ففيه ثلاث فوائد.

الفائدة لأولى: في لفظ النحو ومعناه، أما لفظه اللغوي فهو مشترك بين معان ثلاثة: أحدها: الطريقة[٤] تقول : زيدٌ نحوك أي عندك. و ثانيها: المصدرية[٥] نحو: قولك نحوت نحوك قصدت قصدك.

وثالثها المثلية[٦]: نحو قولك هذا الثوب نحو هذا الثوب أي مثله فهذه إطلاقاته اللغوية[٧].

وأما معناه **الاصطلاحي:** فنذكر له تعرفين: الأول أنا نقول (النحو هو العلم بدلائل الألفاظ الإعرابية وعوارضها التصريفيه) فقولنا العلم بدلائل الألفاظ الإعرابية احتراز عن العلم بدلائل الألفاظ الوضعية، كعلمنا بأن لفظ الفرس موضوع لهذا الحيوان، فإن هذا بابه اللغة، وليس من علم النحو في شيء، وقولنا: وعوارضها التصريفية ليدخل فيه ما يعرض في الكلمة من القلب والحذف والنقل وغيرها، فإن ذلك كله من علم النحو.

التعريف الثاني: النحو علم بما يعرض للكلم الوضعية من تصريف وإعراب وهذا كالأول في إفادة مفهوم النحو(ج/٤)، وحصل من مجموع ما ذكرناه، أن هاتين الدلالتين الإعرابية، والدلالة التصريفية هما العمدتان في معقول حقيقة النحو كما

١- سورة طه آية (١١٣).
٢- سورة الشعراء آية (١٩٥).
٣- سورة الزمر من آية (٢٨).
٤ - المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، دار إحياء التراث العربي،ط٢.(٩٠٨/٢)
٥- المعجم الوسيط(٩٠٨/٢)، الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة،١٩٨٨.(٣٤/١) يقول: وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً أي قصدت قصداً.
٦- المعجم الوسيط (٩٠٨/٢).
٧- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر. فقد ذكر للنحو معاني أخرى منها التحريف، واعتمد على الشيء ونحوت إليه بصري أي صرفت وأنحيت إليه بصري عدلته، وانتحى في الشيء جد.... (٣٠٩/١٥).

قررناه[١].

الفائدة الثانية: الغرض به. والمقصود من علم العربية أمران أعلى وأدنى:

فالغرض الأعلى: هو الإطلاع(ب/٥) على معرفة كلام الله تعالى، فيحصل من ذلك على[٢] أمور منها:

معرفة الإعجاز في القرآن ليكون حجة على نبوة رسوله عليه السلام.

ومنها: التمكن من استنباط أحكام التحليل والتحريم في الكتاب والسنة جميعاً.

ومنها استخراج أسرارهما وكشف الغامض منهما وإيضاح المشكل فيهما وكل ذلك مقرر على علم العربية لا يمكن إلا بواسطته فهمه.

وأما الغرض الأدني: فهو إصلاح منطق القول(أ/٤)، والسلامة من عثور اللسان، والأمن عن الوقوع في شناعة اللحن، وقبح خطئه، خاصة مع فساد اللغات واختلاط الخلق ولا سلامة عما ذكرناه إلا بإتقان علم العربية.

الفائدة الثالثة: الطريق إلى تحصيله. واعلم أن الطريق إلى الوصول إليه يكون بأمرين: **أحدهما:** تقرير أصوله وضبط قوانينه التي عليها مداره. **وثانيهما:** استعمال

١- جاء في التعريفات: هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل علم تعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام من فساده.
التعريفات: تأليف: الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨،صـ٢٤٠.
وعند ابن عصفور: النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها. المقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد ١٩٧١.(١/٤٥).
وعند المهدي: علم نظري بكيفية التكلم بجمل الألفاظ العربية. تاج علوم الأدب للإمام المهدي م ٨٤٠. دراسة وتحقيق نوري الهيتي رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٦ (١/٩).
والتصريف: العلم بما عدا الإعراب والبناء من أحوال الألفاظ العربية. انظر تاج علوم الأدب (١/٩-١٠) وانظر تعريف ابن جني الخصائص (١/٣٤) وعند ابن كمال باشا: معرفة أحوال أواخر الكلم من جهة الإعراب.أسرار النحو، تأليف: أحمد بن سليمان (ابن كمال باشا)، تحقيق: أحمد حسن حامد دار الفكر، عمان، صـ ٧٥، وعرفه الأردبيلي في شرحه على الأنموذج (علم بأصول تعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً) وعرفه العكبري تعريف ابن بابشاذ أي علم مستنبط بالقياس والاستقراء في كلام العرب. اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الاله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر دمشق- سورية. وفي اللسان إعراب الكلام العربي أو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب وغير ذلك. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، أو إن شذ بعضهم عنها ردبه إليها،اللسان(١٥/٣١٠) وإلى هذا يميل الباحث أي أن النحو يشمل الإعراب والصرف، وقد أحسن من جعل الموضوعين في كتاب واحد كابن مالك في ألفيته وابن بابشاذ في مقدمته، وصاحب اللمع في كتابه اللمع والخصائص. وقيل علم بأحكام العربية إفراداً وتركيباً. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان للشيخ الكبير أبي حيان النحوي الأندلسي الغرناطي. تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة صـ٣١.

٢- س(على) من (ج).

تلك الأصول على مجاريها ومراعاة أحوالها وكيفياتها، فمن أحرز الأصول، واستعملها على وجوهها فقد أكمل المقصود وحصل على الغرض من الفوائد ومن أخل بشيء من هذين الأمرين كان على قدر إخلاله ينخرم[1] مقصوده.

وأما الموضع الثالث: وهو في حقيقة الكلمة والكلام واعلم أن الشيخ قد أغفل ذكر هذين الأمرين في كل مصنفاته، وليس له عذر يعذر به، بل هو غفلة لوجهين.

أحدهما : أنه لا غنى لأحد ممن خاض في علم العربية من معرفة حقيقة الكلمة والكلام. لأنهما أول قدم يخطو به إلى معرفة مفردات الألفاظ من الاسم والفعل والحرف ومركباتها، فلا يسع إغفال ذكرهما(ب/٦).

وثانيهما: أن الحاجة كما تدعو إلى معرفة حقيقة(ج/٥) الاسم والفعل والحرف، فهي بعينها داعية إلى معرفة حقيقة الكلمة والكلام، لأن الاسم والفعل أحد أجزاء الكلمة، فإذا كان لابد من معرفة الجزء، فمعرفة الكل أولى وأحق. فإذا عرفت هذا، فنقول: أما الكلمة ففيها مسألتان:

المسألة الأولى: في ذكر معناها. وحقيقة الكلمة (لفظ وضع لمعنى مفرد)[2] فقولنا: (لفظ)(يشتمل الكلمة وغيرها) لأن اللفظ موضوع لكل ما يتلفظ به سواء[3] وضع لمعنى أم لا وقولنا(وضع)احتراز عن المهملات، فإنها ملفوظ بها ولكنها غير موضوعة لإفادة معنى، كقولنا[4] كادث ومادث وديز في مقلوب زيد، وقولنا:(مفرد)احتراز عن المركب المتعدد لفظاً كقولنا: قام زيد، وزيد قائم، وعن المركب المتعدد معنى كقولنا: قم، اضرب فإنه لفظ وضع لمعنى، ولكنه مركب لوجود التركيب لفظاً في الأول ومعنى في الثاني، فلولا إخراجه بقولنا: مفرد لدخل في حد الكلام، وهما حقيقتان مختلفتان[5].

المسألة الثانية: في ذكر أنواع الكلمة(أ/٥) وحصرها.

أما أنواعها فثلاثة: (اسم وفعل وحرف).

وأما حصرها فيها:

فنقول: الكلمة إذا دلت على معنى، فذلك المعنى لا يخلو إما أن يدل عليه في نفسها أو لا في نفسها. فإن كان في غيرها فهو الحرف، وإن كان في نفسها فلا يخلو

١- ينفض، اللسان(١٢/١٧٢).

٢- هذا الحد هو الحد الذي وضعه ابن الحاجب في تعريف الكلمة. وهو قول أو منوي معه موضوع لمعنى مفرد. النكت الحسان صـ٣٢. انظر شرح الكافية لابن الحاجب، تأليف: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابا ذي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. (٣/١).

٣- في(ج) سوى.

٤- في (ج) فقولنا بدلاً ممن كقولنا.

٥- شرح ابن الحاجب للكافية ورقة ٢، صورة عن مخطوطة أملكها.

إما(ب/٧) أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أم لا[١]، فإن اقترنت فهو الفعل، وإن لم تقترن فهو الاسم، فحصل من هذا الحصر أن أنواع الكلمة لا تخرج عن هذه الأمور الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف.

وأما الكلام ففيه أيضاً مسألتان:

الأولى: في حقيقة الكلام، وبيان ما يخرجه عن كونه كلاماً. أما حقيقته (فهو ما تضمن كلمتين بالإسناد وحسن السكوت عليه)[٢] فقولنا: (تضمن) أحسن من قولهم تركب[٣]، ليدخل فيه قولنا (قم، اضرب) فإنه كلام لتضمنه الكلمتين وليس مركباً، لأن التركيب حقه أن تظهر صورته لفظاً كقولنا: (قام زيد، وزيد قائم) وقولنا (كلمتين احتراز عن الكلمة الواحدة نحو زيد وكتاب...

فإنها لا تكون كلاماً(ج/٦)، وقولنا: بالإسناد) (احتراز من قولنا حضرموت، وبعلبك، وغلام زيد) فإنهما كلمتان[٤]، وليستا كلاماً لما لم يحصل فيها الإسناد، ونعني بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، وقولنا: (وحسن السكوت عليه) احتراز عن قولنا (إن قام زيدٌ) فإن هذا قد تضمن كلمتين بالإسناد، وليس كلاماً، لما لم يحسن السكوت عليه لنقصانه عن جوابه، وأما بيان ما يخرجه عن كونه كلاماً، فاعلم أن غرضنا بالكلام الذي[٥] هو المفهوم في ألسنة النحاة دون غيرهم[٦]. وهو المتضمن للكلمتين كما قررناه. والذي يخرجه عن كونه كلاماً على اصطلاحهم (ب/٨) أمران:

١- في (ب) أو بدل (أم).

٢- قال ابن الحاجب: الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، فما تضمن الكلمتين يشمل الكلام و غيره ، و بالإسناد ليخرج ما ليس بكلام و نعني بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب ، و قد لا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل و اسم. وعند أبي حيان قول دال على نسبة إسنادية. النكت الحسان صـ٣٣. انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة (٣) ويعرفه ابن جني: أنه كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه نحو: زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه وعاء في الأصوات وأف وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. الخصائص(١٧/١).قلت وانظر إرشاد الفحول للشوكاني، صـ٣٢

٣- انظر المفصل، تأليف محمود بن عمر الزمخشري، القاهرة ١٢٩١هـ. صـ٦، والمقدمة الجزولية (١٩٧/١)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق وعياد التبيني، دار الغرب الإسلامي بيروت.(١٥٨/١).

٤- في (أ) و (ب) كلمتين وفي (ج) كلمتان لذلك آثرناها لأنها خبر إن.

٥- س (الذي) من (ب).

٦- المقصود بغيرهم هم اللغويون يطلقون مصطلح الكلام على ما أفاد وما لم يفد وإلى هذا يشير الأزهري بقوله(والكلام في إصطلاح اللغويين عباره عن القول كذا الاشتراط الإفادة عند الأصوليين والمتكلمين فقد ذهبوا إلى أن الكلام هو النطق بحرفين فصاعداً أفاد أو لم يفد)، شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي. (١٨/١) والأسرار(٤) وتاج علوم الأدب(١١).

أحدهما: الزيادة نحو قولك (إن قام زيدٌ) ألا ترى أنه كان قبل دخول حرف الشرط[1] كلاماً تاماً. فلما دخل عليه حرف الشرط خرج عن كونه كلاماً.

وثانيهما: النقصان فإذا اقتصرت على (زيدٌ) في قولك (قام زيد) لم يعد كلاماً لنقصانه هكذا ذكره[2] ابن جني[3].

المسألة الثانية: في مفرداته التي يتركب منها، وهو لا يتأتى تركيبه على الإفادة إلا في اسمين كقولك (زيدٌ قائم) أو في فعل واسم كقولك (قام زيدٌ). وذلك لأن التركيب العقلي لا يزيد على ستة: اسم مع اسم، واسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، وحرف مع حرف. ولا يتأتى أن يكون كلاماً من هذه التراكيب الستة إلا اثنان منهما(أ/٦). اسمان، أو فعل و اسم كما قدمناه. وباقيها لا يفيد تركيبها كلاماً إما لعدم المسند والمسند إليه كالحرف مع الحرف. وإما لعدم المسند إليه كالحرف مع الفعل، و إما لعدم المسند نفسه كالحرف مع الاسم؛ لأن وضع الاسم أن يسند و يسند إليه، و وضع الفعل أن يسند و لا يسند إليه و وضع الحرف لا يسند و لا يسند إليه دون سائرها.)

وأما الموضع الرابع في ترتيب الأبواب ففيه فصلان:

الفصل الأول: حصر أبواب العربية وللنحاة فيها طريقان(ج/٧)

أحدهما: وهي طريقة متقدمي النحاة كالفارسي[4] وسيبويه[5] وغيرهما من جماهير البصريين، ألا يتعرضوا لها بجامع يحصرها ولا بضابط يجمعها، ولكن يجعلونها أبواباً، بحسب ما عنَّ وسنح.

١- في (ب) ز (كان).

٢- انظر الخصائص (١ / ١٧).

٣- ابن جني هو عثمان بن جني من أحذق النحاة و أهل الأدب و أعلمهم بالنحو و التصريف و هو من تلاميذ أبي علي و تصدر مكانه ببغداد، أخذ عنه الثمانيني و عبد السلام البصري و غيرهما من أشهر كتبه في النحو الخصائص و سر الصناعة. توفي سنة ٣٩٢ هـ. انظر مقدمة المحقق لكتاب الخصائص (١ / ٥-٦٨) و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو افضل إبراهيم.(٢ / ١٣٢).

٤- هو أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي الفارسي توفي سنة ٣٧٧هـ انظر القفطي انباه الرواة(٢٧٣/١) وابن العماد شذرات الذهب(٨٨/٣) وابن النديم الفهرست صـ٦٤.

٥- سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر فارسي الأصل، ولد بالبيضاء و قيل بالأهواز ثم انتقل مع أهله إلى البصرة، ترك كتاب سيبويه الذي لقب بقرآن النحو، اختلف في البلد الذي مات فيه فقيل مات في الأهواز و قيل بشيراز و قيل بسادة و كذلك اختلف في تاريخ وفاته فقيل سنة ١٦١ و قيل ١٧٧ و قيل ١٨٠ و قيل ١٨٨ و قيل ١٩٤ و أرجح الأقوال أنه توفي سنة ١٨٠ هـ. نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، المنار، الزرقاء- الأردن ١٩٨٥. صـ٥٤.

ثانيهما: طريقة بعض المتأخرين حصرها بالضوابط الكلية، فأما الزمخشري[1] فقد جعلها في مفصله على أربعة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وقسم المشترك منها، وجعل جميع أبواب العربية وتفصيلاتها على سعتها وكثرتها مندرجة تحت هذه الأقسام الأربعة. وهو لعمري ضبط حسن لم يسبق إليه، وأما الشيخ فقد أشار إلى ضبطها هاهنا في عشرة فصول وهي: الاسم والفعل والحرف والرفع والنصب والجر والجزم والعامل والتابع والخط (ب/٩). وطريق ضبطها في هذه الفصول العشرة أن نقول النظر في أصول النحو وأبوابه، لا يخلو إما أن يقع متعلقاً بصورة الخط أو بصورة اللفظ، **فالأول:** هو الفصل العاشر، **والثاني:** لا يخلو إما أن يقع في الأمور التابعة، أو في الأمور المقصودة ن فإن كان في الأمور التابعة فهو الفصل التاسع، وإن كان في الأمور المقصودة فلا يخلو إما أن يكون النظر في الأمور المؤثرة أو في الآثار أو في كيفية التأثير، **فالأول:** هو فصل الاسم والفعل والحرف، **والثاني:** هو فصل الرفع والنصب والجر والجزم، **والثالث:** هو فصل العامل. فهذا هو الوجه في حصر الشيخ لأبواب النحو على هذه الفصول العشرة.

الفصل الثاني(ب/١٠) في ترتيبها وتقديم بعضها على بعض

فأما الاسم فإنما قدم على الفعل لأمرين:

أما أولاً: فلأن الاسم عبارة عن الذات والفعل عبارة عن حدث الذات، ومهما لم تثبت الذات لم يثبت حدثها.

وأما **ثانياً:** فلأن الاسم يخبر به، ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، فكان (أ/٧) الاسم أشد تمكناً من الفعل فقدم.

وأما الفعل، فإنما قدم على الحرف لأمرين (ج/٨):

أما أولاً: فلأن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه فكان الفعل أدخل في المكانة من الحرف.

وأما **ثانياً:** فالحرف لا يعقل معناه إلا في غيره من الاسم والفعل فلهذا كان متأخراً عنهما في الرتبة وإنما قدم الحرف على الرفع لأن الحرف أصل من أصول الكلمة، والرفع حركة عارضة، وإنما قدم الرفع على النصب لأن حركة الرفع للفاعل بالوضع وحركة النصب للمفعول بالوضع، والفاعل قبل المفعول، وإنما قدم النصب

١- هو العلامه جار الله أبو القاسم محمود ابن عمر الزمخشري، وزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب، سنة ٤٦٧هـ وتوفي ليلة عرفه سنة ٥٣٨ هـ وقيل له جار الله لكثرة مجاورته في مكة له في التفسير الكشاف وفي النحو المفصل وفي اللغة أساس البلاغه وغيرها، انظر مقدمة شرح المفصل صـ٣٠.

على الجر لأن النصب حركة المفعول الصريحة والجر حركة المفعــول بواســطة، فكان النصب أدخل في المكانة من الجر، وإنما قدم الجر على الجزم لأن الجــر مــن خصائص الأسماء، والجزم من خصائص الأفعال، والاسم مقدم على الفعل، فكــذلك أيضاً حركته. ولأن الجر حركة والجزم سكون، والحركة أقوى من السكون، وإنمــا قدم الجزم على العامل لأن فصل العامل كلام في كيفية تأثير المؤثر، وذلك لا يتم إلا بعد الكلام في المؤثر والأثر جميعاً (ب/١١) وإنما قدم العامل على التابع، لأن التابع، لا يكون تابعاً إلا بعد كمال المتبوع في إعرابه وعامله، وإنما قدم التابع على الخــط[١] إذ لا يمكن المواضعة عليه إلا بعد الفراغ من المواضعة على اللفــظ والاصــطلاح عليه، فهذا هو الوجه في ترتيب الأبواب.

١- في(ج) لأن الخط.

الفصل الأول من فصول المقدمة

الاســـــــم

قال الشيخ: ((فصل الاسم)):

(الاسم ما أبان عن مسمى شخصاً كان أو غير شخص مثل رجل و امرأة، وزيد وهند ونحوه من المرئيات وعالم ومعلومٍ ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة و فهم ونحوه من المعاني، وإنما لقب هذا النوع اسماً لأنه سما بمسماه فأوضحه، وكشف معناه. وقسمة الأسماء كلها ثلاثة: ظاهر، و مضمر، وما بينهما وهو يسمى المبهم).

قال السيد الإمام :

كلام الشيخ هاهنا يشتمل مواضع أربعة: **الأول:** في حقيقة الاسم، **والثاني:** فيما يرد عليه من الاعتراضات، و**الثالث:** في لقبه. **والرابع:** في قسمته.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة الاسم، فقد ذكر الشيخ في المقدمة أن حد الاسم هو ما أبان عن مسمى شخصاً كان أو غير شخص. واعلم أن(ج/٩) كلام الشيخ هاهنا يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون حداً لمطلق الاسم.

والثاني: أن يكون حداً للاسم الظاهر. و كلاهما يضعف؛ لأنه إن أراد أن يكون حداً لمطلق الاسم كان خطأً لوجهين:

أما أولاً: فلأنه يدخل فيه الفعل، لأن قولنا ضرب يبين عن معنى هو الضرب كما أن (أ/٨) لفظ قولنا جدار يبين عن معنى هو الجدار.

وأما **ثانياً:** (ب/١٢) فلأنه أغفل ذكر ما هو جزء من مفهوم الاسم ومعقوله؛ وهو عدم اقترانه بالأزمنة، وهو لم يذكره، ولا بد من ذكره.

وإن أراد به حداً للاسم الظاهر، ولعله مقصوده، وقد أشار إليه في شرح المقدمة[1] فإنه لما ذكر الحد هذا عقبه بذكر المثال وهو قول: (مثل رجل وامرأة، ونحوه من المرئيات وعالم ومعلوم ونحوه من الصفات، وعلم وقدرة وفهم ونحوه من المعاني) وهذه الثلاثة كلها هي أقسام الاسم الظاهر، فعلم أن ذلك مراده ولكنه

١- (١/١٤٠).

يضعف، فإن كلامنا هنا في حد مطلق الاسم قبل الكلام في شيء من أنواعه فإذا عرفت هذا، فالأولى في حد الاسم أن يقال (ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[1]) فقولنا: (ما دل على معنى) احترازاً من المهملات كما قدمنا، وقولنا (في نفسه) احترازاً عن الحرف، فإنه يدل على معنى ولكنه يحصل في غيره، ألا ترى أنك إذا قلت: جدار وكتاب فإنك تفهم معنييهما الإفراديين الموضوعين لهما من غير شيء يضم إليهما بخلاف الحرف فإنه لا بد من ذكر متعلقه كقولنا: من الدار وإلى السوق، وإن[2] قلت من وإلى فقط من دون ذكر متعلقهما لم تفد بهما معنى، فلا بد من ذكر هذا المتعلق بخلاف الاسم. وقولنا: (غير مقترن) احتراز عن الفعل فإن الاقتران بالأزمنة جزء من معقول حقيقته(ب/١٣)، ولا ينفك عنه. وقولنا: (بأحد الأزمنة الثلاثة) احتراز عن الصبوح[3] والغبوق[4] فإنهما وإن كان فيهما دلالة على الاقتران بالزمان (ج/١٠)، وهو على أن الصبوح يدل على شرب أول النهار، والغبوق يدل على شرب في آخره، فليس ذلك يخرجه عن حقيقة الاسم؛ لأنه ولو اقترن بالأزمنة فلم يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة المخصوصة للفعل التي هي: الماضي، والحاضر، والمستقبل. فبقي الحد سالماً عن الاعتراض.

وأما الموضع الثاني: وهو في ذكر الإشكالات الواردة على حد الاسم. فاعلم أنها ثلاثة: **الإشكال الأول:** نعم، وبئس، وحبذا، وليس، وعسى، وفعلا التعجب، ووجه إشكالها أنها تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة ومع ذلك فإنها أفعال. فيجب أن يدخل في الحد ما ليس منه، وهذا يوجب بطلانه.

والجواب: إن هذه أفعال دالة على الزمان في أصل وضعها، وإن تجردها عن(أ/٩) الدلالة على الزمان عارض، وسبب العروض أنها خرجت إلى معنى

١- هكذا حد ابن الحاجب الاسم وقد استدرك عليه الرضي في شرحه على الكافية على قوله بأحد الأزمنة الثلاثة فقال: (و الحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود) انظر شرح الرضي على الكافية (١ / ١٢) وحده العكبري: أنه كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر بيروت- دمشق(١/٤٥)، وقال ابن الخشاب شيخ العكبري في المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢،صـ٧، وأقرب ماحدوه به إلى الصحى عند تحقيق النظر قول من قال: الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل وقولهم محصل احتراز من المصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما من الأسماء الدالة عل معنى مقتردن بزمان. فأزمنة هذه مبهمة غير معينة ولا محصلة، المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢. صـ٧. وفي النكت يعرف الاسم بالإسناد لمدلوله أومرادفه. النكت الحسان صـ٣٣.

٢- في (ب) (لو) مكان(إن) التي في النسختين الأخريين.

٣- انظر القاموس(١/٢٤١).

٤- انظر القاموس(٣/٢٨٠)

الإنشاء، فوجب قطعها عن الدلالة على الزمان إشعاراً بهذا المعنى، وإلا فالأصل أنها وضعت أخباراً دالة على الزمان بوضعها، وحصل من هذا أنها غير داخلة في حد الاسم، و إن تجردت عن الزمان لما كان التجرد عارضاً.

والإشكال الثاني: (ب/١٤) الفعل المضارع نحو: يقوم، ويضرب ووجه إشكاله أنه دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، لكون وضعه مشتركاً بين الحال والاستقبال على الصحيح من المذهب[١] فإذا كان الصبوح والغبوق داخلين في حد الاسم لكونهما لا يختصان بأحد الأزمنة معيناً، فيجب أن يكون الفعل المضارع داخلاً في حد الاسم، لكونه لا يدل على أحد الأزمنة معيناً وإذا كان داخلاً في حد الاسم بطل حد الاسم لدخول غير المحدود معه.

والجواب: أنا[٢] نسلم كونه مشتركاً بين الحال والاستقبال، ولكن نقول: إنه في الأصل (ج/١١) موضوع للاقتران بأحد هذين الزمانين؛ لأن الواضع لم يضعه إلا كذلك، واللبس إنما حصل على السامع، لكون اللفظ يطلق على أحدهما مرة وعلى الآخر أخرى لا لأنه غير موضوع لأحدهما، بخلاف الغبوق والصبوح فإنهما لم يوضعا قط للدلالة على أحد الأزمنة البتة، لا بظهور ولا باشتراك، فوجب دخول باب الغبوق و الصبوح، وخروج الفعل المضارع لما ذكرناه.

الإشكال الثالث: اسم الفاعل في مثل قولك: زيد ضارب عمراً، و وجه إشكاله أن مفهوم هذا اللفظ الدلالة على الأزمنة كدلالة يضرب، و إذا كان دالاً على الزمان وجب خروجه عن حد الاسم، فبطل حد الاسم بخروج بعض أجزائه عنه.

والجواب: أن اسم الفاعل من نحو ضارب(ب/١٥)، وقاتل، إنما هو موضوع في الأصل لمعنى هو الوصف من غير دلالة على زمان في أصل وضعه، وإنما عرضت فيه دلالة الزمان في بعض مواقعه، بدليل قولك(زيدُ ضارب) فلا دلالة له على زمن البتة، ولو كان موضوعاً لزمان لم ينفك عنه، كما لا ينفك الفعل عن الزمان لما كان دالاً عليه بأصل وضعه، وإذا ثبت أن وضعه في الأصل إنما هو للوصف من غير زمان وجب أن يكون داخلاً في حد الاسم، ولا أثر لما عرض فيه

١- قال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الإستقبال وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصه كما لأخويه. وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال. وزعم ابن الحاجب أنه مشترك بين الحال والاستقبال وكذلك ابن يعيش. انظر شرح الرضي(٢/٢٦) و ابن يعيش(٧/٦) وهو أيضاً- أي الإشتراك- رأي الزمخشري. متن ابن يعيش(٧/٦).

٢- في (أ و ب) لا نسلم.

من الزمان(أ/١٠) علي غير القياس[١].

وأما الموضع الثالث:(وهو في لقب الاسم) فللنحاة فيه مذهبان:

مذهب الكوفيين[٢]: أن الاسم مشتق من السمة وهي العلامة؛ لأن الاسم وسم على المسمى وعلامة له تعرف به، ولذلك قال أحمد بن يحي ثعلب[٣]: الاسم سمة توضع على الشيء لتُعَرف به[٤]) والأصل عندهم في الاسم، وِسم إلا أنه لما ثقل وقوع الكسرة على الواو، حذفت وزيدت الهمزة في أوله، عوضاً عما حذف من فائه، فوزنه على هذا (إعل) لحذف الفاء.

وأما مذهب البصريين[٥]: إنه مشتق من السمو وهو العلو، يقال: سما سمواً[٦] أي علا علواً[٧] ومنه سميت السماء سماء لعلوها[٨]، لأن الاسم يسمو على المسمى ويدل على ما تحته من معناه، ولذالك قال المبرد[٩](الاسم يدل على مسمى تحته[١٠]) فلما سما

١- إن تحديد الاسم على أساس معناه فقط، أو تعريف الفعل على أنه ما دل على معنى في نفسه، ودلت صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة إن هذه التعاريف ليست جامعة مانعة. فاليوم والليلة وغيرها يدلان على معنى، الزمن جزء منه، كما أن المصدر لا يشك أحد في أنة يشير إلى زمن، فإنه لا يتصور أن يقع حدث خارج الزمان، فعندما أقول ضرباً زيداً فأنا أطلب من المخاطب أن يوقع الضرب في زمن معين، وربما شعر النحاة بضعف حدودهم فلجؤوا إلى حمايتها بما يعرف بالخاصة فمن خواص الاسم قبوله لأل التعريف والتنوين وغير ذلك و كذالك الأفعال دخول قد والتسويف وتاء التأنيث الساكنة وغيرها، ويري إبراهيم أنيس أن نتخذ في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسساً ثلاثة: (١- المعني ٢- الصيغة ٣- وظيفة اللفظ في الكلام) فإذا أخذنا المعنى في التعريف فقد يجعلنا نعد مثل (قائل و ضارب وضرباً زيداً) أسماء وأفعال في وقت واحد ومراعاة الصيغة وحدها قد توقعنا في الألتباس في مثل(أحمد يزيد يشجب) فإذا لابد من مراعاة هذه لأسس الثلاثة وهي المعنى و الصيغة ووظيفة اللفظة في الكلام انظر في أسرار اللغة، تأليف: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو مصرية ١٩٨٥، صــ(٢٢٩-٢٨٢)

٢- انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى (٦/١).

٣- هو أحمد بن يحي ثعلب و يكنى بأبي العباس أحد أئمة الكوفيين في النحو ولد عام ٢٠٠ هجرية وتوفي سنة ٢٩١ هجرية انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة:١٩٥٢.(١٣٨/١ - ١٥١) وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم(١/ ١٧٢). وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، طـ محمد أمين الخانجي، (٢٠٤/٥)، تهذيب لأسماء واللغات، تأليف: النووي، دار الكتب العلمية، بيروت،(٢١٥/٢)، شذارات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن العماد الحنبلي، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (٢٠٧/٢)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأزدن، ١٧٣.

٤- وردت هذه العبارة في الإنصاف (٦/١)، وانظر لسان العرب، ابن منظور، دار صادر. (٦٣٥/١٢).

٥- الإنصاف (٦/١) وانظر لسان العرب(١٠٤/١٤).

٦- في (ج) سما يسمو.

٧- سقطت علواً من (أ).

٨- اللسان(٤٠١/١٤).

٩- هو محمد بن يزيد الأزدي المكنى بأبي العباس انتهى إليه علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني ولد سنة ٢١٠هجرية ومات سنة ٢٨٥ هجرية ومن أجل أصحابه الزجاج وابن كيسان. نزهة الألباء صــ١٦٤. والفهرست(٨٨/٨٧) والأنباه(٢٤١/٣-٢٥٣) ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت. (١١٥/١٩).

١٠- وردت هذه العبارة في الإنصاف (٦/١).

الاسم على مسماه وعلا عليه كان مشتقاً من السمو وهو العلو، والأصل عندهم في اسم، سِمْو بكسر الفاء(ب/١٦) وسكون العين فاستثقلت الكسرة قبل الواو، ولما كان المتوسط بينهما ساكناً فحذفت الواو التي هي اللام وجعلت همزة الوصل كالعوض عنها فوزنه على هذا افعٌ بحذف لامه. واعلم أن كلام الكوفيين حسن جيد من جهة المعنى، وكلام البصريين يعضده وجوه ثلاثة:

أولها: التصغير فإنه يقال فيه سُمَيٌّ[1] ولا يقال وُسَيم، فلو كان كما زعم الكوفيين في الوسم لوجب أن يقال فيه وُسيم.

وثانيها: جمع التكسير فإنهم قالوا في جمعه أسمْاء[2] ولو كان من الوسم لوجب أن يقولوا أَوْسام.

وثالثها: أنك تقول في الأخبار أسميته وسمَيته[3] إذا وضعت عليه اسماً ولو كان كما زعموا مشتقاً من الوسم لوجب أن يقال أوسمته فلما لم يقل دل على أن اشتقاقه من السمو لا من السمة، وكان الأصل في أسميته أسموته، إلا أن الواو لما وقعت رابعة قلبت ياء كما قلبوها في أوعيت وأعريت ويمكن الجواب عما ذكره البصريون في هذه الوجوه إلا أنه تعسف.

وأما الموضع الرابع: في قسمة الأسماء فاعلم أن الأسماء تنقسم باعتبارات (ج/١٣) مختلفة إلى أقسامٌ كثيرة، ولكنا نشير هاهنا إلى ما يختص بالعربية فنقول الأسماء لها تقسيماتٌ أربعة: **التقسيم لأول**: باعتبارها في نفسها إلى مفردة ومركبة فالمفرد منقسم إلى اسم عين كرجل وزيد وإلى صفة كعالم وكريم، وإلى معنى نحو علم وفهم والمركب ينقسم إلى تركيب الجملة نحو برق نحره وتأبط شراً وإلى تركيب إضافة كعبد الله وإلى غير ذلك نحو حضرموت وبعلبك.

التقسيم الثاني: باعتبار دلالتها على معانيها وتنقسم إلى ما يدل على أكثر(أ/١١) من معنى فالذي يدل على أكثر من معنى واحد منقسم إلى ما يدل بطريق الصلاحية، كقولنا رجل وفرس فإنه يتناول جميع ما يصلح له من غير استغراق(٥/١٧).

وإلى ما يدل على سبيل الاستغراق كقولنا (الناس والرجال) والذي يدل على معنى واحد ينقسم إلى ما يجوز تغييره وإلى ما لا يجوز تغييره، فالذي يجوز تغييره نحو: زيد وعمرو وسائر الأعلام والذي لا يجوز تغييره نحو قولنا: الله فإنه موضوع على معنى واحد لا يجوز تغييره.

١- اللسان (٤٠١/١٤) لمحمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر.
٢- اللسان(٤٠١/١٤) دار صادر.
٣- اللسان(٤٠٢/١) دار صادر.

التقسيم الثالث: باعتبار تأثيرها فهي منقسمة إلى عاملة وغير عاملة فالعامل منها منقسم إلى ما يعمل في الظاهر والمضمر كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، وإلى ما لا يعمل إلا في المضمر نحو أفْعل التفضيل كما سيأتي مشروحاً إن شاء الله[1]، وغير العاملة منقسمة إلى معارف كالرجل والفرس وإلى نكرات كرجل وفرس وامرأة.

التقسيم الرابع: باعتبار أحوالها وهي منقسمة إلى ما لا يفتقر إلى بيان كالظاهر وإلى ما يفتقر إلى البيان، ثم ما يفتقر إلى بيان، ينقسم إلى ما يكون بيانه قبله كالمضمر، وإلى ما يكون بيانه بعده كالمبهم ثم تنقسم إلى: معربة، ومبنية ومثناة ومجموعة ومقصورة وممدودة وصحيحة ومعتلة وإلى غير ذلك من اختلاف (ج/١٤) حالاتها وهذا القدر كافٍ في تقسيم الأسماء.

الفصل الأول من فصل الاسم
الاسم الظاهر وأنواعه

قال الشيخ: (**أما الظاهر فهو ما دل بظاهره وإعرابه على المعنى المراد به وجملة الأسماء الظاهرة المعربة عشرة أنواع(ب/١٨)**)ﷺ.

قال السيد الإمام: كلامه هاهنا قد اشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حقيقة الإعراب والمعرب.

الثاني: في بيان أنواع الإعراب والمقتضي للإعراب.

الثالث: في حصر أنواع المعرب.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة الإعراب والمعرب أما الإعراب فله معنيان: لغوي واصطلاحي، **أما اللغوي:** فهو التغيير يقال (عربت معدة الفصيل إذا تغيرت[2]) **وأما في مصطلح النحاة:** فهو اختلاف آخر الكلمة من غير قيام[3] سبب البناء لفظاً أو محلاً[4].

١- أي في باب العامل.

٢- انظر القاموس صـ(١٠٦/١) واللسان(٥١٩/١).

٣- س من (ج) قيام.

٤- عند ابن جني هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الأخر الفاعل من المفعول ولو كان الكلام شرحاً واحداً أي نوعاً لا تبهم أحدهما من صاحبه. انظر الخصائص (٣٥/١) وعرف ابن الحاجب الإعراب: بأنه اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة عليه. شرح الكافية لابن الحاجب ورقة ٦، وانظر شرح الرضي(١٨/١). وعند الزمخشري هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف الأنموذج صـ١٥. وفي النكت تغيير الآخر أو ما كالآخر.

قلنا: (هو اختلاف آخر الكلمة) احترازاً عما كان آخره ما بني على حركة واحدة من المبنيات نحو (أينَ، وأمسِ وقبلُ) فإن هذا لم تختلف فيه أواخر الكلمة فكان مبنياً ولم يكن معرباً و قلنا (من غير قيام سبب البناء) احترازا عن مثل (هذين، والذين، وهنا، وهو).

فإن هذه الأمور قد اختلف أواخرها وليست معربة لما كان سبب البناء[1] قائماً فيها وأما حد المعرب (فهو المختص بتركيب إسناد غير مشبه مبنى الأصل[2])

وقلنا (المختص بتركيب إسنادي) احترازاً عن المفرد فإنه لا إعراب له لفقد سببه وهو التركيب (ب/١٩) كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقلنا (إسنادي) احترازاً عن(أ/١٢) المركب الذي لا إسناد فيه نحو قولك (زيد عمرو) (وبكر خالد) فإن هذا الكلام وإن وجد مركباً فلا إسناد فيه، فلهذا لم يستحق إعراباً لأنا نريد بالإسناد نسبة أحد الجزئيين إلى الآخر نحو(قام زيد، وزيد قائم) وقولنا لم يشبه مبني الأصل احترازاً عن قولنا (أنتم هؤلاء) فإن التركيب الإسنادي

١- أسباب البناء ذكرها ابن مالك في ألفيته بقوله:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متى و في هنا
وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر و كافتقار أصلا

ويعلق ابن عقيل فعلة البناء منحصرة عند ابن مالك في شبه الحرف و هذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حين جعل البناء منحصراً في شبه الحرف أو ما تضمن معناه و قد نص سيبويه على أن علة البناء ترجع على شبه الحرف، انظر سيبويه(٢٨٦/٣)،(٢٢٢/١)،(٣٠٢/٣)،(٢٢/١)،(٢٩٧/٣) و يعدد ابن هشام في أوضحه أسباب البناء فيقول: و إنما يبنى الإسم إذا أشبه الحرف و أنواع الشبه ثلاثة: أحدها الشبه الوضعي و ضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين كتاء قمت و كنا من قمنا، الثاني الشبه المعنوي و ضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف أو لا نحو (متى) فإنها تستعمل شرطاً و هي حينئذ شبيهة بإن الشرطية و تستعمل أيضاً استفهاماً و هي حينئذ شبيهة بحرف الاستفهام و هنا فهي متضمنة معنى الاشارة و هذا الضرب لم تضع له العرب حرفا. الثالث الشبه الاستعمالي و ضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف و لا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه و كأن يفتقر افتقاراً متأصلا إلى جملة انظر ابن عقيل (٢٨/١) و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، شرح محي الدين عبد الحميد، مط النصر، القاهرة:١٩٥٦.(٢٤/١).

٢- نجد تعريف ابن حمزة قريب من تعريف ابن الحاجب فابن الحاجب عرف المعرب بقوله هو المركب الذي لم يشبه مبني الأصل فجعل من أسباب البناء عدم التركيب و قد وافق ابن حمزة ابن الحاجب في ذلك و قد عد محمد محي الدين عبد الحميد ذلك ظاهر الفساد لأن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة و لا مبنية ؛ لأن الإعراب و البناء حكمان من أحكام التراكيب فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم عليه بإعراب الكلمة و لا بنائها و منهم من عد من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف فهو فاسد فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة موانع و هو مع ذلك معرب لم يبق إلا ما رأى حذاق النحويين أن علة البناء هو شبه الحرف. أهـ بتصرف من حاشية ابن عقيل، تأليف: عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة بيروت.(٣٠/١).

وإن كان موجوداً في هذه الصورة فليس معرباً لما كان مشبهاً مبني الأصل ومبنى الأصل(ج/١٥) (هو الفعل والحرف) والمضمر واسم الإشارة يشبهان الحرف كما سيجيء مفصلا.

وأما الموضع الثاني: وهو في أنواع الإعراب وبيان المقتضي للإعراب أما أنواعه فثلاثة: (الرفع والنصب والجر) وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية[1] وما ألحق بها كالمبتدأ والخبر واسم كان وغيرها.

والنصب علم المفعولية[2] وما ألحق بها كالحال والتمييز وسائر المنصوبات.

والجر علم الإضافة[3] وأما المقتضى للإعراب فاعلم أن الإعراب مستحق للأسماء بالأصالة ومن ثم كان دخوله فيها بإزاء معان كما ذكرنا بخلاف الأفعال فإن دخول الإعراب فيها على سبيل التشبيه فلهذا أعربنا (يقوم) تشبيهاً له بقائم فإذا عرفت هذا قلنا: إن حصول الإعراب في الأسماء يحصل بمجموع أمرين **أحدهما:** الاقتضاء، و**الثاني**: التأثير.

أما المقتضي فهو نوعان:

الأول: منهما يقتضي على جنسية الإعراب وهو العقد(ب/٢٠) والتركيب وتعني بالتركيب ائتلاف الكلمتين ونعنى بالعقد إسناد إحداهما إلى الأخرى.

والثاني: يقتضي نوعية الإعراب فالفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية مقتضية للنصب والإضافة مقتضية للجر.

وثانيهما: التأثير وهو العامل من الأسماء والأفعال والحروف كما سيجيء مقرراً إن شاء الله تعالى فإذا حصل هذان الأمران أعني[4] الاقتضاء والتأثير حصل الإعراب في الأسماء.

و**أما الموضع الثالث:** وهو في حصر أنواع الإعراب، فاعلم أن المعرب لابد من كونه ظاهراً (أ/١٣) وحقيقة الظاهر(أنه الاسم المعرب الذي لا يفتقر إلى غيره في فهم معناه الإفرادي) كقولنا (رجل وزيد) بخلاف المضمر والمبهم فلابد لهما من مفسر فأما ما قاله الشيخ من أن الظاهر (ما دل بظاهره) فليس بشيء لأنه تفسير للشيء بنفسه (ج/١٦) فلما كان الإعراب[5] أمراً يطرأ على أواخر الكلم وكانت أنواعه

١- انظر شرح المفصل (١-٧١).

٢- انظر شرح المفصل (١-٧١).

٣- انظر شرح المفصل(٧١/١) وشرح الرضي(٧٠/١) وعلم الفاعلية هو الضم والألف والواو الدوال على الفاعلية.

٤- في (ج) س (أعنى).

٥- في ب(س) الإعراب.

رفعاً و نصباً وجراً وكان الرفع واقعا[1] (بوجوه كثيرة كالفاعل والمبتدأ وغيره وكذلك النصب والجر احتجنا إلى تقسيم) الأسماء المعربة ليعرف ما يستحقه كل واحد منهــا وما يمتنع فيه فلذلك انقسمت الأسماء باعتبار وقوع الإعراب عليها إلى قسمين: لفظي وتقديري.

فاللفظي نوعان: لفظي بالحركة ولفظي بالحرف.

أما اللفظي بالحركة فهو أنواع ثلاثة:

أحدها: يدخله الإعراب كله مع تابعة وهو التنوين وهذا الذي يــسمي المــتمكن الأمكن (ب/٢٩) وذلك نحو فَلس، وفَرس.

وثانيها: يدخله الإعراب كله من غير تنوين ويسمي المتمكن وهذا هو المعــرف باللام[2] أو المضاف إلى غير الياء نحو (الرجل وغلامك).

ثالثها: يدخله بعض الإعراب ثم يختلف حاله. فمنه ما يمتنع منه الجر وهو غير المنصرف ومنه ما يمتنع منه النصب وهو جمع المؤنث السالم من نحو (الزينبــات) ومنه ما يمتنع منه الرفع والجر لثقلهما وهو باب (القاضي، والداعي) وسيأتي فهــذه هي أقسام ما يظهر فيه الإعراب بالحركة.

وأما اللفظي بالحرف فهو نوعان: مفرد وغير مفرد:

فالمفرد: هي الأسماء الستة المضافة إلى غير المتكلم.

وغير المفرد: هو المثنى والمجموع جمع السلامة نحو (الــرجلين، والزيــدين، والزيدون، والمسلمون) وأما التقديري فهو نوعان :

أحدهما: تقديري بالحركة.

والثاني: تقديري بالحرف، أما تقديري بالحرف فهو نحو: مسلميّ فــإن أصــله مسلموني ذهبت النون للإضافة وبقيت مسلموي. فاجتمعت الواو والياء فقلبت الــواو ياء وأدغمت الياء في الياء ولا يكاد يوجد تقديرياً بالحرف إلا في هذا الموضع.

وأما تقديري الحركة: فهو ما يتعذر وقوع الأعراب عليه، كباب (غلامي) وباب (حبلى) فهذه قسمة المعربات باعتبار وقوع (ج/١٧) الإعــراب عليهــا وحــصرها وسيأتي كل واحد منهما مشروحاً في موضعه بعون الله تعالى.

(قال الشيخ: منها نوع أول: يدخله الرفع و النصب (ب/٢٢) والجر والتنوين وذلك[3] كل اسم مفرد صحيح متصرف مثل (فَلس، وفَرَس، وكَتِف، وعَضُد، وحِبْر،

١- في (ب) س ما بين القوسين.

٢- في (ب) وهو المعرف بالاسم.

٣- في (ج) وهو.

وعِنَب (أ/١٤)، وإِبِل، وقُفْل، وصُرَد، وعُنُق) ومثل جَعْفر، وزِبْرِج، وبُرثُن، ودِرْهم وقِمَطْر، وجُخْدَب عند الأخفش[1] ومثل (سَفرجل، وقَرْطَعب، وجَحَمرِش، وقَذَعْمل فكل ما جاء من هذه الأسماء وشبهها بعد نفعني الشيء وشبهه فهو فاعل مرفوع، وكل ما جاء منها بعد نفعت وشبهه فهو مفعول منصوب و كل ما جاء منها بعد انتفعت بكذا أو من كذا فهو مفعول مجرور وكل ذلك إذا وصل بكلام ثبتت به حركته وتنوينه.

وإذا وقف عليه سقط منه حركته وتنوينه غالباً ما خلا النصب فإنه يبدل فيه من التنوين ألفاً غالباً).

قال السيد الإمام : كلام الشيخ هاهنا مشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حصر أوزان الأسماء.

والثاني: في كيفية تصريفها بوجوه الإعراب.

والثالث: في حكمها في الوصل والوقف.

<u>أما الموضع الأول</u>: وهو في حصر أوزان الأسماء فهي على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: الثلاثي وأوزانه عشرة وموزوناتها:

(فَلْس، فَرَس، كَتِف، عَضُد)

(حِبْر، عِنَب، إِبِل)

(قُفْل، صُرَد[2]،عُنُق).

وكان من الممكن أن يُرتَقى في العدد إلى اثني عشر وزناً وذلك لأنه يعرض (ب/٢٣) لعين الكلمة أمور أربعة (فتح، وكسر، وضم، وسكون) ويعرض للفاء أمور ثلاثة (ضم، وفتح، وكسر) ولا يعرض لها السكون لأنه لا يمكن الابتداء بساكن فنضرب ثلاثة في أربعة فيحصل لك اثنا عشر مثالاً.

مفتوح الفاء وفي العين أربع حالات فيكون (أربعة)

ومكسور الفاء وفي العين أربع حالات فيكون (أربعة)

١- الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة أحد أئمة النحو البصري و أحذق أصحاب سيبويه و هو أسن منه و الطريق إلى كتابه و اختلف في سنة وفاته فالزبيدي يذكر أنه توفي سنة ٢١٥ هـ و القفطي يذكر روايتين الأولي سنة ٢١٥ هـ و الثانية سنة ٢١١ هـ و هناك رواية أخرى سنة ٢٠٧ هـ انظر طبقات الزبيدي ٧٢-٧٤ و الإنباه (٢/٣٦-٤٣) ومعجم الأدباء (١١/٢٢٤-٢٣٠) و أخبار النحويين البصريين (٦٦) و بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (١/٥٩٠-٥٩١).

٢- وبضم الصاد وفتح الراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير، القاموس(١/٣١٨).

ومضموم الفاء وفي العين أربع حالات فيكون (أربعة)

خلا أن مكسور الفاء لم يوجد فيه مضموم العين لثقله ومضموم الفاء لم يوجد فيه أيضاً مكسور العين إلا شاذاً فهذه جملة أوزان الثلاثي[1].

المرتبة الثانية: الرباعي وأوزانه خمسة في قول سيبويه[2] و ستة على رأي الأخفش[3] وهي جعفر، وزِبْرِج[4]، وبرُثُن[5]، ودِرهَم، وقِمَطْر[6]. والأخفش[7] يزيد جُخدَباً[8] ويرويه بفتح الدال وسيبويه يرويه بضمها ويكفي عنه برثن فهذه جملة أوزان الرباعي[9].

المرتبة الثالثة: الخماسي : وأوزانه أربعة وموزوناتها:

(سفَرجَل، وقِرطَعب[10]، وجَحمَرِش[11]، وقُذَعْمَل[12]).

فهذه جملة أوزان الأسماء المجردة فأما• الأسماء المز يدةّ فهي كثيرة واسعة (ج/١٨) وموضعها كتب اللغة.

<u>وأما الموضع الثاني:</u> وهو في كيفية تصريفها (أ/١٥) بوجوه الإعراب فاعلم أن اختلاف إعرابها إنما يكون لاختلاف العوامل في أولها ثم لها ثلاث حالات:

١- انظر الكتاب (٢٤٢/٤-٢٤٤)، و شرح الشافية للرضي الاسترابا ذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، القاهرة(٣٥/١).

٢- عمرو بن عثمان بن قنبر وهو فارسي من البيضاء ونشأ في البصرة أخذ عن الخليل ويونس وعيسى وعمر وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله و لا لحقه أحد من بعده، انظر نزهة الألباء صـ٥٤، وأخبار النحويين البصريين:٤٨.

٣- تقدمت ترجمته انظر فهرس الأعلام.

٤- الحلية والزينة، المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم أنيس وآخرون، دار إحياء التراث العربي، طـ٢، ١٣٩٢، ١٩٧٢.(٣٨٨/١).

٥- مخلب السبع، المعجم الوسيط(٤٦/١).

٦- ما تصان فيه الكتب وجمعه قماطر. المعجم الوسيط (٧٥٩/٢).

٧- تقدمت ترجمته انظر فهرس الأعلام.

٨- جخدب الضخم الغليظ و سيبويه لا يثبت هذا الوزن ويراه جُخدُب على وزن بُرثُن. القاموس (٤٦/١) ولم أجد سيبويه ذكر الكلمة وإنما قال: فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال (فَعْلُل) و لا فُعْلَل وفُعَلِل) الكتاب (٢٨٩/٤) وإنما ذكره في صيغة الجمع مرتين قال (ومنه أبو جُخادب: وهو شيء يشبه الجندب غير أنه أعظم منه) وهو ضرب من الجنادب كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة وهي معرفة الكتاب(٩٤/٢-٩٥).

٩- انظر شرح الشافية (٤٧/١-٤٨)، الكتاب، عمرو بن عثمان بن(سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢.(٢٨٨/٤-٢٨٩).

١٠- يقال: ما عنده قرطعبة أي لا قليل ولا كثير أو شيء. القاموس (١٢٠/١).

١١- هي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة والأرنب المرضع ومن الأفاعي الخشناء والجمع جحامر والتصغير جحيمر القاموس(٢٧٤/٢).

١٢- القذعملة: المرأة القصيرة الخسيسة والضخم من الإبل. القاموس(٣٧/٤).

الحالة الأولى: تكون فيها مرفوعة، وذلك إذا وقعت في موضع الفاعل. في مثل قولك: نفعني، وخاطبني، وحدثني زيدٌ، لأن نفعني وما أشبهه: فعل ومفعول(ب/٢٤)، وليس بعد الفعل و المفعول إلا الفاعل. وهكذا إذا وقعت في موقع المبتدأ والخبر، وغيره من سائر المرفوعات. وجب لها الرفع بكل حال.

الحالة الثانية: تكون فيها منصوبة، وذلك إذا وقعت في موضع المفعول، وما أشبهه من المنصوبات في مثل قولك نفعت و خاطبت زيداً لأن نفعت و ما أشبهه فعل وفاعل وليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول.

الحالة الثالثة: تكون فيها مجرورة، وذلك إذا تصل بها حرف الجر، وأضيف إليها اسم في مثل قولك:(مررت بزيد)، (وغلام الرجل) فهكذا يكون تصريفها بوجوه الإعراب.

وأما الموضع الثالث: وهو في حكم إعراب الاسم الظاهر في حالتي الوصل والوقف. فنقول: أما حكمها في حالة الوصل فيجب فيها ثبوت الإعراب، والتنوين، فثبات إعرابه دليل على موجب رفعه أو نصبه أو جره و ثبات تنوينه دليل على موجب صرفه فمن أسقط الإعراب والتنوين في حالة الوصل، كان مُخلاً بالمقصود، وخارجاً عن كلام العرب.

وأما حكمها في حالة الوقف، فالأصل في الوقف الإسكان الصريح، وهو قطع الحركة بالكلية وهو مذهب أكثر القراء، واختيار أكثر النحاة ولغة أكثر العرب، وذلك لأن الواقف إنما يقف للاستراحة عند انقطاع نفسه، فلأجل ذلك لم يستأنف نقلاً بتحمل (ب/٢٥) الحركة عند الوقف وقد عدل من حرص على بيان الحركة عند الوقف إلى أمور خمسة (ج/١٩):

أولها: الرَوم[١] وهو تهيئة اللسان بالحركة مع صوت يسمع يدركه البصير والأعمى[٢]، ويشترك فيه المرفوع والمنصوب والمجرور وغير المنون.

وثانيها الإشمام[٣]: وهو تهيئة اللسان بالحركة من غير صوت يسمع، ويدركه البصير دون الأعمى، ويختص بالمرفوع عند البصريين[٤]. وعند الكوفيين[٥] يدخل

١- انظر الكتاب(١٦٨/٤-١٦٩) و ابن عقيل (٥١٢/٢-٥١٣) و أوضح المسالك (٢٨٨/٣-٢٨٩).

٢- في (ب) من غير صوت يسمع.

٣- انظر ابن عقيل (٥١٣/٢) و الكتاب (١٧١/٤) و حاشية الكتاب (١٧٢/٤).

٤- انظر الكتاب(١٧١/١٤).

٥- يقول الأشموني: وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم، لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً ولا مشاحة في الاصطلاح، انظر حاشية الصبان على الأشموني(٢١٠/٤) قلت وانظر شرح الشافية للرضي (٢٧١/٢).

أيضاً في المجرور، وقد أنشد بعض الأدباء في الفصل بين الروم والإشمام قال:

* يُرى رومُنا والعُمْيُ تسمعُ صوته وإشمامُنا مثْلُ الإشارةِ بالعَضْبِ[1] *[2]

وثالثها التضعيف: وهو تكرير الحرف الأخير من الكلمة، وهو مختص بالصحيح المتحرك (أ/١٦) ما قبل آخره في غير المهموز. قلنا(بالصحيح)، احترازاً عن المعتل بالألف، كالعصى وبالياء كالقاضي، فإنه لا يدخله التضعيف.

وقلنا المتحرك ما قبله[3] احترازاً عن الساكن ما قبل آخره فإنا لو ضاعفناه جمعنا بين ساكنين وقلنا في غير المهموز، احترازاً عن المهموز، فإنه لا يدخله التضعيف لثقل الهمزة (كالكلأ[4]).

ورابعها[5] النقل: وهو تحويل حركة الموقوف عليه على الساكن قبله، ويختص بالمرفوع والمجرور. في مثل: هذا بكر، ومررت ببكِر، ولا يدخل في المفتوح[6] إلا إذا كان مهموزاً في مثل (الخَبَأ) في مذهب البصريين، وغيره.

وشاهد النقل قولهم:

*تحفزها الأوتار والأيدي الشُعُرْ والنبلُ ستونَ كأنها الجَمُر *

أراد الشَعْر والجَمْر[7].

١- السيف القاطع، واللسان الذليق، عضب لسانه عضوبة صار عضباً أي حديداً في الكلام (لسان العرب ٦٠٩/١) والمراد هنا اللسان فلا معنى لمعرفة الإشمام بالإشارة بالسيف الباحث.

٢- (ج) (مثل الإشارة بالكف).

٣- س (ما) من أ و ب.

٤- قال سيبويه: وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدا أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً لأنه لا يلتقي ساكنان فهؤلاء أشد مبالغة وأجمع فإن كان الحرف الذي قبل آخره حرفاً ساكناً لم يضعفوا نحو عمرو و زيد. الكتاب (١٧١/٤-١٧٢) وأشترط ابن هشام خمسة أمور ليجوز الوقف بالتضعيف: أن لا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ و رشأ ٢- و لا ياء كقاضي ٣- و لا واواً كيدعو ٤- و لا ألفاً كيخشى ٥-ولا تالياً لسكون كزيد و عمرو. أوضح المسالك (٣/ ٢٨٩).

٥- النقل: وهو أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم (وتواصوا بالصبْرِ) (الآية ٣ سورة العصر) وشرطه خمسة أمور أيضاً و هي:
١- أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، ٢- وأن يكون ذلك الساكن لايتعذر تحريكه، ٣ - ولا يستثقل، ٤- وأن لا تكون الحركة فتحة. وأن لايؤدي النقل إلى بناء لا نظير له، فلا يجوز النقل في نحو:- هذا جَعْفر لتحرك ما قبله، ولا في نحو إنسان ويَشُدُّ ويقول ويبيع ؛ لأن الألف و المدغم لا يقبلان الحركة، و الواو المضم ماقبلها والياء المكسور ماقبلها تستثقل الحركة عليهما ولا في نحو سَمعْتَ العلْمَ لأن الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ولا في نحو (هذا علــُمْ) لأن ليس في العربيَة (فعُل) ويختص الشرطان الأخيران بغير المهموز فيجوز النقل في (الذي يخرج الخبئ) [أية ٢٥سورة النمل] وإن كانت الحركة فتحة، و في نحو (هذا ردء) وإن نقل إلى صيغة (فِعُل) أوضح المسالك (٢٩٠/٣).

٦- وعلل سيبويه استثناء هم لحركة الفتح فقال: ولم يقولوا رأيت البكر لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق مايبين حركته. والمجرور و المرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم الكتاب (١٧٣/٤).

٧- البيتان بلا نسبه. انظر المفصل صـ١٨٨ وشرح المفصل(٧٠/٩) الطبعة المنيرية.

وخامسها البدل وهو نوعان:

أحدهما: إبدال التنوين في حال الوقف ثم فيه ثلاث لغات منهم،(ب/٢٦) من يبدله في الرفع والنصب والجر فيقول هذا زيدو، ورأيت زيدا، ومررت بزيدي[١] ومنهم من لا يبدله بشيء من أحواله الثلاث[٢]، ومنهم من يبدله في النصب دون الرفع والجر (ج/٢٠) وهذه الأخرى هي الأفصح والتي ورد بها القرآن.

وثانيهما: إبدال الهمزة في حال الوقف حرف لين. نحو(هذا الكلو، ورأيت الكلا، ومررت بالكلي) تبدلها حرفاً على حد حركتها[٣]، فإذا عرفت هذا، فقول الشيخ أولاً غالباً يحترز به عن هذه الأمور الخمسة التي ذكرناها في حالة الوقف. وقوله ثانياً: غالباً يحترز به عن من لا يبدل الألف عند التنوين في حال النصب كما حكيناه في بعض اللغات.

(قال الشيخ: ومنها نوع ثانٍ، يدخله الرفع والنصب والجر، ولا يدخله التنوين وهو جميع ما ذكرناه إذا كان مضافاً لغير متكلم، أو كان[٤] فيه ألف و لام)≅.

قال السيد الأمام: كلام الشيخ هاهنا مشتمل على ثلاثة مواضع:

الأول: في حكمه إذا دخله اللام.

والثاني: في حكمه إذا أضيف إلى غير متكلم.

والثالث: في حكمه إذا أضيف إلى المتكلم.

<u>أما الموضع الأول</u>: وهو في حكمه إذا دخله اللام، فنقول: أما أقسام اللام، وحكم التعريف(أ/١٧) بها، فسيأتي في باب المعارف والذي ينبغي ذكره هاهنا (ب/٢٧). (أمران **أحدهما:** الوجه الذي لأجله امتنع دخول التنوين مع اللام وإنما امتنع اجتماعهما لأمرين)[٥]:

أما أولاً: فلأن اللام موضوعة بحكم الأصل للتعريف(ج/٢١)، والتنوين موضوع بحكم الأصل للتنكير وإن جاز دخوله للتمكن، ولا يمكن أن تكون الكلمة معرفة منكرة، لما فيه من التناقض.

١- لغة الأزد، شذا العرف في فن الصرف، تأليف: أحمد الحملادي، دار الكتب العلمية، بيروت. صـ١٧٠.

٢- وهي لغة لربيعه. انظر شذا العرف صـ١٦٩ وابن يعيش(٦٩/٩) وتعليق محمد أحمد شاكر على رسالة الشافعي، تأليف: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: محمد أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت. صـ٥٩.

٣- بعض تميم تصنع ذلك. انظر الأشموني (٢١٢/٤) وحاشية الصبان على الأشموني مع شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتاب العربي، القاهرة. (٢١٢/٤).

٤- س من (أ) (كان).

٥- س من (ب) ما بين القوسين.

وأما ثانياً: فلأن اللام، إنما نقصد لمحها في الاسم التعريف، ومن عرف الكلمة استحال منه القصد إلى تنكيرها لغير غرض، لأن النفس إلى ما عرفت أكثر ميلاً وأنساً منها إلى ما لا تعرفه، فإذا دخلت اللام بطل دخول التنوين وهو المراد.

وثانيهما: الوجه الذي لأجله امتنع دخول اللام مع الإضافة، وذلك لأمرين:

أما **أولاً:** فلأن اللام للتعريف، والإضافة قد تكون للتعريف، وتكون للاختصاص، والتخصيص فيه نوع من التعريف، وفي **أحدهما:** غنية عن الآخر فلا حاجة بنا إلى اجتماعهما.

وأما **ثانياً:** فلأن اللام مؤذنة باستقلال الكلمة وانفرادها، والإضافة مؤذنة بافتقارها إلى غيرها، فلما تناقض حكمهما استحال اجتماعهما، فحصل من مجموع كلامنا هاهنا أنه لا يجوز اجتماع اللام مع التنوين، ولا اللام مع الإضافة، لما ذكرنا فأما امتناع اجتماع التنوين مع الإضافة فسيأتي ذكره.

<u>وأما الموضع الثاني</u>: وهو في حكمه إذا أضيف إلى غير متكلم، فاعلم أن الإضافة لا تخلو إما أن تكون إلى ظاهر أو إلى مضمر، فإن أضيف إلى ظاهر، فلا يخلو إما أن يكون معرفة (ب/٢٨) أو نكرة فالنكرة مثل (غلام رجلٍ) والمعرفة لا تخلو إما أن تكون علماً أو غير علم فالعلم نحو قولك (غلام زيد) وغير علم نحو قولك (غلام الرجل) وإضافته إلى المضمر، لا يخلو إما أن يكون مخاطباً أو غائباً فالمخاطب نحو قولك (غلامك).

والغائب نحو (غلامه) وكل هذه الأقسام الإضافية على اختلافها مفيدة لأمرين:

أحدهما: التعريف للمضاف فإذا كان المضاف إليه معرفة بأي تعريف كان أو التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة[1].

وثانيهما: امتناع دخول التنوين لأجل المنافاة بينهما والمنافاة من وجهين:

أما **أولاً:** فلأن الإضافة مؤذنة باتصال المضاف بالمضاف إليه، بحيث لا يكون بينهما واسطة بحال،والتنوين مؤذن بانفصالهما (أ/١٨) عن غيرها ومن المحال كون الكلمة متصلة منفصلة في حالة واحدة.

وأما **ثانياً:** فلأن الإضافة دليل التعريف، والاختصاص، والتنوين موضوع للتنكير، ومحال أن تكون الكلمة معرفة منكرة، فلما كان بينهما هذه المنافاة استحال اجتماعهما.

<u>وأما الموضع الثالث</u>: وهو في حكم الإضافة[2] إلى المتكلم في نحو قولك (غلامي وداري)

١- شرح الكافية للرضي(٢٧٤/١) وابن عقيل(٤٦/٢)، وأوضح المسالك(١٦٨/٢).

٢- في(ج) في حكم إضافته.

واعلم أن للنحاة فيه ثلاثة مذاهب (ج/٢٢):

أولها: مذهب من يقول أنه مبني وهذا خطأ لوجهين.

أما **أولاً:** فلأن أصل الأسماء أن تكون معربة، ولا يقدم على بنائها إلا لدليل، ولا دليل هاهنا يدل على بنائه[١]. فإن قلت: فاحكم على (أنت، وهو، والذي) بأنها معربة لأن أصل الأسماء الإعراب (ب/٢٩) قلت: إن هاهنا قد قام سبب البناء فيها وهو المشابهة للحرف في المضمر، والموصول، بخلاف باب (غلامي) فلم يقم فيه سبب يوجب بناءه، فكان معرباً.

وأما **ثانياً:** فلو حكمنا ببنائه لم يكن إلا لأجل إضافته إلى المضمر، فكان يلزم بناء غلامك، وغلامه، لاشتراكهما في الإضافة إلى المضمر وهم لا يقولونه...

ثانيها: مذهب من يقول بأنه معرب بإعراب الياء، فنقل إليه إعرابها وهو الجر لما ظهرت صورة الكسرة فيه فهذا ينبغي أن يكون معدوداً من مكاره النحو وقد ظهر ضعفه من وجهين:

أما **أولاً:** فلأنا لا نجد في كلام العرب إعراب كلمة نقل إلى أخرى مع وجودها[٢] بل إعراب كل كلمه مختص بها دون غيرها.

١- انظر شرح الكافية للرضي(١/٢٧٤) وابن عقيل (٢/٤٦) وأوضح المسالك (٢/١٦٨). قال ابن يعيش: واعلم أنهم قد اختلفوا في هذه الكسرة فذهب قوم إلى أنها حركة بناء وليست إعراباً لأنها لم تحدث بعامل، وإنما حدوثها عن علة وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ألا تراك تقول: جاء غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي. فتختلف العوامل في أوله ولا تختلف حركة حرف الإعراب بل يلزم الكسر البتة مع إمكان تحركه.

ويقولون: إلا أن هذه الكسرة وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها، وليست الحركة فيها كالحركة في المبني بما شبهه الحروف أو تضمن معناها أو التي تحدث في الاسم بعد وجوب بنائه كالتي في (أمسِ و هؤلاءِ) ألا ترى أن البناء فيهما وجب لتضمن الحرف ثم عرض التحريك لالتقاء الساكنين، والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل أحدهما عن الآخر. وإذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية، فالكسرة هنا كالضمة في نحو لم يضربوا والفتحة نحو لم يضربا في كونهما عارضتين للواو والألف.

وذهب قوم إلى أن هذه الحركة لها حكم بين حكمين، وليست إعراباً ولا بناءً. أما كونها غير إعراب، فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، فدل أنها غير إعراب وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة ليس فيها شيئ من أسباب البناء، فلما لم يوجد فيها شيءً من ذلك دل على أنها معربة متمكنة إذ لم يعرض فيها ما يخرجها عن التمكن، ألا ترى أنه لافرق بين قولك غلامه وغلامك في التمكن و استحقاق الإعراب فكما أنه غلامك و غلامه معربان فكذلك غلامي معرب و يرى ابن يعيش غير ما يرى ابن حمزة فيقول الأول أقيس أي أن الحركة للبناء العارض انظر ابن يعيش (٣/٣٢).

قلت أرجح ما ذهب إليه ابن الحاجب و الرضي و ما عليه أكثر المعربين المحدثين أن الكسرة لمناسبة الياء. قال الرضي إنما ألزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم و الفتح ليناسبه. شرح الرضي للكافيه (١/٢٩٣) والتطبيق النحوي، تأليف: عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥-١٩٨٥. صـ٢٨٥.

٢- س من أ و ج (مع وجودها)، زهي في (ب) وآثرت ذكرها ليستقيم المعنى. الباحث.

وأما **ثانياً** : فلأن إعراب الياء إذا كان منقولاً إلى الاسم قبلها فأين يكون إعرابها وهي من جملة الأسماء التي تفتقر إلى الإعراب[1].

وثالثها: مذهب من يقول الغلام معرب وإعرابه[2] مقدر وهذا هو المختار القوي وإنما قلنا إنه معرب (فلأن أصل الأسماء الإعراب[3]) وإنما قلنا أن إعرابه مقدر فلأن التقدير إنما يكون للتعذر تارة وللاستثقال أخرى.

أما التعذر فمثل قولك: غلامي فإن ياء النفس تطالب أن يكون ما قبلها مكسوراً بكل حال، فلما كان الأمر فيها هكذا استحال أن يتحرك آخر الاسم بحركة تخالف هذه الكسرة من ضم أو فتح.

وأما الاستثقال(أ/١٩)، ففي مثل قولك القاضي (ب/٣٠)، فإنما منعنا من تحريك الياء بالضم و الكسر لأجل الاستثقال وإذا(ج/٢٣) بطل ظهور الإعراب فيه وجب أن يكون مقدراً كما قلنا، وظهر بما ذكرناه كونه معرباً.

﴿قال الشيخ: **ومنها نوع ثالث يدخله الرفع والنصب ولا يدخله الجر ولا التنوين وهو كل اسم غير منصرف[4] مما قد اجتمع فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو ما يقوم مقامهما مثل إبراهيم وزينب وطلحة وعُمر وعمران وأحمد وحضرموت وأحمر وحمراء وأُحاد وسكران وسكرى ومساجد**﴾.

قال السيد الإمام رحمه الله: قبل الشروع في عقد الفصل نذكر أمرين:

أحدهما: في حقيقة غير المنصرف، واعلم أنما نريد بغير المنصرف ما اجتمع فيه علتان من علل تسع أو تكرر واحد منهما. فاجتماع علتين في مثل قولك: إبراهيم، وزينب وكذلك سائر الباب. وأما التكرر للعلة، فلا يكون إلا في مسألتين:

الأولى منهما: التأنيث بالألف مثل حبلى، وحمراء. فإن الكلمة لما كانت مبنية على التأنيث، بحيث لا ينفصل عنها بحال، نزل هذا اللزوم منزلة تأنيث ثان. فكأنه اجتمع فيها تأنيثان.

والثانية: الجمع الذي لا يمكن جمعه بحال، نزل كأنه قد جمع مرتين، فصار بمنزلة جمعين، إما تحقيقاً في مثل قولنا أكالب فإنه جمع لأكلب فقد تكرر(ب/٣١) فيه

١- لم أجد بعد البحث أحداً ذكر هذا القول.

٢- في(ج) فإن إعرابه.

٣- س من أ و ب مابين القوسين وهو في (ج).

٤- الصرف هو التنوين انظر أوضح المسالك(١/١٤٠) واللباب(١/٤٧)، والمرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق،١٩٧٢.صـ٨- ٩. والمقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (٣/٢٢٣).

جمعان حقيقة، وإما تقديراً في نحو قولنا: مساجد فإنه وإن لم يكن جمعاً للجمع على الحقيقة لكن نزل منزلته لكونه على مثل صورته فأجري مجراه.

وثانيهما: في حصر العلل، وبيان فرعيتها[1]، أما حصرها فهي تسع، التعريف، والتأنيث، والتركيب والعجمة، والصفة، والزنة، والجمع، والعدل، والألف، والنون الزائدتان.

وقد جمعها ابن السراج[2] في بيتين فقال:

* يكفُ الصرفَ تعريفٌ ووصفٌ والتأنيثُ وعدلٌ والجميعُ

وإعجامٌ وتركيبٌ ووزنٌ ومن فعلان أحرفُه الفروعُ[3] *

وأما (بيان فرعيتها، فلأن التعريف فرع على التنكير، لأنه هو الأصل، والتعريف طارئ عليه، والتأنيث فرع على التذكير، لأن الأصل التذكير والتركيب فرع على المفرد لأن المفرد سابق عليه، والعجمة فرع على العربية، لأنها دخيلة في كلام العرب[4].

والصفة فرع على الموصوف لأنها تابعة لها، والزنة فرع على الموزون لأنها مبنية عليه، والعدل فرع على المعدول عنه لأنها أصل له، والألف والنون فرعان على ما زيدا عليه والأصل ما عداهما[5])[6] فإذا عرفت هذا(ج/٢٤)، فنقول كلام الشيخ يشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في ذكر العلل واعتبار شروطها.

الثاني(ب/٣٢) : في ذكر العلة في امتناع الجر والتنوين.

والثالث: في ذكر أحكام ما لا ينصرف.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر العلل، واعتبار شروطها، فنحن نذكرها واحدة واحدة ونبين شروطها، إن شاء الله تعالى.

١- س في (ج) و بيان فرعيتها.

٢- هو أبو بكر محمد بن سهيل النحوي البغدادي إليه انتهت الرياسة في النحو بعد المبرد، كان واسع الثقافة متعدد الجوانب من أثاره، الأصول في النحو، وجمل الأصول، والموجز وشرح كتاب سيبويه، وكتاب الاشتقاق وعلل النحو وكتاب الهمز توفي في بغداد ٣١٦هـ انظر معجم الأدباء(١٩٧/١٨) وفيات الأعيان، وأنباه أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت. (٣٣٩/٤-٣٤٠).

٣- لم أجد بعد البحث من أين نقل ابن حمزة قول ابن السراج وقد ورد هذا النقل أيضاً في عمدة ذوي الهمم انظر عمدة ذوي الهمم صـ ٢٥ بتحقيق الباحث رسالة ماجستير.

٤- انظر الكافية بشرح الرضي (٣٧/١-٣٨).

٥- س من (ج) ما بين القوسين.

٦- ورد ما يشبه هذا عند ابن بابشاذ. انظر شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت، ١٩٨٤.(١٠٧/١).

فالأولى: هي التعريف واعلم أن التعريف المعتبر في منع الصرف لا يكون إلا بالعلمية، أو ما في معناها كتعريف التوكيد[1] كقولك (مررت بالنساء جُمَع)، دون سائر التعريفات، وذلك لوجهين:

أما أولاً: فلأن بقية المعارف غير العلمية، إما مبنية كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات، فلا مدخل لها في هذا الباب. وإما معربة كالمعرف باللام أو بالإضافة، وكلاهما في حكم المنصرف كما سنقرر حكمهما، فلا يكونان سببين في منع الصرف.

وأما ثانياً: فلأن علة[2] منع الصرف لابد أن تكون فرعية، والعلمية فرعيتها متصورة من غير تغيير يلحق العلم بخلاف سائر المعارف، فهي إما لا يعقل فرعيتها كالمضمر وأسماء الإشارة، وإما أن يتصور فرعيتها مع تغيير يلحق الاسم كزيادة اللام في المعرف باللام، وإسناد المضاف إلى المضاف إليه، فلهذا اشترطت العلمية في منع الصرف دون غيرها من سائر المعارف.

الثانية: التأنيث المعنوي واللفظي بالتاء[3]، وشرط كونه سبباً في منع الصرف العلمية، فلا يعد سبباً إلا معها، ثم هو على نوعين: لفظي ومعنوي، فاللفظي بالتاء نحو حمزة وطلحة[4]، والمعنوي[5] (ب/٣٣) ضربان: ثلاثي وزائد على الثلاثة فالزائد

١- فهو في معنى العلمية. جاء في الكتاب: وسألته عن جُمع وكُتَع، فقال هما معرفة بمنزِلة(كلهم) فهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء وهما منصرفان في النكرة. يقول السيرافي عن جُمْع وكُتع: هما معرفتان معدولتان على غير معنى عَدْل عمر وبابه. وأما جُمَع فإنك تقول: أكلت الرغيف أجمع، ووقفت على الرأي أجمع، ورأيت الزيدين أجمع، ووقفت على القصة جمعاء، و على القصص جُمَع وإن زدت في التوكيد وأتبعت قلت (جمعٌ كِتع) وكان الأصلِ أن نقول (جمعاً- كتعاً، كأحمر وحمراء وحمر، وأشهب وشهباء وشهب) فعدلوا عن جُمْع وكتع إلى جُمَع وكُتَع، لأن هذا لايستعمل إلا معرفة وذلك يستعمل معرفة ونكرة. انظر الكتاب(٣/٢٢٤).

٢- قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له بل المعني أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم. والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة. وسقوط الكسرة والتنوين في غير المنصرف مقتضي علتين التعريف وشيء أخر وتسميتهم لكل واحد من الفروع في غير المتصرف سبباً وعلة مجاز لأن كل واحد منهما جزءٌ لعلة، لا علة تامة، إذ باجتماع اثنين منهما يحصل الحكم، فالعلة التامة إذن مجموع علتين أو واحدة منهما تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما. انظر شرح الرضي على الكافية (١/٣٥).

٣- قال سيبويه:(اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتأنيث، فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلا اسماً واحدا. الكتاب (٣/٢٢٠).

٤- ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاءً في الوقف، ونحو (أخت وبنت) ليس مؤنثاً بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث. الكافية لشرح الرضي (١/٤٨) وابن يعيش (١/٦٠) والتأنيث بالتاء علي ضربين أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهراً فشرطه العلمية. سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة أو مؤنثاً حقيقيا كعزة أو لا هذا ولا ذاك كغرة، فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر من دون العلمية. وهذا ما يسمى بالمؤنث اللفظي انظر الكافية بشرح الرضي(١/٤٨)، وابن يعيش(١/٦٠).

٥- أما المؤنث المعنوي: وهو أن يكون التاء مقدراً سواء كان حقيقياً كهند وزينب أو غير حقيقي كحلب ومصر، ولا تؤثر التاء مقدرة إلا مع العلمية، والمراد بالمؤنث المعنوي ما كانت التاء فيه مقدرة، لا المؤنث الحقيقي كحائض انظر الكافية بشرح الرضي(١/٤٩) وابن يعيش(١/٦٠-٦١).

على الثلاثة نحو(زينب وسعاد[1]). والثلاثي أيضاً نوعان: ساكن الوسط، ومتحرك الوسط. فمتحرك الوسط غير منصرف كـ(سقر) (وقدم)[2]. والساكن الوسط (ج/٢٥) نوعان أيضاً:

أحدهما: مؤنث تنضم إليه العجمة.

والثاني: مؤنث مجرد عن العجمة، فالأول غير منصرف بكل حال كـ(ماه) و(جور) في اسم بلدين لزيادة انضمام وصف العجمة إليه[3].

والثاني[4]: يجوز فيها الأمران: الصرف، وتركه، فمن صرفه، فعذره أن السكون قد قاوم أحد السببين ومن منعه، فوجهه حصول السببين وهما العلمية والتأنيث، ولا اعتبار عنده لمزيد الخفة بالسكون مع كمالهما وقد جمع العلتين[5] من قال[6]:

* لم تتلفعْ بفضلِ مئزرِها   دَعدٌ ولم تسقَ دعدُ بالعُلب *

وشرط تأثيره العلمية، ولهذا صرفنا نحو قائمة، وقاعدة، وعناق، وعقرب، إذا لم يسم بها لفقد العلمية (فهذا هو الكلام في التأنيث المشروط بالعلمية كطلحة (أ/٢١) وزينب.

١- قال سيبويه: وإذا سميت رجلاً بسعاد أو زينب لم تصرفه، من قبل أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة، وليس شئ منها يقع على شئ مذكر ولكنها اشتقت فجعلت مختصاً بها المؤنث في التسمية. الكتاب(٣/٢٣٩) وابن يعيش(١/٦٠-٦١).

٢- سقر متحركة معرفة جهنم- أعاذنا الله منها - وجبل بمكة. والقَدَمَ محركة السابقة في الأمر ورجل قدم وامرأة قدم من رجال ونساء قدم أيضاً وهم ذو القدم. انظر سقر في القاموس(٢/٥١) وانظر قدم في القاموس(٤/١٦٣).

قال سيبويه: اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف. الكتاب (٣/٢٤٠).

٣- قال سيبويه: فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف. فمن الأعجمية (حمص،وجور، وماه) فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها. الكتاب (٣/٢٤٣).

٤- وفي الكتاب: فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود. ولذا اختار الأخفش المنع. النكت الحسان صـ١٥٧ الكتاب(٣/٢٤٠-٢٤١) وقد خالف الإجماع عيسى بن عمر. النكت الحسان صـ١٥٧. والكتاب بولاق (٢/١٩).

٥- في (ج) اللغتين وكذلك في (ب).

٦- البيت لجرير: انظر الديوان صـ٨٢. و سيبويه (٣/٢٤١) والخصائص (٣/٦١- ٣١٦) وابن يعيش (١/٧٠) وتتلفع تتقنع، وتلتحف و علب جمع علبة وهي وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب. شرح الديوان، دار الكتب العلمية- بيروت صـ٨٢. وفي طبعة بيروت للطباعة والنشر صـ٦٧. قال سيبويه: بعد أن رواه فصرف ولم يصرف، وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد. وقال صاحب الاقتضاب وصف أن دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة ولم تكن من البدويات اللواتي يلتحفن بالمآزر ويشربن في العلب. الاقتضاب شرح أدب الكاتب، ابن السيد البطليوسي. دار الجيل- بيروت ١٩٨٧. صـ٣٦٧، وذكره ابن يعيش(١/٧٠) وكان الزجاج لا يصرف نحو هند ودَعْد وجُمل. والشاهد فيه صرف دعد وتركها. وانظر الأغاني(١/٢٦٣) والكامل للمبرد. تحقيق: محمد أحمد الداعي، مؤسسة الرسالة،١٩٨٦. (١/٨٣) والمنصف(٢/٧٧). والمرتجل ٩٢. تصريف المازني/ ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين طـ البابي الحلبي١٩٥٤.صـ٢/٧٧.

فأما ما كان مؤنثاً بالألف نحو صحراء، وبشرى، فليس مشروطاً بالعلمية، وإنما علة صرفه مختلف فيها، فالذي عليه علماء البصريين أن العلة هو التأنيث، ولزوم التأنيث ومعنى اللزوم فيه كونه غير منفصل عنه بحال، وعند الكوفيين أن امتناع الصرف في حمراء إنما هو الصفة والتأنيث، وكلام البصريين أقوى وأبعد عن الانتقاض الوارد على الكوفيين، في نحو صحراء وقد ذكرناه في كتاب المحصل[1])[2](ب/٣٤).

الثالثة العجمة: ويشترط في كونها سبباً في منع الصرف أمور ثلاثة:

أما أولاً: فلابد أن يكون علماً في الأصل، ولهذا فإنك لو سميت رجلاً بد يباج واستبرق لصرفته، لما لم تكن العلمية فيه أصلية في وضعه[3].

وأما **ثانياً**: فلابد أن تكون حروفه أكثر من ثلاثة كإبراهيم وإسرائيل.

وأما **ثالثاً**: فأنه إذا كان ثلاثياً فلا بد من تحرك وسطه، لتكون الحركة قائمة مقام الحرف الرابع نحو قولنا(شتر[4]) أما إذا كان ساكن الوسط، كان منصرفاً بكل حال، ولم يقل فيه لغتان. كالمؤنث الساكن الحشو في(هند)و(دعد) وما ذلك إلا لأن العجمة لا أثر لها مع سكون الوسط في مثل(نوح) و(لوط[5]).

الرابعة: التركيب: من نحو حضرموت، وبعلبك[6]، واعلم أنا نريد التركيب المعتبر في منع الصرف أن تكون الكلمة الأولى حشواً، نازلة منزلة الجيم من

١- المحصل في شرح المفصل، كتاب لابن حمزة ما زال مخطوطاً وله عدة نسخ في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء، فهرست مخطوطات الجامع الكبير: إعداد أحمد عبد الرزاق الريقي وآخرين.١٤٠٤- ١٩٨٤. (١٥١٢/٣) وزارة الأوقاف.

٢- س من (ج) ما بين القوسين.

٣- قال سيبويه (اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكن في الكلام فدخلت له الألف واللام فصار نكرة فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته إلا أن يمنعه في الصرف ما يمنع العربي وذلك نحو اللجام والديباج واليرندج وهو سواد يسوده الخف. القاموس(١٩٧/١). والنيروز والفرند والزنجبيل والأرندج والياسمين والسُهريز نوع من التمر، والأجر وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ولم تمكن في كلامهم - أي كلام العرب- كما تمكن الأول ولكنها وقعت معرفة ولم تكن من أسمائهم العربيه فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية كنهشل وشعثم ولم يكن شيء منها قبل ذلك إسماً يكون لكل شيء من أمه فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم وإذا حقرت اسماً من هذه الأسماء فهو في عجمته. انظر الكتاب(٢٣٥/٣) وعلمية الاسم الأعجمي في لغته الأصلية لايعتبره الرضي شرطاً لازماً بل الواجب عنده ألا يستعمل في كلام العرب إلا مع العلم سواء كان علماً في لغته كإبراهيم وإسماعيل أو لا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راوية عيسى لجودة قراءته. شرح الرضي(٥٣/١).

٤- شتر قلعة من أعمال أران بين برذع وكنجة إليها ينسب السلفي يوسف الصيرفي انظر معجم البلدان، لياقوت، دار صادر- بيروت. (٤٢٤/٣).

٥- قال سيبويه: وأما نوح وهود ولوط فتصرف على كل حال لخفتها. الكتاب(٢٣٥/٣).

٦- يقول سيبويه عن معد يكرب:- فقلت ليونس هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سمي به واحدٌ إلا لم يصرف وإنما أستثقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء..... فلما لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكن الجاري على الأصل فتركوا صرفه، وهو مصروف في النكرة.

جعفر[1]، ويكون الإعراب كله واقعاً على الكلمة الأخرى، فإذا عرفت هذا، فنقول: شرائطه على هذا الوجه في منع الصرف ثلاث:

أحدها[2]: أن يكون علماً فإذا كان نكرة، بطل كونه سبباً في منع الصرف[3].

وثانيها: ألا يكون(ج/٢٦) تركيبه تركيب الإضافة، لأن الإضافة تجعله في حكم المنصرف، فلا يجوز أن تجعله سبباً في منع الصرف[4].

وثالثها: أن لا يكون تركيبه تركيب الجمل في نحو قولك : تأبط شراً و شاب قرناها، لأن الغرض حكاية الجملة الفعلية وبقاء صورتها من غير دخول الإعراب، ومنع الصرف فرع على حصول الإعراب، فلا أثر له في منع الصرف[5].

الخامسة: زيادة الألف والنون[6]، ودخولها على وجهين(ب/٣٥) **أحدهما**: أن يكون في الاسم.

والثاني: في الصفة. فإذا دخلتا في الاسم، فشرط تأثيرها في منع الصرف العلمية[7]، كعمران وعثمان، فإن اعترض في النون ما يدل على أصالتها، وجب

١- ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث، فما كان من هذا النوع يجري مجرى مافية تاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو حضرموت تقول هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت فلا ينصرف لأنه معرفة مركب والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تاء التأنيث. ابن يعيش(٦٥/١)

٢- ذكر ثانيهما أولاً ثم استدرك فذكر أحدهما في (ج).

٣- قال ابن يعيش: فإن نكرته صرفته، نقول هذا حضرموتُ وحضرموتٌ آخر، فمنعت الأول الصرف لأن معرفة، وصرفت الثاني لأنه لما زال التعريف بقيت علة واحدة وهو التركيب. ابن يعيش(٦٥/١)

٤- قال ابن يعيش: يجوز فيه إضافة الأول إلى الثاني، فإذا أضفت أعرب الأول بما يستحق من الإعراب ونظرت في الثاني فإن كان مما ينصرف صرفته، وإن كان مما لم ينصرف لم تصرفه يقول فيما يضاف إلى المنصرف هذا حضرُموتٍ وبعلُ بكٍ، وإن أضفت إلى مالا ينصرف قلت هذا رامُ هرموزَ ومارُسرجسَ. ابن يعيش (٦٥/١).

٥- يقول الرضي: أن يخلو الاسم المركب من الإضافة والإسناد، لأنه لو كان بأحدهما وجب إبقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية، ويضيف الرضي إحترازيين أخريين يقول: ولامعرباً جزؤه الأخير قبل العلمية نحو(إن زيداً) علماً وكذلك نحو (مازيدٌ) وأن لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية نحو(سيبويه وخمسة عشر) علماً، فإن الأفصح مراعاة البناء الأول الكافية بشرح الرضي(٩٥/١-٦٠) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقه ١٩.

٦- إن تأثير الألف والنون في منع الصرف هو شبهما بألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير، وهناك وجوه أخرى يتشابه به المزيد بألف ونون مع حمراء نحو تساوي المصدرين وزناً نحو (سكر) من سكران كحمر من حمراء وكون الزئدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الأوجة الثلاثة موجودة في فعلان فعلى. شرح الكافية للرضي(٦٠/١).

٧- قال ابن يعيش وأما الأعلام نحو مروان وعدنان وغيلان فهي أسماء لا تنصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، واعلم أن هذه الألف والنون في هذه الإعلام وما كان نحوها محمولات على باب عطشان وسكران لقرب ما بينهما، ألا ترى أنهما زائدتان كزيادتهما وأنه لا يدخل عليها تاء التأنيث لا تقول: مروانة ولا عدنانة، لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص، وليس المانع من الصرف كونه على زنة فعلان، ألا ترى أن عُثمان وذُبيان وسفيان حكمهما حكم عدنان وغيلان. شرح المفصل(٦٧/١).

صرف الاسم لا محالة، (كحسنان)[1] إذا كان مأخوذاً من الحُسن في أحد وجهيه[2].

وثانيهما: دخولهما في الصفة (كسكْران) واختلف النحاة في شرط تأثيرهما في منع الصرف في الصفة، فاعتبر بعضهم انتفاء فَعْلانة، واعتبر بعضهم وجود فَعلى(أ/٢٢)، ولا خلاف في صرف ندمان لوجود فعلانة وانتفاء فعلى ولا خلاف أيضاً في منع صرف سكران لوجود فعلى، وانتفاء فعلانة. وإنما ثمرة الخلاف في رحمان فمن اعتبر في منع صرف سكران وجود فعلى وجب أن يصرف رحمان لأنه لم يسمع فيه (رَحمْى) ومن اعتبر في منع صرفه انتفاء فَعْلانه، لم يصرف رحمان لانتفاء فعلانه[3].

والعلة في منع الصرف في سكران وغضبان إنما هو لأجل مشابهته الألف والنون بألف التأنيث في حمراء عند البصريين، وزعم الكوفيون أن امتناع صرفه إنما هو للصفة وزيادة الألف والنون[4].

السادسة: العدل[5]: وهو خروج المعدول عن صيغته الأصلية، وهو نوعان: حقيقي وتقديري: فالحقيقي ثلاث صور:

الصورة الأولى: (ج/٢٧): العدل في العدد، نحو أُحاد ومثنى، وثُلاث، وإنما كان حقيقياً لأن عدليته متحققة بالنظر إليه في نفسه، لأنك إذا قلت: جاء القوم ثُلاث. فالمعنى أنهم جاؤوا ثلاثة، ثلاثة، فقولنا: ثلاثة ثلاثة، هو الأصل: لأن الغرض تقسيم

١- لم أجد حسنان من حسن في المعاجم، وإنما وجدت الحُسان، والحسَّان- وهما كثير الحسن وشديد الحسن على التوالي انظر القاموس(٢١٥/٤) والمعجم الوسيط(١٧٤/١). ولو استشهد بمثل ما ستشهد به سيبويه لكان أولى نحو طحان- سمان- تبان. فالنون بمنزلة الدال من حماد سيبويه(٢١٧/٣).

٢- الوجه الأخر (الحس)، انظر القاموس (٢١٤/٢).

٣- أحصى السيوطي الألفاظ المصروفة في أخرها ألف ونون ومؤنثه فعلانة فاجتمع له ما يلي: سيفان للرجل الطويل، وحبلان للممتلئ غضباً، ويوم دخنان فيه كدرة، ويوم سخنان حار، ويوم ضحيان: لا غيم فيه، وبعير ضوحان: يابس الظهر، ورجل علان صغير حقير، ورجل قشوان، رقيق الساقين، ورجل نصران أي نصراني، ورجل خمصان، وكبش ألبان. فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء، همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، دار البحوث العلمية١٩٧٥، ط٢، بيروت:١٩٨٧.(٣٠/١)، والأشباه والنظائر(٧١،٧٢/٢) واللباب(٥١١).

٤- قال الأشموني: ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين أي الألف والنون-لا يقبلان الهاء، لا للتشبيه بألف التأنيث. انظر الصبان على الأشموني (٢٣٤/٣).

٥- قال ابن يعيش: العدل هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر، والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذاً من الأول كضارب من الضرب و هذا ليس من العدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولايكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً لأنه فرع على المعدول عنه فعمر علم معدول عن عامر علماً أيضاً وهذا ليس من أصول النكرات. انظر ابن يعيش(٦٢/١).

القوم (ب/٣٦) على هذا العدد، والأصل في كلام العرب أن الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه لابد أن يكون مكرراً، فيقال:جاء القوم رجلاً رجلا، ورجلين ورجلين، وجماعة جماعة. فلما ورد ثُلاث غير مكرر، والأصل يقتضي تكريره علم أنه معدول عن تكرر فلهذا قلنا: إنه معدول عن المكرر كما ذكرناه[1]، وقد جاء ثُلاث على مَثْلث.[2]، وثُلْثان، وهل يتجاوز في العدل في العدد إلى عُشار أو يقصر عن رُباع كما ورد. فيه خلاف بين النحاة[3]، والأحسن قصره، على ما ورد إلى رباع لأنه واردٌ على مخالفة القياس.

فوجب قصره على السماع[4].

الصورة الثانية: العدل في الصفات نحو: أُخَر[5]، وهذا عدل محقق، وإنما كان

١- قال سيبويه وسألته – يعني الخليل – عن أُحاد وثُناء، ومثنى وثُلاث ورُباع فقال هو بمنزلة أُخَر – أي معدوله- انظر سيبويه(٣/٢٢٤) إنما حده واحداً واحداً واثنين- اثنين فجاء محدوداً- أي مصروفاً عن وجهه فترك صرفه

قلت: أفتصرفه في النكرة ؟ قال: لا. لأنه نكرة يوصف بها نكرة، وقال لي أبو عمر: "أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع" آية (١) سورة فاطر- صفة كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة. وتصديق أبي عمرو قول ساعدة إبن جوية:

ولكنما أهلي بواد أنيسة ذئاب تبقي الناس مثنى وموحد.

الكتاب(٣/٢٢٦). وموحد هو معدول عن واحد كما أن عمر معدول عن عامر فالمانع عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فكونها للعدل تقدم وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتاً وإما حالا. الكتاب (٤/٩٣).

٢- وقد ورد في حاشية الأشموني مثلث(٣/٢٤٠) وفي القاموس: ثلاث ومثلث غير مصروف معدول من ثلاثة ثلاثة. القاموس(١/١٦٩).

٣-)موحد وأُحاد، ومثْنى وثُناء، ومثّلث وثُلاث، ومَرْبع ورُباع) هذه الألفاظ الثمانية متفق عليها انظر شرح الكافية للرضي(١/٤١) وشرح الأشموني(٣/٢٤٠)

وجاء فُعال من عشرة في قول الكميت: "ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالاً عُشارا " شرح الكافية (١/٤١)

جاء في الأشموني: اختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج

الثاني: لا يقاس بل يقتصر على السماع وهو مذهب جمهور البصريين.

الثالث: أنه يقاس على (فعال) لكثرته لا على (مفعل).

وورد عن ابن مالك الرأيان قال الشيخ أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم في كتاب الإبل ويعقوب بن السكيت من أحاد إلى عُشار ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز لا نعلمهم قالوا فوق رباع ومن حفظ حجة على من لايحفظ. الأشموني (٣/٢٤٠) الهمع(١/٢٦)، واللباب(١/٥١٤) مع حاشيته.

٤- يلاحظ أن ابن حمزة آثر السماع ورأي البصريين.

٥- أُخَر مانعاها من الصرف العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل والتحقيق أنه معدول عما كان يستحق من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر (أ أخر) بدون تغير معناه و ذلك معنى آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى و لا يجمع و لا يؤنث إلا مع الألف و اللام أو الإضافة، فعدل في تجرده=

حقيقياً لأن أُخَر، جمع للأُخرى، وأُخرى تأنيث الآخر، وآخر هو من باب أفعل التفضيل. وقياس المؤنث في باب أفعل التفضيل لا يخرج استعماله عن وجهيين:

إما اللام، وأما الإضافة، فتقول فيه (الفضلى)، و(فضلاهم) فأما(مِنْ) فلا يجوز دخولها على المؤنث، فلا يقال: فضلى من فلانة، فإذا عرفت هذا، قلنا: القياس في (أُخر) يقتضي أن يكون استعماله باللام أو بالإضافة كما في سائر أخواته، فلما ورد مقطوعاً عن اللام والإضافة، علمنا أنه معدول عن صيغته الأصلية التي وجبت له باستقراء لغة العرب.

الصورة الثالثة: العدل في التوكيد نحو (النساء جُمع) وهو عدل محقق، وإنما كان عدله محققاً لأن قولنا جمع مفرده (أ/٢٣) جمعاء، وجمعاء اسم لا صفة وقياس: فعلى فعلاء من الاسم أن يكون جمعه على فعالي، نحو صحاري(ب/٣٧)، فلما ورد مجموعاً على جُمَع عرفنا أنه معدول به عن قياس بابه. هذا ملخص كلام الفارسي[١] [٢].

=منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ (آخر) إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب مايراد به من المعنى، فقيل عندي رجلان أخران، ورجال آخرون، ورجْلان اخرون، وامرأة أخرى ونساء أخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في أُخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها ألف التأنيث. انظر الأشموني (٣/٢٣٩).

١- تقدمت ترجمته انظر فهرس الأعلام.

٢- هنا جملة اراء اختار الإمام رأي أبي علي الفارسي:

قال أبو علي: والحق أن جمعاء اسم لاصفة، وقياس جمع فعلاء اسماً فعالي في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحاري، وصحروات. فجُمْع معدول عنِ أحدهما.

ورد على الفارسي: أن جمعاء لوكان اسما لكان أجمع أيضاً كذلك فجمعه إذن على (أجمعون) شاذ إذ لايجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف.

ومر بنا أن الخليل عد تعريفه إضافياً قيل هو ضعيف لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف ويرد على ذلك إنه لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين مع الإضافة وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره ؟!

وقال ابن الحاجب: مع العدل الوصف الأصلي وإن صار بالغلبة في باب التأكيد فهو عنده مع (أجمع) كأسود وأرقم ونحوها

ويقول الرضي في شرحه على الكافية: لكن بقي الكلام في أن أجمع في الأصل من أي الصفات هو؟ أمن باب(أحمر حمراء) أم من باب (الأفضل والفضلى) ثم يقول: لا يجوز أن يكون من باب أحمر حمراء لجمعه على (أجمعون) وجمعه بالنظر إلى أصله (فعل) وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء بالغلبه أفاعل كأساور وأداهم فأفعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها، وأفعل فعلاء لا يجيء في الأغلب إلا في الألوان والخلق.

والأولى أن يقال: إنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة أجمعون وأجمع، فكأن معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع. إنه أتم جمعا في قراءتي من كل شيء فهو تفضيل لقولهم جميع نحو أحمد وأشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة أعني اللام والإضافة و(من) فأجمع فيه العدل والوصف والوزن، وجُمَع فيه العدل والوصف، ويثير الرضي إشكالا وهو إذا كان أجمع من باب الأفضل فينبغي أن يكون مؤنثه جُمعى كفضلي وأخرى لا جمعاء والجواب لما زال عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه، ولما بقي فيه معنى الصفة مع أن وزنه أفعل صار كأحمر الذي هو على أفعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء وإذا جاز لك أن تقول حسناء وخشناء وعلياء مع أن منكرتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف إذا انضم إلى الصفة وزن أفعل انتهى بتصرف. قليل من شرح الكافية للرضي(١/٤٤)

ونحن أميل في هذا إلى رأي الرضي لأن جمعاء تجد فيها معنى الوصفية بارزا أكثر من الاسمية.

وأكثر النحاة (ج/٢٨) على أن قولنا: (جُمَع) معدول عن (جُمْع) ساكن الحشو، وأن قياسه أن يأتي ساكن الحشو، كحمراء، وحُمْر فعدل به عن قياسه، وهذا خطأ لأن ساكن الحشو مخصوص بجمع فعلاء في الصفة دون الاسم كحمراء، وجمعاء اسم لا صفة. لهْ شبه بالعلم فكان كصحراء[1] في الاسمية، فجُمع جمعه، فهذا هو الكلام على النوع الأول من المعدول الحقيقي.

وأما[2] النوع الثاني في المعدول التقديري وله صورتان:

الصورة الأولى: قولنا:(قُثَم، وعُمَر، وإنما كان تقديراً، لأنه في نفسه، لم يسبق له أصل، فيقال: إنه عدل به عنه كما قررناه في المعدول المحقق[3]، وإنما حملهم على تقدير العدل فيه أنهم لو لم يقدروا فيه العدل لأدى إلى أحد محذورين. إما صرفه وقد ورد أنه غير منصرف في كلام العرب، وإما منع صرفه لعلة واحدة، وهو هدم لقاعدة من كلامهم لأنهم لا يمنعون الصرف لعلة واحدة فلهذا اضطر النحاة إلى تقدير العدل فيه، ومن ثم، لم يقدروا العدل في نحو أُدَد لما ورد مصروفاً[4].

الصورة الثانية: فَعالِ، كقطامِ في لغة بني تميم[5]، وإنما منعوها الصرف للعلمية وتقدير العدل عن(فاعلة) إلا ما كان في آخره راء نحو(كحضار) فهم يبنونها وهي في لغة أهل الحجاز مبنية بكل حال.

السابعة: الوزن، وهو أن يكون الاسم وارداً على وزن الفعل، ودخوله في الاسم على وجهيين (ب/٣٨):

أحدهما: أن يكون وارداً على صورة الفعل الماضي نحو قولنا (شمَّر، وضُرِبَ) فإذا كان بصورة الماضي، فشرط تأثيره في منع الصرف أن يكون ذلك الوزن مخصوصاً بالفعل الماضي غير وارد في غيره، كما ذكرنا في نحو (شمَّر، وضُرِبَ).

١- في (ب) كحمراء. يورد العكبري وجهاً آخر: هو استعماله استعمال الأسماء والصفات التي لغير المفاضلة نحو أبيض وأسود. اللباب(٥١٥/١).

٢- س (أما) من (أ).

٣- في (ب) الحقيقي.

٤- انظر رأي ابن الحاجب في ذلك ورقة (٣) من شرح الكافية فإن ابن حمزة يكاد يأخذ بكلامه. يقول العكبري: لا ينصرف نحو عُمر و زُفر للعدل والتعريف ولا يذكر عدلاً تقديراً ويرى فائدة العدل هنا شيئين توكيد المعنى المشتق منه في المسمى كالعمارة والزفر، والثاني الإعلام بأن عامراً برواية التسمية لا الوصف. اللباب (٥١٣/١). وأورد صاحب الهمع المسموع من فُعل الممنوع من الصرف(عُمر، زفر، مُضر، ثُعل، هُبل، زُحل، عُصم، قُزح، جُشم، قُثم، جُمع، جُحا، دُلف، بُلع، وبطن من قضاعة) ولم يسمع غير ذلك، وذكر الأخفش أن(طوى) من ذلك كذا رأيت في كتابه الواحد والجمع في القرآن. الهمع(٢٧/١).

٥- انظر رأي ابن الحاجب ورقة(٣) وابن عقيل(٣٣٧/٢) واللباب(٥١٦/١).

وثانيهما: أن يكون وارداً على صورة المضارع نحو قولنا(ج/٢٩): أحمد ويشكر، وشرط كونه مانعاً من الصرف أمران.

أما **أولاً:** فيكون في أوله زيادة، كزيادة الفعل المضارع من نحو يزيد و يشكر.

وأما **ثانياً:** فبأن يكون غير قابل للتاء[١]، ومن ثم يصرف (يَعْمَل)، و إذا سميت به مذكراً، انصرف في الصفة، لما ورد (يعملة) في مؤنثه، لأنه يقال: جمل يَعْمَل، وناقة يَعْمله، لأن التاء بعدته عن شبه الفعل فانصرف.

الثامنة الوصف: في نحو قولك: أسود، وأحمر، ودخوله على وجهين:

أحدهما: أصلي[٢] كما ذكرناه في أسود وأحمر، وعارض نحو قولنا (أجدل) للصقر[٣] وأخيل للطائر وهو الذي في جناحه لمعة تخالف لونه[٤]، فما كان الوصف فيه مستقراً بالأصالة وجب منع صرفه، ولا أثر لخروجه (أ/٢٤) إلى الاسمية بالغلبة في نحو قولنا: أرقم للحية[٥]، وأدهم للقيد[٦]، لأنها للوصف بالأصالة، ولهذا منعوها الصرف[٧]، لما ذكرنا وما كان من وصفه بالعروض[٨] لم يكن مؤثراً في منع الصرف، كقولنا: (أَجْدل وأَخْيل) لأن الاسمية مستحقة لها بالأصالة، فلهذا وجب صرفه، وقد منعه بعض العرب[٩] من الصرف التفاتاً إلى تخيل الوصفية فيه، ولا وجه له، لأن

١- ولا يكون عرضة لها لهذه التاء، لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجره التاء إلى جانب الإسم لاختصاصه بالاسم وتترجح التاء في الجر. انظر شرح الكافية للرضي(٦٣/١)

ويعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة والجمل(يعمل) ولا يوصف بهما، فهما اسمان. القاموس(٢٢/٤).

٢- فإنها لا تتصرف في معرفة و لا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الفعل نحو أذهب واعلم لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيها كما استثقلوه في الأفعال وأردوا أن تكون في الاستثقال كالفعل إذا كانت مثله في البناء والزيادة وضارعته وذلك نحو(أخضر وأحمر وأسود). الكتاب (٢٠١/٣)، انظر اللباب (٥٠٦/١-٥٠٧).

٣- القاموس(٣٥٧/٣).

٤- القاموس(٣٨٤/٣) ومما جاء فيه: الأخيل طائر مشؤوم أو هو الصُرد أو هو الشقراق سمي لاختلاف لونه بالسواد و البياض. القاموس(٢٥٨/٣).

٥- القاموس (١٢٤/٤).

٦- انظر القاموس (١١٦/٤).

٧- قال سيبويه: وأما أَدْهَم إذا عنيت القيد والأَسْود إذا عنيت الحية والأرقْم إذا عنيت الحية فإنك لاتصرفه في معرفة ولانكرة لم تختلف في ذلك العرب. الكتاب(٢٠١/٣).

٨- قال سيبويه و ذلك أجدل و أَخْيل و أفعى فأجود ذلك أن يكون ذلك النحو اسماً. الكتاب (٢٠٠/٣)

٩- لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع و لا أثر فيما يلمح في أجدل من الجدل و هو الشدة و لا في أخيل من خيول و هو كثرة الخيلان. الأشموني (٢٣٦/٣)، قال في الكتاب و قد جعله بعضهم صفة لأن الجدل شدة الخلق فصار أجدل بمنزلة شديد و أما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه و هو طائر أخضر على جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه الكتاب(٢٠١/٣) و ممن استعمل فيه أجدل و أخيل غير مصروفين القطامي قال: =

الاسمية هي الأصل، فوجب صرفه كقولنا: نسوةٌ أربعٍ(ب/٣٩).

التاسعة: الجمع وهو في نحو قولك: مساجد وقناديل وله شرطان:

أحدهما: أن تكون صيغته منتهى الجموع ومعنى ذلك أنه ليس وراء صيغة جمعه جمعٌ على حال أصلاً بل هو غاية الصيغ التي هي جموع فلا غاية فوقه.

وثانيهما: أن تكون صيغته بغير تاء، ومن ثم أوجبوا صرف نحو فرازنة لأنه بدخول التاء عليه يكون مشابهاً بالمفرد (كرباعية، كراهية)[1] فإذا عرفت هذا فاعلم أن الجمع منقسم في نفسه إلى ثلاثة أقسام:

أولها الجمع الحقيقي: وهو كل جمع بعد ألفه حرفان، أو حرف مشدد(ج/٣٠) من حرفين أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

فقولنا: كل جمع بعد ألفه حرفان احترازاً عن مثل قولنا: جمال، وسباع، فإنه منصرف وإن كان جمعاً لما لم يكن بعد ألفه حرفان.

وقولنا: أو حرف مشدد من حرفين، ليدخل فيه مثل قولنا: دوابّ، وشوابّ

وقولنا: أو ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن ليدخل فيه قولنا: مصابيح، وقناديل فإنه إذا وقع بعد ألفه ثلاثة أحرف، فلا بد أن يكون أوسطها ساكناً لئلا يكون عجز الكلمة

كأن العُقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

ويروى: كان بني الدغماء إذ لحقوا بنا.......البيت.

والشاهد في (أجدل) حيث منع الصرف لوزن الفعل ولمح الصفة. وقول حسان:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوماً عليك بأخيلا

حيث منع الصرف لوزن الفعل و لمح الصفة. انظر الأشموني (٣/٢٣٦-٢٣٧) و بحاشيته شرح الشواهد للعيني (٣/٢٣٧).

[1] اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحد أشد تمكناً وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه.

وإنما صرفت مقاتلاً وعذافراً لأن هذا المثال يكون للواحد. وكان الأولى بالإمام أن يقول ما كان مثاله على مثال (مفاعل، ومفاعيل) فليس كل ما كان على هذا الوزن جمعاً. انظر الكتاب (٣/٢٦٢) والأشموني (٣/٢٤١) واللباب(١/٥١٥).

واشترط الأشموني في (مفاعل ومفاعيل) أن يكون أوله مفتوحاً، وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ نحو (مساجد) أو مقدر نحو(دوابّ) إذا أصلها (دوابب) على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أو سطها ساكن. فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ نجر وجه عن صيغ الأحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق معنى الصرف، ووجه خروجه عن صيغ الاحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا أوله مضموم. كما مر. واتفق النحاة على أن إحدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية. فقال أبو علي هي خروجه عن صيغ الآحاد.

وقال آخرون العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أوتقديراً آما التحقيق نحو أكالب وأراهط إذ هما جمع أكلب وأرهط، والتقدير نحو مساجد لأنه بزنة ذلك المكرر أعني أكالب وأراهط فكأنه أيضاً جمع جمع وهذا مااختاره ابن الحاجب. الأشموني(٣/٢٤٣) وانظر رأي ابن الحاجب ورقة(١٦) من شرحه الكافية، وسيبويه (٣/٢٢٨) واللباب(١/٥١٥).

أكبر من صدرها[1]، فمتى حصل الجمع على هذه الصفة، وجب أن يكون غير منصرف.

وثانيها الجمع: التقديري، نحو قولنا (حضاجر)[2] فإنه علم للضَبُع غير منصرف (فليس[3] بجمع وإنما الجمعية فيه مقدرة، لأن حضاجر جمع لحضجر، وهو عظيم البطن فإذا سميت الضبع حضاجر كان كتسمية رجل بمساجد فلهذا قلنا إن الجمعية فيها مقدرة، وهكذا القول في سراويل)(ب/٤٠)، فإن قلنا إنه اسم أعجمي[4]، فهو محمول على موازنه، والجمعية فيه مقدرة[5]، وإن كان عربياً فهو جمع لسرواله[6].

وثالثها: الجمع المعتل اللام نحو قولنا: جوارٍ، وخلاف النحاة فيه من وجهين:

أحدهما: في لفظه، ولا خلاف أنه في حال الرفع، يستعمل بغير ياء، وفي حال النصب بإثبات الياء، وإنما الخلاف في حال الجر، فمنهم من أثبت الياء وهو اختيار[7]. الكسائي[8] ووجهه إنه مقدرة في أول الأمر غير منصرف، فكانت حركته في حال الجر فتحة، فاحتملها لخفتها فصار كالمنصوب في تمام آخره، ومنهم من يحذفها وهو الأكثر(أ/٢٥) ويجريه مجرى المرفوع[9].

---

١ لم أجد بعد البحث من ذكر هذه الموازنة إلا أن يكون رأي الإمام.

٢- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة (١٧) وانظر شرح الرضي (١/٥٤-٥٧)، يقول ابن الحاجب: وحضاجر علماً للضَبُع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع.... والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة ما لم يمنع مانع. ابن الحاجب ورقة (١٧) وانظر القاموس(٣/١١) وابن يعيش(١/٣٦).

٣- س مابين القوسين في (ب).

٤- قال سيبويه: وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر. الكتاب(٣/٢٢٩).

٥- قال سيبويه: إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة. الكتاب(٣/٢٢٩).

٦- لم يذكر سيبويه أنه عربي. قال السيرافي ومن الناس من يجعله جمعاً لسرواله فيكون جمعاً لقطَع الخرَق واعتمد هذا المذهب أبو العباس والذي عندي أن سِروالة لغة في سراويل ولم يرد من قال: "عليه من اللؤم سِرواله" أن عليه قطعة من خرق السراويل. انظر الكتاب وحاشيته (٣/٢٢٩) والصبان (٣/٢٤٧) وورد بأن سرواله لم يسمع عن العرب. وأن البيت مصنوع قال العيني: قائله مجهول وقيل مصنوع.

٧- انظر ابن يعيش (١/٦٤) وهو قول أهل بغداد واستشهد بقول الفرزدق: ولكن عبد الله مولى مواليا انظر شرح الرضي على الكافية (١/٥٨).

٨- الكسائي هو علي بن حمزة أبو الحسن كان أحد الأئمة القراء السبعة و إمام من أئمة النحو الكوفي أخذ عنه الفراء و القاسم بن سلام و غيرهما له كتب كثيرة منها معاني القران و المختصر في النحو والقراءات والعدد و اختلاف العدد و مقطوع القرآن و موصوله و كتاب النوادر الكبير والنوادر الأصغر والهجاء توفي الكسائي و محمد بن الحسن سنة ثلاث و ثمانين و مائة و قال ابن الأنباري مات سنة اثنين و ثمانين و مائة و قال أحمد بن كامل القاضي مات الكسائي بالري سنة تسع و ثمانين ومائة. و كان عظيم القدر في أدبه و فضله فدفنهما الرشيد و قال اليوم دفنت الفقه و اللغة انظر نزهة الألباء ص٥٨ وما بعدها وابن خلكان (١/٣٣٠) و إنباه الرواة (٢٥٦).

٩- نحو: هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ورأيت جواري وغواشي، وهو قول الخليل وسيبويه.

وثانيهما: في حكمه في الصرف وتركه. فيه خلاف بين النحاة، فمنهم من صرفه، وزعم أن هذا التنوين الذي فيه تنوين الصرف، لأن صيغة الجمع فيه قد انخرمت لأجل ذهاب لام الكلمة فصار مشبهاً للمفرد، كسلام، وكلام. فكان منصرفاً[1]، ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف وأن هذا التنوين فيه تنوين عوض عن إعلال الياء لأن أصله: هذه جواري، فنقلت الضمة على الياء فحذفت، فأعضنا (ج/٣١) عن حذفها هذا التنوين، فالتقى ساكنان، الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهذا مذهب سيبويه[2]، وهو الصحيح لأن لام الكلمة في حكم الحاصل، وإنما ذهب لأجل الإعلال كما ذكرناه، ولهذا وجب كسر الراء، في جوارٍ للدلالة على أن الياء في حكم المرادة.

وأما الموضع الثاني: وهو امتناع الجر والتنوين عن الاسم الذي لا ينصرف، ففيه طريقان:

الأولى: منهما وهي المعتمدة عند جماهير (ب/٤١) النحاة، وحاصلها المشابهة بينه وبين الفعل، وذلك أن الفعل فرع على الاسم من وجهين:

أحدهما: أن الاسم يستقل لأصالته بوقوعه خبراً ومخبراً عنه، والفعل يقع خبراً، ولا يكون مخبراً عنه بحال.

وثانيهما: أن الفعل مأخوذ من المصدر ومشتق منه، والمصدر أصل له، فثبت أن الفعل فرع على الاسم من هذين الوجهين.

فإذا وجد في الاسم علتان فرعيتان من تلك العلل التسع التي ذكرناها، وذكرنا فرعيتها على غيرها صار مشبهاً للفعل، فلأجل مشابهته له امتنع منه ما يمتنع الفعل من الجر والتنوين وكانا أحق بالسقوط لاختصاص الاسم بهما.

الطريقة الثانية: سلكها بعض الحذاق من متأخري النحاة، وقررها على أن الاسم الذي لا ينصرف لما حصل فيه علتان فرعيتان من العلل المذكورة، صار مركباً كالعلمية مع العجمة والعلمية مع التأنيث، وهكذا سائرها، فلما صار مركباً من هذين الوصفين حصل فيه ثقل فلما صار ثقيلا، أزيل عن الجر والتنوين لثقلهما، وكانا أحق بالزوال لاختصاص الاسم بهما، فهذا حاصل هذه الطريقة، والعمدة على

١- نسبه الأشموني إلى الأخفش؛ وحجته أن الياء لما حذفت تخفيفاً، زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح، فانصرف. الأشموني(٢٤٥/٣).

٢- انظر الكتاب (٣٠٨/٣) والأشموني(٢٤٥/٣) وشرح الكافية للرضي(٥٨/١) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقة (١٨)، وأضاف صاحب اللباب رأياً آخر وهو أن التنوين عوض من حركة الياء المستحقة فلما اجتمع التنوين والياء حذفت لالتقاء الساكنين فأما في النصب فلا ينصرف لكمال البناء وقد نسبه ابن يعيش للزجاج وعلق عليه بقوله: هذا الوجه فيه ضعف ونسبه الرضي إلى المبرد. انظر شرح الكافية(٥٨/١) وابن يعيش(٦٣/١-٦٤).

ما ذكره المتقدمون، من النحاة في تقرير قاعدة ترك الصرف. لأنها أكثر ملائمة للقواعد النحوية من هذه.

والطريقة الثانية(ج/٣٢)، يرجع إليها، لأنا إذا لم نسلك طريق المشابهة للفعل فلا معنى للخفة والثقل، فهذا هو الكلام(أ/٢٦) في امتناع (ب/٤٢) الجر والتنوين[١].

وأما الموضع الثالث: وهو في ذكر أحكام مالا ينصرف: فاعلم أن له أحكاماً أربعة.

الحكم الأول: أنه يجوز صرف غير المنصرف إذا اضطر إليه شاعر، وهذا من أحسن الضرورات، لأن في صرفه إعادة له إلى أصله، وإنما عرض له عارض فترك صرفه، وهو كثير مطرد، نحو قول الشاعر[٢]:

* وجبريلٌ أمينُ الله فينا.......... وروح القدس ليس له كفاء[٣] *

الحكم الثاني: أنه لا يجوز ترك صرف المنصرف عند جماهير البصريين، وأجازه أهل الكوفة محتجين بقول العباس بن مرداس[٤]:

١- انظر شرح الرضي على الكافية (٧٠/١) واللباب(٥١٦/١) وما ينصرف وما لو ينصرف صـ٢ الزجاج، تحقيق هذى قراعه. القاهرة.١٩٧١.

٢- القائل حسان بن ثابت. انظر الديوان محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣١، صـ١٦.

٣- سقط هذا البيت من نسخة (ب).

٤- العباس بن مرداس صحابي جليل أسلم قبل فتح مكة، بسير، وأمه الخنساء الصحابية الشاعرة، وكان العباس هذا من المؤلفة قلوبهم، أما مناسبة الأبيات فإنه لما فرغ الرسول صلى الله عليه وسلم من رد سبايا حنين إلى أهلها أعطى المؤلفة قلوبهم، وكانوا أشرافاً يتألفهم، ويتألف بهم قومهم فلما أعطى الأقرع بن حابس ومالك بن عوف و عيينه بن حصن مئة بعير لكل منهم، وأعطى عباس بن مرداس أباعر فسخطها، وقال يعاتب النبي صلى الله عليه وسلم:

أتجعلُ نَهبي ونهبَ العبيـــ ... د بين عيينة والأقرع

وما كانِ حصنٌ ولا حابسٌ ... يفوقان مرداسَ في مجمع

وما كنتُ دون امرئٍ منهم ... ومن تضع اليومَ لا يُرفع.......الأبيات

فلما أنشدها الرسول صلى الله علية وسلم قال: اقطعوا عني لسانه، فأعطي حتى رضي. انظر تاريخ الأمم والملوك: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مؤسسة عز الدين، ط٢، ١٤٠٧-١٩٨٧.(٤٦/٣) خزانة الأدب دلب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، بولاق ١٢٩٩، وانظر الموشح للمرزباني: تحقيق علي محمد الصجاوي، دار نهضة مصر:١٩٦٥. صـ١٤٤. والإنصاف (٤٩٩/٢)، والورد اللوامع على همع الهوامع، أحمد الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت(١١/١). والهمع(٣٧/١) وأمالي السهيلي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا. القاهرة ١٩٧٠. صـ٢٧.والشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٧.(١٠١/١و ٣٠٠) وسمط اللآلي، تأليف: أبو عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ١٩٣٦-١٩٣٧.(٣٣/١). والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، إشراف وتحقيق: إبراهيم الأبياري، مط دار الشعب بالقاهرة:١٩٦٩-١٩٧٤.(١٧٨/١٤) وعنده أن الرواية الصحيحة يفوقان شيخي. فإذا صحت الرواية فلا احتجاج بالبيت. ولم يعد المبرد مثل هذه ضرورة وإنما هو لحن، وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى أصله قبل دخول العلة. المقتضب(٣٥٤/٣) وانظر اللباب(٥٢٣/١).

* فما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداسَ في مجمعِ *

وهو شاذ لا يعول عليه، ولأن الرواية فيه يفوقان شيخي فيسقط التعلق به وبقول غيره[١]:

* وممن ولدوا عامرُ   ذو الطول وذو العرض*

وليس فيه حجة لصحة محملة على اسم القبيلة[٢].

الحكم الثالث: في دخول اللام والإضافة عليه، هل يكون منصرفاً أم لا. مثل قولنا:

الأحمر، وأحمركم، وفيه خلاف بين النحاة فذهب الزجاج[٣]، ومتبعوه إلى أنه منصرف[٤]، وإنما امتنع دخول التنوين فيه[٥] لأجل اللام والإضافة، وإليه أشار الخوارزمي[٦] في التخمير.

وذهب جماعة على أنه غير منصرف[٧]، ولكنة ينجر في مواضع الجر. وحكي عن الفارسي أنه توقف في أنه منصرف أو غير منصرف[٨].

١- وهو لذي الأصبع العدواني انظر ابن يعيش (٦٨/١) والإنصاف(٢٦٥/١) وابن عقيل (٣٤٠/٢) والأغاني(٩٣٨/٣) والعيني(٣٦٤/٤) واسمة حرثان ابن الحارث بن محرث. وذو الطول وذو العرض كناية على عظمة جسمة، وعظم الجسم مما يتمدح به ومثله قول الشاعر

* تبين لي أن القماءة ذلة   وأنَ أعزاء الرجال طيالها *

٢- ليست الشواهد على جواز منعَ الصرف للعلمية هذين البيتين فقط فقد استشهدوا بقول الأخطل يمدح سفيان بن الأبيرق:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت   بشبيبَ غائلة النفوس غدور

وبيت دوسر القريعي: وقائلة ما بال دوسرَ بعدنا   صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

هذا ما جعل ثعلب يجيز المنع في الكلام انظر شرح الرضي(٣٨/١) وابن يعيش(١٦٨) وابن عقيل(٤٠/٢) وأوضح المسالك(١٥٨/٣)

٣- الزجاج هو أبو إسحاق من أصحاب المبرد، توفي ببغداد سنة ٣١٦هـ وقد أناف على الثمانين انظر بغية الوعاة (١٠٠/١) إنباة الرواة (١٥٩/١) – أخبار النحويين البصريين صـ١١٣.

٤- انظر أسرار النحو صـ٩٣ وما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج صـ١-٢ وشرح الرضي (٣٦/١) واللباب(٥٢٢/١).

٥- سقط فيه من (ب).

٦- الخوارزمي: هو محمد بن أبي القاسم بن بايجوك البقالي الخوارزمي النحوي أبو الفضل الملقب بزين المشايخ، كان إماماً في الأدب، وحجة في لسان العرب، أخذ اللغة والإعراب عن الزمخشري وجلس بعده مكانه. له من التصانيف: مفتاح التنزيل، تقويم اللسان في النحو، الإعجاب في الإعراب وغير ذلك. مات سنة ٥٦٢هـ انظر بغية الوعاة(٢٥/١) ومعجم الأدباء(١٥/١٩).

٧- من هؤلاء الجماعة العكبري وحجته أن مانع الصرف قائم. اللباب(٥٢٢/١) وأبو حيان في تقريب المقرب في النحو دراسة وتعليق: محمد جاسم الدليمي، الندوة الجديدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧. صـ١٨١.

٨- قال: لا أقول منصرفاً لوجود العلتين، ولا غير منصرف لأن التنوين لم يذهب بالعلتين. أسرار النحو صـ٩٤. والأشباه والنظائر: السيوطي، حيدر آباد مطبعة دائر المعارف، النظامية، ١٣١٦.(٣٢٧/١)، والمقتضب(٣١٣/٣)، واللباب(٥٢٢/١).

ومنهم من فصل وقال(ب/٤٣): إن كان دخول اللام والإضافة على ما كان أحد وصفيه العلمية، وجب أن يكون منصرفاً[١]، وإن دخلتا على ما ليس أحد وصفيه العلمية لم يكن منصرفاً[٢]، فينصرف مثل: إبراهيم، وزينب، وإذ كان مضافين، ولا ينصرف نحو أحمر ومساجد إذا كان فيهما اللام والإضافة. والمختار أنه منصرف، لأن اللام والإضافة من خواص الأسماء (ج/٣٣)، فقابل دخولها شبه الفعل، فرجع الاسم إلى أصله فانصرف. فأما امتناع التنوين، فلأجل اللام والإضافة وأما الجر فلا مقال في جواز دخوله.

الحكم الرابع في دخول العلمية: أعلم أن دخول العلمية في باب ما لا ينصرف على وجهين:

أحدهما: أن تكون مؤثرة وشرطاً، ونعني بكونها مؤثرة أنها أحد السببين(أ/٢٧). ونعني بكونها شرطاً أن السبب الثاني لا يستقل وضعاً ولا يؤثر في معنى الصرف إلا بها. وهذا كالتأنيث بالتاء والعجمة فإن العلمية شرط فيهما[٣].

وثانيهما: أن تكون مؤثرة غير شرط، ونعني بكونها مؤثرة أنها أحد السببين، ونعني بكونها غير شرط أن الوصف الثاني قد يستقل سبباً في منع الصرف مع غيرها، وهذا كالعدل، ووزن الفعل. فإنهما قد يكونان مؤثرين مع العلمية، كأحمد وعمر، وقد يكونان مؤثرين مع فقد العلمية كأحاد وأحمر، فإذا عرفت هذا، فنقول: حيث كانت العلمية مؤثرة شرطاً(ب/٤٤)، إذا نكر الاسم المختص بها بقي بلا سبب، كزينب، وسعاد، لأن العلمية ذهبت بالتنكير، والتأنيث لا يكون سبباً إلا بشرطها، فلهذا قلنا: إن السببين ذهبا جميعاً[٤].

وحيث كانت العلمية سبباً غير شرط، إذ نكر اسمها بقي على سبب واحد كأحمد وعمر، لأن العلمية تذهب بالتنكير، وبقي العدل ووزن الفعل، لأنها ليست شرطاً فيها بل يؤثران مع فقدها كما قررنا[٥].

١- أنظر أسرار النحوص٩٤.

٢- أنظر أسرار النحوص٩٤.

٣- فقائمة ونافذة، وديباج ولجام أسماء مصروفه لأنها لم تستند إلى العلمية.

٤- قال ابن مالك..... واصرفن ما نكرا من كل ما لتعريف به أثرا.

ويعلق ابن هشام فيقول: يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب:

منها: أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر تقول وربَّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعُمَرٍ ويزيدٍ وإبراهيمٍ ومعد يكربٍ وأرطىً. أوضح المسالك (١٥٦/٣).

٥- انظر ابن عقيل (٣٣٨/٢) وأوضح المسالك (١٥٦/٣) والأشموني (٢٧٠/٣) فقد صرفوا اسم العلم على كل حال إذا نكر وفقد العلمية. أما من نكر لم يعدَّ العلم مانعاً من الصرف يقول الأشموني: إذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف. أما ذو الألف التأنيث فللألف وأما ذو الوصف مع=

(قال الشيخ: ومنها نوع رابع، يدخله الرفع والجر مع التنوين أو ما قام مقامه من الألف واللام، أو الإضافة، وهو كل اسم مؤنث مجموع بألف وتاء مثل الزينبات، والمسلمات، والحبليات، والصحراوات، ولا يدخله لفظ النصب).

قال السيد الإمام: كلام الشيخ هاهنا(ج/٣٤) قد اشتمل على ثلاثة مواضع:

الأول: في تقسيم المؤنث.

الثاني: في كيفية جمعه بالألف والتاء.

الثالث: في بيان ما يجري عليه من الحركات الإعرابية وما يتعذر.

أما الموضع الأول: وهو تقسيم المؤنث، فاعلم أن المؤنث ينقسم باعتبار التأنيث إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: المؤنث المعنوي، وهو نوعان:

١- ثلاثي ٢- زايد على الثلاثة

فالثلاثي على ثلاثة أوجه:

مفتوح الفاء كدَعد ومكسور الفاء كهِند ومضموم الفاء كجُمُل والزايد على ثلاثة على وجهين(ب/٤٥):

اسم عين كعقرب، وعناق[1] وصفة: نحو هَجْرَع[2] وسَلْهَب[3].

القسم الثاني: المؤنث بالتاء وهو على نوعين:

١- ثلاثي ٢- وزائد على ثلاثة.

فالثلاثي ضربان: اسم، وصفة

فالاسم نوعان: صحيح ومعتل:

=زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل إلى فعال وَمفْعَل، فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية، فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل. هذا مذهب سيبويه. وخالف الأخفش في باب (سكران) فصرفه، وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب. **الأول:** منع الصرف وهو الصحيح. **والثاني:** الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه ثم وافق سيبويه. **والثالث:** إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف. وهذا مذهب الفراء وابن الأنباري. **والرابع:** يجوز صرفه وترك صرفه قال الفارسي: وأما المعدول إلى فُعال، ومَفْعَل ممن صرف أحمر بعد التسمية صرفه الأشموني(٣/٢٧١) وانظر تعليق الصبان في حاشيته على الأشموني والزمخشري وابن يعيش في شرح المفصل(١/٧٠) وتمرين الطلاب في صناعة الإعراب: تأليف خالد بن عبد الله الأزهري، مكتبة الإرشاد، صنعاء، صـ١٠٦-١٠٧.

١- س من (ج) عناق. وهي الأنثى من أولاد المعيز والغنم من حين الولادة إلى تمام حول(ج) أعنُق، وعُنُق وعنوق. المعجم الوسيط(٢/٦٣٢).

٢- الهجرع: الأحمق، والمجنون، والكلب السلوقي الخفيف، والطويل الممشوق، الوسيط (٢/٩٧٣).

٣- سَلْهَب: الطويل من الناس والخيل(ج) سلاهب وسلاهبه. الوسيط(١/٤٤٦)

فالصحيح على ثلاثة أوجه:

مفتوح الفاء نحو حمزة، وطلحة

ومكسور الفاء نحو سِدْرة[1]، وكِسرة

ومضموم الفاء نحو ضُلْمة، وغُرفة.

والمعتل على ثلاثة أوجه:

معتل الفاء: كوردة و وَدعة[2].

ومعتل العين: كجَوْزة، وبَيْضَة

ومعتل اللام: كذِرْوة، وغدوة

والصفة نحو: امرأة خَدْلة[3]، وحالة سَهلة.

والزائد على ثلاثة نوعان:

اسم عين: كحَنظلة، وسَفْرجلة

وصفة: كهيضلة[4]، وجحمرشة[5].

القسم الثالث: المؤنث بألف مقصورة.

وأبنيته على ضربين: مختصة، ومشتركة.

فالضرب الأول(أ/٢٨) منها مقصورة على التأنيث لا يخرج إلى الإلحاق بحال ولها صيغ ثلاث.

الصيغة الأولى: فُعلى، بضم الفاء وسكون العين.

وهي نوعان: اسم وصفة

فالاسم على ضربين: اسم عين كالبُهمى[6]، والحُمى، واسم معنى كالبشرى والرُجعى. والصفة نحو قولك حُبلى، وخُنثى.

الصيغة الثانية: فَعَلى، بفتح الفاء والعين. وهي نوعان: اسم عين، كأجَلَى[7] وبَرَدى، واسم صفة كجَمَزَى[8]، وبشكى[9].

١- سِدْرة:- شجر النبق. الوسيط(٤٢٣/١)

٢- زَ في (ب). وجمعها الودع خرز بيض جُوف، في بطونها شق كشِق النواة تتفاوت في الصغر والكبر. الوسيط(١٠١٢/٢).

٣- خَدْلة: المرأة الغليظة الساق مستديرتها والجمع خدال أو الممتلئه الأعضاء لحماً في دقة العظام، والحبة الضئيلة من العنب والساق من شجر الصاب. والمراد هنا المعنى الأول ليكون صفة. القاموس(٣٧٧/٤).

٤- الهيضلة: المرأة النصف المتوسطة في السن والناقة الغزيرة اللبن. الوسيط(٩٨٧/٢).

٥- الجَحَمرِش: العجوز الكبيرة، والمرأة السمجة، والأرنب المرضع، والأفاعي الخشناء، ولم تلحقها التاء في القاموس المحيط(٢٧٤/١).

٦- البُهْمى: نبت يطلق للواحد والجميع واحده بهَماة. انظر القاموس (٨٣/٤)

٧- أَجَلَىَ: مرعى. القاموس (٣٣٨/٣).

٨- جَمَزَى: سريع. القاموس (١٧٦/٢).

٩- امرأة بَشَكى اليدين والعمل سريعة وناقة بشكى. القاموس (٣٠٥/٣).

الصيغة الثالثة(ج/٣٥): فُعَلى، بضم الفاء وفتح العين، ولا يأتي إلا اسماً فقط كأُرَبى[١]، وشعبى[٢]. قال جرير[٣]:

أعبداً حلَ في شُعَبى غريباً ألؤماً لا أبا لكَ واغترابا

الضرب الثاني: المشتركة بين التأنيث والإلحاق ولها صيغتان:

فالصيغة الأولى: فَعْلى، بفتح الفاء وسكون العين، فالتي للتأنيث. منها ضربان اسم عين: كسلمى، ورَضْوى، واسم معنى: كالدَعْوى، والرَعْوى[٤].

والتي للإلحاق منها لا يخرج عن الاسم نحو قولنا: أَرْطى[٥]، وعلقى[٦]. وإنما كانت للإلحاق لأنهم قد قالوا فيه: أرطاة، وعلقاة، ولو كان ألفها للتأنيث لما جاز دخول التاء عليها.

الصيغة الثانية: فعلْى، بكسر الفاء وسكون العين، فالتي ألفها للتأنيث ضربان: اسم عين كالشِيزي[٧]والدفِلى[٨]، واسم معنى كالذِكرى.

والتي للإلحاق نوعان أيضاً، اسم عين، كمعزى، وصفة نحو عِزهى[٩]، وكيِصى[١٠]، وإنما كانت للإلحاق لدخول التنوين عليها، فالألف في منزلة الميم من درهم.

القسم الرابع: المؤنث بألف ممدودة، وأبنيته على ضربين:

فالضرب الأول: منها فَعْلاء بفتح الفاء، وسكون العين، يختص بالتأنيث، وهو نوعان:

النوع الأول: اسم عين: كالبَيداء، والصَحْراء، واسم معنى: كالنَعْماء، والسَراء، والبَأساء.

١- الأربَى: الداهية. القاموس (٣٨/١).

٢- شعَبى: موضع. القاموس(٩٢/١)

٣- جرير شاعر أموي توفي سنة ١١١هـ. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين، ط، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩، ص٦٥٠. والخزانة (٣٠٨/١)، والكتاب لسبويه ط بولاق ١٣١٦هـ (١٧٠/١-١٧٣) والأغاني (٢٧٦٧/٨) وشرح التصريح(٣٣١/١) وحاشية الصبان(١١٨/٢). يستنكر حال رجل سكن سُعبي وهو غريب عن أهلها وقد جمع مع الاغتراب اللؤم وانظر العيني على حاشية الصبان(١١٨/٢). وهذا البيت س من أ وج وهو في (ب) لذا أثبته.

٤- النزوع عن الجهل. القاموس(٣٣٧/٤).

٥- الأرطى: شجر نور كنور الخلاف وثمرة كالعناب مرة تأكلها الإبل غضة وعروقها حُمر الواحدة أرطاة ألفه للإلحاق فينون نكرة لا معرفة القاموس(٣٦٢/٢).

٦- العَلَقى: نبت يكون واحداً وجمعاً قضبانه رقاق يتخذ منه المكانس. القاموس(٢٧٦/٣).

٧- الشيزى: خشب أسود للقصاع القاموس(١٨٦/٢).

٨- الدفِلى: نبت مر. القاموس(٣٨٧/٣).

٩- عزهى: عازف عن اللهو. القاموس(٢٩٠/٤) أو لئيم أو لايكتم بغض صاحبه.

١٠- كيصى: وفلان كيصى وينون يأكل وحده وينزل وحده ولايهمة إلا نفسه. القاموس(٣٢٨/٢).

والنوع الثاني: صفة وهي ضربان منها ما هو تأنيث أفعل نحو: حمراء وسوداء، وما ليس كذلك نحو قولهم: امرأة حَسْناء و"ديَمة[1]" و"هَطْلاء[2]".

والضرب الثاني: يختص بالإلحاق، وله صيغتان:

الصيغة الأولى: فعْلاء بكسر الفاء، وسكون العين، كعلباء، وحرباء.

الصيغة الثانية: فُعْلاء بضم الفاء، وسكون العين: كقُوباء[3]، وجُوّآء[4]، ومُزآء[5].

فهاتان الصيغتان، الألف فيهما للإلحاق بقرطاس، وقِسطاس، وإنما كانتا للإلحاق لدخول التنوين فيهما، ولو كانتا للتأنيث لم يجز[6] دخول التنوين عليهما(ب/٤٧).

وأما الموضع الثاني: وهو كيفية جمع المؤنث بالألف والتاء، فقد ذكرنا أنه على أربعة أقسام.

فأما **القسم الأول:** وهو المؤنث المعنوي، فليس(ج/٣٦) في الرباعي منه، إذا أريد جمعه بالألف والتاء إلا وجه واحد، وهو إلحاق الألف والتاء بآخره اسماً كان أو صفة، كعقربات، وسلهبات فأما الثلاثي(أ/٢٩) الصحيح، فما كان منه مفتوح الفاء كدَعْد، فليس فيه في الجمع إلا وجه واحد، وهو تحريك وسطه بالفتح، كدَعَدات، وقد يسكن عند الضرورة، وما كان منه مكسور الفاء جاز فيه وجهان: فتح وسطه وكسره: كهنَدات. وما كان منه مضموم الفاء، جاز فيه وجهان: فتح وسطه وضمه، كجُمُلات، والتسكين، فيهما لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يسكنون، والظاهر من كلام الشيخ أن التسكين في مكسور الفاء ومضمومها سائغ في اللغتين، وليس الأمر كذلك بل اختص به بنو تميم.

وأما القسم الثاني: وهو المؤنث بالتاء، فاعلم أن الرباعي منه ما زاد عليه ليس فيه عند الجميع إلا وجه واحد، وهو إلحاق الألف والتاء بآخره في الاسم والصفة جميعاً، فنقول: حَنْظلات، وهَيْضلات[7].

وأما الثلاثي: الصحيح فما كان منه مفتوح الفاء ففيه عملان:

أحدهما: حذف التاء التي كانت في مفرده.

وثانيهما: تحريك وسطه، كجَمَرات، وطلَحات، وما كان منه مكسور الفاء، فلك فيه ثلاثة أعمال:

١- مطر يدوم في سكون بلا رعد وبرق- القاموس(١١٤/٤).

٢- المطر الضعيف الدائم.

٣- الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وليس فُعْلاء ساكنة العين غيرها. القاموس (١٢٤/١).

٤- انظر لسان العرب(١٥٧/١٤).

٥- مزا مزواً تكبر والمزو والمزي والمزيَ والمزية في كل شيء التمام والكمال. لسان العرب(٢٧٩/٦).

٦- في (ج) لم يحسن.

٧- الهيضلة: المرأة النَصَف، والناقة الغزيزة والضخمة الطويلة والمسنة. القاموس(٧٠/٤).

حذف التاء التي كانت في مفرده، وفتح وسطه، وكسره للإتباع. فتقول فيه: سِدِرات، وكسِرات، وما كان منه مضموم الفاء، فلك فيه أيضاً أعمال ثلاثة عند جمعه، حذف التاء وفتح وسطه وضمه، كغُرُفات، وظُلُمات، ولم يجئ الإسكان في الوسط(ج/٣٧)، في مكسور الفاء ومضمومها إلا في لغة بني تميم كما ذكرناه فهذا الكلام في صحيحه.

وأما المعتل منه: فمعتل الفاء يجري مجرى الصحيح. في فتح وسطه. كوَرْدة ووَدْعة فتقول: ورَدات وودَعات.

(وأما معتل اللام بالياء: كظَبْية، ودُمْية، ومعتله بالواو: كدَعْوة، وركْوة. ففيه لغتان:

إحداهما: بالتحريك لعينه لكونها صحيحة، فلم تنقل عليها الحركة كالذي صحت لامه كظُلْمة.

والثانية منها: السكون لعينه من جهة أن تحريك عينه يؤدي إلى قلب لامه، لتحريكها ياءً كانت أو واواً أو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلهذا بقيت ساكنة كراهة الإعلال[1])، فأما معتل العين بالواو كعورة، أو بالياء كبيضة، فليس فيها إلا الإسكان في الجمع إلا في لغة هذيل. فإنهم يحركونها كالصحيح قال قائلهم[2]:

* أخو بَيَضات رائحٌ متأوِّبُ   رفيقٌ بمسحِ المَنكبين سبوحُ *

وأما الصفة فليس فيها إلا الإسكان في الجمع كخدْلات، وسهْلات في خدلة وسهلة.

وأما القسم الثالث: وهو المؤنث بالألف المقصورة، فليس فيه في حالة الجمع إلا حالة واحدة.

وهي (أ/٣٠) قلب الألف في آخره ياء، كبُهميات، وذكريات[3]، سواءً إن كان اسماً في نفسه أو[4] مصدرا كما مثلنا[5].

١- س من (ج) ما بين القوسين.

٢- الشاهد لرجل من هذيل وليس في ديوانهم وهو في الدرر(٦/١) والهمع(٢٣/١) والأشموني(١١٨/٤) والخصائص(١٨٤/٣) والمنصف(٣٤٣/١) وشرح التصريح(٢٩٩/٢) والخزانة(٤٢٩/٣) والعيني(٥١٧/٤) وشرح شواهد الشافيه صـ١٣٢ وابن يعيش(٣٠/٥) والدر المصون(٣٩٩/٨) والبيت في وصف الظليم وهو ذكر النعام، وأخو بيضات كناية عن سرعته لأنه إذا قصد بيضاته يكون أسرع والرائح يسير ليلاً والمتأوب يسير نهاراً والسبوح من السبح وهو شدة الجري. والشاهد تحريك الياء ومنها قراءة ابن عامر في رواية ذكرها السمين الحلبي عَورات بفتح العين ونقل ابن خالويه أنها قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش. وجعلها ابن مجاهد لحناً وخطأ يعني من طريق الرواية، وإلا فهي لغة ثابتة. الدر المصون(٣٩٩/٨).

٣- في (ج) كحبليات وسكريات.

٤- في (ج) أو صفة.

٥- س من (ج).

{فأما الصفة، فلا يجوز جمعها بالألف والتاء إلا إذا كان لا مذكرا لها، كحبليات أو كان لها مذكر يجمع بالواو والنون نحو كبريات وصغريات، لأنه يقال في مذكره: أكبرون وأصغرون فأما إذا كان مذكرها لا يجمع بالواو والنون لم يجز جمعها بالألف والتاء، كسُكْريات[1]}

وإنما قلبت ياء لأمرين:

أحدهما: أنه قد تمال فتصير ألفها ياء، فلهذا قلبناها إلى الياء.

وثانيهما: أنها قلبت ياء فرقاً بين المقصور والممدود، ولما كان المقصور هو الأصل سبق فأخذ الياء لسبقه، فلهذا قيل فيه حبليات، وذكريات.

وأما القسم الرابع: وهو المؤنث بالألف الممدودة فهو على نوعين: اسم وصفة، فالاسم منه إذا جمع بالألف والياء فليس فيه إلا قلب ألفه واواً، نحو صحروات، وخنفساوات، وإنما قلبت واواً لأن المقصور قد سبق، فأخذ الياء، فاستحال قلبها ياء، وهم لم يقلبوها همزة مخافة اللبس بالهمزة الأصلية، فلما تعذر ذلك قلبوها واواً وأما الصفة، فلا يجوز جمعها بالألف والتاء فلا نقول: حمروات، كما نقول صحروات، وإنما لم يجز ذلك لأن أحمر لما (ج/٣٨) كان لا يجمع بالواو والنون(ب/٥٠)، لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء، ثم حمل سائر الصفات المؤنثة بالألف الممدودة عليها، فهذا الكلام في كيفية جمعه بالألف والتاء، واعلم أن جميع المؤنث على نوعين: علم وغير علم. فما كان منه علماً وجب تعريفه باللام عند جمعه، وإنما ألزم اللام عوضاً عن تعريف العلمية الزائل عند جمعه، فأما ما ليس علماً، فد خول اللام في محل الجواز والله أعلم.

<u>وأما الموضع الثالث:</u> وهو فيما يجري على الجمع المؤنث بالألف والتاء من الحركات الإعرابية فاعلم أنه يدخله جميع أنواع[2] الإعراب من رفع وجر، كذلك تابع الإعراب أيضاً وهو التنوين، أو ما يقوم مقامه من اللام أو الإضافة، إلا حركة النصب، فإنها لا تدخله في كل أحواله، وإنما تعذر دخول النصب عليه لأن المذكر السالم سابق في الرتبة على المؤنث السالم، وقد حمل المنصوب فيه على المجرور فأعربوه بالياء في حال النصب والجر جميعاً كالمسلمين والزيدين فحملوا في المؤنث السالم أيضاً(أ/٣١) المنصوب على المجرور وأعربوه بالكسرة في حالة النصب والجر كالزينبات والمسلمات[3].

١- س ما بين القوسين من (ج).

٢- س (أنواع) من (ب).

٣- زعم الأخفش والزجاج أنه مبني حالة النصب معرب حالة الرفع والجر، ويرى الكوفيون جواز نصبه بفتحة فيقولون رأيت الهندات.

(قال الشيخ: ومنها نوع خامس يدخله النصب وحده مع التنوين أو ما قام مقامه من ألف ولام أو إضافة، ولا يدخله رفع ولا جر. وهو كل اسم منقوص[1] آخره ياء خفيفة[2]، قبلها كسرة مثل القاضِي، وقاضٍ، والمعطي، والمنتمي، والمستدعي)≅.

قال السيد الإمام(ب/٥١): كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حكمه وقسمته. الثاني: في كيفية إعلاله. الثالث: في حكمه في حالة الوصل والوقف

وأما الموضع الأول: وهو في حكمه وقسمته، أما حكمه فهو دخول النصب وحده مع التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، ولا يدخله الرفع والجر وإنما تعذر دخولهما في المنقوص لأجل ثقل الكسرة والضمة على الياء المكسور ما قبلها، فلهذا أسقطوهما بخلاف النصب، فإن حركته خفت على الياء[3] المكسور ما قبلها فلا[4] جَرَم استعملوها فيه. والشرط في إسقاط الرفع والجر في المنقوص أمران(ج/٣٩):

أحدهما: أن تكون الياء خفيفة، فإن كانت مشددة ثقيلة، احتملت الرفع والجر، كياء (كرسيُ) و(وليُ).

وثانيهما: أن يكون قبلها كسرة، فإن كان قبلها ساكن جاز دخول الرفع والجر، كياء[5] (ظَيْ) و(حَيْ) وأما قسمته فهي تأتي على أربعة أقسام:

ثلاثي كعم وشجٍ، ورباعي كقاضٍ ومعطٍ، وخماسي كمنتمٍ، وسداسي كمستدعٍ وكلها جارية على حد واحد في جواز دخول النصب، وامتناع الرفع والجر على ما قررناه.

وأما الموضع الثاني: وهو في كيفية إعلاله، فلك فيه طريقان:

أحدهما: أن تقول: ثقلت الضمة على الياء، والكسرة أيضاً فحذفتا جميعاً ثم تبع الحركة التنوين في الزوال، لأن التنوين لا بقاء له مع زوال الحركة، فعوض عن حذف الحركة بتنوين آخر فالتقى ساكنان الياء والتنوين المعوض(ب/٥٢)، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكان حذف الياء أحق لأن على حذفها دليلاً وهو الكسرة قبلها.

١- سمي منقوصاً لأنه نقص منه شيئان حركة وحرف أما الحركة فهي الضمة و الكسرة والحرف هو الياء حذف لالتقاء الساكنين. انظر شرح المفصل(١/٥٦) وسيبويه(٣/٥٣٦)، وأصول النحو(٢/٤١٥-٤١٦)، والمرتجل صـ٤٠، واللباب(١/٨١).

٢- يقول العكبري: والمنقصوص ما كان آخره ياء قبلها كسرة و لا حاجة إلى قولك ياء خفيفة لأن الياء المشددة ياءان الأولى منهما ساكنة. اللباب(١/٨٠).

٣-- س من (ج).

٤- في (ج) فلهذا بدل من لا جرم.

٥- في (ج) (نجي وظبي).

وثانيها: أن تقول ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفت وبقي التنوين على حاله، إذ لا موجب لحذفه في الحقيقة، إذ لم يحصل له مضاد، فينفيه، فوجب الحكم على بقائه في التقدير، فالتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فالصورة واحدة والحكم مختلف والتنوين على الطريقة الأولى (أ/٣٢) تنوين عوض وعلى الطريقة الثانية تنوين تمكين[١].

وأما الموضع الثالث: وهو في حالة الوصل والوقف، فاعلم أن للمنقوص حالتين:

الحالة الأولى: حالة الوصل، وهو لا يخلو إما أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة ثبت فيه التنوين، وحركة النصب، وتعذر دخول الرفع والجر لثقلهما على الياء، فنقول: (هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضياً بالأمس) وإن كانت معرفة، أسكنت ياؤه في حال الرفع والجر، وحركت في حال النصب، سواءً كان معرفاً باللام أو بالإضافة تقول (هذا القاضي، وقاضيك، ومررت بالقاضي(ج/٤٠)، وقاضيك، ورأيت القاضي، وقاضيَك).

الحالة الثانية: حال الوقف، وهو لا يخلو إما أن يكون معرفة أو نكرة، فإن كان نكرة ففيه لغتان:

إحداهما: طرح الياء، فتقول: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ آخر للوقف مجرى الوصل في طرحها وهذه هي الأكثر.

وثانيها: إثبات الياء، فتقول: هذا قاضيٍ، ومررت بقاضيٍ، لأن التنوين لما زال عند الوقف (ب/٥٣) وكان هو الموجب لحذفها عادت كما كانت في الثبوت، وإن كان معرفاً باللام ففيه لغتان أيضاً:

أحدهما: إثبات الياء، وهو الأكثر والأشهر فنقول: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، لأن التنوين لما عدم لأجل اللام، عادت الياء إلى أصلها.

وثانيهما: طرح الياء، وهي قليلة[٢]، ووجهها أن اللام معاقبة للتنوين، فحذفت مع اللام، كما حذفت مع التنوين، فأما المنصوب، فليس فيه عند الوقف إلا إثبات الياء، إذا كان معرفة، وإبدال[٣] التنوين ألفاً إذا كان نكرة منوناً[٤].

١- انظر شرح الشافية(٣/١٦١) لابن الحاجب.

٢- بل وردت في القرآن الكريم (الكبير المتعال) الرعد آية"٩" (لينذر يوم التلاق) غافر آية "١٥".

٣- في (ج) وإبدالها.

٤- نحو رأيت القاضيَ، واحترمت قاضياً.

(قال الشيخ : ومنها نوع سادس، يدخله التنوين وحده، أو ما قام مقامه، ولا يدخله رفع ولا نصب ولا جر، وهو كل اسم مقصور آخره ألف مفردة، مثل العصا، وعصاً، والمعطى، والمنتمى إليه، والمستدعى[1]).

قال السيد الإمام: كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حكمه وقسمته. **والثاني:** في كيفية إعلاله. **والثالث:** في حالة الوصل والوقف.

أما الموضع الأول: في حكمه في الإعراب، فحكمه أنه لا يدخله شيء من الحركات الإعرابية الثلاث، وإنما تعذر دخولها عليه لأن آخره ألف، والألف لا تتحرك بحال، والشرط في امتناع دخول الحركات أمران:

أحدهما: أن يكون آخره ألفاً، فإن كان غير (أ/٣٣) الألف جاز دخولها عليه كالأسماء الصحيحة(ب/٥٤) والمهموزة.

وثانيهما: أن تكون الألف(ج/٤١) مفردة، فإن انضم إليها ألف أخرى، هَمَزْتَ الثانية، ودخلها الحركات كلها كالكساء والرداء. ولا يدخله إلا التنوين وحده، أو ما يقوم مقامه كاللام والإضافة.

وأما قسمته فهو على ضربين، مسموع، ومقيس.

أما المقيس، فضابطه أن ينظر إلى نظيره من الصحيح الملاقي له في الوزن والاشتقاق فإن انفتح ماقبل آخره، فهو مقصور، ويقتصر فيه على ثلاثة أنواع[2]:

أولها: أسماء المفعولين من الثلاثي المزيد نحو **(مُعطى، ومُشترى، ومُستلقى)** فهذه الأسماء مقصورات لأن نظائر هن من الصحيح مفتوح ما قبل الأواخر منها، نحو مُدخَل، ومُشترَك، ومَدحرَج[3].

وثانيها: أسماء الزمان والمكان نحو **(مَجْرَى، وملْهى)** فهذه مقصورة لأن نظيرهن من الصحيح، مَدْخَل ومَخرَج.

١- يطلق سيبويه على المقصور اسم المنقوص ويعرفه بقوله: " فالمنقوص كل حرف من بنات الياء أو الواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر" الكتاب(٣/٥٣٦).

٢- في (ب) أنواع ثلاثة.

٣- يقول سيبويه: وأشياء يعلم أنها منقوصه لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو(مُعطَى ومشترى) وأشباه ذلك، لأن مُعْطَى مُفْعَل وهو مثل مُخرَج فالياء بمنزلة الجيم، والراء بمنزلة الطاء. فنظائر ذا تدلك على أنه منقوص. وكذلك مشترى وإنما هو مفتعل وهو مثل مُعترك فالراء بمنزلة الراء والياء بمنزلة الكاف. الكتاب(٣/٥٣٦).

وثالثها: المصادر، نحو العَشا، والطَوى، والصَدى، لأن نظيرهن الحَوَال[1] والغَرَق[2] والعَطَش[3].

فهذه الأمور الثلاثة من الباب المقصور قياساً، وهو الذي يليق بالقواعد النحوية.

الضرب الثاني المسموع: وذلك نحو العصا، والرحى[4]، وغير ذلك مما ليس له ضابط يرجع إليه، وموضعه كتب اللغة.

وأما الموضع الثاني: وهو في كيفية إعلاله، فاعلم أن كيفية إعلاله أن تقول: تحرك حرف العلة في آخره وهو الواو والياء، وانفتح ما قبله، فقلب ألفاً وهذا الإعلال بالقلب إلى الألف مشروطاً بأمرين:

أحدهما: تحرك حرف(ب/٥٥) العلة بأي حركة سواءً كان رفعاً أو نصباً أو جراً.

وثانيهما: انفتاح ما قبلها فإن لم يحصل هذا الشرطان بطل قلبهما إلى الألف[5].

أما الموضع الثالث: وهو حكمه في حالة الوصل والوقف، فله حالتان:

الحالة الأولى: حالة الوصل، وهو لا يخلو إما أن يكون معرفة (ج/٤٢) أو نكرة فإن كان معرفة، ففيه قلب وحذف، فالقلب للواو والياء إلى الألف، والحذف للحركة لأجل إيهانها بالسكون، ومعنى الإيهان تضعيف الحرف بزوال حركته ليسهل قلبه إلى الألف، لأن قلبه إلى الألف مع بقاء حركته يصعب لقوته بها فحذفناها أولاً وقلبناها(أ/٣٤) من بعد وهذا القلب في المعرفة سائغ سواء كان التعريف باللام أو بالإضافة نحو العصا وعصاك، وإن كان نكرة ففيه قلب وحذف.

١- جاء في الكتاب: ومما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدراً لـ(فَعِلَ يَفْعَلُ) وكان الاسم (أفْعل) لأن ذلك في غير بنات الياء والواو، إنما يجيء على مثال (فَعَل) وذلك قولك لَلأحول به حَوَلٌ فهذا يد لك على أن الذي من بنات الواو والياء منقوص لأنه فَعَل وذلك قولك للأعشى به عَشى فهذا يدلك على أنه منقوص. الكتاب(٣/٥٣٧)

٢- ومما تعلم أنه منقوص أن ترى الفعل (فَعِلَ- يَفْعَل) والاسم منه (فَعِلٌ) فإذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص لأنه(فَعَل) يدلك على ذلك نظائره من غير المعتل وذلك قولك (فَرِقَ- يفرَق- فَرَقاً) وهو فَرِق. وإذا كان فَعَلٌ فهو ياء أو واو وقعت بعد فتحة وذلك قولك(هَوِي يهوى هَوَى وهو هَوٍ) الكتاب(٣/٥٣٧).

٣- وإذا كان (فَعِلَ- يفعَل) والاسم فعلان فهو أيضاً منقوص، ألا ترى نظائره من غير المعتل تكون فعلاً، وذلك قولك للعطشان: عَطش يعطش عطشاً وهو عطشان... فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الواو والياء لأنه فَعَلٌ كما أن فَعَل حيثَ كان فعلان له فَعْلَى وكان فَعِلَ ويَفْعلُ وذلك قولك(طَوِى يطوى طَوَى) الكتاب(٣/٥٣٧-٥٣٨).

٤- ومن الكلام مالا يدرى أنه منقوص حتى تعلم أنه تكلم به فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنه ياء وقعت بعد فتحة أو واو، ولا تستطيع أن تقول ذا لكذا كما لا تستطيع أن تقول قالوا (قَدَم) لكذا ولا قالوا(جَمَل) لكذا فكذلك نحوهما، فمن ذلك (قفا ورحى ورجا) وأشباه ذلك لا يفرق بينهما وبين سماء كما لا يفرق بين(قَدَم وقَذَال) الكتاب (٣/٥٣٧-٥٣٨).

٥- أي الواو والياء.

فإن قلب الياء والواو ألفاً وحذفت الحركة للإيهان كما قدمنا، وحذف الألف لالتقاء الساكنين، فتقول: هذا عصاً ورأيت عصاً ومررت بعصاً.

الحالة الثانية: حالة الوقف، واعلم أنه ليس في ألفها عند الوقف عليها إلا لغة واحدة وهو إثباتها ألفاً من غير قلب في هذه الألف كما قلبوا ألف حبلى[١] سواء كانت مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة، معرفة كانت أم نكرة، فإنها على حالة واحدة تقول: هذه العصا، وعصا، ورأيت العصا، وعصا، ومررت بالعصا(ب/٥٦)، وعصا، ولكن اختلفوا في ألفها عند الوقف في حالة التنكير على ثلاثة مذاهب:

أولها: أنها هي المنقلبة عن الواو، في حال الرفع والجر والمبدلة عن التنوين في حال النصب، وهذا هو مذهب سيبويه[٢]، وحجته قياسه، على الصحيح، وقد ثبت في الصحيح أنه تبدل في حال النصب ولا تبدل في حال الرفع والجر.

وثانيهما: أنها هي المبدلة عن التنوين في الأحوال الثلاثة، وهذا هو مذهب أبي عثمان المازني[٣]، وحجته أن التنوين إنما يبدل ألفاً في الصحيح لأجل الفتحة، ولا يبدل في نحو جاء زيدٌ، ومررت بزيدٍ، لأجل الضمة والكسرة فلما كان عصا في الأحوال الثلاثة قبل التنوين فيه فتحة حصل علة إبدالها ألفاً، فيجب أن يحكم بأنها ألف التنوين في الأحوال الثلاثة.

وثالثها: أنها هي الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة، وهذا هو(ج/٤٣) مذهب المبرد[٤] وحجته إمالتها ولو كانت هي المبدلة عن التنوين لما جازت إمالتها وفي هذا دلالة على أنها هي الأصلية[٥]، وإلى هذا ذهب الكسائي[٦] وأبو سعيد السيرافي[٧] وابن

١- إذ قلبوا ألفها واواً قبلها الفتحة ومنهم من يبدلها ياء قبلها الفتحة ومنهم من يبدلها همزة فيقول حُبلأ. اللباب(٢٠٢/١).

٢- انظر سيبويه(٣٠٩/٣) قال وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ماكانٍ غير معتل.

٣- هو بكر بن محمد من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة، كان متسعاً في الرواية، ومن أعلام النحويين البصريين توفي سنة ٢٤٩هـ. وله تصانيف كثيرة منها كتاب الألف واللام وكتاب العروض وكتاب التصريف وكتاب القوافي وكتاب ما يلحن فيه العامه وعن بكار بن قيس أنه قال ما رأيت نحوياً قط يشبه الفقهاء إلا حبان بن هلال والمازني. وانظر أخباره في نزهة الألباء صـ١٤٠، وما بعدها. وأخبار النحويين البصريين صـ٨٥ ومراتب النحويين صـ٧٧-٨٠ والفهرست ٨٤-٨٥ وطبقات الزبيدي ٧٨-٩٣ والإنباه (٢٤٦/١-٢٤٧) ومعجم الأدباء(١٠٧/٧-١٢٨) وبغية الوعاة صـ٢٠٢ وشذرات الذهب(١١٣/٢).

٤- تقدمت ترجمته انظر فهرست الأعلام.

٥- انظر شرح الشافية (٢٨٣/٢-٢٨٤) واستدل السيرافي على كون الألف لام الكلمة بمجيئها روياً قال الشماخ بن ضرار(إن الحديث جانب من القِرى) والحرف لايقع روياً إلا إذا كان من أصل الكلمة.

٦- تقدم ترجمته انظر فهرس الأعلام.

٧- ولد أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان في بيت فارسي كان أبوه مجوسياً فأسلم وكان مولد أبي سعيد بين سنة ٢٨٤هـ- ٢٨٨هـ بسيراف وكان أهم كتبه شرحه للكتاب توفي رحمه الله الأثنين ثاني أيام رجب سنة ٣٦٨هـ ببغداد وهو في الثمانين أو جاوزها بقليل انظر مقدمة كتاب أخبار النحويين البصريين للسيرافي صـ٧-٢١ معجم الأدباء(١٤٦/٨) إنباه الرواة(٣١٣/١) وبغية الوعاة صـ٢٢١ وفيات الأعيان (١٣٠/١) شذرات الذهب(٦٥/٣) طبقات الزبيدي صـ١٢٩ معجم الأدباء(١٤٥/٨) الفهرست١٦٠.

كيسان[1].

(قال الشيخ: ومنها نوع سابع لا يدخله تنوين ولا إعراب، وهو مع ذلك اسم معرب حكماً وتقديراً، وهو اسم آخره ألف تأنيث مقصورة[2] مثل: حُبلى وسَكرى وذِكرى وجُمادى).

قال السيد الإمام هذا النوع قد اشتمل على مواضع ثلاثة (ب/٥٧):

الأول: في الدلالة على كون هذا النوع معرباً، وإن لم يدخله إعراب. **والثاني:** في كيفية إعرابه.

والثالث: في ذكر اللغات في هذه الألف (أ/٣٥) عند الوقف.

أما الموضع الأول: وهو في الدلالة على كون هذا النوع معرباً، وإن لم يكن فيه إعراب، فالذي يدل على كونه معرباً أن المقتضي لإعرابه حاصل ولم يعرض له سبب من أسباب البناء، فيجب أن يكون معرباً، وإنما قلنا: إن المقتضي لإعرابه حاصل، فذلك ظاهر، لأن المقتضي للإعراب ليس إلا العقد والتركيب كما قدمنا ذكره، وهذا حاصل في هذا النوع لا محالة، في قولك: هذه حُبلى ورأيت حُبلى، فالعقد والتركيب قد حصلا، وإنما قلنا: إنه لم يعرض له سبب من أسباب البناء فلأن الموجب للبناء ليس إلا شبهه بالحرف أو تضمنه له، فهذا لم يقع فيه شيء من أسباب البناء التي يأتي ذكرها، فيجب أن يكون معرباً لأنا لو لم نعربه، والحال ما ذكرناه لحكمنا ببطلان إعراب الأسماء كلها، فلهذا قلنا: بأنه يجب أن يكون معرباً.

وأما الموضع الثاني: وهو في كيفية إعرابه، فاعلم أنه إذا ثبت كونه معرباً بما قدمنا وبطل ظهور الإعراب فيه لفظاً لمكان الألف، والألف لا يمكن تحريكها بحال، فلما تعذر ظهور الإعراب فيه لفظاً وجب أن يكون مقدراً، وتعذر الحركة لأجل الألف وتعذر التنوين لكونه غير منصرف (ب/٥٨) فحصل من مجموع (ج/٤٤) كلامنا. في هذا النوع أنه معرب وإن إعرابه عن جميع الأحوال مقدر كما شرحناه.

وأما الموضع الثالث: وهو في حكم هذه الألف عند الوقف، فاعلم أن فيها عند الوقف عليها لغات أربعاً:

أحدها: بقاؤها ألفاً كما هي في حال الوصل. وهذه هي اللغة الفصيحة، فنقول: هذه حبلى، ورأيت حبلى، ومررت بحبلى.

١- هو أحد المشهورين في العلم والمعروفين بالفهم أخذ عن المبرد وثعلب وكان قيماً بمذهب البصريين والكوفيين له مصنفات كثيرة منها المهذب في النحو وشرح سبع الطوال توفي سنة ٢٩٩هـ انظر ترجمته في نزهة الألباء صـ١٧٨ وإنباه الرواة (٥٧/٣) وبغية الوعاة صـ٨ شذرات الذهب(٢٣٢/٢) والفهرست صـ٨١ ومعجم الأدباء (١٣٧/١٧).

٢- في (ج) أ مفردة.

وثانيها: قلبها واواً، وهي لغة فزارة وقيس، فيقولون: حبلو[1] بالواو عند الوقف.

وثالثها: قلبها ياءً، وهي لغة لطيء، فيقولون: حبلي بالياء[2].

ورابعها: قلبها همزة، وهي لغة لبعض العرب، يقولون هذه حُبلأ بالهمزة عند الوقف[3].

(قال الشيخ: ومنها نوع ثامن، رفعه بالواو، ونصبه بالألف، وجره بالياء. وهو ستة أسماء معتلة مضافة إلى ظاهر أو مضمر ليس بمتكلم مثل قولك: أخوه، وأبوه، وحموه، وفوه، وهنوه، وذو مالٍ).

قال السيد الإمام: كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على مواضع أربعة:

الأول: شروط إعراب هذه الأسماء بالحروف.

والثاني: في علة إعراب هذه الأسماء بالحروف.

والثالث: في ذكر أحكامها على العموم.

والرابع: في ذكر أحكامها على الخصوص.

وأما الموضع الأول: وهو في ذكر(ب/٥٩) شروط إعراب هذه الأسماء بالحروف، فاعلم(أ/٣٦) أن شرائطها أربع.

الشريطة الأولى: أن تكون مضافة، لأنها إذا أضيفت، تكثرت بمضافها وتعددت فأشبهت المثنى، فأعربت بالحروف كالتثنية.

الشريطة الثانية: أن تكون ثلاثية، ليكون إعرابها بالحروف جبراً لما نقص منها عند حذف لاماتها.

الشريطة الثالثة: أن يكون المحذوف منها، هو لاماتها ليكون إعرابها بالحروف واقعاً في موضع محذوف منها وهو اللام[4].

الشريطة الرابعة: أن يكون(ج/٤٥) المحذوف من لاماتها واواً، إلا في(فو) وفي (ذي مال) ليقع العوض عنه بما هو أخف منه من الألف والياء فهذه الشرائط الأربع لابد من اعتبارها في إعراب هذه الأسماء بالحروف.

وأما الموضع الثاني: وهو في علة إعراب هذه الأسماء بالحروف. وللنحاة في ذلك أقوال ثلاثة:

١- شرح الشافية(٢/٢٨٥).

٢- شرح الشافية(٢/٢٨٥).

٣- شرح الشافية(٢/٢٨٥) قال ابن الحاجب وقلب ألف المقصور، وقلب كل ألف همزة أو واواً أو ياءً ضعيف.

٤- س من أ و ج وهو في (ب) وآثرت وضعها في صلب الصفحة لأن الجملة ستستخدم بعدم.

أولها: أنها إنما أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع، لأن الإعراب بالحروف، إذا كان واقعاً في المفرد لم يستنكر وقوعه في المثنى، والمجموع[١].

وثانيها: أنها إعربت بالحروف على طريق الشذوذ لأن أصل الإعراب إنما هو بالحركات دون الحروف[٢].

وثالثها: أنها أعربت بالحروف لأنها حذفت لاماتها، وضمنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها، وهذا هو قول سيبويه[٣].

وهذه كلها أقوال مضطربة، والمختار أنما أعربت بالحروف لأنه لما التزم فيها(ب/٦٠) الإضافة تكثرت بمضافتها، وتعددت بلزومها لها، وأشبهت في تكثرها وتعددها، التثنية والجمع، فأعربت كإعراب التثنية والجمع، فإن أراد سيبويه بقوله: إنها ضمنت معنى الإضافة مشابهتها المثنى والمجموع في التعدد كما ذكرنا كان سديداً، وإن أراد أنها أعربت بالحروف

لأجل حذف لاماتها فهو باطل مردود، والأشبه أن يكون مراده بالتضمن أمراً عقلياً[٤] لأن الأبوة والأخوة من الأحكام الإضافية، فلا يكون أباً إلا وله ابن، ولا ابن إلا وله أب.

وهكذا القول في الأخوة(ج/٤٦)، **فأحدهما** مضمن للأخر، ثم حمل سائرها عليها بجامعة حذف الأعجاز منها، فإعرابها بالحروف دليل على ملاحظة التضمين فيها فخالفت[٥] (يدودمٍ).

وأما الموضع الثالث: وهو في ذكر أحكامها على العموم فاعلم أن لها أحكاماً خمسة.

الحكم الأول: في بيان مواضع هذه الحروف(أ/٣٧) من هذه الأسماء، وللنحاة فيها مذاهب مختلفه فمنهم من قال: إنها أنفسها إعراب، وإن الواو كالضمة، والألف كالفتحة، والياء كالكسرة[٦].

١- انظر ابن يعيش(١/٥٢) واللباب(١/٩٥) والمرتجل صـ٥٥.
٢- لم أجد من قال في هذا الرأي بعد البحث.
٣- انظر ابن يعيش(١/٥١-٥٢) وسيبويه(٣/٤١٢).
٤- في (ج) عقلياً و أ و ب أصلياً ولا معنى لها.
٥- فخالفت يدودم (ز في ج).
٦- هذا رأي قطرب والزيادي وهشام وابن مالك وابن هشام والزجاجي احتجوا بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل المقدر إعراباً وإلغاء الظاهر. انظر الهمع(١/٢٤) وموقف نحاة اليمن(١/٦٦) وابن يعيش(١/٥٢) وابن عقيل(١/٤٤) ونسب العكبري هذا إلى سيبويه ولم أجده في الكتاب بعد البحث. اللباب(١/٩٠).

ومنهم من قال: إنها ليست في أنفسها إعراباً، وإنما هي علامات[1] للإعراب كالحروف التي في التثنية والجمع[2].

ومنهم من قال: إن هذه الحروف إنما هي إشباع حدث عن الحركات، وإن إعرابها، إنما هو بالحركة فقط[3].

ومنهم من قال: إنها معربة بالحركات والحروف جميعاً[4].

ومنهم من قال: إن هذه الحروف، هي لامات الكلمة، وإن أعرابها إنما هو بالحركات، فإذا قلت: هذا أبوك، فأصله: أبوُك فثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ثم سكنت الواو، وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله أبوَك فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً كألف عصا، وإذا قلت: مررت بأبيك فأصله: بأبوِك، فنقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، فسكنت

الواو وانكسر ما قبلها، فقلبت ياءً، كياء(ميزان[5]) وهذه أقوال متعارضة وقبل أن نذكر المختار في حقيقة هذه الأحرف نبين معنى قولنا في الشيء أنه حرف إعراب.

فاعلم أن النحاة إذا أطلقوا حرف الإعراب فهم يريدون به أحد وجهين إما الحرف الذي يقع عليه الإعراب كالدال من زيد[6]، فإنهم يقولون: إنها حرف إعراب لما وقع عليها الإعراب.

---

١ أي حروف يقدر عليها الإعراب وهي تدل عليه. انظر ابن يعيش(١/٥٢) واللباب(١/٩١) وقد نسبه للأخفش، والهمع(١/٣٩) وقد وضح السيوطي رأي الأخفش على نحو ما ذكره ابن يعيش فقال(إنها دلائل إعراب) واختلف في معنى العبارة السابقة فقال الزجاج والسيرافي: المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، وقال ابن السراج معناه أنها حروف إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب. انظر التبيين في دلائل النحويين: العكبري، عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ١٩٨٦. صـ١٩٣-٢٠٠. والإنصاف (١/٢١).

٢- وهو رأي سيبويه انظر ابن يعيش(١/٥٢) وانظر شرح الكافية فقد فهم من كلام سيبويه أكثر من وجه(١/٢٧) قلت وهذا رأي أبو علي الفارسي وجماعة من أصحابه فجمعوا بين قول الأخفش وقول سيبويه، وقد نصره العكبري، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين. اللباب(١/٩٤) والهمع(١/٣٨).

٣- وهو رأي المازني انظر ابن يعيش(١/٥٢) ونسب السيوطي هذا الرأي إلى المازني والزجاج. الهمع (١/٣٨) وانظر الإنصاف (١/١٧) واللباب (١/٩٢).

٤- وهو رأي الكوفيين ابن يعيش(١/٥٢) والكافية(١/٢٧) ونسبه العكبري إلى الفراء. اللباب(١/٩٣).

٥- وهو رأي علي بن عيسى الربعي. ابن يعيش(١/٥٢) واللباب(١/٩٠) وكان علي بن عيسى الربعي يذهب إلى أنها معربة بالحركات وأن هذه الحروف...لامات، فإذا قلت هذا أخوك فأصله أخوُك وإنما نقلت الضمة من الواو إلى الخاء لئلا تنقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها انظر ابن يعيش(١/٥٢)

وعند الرضي: قال الربعي إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها وانقلبت الواو ياءً لانكسار ماقبلها وألفاً لانفتاحها. شرح الكافية(١/٢٧).وهو ما اختار أبو حيان. النكت صـ٣٧.

٦- هذا مذهب سيبويه وقول أبي إسحاق وابن كيسان وابن السراج. ابن يعيش(٤/١٣٩).

وهذا هو الأكثر والأشهر في لسانهم، وإما أن يريدوا به الحرف الذي يتبدل لتبدل الإعراب، كحروف التثنية، والجمع[1]، فإذا عرفت هذا، فاعلم أن الأقرب في هذه(ج/٤٧) الحروف، أنها حروف إعراب بمعنى أنها تتبدل بتبدل الإعراب[2]، لأنا قد ذكرنا فيما قبل أن الوجه في إعراب هذه الأسماء بالحروف مشابهتها للتثنية والجمع، فيجب أن تكون هذه الحروف فيها كحروف التثنية والجمع، فتكون حروف إعرابها بهذا المعنى[3].

الحكم الثاني: أنها إذا أضيفت إلى ياء النفس جرت مجرى الصحيح في كون الإعراب مقدراً عليها(ب/٦٢) فتقول (هذا أبي وأخي) كما تقول(هذا غلامي وثوبي) وقد حكي عن المبرد أنها معربة بالحروف مع إضافتها إلى ياء النفس، فتقول: هذا أخي وأبي، وأصله عنده على زعمه أخوي، وأبوي، اجتمعت الواو والياء، وقد سبق الأول منهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء بالياء، وقد أنشد قول الشاعر:

* قَدَرٌ أحلَّك ذا المجاز وقد أرى وأبيَّ مالك ذو المجاز بدارِ[4]*(أ/٣٨)

١- هذا رأي البصريين. ابن يعيش(١٤٠/١).

٢- قلت: ذكر العكبري علة إعرابها بالحروف لأنها مفردة تحتاج في قياس التثنية والجمع إليها، إذا كانت التثنية والجمع معربة بالحروف ضرورة وهي فروع والأسماء المفردة أصول، فجعلوا ضرباً من المفردات معرباً بالحروف ليؤنس ذلك بالتثنية والجمع، فجعلوا ضرباً من المفردات هذه الأسماء لأنها تلزمها الإضافة في المعنى إذ لا أب إلا وله ابن وكذلك باقيها ولزومها الإضافة يشبهها بالتثنية. وما قاله الإمام من علة يضارع ما اختاره العكبري وابن الخشاب. اللباب(٩٥/١)، والمرتجل صـ٥٥.

٣- يرجح الإمام رأي جماهير البصريين دون أن يأخذ برأي سيبويه. وهذا رأي الرضي انظر رأيه شرح الكافية(٢٧/١).

٤- البيت للمؤرج السلمي وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، انظر الخزانة(٢٧٢/٢) وأمالي ابن الشجري(٣٧/٢) وشرح المفصل(٣٦/٣) ومجالس ثعلب صـ٥٤٤. والشاهد فيه قوله أبيَّ بتشديد الياء على أنه مفرد ردت لامه في الإضافة لياء المتكلم عند المبرد كما ترد في الإضافة للكاف التي للمخاطب والهاء التي للغائب، فيكون الأصل أبوي قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق أحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء وكسر ماقبلها لئلا تعود الواو وهذا الكلام وإن يكن موافقاً للقياس وقواعد النحاة لايقوم عليه دليل صحيح ولاتنهض به حجة قائمة فإن هذه اللفظة وإن كانت تحتمل ماذكره المبرد فإنها تحتمل أيضاً أشياءً آخر وهو أن تكون جمع (أب) أضيف للياء التي للمتكلم فالياء الأولى ليست هي لام الكلمة التي كان أصلها واواً وإنما هي ياء الجمع التي تتصل به حالي النصب والجر، فالأصل على هذا (أبين) فلما أريد الإضافة حذفت النون فاجتمع ياءان فأدغمتا. قال أبو علي{ومن زعم أن قول الشاعر وأبي مالك ذو المجاز بدار إنما رد الواو التي هي اللام في الإضافة إلى الياء = كمارده مع الكاف والهاء نحو (أبوك وأبوه) فليس بمصيب وذلك أن هذا الموضع لما كان يلزمه الإعلال بالقلب ولقد استمر فيه القلب وأمضي ذلك فيه فلم يرد فيه ماكان يلزمه اللاإعلال وأن أبي مثل عشري} ومعنى البيت أن قدر الله وقضاءه أو صلك هذا الموضع وقد أعلم أنه ليس لك بموضع تقيم فيه أو تنزل به وأقسم لك بأبي على ذلك. ابن يعيش(٣٦/٣-٣٧) والشاهد بقاء اللام عند المبرد. في أبيّ.

وليس فيه حجة لاحتمال أن يكون جمعاً مسلماً للأب فحذفت النون منه للإضافة، وصار كمسلمي.

الحكم الثالث: أنها إذا صغرت أو كسرت أعربت بالحركات فنقول:

هذا أُخيّه، وآخاؤه، ورأيت أُخيّه وآخاءه، ومررت بأُخيّه وآخائه. وإنما وجب ذلك لأنها عند التصغير والتكسير تعود إليها لاماتها، فلهذا أعربت بالحركات كسائر الأسماء.

الحكم الرابع: أنها إذا أفردت عن الإضافة وجب طرح لاماتها وإعرابها بالحركات فتقول: هذا أخٌ وابٌ، ورأيت أخاً وأباً، ومررت بأخٍ وأبٍ، وذلك لإنها لمآ[1] خففت بطرح لاماتها أعربت بالحركات كسائر الأسماء التي حذفت لاماتها من نحو (يدٍ، ودمٍ).

الحكم الخامس: أنها إذا أضيفت إلى ظاهر أو مضمر غير متكلم، وجب إعرابها بالحروف كما قدمنا تقريره، فهذه هي أحكامها العامة.

وأما الموضع الرابع: وهو في حكم كل واحد منها على الخصوص(ب/٦٣) فأما الأب والأخ فهما لا يختصان[2] بحكم لهما واحد[3] على انفرادهما سوى(ج/٤٨) ما ذكرنا لجملتها وأما البواقي فيختص كل واحد منها على انفراده بحكم خاص غير ما وجب لجملتها وهي أربعة:

الحكم الأول: يختص(الحمُ) أنه فيه لغات أربع:

الأولى: أنه جاء محذوف اللام معرباً بالحركات في حال الإضافة فأجروه مجرى (يد، ودم) فيقال فيه: هذا (حَمُك) كما يقال(هذا دمُك).

الثانية: أنه جاء ساكن الوسط فأجرى مجرى (دَلْو) فأعربوه بالحركات في حال الإضافة، فقالوا(هذا حَمْوُك) كما قالوا:(هذا دَلْوُك).

الثالثة: أنه جاء مهموزاً، فأجرى مجرى المهموز فأعربوه بالحركة في حال الإضافة فقالوا: (هذا حَمْؤُك) كما قالوا(هذا شَيْئُك).

الرابعة: أنه قد جاء عنهم مقصوراً فأجري مجرى المقصور في تقدير الإعراب عليه فقالوا هذا (حماك) كما قالوا(هذه عصاك) فهو مختص من بين سائر أخوته بما ذكرناه من هذه اللغات.

الحكم الثاني: يختص (الهَنُ) وهو كناية عن الشيء القبيح ولهذا كنوا به عن

١- في (ج) س (لما).

٢- في (ج) مختصان.

٣- س (واحد) من (ج).

الفرج[1] وقد استعملوه استعمال(يد ودم) فأعربوه بالحركات في حال الإضافة، فقالوا فيه: هذا هنُك، كما قالوا(هذا يدك ودمك)

الحكم الثالث: يختص (ذا) وهو متميز عن سائر (أ/٣٩) إخوته بأمور منها:

أن لامه(ياء) ولامات إخوته واوات.

ومنها: أنه لا يستعمل قط إلا مضافاً بخلاف (ب/٦٤) إخوته، فإنها قد تستعمل تارة مضافة وتارة مفردة.

ومنها: أنه لا يضاف إلى مضمر(وقد ورد مضافاً إلى مضمر مثل ما قال بعضهم (اللهم صل على محمد وذويه) وفي عجز بيت:

أبان ذوي أرومتها ذووها[2])[3]

بخلاف إخوته فإنها قد تضاف إلى الظاهر والمضمر. ومنها أنه لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس دون الأسماء الاشتقاقية بخلاف إخوته، فإنها قد تضاف إلى الجنس وغيره، وإنما التزم إضافته إلى اسم الجنس لما كان وضعه للتوصل إلى وصف الأسماء بالأجناس فلا يخرج عن حقيقة وضعه.

الحكم الرابع: يختص (الفم)، وذلك(ج/٤٩) إذا أضيف إلى ياء النفس، ففيه وجهان:

أحدهما: أن يقال فيه (فيَّ) وهو الأكثر والأشهر. والأصل فيه (فوه)، فسقطت لامه للتخفيف كسائر إخوته، ثم اجتمع الواو والياء، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وثانيهما: أن يقال فيه (فَمي) حملاً له على المفرد في (فم) وهو يختص أيضاً بوجه آخر[4] وهو أنه لامه (ها)[5] كما ذكرنا بخلاف غيره فهذه جملة ما يختص كل واحد منها على انفراده.

١- اللسان(٣٦٥/١٥) دار صادر.

٢- هو لكعب بن زهير في ديوانه صـ٢١٢ وصدره: صبحنا الخزرجية مرهفات. شرح ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية١٩٥٠. صـ٢١٢. ومعجم شواهد النحو الشعرية(١٨٢/١) وفي شرح المفصل أبار بدل أبان. وقال ابن يعيش والذي جسر على ذلك كون الضمير عائداً إلى اسم الجنس. (٥٣/١) وقد حكم على البيت بالشذوذ في موضع آخر. شرح المفصل(٣٦/٣) والهمع(٥٠/٢) والمقرب(١١/١).

قال أبو حيان ونقل ابن اصبغ: إن الكسائي منع وتابعه الزبيدي وأجاز ذلك غير هؤلاء. وعلى ذلك قول أبي تمام: غدوت بهم أمُدُّ ذوي ظلاً. النكت الحسان صـ٣٧.

٣- ما بين النجمتين(ز) في (ب).

٤- في (أ) بوجه وفي (ب و ج) بوجه آخر وهذا هو المتسق مع الصيغ.

٥- اللسان(٥٢٥/١٣).

(قال الشيخ: ومنها نوعٍ تاسع: رفعه بالألف، ونصبه وجره بالياء المفتوح ما قبلها وهو كل اسم مثنى مثل الرَجُلَيْن والمَرْأَتَيْن)ﱠ.

قال السيد الإمام قبل الشروع في تفسير كلام الشيخ نذكر البحث عن أمرين:

أحدهما: حقيقة المثنى وهو: "ما لحق أخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة[1]". ففي قولنا: ما لحق أخره ألف ظاهر لأنها علامة لرفعه إذا كان مرفوعاً، وقولنا أو ياء مفتوحاً ما قبلها احتراز عن(ب/٦٥) جمع السلامة، فإن ما قبل يائه يجب أن يكون مكسوراً، ونون مكسورة احتراز عن نون جمع السلامة، فإنها تكون مفتوحة كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى.

ثانيها: علة إعرابه بالحرف، وإنما أعرب المثنى بالحرف لأن المثنى أكثر من الواحد، فجعل إعرابه أكثر من إعراب الواحد، وليس أكثر من الحركة إلا الحرف، فلهذا جعل إعرابه بالحروف[2]. فإن عرفت هذا، فنقول، كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على مواضع ثلاثة(أ/٤٠): **الأول:** في بيان موقع هذه الحروف من الاسم المثنى. **والثاني:** في قسمة المثنى. **والثالث:** في أحكام الاسم المثنى.

<u>أما الموضع الأول:</u> وهو في بيان موقع هذه الحروف من الاسم المثنى فاعلم أن للنحاة فيها مذاهب. فعند سيبويه أنها حروف(ج/٥٠) إعراب بمعنى أنها تتبدل بتبدل الإعراب[3].

وعند الأخفش: أنها دلائل الإعراب[4]. وعند الكوفيين: أنها أنفسها إعراب بمنزلة

١- هو ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الاسم المفرد. شرح المفصل(١٣٧/٤) وكل ما تنكرت معرفته أو تعرفت نكرته صحت تثنيته. اللباب(٩٦/١)

٢- للعكبري رأي آخر في علة إعرابه بالحروف. انظر اللباب(٩٦/١). والباحث يرى أنها كلها علل افتراضية اجتهادية لا دليل عليها.

٣- مذهب سيبويه أن حرف الإعراب هو الذي تظهر عليه حركة الإعراب، يقول ابن يعيش(٥٢/١): اعلم أن الألف والياء حرف إعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر هذا مذهب سيبويه وأبي إسحاق وابن كيسان وأبي بكر بن السراج. وفي الكتاب: واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون يكون في الرفع ألفاً ويكون في الجر ياء مفتوحاً ماقبلها ويكون في النصب كذلك. انظر الكتاب(١٧/١) و(٣٨٥/٣). ويظهر من هذا أن سيبويه يطلق حرف الإعراب على الحرف الذي تظهر عليه الحركه والحرف الذي يدل على الإعراب.

٤- قال أبو الحسن ليس في الاثنين ولا في الجمع (الياء ولا الواو و ولا الألف) بحرف إعراب ولا إعراب لأنه لا يكون إعراب في غير حرف إعراب، ولوكان واحد منهما حرف إعراب ولا إعراب فيه لم يعلم السامع بشيء من هذا أنه رفع ولانصب ولاجر انظر حاشية سيبويه(١٧/١) ويزيد ابن يعيش على العبارة السابقة فيقول نقلاً عن أبي الحسن(لكنها دليل الإعراب فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع الخ....) انظر ابن يعيش(١٣٩/٤) واللباب(١٠٣/١) والتبيين صـ٢٠٣- ٢٠٨.

الضمة والكسرة والفتحة[1]. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنها حروف إعراب بهذا المعنى[2].

لأنا على يقين من أنه لا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر، سوى انقلاب هذه[3]، فيجب أن تقضي إلى أن نقضي بكونها حروف إعراب وإنما جعل رفعه بالألف لأن الألف والواو مختصان بالرفع لوقوعهما فاعلين[4].

في مثل قولنا: ضربا وضربوا، ولما كان المثنى سابقاً على الجمع كان أحق بالأخف(ب/٦٦) لسبقه، فأخذ الألف فجعل علامة رفعه، وإنما جعل نصبه بالياء حملاً لمنصوبه على مجروره، لما كان كل من المنصوب والمجرور قريبين[5].

أما **أولاً**: فلأن المنصوب والمجرور واقعان جميعاً في رتبة المفاعيل لتعلقهما بالأفعال.

وأما **ثانياً**: فلأنهما من الفضلات التي لا تأتي إلا بعد تمام الجمل واستقلالها، فلما كان بينهما هذه الملاءمة حملنا المنصوب على المجرور وأعربناه بإعرابه[6].

وأما الموضع الثاني: وهو في قسمة المثنى فاعلم أن المثنى ينقسم باعتبار تثنيته إلى أربعة أقسام.

فالقسم الأول: الأسماء المتمكنة وهي على نوعين معرفة ونكرة، فالمعرفة نوعان: علم وغير علم.

١- وهو قول الزيادي والفراء وقطرب، انظر شرح المفصل(١٣٩/٤-١٤٠) واللباب(١٠٣/١).

٢- وممن أخذ برأي سيبويه ابن يعيش(١٣٩/٤) والعكبري وابن الأنباري. اللباب(١٠٣/١) وأسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة، البيطار، المجمع العلمي العربي. بدمشق ١٩٥٧. صـ٥٢. والمرتجل صـ٦١، وأبو حيان في أرشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٨٩.(٢٦٤/١-٢٦٥).

٣- وهو قول الجرمي وهو ما فهمه من عبارة سيبويه.

٤- وابن يعيش وأبو البقاء يعللان اختصاص الألف بالرفع بعلل أخرى شرح المفصل(١٣٩/٤) واللباب(١٠٠/١).

٥- في (ب) فيه ضرب من المقاربة.

٦- ذكر العكبري ثماني علل في حمل المنصوب على المجرور وهي:

١- الجر أصل في الاسم والرفع يشترك فيه القبيلان، فكان حمل النصب على المختص أولى.
٢- الجر أقل من الرفع والجمل على الأقل أخف.
٣- المنصوب والمجرور فضلتان في الكلام.
٤- التسوية بين ضميري المنصوب والمجرور نحو إنك وبك.
٥- المجرور بحرف الجر حقه النصب في الأصل فكأنه المنصوب.
٦- المجرور لما حمل على المنصوب فيما لا ينصرف عكس ذلك ها هنا.
٧- الجر بالياء أخف من الواو والحمل على الأخف أولى.
٨- النصب من الحلق وهو أقرب إلى الياء إذا كانت من وسط الفم.

اللباب(١٠٢/١) وأسرار العربية صـ٥١.

فالعلم نوعان: مذكر ومؤنث فالمذكر نحو: الزيدان والعمران، والمؤنث نحو الهندان والزينبان

وغير العلم نوعان: معرف باللام كالرجلان والمرأتان ومعرفاً بالإضافة كرجلاك وغلاماك.

والنكرة نوعان: مذكر كرجلان ومؤنث كامرأتان، فهذه الأسماء كلها تثنيتها حقيقية وعلامة التثنية الحقيقية أن يسلم فيها نظم الواحد وبناؤه، وتكون صيغته المفردة[1] في التثنية محفوظة عن الإهمال، فمتى كان بهذه الصفة(ب/٦٧) كان مثنى حقيقياً ومتى انخرم حرف منه لم تكن(ج/٥١) تثنيته حقيقية[2] كما سنوضحه بعد إن شاء الله تعالى (أ/٤١).

القسم الثاني: الأسماء غير المتمكنة كالمضمرات، وأسماء الإشاره، والموصولات منه نحو: (أنتما، وهما وذان وتان واللذان واللتان، وسائرها) فالتثنية في هذه الأسماء ليست تثنية حقيقية لأن صيغة المفرد فيها ليست محفوظ، ولا يسلم فيها نظم الواحد وبناؤه، ولهذا فإن الألف في (هذا) لم تثبت في التثنية كما ثبتت ألف فتى. والياء في الذي والتي لم تثبتا كما ثبتت الياء في (الولي والوصي) والواو في نحو قولك: (هو) لم تثبت في هما، فصار قولنا: اللذان واللتان وهاتان[3]أسماء مرتجلة. لتثنية موضوعة للدلالة عليها، وليست تثنية حقيقية كما ذكرنا. بل نقول: وضعت هذه الصيغ للتثنية، كما وضع قولنا: اثنان للتثنية. غير القياسية.

القسم الثالث: المقصور. وهو على نوعين ثلاثي وزائد عن الثلاثة:

فالنوع الأول: ينقسم إلى مايعرف أصله فيرد إليه، وإلى مالا يعرف أصله. فالذي عرف أصله مقسم إلى ما يكون أصله من الواو كقولنا(قفوان، وعصوان)[4]. وإلى مايكون أصله من الياء فيرد إليها كقولنا (رحيان وفتيان)[5]. وأما مالا يعرف أصله، فيقسم إلى ما يمال ومالا يمال. فما أُميل وجب رده إلى ياء كقولنا بليان (ب/٦٨)، ومتيان في مسمى(بلى، ومتى)[6] وإن لم يمل رُدِّ إلى الواو كقولنا: (ألوان،

١- في (ج) وتكون صيغة المفرد.

٢- قال العكبري: والتثنية الصناعية لا تكون إلا بعد تمام الاسم. اللباب(١/٩٨)

٣- يرى العكبري لم تكن تثنيته اللذان حقيقة لأنه لا يتم إلا بالصلة وهذان يقرب من المضمر والمضمر لا يثنى. اللباب(١/٩٨).

٤- قفوان مثنى (قفا) من قفوت الرجل، وعصا عصوان لأن في عصا ما في قفا نقول عصوت وقفوت ولا تميل ألفها، وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الياء. الكتاب(٣/٣٨٦).

٥- مثنى (رحى) وذلك لأن العرب لاتقول إلا رحى ورحيان. الكتاب (٣/٣٨٧) ونقول رحيت بالرحى أي طحنت، وقالوا في جمع فتى فتيان وفتية فظهور الياء دليلٌ على أنها ياء. ابن يعيش(٤/١٤٦) والكتاب(٣/٣٨٧).

٦- انظر الكتاب (٣/٣٨٧).

ولدوان)، في مسمى(لدى وإلى) وأما الزايد على الثلاثة: فيجب رده إلى الياء سواءً كان أصله الواو أو الياء كقولك (أعشيان، ملهيان، مرميان، حبليان، وحباريان[1]).

القسم الرابع: المهموز وهو على ضربين:

فالـضرب الأول: مهموز، لايسبق همزته ألف وهذا حكمه حكم الصحيح في بقاء الهمزة وصحتها كرشأ، وحدأ[2].

والضرب الثاني: ما يسبق بألف قبل الهمزة وهو على أربعة أضرب.

أولهـا: ما تكون همزته أصلية كقولنا(ج/٥٢): (حناء، ووضـاء) فنقـول فيـه (حناءان ووضاءان) فهذه الهمزة ثابته على حالها في حال التثنيه لا يجوز قلبها.

وثانيها: ما تكون همزته عن حرف أصلي كقولنـا(كـساءان، ورداءان) فهـذه الهمزتقيها وجهان: **أحدهما:** القلب، رداً لها إلى أصلها، فتارة ترد إلى الواو فيما كان أصله الواو كقولنا(كِساون) وتارة إلى الياء فيما أصله الياء، كقولنا(رِدايان[3]).

وثانيهما: تبقيهما همزة على حالها تشبيهاً لها بالهمزة الأصلية كحناء، فتقول فيه كساءان(أ/٤٢)، ورداءان، ولك في إعلال مفرده طريقتان:

الأولى: منها أن تقول واو متطرفة بعد ألف زائدة أوياء[4] في مثل كـساء ورداء، فتقل النطق بها فقلبناها ألفاً ثم قلبنا الألف همزة.

والثانية: أن تقول تحرك حرف العلة(ب/٦٩)، وهو الواو أو الياء، وانفـتح مـا قبلها، والألف المتوسطة حاجز غير حصين، فقلبناها ألفاً على حد عـصا، فـاجتمع ألفان، فهمزنا الثانية، فصار كساء ورداء، فهذه طريقة ثانية لقلبه.

وثالثها: ما يكون همزة زائدة للإلحاق كقولنا:(علباء، وحرباء) فهذه أيضاً يجوز فيها وجهان:

١- انظر الكتاب (٣/٣٨٩).

٢- انظر الكتاب(٣/٣٩١).

٣- في ابن يعيش: وإن كان مثنى نحو كساء ورداء فالوجه والباب إقرار الهمزة نحو قولك كـساءان ورداءان، ويجوز قلبها واواً فنقول جاء في(كساوان ورداوان). من حيث كانت الهمزة في كـساء ورداء بـدلاً مـن حرف ليس للتأنيث. وفي سيبويه: (٣/٣٩١) وفي رداء ردوان. وكانت الواو أخف عليهم حيث وجـد لهـا شبه من الهمزة قلت وانظر ابن عقيل(٢/٤٤٥) والأشموني والصبان(٤/١١٣) كلهم قد جعلوا بنات الـواو وبنات الياء في القلب في حكم واحد وهو القلب واواً. ولم أجد من أعاد بنات الواو إلى الواو وبنات اليـاء إلى الياء إلا ابن حمزة بيد أن الأشموني قال(وشذ كسايان بقلب الهمزة ياءً كما شذ ثنيان لطرفـي العقـال، قالوا عقل بعيره بثنايين، والقياس بثناوين أو بثنائين لأنها تثنية ثناء على وزن كـساء تقـديراً فهـل تـرك الصحيح وأخذ بالشاذ فالله أعلم انظر الأشموني(٤/١١٣) وابن يعيش(٤/١٥٠).

٤- قلنا هذا الياء تكون واواً في المثنى إلا أن الكسائي حكى عن العرب جواز كسايان وردايان فصار فيه ثلاث لغات (كساءان- كساوان – كسايان) ابن يعيش(٤/١٥٠).

أحدهما: القلب تشبيهاً لها بألف التأنيث في نحو حمراء.

والثانية: تبقيها[1] همزة على حالها تشبيهاً لها بالهمزة الأصلية كحناء وإنما كانت للإلحاق لدخول التنوين عليها ولو كانت للتأنيث لم يحسن دخول التنوين كما مر[2] فالهمزة فيها بمنزلة السين من قرطاس.

ورابعها: ماتكون الهمزة فيه زائدة للتأنيث[3] (كحمراء وسوداء[4]) فهذه الهمزة لا يجوز فيها إلا القلب[5] [6] فتقول: (حمروان وسودوان) وقد أجيز تبقيتها تشبيهاً لها بالهمزة الأصلية وهو شاذ[7].

وأما الموضع الثالث: وهو في أحكام المثنى فله أحكام، وأحكامه على نوعين:

أحدهما: يختص الاسم المثنى، **وثانيهما:** يختص بالنون.

فالنوع الأول: أمور أربعة(ج/٥٣)

أولها: إن[8] الاسم المثنى إذا كان معرفاً بالعلمية فلابد عند تثنيته من اللام، ليكون عوضاً من تعريف العلمية الذاهب بالتثنية، تقول فيه: الزيدان والعمران.

ثانيها: أن تاء التأنيث تثبت في الاسم المثنى ولا يجوز طرحها منه، فتقول فيه: الطلحتان والحمزتان. وقد شذ قول الشاعر[9]:

* ترتجُ إلياه ارتجاج الوطب*

١- س من (ب).

٢- في الممنوع من الصرف.

٣- قال ابن يعيش: والحق فيها أنها بدل من ألف التأنيث في (حبلى وسكرى) وإنما قلبت همزه لاجتماعها مع ألف المد قلبها. ابن يعيش(١٥٠/٤).

٤- في(ب) كحمراء وسوداء. وغيرها حمراوان وسودوان وقد اخترنا ما في(ب) لأنها هو المتسق مع الجملة.

٥- قال ابن يعيش: وإنما قلبوها ها هنا ولم يقروها على لفظها حملاً لها على الجمع المؤنث السالم والنسب من نحو صحروات وصحراوي لاجتماعهن في سلامة الواحد، وزيادة الزائدين في الآخر منهن للمعنى وإنما قلبت في النسب لئلا يصير علم التأنيث حشواً مع أنك لو نسبت إليه مؤنثاً لاجتمع في الكلمة علامتا تأنيث نحو حمرائيه وصحرائيه وذلك لايجوز وأبدلوا منها في الجمع المؤنث واواً لئلا يجمعوا في اسم بين علامتي تأنيث. شرح المفصل(١٥٠/٤).

٦- (واواً) وعلل قلبها واواً ولم يكن ياء للفرار من علامتي تأنيث لأن الياء مما يؤنث في مثل(اذهبي) فعدلوا عنها إلى الواو لأنها لا تكون للتأنيث وقيل اختاروا الواو للفرق بينها وبين المقصور. ابن يعيش(١٥٠/٤).

٧- قال أبو عمرو: وكل العرب تقول حمروان وربما قالوا حمراءان فلم يقلبوها تشبيهاً بهمزة علباء من حيث هما زائدان حكى ذلك محمد بن يزيد أي المبرد عن أبي عثمان أي المازني ابن يعيش(١٥١/٤)

٨- في (أ) ز إن.

٩- هو من بحر الرجز ولا يعرف قائله وهو من شواهد الإيضاح للزجاج: تحقيق: مازن المبارك، مط المدني، ١٩٥٩. ص ٤٠٤- ٤٠٥- ٤٠٦، وشرح المفصل(١٤٤/٤) والمقتضب(٤١/٣) والخزانه(٣٦٦/٣) وأمالي ابن الشجري(٢٠/١) وترتج: تضرب القاموس(١٩٧/١) والوطب زق اللبن، ويروى الوطب على الجمع القاموس(١٤٢/١).

وثالثها: أن كل اسم آخره ياء وجب(ب/٧٠) إثباتها في حال التثنية لخفتها (فتقول فيه: القاضيان، والداعيان)[1].

ورابعها: أن محذوف العجز من الأسماء إذا ثني جاز فيه أمران رد العجز وتركه فتقول فيه:(يدان، ويديان)و (دمان، ودميان).

النوع الثاني: يختص النون وهو أمور ثلاثة:

أولها: أن النون قد تكون عوضاً من الحركة وحدها في مثل قولك(أ/٤٣): يازيدانِ. وقد تكون عوضاً من التنوين وحده نحو قولك: (عصوان، وفتيان) وقد تكون عوضاً عنها جميعاً كقولك(رجلان[2]).

وثانيها: أنها تكون مكسورة بكل حال، وإنما حركت للإلتقاء الساكنين، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

وثالثها: أنها تحذف عند[3] الإضافة، فتقول: زيداك وعمراك[4]. فهذه أحكام المثنى.

(**قال الشيخ: ومنها نوع عاشر: رفعه بالواو المضموم ما قبلها ما لم يكن آخره ألفاً ونصبه وجره بالياء المكسور ما قبلهما ما لم يكن آخره أيضاً ألفاً، وهو كل جمع لمذكر علم يعقل أو لصفات من يعقل مثل الزيدين والعَمرين والمسلمين**)ﷺ.

قال السيد الإمام رضي الله عنه وأرضاه: الكلام واقع في فصلين:

الفصل الأول: في جمع السلامة، وقبل الشروع في ضبطه(ب/٧١) فلابد من البحث عن أمرين:

أحدهما: في حقيقته[5] فهو كل اسم آخره واو مضموم ما قبلها ما لم يكن آخره ألفاً، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ما لم يكن آخره ألفاً، ونون مفتوحة لتدل على أنه معه أكثر منه[6] ثم لا يخلو الاسم المجموع إما أن يكون آخره صحيحاً أو معتلاً فإن كان

١- ما بين القوسين زيادة في (ب).

٢- انظر ابن يعيش(١٤٤/٤).

٣- في (ب) للإضافة.

٤- انظر ابن يعيش(١٤٤/٤).

٥- في ابن يعيش (ما سلم فيه واحده من التغيير) ابن يعيش(٢/٥) وانظر الكتاب(١٨/١)، وعند العكبري ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه. اللباب(١١٢/١).

٦- انظر شرح الكافية للرضي (١٧٩/٢) وعبارة ابن حجاب كما في المخطوطة: فالصحيح للمذكر مالحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ورقة ١٢٤. وليس في النسخة المخطوطة عبارة (لتدل على أنه معه أكثر منه) ولست أفهم هذه العبارة التي نقلها الإمام يحيى عن شرح الرضي إلا إذا كان يريد أن يقول: لتدل على أن الجمع الصحيح معه من الأفراد أكثر من المثنى ولذلك فتح النون لخفة الفتحة والله أعلم. الباحث.

صحيحاً وجب ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء (كالزيدون، والزيدين) وإن كان معتلاً فلا يخلو(ج/٥٤) إما أن يكون معتلاً بالألف أو بالياء، فإن كان آخره معتلاً بالألف وجب فتح ما قبل الواو والياء لتكون هذه الفتحة دلالة على الألف المحذوفة، فتقول فيه: (المصطفَوْن، والمجتبَوْن) و(المصطفَين، والمجتبَين) وأصله المصطفَيُون، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ثم التقى ساكنان الألف والواو فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة كما كانت، وإن كان معتلاً بالياء وجب ضم ما قبل الواو والياء فيه، فنقول: (القاضُون والداعُون) فثقلت الضمة على الياء، فحذفت والتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وضم ما قبل الواو لتصح الواو، وكسر ما قبل الياء لتصح الياء.

وثانيهما: في علة إعرابه بالحروف، وإنما أعرب بالحروف لأن الجمع أكثر من التثنية (ب/٧٢) فجعل إعرابه أثقل من إعراب المثنى ولاشك أن الواو أثقل من الألف والياء المكسور(أ/٤٤) ما قبلها أثقل من الياء المفتوح ما قبلها، فلهذا كان حكم المجموع في حال إعرابه أغلظ حكماً من إعراب المثنى[١].

فإذا عرفت هذا فنقول: كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في شرائط جمع السلامة. **والثاني:** في قسمته. **والثالث:** في ذكر أحكامه.

<u>أما الموضع الأول:</u> وهو في ذكر شرائطه فاعلم أن المجموع جمع السلامة نوعان: اسم وصفة.

فالنوع الأول: اسم وله شرائط:

الأولى: أن يكون مذكراً، فلا يجوز أن يجمع جمع السلامة من الأسماء ما فيه تأنيث(كحمزة، وطلحة).

الثانية: أن يكون علماً فلا يجوز أن يجمع جمع السلامة نحو(رجل، وفرس) لما لم يكن علماً.

الثالثة: أن يكون موضوعاً لمن يعقل، فلا يجوز في الأعلام الموضوعة على البهائم اسماً لها نحو(أعوج[٢] ولاحق)علماً لفرسين أن يجمع جمع السلامة لما لم يكن(ج/٥٥) بإزاء[٣] من يعقل. ونقول(الزيدون والعمرون) لما جمع الشرائط الثلاثة

١- في (ب) ز (فحصل الشبه أكثر من إعراب المثنى) و س من (أ) و (ج) ولم أهتدِ إلى فجوى العبارة فكتبتها في الحاشية.

٢- أعوج: اسم فرس كان لبني هلال. حاشية شرح الرضي(٢/١٨١).

٣- الإزاء: ككتاب سبب العيش، أو ماسبب من رغده، وللحرب مقيمها، وللمال سائسها وهم إزاؤهم أقرانهم آزى الشيء حاذاه وجاراه. نخلص مما تقدم إلى أن الإزاء إما محاذاة الشيء وإما قرنه. القاموس (٣٠١/٤). ومن هنا فإذا اجتمع غير عاقل مع عاقل جاز أن نجمع غير العاقل جمعاً سالماً. قال الرضي:=

فنجمعه جمع السلامة[1].

النوع الثاني الصفة: ولها شرائط[2] خمس:

الأولى: أن تكون مذكراً فلا يجمع هذا الجمع نحو قولنا: (علامة ونسابة) لما لم يكن مذكراً.

الثانية: أن تكون صفة لمن يعقل فلا يجوز أن نقول: هذه اليعافير[3] [4] راقون، لأنه وإن كان صفة لمذكر فلا يجوز جمعه جمع السلامة لما لم يكن من صفات العقلاء فاستحال فيه جمع السلامة.

الثالثة: أن لا يكون أفعل فعلاء مثل أحمر حمراء، فإن هذا ونحوه لا يجوز[5] جمعه جمع السلامة، وإنما امتنع جمعه للسلامة[6]، لأن أفعل في باب التفضيل قد جمع هذا الجمع نحو: الأصغرون والأكبرون فجمعوا (أفعل فُعلى) جمع السلامة نحو: الأصغر(ب/٧٣) والأكبر.

ولم يجمعوا أفعل فعلاء نحو (أحمر حمراء) فقصدوا الفرق بين البابين لتباينهما.

الرابعة: أن لا يكون فَعْلان فَعْلى(كسكران، سكرى) وإنما لم يجمعوه جمع السلامة لما كان لهم فعلان فعلانه (كندمان ندمانة) فقد جمعوه جمع السلامة لأنهم لما قالوا(ندمانون وندمانات) فقصدوا الفرق بين اللفظين.

الخامسة: أن لايستوي فيه المذكر والمؤنث مثل: (جريح وصبور)، فإن هذا ونحوه لايجوز جمعه جمع السلامة لأنهم لما وافقوا بينهما في اللفظ، وأطلقوه على المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما وافقوا بينهما في الجمع، فاطرحوا جمع السلامة(أ/٤٥) فيه في المذكر والمؤنث جميعاً، فلم يقولوا (جريحون ولا جريحات) فهذه جملة شرائطه في الاسم والصفة جميعاً.

=وقد يشبه غير ذوي العلم بهم الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء كقوله تعالى"أتينا طائعين" فصلت آيه(١١) وقوله تعالى"فظلت أعناقهم لها خاضعين" الشعراء آية(٤)وقوله تعالى"رأيتهم لي ساجدين" يوسف آية(٤).

١- قال العكبري اختص هذا الجمع بالأعلام لكثرتها فيمن يعقل، واختص بالمذكر منها لأن مسماه أفضل المسميات، وجمع السلامة لماسام عن التغيير كان ذلك فضيلة له ومطابقة اللفظ للمعنى مستحسنة. اللباب(١/١١٢-١١٣) وعلل ابن الخشاب اختصاص هذا الجمع في الأغلب بالمذكرين العاقين تمييزاً لهم وتفضيلاً. المرتجل صـ٦٣.

٢- في (ج) خمسة.

٣- في (ج) الدواب.

٤- مفرده يعفور وهو ظبي بلون التراب. القاموس(٢/٩٥).

٥- في (ج) لايجمع.

٦- س من (ج) وإنما امتنع جمعه للسلامة.

وأما <u>الموضع الثاني</u>: فهو في قسمته فهو على نوعين: لفظي ومعنوي:

فاللفظي: ما تعلق في اللفظ ولم تجتمع فيه الشرائط نحو قولنا: (ستون، وقلون[1]، وبنون، وعزون[2]) وإنما جمع هذا جمع السلامة عوضاً عن حذف لامه[3].

والمعنوي ضربان: اسم وصفة. فالاسم(ج/٥٦) نحو(الزيدين والعمرين) والصفة نحو(المسلمين، والمؤمنين) ونحو هما مما قد اجتمع فيه الشرائط التي قدمنا ذكرها في الاسم والصفة جميعاً.

وأما <u>الموضع الثالث</u>: فهو في ذكر أحكامه، واعلم أن أحكامه على نوعين:

الأول: منهما يختص الاسم المجموع وهي أمور ثلاثة(ب/٧٤):

أولها: أن صيغة المفرد لابد من أن تكون محفوظة في جمع السلامة لا تتغير بحال سواء ما يلحق بآخره من ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في اسم كان أو صفة.

وثانيها: أن الاسم المجموع إذا كان علماً فلابد من دخول اللام ليكون عوضاً عن تعريف العلمية الذاهب بالجمعية، وقد ذهب بعض النحاة[4] إلى أن ذلك غير لازم وهذا خطأ فإنه لو كان جائزاً في لغتهم لجاز وروده، فلما لم يرد في العَلَم مجموعاً جمع السلامة إلا باللام دل على أن دخولها واجب لا محالة.

وثالثها: أن جمع السلامة إذا كان معرفاً باللام كان مسغرقاً لجميع ما يصلح له سواء كان في اسم أو صفة نحو(الزيدِين والمسلِمين).

١- مفرده قُلَة، وأصله قلوة لقولهم قلوت بالقلة وجمعه قِلات وقِلُون وله نظائر من كلامهم. انظر ابن يعيش(٥/٥) والقاموس(٣٨٢/٤).

٢- العزة كعدة. العصبة من الناس جمع عزون. القاموس(٣٦٤/٤)

٣- انظَر اللبَاب (١١٤/١)، والمرتجل صـ٦٥.

٤- لعل ابن حمزة أراد ببعض النحاة ما نسب الرضي إلى ابن يعيش من أن تعريف العلم إذا ثني أو جمع غير لازم.

يقول الرضي وابن يعيش: لا يوجب جبر التعريف الفائت من المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفها بالتنكير وقد رجعت إلى ابن يعيش ولم أجد ما نسب إليه الرضي يقول ابن يعيش: اعلم أنك إذا ثنيت الاسم العلم نكر وزال عنه تعريف العلمية لمشاركة غيره له في اسمه وصيرورته بلفظ لم يقع به التسمية في الأصل فيجري مجرى رجل وفرس، فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان، والفرق بينهما أن الزيدين والعمرين مشتركان في التسمية بزيد وعمر، والرجلان والفرسان مشتركان في الحقيقة، ويؤيد عندك نكرته أي العلم حين يثنى أو يجمع تقول جاءني زيدان كريمان، فكريمان نكرة لامحالة وقد جرى وصفاً عليه فعلمت بذلك أنه نكرة، فإذا أردت التعريف كان بالألف اللام والإضافة نحو الزيدان، والعمران، وزيداك، وعمراك فأين تجويز ابن يعيش لكون العلم مثنى ويبقى على معرفته إلا إذا وهم الرضي بتدليل ابن يعيش على تنكير العلم إذا ثني بوصفه بالنكرة فظن أنه يدلل بوصفه بالنكرة على جواز تعربته من الألف واللام ويبقى علماً والأمر غير ذلك فهو يدلل على أن العلم متى ثني أو جمع أصبح نكرة والدليل على ذلك وصفه بالنكرة. انظر شرح الكافية للرضي(١٣٧/٢) ابن يعيش(٤٩/١). ولم أجد بعد البحث من قال هذه المقولة.

النوع الثاني: يختص النون وهي أمور ثلاثة:

أولها: أن النون تسقط عند الإضافة، فتقول(مسلموك وزيدوك).

وثانيها: أنها تكون مفتوحة، وإنما فتحت لأجل الخفة[1].

وثالثها: أن المجموع بالواو والنون قد يجعل إعرابه بالحركات في النون ويلزم عند ذلك الياء، فيقال: أتت عليه سنينٌ، قال سحيم[2]:

* وقد جاوزت حد الأربعينِ*

فهذا الكلام(ج/٥٧) في جمع السلامة.

الفصل الثاني: في جمع التكسير ومعناه (ما تغير بناء واحدة تحقيقاً أو تقديراً[3]) فقولنا ما تغير فيه بناء واحده احترازاً عن جمع السلامة، فإن صورة الواحد[4] فيه محفوظة لا تتغير. وقولنا تحقيقاً كرجال وأفراس(ب/٧٥)

فإن مفرده قد تغير تغيراً محققاً، إما إلى زيادة كقولنا(رجال وفلوس)في جمع (رجل وفلس) وإما إلى نقصان في مثل قولنا(قُذُل(أ/٤٦)) في جمع(قَذال[5])، وحمرٌ في

١- في اللباب علل أخرى غير ما ذكره ابن حمزة، ووافق ابن الأنباري الإمام بأن الخفة سبب فتح النون. انظر اللباب(١/١٠٩-١١٠). وأسرار العربية صـ٥٥-٥٦.

٢- هو شاعر جاهلي من أبياته:* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني*.
انظر الخزانة(١/١٢٦) و(٣/٤١٤) وشرح التصريح(١/٧٧) والعيني(١/١٩١) وابن عقيل(١/٩١) والهمع(١/٤٩). وانظر ابن يعيش(٥/١٣) والكواكب الدرية(١/٣٠) ابن عقيل(١/٦٨) وشرح الكافية للرضي(٢/١٨٥) وصدره: وماذا تدرى الشعراء مني. وفي رواية تزدري. وكلهم نسبوا البيت لسحيم بن وثيل وبعد هذا البيت:

*أخو خمسين مجتمع أشدي ونجذني مداورةُ الشؤونِ *

والشاهد فيه قوله: "حد الأربعين" وفيه ماتقدم قبله من أنه معرب بالحركة على النون يقول ابن يعيش والحق فيه أن النون ليست حرف إعراب، ولا الكسرة فيه علامة جر إنما هي حركة التقاء الساكنين وهما الياء والنون على أصل التقاء الساكنين لأن حركة التقاء الساكنين لم تأت على منهج واحد...
قلت: إن قال إن البيت لاشاهد فيه على إعراب جمع المذكر سالم بالحركات، فإن بيت الصمة القشيري:(دعاني من نجد فإن سنينه) وقول الأخر(سنينٌ كلها لاقيت حرباً) وقول الآخر:(ولقد ولدت بنينَ صدق سادة) تعارض رأيه. انظر ابن يعيش(٥/١٣).

٣- انظر الكافية وشرحها للرضي(٢/١٩٠) ابن يعيش(٥/٢) وقد عرفه ابن عقيل: بأنه مادل على اكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل أو مقدر. كفلك(٢/٤٥٢) وعرفه ابن هشام: بأنه ما تغيرت فيه صيغة الواحد إما بزيادة: كصنوا وصنوان أو بنقص كتخمة وتخم أو بتبديل شكل كأسد وأُسد أو بزيادة وتبديل شكل كرجال أو بنقص وتبديل شكل كرُسْل أو بهن كغلْمان. أو ضح المسالك(٣/٢٥٤) وعرفه الأشموني بأنه الدال على أكثر من أثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظاً أو تقديراً. انظر الأشموني(٤/١١٩) وحده العكبري بأنه كل اسم جمع تغير فيه لفظ واحده. اللباب(٢/١٧٨) وجعله أبو علي مكسراً على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها. التكملة صـ١٤٧ أبو علي الفارسي تحقيق: حسن شاذلي فرهود. جامعة الرياض صـ١٩٨١.

٤- في (ب) فإن صورة (المفرد).

٥- القذال كسحاب مؤخر الرأس والجمع قُذل وأقذلة القاموس(٤/٣٧).

جمع حمار أو إلى تغيير حركة في مثل(ثُمُر) في جمع ثَمَر[1]، وأُسْد في جمع أسد.

وقولنا تقديراً في مثل قولنا(ناقة هجان) و(نوق هجان) فإنه جمع وإن كان على صورة المفرد، إلا أن الكسرة في (نوق هجان) ليس مثلها في (ناقة هجان)[2] تقديراً وهكذا قولنا(فُلْك) في جمع(فُلك) فإن تغيير الحركة فيه مقدر، فإذا عرفت هذا فاعلم أن مقصودنا من التكسير ينحصر في ثلاثة مواضع:

الأول: في قسمته، **والثاني:** في ضبط مراتبه، **والثالث:** في أحكامه.

<u>أما الموضع الأول:</u> وهو في قسمته فهو على نوعين: (جمع قلة - وجمع كثرة) فجمع القلة: أربعة أوزان، أَفعُل كأَكلُب، وأَفعَال كأَحمَال، وأَفعِلَه كأَحمِره وفِعلَه كصبيه وقد جمع من قال:

* ألا إن أفعالاً وأفعُلاً وفعْلَة للجمع القليل وأَفْعِلة*
* كحِمْل وأحمالٍ وفَلْس وأَفْلُس وفتية صدْقٍ والقَذالُ وأَقذِلة[3]*

1- الثمر محركة حمل الشجر وأنواع المال، الواحده:ثَمَرة وثُمُر والجمع ثِمار وجمع الجمع ثُمُر وجمع إثمار. القاموس(٣٩٧/٣)

2- مذهب سيبويه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ففُلك إذا كان مفرداً كقفل، وإذا كان جمعاً(كبُدُن) وهِجان في المفرد ككِتاب وفي الجمع كرِجال. انظر الكتاب(١١٩/٤-١٢٠) وشذا العرف(٩٨-٩٩)

قال ابن سيده: والهجان من الإبل البيضاء الخالصة اللون والعتق من نوق(هُجُّن وهجائن وهجان) فمنهم من يجعله في باب(جُنب) أي يستوي فيه الواحد وغيره ومنهم من يجعله تكسيراً وهو مذهب سيبويه وذلك لأن الألف في هجان الواحد بمنزلة ألف (ناقة كناز) و(امرأة ضناك) والألف في هِجان الجمع بمنزلة ألف ظراف وشِراف، وذلك لأن العرب كسرت فعالاً على فعال كما كسرت فعيلاً على فعال وعذرها في ذلك أن فعيلاً أخت فعال ألا ترى أن كل واحد منها ثلاثي الأصل وثالثه حرف لين. وقد اعتقبا أيضاً على المعنى الواحد نحو)كليب وكلاب)و(عَبيد وعباد) كما قيل(ظريف وظراف وشريف وشراف) انظر المخصص لابن سيده، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨.(٣٣/١٧) واللسان(٤٣١/١٣)

وأما (فُلْك) فقال صاحب اللسان: الفلك بضم: السفينة تذكر وتؤنث، وتقع على الواحد والاثنين والجميع. فإن شئت جعلته من باب(جُنب) وإن شئت من باب (دلاص وهِجان)، وهذا الوجه الأخير مذهب سيبويه أعني أن تكون ضمة الفاء في الواحد بمنزلة ضمه با (بُرْ وخرْج) وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حا(حُمر) و(صاد) (صُفْر) جمع أحمر وأصفر قال تعالى:

في التوحيد والتذكير (في الفلك المشحون) سورة ياسين آية (٤١). فذكر الفلك وجاء به موحداً.

ويجوز أن يؤنث واحده كقوله تعالى: (جاءتها ريح عاصف) سورة يونس آية(٢٢) فقال جاءتها فأنث.

وقال(وترى الفلك فيه مواخر) سورة النحل آية(١٤) فجمع، وقال الله تعالى(والفلك تجري في البحر)سورة الحج آية(٦٥)فأنث ويحتمل أن يكون واحداً.

وقال تعالى(حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم) سورة يونس آية(٢٢)فجمع وأنث، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر وإلى السفينة فيؤنث.

قال ابن البري: إذا جعلت الفلك واحد فهو مذكر لا غير. وإن جعلته جمعاً فهو مؤنث لا غير وقد قيل إن الفلك يؤنث وإن كان واحداً قال الله تعالى (قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين) سورة هود آية(٤٠). انظر اللسان(٤٧٩/١٠) والمخصص(٢٨/١٧).

3- ما بين القوسين تفردت نسخة (ب) وقد أثبته في صلب الرسالة للفائدة.

ومعنى كونها جموع قلة، أنها تطلق على العشرة الأفراد فما دونهـــا، وجمـــع الكثرة ماعدا ذلك نحو(فلوس وجِمال)

وأما الموضع الثاني: في ضبط مراتبه، فاعلم أن الكلام فيه واسع، وأبنيته كثيرة ولكنا نقتصر منها على ما يكثر دوره وتمس الحاجة إليه وهما مرتبتان:

المرتبة الأولى: في أوزان الجمع في الاسم المجرد وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الثلاثي المجرد وله عشرة أمثلة. (أَفْعال كأحمال، وفِعـــال كزِنـــاد، وفُعول كأسود، وفِعْلان كرئْلان[1] (ب/٧٦) (أ/٥٨)، وأَفْعُل كأَفْلُس، وفُعلان كبُطنـــان، وفِعلَه كقِرَدَة.

وفِعْله كجِيره، وفُعُل كسُقُف، وفَعَل كثَمَر) فهذه أوزان الاســم المــذكر، وأمــا المؤنث فله ستة أمثله (فِعال كقصاع، وفُعول كبُدور[2]، وأَفْعُل كأنعُم، وفِعَــل كبِــدَر[3]، وفُعَل كبُرَق[4]، وفُعل كبُدْن.

النوع الثاني: الرباعي المجرد: وله مثال واحد، وهو فَعالل[5] اسماً كان أو صفة، مذكراً كان أو مؤنثاً، كقولك(ثَعالب، ودراهم، وسلاهب[6]، وهجارِع[7]) وإنما اقتــصروا فيه على مثال واحد لثقله، فلم يتسعوا في أبنيته كما اتسعوا في الثلاثي المجرد.

النوع الثالث: الخماسي المجرد: ولا يكسر إلا على استكراه فـإذا كـسر فـلا يتجاوز وزنه الرباعي فيحذف خامسه سواء كان اسماً أو صفة، مذكراً كان أو مؤنثـاً نقول في مثل: (فرزدق، فرازد، وفي جحمرش جحامر) فهذه أوزان الاسم المجرد.

المرتبة الثانية: أوزان المزيد ونذكر منه أنواعاً ثلاثة(أ/٤٧):

النوع الأول: ما كان ثالثه مدة زائدة فله عشرة أمثله، (أفعلة: كأَحْمِرة وأَرْغِفـــة، وفُعُل نحو عُمُد وقُذُل، وفعلان نحو غِزلان وصِيران[8] وفَعَائــلَ كــشَمَائل، وذَنَائــب، وفُعْلان كزُقان[9]، وقُضبان، وفعْله نحو صِبية وغِلمه، وأَفعال نحو أَيْمـــان وأَفْــلاء[10]، وفِعال كفصال، وفُعُول نحو عُنوق، وأفعلاء نحو أنصباء فهذه أوزان الاسم المذكر.

١- رئلان: مفرده رئل وهو ولد النعام. القاموس(٣٩١/٤).

٢- مفردها (بِدْر) وهي جلدة النخلة. القاموس(٣٨٣/١).

٣- مفردها (بِدْر) وهي كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار. القاموس(٣٨٣/١).

٤- جمع بَرْقه وهي المقدار من البرق. لسان العرب(١٤/١٠).

٥- في (ج) فعاليل.

٦- مفردها: سَلْهب أي الطويل. القاموس(٨٦/١).

٧- مفردها: هجرع أي الأحمق. القاموس(١٠١/٣).

٨- الصيرُ الماء الذي يحضره الناس. لسان العرب(٤٧٧/٤).

٩- مفردها زُقاق: وهو السكه ويؤنث. القاموس (٢٥٠/٣) ولسان العرب(١٤٣/١٠-١٤٤).

١٠- مفرده: فَلُو هو الجحش والمُهر إذا فطم. انظر لسان العرب(١٦٢/١٠).

وأما المؤنث: منه (ب/٧٧) (ج/٥٩) (فلأسمائه مثالان: فَعَائل كرَسَائل، وفُعُل كسُفُن، وأما صفاته في التذكير، فلها تسعة أمثله:

(فُعَلاء نحو كُرَماء، وفُعُل نحو نُذُر، وفِعَال نحو كِرَام، وفِعْلان نحو خِصيان، وفُعلان نحو شُجعان، وأفعال نحو أَقران، وأَفْعِلاء نحو أَنبياء وأَفْعِلة نحو أَشِحة، وفُعول نحو ظُروف)، وأما صفاته في المؤنث فله ثلاثة أمثلة[1]: (فِعال نحو صِبَاح، وفَعَائل نحو عَجَائز وفُعَلاء نحو خُلَفاء).

النوع الثاني: من المزيد ما كان على فاعل والاسم المذكر منه ثلاثة أمثلة فواعل نحو (كواهل[2]، وحواجز) و(فُعلان نحو حُجزان) وفِعْلان نحو (حِيطَان) وأما المؤنث منه فله مثال واحد وهو فواعل: نحو(كَوَاثِب[3]) و(بَوَائق[4]).

النوع الثالث: الاسم المؤنث بالألف المقصورة، كانت أو ممدودة. وله مثالان (فَعَالى) نحو(صَحَارى) وفِعال نحو(إناث) وللصفة منه أربعة أمثلة (فِعال نحو عِطاش، وفُعْل نحو حُمْر، والصُفْر، وفَعَالى نحو حَرَامى[5] ولنقتصر من ضوابط التكسير على هذا القدر ففيه مقنع وكفاية في مقصدنا.

<u>وأما الموضع الثالث:</u> وهو في أحكام التكسير. فله أحكام ثلاثة:

أولها: أن إعرابه بالحركات بخلاف جمع السلامة فهو معرب بالحروف كما مر، وإنما وجب ذلك لأمرين:

أما **أولاً:** فلأن أصل الإعراب بالحركات، **وأما ثانياً:** فلأنه يشبه المفرد فلهذا أُعرب إعراب المفرد.

وثانيها: أن الأصل في جمع التكسير لا يجمع لئلا يترادف الجمعان لثقلهما (ب/٧٨).

فإن جمع كان مقصوراً على جمع القلة فيقال في أَفعل وأفعلة أَفَاعل وفي أفعال أفاعيل نحو(أكالب، في أكلب) و(أساور في جمع أسورة) و(أناعِيم في جمع أنعام) ولا يرد في جموع الكثرة إلا بالألف والتاء (ج/٦٠) كما قالوا: طرقات، ودورات وهو قليل.

١- س من (ج).
٢- س من (ج) كواهل.
٣- والكاثبة من الفرس المنسج وقيل: هو مارتفع من المنسج وقيل هو مقدم المنسج حيث تقع عليه يد الفارس والجمع (الكواثب) وقيل هي من أصل العنق إلى مابين الكتفين ومنسج الدابة هو مابين العَرْف وموقع اللبد. انظر لسان العرب(١/٧٠٣)و(٢/٣٧٧)
٤- مفردها بائقة وهي الداهية. القاموس(٣/٢٢٣).
٥- ويقال حرمت المعزه وغيرها من ذواتي الظلف حِراماً واستحرمت أرادت الفحل وما أبينَ حرمتها وهي حرمى وجمعها (حِرام) و(حرامى). اللسان (١٢/١٢٦) وانظر القاموس(٤/٩٦).

وثالثها: أن جمع تكسير لابد أن يكون محققاً ثابتاً(كَأَفْلُس ورِجال) في جمع(فَلْس ورجل) لأن المفرد هو الذي يبنى عليه صيغة التكسير فيجب تحققه وثبوته، وقد يجيء على سبيل الندرة مفرده مقدراً في نحو(أراهط[1] وأباطيل[2])، فإن أراهط ليس جمعاً لرهط ولا أباطيل(أ/٤٨) جمعاً لباطل، لأن هذا الجمع لا يكون لهذا المفرد على حال[3]، فلهذا أوجبنا فيه أن يكون المفرد مقدراً كأنه قيل: (أرهيط، وأبطيل)، في التقدير فهذا ما أردنا ذكره من أمثلة التكسير وأحكامه.

(قال الشيخ: فهذه جملة الأسماء الظاهرة المعربة، كلها تستحق الإعراب، لأنها تدل على المعاني المختلفة بصيغة واحدة بدليل قولك (ما أحسن زيداً) و(ما أحسن زيدٌ) و(ما أحسنُ زيدٍ) فلولا الإعراب لما عرفت هذه المعاني ولكانت تختلط).

قال السيد الإمام:

اعلم أنا قدمنا الكلام في المقتضي لمطلق الإعراب في الأسماء وبينا الكلام في المقتضي لنوعه، وغرضنا الآن بذكرها هنا كيفية تصريف الأسماء الظاهرة المعربة(ب/٧٩).

بأنواع الإعراب الثلاثة، الرفع، والنصب، والجر، وتنزيلها عليها، والمعيار الصادق لنا فيما نريده مما ذكرنا هو هذه المسألة، وهي قولنا(ما أحسنَ زيدٌ)، فإنها جامعة لأنواع الإعراب الثلاثة والصيغة فيها واحدة، فمصداق ما قلناه يظهر فيها ويحصل المقصود بالكلام في موضعين:

<u>أما الموضع الأول:</u> في شرح ما اشتملت علية هذه الصيغة.

وقد اشتملت على معان ثلاثة. النفي، والاستفهام، والتعجب، فإذا أردت النفي قلت:(ما أحسنَ زيدٌ)، (فما) هاهنا حرف للنفي بمنزلة لم، و(أَحْسَنَ) هاهنا فعل ماض مبني على الفتح، و(زيد) هنا مرفوع بالفاعلية، والمعنى فيها: إن زيداً لم يحسن شيئاً في فعله.

وإذا أردت الاستفهام، قلت: (ما أحسن زيدٌ؟) (فما) هاهنا اسم للاستفهام بمنزلة(من) في قولك:(من زيد؟)(ج/٦١) وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن

١- الرهط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشره وبعضهم يقول من سبعة إلى عشره وقيل الرهط مادون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه وجمع الرهط أرهُط وأرهاط وأراهط. انظر لسان العرب(٣٠٥/٧).

٢- لكن لسان العرب ذكر أن جمع الباطل أباطيل على غير قياس كأنه جمع أبطال أو إبطيل وقال أبو حاتم واحدة الأباطيل أبطولة وقال ابن دريد واحدتها إبطالة. انظر لسان العرب(٥٦/١١).

٣- في (ب) على كل حال.

هاهنا اسم من أفعل التفضيل وهو مرفوع لأنه خبر المبتدأ وهو (ما) و(زيد) مجرور بإضافة أحسن إليه، كأنه قال: أي أوصاف زيد أزيد في الحسن وهذا الكلام يفتقر إلى جواب لأنه استعلام واستخبار.

وإذا أردت التعجب قلت:(ما أحسنَ زيداً !) فما هاهنا اسم مبهم وهو في موضع رفع بالابتداء،(وأحسن) فعل ماضي غير منصرف، وفيه ضمير يرجع إلى(ما) و(زيد) منصوب على المفعولية، وهذه الصيغة جارية مجرى المثل، لا يجوز تغيرها بحال في تثنية ولا جمع كما سيجيء مشروحاً في موضعه إن شاء الله تعالى، والمعنى فيها إظهار الإعجاب بزيد واستظراف لمعانيه(ب/٨٠)(أ/٤٩).

فانظر كيف دلت هذه الصيغة على هذه المعاني الثلاثة، بحسب اختلاف إعرابها فنكتسب من مطلق الألفاظ دلالتها على معانيها المفردة، (فما) موضوعة للنفي و(أحسن) دال على الماضي، و(زيد) لهذا الإنسان المعلوم، ونكتسب من الإعرابات الثلاثة المعاني المختلفة، كالنفي والاستفهام والتعجب، فحصل من هذه الصيغة الدلالة الإفرادية والدلالة الإعرابية كما ذكرنا.

وأما الموضع الثاني: وهو في كيفية استعمال الأسماء الظاهرة العشرة في جوامع هذه الأنواع الثلاثة من الإعراب.

فقد قدمنا القول فيما يدخله كل واحد منها من الإعراب، وما يتعذر فيه، وما يكون إعرابه بالحروف، وما يكون إعرابه بالحركة. فاستعملها في كل باب على حد ما يليق به من الإعراب. فإن استعملتها من الباب الأول أعني باب(فلس) دخلها الإعراب وتابعه وهو التنوين، وإن استعملتها في الباب الثاني وهو باب(غلام الرجل) وما أشبهه لم يدخله التنوين، وإن استعملتها في باب غير المنصرف لم يدخله التنوين والجر، وإن استعملتها في باب (الزينبات) نقص[1] (ج/٦٢) النصب وإن استعملتها في باب(القاضي) نقص الرفع والجر، وإن استعملتها في باب (العصا) نقص الإعراب كله إلا التنوين وإن استعملتها في باب(حُبلى) لم يدخله شيء من الإعراب والتنوين وإن استعملتها في باب(الأخ) وما أشبهه أعربتها بالحروف، وإن استعملتها في التثنية أعربتها بالحروف وهكذا الكلام في جمع السلامة(ب/٨١) تستعملها على ما ذكرنا، وحكم كل شيء بما يقتضيه أصله، فهذا هو الكلام في الأسماء الظاهرة المعربة.

١- في ج تقدم باب القاضي على باب الزينبات.

الفصل الثاني من فصل الاسم

((الأسماء المبنية))

(قال الشيخ: فصل، وأما الأسماء المضمرة وهي القسم الثاني: من أقسام الاسم)ﷺ.

قال السيد الإمام:

لما فرغ الشيخ من الكلام في المعربات وأنواعها شرع في الكلام في المبنيات، لأن الأسماء منقسمة إلى معربة ومبنية، فما سلف كان كلاماً في المعربة، وما بقي إلى آخر قسم الأسماء فهو كلام في المبنيات وجملة ما ذكره في كتابه المبنيات ستة أقسام:

{المضمرات، والمبهمات، والموصولات، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال(أ/٥٠)، وبعض الظروف}.

وقبل الخوض في هذه الأقسام الستة التي ذكرنا، نقدم الكلام في مواضع ثلاثة:

الأول: في حقيقة البناء والمبني وذكر ألقابه.

الثاني: في أسباب البناء.

الثالث: في كيفية البناء.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة البناء والمبني وذكر ألقابه. أما حقيقة البناء فهو (لزوم الكلمة طريقة واحدة)[1]، فهذا يندرج تحته المبني بالأصالة كالحرف والفعل، والمبني بالمشابهة كالمضمر والمبهم، ويندرج تحته ما بني على السكون والحركة. وأما حقيقة المبني(فهو ما كان حركة آخره أو سكونه لا بعامل[2]) كالضمة في نحو(قبلُ وبعدُ) والسكون في مثل(مَنْ) وهو ينقسم إلى ما يكون مبنياً بالأصالة، وإلى ما يكون مبنياً بالمشابهة (ب/٨٢)

فالمبني بالأصالة نحو الفعل والحرف، وإنما كان مبنيين بالأصالة لأنه لا سبب فيهما يقتضي الإعراب[3]. وأما ما يكون مبنياً[1] بالمشابهة كالمضمر والمبهم وإنما بني

١- انظر تعريف البناء ابن يعيش(٨٠/٣) واللباب(٧٤/٢) والكتاب(٣٢٢/١) والمقتضب(٣/١، ٤) وشرح الكافية للرضي(٥٥/١) و(٣٩٧/٢، ٣٩٨)، وأسرار العربية صـ١٨ وما بعدها وابن عقيل(٢٨/١).

٢- انظر المفصل متن شرح المفصل لابن يعيش(٧٩/١) أما ابن الحاجب فعرفه على النحو التالي: هو ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب. شرح الكافية للرضي(٢/٢). أما ابن عقيل فعرفه على النحو التالي: هو ما أشبه الحروف. (٢٨/١) وعرفه ابن هشام بأنه الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.صـ١٧.

٣- وهو التمكن في الاسمية والتركيب.

لمشابهته للحرف كما سنقرره من بعد بعون الله تعالى. وأما ألقابه فاعلم أن الحركات والسكون كما تقع في المعرب فهي أيضاً واقعة في المبني، فالضم في مثل(قبلُ وبعدُ) والكسر في مثل (أمْسِ ونزالِ)، والفتح في مثل(أينَ، وكيفَ) والسكون في مثل، (كمْ، ومنْ) فما كان من هذه(ج/٦٣) الأمور الأربعة واقعاً في المعرب سموه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، وما كان فيها واقعاً في المبني سموه ضماً وفتحاً وكسراً ووقفاً. وهذا الاصطلاح إنما هو للبصريين المتقدمين والمتأخرين[2]، وأما الكوفيون فلا يفرقون ويجرون كل واحد من اللفظين على كل واحد من المعنيين[3]، وكلام البصريين أقوى لأنا لما وجدناهم فرقوا بين لقب المعرب والمبني وجب أن يحصر الفرق بين لقب حركات الإعراب والبناء.

وأما الموضع الثاني: وهو في الأسباب الموجبة للبناء فقد ذكرنا أن المبني منه ما يكون مبنياً بالأصالة، ومنه ما يكون مبنياً بالمشابهة، فما كان مبنياً بالأصالة فنحن لا نحتاج إلى ذكر السبب في بنائه[4] بل هو الأصل في كل ما شابهه وماثله وهذا كالحرف والفعل، وإنما الذي يحتاج إلى ذكر الأسباب ما كان بناؤه بالمشابهة، كالمضمرات، والموصولات، وسائر الأسماء[5](ب/٨٣) وجملة الأسباب الموجبة لبناء ما بني من الأسماء هي أمور ستة:

أولها: تضمنه للحرف[6](كأينَ وأمسِ) فهذان الاسمان(أ/٥١) إنما بني لتضمنها

١- أحياناً يذكر النحاة أن أسماً ما مبني لتضمنه معنى الحرف وأخره لمشابهته الحرف. والفرق بين ما تضمن معنى الحرف وما ضارعه أن مضارعة الحرف إنما هي مشابهة بينهما في خاصة من خواص الحرف والمراد بالحرف جنس الحروف لا حرف مخصوص، وتضمنه معنى الحرف أن ينوي مع الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة ذلك الحرف المنوي حتى كأنه موجود فيه وكأن الاسم وعاء لذلك الحرف ولذلك قيل تضمن معناه إذ كل شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمناً له، ألا ترى أن(أينِ وكيف) يفيدان الاستفهام كما تفيده الهمزة في قولك(أفي الدار زيد)؟.... انظر ابن يعيش(٣/٨٠) وعموماً فابن يعيش وصاحب المفصل يرون أن أسباب البناء ثلاثة:

تضمن معنى الحرف. مشابهة الحرف. الوقوع موقع الفعل المبني.

٢- انظر شرح الكافية(٢/٣).

٣- انظر شرح الكافية(٢/٣).

٤- في (ب) بنائه. وانظر اللباب(٢/٧٤).

٥- اللباب(٢/٧٤).

٦- اختلف النحاة في الأمور المسببة لبناء بعض الأسماء، أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها أو أشياء متعددة ويوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات، وبعض آخر في نوع آخر وهكذا. فبعضهم يرى أن من الأسباب مشابهة الاسم في معناه للفعل المبني ومثاله(نزال وهيهات) فإنهما لما أشبها(انزلْ وبَعُدَ) في المعنى بنيا. وهذا السبب غير صحيح لأنه لو صح للزم بناء نحو(سقياً لك وضرباً لزيد) فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني ويلزمه إعراب نحو (أف وآه) ونحوهما من الأسماء فهي بمعنى الفعل المضارع المعرب، ولم يقل بذلك أحد. وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية. =

الحرف وهي الهمزة في (أينَ واللام في أمسِ[1]).

ثانيها: وقوعه موقع الفعل(كنزالِ[2]) فإن هذا إنما بني لنزوله منزلة قولنا: انزل.

وثالثها: مشاكلته للواقع موقعه كحذامِ، وقطَامِ، فإن هذا إنما كان مبنياً للمشاكلة بينه وبين نزالِ في وزن.

وربعها: مشابهته للحرف كالمضمرات فإنها مفتقرة إلى ما يفسرها ويوضحها كافتقار الحرف إلى ما يتعلق به[3].

وخامسها: مناسبته لما أشبه الحرف، كالمنادى المضموم،فإنه إنما بني لوقوعه موقع المضمر المشابه للحرف.

وسادسها: إضافته إلى غير المتمكن كقوله تعالى {هذا يوم لا ينطقون}[4] وقوله

= وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من مونع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمره ومثلوا لذلك بَحزام وقطام ونحوهما، وادعوا أن سبب هذا الباب اجتماع العلمية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة.

وقال قوم. منهم ابن مالك وأبو علي الفارسي وابن أبي الربيع علة البناء منحصرة في شبه الحرف. حاشية ابن عقيل(١/٢٩).

١- في(أين) شبه معنوي بهمزة الاستفهام وإن الشرطية لأنها تستعمل للاستفهام نحو أين ذهبت؟ وللشرط نحو أين تجلس أجلس. انظر ابن عقيل(١/٣٢). والمقصود من اللام التي تتضمنها(أمس) هي اللام المعرفة، فإن قيل: فلم حذفت اللام من أمس وضمنت معناها؟ قيل لأن(أمس) يقع على اليوم المتقدم ليومك من أوله إلى آخره فأمره واضح فاستغنى بوضوحه عن التعريف، كذلك فهو قد حضر وشوهد خلاف(غد) فحصلت معرفته بالمشاهدة فأغنى ذلك عن علامة، فأقاموا المشاهدة في أمس مقام أداة تعريف. ابن يعيش(٣/٨٠) وممن قالوا بالتضمن العُكبري (٢/٨٦) وابن الأنباري أسرار العربية صـ٣٢.

٢- أي فعل الأمر وهو انزل. تقدم أن هذا السبب غير صحيح. والقول ماقاله حذاق النحويين من أنه مبني لشبهه بالحرف لكونه يعمل ولايعمل فيه غيره. ابن عقيل(١/٣٢) قلت وانظر ابن يعيش(٣/٨٠-٨١) بيد أن الإمام قد أوجد مشابهة أخرى بين قطام- ونزال وهي الشبه اللفظي والأولى أن يذكر الشبه المعنوي.

٣- جاء في أوضح المسالك: إنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف وأنواع الشبه ثلاثة:
- الشبه الوضعي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين نحو تاء (قُمت) و نا(قمنا).
- الشبه المعنوي: وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحرف سواءً وضع لذلك المعنى حرف أم لا.
- الشبه الاستعمالي: وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه. أوضح المسالك(١/٢٢)

٤- المرسلات آية ٣٥. والآية شاهد هنا في قراءتها بالفتح وهي قراءة زيد بن علي والأعرج والأعمش وأبي حيوة وعاصم في رواية عنه بالفتح على البناء لإضافته إلى الفعل، ومحله الرفع على الخبرية. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت(٥/٣٦٠) وانظر إتحاف فضلاء البشر: الشيخ أحمد الدمياطي، مطبوعة مصر ١٣٠٦. ومطبوعة بيروت ١٤٠٧، (٢/٥٨٢) والبحر المحيط لأبي حيان، مصر، ١٣٢٨. (٨/٤٠٧) والجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مكتبة الغزالي ومؤسسة العرفان(١٩/١٦٦) والدر المصون: السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق(١٠/٦٤٣).

{من عذاب يومئذٍ}[1] وقال الشاعر:

* لم يمنع الشربَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أو قالِ[2] *

فهذه الأمور الستة هي الأسباب(ج/٦٤) لما بني من سائر الأسماء المبنية كما سنفصله إن شاء الله تعالى.

وأما الموضع الثالث: وهو في كيفية بناء المبني فاعلم أن البناء على السكون هو الأصل[3] وإنما يعدل إلى الحركة لأمور ثلاثة:

أولها : الهرب من التقاء الساكنين كهؤلاء وأمسِ وما أشبههما.

وثانيها: لئلا يبتدأ بساكن لفظاً(ب/٨٤).

في مثل كاف التشبيه في نحو[4] قولك: (كالأسد أخوك) أو حكماً في مثل كاف الضمير في نحو قولنا (ضربتك ومررت بك) لأنها في الحكم كالمبتدأ بها[5].

وثالثها: لأجل أن له أصلاً في التمكن وعرض البناء في نحو قولك (لا رجلَ[6]، ويا زيدُ[7]، وخمسةَ عشرَ) فهذا هو الكلام فيما أردنا تقديمه، فنشرع الآن في شرح الأقسام التي ذكرها الشيخ.

القسم الأول من المبنيات المضمرات

(قال الشيخ: وهي خمسة أنواعٍ. منها نوع أول يكون مبتدأ فيقع الظاهر بعده مرفوعا بحق الخبر ما لم يكن فصلا بين معرفتين في باب كان وأخواتها وباب ظننت وأخواتها، وذلك كل مضمر منفصل مرفوع الموضع وهي أثنا عشر مضمراً {أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، وهو، وهي وهما، وهم، وهن}. نقول "أنا القائم، ونحن القائمون، وكنت أنا القائم، وكنا نحن القائمين")ﷺ.

١- المعارج آية١١. والآية شاهدٌ من قرأها بالفتح وهم نافع والكسائي والأعرج وأبو حيوة. فتح القدير(٥/٢٩٠) وقال أبو حيان الجمهور بكسرها والأعرج وأبو حيوة بفتحها. البحر (٨/٣٣٤). قلت: وانظر الدر المصون(٦/٣٤٩ و٨/٣٣٤) والتيسير في القراءات السبع للداني. نشره أو تو برتزل، استنبول. ١٩٣٠. صـ٢١٤.

٢- الشاهد لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه، جمع وتحقيق: حسن محمد باجودة، القاهرة، ١٩٧٣.صـ٨٥، والكتاب(٢/٣٢٩) وشرح المفصل(٣/٨٠) والأشباه والنظائر(٢/١٩٦)(٣/٣٧٣) والخزانة(٣/١٤٤، ١٥٢) والمخصص(٤/١٠٠) والوقل هو المقل اليابس والشاهد بناء غير. انظر حاشية الكتاب(٢/٣٢٩).

٣- انظر شرح الكافية للرضي(٢/٣) واللباب(٢/٧٤).

٤- في (ج) مثل.

٥- وأضاف العكبري علة أخرى وفي شبهه بالمعرب.

٦- إذ أصله النصب متى كان مضافا أو شبيه بالمضاف وإنما عرض البناء لتركبة مع "لا" وصيرورته معها كالشيء الواحد وكذلك"خمسة عشر" انظر ابن عقيل(١/٣٩٦) وانظر الإنصاف(١/٣٦٧).

٧- انظر الإنصاف (١/٣٢٤).

قال السيد الإمام: قبل الشروع في الكلام في هذا النوع نذكر البحث عن أمرين:

أحدهما: في حقيقة المضمر وعلة بنائه. **وثانيهما:** الكلام في قسمته.

فأما الأول: فاعلم أن للمضمر معنيين لغوي واصطلاحي. فأما اللغوي فالإضمار هو الإخفاء[1]، تقول: أضمرت في نفسي كلاماً أي أخفيته(أ/٥٢) وأنشد النحاة للخنساء:

* يبدو وتضمره البلاد كأنه   سيف على علم يُسلُّ ويغمد[2](ب/٨٥) *

هو في مصطلح النحاة(ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً[3]) فقولنا: ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب إشارة إلى أنواع المضمر، لا يخرج عن هذه الثلاثة. فقولنا: تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً تقسيم لمراتب التقدم الغائب[4] لأنه الذي يحتاج إلى التفسير(ج/٦٥) وأما المتكلم والمخاطب فلا يحتاجان إلى تفسير، ومثال ما تقدم ذكره لفظاً في مثل قولك(ضرب زيداً غُلامُه) ومثال ما تقدم ذكره من جهة المعنى قوله تعالى (اعدلوا هو أقرب للتقوى[5]) فلما تقدم الفعل وهو قوله (اعدلوا) صار دالاً على المصدر من جهة المعنى.

ومثال ما هو متقدمٌ من جهة الحكم قولك (نعم رجلاً زيدٌ) فإنهم لما قصدوا فيه المدح العام والذم العام في (بئس رجلاً زيدٌ) نسبوه إلى أمرٍ متصور في الذهن فصار في الحكم معلوماً بالعهديه السابقة.

وأما علة بنائه؛ فإنما يبنى المضمر لأمرين:

أما **أولاً:** فلأنه في نفسه مفتقرٌ إلى ما يفسره كالقرينة في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب فأشبه الحرف في ذلك فبني كبنائه.

١- انظر القاموس(٢/٧٨) ولسان العرب(٤/٤٩٢).

٢- البيت في ديوان الطرماح. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٩٦٨ صـ١٤٦. والشعر والشعراء(١/١٧١) منسوب للطرماح أيضاً(٢/٥٩٠) وأساس البلاغه مادة ضمر والحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢ مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥.(٣/٤٦٥). وديوان المعاني لأبي هلال العسكري، سنة ١٣٥٢هـ (٢/١٣١) ولم أجده في ديوان الخنساء وقد صحح ذلك الناسخ على حاشية المخطوطه(أ) ونسبه صاحب عمدة ذوي الهمم للطرماح والطرماح من فحول الشعراء الإسلاميين وفصحائهم منشؤه في الشام وانتقل إلى الكوفة واعتقد مذهب الشراة الأزارقة توفي سنة ١٢٥هـ والبيت ورد في ترجمته الواردة في كتاب الاغاني. انظر الأغاني(١٢/٤٣-٥٨). وانظر معجم الشواهد. وعند العكبري: هو الذي يعود إلى ظاهر قبله لفظاً أو تقديراً. اللباب(١/٤٧٤).

٣- انظر شرح الكافية للرضي(٢/٣-٥).

٤- في (ب) الغالب.

٥- المائدة آية "٨".

وأما **ثانياً**: فلأن في بعض أوضاعه ما يشبه الحرف في وضعه ذلك، فبني كبنائه كالكاف في (ضربك)، والتاء في ضربتُ فأشبه في ذلك الحروف كاللام والتاء فبنيت كبنائها (ب/٨٦) ثم حملت سائر الأسماء المضمرة عليها.

أما **الأمر الثاني**: وهو الكلام في قسمة المضمرات فاعلم أنها منقسمة باعتبارات ثلاثة.

أولها: باعتبارات من وضعت له إلى متكلم(كأنا، ونحن) وإلى مخاطب(كأنت، وأنتما) وإلى غائب (كهي، وهما، وهم)

وثانيهما: باعتبار الاستقلال وعدمه إلى متصل ومنفصل، فالمنفصل ما كان مستقلاً بنفسه(كأنا ونحن) والمتصل ما لم يستقل بنفسه(كضربت غلامك).

وثالثها: باعتبار إعرابها إلى مرفوع ومنصوب ومجرور. فالمرفوع متصل ومنفصل والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل، فصارت خمسة أنواع؛ لأنها إذا كانت ثلاثة انقسم منها قسمان كل واحد منهما إلى اثنين فوجب أن تكون خمسة[1] فإذا عرفت هذا فنقول: هذا النوع (ج/٦٦) قد اشتمل على موضع ثلاثة:

الأول: في ذكر مراتبه، **والثاني**: في حكم الضمير المنفصل. إذا وقع فصلاً بين معرفتين، **والثالث**: في حكمه إذا كان ضمير الشأن والقصة(ب/٧٨).

أما النوضع الأول: وهو في ذكر مراتبه؛ فله ثلاث مراتب:

الأولى منها للمتكلم وهي ضميران(أنا، ونحن)

الثانية: للمخاطب وهي خمسة(أنتَ، وأنتِ، وأنتما،، وأنتم، وأنتنَ)

الثالثة: للغائب وهي خمسة أيضاً(هو، هي، هما، هم، هن)

فهذه[2] ضمائر الرفع المنفصل[3] - كما ترى- اثنا عشر، كل واحد منها نص في معنى بانفراده إلا اثنين منها فإنها مشتركان وهما(أنتما، وهما(أ/٥٣)) فإنهما موضوعان للدلالة على المذكر والمؤنث بالاشتراك بخلاف سائرها، ثم الأقوى في هذه الضمائر أنها موضوعه للدلالة على معانيها الموضوعة من أجلها[4]،(فأنا) موضوع للواحد المتكلم(وأنت) للمخاطب،(وهو) للغائب، وهكذا سائرها من غير أن يقال إن فيها زيادة أصلاً، فهذه لا دليل عليه، بل صيغت على هذه الصيغة دلالة على

١- خمسة أقسام باعتبار إعرابها.

٢- في (ج) فهذه هي مراتب.

٣- في (ج) المتصل.

٤- انظر شرح المفصل(٨٥/٣) وشرح الكافية(٣/٢).

معانيها من غير التفات فيها، إلى تحقق الزيادة والأصالة كما زعم بعض النحاة[1].

وأما الموضع الثاني: وهو في حكم ضمير المنفصل إذا وقع فصلاً بين معرفتين في مثل قولك (زيدٌ هو القائم(ج/٦٧)) فاعلم أن هذا الضمير يسميه البصريون الفصل[2]، لأنه يساق للتفرقة بين كون الاسم الذي بعده صفة أو خبراً، ألا ترى أنك إذا قلت(زيد القائم) احتمل في القائم أن يكون خبراً وأن يكون صفة(ب/٨٨) فإذا دخل هذا الضمير، وقلت(زيدٌ هو القائم) بطل هذا الاحتمال وخلص كونه خبراً، والكوفيون يسمونه العماد[3]، لأنه الذي يعتمد عليه في الفصل بين كون الاسم الذي بعده صفة أو خبراً. وكلهم متفقون على المقصود المعنوي والكلام في التسمية قريب. وله إذا وقع فصلاً شريطتان.

أولاهما:[4] أن يكون وقوعه بين المبتدأ وخبره نحو قولك: (زيدٌ هو القائم).

وثانيتهما: أن يكون الخبر معرفة أو مضارعاً لها، فالمعرفة نحو قولك(زيدٌ هو المنطلق) والمضارع للمعرفة (في نحو أفعل التفضيل في مثل (قولك زيدٌ هو أفضل منك) وإنما اشترط هذان الأمران)[5] في كونه فصلاً لأنه لا يتحقق الفصل بين كون الاسم الواقع بعده خبراً أو صفة، إلا بهما، والفصل واقع بهذا الضمير سواء كان قبل دخول العوامل في مثل قولك (زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون). أو بعد دخولها في نحو قولك (كان زيدٌ هو القائم وكنت أنت القائم، وكنا نحن القائمين).

١- أخذ الإمام يحيى بقول الكوفيين إذ يرون أنها بكمالها الاسم واحتجوا بقول حميد بن حريث بن بحدل وهو شاعر إسلامي ينتهي نسبه إلى قضاعة. قال:

* أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميدٌ قد تذريت السناما*

انظر ديوانه بتحقيق: عبدالعزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥١هـ. صـ١٣٣. وشرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة بلا تاريخ، صـ٢٢٣. وشرح المفصل لابن يعيش(٩٣/٣)، والخزانة(٣٩٠/٢) واللسان(٨٠/١٦) والمقرب(٢٤٦/١) والمرتجل: ٣٧٧، ومعجم الشواهد رقم ٢٥٩٦ غير أن السيرافي عدَّ ذلك من ضرورة الشعر، انظر ضرورة الشعر للسيرافي تحقيق: رمضان عبد التواب، بيروت، ن ١٩٨٥، صـ٧٧. والباحث في هذا ينصر رأي البصريين، والدليل على صحة قولهم قوله تعالى(لكنا هو الله ربي) الكهف آية:٣٨. فإن الألف في لكنا، لا تمد. انظر النثر في القراءات العشر: محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري) دار الكتب العلمية، بيروت.(٢٣١/٢-٢٣٢) واللباب(٤٧٥/١).

٢- انظر شرح المفصل(١١٠/٣).

٣- انظر شرح المفصل (١١٠/٣).

٤- في (ب) أحدهما.

٥- ما بين القوسين س من (ب).

قال الله {وكنا نحن الوارثين[1]} وقوله {ولكن كانوا هم الظالمين[2]} وبعض[3] العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر عن الأول ويقرؤن {ولكن كانوا هم الظالمون[4]} {أن ترني أنا أقل[5]} بالرفع وهو قليل.

ولا موضع لهذا الضمير من الإعراب عند الخليل[6] وسيبويه[7]، وإنما أتي به للفصل كما ذكرنا[8]. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن له موضعاً من الإعراب[9]، وهذا الخلاف يتفرع على أنه حرف أو اسم، فمن قال: إنه حرف، قال لا موضع له من الإعراب، وإنما هو حرف ورد للفصل ومن قال: إنه اسم قال إن له موضعاً من الإعراب، فإلى هذا يرجع الخلاف في هذا الضمير(ج/٦٨) والمختار أنه اسم، وأن له موضعاً من الإعراب لأمرين:

أما **أولاً**: فلأنا قاطعون على أن مدلول هذا الضمير في قولنا(زيد هو القائم) مثل مدلوله في قولك: هو زيدٌ، فإن كان في قولك(هو زيدٌ ضمير) أو جب أن يكون قولنا(زيدٌ هو القائم) ضميراً من غير فرق لاتفاقهما في الدلالة(أ/٥٤).

وأما **ثانياً**: فقد تقرر تسميته بالاتفاق في نحو قولنا:(هو القائم)(وهي القائمة) فلو حكمنا بحرفيته في قولك(كان زيدٌ هو القائم) لكان مشتركاً بين الاسمية والحرفية والاشتراك على خلاف الأصل فيجب القول باسميته دفعاً للاشتراك(ب/٨٩)

لا يقال: فإذا كان ضميراً فلا بد له من إعراب فما إعرابه؟ لأنا نقول: إن كان ما قبله مرفوعاً فهو تابع له إما على البدلية وإما على عطف البيان في مثل قولك

١- القصص آية: ٥٨.

٢- الزخرف آية: ٧٦.

٣- وهؤلاء العرب هم تميم.

٤- وهي قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين. انظر فتح القدير(٥٦٥/٤) والدر المصون(٦٠٦/٩) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البر دوني، مكتبة الغزالي، مؤسسة الفرقان(١١٥/١٦).

٥- الكهف آية: ٣٩.

٦- الخليل بن أحمد علم من أعلام النحو العربي كان ذكياً فطناً شاعراً استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد، ولم يسبق إليه سابق جمع سيبويه آراءه النحوية في كتابة توفي سنة ١٧٠هـ وقيل ١٧٥هـ وهو ابن أربع وسبعين سنة انظر طبقات النحويين واللغويين صـ٤٧-٥١ أخبار النحويين والبصريين صـ٥٤-٥٦ بغية الوعاة(٥٥٧/١) معجم الأدباء(٢٧/١١).

٧- تقدمت ترجمته انظر فهرست الأعلام.

٨- انظر الكتاب(٣٩٠/٢).

٩- هم الكوفيون، يجعلون له محلاً من الإعراب ويقولون هو تأكيد لما قبله، ويعتذرون عن وقوع ضمير مرفوع تأكيداً للمنصوب في نحو(إنه هو الغفور الرحيم). ويرد عليهم: أن المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيدٌ هو على أن الضمير لزيد وبعض النحاة يقول حكمه في الإعراب حكم ما بعده لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو إنك لأنت الحليم، والقول الأخير قول من يجعله مبتدأ وما بعده خبراً. انظر شرح الكافية للرضي(٢٧/٢).

(زيدٌ هو القائم) و(كان زيدٌ هو القائم) وإن كان ما قبله منصوباً في مثل قولك (ظننت زيداً هو القائم) كان في موضع النصب، واستعير ضمير المرفوع للمنصوب، كما فعلنا ذلك في مثل مررتُ (بك أنت) (وبه هو)(وبنا نحن) من غير فرق، فهذا هو الكلام في حكمة إذا وقع فصلاً.

وأما الموضع الثالث: وهو في حكمه إذا كان ضمير(ج/٦٩) الشأن والقصة في مثل قولك(هو زيدٌ قائم) فاعلم أن غرضهم بتقديم هذا الضمير على الجملة تعظيم القصة وتفخيمها لأن الشيء إذا كان مضمراً في أول الأمر ثم فسر كان له وقع في النفوس وفخامة، بخلاف ما لو كان ظاهراً مكشوفاً في أول وهلة، والبصريون[١] يسمونه ضمير الشأن والقصة والكوفيون يسمونه ضمير المجهول، لأنه لم يسبق يفسره فكان مجهولاً(ب/٩١).

ثم ينقسم هذا الضمير إلى منفصل ومتصل في نحو قولك:(هو الأمير قادم)،(وهو عبد الله منطلق[٢]).

والمتصل على نوعين: بارز ومستتر، فإن وقع في موضع الفاعل كان متصلاً مستتراً وإن وقع موقع المفعول كان متصلاً[٣] بارزاً. مثال الأول (كان زيدٌ قائمٌ) ومثال الثاني (وظننته زيدٌ قائمٌ)، (وإنه زيدٌ قائمٌ) ويضعف حذفه إذا كان منصوباً ومنه قول الشاعر:

* إن من لام في بني بنت حسا   ن ألمه وأعصه في الخطوب[٤] *

وقوله: * إن من يدخل الكنيسة يوماً   يلق فيها جآذراً وظباء[٥] *

١- انظر شرح الكافية (٢/٢٧-٢٨).

٢- هكذا في (أ) و(ب) وفي (ج) س هو من الجملة الثانية، والباحث يرجح أنه عبد الله منطلق ليكون مثالاً على المتصل.

٣- في (ب) منفصلاً.

٤- الشاهد للأعشى في ديوان الأعشى: شرح وتعليق: محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥٠، صـ٣٧١، وهو من شواهد سيبويه نسبه إلى الأعشى. الكتاب(٣/٧٢) وشرح الكافية للرضي(٢/٢٩) وابن يعيش(٣/١١٥) والخزانة(٢/٤٦٣-٣/٦٥٤-٤/٣٨٠)، والإنصاف صـ١٠٦وفي الإيضاح العضدي للفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. القاهرة، ١٩٦٤. صـ١٢٢. بلا نسبه صـ١٢٢، وأمالي ابن الشجري(١/٢٩٥) وقد جاءت رواية البيت في ديوان الأعشى: من يلمني على بني ابنة حسان. والشاهد في هذا البيت أن ضمير الشأن قد يحذف في الشعر وهو هنا اسم أنَّ، (مَن) بعدها للجزاء ولذلك جزم ألمهُ والتقدير: أنه من يلمني في تولي هؤلاء القوم والتعويل عليهم في الخطوب ألمهْ وأعص أمره في كل خطب يصيبني. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك،محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٩.(١/٣٦و٢/٦٥١)

٥- البيت للأخطل التغلبي(غياث بن غوث) وقد استشهد به ابن يعيش شرح المفصل(٣/١١٥) والرضي في شرح الكافية(٢/٢٩) وهو في الخزانة(١/٢١٩، ٢/٤٦٣) والمغني(١/٣٦و ٢/٦٥١)=

إلا[1] مع إنّ إذا خففت فإنه قياس. قال الله تعالى {وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين[2]}.

(قال الشيخ: ومنها نوع ثان يكون فاعلاً، فيقع الظاهر بعده منصوباً بحق المفعول، وذلك كلُ مضمر متصل بفعل قد غُيِّر له ذلك الفعل غالباً وهو اثنا عشرَ أيضاً، فعلْتُ الشيءَ وفعلْنا، وفعلتَ وفعلتِ وفَعلتُما، وفَعلتُم، وفَعلتُن(أ/٥٥)،وفعلَ وفعلَتْ وفعلا وفعُلوا وفعلْنَ)ﷻ.

قال السيد الإمام (ج/٧٠):

هذا النوع مشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في ذكر مراتبه. **والثاني:** فيما يُغَيرُ له آخرُ الفعل من الضمائر و مالا يُغير.

والثالث: في مواقع الاتصال والانفصال في الضمائر.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر مراتبه. فاعلم أن مراتبه ثلاث.

الأولى: للمتكلم وهي اثنان نحو(فعلتُ وفعلْنا).

الثانية: للمخاطب وهي خمسة(فعلتُ، فعلتَ، فعلتُما، فعلتُم، فعلْتُنَ).

الثالثة: للغائب وهي خمسة أيضاً(فعلَ، وفعلتْ، وفعلا، وفعلُوا، وفعلْنَ) فهذه هي مراتب المرفوع المتصل اثنا عشر كما ترى، كل واحد منها نص فيما وضع له إلا اثنين منها فإنهما مشتركان بين المذكر والمؤنث، وهما(فعلتما) في المخاطب و(فعلا) للغائب.

وأما الموضع الثاني: وهو فيما يغير له آخر الفعل من الضمائر ومالا يغير. فاعلم أن الأصل في كل فعل ماض أن يكون آخره مبنياً على الفتح، وإنما وجب له ذلك لأنه قد ضارع الفعل المستقبل أي شابهه، ومضارعته له هو وقوعه موقعه في

=وأمالي ابن الشجري (٢٩٥/١) والمقرب(١٠٩/١) ورصف المباني للمالقي تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥. صـ١١٩. والدرر(١٧٩/٢) وشرح شواهد المغني للسيوطي، مكتبة الحياة بيروت، ١٩٦٦.(٩١٨/٢) ولا يجوز أن تكون(مَن) اسم (إن) لأنها شرطية والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله. والمعنى: سيجد الذي يدخل الكنيسة نساء جميلات، ذوات عيون واسعة تحاكي البقر الوحشي والغزالات. انظر حاشية الدسوقي على المغني. تأليف: مصطفى محمد عرفه الدسوقي، عناية عبد السلام أمين، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت(١٠٣/٢)

١- س (إلا) من (ج).

٢- يونس آية "١٠". والتقدير: وآخر دعواهم أنه...

الصفة[1] والصلة[2] والحال[3] والخبر[4] والشرط والجزاء[5]، فلما شابهه من هذه الوجوه أُعطي حركةً (ما) لأجل المشابهة[6]، وخص بالفتحة طلباً للخفة[7] فهذا هو الأصل في تحريك آخر الفعل الماضي بالفتح(ب/٩٢) فلا يجوز (خروجه عن هذا الأصل الذي وجب له إلا لعارض والذي يعرض له فيخرجه عن الفتح أمران)[8].

أحدهما: السكون: (ج/٧١) وشرائطه ثلاثة، **إحداهما** أن يتصل به ضمير، فإن اتصلت به تاء التأنيث كان باقياً على الفتح كقولك(قامَت وقعدَت).

وثانيها: أن يكون الضمير مرفوعاً فإن كان ضميراً منصوباً بقي على حاله في الفتح كقولك (ضَرَبَك) (وضَرَبَني).

وثالثها: أن يكون الضمير متحركاً؛ فإن كان ساكناً كان باقياً على الفتح كقولك (ضربا) فإذا حصلت هذه الشرائط الثلاث تغير آخر الفعل وخرج عما وجب له من حركة الفتح إلى السكون؛ وإنما وجب له السكون عند هذه الشرائط الثلاث لتوالي حركات أربع، فثقل النطق به، فوجب التسكين لأحدها، وامتنع تسكين الفاء، لأنا لا نبتدئ بساكن، وامتنع تسكين العين، لأنها لو سكنت (أ/٥٦) لالتبس بناء الفعل بغيره، وامتنع تسكين الضمير لأنه اسم على حرف واحد فقوي بالحركة فلما بطل تسكين هذه الأحرف لم يبق إلا اللام فسكنت، فهذا معنى قول الشيخ قد غير له آخر الفعل لأن التغيير التسكين.

وثانيهما: الضم عند واو الضمير في نحو(ضربوا) فهذا أيضاً يخرجه عما وجب له من حركة الفتح لأن الواو يطالب أن يكون ما قبلها مضموماً فلهذا وجب له الضم، فهذان الأمران هما الموجبان لخروج الفعل الماضي عن الفتحة، ومعنى قول

١- في هذا رجلٌ قد علمته التجارب.

٢- كقوله: أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي، يضارع قول الآخر هذا الذي تعرف البطحاء وطأته.

٣- كقولك: مررت بزيد قد كتب.

٤- هذا الحق قد ظهر.

٥- نحو قولك: إذا قرأت الدرس قرأته معك. وهناك العطف نحو قوله تعالى(ويومَ ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض) النمل آية ٨٧. ويعلق فخر الرازي على الآية....... فاعلم أنه إنما قال: ففزع ولم يقل فيفزع، للإشعار بتحقيق الفزع وثبوته، وأنه كائن لا محالة، لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به، والمراد فزعهم عند النفخة الأولى. التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، التزام عبد الرحمن محمد، القاهرة، مط دار إحياء التراث العربي، بيروت، (٢٢٠/٢٤). وانظر أسرار العربية: صـ٣١٥.

٦- قال العكبري: والشبع يقتضي إثبات حكم من أحكام المشابهة للمشابه، والحركة من أحكم المضارع، إلا أن حركة المضارع فرع على الاسم، والماضي فرع على المضارع والفروع تنقص عن الأصول فكيف بفرع الفرع اللباب(١٦/٢) وشرح المفصل(٤/٧، ٥).

٧- اللباب(١٦/٢) وشرح المفصل(٥/٧) وقد أضاف عللاً أخرى.

٨- ما بين القوسين س من (ب).

الشيخ غالباً احتراز عن أفعال أربعة لم تغير وهي(فعلَ، فعلَت، فعلا، فعلتا[1]) فإن هذه أربعة لم يغير لها آخر الفعل بل بقي على الفتح في الأربعة[2] وخرج إلى الضم في نحو (فعلوا) (ب/٩٣).

وأما الموضع الثالث: وهو في ذكر مواقع الاتصال والانفصال في الضمائر، فاعلم أن الأصل في الضمائر الاتصال، ولا يسوغ المنفصل إلا عند تعذر المتصل فلنذكر أمرين.

أحدهما: مواقع الاتصال وهي على نوعين: لازم وغير لازم، فاللازم في صورتين، (أفعل ونفعل) للمتكلم، ومعنى اللازم فيهما أن فعلهما لا يستند البتة (ج/٧٢) إلى[3] ظاهر ولا إلى مضمر بارز. وغير لازم في ثلاثة أفعال.(افعلْ وتفعلُ) للمخاطب، (وفعلَ) للغائب، ومعنى غير اللزوم في هذه الأفعال أنها إذا كانت مستندة إلى الواحد في الغيبة والخطاب لم يبرز فاعلها البته، وإن استندت إلى غيره من المثنى والمجموع كان بارزاً ظاهراً فنقول:(افعلا، وأنتما، تفعلان، وهم فعلوا) فيبرز كما ترى.

وثانيها: مواقع الانفصال وهي خمسة وكلها لا تكون إلا إذا تعذر الوصل:

أولها: أن يتقدم الضمير على عامله في نحو قولك(إياك ضربْتُ)

وثانيها: أن يقع الفصل بين الضمير وعامله بالحرف في مثل قولك:(ماضربت إلا أنت)

وثالثها: أن يحذف عامله نحو قولك:(إياك والشر)

ورابعها: أن يكون العامل معنوياً في قولك:(أنت القائم) و(هم القائمون)

وخامسها: أن يكون الضمير[4] متصلاً بحرف وهو مرفوع في نحو قولك:(ما أنت قائماً) و(ماهم بقائمين)(ب/٩٤)

فهذه هي مواقع الاتصال والانفصال في الضمائر.

وقد عد (الشيخ من المنفصل الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعلمت، وليس منه في الحقيقة لأن الغرض ما ينفصل على جهة الوجوب، وهذا وإن انفصل فقد يجوز اتصاله كقولك: (القائم ظننته زيداً) فتجده متصلاً مع كونه ثانياً. وهكذا تقول (القائمون أعلمتهم زيداً البكريين)، (القائمون أعلمت زيداً البكريين إياهم) فتجده

١- س من (ج) ما بين القوسين.

٢- في (ج) في الثلاثة.

٣- في (ج) لا إلى ظاهر

٤- س (يكون) من (ب).

متصلاً تارة ومنفصلاً أخرى، فلا يكون من الضابط الذي ذكرناه، وهذا إنما يتقرر على ما اخترناه في مسألة تقدم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين في مثل(٥٧أ): (زيد القائم) إن القائم هو الخبر تقدم أو تأخر وهذا الذي اخترناه، قد لقد لخصناه في كتاب المحصل[1] أحسن تلخيص فمن أراده مستوفياً فليأخذه من هناك. فهذه هي مواقع الاتصال والانفصال في الضمائر[2])[3].

(قال الشيخ: ومنها نوع ثالث يكون مفعولاً فيقع الظاهر بعده مرفوعاً بحق الفاعل؛ وذلك كل مضمر متصل بفعل، لم يغير له ذلك الفعل، وهو اثنا عشر أيضاً مثل: نفعني زيدٌ، ونفعنا، ونفعكَ، ونفعكِ، ونفعكما، ونفعكم، ونفعكن ونفعه ونفعها ونفعهما ونفعهم ونفعهن).

قال السيد الإمام :

هذا النوع قد اشتمل على ثلاثة مواضع.

الأول: في ذكر مراتبه، وكونه لم يغير له آخر الفعل. **والثاني:** الغرض بدخول هذه النون(ب/٩٥). **والثالث:** في حكم إعراب الظاهر بعد ضمير الفاعل والمفعول.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر مراتبه فله ثلاث مراتب:

الأولى: منها للمتكلم، وهي اثنان (نفعني ونفعنا).

الثانية: وهي خمسة للمخاطب(نفعكَ، نفعكِ، نفعكما، نفعكم، نفعكن)

الثالثة: وهي خمسة للغائب أيضاً (نفعه، نفعها، نفعهما، نفعهن، نفعهم)

فهذه اثنا عشر ضميراً كما ترى، كلها نصوص إلا اثنين منها فإنهما مشتركان(ج/٧٣) بين المذكر والمؤنث، وهما (نفعكما ونفعهما).

وأما كونه لم يغير له آخر الفعل كما غير في النوع الذي قبله، فلأمرين:

أما **أولاً:** فلأنه جاء على حكم الأصل وهو وجوب الفتحة للفعل الماضي، فلا وجه لذكر علته.

وأما **ثانياً:** فلأنا إنما غيرنا آخر الفعل في النوع الذي قبله لاجتماع أربع حركات لوازم، وهاهنا ذكر المفعول في نفسه ليس بلازم[4] فضلاً عن حركته. فلهذا التزم التغيير في الأول دون هذا النوع.

١- المحصل في كشف أسرار المفصل كتاب في النحو ألفه الإمام يحي بن حمزة ومنه جزءان في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء تحت رقم(١٧٣١&١٧٣٢).

٢- انظر ابن يعيش(١٠٨/٣) فتجده ملخصاً لما جاء في ابن يعيش.

٣- س من (ج) ما بين القوسين.

٤- لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل. ابن يعيش(٦/٧).

وأما الموضع الثاني: وهو بذكر الغرض بدخول هذه النون، فاعلم أن دخول هذه النون التي تسمى نون الوقاية؛ والغرض (بدخولها حيث دخلت الفعل وفي غيره أمور ثلاثة)[1]:

أولها: المحافظة على حركة الفتح في الفعل الماضي من نحو ضربني وكلمني، فلولا النون لكان الفعل تزول فتحته لأجل الياء لأن من حكمها كسر ما قبلها[2].

وثانيها: المحافظة على السكون ما التُزِمَ سكونُ آخره في الأسماء كقد وقط، وفي الحروف (كمن) و(عن[3]) (ب/٩٦) (فدخول هذه النون عند اتصال ضمير النفس بهذه الأمور محافظة عن ذهاب سكونها)[4] فلهذا تقول (قطْني ومِنّي وعَنّي).

وثالثها: المحافظة على حركة الفتح في الحروف المشبهة بالفعل، كإن وإخواتها فتقول فيها(إنني، ولكنني، وكأنني[5]) فهذا هو الوجه في دخول هذه النون.

وأما الموضع الثالث: وهو في حكم إعراب الظاهر (أ/٥٨) (بعد ضمير الفاعل والمفعول فاعلم أن حكم إعراب الظاهر)[6] في هذا النوع هو الرفع على الفاعلية لأن قولك: نفعني وشبهه، فعل ومفعول وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل وحكم إعراب الظاهر بعد النوع الذي قبل هذا هو النصب؛ لن قولك: نفعت وشبهه فعل وفاعل، وليس بعد الفعل والفاعل إلا المفعول، هذا إذا كان متعدياً، فأما إذا كان لازماً فلا يلزم إلا ذكر الفاعل دون غيره كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(قال الشيخ: ومنها نوع رابع يكون مجرور (الموضع وذلك كل(ج/٧٤) مضمر متصل باسم أو بحرف مثل)[7] "عملي لي، عملنا لنا، عملك لك، عملك لكِ، عملكم لكم، عملكن لكن، عمله له عملها لها، عملهما لهما عملهم لهم، عملهن لهن").

قال السيد الإمام:

هذا النوع تظهر فائدته بذكر موضعين:

الأول منهما: في ذكر مراتبه وكونه لم يقع قط إلا متصلاً.

١- ما بين القوسين س من (ب).

٢- انظر ابن يعيش(٣/١٢٣).

٣- جاؤو بالنون حراسة لسكون هذه الكلم وإيثاراً لبقاء سكونها لئلا تكسر أواخرها فتلتبس بما هو مبني على حركة أو بما هو معرب من الأسماء التي على حرفين من نحو يد. ابن يعيش(٣/١٢٤).

٤- ما بين القوسين س من (أ و ب).

٥- لأنها حروف أشبهت الأفعال وأجريت في العمل مجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعل. انظر ابن يعيش(٣/١٢٣)

٦- س من (ب) ما بين القوسين.

٧- ما بين القوسين س من (ب).

والثاني: في ذكر متعلق الحرف وحكم حركته(ب/٩٧).

فأما الموضع الأول: وهو في ذكر مراتبه وكونه لم يقع قط إلا متصلاً وهي اثنا عشر كما تقدم، اثنان منها للمتكلم وهي(عملي لي، وعملنا لنا) وخمسة منها للمخاطب (عملكَ لكَ، عملكِ، لكِ، عملكما لكما، عملكم لكم، عملكن لكن) وخمسة للغائب وهي (عمله له، عملها لها، عملهما لهما، عملهم لهم، عملهن لهن) كلها نصوص كما ترى إلا اثنين منها وهما(عملكما، لكما عملهما لهما) فهما مشتركان بين المذكر والمؤنث.

وأما كونه لم يقع قط إلا متصلاً، فاعلم أن هذا النوع إنما وجب أن يكون متصلاً لأنه مجرور الموضع، والجر لا يكون إلا بأحد وجهين إما بالإضافة أو بحرف الجر والاسم المضاف يجب اتصاله بمضافه، وحرف الجر يجب اتصاله بمجروره.

وتلك الوجوه التي ذكرناها في وجوب انفصال الضمائر فيتعذر حصولها في المجرور بالإضافة وحرف الجر، فلهذا لم يقع قط إلا متصلاً بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب. فإنه منقسم إلى المتصل والمنفصل كما قررناه.

وأما الموضع الثاني: وهو في ذكر متعلق الحرف وحكم حركته. أما متعلق الحرف فاعلم أن حروف الجر في تعلقها على ثلاثة أوجه.

(أولها: أن يكون متعلقه بأمور موجودة، وهذا هو الأكثر في الكلام من نحو(مررت بزيد) و(سرت في الطريق) فهذا الحرف متعلق بموجود كما ترى.

وثانيها: أن يكون متعلقه بمحذوف وهذا يكون إذا وقع الحرف خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو صلة(ب/٩٨) و(أ/٥٩) أو حالاً لذي حال[1])[2]، كقولنا(زيد في الدار) (ج/٧٥) و(أعجبني رجل في الدار) و(الذي في الدار أعجبني) و(هذا زيد في الدار[3])

فهو في هذه الأشياء متعلق بمحذوف كما ذكرنا.

وثالثها: أن يكون متعلقاً في حكم الموجود، وذلك نحو(بسم الله الرحمن الرحيم[4]) وإنما كان هذا في حكم الموجود، لأنه لاشيء من الأفعال ملفوظ به، فيقال: إنه متعلق بمحذوف، فلم يبق إلا أن يقال: إنه متعلق بما هو في حكم الموجود، وإنما ساغ طرحه لكثرة الاستعمال. فلهذا قال الشيخ: فاعرف الفرق بين قولك عملت لك، والعمل لك، ومعناه أن قولك، عملت لك، وقع في موضع المفعول للفعل المذكور فكان متعلقاً بموجوده، وقولك: العمل لك وقع في موضع خبر المبتدأ فكان متعلقاً

١- ما بين القوسين س من (ج).

٢- في (ج) مثل بدل الكاف.

٣- س من (ج).

٤- س من (ج).

بمحذوف كما قلناه أولاً، لا يقال فما متعلق الباء في (بسم الله) إذا قلته عند الأكل، هل يقدر آكل أو أكلي؛ لأنا نقول تقدير الفعل أولى لأمرين:

أما **أولاً**: فلأن التعلق للأفعال بالأصالة فكان تقديره أولى.

أما **ثانياً**: فلأنك إذا قدرت متعلق(الباء) اسماً كان مقدراً، و(إعمال الاسم مصدراً مع حذفه لا يسوغ، فلهذا كان تقدير الفعل أولى)[1]. لا يقال إذا كان المختار تقدير الفعل، فهل تكون الباء للحال فيكون المعنى أكلت ملتبساً باسم الله. أو تكون للآلة كما تقول كتبت بالقلم، لأنا نقول كلا المعنيين حسن جيد (ب/٩٩)[2].

لكن الزمخشري[3] اختار في تفسيره[4] أن تكون الباء للحال فتقول(قرأت ملتبساً باسم الله) ولا غبار على المعنى الثاني في أن حاصله أن اسم الله يجري مجرى الآلة في الفعل حتى كأنه يتعذر حصوله من دونه. فهذا كلام متعلق حرف جر.

وأما حكم حركته: فله حالتان:

إحداهما: يكون(ج/٧٦)مكسوراً؛ وهو إذا كان مع الظاهر ومع ياء النفس في قولك لزيد ولي.

وثانيتهما: أن يكون مفتوحاً مع المضمر نحو قولك(لَنا ولَه ولَكَ) وإنما وجب كسره مع الظاهر اتباعاً لعمله فيما يظهر، وفتح مع المضمر للتخفيف.

(قال الشيخ: **ومنها نوع خامس يكون منصوباً في التقدير منفصلاً، وهو ضمير كل مفعول تقدم على فعله أوتأخر بعد استثناء أو كان مفعولاً ثانياً أوثالثاً أوإغراء للمخاطب فتنصب الأسماء الظاهر بعده. مثل ذلك كله: إياك نعبد**[5]" **وما نعبد إلا إياك**"، (**وعلمته إياه**) **وأعلمت عمراً إياه وإياك الطريق، وجميع ذلك اثنا عشراً على ترتيب ما تقدم وفي إياك وأخواتها خلاف بين العلماء، وأصحها أن أيا اسم مضمر والكاف حرف خطاب**(أ/٦٠)، **وقد استوفيت ذلك في** (**شرح الأصول**[6]))ـ.

١- ز في (ج).

٢- وهو قول الزمخشري.

٣- هو العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، وزمخشر قرية من قرى خوارزم ولد بها في رجب سنة٤٦٧هـ وتوفي ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ قيل له جار الله لكثرة مجاورته بمكة، له في التفسير الكشاف، وفي النحو المفصل وفي اللغة أساس البلاغة وغيرها. انظر مقدمة شرح المفصل صـ٣٠ وبغية الوعاة(٢/٢٧٩-٢٨٠) ومعجم الأدباء(١٩/١٢٦-١٣٥) وطبقات المفسرين للداودي، القاهرة، ١٩٧٢.(٢/٣١٥-٣١٦).

٤- الكشاف محمود بن عمر الزمخشري، ط دار المعرفة، بيروت.(١/٤)

٥- الفاتحة آية: ٥.

٦- الأصول في النحو كتاب لإبن السراج شرحه طاهر بن بابشاذ. وله نسخة في جامع صنعاء الكبير.

قال السيد الإمام (ب/١٠٠) :

هذا النوع قد اشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول : في ذكر مراتبه كونه وقع منفصلاً[1]، **الثاني**: في ذكر الخلاف بين النحاة في إياك، **والثالث**: في حكمه إذا وقع إغراءً لمخاطب.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر مراتبه، فاعلم أن له ثلاث مراتب كما ذكرنا في جميع المضمرات. فالأولى منها للمتكلم وهي اثنان (إياي، وإيانا) والثانية للمخاطب وهي خمسة (إياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن). والثالثة للغائب: وهي خمسة أيضاً (إياهُ، وإياها، إياهما، إياهم، إياهن)، وكلها نصوص كما قدمنا إلا اثنين منها فإنهما مشتركان بين المذكر والمؤنث وهما(إياكما وإياهما).

وأما في وقوعه منفصلاً، فقد ذكرنا مواقع الاتصال والانفصال في الضمائر فلا معنى لإعادته. وانفصاله لا يخرج عن أحد الوجوه الخمسة التي قدمنا (لأن هذين المفعولين إن تأخرا وجب انفصالهما لحصول الفصل العرضي بالأول، وإن تقدما وجب الإتصال إذ لا فاصل هناك فنقول على الأول: (القائم أعلمْت زيداً إياه) (والضارب أعلمت زيداً عمراً إياه) وتقول على الثاني(القائم علمته زيداً) (والضارب أعلمته زيداً بكراً) فتصله لما بطل الفصل بتقديمه إلى حيث فعله)[2].

وأما الموضع الثاني: وهو في ذكر الخلاف بين العلماء (ب/١٠١)[3].

في إياك وأخواتها: فاعلم أن لهم فيها مذاهب خمسة:

المذهب الأول[4]: أن إيا اسم مظهر، والكاف اسم مضمر في موضع جر بإضافة إيا إليه. وهذا هو مذهب الزجاج[5]، ويعزى[6] إلى الخليل بن أحمد[7] وقد روي عن الخليل أنه مضمر أيضاً(ج/٧٧) وحكي عن العرب إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشواب[8]. بجر الشواب وهذا يضعف لأمرين:

١- س من (ب و ج).

٢- ما بين القوسين س من (ج).

٣- أي في الضمير المخاطب.

٤- يرى أبو إسحاق الزجاج أن(إيا) اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات. ابن يعيش(١٠٠/٣) وشرح الكافية للرضي(١٢/٢) وأضاف إليهم السيرافي أيضاً.

٥- تقدمت ترجمته. انظر فهرست الأعلام.

٦- انظر ابن يعيش(١٠٠/٣).

٧- تقدمت ترجمته. انظر فهرس الأعلام.

٨- انظر الكتاب(٢٧٩/١) وابن يعيش(١٠٠/٣) وحاشية الصبان على الأشموني(١٩٢/٣) ولانسلم له بعدم الوثوق بها إذا وردت على لسان ثقة قال ابن يعيش: وأما قولهم: وإيا الشواب فمحمول على الشذوذ وذلك أسهل من القول بالإضافة إلى المضمر. وأبو الحسن استقل هذه الحكاية ولم تكثر ولم يجز القياس عليها فلم يجز أياك وإيا الباطل ولم يستحسن الجميع إضافة هذا الاسم إلى الظاهر.

أما **أولاً**: فهذه حكاية شاذه لا يوثق بها.

أما **ثانياً**: فلو كان(إيا) اسماً ظاهراً لجازت إضافته إلى غير الكاف كما تجوز إضافته إلى الكاف، فكان يلزم جواز إيا الرجل، وهذا لا قائل به[1].

المذهب الثاني: يحكى عن الكوفيين[2]، وهو أن الكاف اسم مضمر وإيا بمنزلة الدعامة لها وهذا خطأ لوجهين، أما **أولاً**: فلأن هذا رد إلى عمايه لأن قولهم إن أيا دعامة ليس فيه بيان أن أيا اسم مضمر أو مظهر، وأما **ثانياً**: فلأن من حق ما كان دعامة للشيء أن يكون أقل منه تمكناً، ونحن نعلم أن(أيا) أقوى(أ/٦١) في الدلالة على معناها من الكاف، فكيف تكون دعامة لها.

المذهب الثالث[3]: أن إيا والكاف اسم مظهر موضوع للنصب بمنزلة المصادر التي تلزم النصب كسبحان، وبعداً، وسحقاً، وهذا خطأ أيضاً لأنها لو كانت بمنزلة المصادر كما ذكروا لدخلها التنوين كما يدخل المصادر المنصوبة.

والمذهب الرابع: أن إيا اسم مضمر والكاف حرف خطاب يلحق للدلالة على أحوال المخاطبين في التذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، وهذا قول الأخفش[4] وسيبويه[5] وعليه أكثر نحاة البصريين[6](ب/١٠٢).

المذهب الخامس: أن إيا والكاف اسم مضمر بكماله[7] موضوع للدلالة على ما يدل عليه من إفراد وتثنية وجمع تذكير وتأنيث، وهذا شيء قد ذكره بعض النحاة وهو قوي يدل عليه أن هذه المضمرات صيغ موضوعة للدلالة على معانيها، (فإياك) للذكر، (وإياكما) للمذكرين، (وإياكم) للمذكرين وهكذا سائرها. من غير أن يقال: إن الأصل منه إيا فقط والكاف ألحقت للدلالة على التثنية والجمع فلا دليل على هذا بل هو اسم بكماله من غير زيادة ولا نقصان.

١- انظر ابن يعيش (١٠٠/٣) نسبه العكبري للفراء. اللباب(٤٨٠/٢.)

٢- ذكر ابن يعيش هذا الرأي دون أن ينسبه إلى الكوفيين. انظر(١٠٠/٣) ونسبه صاحب منحة الجليل في حاشية ابن عقيل إلى الفراء. ابن عقيل(٩٩/١) وقال الرضي بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين أن الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة. شرح الرضي الكافية(١٣/٢).

٣- حكى ذلك ابن كيسان. ابن يعيش(١٠٠/٣) ولم يقل أنها بمنزلة المصادر.

٤- تقدمت ترجمته. انظر فهرس الأعلام.

٥- تقدمت ترجمته. انظر فهرس الأعلام.

٦- كذلك رأي الفارسي وقال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا. انظر منحة الجليل على حاشية ابن عقيل(٩٨/١) وفي أو ضح المسالك قال ابن هشام: والمختار أن الضمير نفس إيا وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبه أوضح المسالك(٦٤/١) وانظر الكتاب(٣٥٥/٢-٣٥٩) و (٢٧٩/١).

٧- نسبه صاحب منحة الجليل إلى الكوفيين. ابن عقيل(٩٩/١) وكذلك الرضي في شرحه على الكافية(١٣/٢) لكنه ضعفه. ويبدو هو الأيسر على المعربين ولذلك أرجحه.

وأما الموضع الثالث: وهو في حكمه إذا وقع إغراء لمخاطب. إعلم أن الشيخ قد ذكر هاهنا أن إيا يقع به الإغراء وهذه منه غفلة، وكلامه هاهنا مشتمل على الخطأ من وجوه أربعة.

أولها: قوله: إن إيا للإغراء ولم يرد في لسانهم وضعها للإغراء. وإنما وضعوها للتحذير(ج/٧٨). وكل واحد من البابين مخالف للآخر ومنا قض له، فالإغراء بالشيء هو الحض على فعله. والحث على ملابسته[١]. والتحذير هو المباعدة عن شيء والكف عنه[٢]. فلهذا تقول في الإغراء (دونك زيداً) أي خذه ونقول في التحذير (إياك والأسد) أي ابتعد عنه. فهما بابان متباعدان ليس بينهما مقارنة ولامداناة، فكيف نقول: بأن (إيا) موضوعة للإغراء.

وثانيها: قوله: إن إيا بمنزلة(فعل وقائمة مقامه فتنصب الطريق بها كما ينصب بذلك الفعل المقدر، وهذا أيضاً خطأ، فإن إيا اسم مضمر في موضع نصب وهو(ب/١٠٣) محتاج إلى ناصب، كما أن (الطريق) مفتقر إلى ناصب، والحق الذي يعتمده جماهير البصريين أن إيا المنصوب بفعل مضمر، وأن الأصل فيه اتق نفسك(أ/٦٢) فحذف لفظ النفس لكثرة الاستعمال. فبقي ابقك، فطرح الفعل إيذاناً بالسرعة في التحذير من البلية، فانفصل الضمير لما حذف الفعل، فصار إياك كما ترى منفصلاً[٣].

وثالثها: قوله: إن الطريق إنما كان منصوباً بإياك لماوقع موقع الفعل، وهذا خطأ بل(الطريق) إنما كان منصوباً بالعطف على قولنا: إياك المنصوب بالفعل المضمر كما قررناه[٤].

ورابعها: أن لفظ الطريق وقع في كلامه هاهنا بغير واو وهو خطأ، فلا يجوز وروده في التحذير بغير واو لأنه ينتصب (بالعطف على الاسم المضمر قبله فتقول (إياك والطريق) و(إياك والأسد) وحرف العطف لا يجوز طرحه بحال)[٥].

وإنما يسوغ طرح الواو مع (أن) في نحو قولهم (إياك أن تحذف الأرنب) لما كان منصوباً بنزع الجار كأنه قال(إياك)عن أن تحذف أو من أن تحذف) وحرف الجر يحذف من (أن) كثيراً، فأما الواو فلا تحذف أصلاً، فهذا زلل من الشيخ وقع في هذه المواضع وليس له عذر يعذر به إلا السهو والذهول.

١- قال ابن عقيل: هو أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به...... ولا تستعمل فيه(إيا) ابن عقيل(٢/٣٠١).

٢- قال ابن عقيل: هو تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه. ابن عقيل(٢/٣٠٠)

٣- انظر ابن عقيل (٢/٣٠٠) واللباب(٢/٤٦٣) وسيبويه(١/٢٧٩) والمقتضب(٣/٢١٣) والإيضاح في شرح المفصل: تأليف: ابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢، (٣/٢١٣)، وكتاب اللامات للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٩. صـ٧٠.

٤- انظر شرح الكافية للرضي(١/١٨٢) واللباب(٢/٤٦٣).

٥- ما بين القوسين س من (ب).

(قال الشيخ: فهذه جملة الأسماء المضمرة وهي[1] نيف[2] وستون مضمراً كلها مبنيات وكلها معمولات لغيرها وكلها معارف، أتي بجميعها للاختصار)ﷺ.

قال السيد الإمام:

كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على موضعين، **الأول منهما:** في بيان هذا النيف الذي ذكره. **والثاني:** في معرفة أحكام المضمرات.

أما الموضع الأول: وهو في بيان هذا النيف. فاعلم أن جميع ما قدمناه من المضمرات هو ستون مضمراً: لأنها اثنا عشر، مضروبة في خمسة فصارت ستين مضمراً، فأما هذا النيف فهو موجود في صور أربع وهو الفعل المضارع بحسب أحرفه الأربعة، وهي (الهمزة، والنون، والتاء، والياء). فالهمزة للمتكلم مثل(أنفع) والنون له أيضاً في الجمع في مثل(نحن ننفع) والتاء للمخاطب في نحو قولك:(أنت تنفع) والياء للغائب في مثل (هو ينفع) فهذه الأفعال الأربعة مشتملة على ضمائر أربعة دالة عليها. غير ما قد سلف ذكره من المضمرات فهذا هو المراد بالنيف الذي ذكره.

وأما الموضع الثاني: وهو في أحكام المضمرات، فاعلم أن أحكامها على نوعين عامة، وخاصة.

فالنوع الأول: يعمها وهو أمور خمسة أولها تفتقر إلى ما يفسرها سواء كانت للمتكلم أو للمخاطب أو الغائب إلا أن القرينة في المتكلم والمخاطب كافية(أ/٦٣) عن ظاهر مفسر فأما الغائب فلابد له من مفسر يوضحه(ب/١٠٥).

وثانيها: أنها كلها مبنيات وقد قدمنا العلة في بنائها.

وثالثها: أنها كلها معمولات؛ لأنها لاتنفك عن أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة وكل واحد منها لا بدله من عامل ومؤثر[3].

ورابعها: أنها كلها معارف وإنما كانت كذلك؛ لأنها لم تضمر إلا وقد عرفت فصار الإضمار موجباً لتعريفها.

وخامسها: أنها تفيد الاختصار والإيجاز ألا ترى أنك إذا سألت عن زيد وعمرو وبكر وخالد قلت: هم في الدار فأغنى قولنا(ج/٨٠))(هم) عن تكرير ذكرهم مرة ثانية؛ فلهذا قلنا أنها مفيدة للاختصار، فهذه هي الأحكام العامة.

١- في (ج) وهو.

٢- النيف الزائد على العقد من (واحد إلى ثلاثة) وما كان من أربع إلى تسع فهو بضع. الوسيط (٩٦٤/٢)، وصاحب القاموس يرى أن كل ما زاد على العقد فنيف إلى أن يبلغ العقد الثاني ، ومن واحدة إلى ثلاث. القاموس (٢١٠/٣). قال أبو العباس الذي حصلناه من أقاويل حذاق البصريين والكوفيين أن النيف من واحد إلى ثلاث والبضع من أربع إلى تسع وهناك أقوال أخرى. انظر لسان العرب(٣٤٢/٩).

٣- كان الأولى أن يقال: أن تكون في محل رفع أو نصب أو جر لأنها مبنية كما سبق.

النوع الثاني في أحكامها الخاصة: وهي ماتختص كل نوع منها على انفراده وقد قدمنا في كل واحد مافيه مقنع وكفاية فهذا هو الكلام في المضمرات.

القسم الثاني من المبنيات: المبهمات

(قال الشيخ: فصل. وأما الأسماء التي لا ظاهرة ولا مضمرة وهي القسم الثالث من أقسام الأسماء وهي أسماء الإشارة وهي خمسة (ذا، وتا، وذان، وتان، وأولى). فهذه من حيث وصفت ووصف بها وصغرت أشبهت الأسماء الظاهرة، ومن حيث بنيت واختلفت صيغها ولم يفارقها تعريف الإشارة أشبهت المضمرات فصارت بينهما (ب/١٠٦) وقد يكون مع الإشارة تنبيه مثل (هذا، وهاتا) وقد يكون معه خطاب مثل(ذاك، وتاك) وقد يكون معه الأمران جميعا مثل هاذاك وهاتاك، وكلها مبنية، وكلها معمولة، وقد تكون هي عاملة في (الحال) بخلاف المضمر مثل(هذا زيدٌ واقفاً) و(هذه هند واقفة)، وكلها معارف)ﷺ.

قال السيد الإمام:

قبل الخوض في خصائص هذا القسم نذكر الكلام في حقيقة أسماء الإشارة (أ/٦٤) والعلة في بنائها ولغاتها فهذه أمور ثلاثة.

أولها: حقيقة اسم الإشارة؛ وحقيقته (ما وضع للدلالة على الحقيقة المشار إليها[1]).

لا يقال: إن هذا الحد يفضي إلى الدور[2]، لأنكم ذكرتم فيه لفظ المشار إليه ومن أشكل عليه الإشارة أشكل عليه المشار إليه فكان دوراً محضاً لأنا نقول ليس بدورٍ على الحقيقة؛ لأن المشار إليه معلوم مفهوم للعقلاء لاشك فيه ونحن جعلناه تفسيراً للاسم الموضوع للإشارة في أصل اللغة فلا يكون دوراً.

وثانيها: في لغاته، فأما (ذا) فليس فيه إلا لغة واحدة، وهي(ذا[3]) فقط وأما(تا) ففيها لغات ست(تا، تي،ته، ذه، تهي، ذهي) وأما (ذان) ففيه لغتان تخفيف النون وتثقيلها.

١- قال ابن يعيش: الإشارة أن تخصص للمخاطب شخصاً يعرفه بحاسة البصر وسائر المعارف هو أن تختص شخصاً يعرفه المخاطب بقلبه، فلذلك قال النحويون إن أسماء الإشارة تتعرف بشيئين بالعين وبالقلب(١٢٦/٣) وعرفه ابن الحاجب بقوله: اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه (٢٩/٢) شرح الرضي على الكافية.

٢- عند المناطقة: توقف كل شيئين على الأخر الوسيط(٣٠٣/١)

٣- هناك خلاف فالكوفيون يرون أن الذال وحدها اسم إشارة، وإنما أتي بالألف للتكثير. الإنصاف(٦٦٩/٢-٢٦٧٧) واللباب(٤٨٤/١).

وأما(تان) ففيه لغتان أيضاً تخفيف النون وتثقيلها[1]،(وأولاء) فيه لغتان القصر والمد.

وثالثها: في علة بنائها، وإنما بنيت أسماء الإشارة لأمرين. **أما أولاً:** فلأنها تفتقر إلى ما يفسرها فأشبهت الحرف فبنيت كبنائه. **وأما ثانياً:** فلأن في ألفاظها ما وضعه كوضع الحرف(ب/١٠٧).

(فذا وتا) كـ(عن وبل) فلما شاكلته في لفظه بنيت كبنائه[2]. فإذا عرفت هذا، فنقول: كلام الشيخ في هذا القسم مشتمل على مواضع ثلاثة[3].

١- انظر اللباب(٤٨٦/١) وشرح الكافية(٣٠/٢-٣١) وشرح المفصل(٢٩/٣) جاء في شرح المفصل: فأما قوله تعالى(إن هذان لساحران) فقد قرأ ابن كثير وحفص (إن) بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو(إنّ هذين لساحران) بتشديد النون والياء في هذين، وقرأ الباقون بتشديد النون والألف. إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي بقاء عبد الله الحسين بن عبد الله العُكبري، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مكتبة البابي الحلبي ط، ١٩٦٩.(١٢٣/٢) وشرح المفصل(١٢٩/٣).

٢- نذكر بعض أقوال النحاة في علة بناء اسم الإشارة.

قال ابن يعيش: إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة، وذلك أن الإشارة معني، والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف، فلما استفيد من هذه الاسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفاً تضمنه هذا الاسم وإن لم ينطق به فبني كما بني(مَنْ وكمْ) ونحوهما وقال قوم إنما بني اسم الإشارة لشبهه للمضمر، وذلك لأنك تشير به إلى مابحضرتك مادام حاضراً، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها.... ابن يعيش(١٢٦/٣)

وقال الرضي: اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة لأنها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، وذلك أن عادتهم جارية في الأغلب في كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام والنفي.......

وقيل: أنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف انظر الرضي(٣٠/٢).

وعند ابن مالك: فإنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً. ومما جاء في منحة الجليل: أن ابن فلاح نقل عن الفارسي أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفاً موجوداً وهو الـ العهدية فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، ولما كانت الإشارة في(هنا) ونحوها حسية وفي الـ العهدية ذهنية. ولم يرتضِ المحققون ذلك وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً.

ونظير(هنا) لدى فإنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفاً، وأيضاً(ما) التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفاً فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفاً مقدراً. انظر ابن عقيل(٣٢/١) وبحاشيته منحة الجليل.

وقال العكبري: إنما بني اسم الإشارة، لان الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني الحروف، ولم يضعوا للإشارة حرفاً، فينبغي أن يعتقد أنهم ضمنوه إياه طرداً لأصولهم....... اللباب(٢٨٨/١).

ولعل ابن حمزة اجتهد هنا في اسم الإشارة بأنه مبني لشبهه بالحرف شبهاً بالصورة وهذا خطأ، أولاً لأن بعض أسماء الإشارة مبنية على ثلاثة أحرف وهي مع ذلك مبنية. وثانياً أن بعض الأسماء نحو(دم وغد) مبنية على حرفين ومع ذلك معربة. الباحث.

٣- س من (ج).

الأول: في تقسيم المشار إليه والمخاطب،**الثاني:** في كيفية استعمال المسائل بالإضافة إلى الإشارة (ج/٨١) والخطاب،**الثالث:** في أحكام أسماء الإشارة.

أما الموضع الأول: وهو في تقسيم المشار إليه والمخاطب فاعلم أنهما قسمان:

القسم الأول: وهو أمور ستة : مذكر، ومؤنث، ومذكران، ومؤنثان، ومذكرون، ومؤنثات. وكل واحد من هذه المعاني له لفظ يدل عليه. (فذا) للمذكر، و(تا) للمؤنث، و(ذان) للمذكرين، و(تان) للمؤنثين، و(أولى) للمذكرين والمؤنثات. ماخلا لفظ الجمع فإنه موضوع لهما جميعاً فصارت ألفاظه خمسة أربعة نصوص وواحد مشترك وهو(أولا) كما ذكرنا موضوعة على ستة معانٍ(أ/٦٥).

القسم الثاني: المخاطب وهو أمور ستة: مذكر ومؤنث ومذكران ومؤنثان ومذكرون ومؤنثات، كل واحد من هذه المعاني له لفظ يدل عليه(فذاكَ) للمذكر بالفتح، (وتاكِ[1]) و(ذاكِ) مؤنث بالكسر، (وذاكما) للمذكرين والمؤنثين جميعاً، و(أولائكم) للمذكرين، و(أولائكن) للمؤنثات، ما خلا لفظ المثنى فإنه موضوع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد فصارت خمسة ألفاظ أربعة نصوص وواحد مشترك وهو المثنى موضوعة[2] لستة معانٍ أيضاً كما قررناه في موضعه(ب/١٠٨).

وقد ترد مقرونة بحرف التنبيه في أوائلها، فتقول(هذا وهاتا) وترد الإشارة والخطاب جميعاً فتقول:(ذاكَ وتاكِ) وترد المعاني جميعاً فتقول:(هاذاكَ وهاتاكَ) (وماذاكَ فيهما بضربة لازب)[3].

وأما الموضع الثاني: وهو في كيفية استعمال المسائل بالإضافة إلى الإشارة والخطاب فالمشار إليه ستة معان، والمخاطب ستة، فستة[4] في ستة صار ستة وثلاثين، فإذا أردنا استعمال المسائل مكشوفة ظاهرة مفصلة تقريباً لخواطر المبتدئين، وإيضاحاً لأفهام المسترشدين رتبناها ست مراتب[5].(ج/٨٢)

المرتبة الأولى: أن يكون المشار إليه مذكراً والمخاطب ستة، فيكون فيه ست مسائل.

- مذكراً عن مذكر (كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ)؟
- ومؤنثاً عن مذكر (كيف ذاكِ الرجلُ يا امرأة)؟
- مذكرين عن مذكر (كيف ذاكما الرجل يا رجلان)؟

١- في (ب) ز (ذاكِ).

٢- في (ب) و (ج) س موضوعه.

٣- ثابت الوسيط(٨٢٢/٢).

٤- في (ب) فإذا ضربت ستة في ستة.

٥- في (أ) ثلاث وهو خطأ.

.. مؤنثين عن مذكر (كيف ذاكُما الرجل يا مرأتان)؟
.. ومذكرين عن مذكر (كيف ذاكم الرجل يا رجال)؟
.. مؤنثات عن مذكر (كيف ذاكنَ الرجل يا نساء) فهذه مرتبه.

المرتبة الثانية: أن يكون المشار إليه مؤنثة والمخاطب ستة. فيكون فيه أيضاً ست مسائل. مؤنثة عن مؤنثة (كيف تلكِ المرأة يا امرأة؟) مذكراً عن مؤنثة(كيف تلكَ المرأة يا رجل؟) مذكرين عن مؤنثة (كيف تاكما المرأة يا رجلان؟) مؤنثين عن مؤنثة (كيف تاكما المرأة يا مرأتان؟) مذكرين عن مؤنثة(كيف تاكم المرأة يا رجال؟) مؤنثات عن مؤنثة (كيف تاكن المرأة يانساء؟)(ب/١٠٩).

المرتبة الثالثة: أن يكون المشار إليه مذكرين والمخاطب ستة، ويكون فيه أيضاً ست مسائل(أ/٦٦) مذكراً عن مذكرين (كيف ذانكَ الرجلان يا رجل؟) مؤنثة عن مذكرين (كيف ذانكِ الرجلان يا امرأة؟) مذكرين عن مذكرين (كيف ذانكما الرجلان يا رجلان؟) مؤنثين عن مذكرين (كيف ذانكما الرجلان يا امرأتان؟) مذكرين عن مذكرين (كيف ذانكم الرجلان يا رجال؟) مؤنثات عن مذكرين (كيف ذانكن الرجلان يا نساء؟).

المرتبة الرابعة: أن يكون المشار إليه جماعة مذكرين والمخاطب ستة فيكون فيها ست مسائل مذكراً عن مذكرين (كيف أولئك الرجال يا رجل؟)، مؤنثة عن مذكرين (كيف أولئكِ الرجال يا امرأة؟) مذكرَيْن عن مذكرِين (كيف أولائكما الرجال يا رجلان؟) مؤنثين عن مذكرين (كيف أولائكما الرجال يا امرأتان؟)(ج/٨٣) مذكرين عن مذكرين (كيف أولائكم الرجال يا رجال؟) مؤنثات عن مذكرين (كيف أولا ئكن الرجال يا نساء؟).

المرتبة الخامسة: أن يكون المشار إليه مؤنثين والمخاطبون ستة. فيكون فيه ست مسائل مذكراً عن مؤنثين (كيف تانكَ المرأتان يا رجل؟) مؤنثة عن مؤنثتين (كيف تانكِ المرأتان يا مرأة؟) مذكرين عن مؤنثين (كيف تانكما المرأتان يا رجلان؟) مؤنثين عن مؤنثين (كيف تانكما المرأتان يا امرأتان؟) مذكرين عن مؤنثين (كيف تانكم المرأتان يا رجال؟) مؤنثات عن مؤنثين (كيف تانكن المرأتان يا نساء؟).

المرتبة السادسة: أن يكون المشار إليه مؤنثات والمخاطب ستة، فيكون فيه ست مسائل، مذكراً عن مؤنثات (كيف أولائك النساء يا رجل) مؤنثة عن مؤنثات(كيف أولئكِ النساء يا امرأة) مذكرَين عن مؤنثات (كيف أولائكما النساء يا رجلان) مؤنثين عن مؤنثات (كيف أولائكما النساء يا امرأتان) مذكرين عن مؤنثات (كيف أولئكم النساء يا رجال) مؤنثات عن مؤنثات (كيف أولئكن النساء يا نساء). فهذه المراتب الست قد تضمنت جميع الستة والثلاثين مسألة كما ترى(ب/١١٠).

وللنحاة في إيرادها طرق أخرى، وهذه أقرب الطرق وأسهلها. فسلكناها للتقريب. وربما يوردونها في صورة أدوار همرجات[1] والجداول لحصرها وضبطها وفيما ذكرنا غني عماعداه وليس فيه كثير فائدة سوى معرفة كيفية استعمال الإشارة والخطاب.

وأما الموضع الثالث: وهو في ذكر أحكامها، فاعلم(أ/٦٧) أن أحكامها منقسمة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:(ج/٨٤) باعتبارها[2] بأنفسها وهي ثلاثة.

الحكم الأول: أنه يراعى فيها معنى الفعل ويلحظ فيها تأثيره ولهذا فإنها تعمل في الأحوال النصب. فتقول: (هذا زيدٌ واقفاً) و(هذه هند منطلقة) قال تعالى {فتلك بيوتهم خاوية[3]} {وهذا بعلي شيخاً[4]} بخلاف أسماء الاستفهام، ولهذا لاتقول (من زيدٌ واقفاً؟) كما تقول (هذا زيدٌ واقفاً).

الحكم الثاني: أنها كلها متفقة في الحاجة إلى مفسر لها ومبين، وحقه أن يكون بعدها بخلاف المضمر؛ فإن مفسره يذكر قبله، فتقول (هذا زيدٌ) و(هذا الرجل).

الحكم الثالث: أنها كلها متفقه في جريها بتصاريف وجوه الإعراب، الرفع والنصب والجر، ولفظها واحد غير مختلف، فتقول (أعجبني هذا) و(مررت بهذا) بخلاف الأسماء المضمرة.(ب/١١١).

فإن منها ما هو موضوع للرفع لايخرج عنه كـ(هو) و(أنت) وكذلك الجر والنصب.

القسم الثاني: باعتبار مشابهتها للأسماء الظاهرة وهي ثلاثة أيضاً:

الحكم الأول: التصغير، ولاشك أن التصغير من خواص الأسماء الظاهره ولما صُغِّرَت المبهمات كانت مشبهة لها، وتصغيرها جارٍ على خلاف القياس وبنائه. أن من حق التصغير في الأسماء المتمكنه ضمُّ أوله وفتح ثانيه، وإلحاقه ياء ثالثة، وقد خولف هذا القياس(ج/٨٥) في الأسماء المبهمة فقالوا في تصغير (ذا)(ذيّا) وفي (تا)(تَيّا) وفي(ذان)(ذيَّان) وكذلك سائرها لأن أصل (ذا) (ذوا[5]) فطرحت اللام تخفيفا

١- هكذا في النسخ جميعاً ولم أهتدِ إلى معناها ولعلها بمعنى الجداول تقريباً للمبتدئين.

٢- في (ب) بدلاً من (ب).

٣- النمل آية:٥٢.

٤- هود آية: ٧٢.

٥- جاء في ابن يعيش: فذا إشارة إلى مذكر وهو ثلاثي، ووزنه فَعْل ساكن العين محذوف اللامِ وألفه منقلبة عن ياء فهو من مضاعف الياء في باب(حييت وعييت) هذا مذهب البصريين قالوا أصله:(ذَيْ على لفظ حَيْ وعَيْ) ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف فبقي ذي ساكن الياء فقلبت ياؤه ألفاً لئلا يشبه الأدوات نحو(كي و أو) وذهب قوم إلى أنها من الواو....والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها. انظر ابن يعيش(١٢٦/٣).

ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فقيل(ذا) فكان قياس تصغيره (ذُوَيَّا) فصارت المخالفة للقياس من أوجه ثلاثة. أما **أولا**: فلأنه لم يضم أوله، وأما **ثانيا**: فلأن ياء التصغير لحقت ثانيه وحقها أن تكون ثالثة.

وأما **ثالثاً**: فألحقت الألف في آخره للعوض من الضمه في أوله، فلأجل هذه الأوجه كان مخالفاً للقياس.

الحكم الثاني: أنها توصف في مثل قولك مررت بهذا الرجل[1] بخلاف المضمر، ووصفها أنها تكون باسم جنس دون غيره، وإنما وجب ذلك لأن اسم الإشارة لما كان مبهم الذات في نفسه كان وصفه باسم الجنس أدل على حقيقته، وأكشف لمعناه فلهذا كان مخصوصاً بالوصف(ب/١١٢).

الحكم الثالث[2]: (الوصف بها في مثل قولك مررت بزيد هذا، كأنك قلت بزيد المشار إليه ولا يوصف بها إلا الأعلام لأنها أقوى في التعريف من اسم الإشارة. (ج/٨٦)).

القسم الثالث: باعتبار مشابهتها للأسماء المضمرة وهي ثلاثة أيضاً.

أما الحكم الأول: فإنها مختلفة الصيغ (أ/٦٨) فشيء منها للمفرد، وشيء للمثنى، وشيء للمذكر، وشيء للمؤنث، كما أن المضمرات بهذه الصفة مختلفة الصيغ.

الحكم الثاني: أنها مبنية كبناء المضمرات.

الحكم الثالث: أنها معارف كما أن المضمرات معارف، فصارت أحكام الأسماء المبهمة على هذه الأقسام الثلاثة.

(قال الشيخ: وجملة المعارف خمس: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، وماعرف باللام وما أضيف إلى واحد منها)ـ

قال السيد الإمام :

هذا الكلام اشتمل على موضعين، **الأول**: منهما في بيان النكرات، **والثاني**: في بيان المعارف.

<u>أما الموضع الأول:</u> ففيه فائدتان.

١- وقد عدَّ العكبري مقل هذا بدلاً وليس نعتاً قال والفرق بين البدل والصفة أن الصفة بالمشتق والبدل بغير المشتق.

٢- س من (ب) ما بين القوسين.

الفائدة الأولى: في حقيقة النكرة، وحقيقتها (ما دل على شيء لا بعينه[1]). كقولنا: رجل وفرس، فإن كل واحد من هذين اللفظين يدل على حقيقة الرجلية والفرسية لا باعتبار شيء محقق معين(ب/١١٣).

الفائدة الثانية: في حصر مراتب النكرات وهي خمس(ج/٨٧)(شيء، وجسم، وحيوان، وإنسان، ورجل) فكل واحدة من هذه النكرات بعضها أخص من بعض فالمرتبة الثانية أخص من الأولى وكذلك الثالثة والرابعة فقولنا جسم أخص من قولنا شيء وكذلك سائرها.

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان المعارف وفيه ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: في بيان ماهية[2] المعرفة. فاعلم أن المعرفة لا يجوز تحديدها بأمر لفظي لأن قد نجدُ كثيراً من الألفاظ لفظه لفظ المعرفة وهو نكره، وذلك نحو قولهم (أرسلها العراك[3]) ومررت به وحده فيجب أن يكون التعويل في تعريفها على المعنى وحقيقتها (ما وضع لشيء بعينه[4]) لأن العكس على حقيقة النكرة.

١- عرف الزمخشري النكرة في المفصل(بأنها ما شاع في أمته) انظر ابن يعيش(٨٨/٥) وعرفها الأردبيلي في شرحه على الأنموذج(ما يدل على شيء غير معين) شرح الأنموذج:صـ١٠ وعرفها ابن الحاجب بقوله(والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) شرح الكافية(١٤٥/٢) وعرفها ابن مالك وتبعه ابن عقيل بقوله: النكرة ما يقبل الـ، وتؤثر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل(الـ) فمثال ما يقبل الـ،وتؤثر فيه التعريف"رجل" ومثال ما وقع موقع ما يقبل"ال" (ذو) التي بمعنى صاحب ابن عقيل(٨٥/١) وعرفها ابن هشام بقوله: فهي عبارة عما شاع في جنس الموجود أو مقدر كرجل وشمس. قطر الندى صـ١٢٨، وفي أسرار النحو ما وضع لشيء لا بعينه منقولاً أو مرتجلاً مفرداً أو مركباً اسماً أو لقب أو كنية أسرار النحوصـ٢٠٤. وعرفها العكبري: بأنها الاسم الذي لا يخص شيئاً بعينه. اللباب(٤٥١/١) يلاحظ أن الإمام رتب الأسماء النكرة ترتيباً منطقياً على ضوء الكليات الخمس عند المناطقة والتي يكون ترتيبها على النحو التالي (كائن، جسم، حي، حيوان، إنسان، رجل أو امرأة) وقد أطلق المناطقه عليها الأسماء التاليه: جنس الأجناس(كائن أو شيء) جنس بعيد(جسم) جنس قريب(حيوان) نوع(إنسان) أفراد(رجل، امرأة).

٢- ماهية الشيء هي الجواب عن سؤال ما هو الشيء؟ ويشترط أن نذكر في هذه الإجابة الصفات الجوهرية الذاتية الثابتة التي تميز هذا الشيء بالذات عن غيره من الأشياء تلك الصفات هي التي تمثلت في تصورنا للشيء وفي مفهومنا عنه وهي نفسها التي يطلق عليها في المنطق بإصطلاح الماهية. انظر علم المنطق مجموعة من المؤلفين، طبعة وزارة التربية والتعليم، اليمن، ١٩٨٧. صـ٣٥.

٣- هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب وهو بتمامه:

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخالِ.

وهو من شواهد ابن عقيل (٦٣٠/١) والخزانة(٥٢٤/١) وابن يعيش(٦٢/٢) وسيبويه(٣٧٢/١) وانظر ديوان لبيد العامري، تحقيق: إحسان عباس، الكويت: ١٩٦٢.صـ٨٦.

٤- جاء في أسرار النحو " ما وضع ليستعمل في واحد معين تعيناً شخصياً أو نوعياً بوضع جزئي أو كلي، أسرار النحو صـ٢٠٢." وعرفها الخضري بقوله: " المعرفة ما وضع ليستعمل لشيء بعينه" حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، طبعة دار الفكر. (٥٣/١). وعرفها ابن عقيل: " بأن المعرفة غير النكرة" ابن عقيل(٨٦/١-٨٧). وكذلك ابن مالك شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠-١٩٩٠. يقول ابن مالك: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى النكرة لفظاً وعكسه.=

الفائدة الثانية: في مراتب المعارف وهي خمس المضمرات والأعلام وأسماء الإشاره وماعرف باللام وما أضيف إلى واحد من هذه المعارف إضافة معنويه بخلاف اللفظية فإنه لا يعتد بتعريفها (كضارب زيد) (وحسن الوجه[1]) (ب/١١٤).

الفائدة الثالثة: في بيان الأعرف فالأعرف والذي ذهب إليه سيبويه واعتمده جماهير البصريين أن أعرف المعارف الضمير[2] ثم العلم، ثم المبهم، ثم المعرف باللام ثم المضاف إلى أحد هذه المعارف إضافة معنوية[3] ثم ترتيبها في حال الإضافة كترتيبها في حال الإفراد فما أضيف إلى المضمر أعرف مما أضيف إلى العلم ثم ما أضيف إلى العلم أعرف مما أضيف إلى المبهم وهكذا الحكم في سائرها. وذهب أبو بكر بن السراج[4] إلى أن أعرف (ج/٨٨) المعارف المبهم[5] ثم المضمر ثم العلم ثم المعرف باللام ثم المضاف إلى واحد منها.

وذهب أبو السعيد السيرافي[6] إلى أن أعرف المعارف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم المعرف باللام ثم المضاف إليها(أ/٦٩).

= شرح التسهيل (١١٥-١١٦). فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة فأحسن ما يبين به ذكر أقسامه مستقصاة ثم يقال ما سوى ذلك نكرة. ابن هشام في قطر الندى صـ١٢٩، لذلك استدرك عليه محي الدين ابن عبد الحميد وقال المعرفة هي الاسم الذي وضع ليستعمل في معين فالتعين إنما يكون في حال الاستعمال لا في حال الوضع قطر الندى صـ١٢٩.

وعرفها الزمخشري في المفصل بقوله(المعرفة ما دل على شيء بعينه) قال ابن يعيش والمراد بالمعرفة ما خص واحداً من الجنس ما يتناول غيره والمراد بالمعرفة الشيء المعروف كالمراد بنسج اليمن أنه منسوج اليمن أنظر شرح المفصل(٨٥/٥) وعرفها ابن الحاجب بقوله: " المعرفة ما وضع لشيء بعينه" شرح الكافية(١٢٨/٢). وعرفها الرضي بقوله " ما أشير به إلى خارج المختص إشاره وضعيه" شرح الكافية(١٢٨/٢). وعند العكبري: الاسم الدال على الشيء المخصوص. اللباب(٤٧١/١).

١- هذا الترتيب قريب الترتيب ابن الحاجب(١٢٨/٢). بيد أن صاحب أسرار النحو وابن الحاجب أضاف النداء وكثير من النحويين لم يعدوه في المعارف لأن تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب فهو فرع المضمرات. انظر أسرار النحو صـ٢٠٢ وشرح الكافية(١٢٨/٢-١٣١).

٢- انظر شرح المفصل(٥٦/٣) و(٨٧/٥) فصل تقسيم المعرفة وشرح التسهيل(١١٦/١ والمقتضب(٢٨١/٤) وسيبويه(٥/٢) والإنصاف(٧٠٧/٢) واللباب(٤٩٤/١).

٣- هي التي تفيد الاسم المضاف تخصيصاً إن كان مضاف إليه نكرة نحو(هذا غلام امرأةٍ) وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة نحو(هذا غلام زيدٍ) انظر ابن عقيل(٤٤/٢-٤٥).

٤- هو أبو بكر محمد ابن السري المعروف بابن السراج إليه انتهت الرآسة بعد المبرد أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ومن أحسن مصنفاته كتاب الأصول، توفي سنة ٣١٦هـ انظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين صـ١٠٨. إنباه الرواة(١٤٥/٣) بغية الوعاة(٤٤/١) ابن خلكان(٥٠٣/١) شذرات الذهب(٢٧٣/٢) الفهرست(٦٠/٢) نزهة الألباء صـ١٨٦.

٥- وعده ابن مالك رأياً للكوفيين، والمبهم اسم الإشارة واسم الموصول. انظر شرح التسهيل (١١٨/١) وابن يعيش(٥٦/٣) واللباب(٤٩٤/١).

٦- شرح المفصل(٥٦/٣) و(٨٧/٥) وأسرار العربية صـ٣٤٥.

فأما أهل الكوفة فإنهم يوافقون البصريين في مذهبهم خلا أن عندهم المبهم أعرف من العلم[1] والمختار ما ذهب إليه جماهير البصريين، والدليل على أن المضمر أعرف المعارف هو أن ما كان منها موضوعاً للمتكلم والمخاطب فهو واضح لا يحتاج إلى التفسير، وما كان منها للغائب فليس يضمر إلا وقد عرف ثم العلم أعرف من اسم الإشارة لأمرين أما أولا فلأن اسم الإشارة يكون وصفاً للعلم وتابعاً له فكان أخص منه وأدخل في التعريف.

وأما ثانياً: فلأنك إذا قلت جاءني الرجل الطويل الأبيض الذي من صفته كيت وكيت وذهبت تذكر جميع صفاته أغناك عن تكرير هذه الصفات جاءني زيد فلما ذكرته باسمه العلم من أول وهلة كان دالاً على هذه الصفات مشتملاً عليها مفيداً لها. فلهذا قلنا: إنه أعرف من اسم الإشارة ولا يقال (فيلزم مثله في اسم الإشارة فإنك إذا قلت: هذا؛ فإنه يفيد الرجل الطويل الأبيض الذي من شأنه كيت وكيت لأنا نقول هذا فاسد فإن الصفة في اسم الإشارة.(ب/١٦١) إنما سيقت من أجل بيان الحقيقة؛ ولهذا اشترط فيها أن تكون صفتها اسم جنس لما كان فيه بيان لأصل الشيء وحقيقته بخلاف العلم فإن الصفة فيه إنما سيقت من أجل إزالة اللبس بين المشتركين وللدلالة على المعاني الموضوعة لها، فلا يلزم من كون العلم مجموع صفات أن يكون اسم الإشارة كذلك لما ذكرنا من الفرق)[2].

وهذا مراد الشيخ بقوله: لأن العلم مجموع صفات كما حققناه(ج/٨٩) ثم اسم الإشارة أعرف من ذي اللام؛ لأن المعرف باللام يكون وصفاً وتابعاً لاسم الإشارة فلهذا كان أخص منه، والمعرف باللام أعرف من المضاف إلى المعرفة، لأن المعرف باللام حصل له التعريف من نفسه والمضاف حصل له التعريف من غيره؛ لأن اللام بمنزلة الجزء من الكلمة فكان تعريف ذي اللام أقوى من تعريف ذي الإضافة، فهذا من جملة الكلام في المعارف.

١- ذكر ابن يعيش و العكبري أن الكوفيين يرون العلم أعرف المعارف ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام. انظر شرح المفصل(٨٧/٥) و(٥٦/٣) وأسرار العربية صـ٣٤٥، واللباب(٤٩٤/١).
فلست أدري من أين أتى الإمام ابن حمزة بهذا الرأي الذي يخالف ما أورده المحققون من النحاة.

٢- ما بين القوسين س من (ج).

القسم الثالث: من أقسام المبنيات أسماء الاستفهام[1]:

(قال الشيخ: وفي[2] الأسماء أسماء مشكلة مثل أسماء الاستفهام التسعة وهي: (من وما وكم وكيف وأين وأي ومتى وأيان وأي) كلها أسماء لأنها معمولة، ويدخل على أكثرها حروف الجر، ومعانيها تفسر بأجوبتها، وكلها مبني سوى أي)≡.

قال السيد الإمام :

قبل الشروع في المقصود منها نذكر البحث عن أمرين. **أحدهما:** في الدلالة على اسميتها. والذي يدل (أ/٧٠) على كونها أسماء وجوه ثلاثة:

أولها: فلأنها دالة على معنى في نفسها (ب/١١٦) من غير اقتران بزمن مخصوص، وهذه هي[3] حقيقة الاسم وفائدته، فيجب أن يحكم عليها بأنها أسماء.

وثانيها: فلأنها تفسر بالأسماء، ألا ترى أنك تقول: من جاءك؟ فنقول: زيد أو عمرو. وما أكلت؟ فتقول: خبزاً أو لحماً، وكم دراهمك؟ فتقول: عشرون أو ثلاثون. فلما فسرت بالأسماء دل على أنها أسماء.

وثالثها[4]: فإنها تقع مفعولة، وتدخل عليها حروف الجر، أما وقوعها مفعولة ففي نحو قولك: من أكرمت؟ وما أكلت؟ وكم أخذت؟ وأين كنت؟ وغير ذلك. وأما دخول حرف الجر عليها؛ ففي نحو قولك: لمَ قلت؟ وبمَ أخذت؟ وعلى (ج/٩٥) من نزلت؟ و"فيمَ أنت من ذكراها"[5] كما قال تعالى.

وثانيهما: في علة بنائها[6]، وإنما بنيت لأمرين: **أما أولاً:** فلأنها تضمنت حرف الاستفهام فبنيت لأجله. وأما **ثانياً:** فلأن في أسماء الاستفهام ما وضعه وضع الحرف فأشبه الحرف في صورته فبني كبنائه. الاترى أن(من) مثل (عنْ)، فلما شاكله في

١- يوجد تقديم وتأخير بين أ و ب من جهة وبين (ج) من جهة أخرى ففي (أ) و (ب) تأتي أسماء الاستفهام في القسم الثالث والأسماء الموصولة في القسم الرابع، وفي (ج) الأسماء الموصولة هي القسم الثالث، وأسماء الاستفهام في القسم الرابع. وقد رجحت ترتيب أ و ب لأنه هو هكذا في المقدمة وعند ابن هطيل في شرحه.

٢- في (ب) ومن الأسماء.

٣- في (ب) س (هي).

٤- في (ب) أما ثانياً وأما ثالثاً فلأنها.

٥- النزعات آية ٤٣.

٦- فصل العكبري في علة بنائه أسماء الاستفهام فقال: أنها مبنية لتضمنها معنى حرف الاستفهام والشرط. وكيف مبنية مثل أين أي لتضمنها حرف الاستفهام والشرط. وفي أسرار العربية صـ ٣٢ وأما أين وكيف فإنما بنيا لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام. وانظر شرح المفصل(١٠٤/٤) وسيبويه(٤٤/٢) وأما أيان فبنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام. اللباب(٨٦/١-٨٧) شرح المفصل(١٠٦/٤).

الصورة بني، فإذا تقررت هذه الجملة فاعلم أن المقصود فيها يحصل في موضعين الأول منها في ذكر معانيها والثاني في أحكامها.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر معانيها؛ فاعلم أن أسماء الاستفهام إنما وضعت للاختصار والإيجاز. ألا ترى أنك إذا أردت أن تعلم من في الدار، قلت: من في الدار؟ فكان جوابه زيداً أو عمراً، فلوا أسقطت(من) وأتيت بالهمزة لطال الكلام (ب/١١٧).

بذكر كل واحد من العقلاء بانفراده، وإذا أتيت(بمَنْ) اقتضي الجواب من أول الأمر وسقطت الإطالة.(فمَنْ) سؤال عمن يعلم فتقول(من جاءك؟)، و(ما) سؤال عما لا يعلم[1] تقول:(ما أكلت؟) و(كم) سؤال عن العدد، تقول(كم دراهمك؟) (وكيف) سؤال عن الأحوال تقول(كيف أمرك؟)و(كيف تكون؟)، و(أين) سؤال عن الأمكنة، تقول(أين زيدٌ؟ وأين أخوك؟)، و(أنى) سؤال عن الجهات[2] تقول(أنى لك هذا؟) و(أنى جئتِ) و(متى) سؤال عن الأزمنة تقول(متى تخرج؟) و(متى يأتي الأمير؟)و(أيان) سؤال عن الأمور العظيمة تقول(أيان وصول الأمير[3]؟) قال الله تعالى(أيان مرساها[4]) و(أي) سؤالٌ عن بعض تقول(أي الرجال جاءك؟) (أ/٧١) و(أي القوم خرج؟) فقد عرفت اختلاف هذه الأسئلة، ومباينة بعضها لبعض كما قررناه.

وأما الموضع الثاني: وهو في ذكر أحكامها، فاعلم أن أحكامها على نوعين: عامة وخاصة، **فالنوع الأول:** منها عامة وهي أربعة.

فالحكم الأول: أنها مشتركة في أن لها صدر الكلام، فلا يجوز (ج/٩٦) أن يتقدم عليها شيء من العوامل، فلا يجوز أن تقول (ضربت من؟) ولا(أكلت ما؟) إلا المضاف وحروف الجر فإنه يجوز أن يتقدم عليها فتقول(غلام من ضربت؟) و(طعام من أكلت؟) و(على من نزلت) و(وعلى كم جذعاً بني بيتك؟) وإنما ساغ هذا في

١- في المغني معنى (ما) أي شيء؟ انظر المغني(١/٣٣٠) وفي المطول: يطلب(بما) شرح الاسم كقولنا ما العنقاء أو ماهية المسمى أي حقيقته كقولنا مالحركة؟ المطول صـ٢٣٢. قلت: وانظر ابن يعيش(٤/٥) المطول شرح تلخيص المفتاح: لسعد الدين مسعود التفتزاني الهروي، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم إيران:١٤٠٧هـ. صـ٢٣٢.

٢- في المطول(أنى) يستعمل تارة بمعنى(كيف) ويجب أن يكون بعده فعل نحو(فأتوا حرثكم أنى شئتم) أي على أي حال، وأخرى بمعنى من أين، نحو قوله تعالى(أنى لك هذا) آل عمران آية ٧٣ أي من أين لك هذا الرزق وذكر بعض النحاة أن أنى بمعنى أين إلا أنه في الاستعمال يكون مع (من) ظاهرة كما في قوله:

من أين لنا عشرون من أنى

أو مقدرة كقوله تعالى(أنى لك هذا) آل عمران آية ٧٣ أي من أنى أي من أين لكِ. انظر المطول صـ٢٣٤ قلت وانظر شرح المفصل(٤/١١١).

٣- وفي المطول: قيل ويستعمل في مواضع التفخيم. المطول صـ٢٣٤.

٤- الأعراف آية: ١٨٧.

المضاف وحروف الجر لما كان المضاف وحروف الجر بمنزلة الجزء من الكلمة (ب/١١٨).

فلهذا ساغ تقديمها بخلاف غيرها من سائر العوامل.

الحكم الثاني: أنها مشتركة في أن لكل واحد منها إعراباً مقدراً؛ لأنه لما ثبتت لها الاسمية وجب أن يكون إعرابها ظاهراً، فلما حصلت فيها علة البناء[١] وجب أن يكون إعرابها مقدراً، لأن إعراب الأسماء إذا لم يكن ظاهراً كان مقدراً.

الحكم الثالث: أنها مشتركة في أن كل واحد منها يقتضي جواباً، لأن وضعها لحقيقة الطلب والسؤال، ولهذا بينا أن كل واحد منها يقتضي جواباً.

الحكم الرابع: أنها مشتركة في أنها مبنية لتضمنها معنى الحرف وقد قدمناه فهذه جملة أحكامها العامة.

النوع الثاني: ما يختص بعضها دون بعض وهي خمسة.

الحكم الأول منها: أنها كل واحد يختص بأن يكون جوابه مخالفاً لجواب الآخر، فجواب(من) يخالف جواب(ما) وكذلك سائرها، وإنما لزم ذلك لأن الأسئلة لما كانت في أنفسها مختلفة كان جوابها مختلفاً.

الحكم الثاني: أن بعضها معرب وبعضها مبني، فالمعرب منها(أي) وحدها، وإنما كانت معربة لتمكنها بإضافتها، وماعداها وجب بناؤه كما مر.

الحكم الثالث: أن بعضها مختص بالبناء على الحركة وبعضها بالبناء على السكون فما كان منها مبنياً على السكون(كمن وما) ففيه سؤال واحد وهو إنه لمَ بني فقط؟ وما بني(ب/١١٩) منها على الحركة ففيه سؤالان. لمَ بني على حركة؟ ولمَ خص بحركة دون حركة؟ فأما لمَ بني على الحركة؟ فلالتقاء الساكنين من نحو(كيف وأين وأيان) وأما لم خص بحركة (ج/٩٧) دون حركة؛ فإنما خص هاهنا بالفتحة طالباً للخفة[٢].

الحكم الرابع: إن منها ما يقدر فيه نوع من الإعراب لا يجوز خروجه عنه (كأين، وأيان، وأنى، ومتى) فإن هذه الأشياء يقدر فيها النصب على الظرفية ولا يجوز خروجها عنه بحال، وما عداها (أ/٧٢) يقدر فيها سائر وجوه الإعراب كـ(من وما وكم) تقوله في الرفع (من جاءك؟) و(ما الغرض؟) و(كم دراهمك). وفي النصب (من ضربت) و(ما أكلت؟) و(كم درهماً أخذت؟) وتقول في الجر(بمن مررت؟) و(بكم أكلت؟) و(بكم درهماً بعت؟)

١- وهو تضمنها لمعنى الحرف أو شبهها به.

٢- عند العكبري: علة بنائها على الفتحة فراراً من اجتماع الياء والكسرة مع كثرة الاستعمال وكذلك كيف. وأما أيان لأنه- أي الفتح- أخف بعد الياء. اللباب(٨٦/٢).

الحكم الخامس: إن بعضها إذا وليه الاسم المبتدأ لم يقع قط إلا إخباراً كقولك: (أين زيدٌ؟) و(كيف عمرو؟) و(متى القتال؟)،وبعضها إذا وليها الاسم جاز أن يكون مبتدأ وأن يكون إخباراً نحو قولك:(من زيدٌ؟) و (ما الخبر) فإن(من وما) هاهنا يجوز أن يكونا مبتدأين وجائز أن يكونا خبرين بخلاف ما ذكرنا فهذه جملة أسماء الاستفهام.

القسم الرابع: من أقسام المبنيات (الموصولات)

(قال الشيخ: ومثل الأسماء الموصولة التسعة (ب/١٢٠) وهي الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما (ومن وما) بمعناهما، (وأي والألف واللام) بمعناهما، (وذو) في لغة طيءٍ، (وذا) إذا كان معها(ما) و(الأولى) بمعنى الذين، كل ذلك إذا كان بمعنى الذي كان موصولاً، وكلها مبني سوى أي، وكلها لايتم إلا بصلة وعائد، وجملة صلاتها أربعة أشياء؛ مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وشرط وجزاء، وظرف وحرف، واسم الفاعل مع الألف وللام وكذلك اسم المفعول).

قال السيد الإمام:

وقبل الشروع في المقصود نذكر حقيقة الموصول، والدليل على اسميته، والعلة في بنائه.

أما حقيقته: فمعنى الوصول في لسان النحاة (هو ما لا يستقل أن يكون جزءاً إلا بجملة يردف بها[1]) والمعنى بقولنا لا يستقل جزءاً إلا بجملة أي لا يمكن وقوعه فاعلاً ولامبتدأ إلا بجملة يردف بها هذا أحسن من قولهم هو مالا بد له في تمامه اسماً من جملة لأن الجمل[2] ليست بشرط في اسميته؛ فإنه دال على الاسمية من دون الجملة؛ وإنما الجملة شرط في استقلاله بكونه فاعلاً ومبتدأ، فكان ما ذكرناه أولى وأحق.

وأما الدلالة على اسميته: فمن وجهين: أما أولاً فلأنه دالٍ على معنى في نفسه من غير اقتران بزمان، وهذه حقيقة الاسم ومعناه (ج/٩٨).

١- عند ابن الحاجب: هو مالا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد شرح الكافية(٣٥/٢) يقول الرضي انتصاب جزءاً على أنه خبر يتم لتضمنه معنى يصير. وعند ابن هشام هي المفتقرة إلى صلة وعائد قطر الندى صـ١٣٩. وعند ابن يعيش: هو الذي لايتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً.شرح المفصل(١٣٨/٣) وعند ابن مالك(هو ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.) شرح التسهيل(١٨٦/١).

٢- في (ب) جملة.

وأما ثانياً (ب/١٢١): فلأن خصائص الاسم حاصلة فيه، وهو وقوعه فاعلاً، ومفعولاً ومبتدأ وصفة وموصوفاً، وهذه كلها خصائص الاسم ولوازمه؛ فلهذا حكمنا عليه بالاسمية لما ذكرناه. وأما العلة في بناء هذه الموصولات فأمران. أما أولاً: فلأنها مفتقرة إلى صلة وعائد فأشبهت الحرف(أ/٧٣) في افتقاره إلى غيره فبنيت كبنائه. وأما ثانياً: فلأن فيها ما يشبه الحرف في صورته(كما) و(الألف واللام) في اسم الفاعل والمفعول فبنيت كبنائه[1]. ثم حملت سائر الأسماء الموصوله[2] عليها فكانت مبنية كلها؛ فإذا عرفت هذا فاعلم أن مقصود هذا القسم ينحصر في مواضع ثلاثة. **الأول:** في كمية الموصولات، **والثاني:** في ذكر صلاتها. **والثالث:** في حكم العائد من الصلة إلى الموصول.

أما الموضع الأول: وهو في كمية الموصولات، فاعلم أنها منقسمة باعتبار صيغها إلى ستة أقسام.

القسم الأول: (الذي والتي) وهما بالإضافة إلى[3] ما ينصرف منها على ثلاث مراتب.

المرتبة الأولى: موضوعة للمفرد وفيها لغات (الذيّ والتيّ) بتشديد الياء(والذي والتي) بتخفيف الياء وهي الأكثر، و(اللذِ واللتِ) بحذف الياء مع الكسر و(اللذْ واللتْ) بحذف الياء مع الإسكان[4].

المرتبة الثانية: موضوعة للمثنى وهي(اللذانِ واللتانِ) بتشديد النون وتخفيفها والإعراب(ج/٩٩) بالحرف كما قررناه من قبل[5].

المرتبة الثالثة: موضوعة للجمع (ب/١٢٢) (فالذين) للمذكرفي كل الأحوال، وقد يقال فيه (الذون[6]) في حال الرفع (والألى[7]) أيضاً للجمع.

١- ابن عقيل (٣٤/١).

٢- في (ج) ثم حملت سائر الموصولات.

٣- في (ب) إلى مالا ينصرف.

٤- قال ابن يعيش: وفيها أربع لغات: الذي بياء ساكنة وهو الأصل فيها، واللذِ بكسر الذال من غير يا كأنهم اكتفوا بالكسرة وحذفوا الياء تخفيفاً واللذْ بسكون الذال كأنهم أسكنوها للوقف، والذيّ للمبالغة في الصفة. وأصل الذي لذ كعم وشج عند البصريين. وعند الكوفيين الذال فقط. انظر ابن يعيش(١٣٩/٣) وشرح التسهيل (١٨٨/١-١٨٩).

٥- انظر ابن يعيش وقرأ ابن كثير:(واللذانّ يأتيانها منكم) آية ١٦ النساء. انظر فتح القدير(٤٣٨/١) قال الشوكاني وهي لغة قريش. انظر شرح التسهيل(١٩١/١) قال ابن مالك: ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة وكان لحاقها معارضاً لشبهها بالحروف أعربا في التثنية. شرح التسهيل(١٩١/١).

٦- في ابن يعيش ومنهم من يقول(اللذون) في الرفع والذين في النصب والحفض. والأول أكثر(١٤٢/٣) وقد عز ابن مالك هذه اللغة إلى هذيل. شرح التسهيل(١٩١/١).

٧- وهو بمعنى الذين فهو جمع الذي من غير لفظه كامرأة ونسوة وهو بوزن الحطم و اللبُد. ابن يعيش(١٤٢/٣) شرح الرضي(٤١/٢) وجمع الذي على اللائين رفعاً ونصباً وتحذف النون فيقال اللائي وهو قليل في المذكر قرأ الاخفش و(اللائي يؤلون من نسائهم) البقرة:٢٢٧ وانظر الرضي(٤١/٢).

ويقال فيه اللأون[1]. والجمع المؤنث (اللاتي واللات، واللائي والـلاءِ، واللـواتي واللواتِ واللوائي واللواءِ[2]) والألف واللام في اسمي الفاعل والمفعول في نحو قولك (الضاربُ زيدٌ والمضروب عمرو[3]).

القسم الثاني: (مَنْ) وهي تختص بأولي العلم[4] كقوله تعالى(وله من في السموات والأرض[5]) وتقع على أوجه أربع: موصولة كقولك (أعجبني من رأيت) ونكره موصوفة في مثل قولك:

* رب من أنضجت غيظاً صدره قد تمنى لي موتاً لم يطع[6] *

واستفهامية نحو قولك(من جاءك؟) وشرطية في نحو قولك(من زارني أكرمته) وتصلح للواحد والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويحمل على معناها. كقوله تعالى(ومنهم من يستمعون إليك[7])

القسم الثالث(ما): وهي موضوعه للإبهام وتقع على أوجه خمسة: موصولة (عرفت ما عرفته) ونكره موصوفه في نحو قوله:

* ربما تكره النفوس من الأمر له فرجـة كحل العقال[8] *

١- قال ابن مالك: المشهور في الألى ورودها بمعنى الذين، وفي اللاء ورودها بمعنى اللاتي/ وقد ترد (الألى) بمعنى اللاتي، واللائي بمعنى الذين واستشهد ابن مالك على (اللاؤن) بقول الشاعر:

وإنا من اللائين إن قدروا عفوا وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا.

وقول الآخر: هم اللاؤن فكوا الفعل عني بمرو الشاهجان وهم جناحي. شرح التسهيل(١/١٩٤).

٢- انظر شرح المفصل(٣/١٤٢) وشرح الرضي على الكافية(٢/٤١) وشرح التسهيل(١/١٩٥).

٣- وهما وإن حشرا مع الأسماء الموصوله إلا أنهما حرفان انظر ابن يعيش(٣/١٤٢-١٤٣).

٤- انظر ابن يعيش(٣/١٤٤) وشرح الكافية للرضي(٢/٥٥) والمغني(١/٣٦٣) وابن عقيل(١/١٤٨) ولا تختص بأولي العلم فحسب وقد تستعمل في غيرهم قال تعالى(ومنهم من يمشي على أربع) النور آية:٤٥. قال العباس بن الأحنف:

أسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي إلى منَ قد هويت أطير. انظر ابن عقيل(١/١٤٨)

٥- تتمة الآية:...... ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته ولا يستحسرون " الأنبياء آية:١٩.

٦- البيت من قصيدة طويلة لسويد بن أبي كاهل انظر المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ط٦، بيروت، ص١٩٨. والمغني رقم ٦٠٩، وشرح التسهيل(٣/١٧٦) والدرر(٢/١٩)و(١/٦٩) والهمع(٢/٢٦) ط١، ١٣٢٧هـ. وأمالي ابن الشجري(٢/١٦٩) والشعر والشعراء(١/٤٢١).

٧- تتمة الآية: أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون) يونس:٤٢.

٨- هو في ديوان أميه بن أبي الصلت ص١١٢ وينسب لأبي القيس اليهودي ولابن صرمة الأنصاري كذا في الخزانة (٢/٥٤١) كما نسب البيت أيضاً لحنيف بن عمير ولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، انظر في شرح شواهد المغني للبغدادي(٥/٢١٢ رقم٤٩١ وهو أيضاً من شواهد المغني رقم٥٥٣) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣) وقبله:

لاتضيقن بالأمور فقد يكشف غماؤها بغير احتيال.

وانظر سيبويه والشنتمري(١/٢٧٠و ٣٦٢) والمرتجل: ٣٥٩ واللسان(٢/٣٤١) ط صادر وفرق بين فرجة وفَرجة فقال في الأولى الحائط وما أشبهه يقال بينهما فُرجة أي انفراج أو الخلل والفَرجة: المراحة من حزن أو مرض ثم أتى بالشاهد ومعجم الشواهد رقم:٢٢٩٦.

واستفهامية: في مثل قولك(ما أكلت؟) وشرطية: في مثل قولك(ما أكلتَ أكلتُ)

ونكره غير موصوله ولا موصوفه في مثل قوله تعالى: (فنعما هي[1]) فاستعمالها (أ/٧٤) (ج/١٠٠) في جميع هذه المواضع مبني على الإبهام.

القسم الرابع: (أي) وهي عامة في أولي العلم وغيرهم، تقول: أي الرجال حدثت؟ وأي الدراهم أخذت؟ وتقع على أوجه أربعة موصولة مثل قولك "أكرم أيهم أفضل"(ب/١٢٣).

وموصوفة في نحو قولك (يأيها الرجل) واستفهامية في مثل(أيهم جاء؟) وشرطية في نحو قولهم (أيهم يأتني أكرمه) وإذا استعملت موصولة وقطع صدر صلتها كانت مبنية على الضم عند سيبويه[2] في مثل قولك (أكرم أيُّهم أفضل).

القسم الخامس: (ذا) في نحو قولهم:(ماذا صنعت؟) وفيه وجهان: **أحدهما:** أن يكون معناه ما الذي؟ وجوابه رفع. **وثانيهما:** أن يكون بمعنى أي شيء وجوابه نصب؛ لأن الكلام الأول جملة ابتدائية فكان جوابه بالرفع مطابقاً له، وعلى الوجه الثاني جملة فعلية، فكان جوابه بالنصب مطابقاً له، ولم يثبت سيبويه(ذا) بمعنى الذي إلا في هذا الموضع فقط[3] وقد أثبته الكوفيون[4] في غيره نحو قولك (أعجبني هذا يفعل) وقرئ قوله تعالى{ يسألونكَ ماذا يُنفقون قل العفوَ[5]} والعفو بالرفع والنصب على الوجهين كما قدمناه[6].

١- البقرة آية: ٢٧١

٢- انظر الكتاب(٢/٤٠٠).

٣- انظر الكتاب(٢/٤١٦).

٤- انظر قطر الندى صـ١٤٦ وأوضح المسالك(١/١١٦) واستشهدوا بقول: يزيد بن ربيعة بن المفرغ الحميري:

* عَدَس ما لعباد عليك إمارة   أمنتِ وهذا تحمين طليق.*

انظر شرح الكافية(٢/٤٢) واللباب(٢/١٢٠) والإنصاف(٢/٧١٧) المسألة ١٠٣. وشرح المفصل(٤/٢٤).

٥- البقرة آية:٢١٩.

٦- بالرفع على قراءة أبي عمرو والحسن وقتادة واختلف فيه عن ابن كثير. على أن(ما) استفهامية و(ذا) موصولة فوضع جوابها مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف مناسبة بين الجواب والسؤال. والتقدير (إنفاقكم العفو) وقرأ الباقون نصباً على أنها بمنزلة واحدة. قال النحاس: إن جعلت(ذا) بمعنى الذي كان الاختيار الرفع على معنى الذي ينفقون هو العفو) وإن جعلت(ما) و(ذا) شيئاً واحداً كان الاختيار النصب. على معنى قل ينفقون العفو. انظر القراءات العشر المتواترة صـ٣٤ والدر المصون(٢/٤٠٩) والسبعة في القراءات لمجاهد، تحقيق شوقي ضيف، مصر، دار المعارف صـ٧١٢. والكشف عن وجوه القراءات لمكي: تحقيق د. محي الدين رمضان. المجمع العلمي. (١/٢٩٢). وفتح القدير(١/٢٢١).

القسم السادس: (ذو) الطائية[1] في نحو قوله (لأنتحين العظم ذو أنا عارقه[2]) فهذه صيغ الموصولات كلها مستوية في الحاجة إلى التتمة والتكملة بصلاتها وعوائدها، لنقصانها.

<u>وأما الموضع الثاني:</u> وهو في ذكر صلاتها فاعلم أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، فمن حق الجملة التي توصل بها أن تكون معلومة للمخاطب، كقولك لمن لا يعرف زيدٌ (هذا الذي مر بالأمس) فتوضحه بالصلة لما كانت معلومة للمخاطب، وجملة ماتوصل به الموصولات من الجمل خمس:

الجملة الابتدائية: في نحو قولك: (مررت بالذي أبوه منطلق)(ب/١٢٤) **والفعلية:** في مثل قولك (أعجبني الذي انطلق أبوه) (ج/١٠١) **والشرطية:** في نحو قولك (هذا الذي إن تعطه يشكرك) **والظرفية:** في مثل (الذي عندك يعجبني) **والحرفية:** في نحو قولك (أعجبني الذي(أ/٧٥) في الدار) فصارت الجمل خمساً كما ترى من حيث التفصيل، وإلا فالتحقيق أنها ليست إلا جملتين اسمية وفعلية، فأما الشرطية والظرفية والحرفية[3] فمندرجات تحت الجملة الفعلية، وهذه الجمل تنزل منزلة الجزء من الموصول، ولهذا فإنه لا يحسن الفصل بينه وبينها بأجنبي، وأما الألف واللام في اسمي الفاعل والمفعول فإنهما لايوصلان إلا بالمتفرد لأن لهما شبهاً بلام التعريف، فمن ثم كان دخولهما على المفرد كلام المعرفة في نحو الرجل والغلام، ومن حق الصلة والموصول أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر؛ لأنهما قد صار كالكلمة الواحدة، فمن ثم لم يجز الاقتصار.

<u>وأما الموضع الثالث:</u> وهو في حكم العائد من الصلة إلى الموصول. فاعلم أن الصلة لما كانت أجنبية عن الموصول لم يكن بد من الضمير ليربط بينهما، ألا ترى أنك إذا قلت (يعجبني الذي الأب منطلق) لم تجد بينهما ملاءمة لإنقطاعهما بخلاف ما إذا قلت (يعجبني الذي أبوه منطلق) فإنك تجد بينهما ملاءمة ومقاربه لأجل الضمير الراجع إلى الموصول(ب/١٢٥).

ووقوعه على ثلاثة أوجه.

١- انظر شرح التسهيل(١/٩٩).

٢- والبيت بتمامه: لئن لم يُغَيِّر بعض ما قد صنعتم   لأنتحين للعظم ذو أنا عارقة. اللسان(١٠/٢٥٠).
والبيت لعارق الطائي وهو قيس بن جرو شاعر جاهلي، والشاهد فيه جعل ذو بمعنى الذي ووصلها بالمبتدأ والخبر. وهو من شواهد المفصل انظر شرح المفصل(٣/١٤٢) و(٣/١٤٨) والخزانه(٣/٣٣٠) ومعنى لأنتحين جاء في لسان العرب كل من جد في أمرٍ فقد انتحى فيه كالفرس ينتحي في عدوه. انظر لسان العرب(١٥/٣١٢-٣١٣) والكامل في اللغة والأدب للمبرد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر(٢/١٣٨)، ومعجم شواهد النحو رقم ١٧٩٤.

٣- س من (ج).

أحدهما: أن يكون مرفوعاً. وهو إذا كان مرفوعاً لازم وغير لازم. ونريد بكونه لازماً أنه لا يجوز طرحه واللازم يكون واقعاً في رتبة الفاعل في مثل قولك (يعجبني الذي قام والذي ضرب) فهذا ونحوه لا يجوز طرحه، كما لا يجوز طرح الفاعل. وغير اللازم إذا وقع مبتدأ في نحو قولك (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) أي ما أنا بالذي هو مائل شيئاً، فهذا ونحوه يجوز طرحه إذا (ج/١٠٢) كان في الكلام طول. وقرئ قوله تعالى {تماماً على الذي أحسنُ[١]} بالرفع.[٢] على طرح المبتدأ كما ذكرنا فحصل من كلامنا أنه لا يجوز طرح العائد إذا كان مرفوعاً إلا إذا كان مبتدأ يطول به الكلام.

وثانيهما: أن يكون مجروراً ثم لا يخلو إما أن يكون مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر فإن كان جره بالإضافه لم يجز طرحه في مثل قولك (الذي قام غلامه زيدٌ) فلو طرحت الهاء من غلامه لم يسد كلامك. وإن كان مجرورا بحرف الجر جاز طرحه أيضاً كقوله تعالى {ويختار ما كان لهم الخيره[٣]} أي ما كان لهم الخيرة فيه، ولأنه في موضع المفعول فجاز حذفه كما يجوز في المفعول.

وثالثها: أن يكون منصوباً في نحو قولك(أعجبني الذي أكرمته) فهذا ونحوه يجوز طرحه لوقوعه فضلة في الكلام(أ/٧٦)، وحذفه كثير في كتاب الله تعالى، ومنه قوله تعالى: (وما عملت أيديهم[٤]) أي عملته، وقال تعالى: {مما عملت أيدينا أنعاماً[٥]} أي عملته، فهذه جملة الكلام في الموصولات(ب/١٢٦).

١- الأنعام آية: ١٥٤.

٢- هي قراءة يحيى بن العمير. وابن أبي إسحاق وفي إعرابها وجهان: الأول: أظهرهما خبر المبتدأ محذوف أي الذي هو أحسن والثاني: أن الذي واقع موقع الذين وأصل(أحسن) بواو الضمير حذفت الواو اجتزاءً بحركة ما قبلها. انظر الدر المصون(٥/٢٢٨) المحتسب(١/٢٣٤) في تنبيه شوذا القراءات، ابن جني. تحقيق: علي النجدي وآخر من المجلس الأعلى- القاهرة، ١٣٨٦هـ، البحر(٤/٢٥٥).

٣- القصص آية: ٦٨.

٤- يس آية:٣٥. قرأ حمزة والكسائي وشعبة (عملت) وقرأ الباقون (عملته). القراءات العشر المتواترة صـ٤٤٢. وهي مرسومة بالها،غير مصحف الكوفه، وبحذفها فيما عداها. الدر المصون(٩/٢٦٨) والسبعة(٥٤٠) والنشر(٢/٣٥٣) والتيسير(١٨٤) والبحر(٧/٣٣٥) والقرطبي(١٥/٢٥) وفتح القدير(٤/٣٦٨).

٥- يس آية:٧١.

(قال الشيخ ومثل الظروف المبنية وهي "إذْ وإذا وأمسِ والآن وقط" كلها أسماء لأنه مفعول فيها)☰.

قال السيد الإمام:

اعلم أن الظروف من جملة المفاعيل الحقيقية وأصلها أن تكون معربة بالنصب على المفعولية وربما عرض لها البناء في بعض مواقعها لأمور أوجبت بناءها.

وجملة ما بني من الظروف أجناس خمسة:

الجنس الأول: الغايات نحو(قبل وبعد وخلف وأمام وقدام وفوق وتحت ووراء وأسفل ودون ومن عل) وإنما أسميت غايات لأن غاية الشيء حده ومنقطعة[1]، وكان الأصل[2] فيهن أن ينطق بهن مضافات إلى ما بعد هن ليتضح أمرهن بالإضافة فلما اقتطع عنهن (ج/١٠٣) ما يضفن إليه وسكت عليهن، ضرب بذلك حدوداً ينتهي عندهن، ولهذا قيل لهن غايات. وإنما وجب لهن البناء لمشابهة الحرف[3]، لأنها لما افتقرت في ايضاحها إلى مضافها المنوي فيها، أشبهت الحرف لأجل افتقاره إلى غيره فبنيت كبنائه، ومن ثم لم يجب البناء لها إلا إذا كان المضاف إليه منوياً فيها، فأما إذا كان محذوفاً غير منوي وجب الإعراب كقوله:

* فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات[4] * (ب/١٢٧)

١- في القاموس(المدى) (٣٧٥/٤) ومدى الشيء وأقصاه، وغاية كل شيء مداه ومنتهاه والجمع غايات وغاي. لسان العرب(١٤٢/١٥-١٤٣) وانظر ابن يعيش(٨٥/٤) واللباب(٨٣/٢).

٢- انظر اللباب(٨٢/٢) فقد ساق عللاً أخرى لا تخرج في فحواها عما قاله الإمام وكذلك شرح التسهيل(٢٤٣/٣).

٣- يرى ابن يعيش أنها صارت بمنزلة بعض الاسم لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وبعض الاسم مبني لايستحق الإعراب وهذا لايبعد عن قول الإمام لأن بعض الاسم حرف. انظر شرح ابن يعيش(٨٦/٤) وصرح الرضي بأن سبب بنائها شبهها بالحرف عند قطعها عن المضاف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف. شرح الكافية(١٠١/٢) وقال ابن مالك: واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ بقوله أقول) هـ كلام ابن مالك. شرح التسهيل(١٣/٢) وساق شواهد على جواز ما بعد إذا مبتدأ. وانظر شرح المفصل(٩٧/٤) إذ عزا هذا القول إلى الكوفيين. وانظر شرح الرضي(١١١/٢).

٤- الشاهد ليزيد ين الصعق في الخزانه برواية الفرات(٢٠٤/١)(١٣٥/٣) وهو لعبد الله بن يعرب في الدرر(١٧٦/١) أيضاً برواية الحميم والهمع(٢١٠/١) وشرح التصريح(٥٠/٢) والعيني(٤٣٥/٣) وبلا نسبه في ابن عقيل(١٦٦/٢) وشرح المفصل(٨٨/٤) وشرح شذور الذهب صـ١٠٤، والأشموني(٢٦٩/٢)، وفي لسان العرب: وكنت قدماً أكاد أخص بالماء الحميم. وكذا في شرح التسهيل(٢٤٧/٣) =

وقرئ قوله تعالى {لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ[1]} بالتنوين[2] لما قدروه مطرحاً. وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو قولك (لاغير) و(ليس غير) و(حسب) وأمرهن على نحو ما ذكرناه في الظروف من انقطاع أيضاً فيهن فصرن عند ذلك غايات[3]. وإنما بنين على حركة لأن لها أصلاً في التمكن لأجل الاسمية[4]، وخصوهن بالضم لأن لا يلتبس بحركة إعرابهن؛ لأن الضمة لا تكون للظروف إعراباً وهو باق على الظرفية[5].

الجنس الثاني: (إذْ وإذا) فأما (إذْ) فتضاف إلى الجملة الاسمية في نحو قولك (إذْ زيدٌ قائم) و(إذ زيدٌ يقوم) وإلى الجملة الفعلية في نحو قولك (إذ قام زيدٌ) و(إذ يقوم زيدٌ) وقد استقبحوا (إذ زيدٌ قام) وأما (إذا) فلا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية[6]، وقد أجاز بعض النحويين إضافتها إلى الجملة الاسمية[7] وهو قوي لظهور استعمالها في الجملة الاسمية في نحو {إذا السماء انشقت[8]} ومن يلتزم وقوع(أ/٧٧) الفعلية بعدها

= قال أبو العباس سألت ابن الأعرابي عن الحميم فقال هو الماء البارد فهو من الاضداد عنده يكون الماء البارد ويكون الماء الحار وحكى شمر عن ابن الأعرابي الحميم إن شئت كان ماء حاراً وإن شئت جمراً تتبخر به ولعل المقصود هنا بالحميم الماء البارد فالماء الحار لا يسوغ في كل حال. انظر لسان العرب(١٥٤/١٢).

وفي شرح الكافية للرضي برواية الحميم لكن في الحاشيه ذكر: وفي نسخة الفرات وورد في المفصل أكاد أغص بالماء الفرات. قال ابن يعيش والمشهور في الروايه بالماء الفرات ورواه الثعالبي عن أبي عمرو بالماء الحميم وهو المحفوظ. انظر ابن يعيش(٨٨/٤).

١- الروم آية: (٤) وهي قوله.... في بضع سنين لله الأمر من قبلُ ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون).

٢- استشهد بهذه القراءة صاحب الدر المصون(٣١/٩) قال: ووجهه أنه لم ينوِ إضافتهما فأعربهما وفي البحر(١٣٢/٧) قرأ بها أبو السمال وقال الشوكاني (فتح القدير(٢١٤/٤) تروى هذه القراءة عن شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن النحوي المتوفى ٨٨٥. قال شهاب الدين: قرئ بكسرهما منونين، ولم يذكر من قرأ بهذه القراءة، وحكي الكسائي من قبل ومن بعد بكسر الأول منوناً، وضم الثاني. وأوردها ابن مالك: بقوله: كقراءة بعض القراء(لله الأمر من قبلٍ ومن بعدِ) أي أولاً وأخراً. والقراءة في الكشاف للزمخشري، بعناية مصطفى حسين أحمد. القاهرة ١٩٥٣. ط دار الكتاب العربي. بيروت ١٤٠٦. (٢١٤/٣) سورة الروم. وانظر شرح التسهيل(٢٤٧/٣-٢٤٨) واللباب(٨٢/٢) وعد الرضي هذه القراءة شاذة. شرح الرضي(١٠٢/٢).

٣- اللباب(٨٣/١) وشرح التسهيل(٢٠٨/٢).

٤- اللباب(٨٣/١).

٥- اللباب(٨٣/١) وشرح المفصل(٦٨/٤) وشرح الكافية للرضي(١٠٢/٢).

٦- عزا ابن مالك هذا الرأي إلى سيبويه قال: ولا يجيز سيبويه غير ذلك. شرح التسهيل(٢١٣/٢).

٧- هو الأخفش انظر المغني(٩٧/١) وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ بعدها لأنها ليست شرطاً في الحقيقة. ابن يعيش(٩٧/٤) وانظر شرح الرضي على الكافية فقد عزا هذا الرأي للأخفش(١١١/٢) وقد ورد في حاشية نسخة(ج) عزو هذا الرأي إلى المبرد والأخفش والسهيلي وقد قواه الإمام كما هو ملاحظ. انظر ورقة ١٠٣. نسخة (ج).

٨- الانشقاق آية: ١

يرفعه على إضمار فعل. و(إذْ) موضوعه دلالة على زمن ماض ويعمل فيها ما قبلها[1]، وليس فيها معنى المجازاة إلا إذا دخلت عليها (ما) في نحو قولك (إذا ما جئتَ جئتُ).

و(إذا) موضوعة للدلالة على زمن المستقبل ويعمل فيها جوابها، وفيها معنى الشرط[2]، وإذا دخلت عليها(ما) كانت أوقع في المجازاة. والعلة في بنائهما أمران. أما أولاً: فلأنهما مضافان إلى (ج/١٠٤) ما بعدهما من الجملة الفعلية وهي غير متمكنة، فوجب بناؤهما. وأما ثانياً: فلأنهما مفتقران في ايضاحهما إلى وقوع الجمل بعدهما فأشبها بذلك الحرف، فبنيا كبنائه[3]. (ب/١٢٨).

الجنس الثالث (أمسِ): وفيها لغتان، أحدهما: أنها مبنية على الكسر، وهي لغة أهل الحجاز، وإنما بنيت لتضمنها لام التعريف المعهودة، لأن إطلاقه الأشهر على الأمس الذي يليه يومك[4]. وثانيتهما: أنها معربة متروكة الصرف، وهي لغة بني تميم[5]، فيقولون: (ذهب أمسُ بما فيه) و(ما رأيته مذ أمسَ) وحركت على لغة أهل الحجاز لالتقاء الساكنين، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

الجنس الرابع الآن: وهو للزمن الذي يقع فيه كلام المتكلم[6] وأكثر النحاة على بنائه[7]. واختلفوا في علة بنائه، فالذي ذهب إليه سيبويه واعتمده سائر البصريين[8] أن علة بنائه (تضمنه للام التعريف غير هذه الموجودة فيه وأن هذه الموجوده زائدة[9]،

١- شرح التسهيل(٢٠٨/٢) وأصاف لها معاني أخر منها التعليل والمفاجأة.

٢- قال ابن مالك: أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم. شرح التسهيل(١١/٢).

٣- قال ابن مالك في (إذ) لبنائها سببان: الأول: وضعها على حرفين. والثاني: افتقارهما إلى جملة أو عوض منها وهو التنوين شرح التسهيل(٢٠٧/٢).

٤- شرح التسهيل(٢٢٢/٢).

٥- انظر شرح المفصل لابن يعيش(١٠٧/٤) ومنع من الصرف عندهم لأنهم يجعلونه معدولاً عن اللام فاجتمع فيه التعريف والعدل فيمنع من الصرف لذلك يقولون"مضى أمسُ بما فيه" بالرفع من غير تنوين وفعلته أمسَ بالنصب. وانظر شرح التسهيل(٢٢٣/٢).

٦- انظر شرح المفصل(١٠٧/٤) وانظر سيبويه(٢٨٣/٣) قال ابن جني وإنما(تعرف الآن) بلام أخرى مرادة غير هذه مقدره، وهذه الظاهره ملقاه زائدة للتوكيد الخصائص(٥٨/٣) انظر شرح التسهيل(٢١٨/٢).

٧- فالفراء يراها فعلاً ماضياً فهي مبنية والباقون يرونها اسماً ولكن اختلفوا في علة بنائه. اللباب(٨٨/٢).

٨- قال ابن جني ومثل أمس مما تعرف بلام مرادة وظهرت فيه لام أخرى غيرها زائدة كقولك: الآن فهو معرف باللام مقدرة، وهذه الظاهرة فيه زائدة، وقد ذكر أبو علي هذا قبلنا أو ضحه وذكرناه نحن أيضاً في غير هذا الموضع في كتبنا(جئتك الآن) فالفتحة فتحة البناء في(الآن) وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف. الخصائص(٥٨/٣). وضعف ابن مالك هذا الرأي الذي اختاره ابن جني وأستاذه أبو علي. وساق عللاً أخرى منها: تضمنه معنى الإشارة، فمعنى أفعل الآن أي أفعل في هذا الوقت، وجائز أن يقال بني لشبهه بالحروف في ملازمة لفظ واحد. شرح التسهيل(٢١٨/٢-٢١٩). ولم أجد كلاماً لسيبويه في (الآن) بعد طول بحث. وسيبويه تقدمت ترجمته انظر فهرست الأعلام.

٩- هذا رأي أبي علي الفارسي وابن جني انظر الخصائص(٥٨/٣).

كما ذهب المبرد إلى أن علة بنائه)[1] لزوم اللام له في كل أحواله، فخالف وضع اللام في الأسماء؛ فبني لأجل ذلك[2].

وذهب السيرافي إلى أن علة بنائه مشابهته للحرف من حيث افتقاره إلى اللام لما لم تنفك عنه، فبني كبنائه[3]. وزعم الكوفيون أنه فعل ماضٍ دخل عليه اللام وحكي مع الفتحة[4]. هذه أقوال النحاة كما ترى. والمختار أنه معرب[5]، وأنه منصوب على الظرفية وإنما وقع في أول أحواله معرفاً باللام للإشارة إلى تعريف الحضور.

الجنس الخامس (قط) : وهي موضوعة لاستغراق الماضي تقول(ما رأيت قط[6]) وبنيت لتضمنها(ب/١٢٩) لام التعريف المعهودة للزمن الماضي[7]، ومعناه انقطعت رؤيتي له في الزمن الماضي مطلقاً ولشتقاقه من قططت أي قطعت، هكذا ذكره ابن جني[8] ومنها لغات قَطُ بفتح القاف وضمها مع التضعيف، وقط مخففة[9]. فهذه الأمور الخمسة مبنية من بين سائر الظروف[10](ج/١٠٥).

القسم السادس من أقسام المبنيات: أسماء الأفعال [11] [12]

(قال الشيخ: ومثل أسماء الأفعال مثل صه، و صهٍ، ومه، ومهٍ، وإيه، وإيهٍ، وأف(أ/٧٨) وأفَ وأفاً وأفِ وأفٍ وتخفف فيقال أف وتمال فيقال أُفي ولايقال ماعدا ذلك وكلها أسماء لأنها في موضع المفعول، ويدخلها تنوين التنكير).

١- ما بين القوسين س من (ب).

٢- انظر ابن يعيش(١٠٣/٤) وقد قوى رأي المبرد الزمخشري في المفصل. شرح المفصل(١٠٣/٤) والمبرد هو: أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي كان شيخ أهل النحو والعربيه وكانمن أهل بصره توفي سنة ٢٨٥ هـ انظر نزهة الألباء صـ١٦٤ وإنباه الرواة(٢٤١/٣) وأخبار النحويين البصريين صـ٩٦ وبغية الوعاة(١١٦/١) والفهرست صـ٥٩.

٣- انظر شرح الكافية (١٢٦/٢).

٤- عزا ابن يعيش والرضي هذا القول للفراء. انظر شرح المفصل(١٠٥/٤) وشرح الكافية للرضي(٢٧/٢) واللباب(٨٩/٢).

٥- انظر شرح الكافيه(١٢٤/٢) وشرح التسهيل(٢٢١/٢-٢٢٢) واللباب(٨٥/٢).

٦- القاموس(٣٩٤/٢).

٧- قال الرضي والأولى أن يقال بني لتضمنه لام الاستغراق لزوماً لاستغراق جميع الماضي. انظر شرح الكافيه(١٢٥/٢) وقال ابن يعيش: وهي مبنية على الضم لأنها ظرف وأصل الظروف أن تكون مضافة فلما قطعت عن الإضافه بنيت على الضم(كـ قبل وبعد) شرح المفصل(١٠٧/٤-١٠٨)

٨- انظر الخصائص(١٥٨/١) وشرح التسهيل(٢٢١/٢) واللباب(٨٤/٢-٨٥).

٩- انظر القاموس(٣٩٤/٢).

١٠- استدرك ابن هطيل على الشيخ(عوض) وقال هي نظير قط في المستقبل. انظر عمدة ذوي الهمم صـ٧٣ بتحقيقنا.

١١- ز في (ج) وبتمامه يتم القول في أقسام المبنيات المذكورة في المقدمة كما ذكره.

١٢- كذلك (ج) خالفت الترتيب بين النسخة(أ) و (ب) إذ قدمت أسماء الأفعال إلى القسم الخامس وأخرت الظروف إلى القسم السادس.

قال السيد الإمام:

وقبل الخوض في تفاصيلها نذكر حقيقة اسم الفعل، والعلة في بنائه، أما حقيقة أسماء الأفعال، فهي ما وضع[1] له دلالة على الأمر والماضي[2]، في نحو قولك: (صه) بمعنى أُسكت و(مه) بمعنى اكفف والماضي في نحو قولك (أف) بمعنى تضجرت، (وأوه) بمعنى تأوهت[3] فهذا هو مراد النحاة بقولهم أسماء الأفعال، فما كان من الأسماء دالاً على الأمر والماضي فهو اسم فعل كما ذكرنا، وأما العلة في بنائها فاعلم أن أسماء الأفعال إنما كانت مبنية (ب/١٣٠) لوقوعها[4] موقع الفعل، فلما وقعت موقع الفعل في نحو قولك(صه) بمعنى اسكت و(مه) بمعنى اكفف كانت مبنية كبنائه، فهذا هو الوجه في بناء أسماء الأفعال في جميع أحوالها، كيفما تصرفت، سواءً كان من باب الأوامر أو من باب الأخبار[5] كما سنوضحه، إن شاء الله تعالى. فإذا عرفت هذا فاعلم أن هذا(ج/١٠٦) القسم مشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في تقسيم أسماء الأفعال، **والثاني:** في كيفية استعمالها **والثالث:** في ذكر أحكامها.

أما الموضع الأول: وهو في قسمة أسماء الأفعال، فاعلم أنها منقسمة إلى قسمين، قسم لتسمية الأوامر، وقسم لتسمية الأخبار.

١- في (ب) س له.

٢- في(ب) من الفعل والأمر.

٣- انظر ابن الحاجب شرح الكافية(٦٥/٢) وابن يعيش(٢٩/٤).

٤- في (ج) تضمنها معنى الفعل.

٥- قال الرضي: اعلم أنما بنيت أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل وهو الفعل الماضي والأمر ولا نقول: إن(صه) اسم لـ(لاتتكلم) و(مه) اسم لـ(لاتفعل) إذ لوكان كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت وآكفف، لذا لا نقول: إن(أف) بمعنى (أتضجر)، و(أوه) بمعنى(أتوجع) إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين. شرح الكافية(٦٥/٢) وقريب من رأي الرضي رأي ابن يعيش في علة بناء أسماء الأفعال إلا أنه يرى معنى(أف و أوه) أتضجر وأتأوه وإنما هو مبني لوقوعه موقع الفعل مطلقاً إذا الفعل أصله البناء. ابن يعيش(٣٨/٤) كذلك أثبت ابن عقيل أن اسم الفعل قد يأتي بمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجع ووي بمعنى أعجب. وعند ابن عقيل وقبله ابن مالك وإنما بناؤها لشبهها بالحرف لابالفعل، وذلك لشبه يكون في النيابه عن الفعل وعدم التأثر قال ابن مالك في الألفية:

وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا.

قال ابن عقيل: شبهه له أي الحرف بالنيابه عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الأفعال نحو(دراك زيداً) فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك. وكذلك ذكر ابن هشام أن اسم الفعل بمعنى المضارع واستشهد بقوله تعالى(ويكأنه لايفلح الكافرون) القصص آية ٨٢، أي أعجب بعدم فلاح الكافرين وعند ابن جني أن علة بنائها إنما = هي تضمنها معنى لام الأمر ألا ترى أن صه بمعنى أسكت وأن أصل أسكت لتسكت فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت.انظر ابن عقيل(٣٢/١) و(٣٠٢/٢) وما بعدها. وقطر الندى صـ٢٦١ وأو ضح المسالك(٢٤/١) والخصائص(٤٩/٣).

فالقسم الأول: منقسم أيضاً إلى متعدٍ ولازم. فاللازم (منقسم إلى ما يرد على صيغة(فعالِ) كـ(خراجِ[1]) لعبة للصبيان و(دَبابِ[2]) للضبع أي دِبّي وإلى ما لا يكون على صيغة فعال)[3] نحو قولك:(صه) بمعنى اسكت و(مه) بمعنى اكفف (وإيهٍ) أي زد (وهيَّك وهياك) أي أسرع فهذا لازم كما ترى لا يتعدى إلى شيء.

وأما المتعدي فهو منقسم إلى ما يكونُ على صيغة(فعالِ) وإلى غير ذلك فالذي لا يكون على صيغة (فعال) نحو قولك(رويداً زيداً) أي أمهله. و(هلم زيداً) أي احضره قال تعالى(هلم شهداءكم[4]) و(هات زيداً) أي اعطنيه. والذي يكون على صيغة (فَعالِ) (فهو على أربع مراتب: الأولى: الدلالة على الأمر)[5] مثل قولك(نزالِ، وتراكِ زيداً)و(نعاءِ) فلاناً أي انعه، وليس بحتم تعديتها(أ/٧٩) وقد تأتي غير متعدية كما مر بيانه فأغنى عن الإعادة[6] (ب/١٣١) ثم الآتي على صيغة فَعالِ على أربع مراتب:

المرتبة الأولى: أسماء الأفعال كما تقدم.

المرتبة الثانية: الدالة على المصدر (كفَجارِ) للفجرة، و(يسارِ) للميسرة، و(جمادِ) للمجمود و(حمادِ) للمحمدة (ودعني كَفافِ) أي ليكن الكف مني ومنك (ونزلتَ بلاءِ على أهلِ الكتاب) أي البلاء[7].

المرتبة الثالثة: المعدوله عن الصفه وهي ضربان: أحدهما: يعدل بها في النداء نحو قولك: (يافَساقِ) و(ياخباث) (يارطابِ[8]) (يادفار[9]) فهذه لاتستعمل إلا في حال النداء وثانيهما: في غير النداء في مثل قولهم (حلاق[10]، وجباذ[11]) للمنية و(كلاح، وجُداع[12]، وأزام[13]) للسنة الشديدة و(حَناذ[14]) صفة للشمس.

١- بمعنى اخرجوا انظر ابن يعيش (٤٩/٤).
٢- وفي القاموس: كقطامِ دعاءُ للضبُع أي دبي القاموس(٦٧/٢).
٣- ما بين القوسين س من (ب).
٤- الأنعام آية:١٥٠.
٥- ما بين القوسين س من (أ و ب).
٦- في (ب) ز كما تقدم.
٧- انظر هذه كلها في المفصل وشرحه لأبن يعيش(٥٣/٤).
٨-(رطاب) للأمة وهي صفة ذم. انظر القاموس(٧٦/١) وابن يعيش(٥٧/٤).
٩- والمراد يادفره، والدفر النتن والدنيا أم دفار كنوها بذلك ذماً لها انظر القاموس(٣١/٢) وابن يعيش(٥٧/٤).
١٠- قيل للمنيه(حلاق) لأنه تحلق كل حي انظر القاموس(٢٣٠/٣) وابن يعيش(٥٩/٤).
١١- قيل لها ذلك لجبذها الأرواح. انظر القاموس(٣٦٤/١) وابن يعيش(٥٩/٤).
١٢- تجدع بالمال أي تذهب به. انظر القاموس(١٢/٣) وابن يعيش(٥٩/٤).
١٣- من الأزمه وهي الشدة والقحط يقال: أصابتهم سنة أزمتهم أزماً أي طحنتهم. انظر القاموس(٧٦/٤) وابن يعيش(٦٠/٤).
١٤- من الحنذ: شدة الحر وإحراقه يقال: من حنذته الشمس أي أحرقته. انظر القاموس(٣٦٥/١) وابن يعيش (٦٠/٤).

المرتبة الرابعة: المعدولة عن فاعلة في الأعلام(كحذام[1]، وقطام[2]) عن حاذمة وقاطمة و(خطاف[3]) لكلبه (وقثام[4]، وجعار[5]، وفشاح[6]) للضبع و(حصاف[7]، وسكاب[8]) لفرسين و(عزاز[9]) لبقرة.

القسم الثاني لتسمية الأخبار: في مثل قولك هيهات[10] (ج/٩٩) أي بعد. قال تعالى{هيهات هيهات لما توعدون[11]} و(شتان زيد وعمرو) أي تباينا وافترقا و(سرعان خروجك) أي أسرع و(وشكان[12] وصولك) أي قرب، والمراد بقولنا أنها لتسمية الأخبار أي أنها موضوعة دالة على الأخبار كما ذكرنا فهذه قسمتها.

وأما الموضع الثاني: وهو في كيفية استعمالها، اعلم أنهم استعملوا أسماء الأفعال على ثلاثة أضرب:

فأما الضرب الأول: فالتزموا فيه التنكير وعلامة تنكيره (ب/١٣٢) حصول التنوين قالوا(أيهاً) في الكف و(ويهاً) في الإغراء، و(واهاً) في التعجب يقال(واهاً له ما أطيبه[13]). فهذه الأسماء لم يستعملوها في لسانهم إلا نكرات.

الضرب الثاني: التزموا فيه التعريف نحو قولهم(بله) بمعنى الترك في مثل قولهم:

* تدع الجماجم ضاحياً ها ماتها   بله الأكفَّ كأنها لم تخلق[14] *

١- قال ابن يعيش: هو اسم من أسماء النساء معدول عن حاذمه علماً وهو مأخوذ من الحذم وهو القطع. ابن يعيش(٦٢/٤).

٢- وهو اسم من أسماء النساء معدولة عن قاطمة مأخوذ من القطم وهو العض، وقطم الشيء بمقدم الفم. ابن يعيش(٦٢/٤).

٣- وهو معدول عن خاطفة كأنها تخطف الصيد أي تستلبه. شرح المفصل(٦٣/٤).

٤- وقثام: اسم الأنثى من الضباع انظر شرح المفصل(٦٣/٤).

٥- اسم لأنثى الضبع قيل لها جعار لكثرة جعرها. انظر القاموس(٤٠٤/١) وشرح المفصل(٦٣/٤).

٦- وهو من قولهم فشح فبال أي فرج ما بين رجليه. انظر القاموس(٢٤٨/١) وشرح المفصل(٦٣/٤).

٧- انظر القاموس(١٣٢/٣) وشرح المفصل(٦٣/٤) وهو في قولهم فرس محصف أي سريع.

٨- فرس الأجدع بن مالك، وآخر لتميمي أو لكلبي أو العبيد بن ربيعة بن قحطان. انظر القاموس(٨٦/١).

٩- اسم بقرة، ومنه المثل باءت عزاز بكمل. وهما بقرتان انتطحتا فماتتا جميعاً أي باءت هذه بهذه بضرب لكل مستويين. القاموس(٩٠/٢).

١٠- قال ابن جني: وهي عندنا من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة وزنها فَعْلَلَةٌ وأصلها هَيْهَيَة فانقلبت اللام ألفاً فصارت هيهاة والتاء للتأنيث، والوقف عليها بالهاء، وهي مفتوحة فتحة المبنيات وفيها لغات(هيهاة، وهيهاةً، وهيهات، وهيهات، وأيهات، وأيهاتَ، وأيهات، وأيهاتاً، وأيهاتِ، بكسر النون وأيهانِ وأيهاً، والاسم بعدها مرفوع على حد ارتفاع الفاعل. انظر الخصائص(٤٢/٣).

١١- المؤمنون آية:٣٦.

١٢- اسم وشكَ. الخصائص(٣٩/٣).

١٣- قال ابن جني: ومن لم ينون أراد التعريف، ومن نون أراد التنكير.انظر الخصائص(٣٨/٣).

١٤- البيت لكعب بن مالك الخزرجي والبيت من كلمة له يقولها في غزوة الخندق، والبيت من شواهد ابن يعيش(٤٨/٤) والمغني رقم١٨٣. واستشهد به ابن هشام في أوضحه رقم٢٤٧، وهو في شرح التسهيل(١٨٤/٢) وفي الأكف ثلاث روايات: الأكفَ بالفتح على أن بله اسم فعل. وبالكسر على أنه مصدر بمعنى(ترك الأكف) وبالرفع على أن بله بمعنى كيف؟ الأشموني(٩٠/٢) وشرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: أبو جناح وزارة الأوقاف العراقية(٢٦٢/٢). وفي شرح التسهيل: تذر المصدر السابق.

و(آمين) فهذه التزموا فيها التعريف و(علامة تعريفها)[1] إسقاط التنوين، كأنهم وضعوها بإزاء الحقيقة الذهنية دون الوجودية أي المعقولة في الذهن فصار تعريفها كتعريف أسامة في كونها موضوعة(أ/٨٠) على الحقيقة (الذهنية دون الوجودية)[2].

الضرب الثالث: ما يستعمل نكرة ومعرفة وعلامة تنكيره دخول التنوين نحو قولهم(إيه وإيهٍ وصه وصهٍ، ومه ومهٍ) فحيث يسقط التنوين فسقوطه أمارة تعريفه وحيث يكون التنوين حاصلاً فهو أمارة كونه نكرة فصار استعمالهم لهذه الأسماء على هذه الأضرب الثلاثة جارياً على هذه الصفة.

وأما الموضع الثالث : وهو في ذكر أحكامها فاعلم أن لها أحكاماً خمسة.

الحكم الأول: أنها مشعرة بالفعل ودالة عليه سواء كانت من باب الأمر أو من باب الخبر على ما قدمناه فإنها لا تخرج عن الدلالة على الفعل.

الحكم الثاني: أنها غير دالة على الأزمنة كدلالة الأفعال لأن(ج/١٠٠) وضعها وضع الأسماء فلهذا أوجبنا تجريدها عن الأزمنة كسائر الأسماء، وإنما اتفق دلالتها على الفعل من حيث المعنى دون الوضع(ب/١٣٣).

الحكم الثالث: أنها مبنية لتضمنها معنى الفعل كما قررناه[3]. ومع كونها محكوماً عليها بالبناء فلابد لها من إعراب مقدر، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنه لا إعراب لها[4] لأنها لما توغلت في البناء لم يكن لها إعراب البته، وهذا فاسد؛ لأن الإعراب في الأسماء مستحق لها بالأصالة، وعروض البناء إنما منع من ظهور الإعراب، فإذا كان ظهور الإعراب ممتنعاً لمكان البناء وجب أن يكون مقدراً، و قد اختلف النحاة في ما يقدر في أسماء الأفعال من الإعراب، فذهب قوم إلى أنها مرفوعة على الابتداء[5] والخبر؛ لأنها قد تجردت عن العوامل اللفظية فيجب أن تكون مرفوعة بالابتداء. وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها منصوبة على المصدر[6] وما أرى هذا بعيداً عن الصواب؛ لأنها موضوعة دالة على الفعل، ومؤذنة به فجرت مجرى قولنا (سقياً ورعياً) فكما حذفوا الفعل، وأقاموا هذا المصدر مقامه، فكذلك أيضاً حذفوه وأقاموا نزالِ مقامه فيجب أن يكون منصوباً كنصب (سقياً، ورعياً).

١- س من (ب)

٢- ز في (ج) وأثبتها ليستقيم المعنى.

٣- لاحظنا أن الإمام يحيى قد تابع ابن الحاجب والرضي في تعليل بناء هذه الأسماء ورجحنا رأي ابن هشام وابن مالك وابن عقيل ومن قبل ابن جني أنها شابهت الحرف فبنيت لبنائه.

٤- وهو أحد قولي سيبويه والفارسي والأخفش وقول كثير من النحاة ومذهب ابن مالك ونسبه بعضهم إلى الجمهور. انظر الصبان على الأشموني (١٩٦/٣)

٥- ذكر هذا الرأي الأشموني ولم يعزه(١٩٦/٣).

٦- وهو مذهب ابن بابشاذ عزاه إليه ابن هطيل في العمدة صـ٧٦، والمازني وأحد قولي سيبويه وأحد قولي أبي علي الفارسي. انظر الصبان على الأشموني(١٩٦/٣).

الحكم الرابع: أنها لا تجاب بالفاء الناصبة، فلا يجوز أن يقال(نـــزالِ فأكرمـــك) كما تقول(ج/١٠١) (انزل فأكرمك) لأن الفاء إنما تكون ناصبة إذا كانت جوابـــاً فـــي الأمور الإنشائية كالأمر والنهي والاستفهام و سائرها(أ/٨١) فأمـــا أســـماء الأفعـــال فليست من الإنشاء في شيء.

الحكم الخامس: أنها عاملة فيما بعدها عمل أفعالها فتقـــول(نـــزال زيـــداً) كمـــا تقول(أنزل زيداً) و(تراك عمراً) أي اتركه(ورويداً زيداً) أي أروده(ب/١٣٤). فتجدها عاملة كعمل أفعالها لأن العمل من مقتضى الصنعة في الفعل، والصنعة حاصلة فـــي أسماء الأفعال فعملت عملها، فإذا كانت أفعالها متعدية وجب الحكم بتعديها كما ذكرنا وما كان من أفعالها لازماً وجب ذلك في أسمائها كقولك(صه، ومه، وايه) فإن هـــذه غير متعدية كأفعالها فهذا هو الكلام في أسماء الأفعال وبتمامه يتم القول فـــي أقـــسام المبنيات المذكورة في المقدمة كما ذكرنا.

التـــنـــويـــن

(قال الشيخ: وجملة التنوين خمسة، تنوين تمكين مثل زيدٍ وعمروٍ، وتنوين تنكير مثل سيبويه وسيبويهٍ آخر، وصه وصهٍ، وتنوين عوض مثل يومئذٍ وساعتئذٍ وحينئذٍ، وتنوين ترنم مثل قول الشاعر:

*** يا صاحِ ما هاج العيون الذرفاَ   من طلل كالأتحمي انهجاً[١] ***

١- ذكر في التصريح أن البيت للعجاج وصدره كما ذكره العليمي: ما هاج أشجاناً وشجوا قد شجا   من طلل كالأتحمي أنهجن وعبارته لا مازعمه ابن الناظم من أنه:

يا صاح ما هاج العيون الذرفن ** من طلل أمسى يحاكي المصحفن.

انظر حاشية العليمي على التصريح(٣٧/١) والبيت في ديوانه، تحقيق: الدكتور عزة حسن، دار الـــشروق، بيروت، ١٩٧١ صـــ٤٨٨، أرجيز العرب لمحمد توفيق البكري طـــ٢، القاهرة،١٣٤٦.صـــــ٤٨. انظـــر ديوان رؤبة بن العجاج- مجموع أشعار العرب، تصحيح: وليم بن الورد. ليبزج،١٩٠٣. ملحـــق ديوانـــه صـــ١٨١. واستشهد به سيبويه في الكتاب(٢٠٧/٤) قال وأما ناس كثير من بني تميم، فإنهم يبدلون مكـــان المدة نوناً فيما ينون وما لم ينون لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البنـــاء ومـــا هـــو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد. انظر الكتاب(٢٠٦/٤-٢٠٧) واستشهد بالبيت ابن جني على جواز لحوق التنوين الأفعال انظر الخصائص(١٧١/١) وشرح شواهد المغني(٢٦٨). ومعجم الشواهد رقـــم ٣٤٧٦ وفي سيبويه الشطر الأول من قصيدة والشطر الثاني من قـــصيدة أخـــرى فالـــشطر الأول مطلـــع أرجوزه للعجاج انظر أرجيز البكري صـــ٤٨ والشطر الثاني.

* يا صاح ما هاج الدموع الذرفن   من طلل أمسى تخال المصحفاً *

وانظر ملحقات ديوان العجاج صـــ٨٢، والعيني(٢٦/١) أما الشطر الثاني فشطره الأول: ما هـــاج أحزانـــاً وشجواً قد شجا

والأتحمي: برد معروف. القاموس(٨٤/٤) ونَهِجَ الثوب الهاء مثلثة الحركة خَلِق وبلي القاموس (٢١٨/١).

***يا أبتاه علك أو عساكاً[1] ***

وتنوين مقابلة بإزاء نون في المذكر نحو "عرفات ومسلمات")ﷺ.

قال السيد الإمام:

قبل الشروع في المقصود نذكر حقيقة التنوين مطلقاً واعلم أن ماهية التنوين أن يقال: هو نون تتبع آخر الاسم ساكنة[2] فقولنا نون تتبع آخر الاسم احترازاً عن نون التأكيد الخفيفة في مثل قولك (اضرِبَنْ) فإنها تابعة للفعل فلا يكون تنويناً، وقولنا ساكنة، احتراز عن مثل نون (رعَشَن[3]) و(صَفَنٌ[4]) فإنه نون تتبع آخر الاسم ولكن ليست بتنوين لما كانت متحركة بحركة الإعراب (ب/١٣٥) تقول (هذا رعشن وصفن[5]).

فإذا عرفت هذا فاعلم أن الكلام في التنوين يحصره موضعان:

الأول: في أقسامه. **والثاني:** في ذكر أحكامه.

أما الموضع الأول: في ذكر أقسامه فاعلم أن التنوين منقسم إلى خمسة أقسام.

أولها: تنوين التمكين وهو اللاحق بآخر الأسماء دلالة على كونه منصرفاً[6]. في مثل (زيد وعمرو ورجل)، فإن زعم زاعم أن التنوين في مثل رجل للتنكير[7] فهو مردود لأنه لو كان للتنكير لكان إذا سمينا رجلاً بفلس وثوب أن يبطل تنوينه لزوال التنكير، فلما كان التنوين حاصلاً عند تسميته دل على أنه أمارة لعلم الصرف.

وثانيها: تنوين التنكير وهو اللاحق في آخر الأسماء دلالة على أنه غير معين في (صه وصهٍ وسيبويه وسيبويهٍ آخر)، فطرح التنوين في مثل هذه الأسماء للدلالة

١- الشاهد لرؤبه في ملحق ديوانه صـ١٨١. وسيبويه(٢/٣٧٥-و٤/٢٠٧) وابن الشجري(٢/٧٦-١٠٤) والخصائص(١/٩٦) والإنصاف(١/٢٢٢) والمغني رقم (٢٧١-٢٧٢ و١١٩٩) وشرح الكافية (٢/٢١) والخزانة(٢/٤٤١) وللبغدادي تحقيق في نسبة هذا الرجز ونصه بلغ الغاية. وفي هذا البيت ثلاثة شواهد. الأول استعمال عسى في نصبها الكاف تشبيهاً لها بلعل لأنها في معناها، ودخول التنوين للترنم على الكاف. وسقوط لام لعل منها فقال علك ولم يقل لعلك. والبيت بتمامه:

تقول: بنتي قد أنى أناك ... يا أبتا علك أو عساكاً.

وانظر ابن يعيش(٣/١٢٠و٧/١٢٣و٨/٨٧) وأنى أناك أي حان وقتك.

٢- انظر شرح الكافية(٢/٤٠٢).

٣- الجبان والسريع من الظلمان والجمال. القاموس(٤/٢٣٠).

٤- الصفن وعاء الخصية.

٥- ز في (ج)

٦- انظر شرح الكافية (١/١٣).

٧- قال الرضي: وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً، فرب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في (مسلمان، ومسلمون) انظر شرح الكافية(١/١٣).

على قصد التعيين وإظهار التنوين فيه للدلالة على عدم(أ/٨٣) التعيين[1].

وثالثها: تنوين العوض وهو اللاحق بآخر الاسم خلفاً عن المضاف إليه في مثل قولك (يومئذٍ وساعتئذٍ) لأن الأصل في(إذ) أن تكون مضافة إلى مابعدها من الجمل الفعلية والاسمية فلما تعذر الإتيان بها بعد(إذ) خوفاً من الإطالة، بتكرير الجمل، فعوض منها(ج/١٠٥) التنوين[2]. وليس التنوين في يومئذٍ وساعتئذٍ وفي مثل صه وصهٍ بتنوين تمكين؛ لأن تنوين التمكين لا يدخل إلا في المعربات كزيد ورجل وهذان مبنيان(ب/١٣٦). فبطل أن يكون تنوينهما للتمكين فلما دخل التنوين، وهوساكن على هذين الاسمين وهما مبنيان على السكون حرك الأول لالتقاء الساكنين وكسر على أصل التقاء الساكنين.

ورابعها: تنوين المقابلة وهو اللاحق بآخر جمع المؤنث السالم إذا سمى به علماً كامرأة سميتها بمسلمات، وكقوله تعالى (فإذا أفضتم من عرفات[3]) فهذا التنوين في عرفات ليس بتنوين تمكين لأن الاسم غير منصرف للتعريف والتأنيث، وليس للتنكير لأن الاسم معرف، ولاهو تنوين عوض، وإنما هو في مقابلة نون جمع المذكر السالم في نحو مسلمين وصالحين. وهذا قول أكثر النحاة[4]. وأما الزمخشري فقد ذكر في تفسيره[5]. أن التنوين في نحو عرفات تنوين الصرف. وأن الألف والتاء ليستا للتأنيث، وإنما هما للجمع السالم في المؤنث وأن تاء التأنيث قد حذفت، وإذا بطل أن تكون الألف والتاء للتأنيث ثبت أنه منصرف، وإذا كان منصرفاً كان تنوينه تنوين الصرف وبطل أن يكون للمقابلة كما ذكره النحاة. وليس ببعيد عن الصواب الذي ذكره الزمخشري، لأن أصل وضع التنوين أن يكون علماً للصرف في غير الاسم المبني كـ(صه ومه) ودليلاً على مكانة الاسم ولايعدل عن هذا إلا لدليل، ولا دليل على كونه تنوين مقابلة فيجب أن يقضى بكونه علماً للصرف ودليلاً على المكانة.

١- في شرح الكافية وقيل يختص بالصوت واسم الفعل(١/١٣).

٢- انظر شرح الكافية(١/١٣).

٣- البقرة آية:١٩٨

٤- انظر شرح الكافية (١/١٥) وقال سيبويه: نقلاً عن الخليل كما ثبتت التنوينية في أذرعات إذ صارت كنون مسلمين. الكتاب(٣/٣١٠) وانظر أوضح المسالك(١/١٣) وابن عقيل(١/١٧).

٥- الكشاف(١/١٥٠) وعزا الرضي هذا الرأي للربعي والزمخشري أيضاً وذكره بعد إيراد رأيهما ومناقشته قائلاً: والأولى عندي أن يقال: إن التنوين للصرف والتمكين. شرح الكافية(١/١٤) ورد ابن هطيل رأي الزمخشري بقوله: وليس كذلك لأن فيه العلمية والتأنيث فهو غير منصرف وما قاله من أن التاء لمجرد الجمع غير مسلم. عمدة ذوي الهمم صـ٨٠. والزمخشري تقدمت ترجمته انظر فهرست الأعلام.

وخامسها: تنوين الترنم وهو اللاحق بآخر الأبيات الشعرية[1] (ب/١٣٧) لتحسين الأصوات، ثم ينقسم فإن ألحق بقافية مطلقة سمي تنوين ترنم، قال جرير[2]:

* أقلي اللومَ عاذل والعتابا   وقولي إن أصبت لقد أصابن[3] *

وإن ألحق بقافية مقيدة سمي الغالي قال رؤبة[4]:

* وقاتم الأعماق خاوي المخترقن   مشتبه الأعلام لماع الخفقن[5] *

فهذا الكلام على أقسام التنوين.

وأما[6] الموضع الثاني: (ج/١٠٦) في أحكام التنوين فاعلم أن أحكامه ثلاثة:

الحكم الأول: أن محله في لام الكلمة لأنه تابع لحركة إعراب الاسم ومحل الإعراب هو لام الكلمة فهكذا[7] ما هو تابع له.

١- يقول الرضي: وأما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لأنه إنما يؤتي به إشعاراً بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك أن الألف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبة إياها إذا قصد الإشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا الذي ذكره الرضي يؤيده ماجاء في كلام سيبويه: وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون ومالم ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء.....أنظر الرضي(١/١٤) والكتاب(٤/٢٠٦)

٢- هو أحد أمراء الشعر في العصر الأموي توفي سنة١١١هـ انظر مقدمة الديوان.

٣- انظر ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.صـ٨١٣. وسيبويه والشنتمري(٢/٢٩٨) والدرر(٢/١٠٣) وصـ٢١٤، وشرح المفصل(١/٢٥، ٦٤) و(٤/١٥-١٤٥) و(٥/٧) و(٩/٢٩) وشرح الرضي على الكافية(١/١٤) وشرح التسهيل(١/١١). والنقائض:٤٣٢ والمقتضب(١/٢٤٠) والخصائص(١/١٧١-و٢/٩٦) وابن يعيش(١/٢٥-٦٤)و(٤/١٥-١٤٥) و(٥/٧)و(٩/٢٩).

٤- من كبار الرجاز المخضرمين في الدولتين الأموية والعابسية، ولد عام ٦٥هـ توفي سنة ١٤٥هـ ومدح ولاة الدولتين انظر تاريخ الأدب العربي العصر الإسلامي: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥.صـ٤٠١-٤٠٤.

٥- ديوان رؤبة بن العجاج- مجموع أشعار العرب، تصحيح: وليم بن الورد، ليبزج، ١٩٠٣. صـ١٠٤. والدرر(٢/٣٨) والمنصف(٢/٨، ٣٠٨) وشرح المفصل(٢/١١٨) وابن عقيل(١/١٩-٢٠)، وانظر شرح الكافية(١/١٥) قال الرضي: فيخص باسم الغالي لأن الغلو تجاوز الحد، وحد هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالة على ترك الترنم، فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر أيضاً عن الوزن فهو غال بهذا الوجه أيضاً وانظر الخصائص(٢/٢٢٨و٢٦٠و٣٢٠) وابن عقيل(١/٢٠) القاتم الذي تعلوه القتمه وهي لون فيه غبرة وحمرة، وأعماق جمع عُمق وهو ما بعد أطراف الصحراء والخاوي الخالي، والمخترق مهب الرياح وهو اسم مكان من قولهم: خرق المغفازة واخترقها إذا قطعها ومرفيها والأعلام: العلامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها علم والخفق اضطراب السراب وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء وأصله بسكون الفاء فحركها بالفتح ضرورة. انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل(١/٢٠).

٦-(س) (أ و ب) في(ج) وأما.

٧- س (ما) في(أ).

الحكم الثاني: أن أصله أن يكون ساكناً وإنما تقدم على تحريكه لالتقاء الساكنين[1] (فتضم) في نحو قوله {عذابٍ اركض[2]} ويكسر في نحو قوله تعالى {قل هو الله أحد الله[3]} (أ/٨٣).

الحكم الثالث: أن طرحه عن الاسم المتمكن لايسوغ وقد يحذف لالتقاء الساكنين في نحو قوله:

* فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا[4] *

وقرئ قوله تعالى {أحد الله الصمد} بطرح التنوين[5].

(قال الشيخ: وجملة الأمران خواص الاسم لا تخلو من أربعة أقسام، إما أن تكون من أوله مثل حروف الجر وحروف النداء ولام التعريف، وأما من آخره مثل تنوين التمكين والتنكير والتثنية والجمع المنقلبيين وتاء التأنيث المبدلة(ها) في الوقف وألفي التأنيث المقصورة والممدودة وياء النسبة، وأما من جملة مثل التصغير والتكسير والإضمار(ب/١٣٨) وأما من معناه مثل كونه مخبراً عنه وبه أو فاعلاً أو مفعولا أو منكراً أو معرفاً أو منعوتاً) ﷺ.

قال السيد الإمام: هذا الكلام قد اشتمل على موضعين:

الأول: في ماهية الخاصة، **والثاني:** في ذكر أقسام الخواص.

<u>أما الموضع الأول:</u> وهو في حقيقة الخاصة فاعلم أن الخاصة هي الوصف العارض الذي ينفرد به بعض أجزاء المحدود، كالتصغير، فإنه وصف عارض للاسم ينفرد به بعض الأسماء دون بعض، ولهذا فإن المضمرات لا يدخلها التصغير، وهكذا أسماء الأفعال أيضاً لا تصغر، والتكسير أيضاً وصف عارض فإن بعض الأسماء لا يدخلها التكسير، وهكذا القول في سائر الخصائص، فإنها مختصة ببعضٍ الأفراد دون سائرها[6]. والفرق بين الحد[7] والخاصة أن من حق الحد أن يكون شاملاً

١- س من (أ و ب).

٢- سورة (ص) آية: ٤١-٤٢.

٣- الإخلاص آية: ١-٢

٤- الشاهد لأبي الأسود الدؤلي الديوان صـ١٢٣، في الكتاب (١٦٩/١)، وروايته: وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، وانظر الخزانة(١٣٧/١) والمنصف(٢٣١/٢).

٥- وهي قراءة زيد بن علي وأبان بن عثمان وابن أبي اسحاق والحسن وأبي السماك وأبي عمرو في رواية عنه وطرح التنوين بغرض الخفة. انظر فتح القدير(٥١٦/٥) ورمى الرضي هذه القراءة بالشذوذ. شرح الكافية(٤٠٢/٢) وفي حاشية شرح الكافية أن القراءة لعثمان رضي الله عنه. وانظر السبعة صـ٧٠١، والبحر(٥٢٨/٨) والقرطبي(٢٤٤/٢٠) ومعاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، مصر ١٣٧٤، (٣٠٠/٣).

٦- انظر الكليات: لأبي بقاء الكفوي، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٢.صـ٤٢٢.

٧- الحد: في اللغة المنع، وفي الاصطلاح قول يشتمل على مابه الاشتراك وعلى مابه الامتياز، وحد الشيء هو الوصف المحيط بمعناه المميز له من غيره. الكليات صـ٣٩١.

لجميع أفراد المحدود بحيث لا يخرج عنها شيء عن حال، ولهذا فإن دلالة الاسم على معنى في نفسه لما كان حداً وجب شموله جميع الأسماء، والخاصة ينفرد بها بعض الأفراد دون سائرها(ج/١٠٧) كما ذكرنا، فهذا هو الفرق بين الحد والخاصة[١].

وأما الموضع الثاني: وهو الكلام في ذكر الخصائص[٢] فاعلم أنها منقسمة باعتبار مواقعها إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: ما يختص أوائل الأسماء وهي ثلاثة(ب/١٣٩).

أولها: حروف الجر، وإنما اختصت حروف الجر بالأسماء لأن الجر صار بالوضع علماً للمضاف إليه والأفعال في أنفسها لايضاف إليها، لأن المضاف إليه محكوم عليه، والأفعال محكوم بها فامتنع الإضافة إليها[٣].

وثانيها: حروف النداء، وإنما اختصت بالأسماء لأن وضعها لطلب الإقبال من الغير وهذا المعنى لا يكون إلا في الأسماء، فلهذا قلنا أنها مخصوصة بالأسماء.

وثالثها: لام التعريف وإنما قلنا إنها مختصة بالأسماء لأن وضع الأسماء للإسناد إليها ولايمكن الإسناد إليها إلا بعد معرفتها ووضع اللام أيضاً لإفادة التعريف فلهذا وجب(أ/٨٤) اختصاصها بالأسماء لما ذكرناه، فهذه جملة خصائص الاسم من أوله.

القسم الثاني: ما يختص آخر الأسماء وهي أمور خمسة، **أولها:** دخول التنوين وقد قدمنا أقسام التنوين، وإنما كان مختصاً بالاسم لأن الأصل وضعه إما للتمكين أو للتنكير ولامكانة في الأفعال لتمكن البناء فيها، ولأنها في الأصل نكرات فلم يكن بها حاجة إلى تنوين التنكير، فلهذا كان التنوين من خصائص الأسماء.

وثانيها: دخول تاء التأنيث المنقلبة(ها) في الوقف من نحو(طلحة وحمزة وقائمة وقاعدة) وإنما وجب اختصاصها بالأسماء لأن دخولها للفرق بين المذكر والمؤنث في

١- يقول الرضي: الفرق بين الحد والخاصة أن الحد مطرد ومنعكس، والخاصة مطردة غير منعكسة. وفي حاشية على الرضي: والمراد بالاطراد استلزام الوجود للوجود، والانعكاس استلزام العدم للعدم. ويقول الرضي: والاطراد أن تضيف لفظ كل إلى حد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن، كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم) وكذا تقول في الخاصة(كل ما دخله لام التعريف فهو اسم) والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقضيهما، فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم... انظر شرح الرضي(١/١٢-١٣) وقال أبو البقاء في الكليات: التخصيص تميز أفراد البعض من الجملة بحكم اختص به، وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره كلاً أو بعضاً. الكليات ٤٢٢.

٢- الرضي(١/١٢-١٣) وقال أبو البقاء في الكليات: التخصيص تميز أفراد البعض من الجملة بحكم اختص به، وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره كلاً أو بعضاً. الكليات ٤٢٢.

٣- علل صاحب اللباب خاصية حروف الجر بالاسم لأن الغرض منها إيصال الفعل القاصر عن الوصول إلى ما يقتضيه، فالفعل لا يقتضي إلا الاسم، فصار الحرف وصلة بين الفعل وما يتعدى إليه. اللباب(١/٣٧).

الأسماء كما ذكرنا. وأما ألأفعال فليس فيها تأنيث على الحقيقة.(ب/١٤٠). وإنما دخلت التاء في نحو قامت وقعدت للإيذان من أول وهلة على أن الفاعل مؤنث.

وثالثها: دخول ألفي التأنيث المقصورة في نحو قولك(سكرى) و(غضبى) في تأنيث (سكران وغضبان)(ج/١٠٨) والممدودة في نحو(حمراء وصفراء) في تأنيث (أحمر وأصفر) وإنما وجب اختصاصها بالأسماء لما ذكرنا في تاء التأنيث لأن دخول الألفين للفرق بين المذكر والمؤنث في الأسماء، فلهذا كان دخولها مخصوصاً بالأسماء.

ورابعها: لحوق أحرف التثنية والجمع من نحو(الزيدان والزيْدين والزيدون والزيدِين) وإنما وجب اختصاص هذه الأحرف المنقلبة بالأسماء لأن الأسماء لما تعددت في أنفسها وتنوعت احتيج إلى تثنيتها وجمعها، فجعلت هذه الأحرف دلالة على التثنية والجمع فيها، فأما الأفعال فلم يقصدوا تعددها ولاتنويعها، فلهذا استغنوا عن تثنيتها وجمعها بتثنية الفاعل وجمعه، فأما نحو(فعلا وفعلوا) فليس تثنية للفعل ولاجمعاً له، وإنما هي ضمائر للفاعلين في المثنى والمجموع.

وخامسها: إلحاق ياء النسبة في آخر الاسم من نحو(تميمي ومضري) وإنما وجب اختصاصها بالأسماء لأن الغرض منها إضافة الاسم إلى الأب أو القبيلة أو البلد، وهذا لا يكون إلآ في الأسماء فلهذا اختصت بالأسماء، ولأجل دخولها على الاسم اختص بأحكام ثلاثة؛ أولها: اكتسب الاسم معنى الصفة[1](ب/١٤١) في مثل قولك(مررت برجل هاشمي وكوفي) ولم تكن قبل دخولها كذلك.

وثانيها: أنها جعلته مشتقاً برفع الظاهر من نحو(تميمي أبوه، وهاشمي أخوه[2]) (أ/٨٥).

وثالثها: أنها أثارت فيه معنى المبالغة في نحو قولك(جزئي وجزء، وكلي وكل) فهذه الأمور الثلاثة إنما صارت في الاسم لأجل اختصاصه بالياء كما ذكرناه.

القسم الثالث: ما يختص جملة الاسم وهو أمور ثلاثة:

أولها: التصغير من نحو قولك (فُلَيس، ودُريهم، ودُنينير) وإنما كان التصغير مخصوصاً بالاسم لأن معنى ذلك تحقير الشيء ووصفه بالحقارة والصغر، والوصف لا يكون إلا في الأسماء. فلهذا اختص التصغير بوقوعه(ج/١٠٩) في الأسماء، وقياس التصغير في الاسم المتمكن أن يضم أوله، ويفتح ثانيه، ويلحق ياء ثالثه علامة للتصغير ومراتبه ثلاثة: **الأولى:** الثلاثي في نحو(فُليس وبُويب) **والثانية:** للرباعي نحو (جُعَيْقر وزُبيرج) **والثالثة:** للخماسي تطرح خامسه فتقول في نحو سفرجل (سُفَيرج) وفي نحو جحمرش (جُحَيمر).

١- انظر شرح الشافية(١٢/٢)

٢- انظر شرح الشافية(١٣/٢).

وثانيها التكسير: وهو جمع الكلمة مختلفة النظام كـ (إزار وأُزُر وكِتاب وكُتُب) وقد تقدم الكلام في جمع التكسير (وإنما كان جمع التكسير)[1] مخصوصاً بالأسماء لأنها لما تعددت واختلفت أنواعها كان ذلك هو السبب الداعي إلى جمعها.

وثالثها الإضمار: وإنما كان الإضمار مخصوصاً بوقوعه في الأسماء لأن الغرض من الإضمار التعريف والتعريف مخصوص بالأسماء(ب/١٤٢) لأن أصل وضع الأفعال على التنكير فلا حاجة لها إلى تعريف

القسم الرابع: من جهة معناه وهي أمور أربعة.

أولها: الفاعلية في مثل قولك (قام زيد وضرب عمرو) وإنما كانت الفاعلية مخصوصة بالأسماء لأن الأفعال مستندة في أنفسها إلى فاعليها، فلو جعلناها فاعلات لكانت مسنداً إليها، وهذا متناقض، فلهذا أوجب في الفاعل أن يكون اسماً.

وثانيها: المفعولية في مثل قولك (ضربت زيداً وأعطيت عمراً) وإنما وجب اختصاص المفعولات بالأسماء لأن المفاعيل في مصطلح النحاة هي آثار الأفعال (كضربت زيداً) فلو جعلناها أفعالاً لكانت الأفعال مؤثرة في نفسها وهذا محال، فلهذا أو جب في المفعول أن يكون اسماً.

وثالثها الإضافة: في مثل قولك (غلام زيد وثوب عمرو) وإنما وجب اختصاص الإضافة بالأسماء لأن وضع الإضافة في الأصل للتعريف أو للتخصيص فكلاهما يتعذر حصوله إلا في الأسماء، لأن وضع الأفعال للتنكير من غير حاجة فيها إلى تعريف أو تخصيص فمن ثم وجب(ج/١١٠) اختصاص الإضافة بالاسمية.

ورابعها: كونها موصوفة في مثل قولك (مررت برجل كريم وزيد الأمير) وإنما وجب اختصاص الأسماء بكونها موصوفة دون الأفعال لأن الصفات مسندة إلى موصوفاتها فلو جعلنا الأفعال موصوفه لكانت الصفات مسندة إليها، وقد تقدم أن الأفعال (أ/٨٦) في أنفسها مسندة وهذا متناقض فبطل (ب/١٤٣) كون الأفعال موصوفة. فهذه جملة خواص الأسماء وبتمامه يتم القول في فصل الاسم[2].

١- ما بين القوسين س من (ج).

٢- انظر ابن يعيش(٤٢/١) واللباب(٤٦/١-٤٧) فله تعليلات أخرى. وشرح التسهيل، فله أيضاً إضافات أخرى منها:

١- اعتبار الاسم بعود الضمير عليه، كالاستدلال على اسمية مهما بعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى(مهما تأتنا به من آية) الأعراف: ١٣٢. ومن دلائل الاسمية وقوع اسم صريح بدلاً مما لم يتبين اسميته نحو(كيف أنت؟) أصحيح أم سقيم؟ يدل الشيء على سبيل التفضيل. ومن دلائل الاسم الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل نحو(كيف أنت؟) و(خروج زيد إذا خرجت) فكيف خبر كنت وإذا خبر خروج، وكلاهما مباشر للفعل. فالإخبار بهما ينفي الحرفية ومباشرة الفعل تنفي الفعلية، فتعينت الاسمية. ومن دلائل الاسم موافقة ثابت الاسمية نحو وشكآن وبطآن أو يخص معناه دون معارض كموافقه قد لحسب. شرح التسهيل(١١/١-١٣).

الفصل الثاني

الفعـــــل:

(قال الشيخ: الفعل ما دل على حدث وزمان مختص، مثل فعَلَ، يفعل، سيفعل. وإنما لقب هذا النوع فعلاً؛ لأنه لفظ يوزن به جميع الأفعال ويعبر عنها. قال الله تعالى {لا يسأل عما يفعل وهم يسألون[1]}، وقسمة الأفعال كلها ثلاثة: ماض، ومستقبل، ولا ماض ولا مستقبل وهو الحال)☰.

قال السيد الإمام :

هذا الكلام مشتمل على ثلاثة مواضع : **الأول:** في حقيقة الفعل وذكر ما يرد فيه من الإشكالات عليه. **والثاني:** في لقبه، **والثالث:** في تقسيمه.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة الفعل فاعلم أن الفعل يطلق في لسان أهل اللغة ويراد به المصدر[2] ولهذا يقولون أفعال فلان حسنة، ويقصدون ذلك جميع تصرفاته من قيام وتصرف وذهاب. وربما قال سيبويه الفعل وعنى به المصدر[3]، وفي مصطلح النحاة له تعريفان. **التعريف الأول:** ما ذكره الشيخ هاهنا. وهو ما دل على حدث وزمان مختص، فدلالة الحدث مأخوذة من نفس اللفظ ودلالة الزمان من نفس الصيغة فإذا قلت (قام وخرج) حصلت الدلالتان معاً. فقولنا قام يدل على القيام، وقولنا خرج يدل على الخروج وصيغة قولنا قام يدل على المضي، وقولنا يقوم دالة على الحال والاستقبال وقولنا مختص يحترز به على الصبوح والغبوق فإنهما دالان على حدث (ب/١٤٤) (ج/١١١) وزمان. وليسا بفعلين لما كان زمانهما ليس مختص بأحد الأزمنة الثلاثة فهذا محصول كلام الشيخ من تعريف ماهية الفعل وهو قوي لا اعتراض عليه.

التعريف الثاني لحقيقة الفعل: وهو ما دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة[4] فقولنا ما دل على معنى في نفسه يحترز به عن الحرف، وقولنا

١- الأنبياء آية ٢٣.

٢- انظر القاموس(٣٢/٤).

٣- انظر شرح الكافية (١٩٢/٢) وانظر سيبويه(٣٧/١) والخصائص(٤٣٣/٤) وابن يعيش(٩٥/٢).

٤- انظر شرح الكافية(٢٢٣/٢) واللباب(٤٨/١) إذ ذكر له تعريفان أحدهما هذا والثاني: ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه، وقال قوم: الفعل ما حسنت فيه التاء نحو قمت وذهبت. وأنكره ابن فارس وقال هذا عندنا غلط لأنا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه. الصاحبي في فقه اللغة. تحقيق: سيد أحمد صقر، عيسى البابي. الحلبي١٩٧٧. صـ٩٣.

مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة احترازاً عن الاسم؛ فإنه دال على معنى في نفسه ولكن ليس فيه دلالة على شيء من الأزمنة الثلاثة. فلهذا خرج وفيه احتراز عن الصبوح والغبوق فإنهما وإن كانا دالين على زمان فليس زمانهما(أ/٨٧) أحد الأزمنة الثلاثة فلهذا خرجا[١].

وأما الإشكالات فهي ثلاثة:

الإشكال الأول: الأفعال التي لا تتصرف، وهي (نعم، وبئس، وعسى، وليس) وغيرها. ووجه إشكالها أنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وهي مع ذلك أفعال. وهذا يوجب خروجها عن حد الفعل وحقيقته. والجواب أنها في أصل وضعها دالة على الزمان وتجريدها عن الدلالة على الأزمنة عارض لأنهم لما أخرجوها عن كونها أخباراً وقصدوا بها الإنشاء قطعوها عن الزمان إشعاراً بهذا الغرض فلهذا لم تخرج عن حقيقة الفعل ووجب دخولها فيه[٢].

الإشكال الثاني: اسم الفاعل ووجه إشكاله أنك إذا قلت زيد ضارب عمراً فإنه دال على أحد الأزمنة الثلاثة، كقولنا يضرب وهذا يؤذن بفساد الحد ودخول غيره فيه(ب/١٤٥) والجواب أنه لا دلالة لقولنا ضارب على زمن البتة، ولكنه موضوع لمعنى في نفسه من غير زمان، وإنما غرضه فيه دلالة على الزمان في بعض مواقعه على غير قياس، فلا أثر لعروضه ووجب خروجه عن حد الفعل لما ذكرنا[٣].

الإشكال الثالث: (ج/١١٢) الفعل المضارع في نحو قولك(يقوم ويقعد) ووجه إشكاله أنه دال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان هو أحد الأزمنة الثلاثة (لكون وضعه مشتركاً بين الحال والاستقبال، وإذا كان الصبوح والغبوق لا يدخلان في الحد لكونهما لم يدلا على الأزمنة الثلاثة فهكذا ينبغي ألا يدخل الفعل المضارع في الحد لأنه لا يدل على أحد الأزمنة الثلاثة، وفي)[٤]هذا خروجه عن حد الفعل. (والجواب أنه لا ننكر كونه مشتركاً بين الحال والاستقبال ولكنا نقول أنه مقترن بأحد الزمانين في أصل الوضع، فإن واضع الفعل المضارع لم يضعه إلا دالاً على أحد الزمانين، لكن اللبس إنما حصل من بعد على السامع لكون اللفظ يطلق على أحدهما مرة وعلى

١- وأرى خير تعريف للفعل ماحدّه سيبويه في أنه(الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع). الكتاب(١/١٢) تحقيق: هارون. ففي هذا التعريف نتجنب كثيراً من الإشكالات التي استشكلها ابن حمزة.

٢- انظر الإنصاف(١/١٢١) و(١/١٣٨) و(١/١٦١).

٣- قال الرضي ويخرج أيضاً اسماً الفعل والمفعول أي من حد الفعل عند إعمالهما لأنهما وإن كانا لايعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال والاستقبال إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لامدلولهما وضعاً. شرح الكافية(١/١١)

٤- ما بين القوسين س من (ب).

الثاني أخرى، لا لأنه غير موضوع لأحدهما بخلاف الصبوح والغبوق، فإنهما لم يوضعا قط دالين على أحد الأزمنة الثلاثة، لابظهور ولاباشتراك فوجب دخول الفعل المضارع في حد الفعل)[1] وخروج باب الغبوق والصبوح[2] عنه كما حققناه[3]. وهذه الإشكالات بعينها هي التي أوردناها على حقيقة الاسم، لكن التوجيه مختلف(ب/١٤٦) وقد ظهر الجواب عليها(أ/٨٨) والحمد الله رب العالمين.

وأما الموضع الثاني: في سبب تلقيبه بقولنا فعلاً. وفيه وجهان أحدهما: أنا نقول: أهل اللغة لما جعلوا ما تركب من مجموع الفاء والعين واللام وزناً لجميع الأبنية في الأسماء والأفعال على اختلاف أبنيتها وأوضاعها جعلوه أيضاً عبارة عن جميع ما يقع من الحوادث، فسموا جميع ما يحدث فعلاً، هذا هو مراد الشيخ بقوله: لأنه لفظ توزن به جميع الأفعال، ويعبر به عنها. قال الله تعالى {لا يسأل عما يفعل وهم يسألون[4]}.

وثانيها: أن أهل اللغة لما أرادوا أن يضعوا عبارة لجميع الحوادث(ج/١١٣) صاغوا لها عبارة مركبة من جميع المخارج فأخذوا من الشفة الفاء، ومن الحلق العين ومن اللسان اللام مطابقة للمعاني وقصداً للموافقة فهذان الوجهان هما السبب في تلقيبه (بالفعل) كما ذكرناه.

وأما الموضع الثالث: وهو في قسمة الأفعال فاعلم أنها تنقسم إلى وجوه كثيرة باعتبارات مختلفة، ولكنا نقتصر على الأهم ونشير إلى ما يليق بمقاصد النحاة فنقول: تنقسم الأفعال باعتبار أمور أربعة.

التقسيم الأول: باعتبار دلالتها على المعاني إلى متصرفة وغير متصرفة. فالمتصرفة تنقسم إلى ما يكون موضوعاً للإنشاء[5] كالأمر[6] والنهي[7] من قولنا (قم ولا تضرب) وإلى ما يكون موضوعاً للإخبار[8] كقولنا (قام ويضرب) وغير المتصرفة(ب/١٤٧) أيضاً تنقسم إلى مايكون موضوعاً للإنشاء كقولنا(نعم وبئس[9])

١- ما بين النقطتين س من (ب).

٢- انظر شرح الكافية(٣/٢٢٣).

٣- جاء في شرح الأنموذج: فإن قيل ما الفرق بين المحقق والمدقق، قلنا: المحقق من يثبت المسألة بدليلها، والمدقق من يثبتها بدليلها مع دليل آخر. شرح الأنموذج صـ٢

٤- الأنبياء آية (٢٣).

٥- قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه. المطول صـ٢٢٤

٦- هو طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء. المطول صـ٢٣٩.

٧- هو طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء المطول صـ ٢٤١.

٨- الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب. المطول صـ٣٨.

٩- وهو الإنشاء غير الطلبي كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية المطول صـ٢٢٤. ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد المطلوب(٣٣٢/١) مطبعة المجمع العلمي العراقي-١٩٨٣.

وإلى ما يكون موضوعاً للإخبار كقولنا (ليس).

التقسيم الثاني: باعتبار أزمنتها إلى ما يكون موضوعاً للماضي كقولنا(قام وخرج) وإلى ما يكون موضوعاً للمستقبل كقولنا(ستقوم وسوف يضرب) وإلى ما يكون مشتركاً بين الحال والمستقبل كقولنا(يقوم ويقعد ويضرب).

التقسيم الثالث: باعتبار اقتضائها إلى متعدية ولازمة: فاللازم: نحو قولنا(قام وقعد) وغير ذلك مما يختص بالفاعل ويقتصر عليه.

والمتعدية: تنقسم إلى ما يتعدى إلى مفعول كقولنا(ضرب وقبل) وإلى ما يتعدى إلى مفعولين كقولك(أعطيت) وإلى ما يتعدى إلى ثلاثة كقولك(أعلمت) كما سنوضحه من بعد إن شاء الله تعالى.

التقسيم الرابع: باعتبار صيغها(أ/٨٩) إلى مجردة ومزيدة، فالمجرد على نوعين: ثلاثي كقولنا(كتب وعلم) ورباعي كقولنا(قرطس ودحرج) والمزيد نوعان:

أحدهما: يختص الثلاثي (ج/١١٤) كقولنا(أعلم وناظر) **والثاني:** يختص الرباعي كقولنا (تقرطس وتدحرج) ونقتصر على هذا القدر من تقسيمها ففيه كفاية.

الفعل الماضي

(قال الشيخ: **أما الماضي فهو ما كان مبنياً على الفتح من غير عارض عرض له. وجملته عشرون مثالاً " كَتَبَ، وعَلِمَ، وظَرُف، ومثل قَرطس، وأعلمَ وعلمَ، وناظر ومثل تقرطس وتعلم وتناظر.**(ب/١٤٨) **ومثل انطلق واقتدر، واحمرَّ، واحمارَّ، واغدودن واستخرج، واجلوذَّ، واخروط، واخشوشن، واسحنكك، واحرنبى، واحرنجم". والعشرون هو فعل ما لم يسم فاعله في جميع ذلك، بضم أوله وكسر ما قبل آخره سوى المضاعف لامُه والمعتلُ العين وجميع ذلك آخره مفتوح لا يجوز تسكينه في حال الوصل إلا مع ضمير المتكلم والمخاطب ونون جماعة النساء، ولا يجوز ضمه إلا مع واو الجمع سوى المعتل بالألف، ولا يجوز كسره بحال إلا إذا اتصلت تاء التأنيث ولقيها ساكن فإن تلك التاء تكسر ولا يجوز أن تدخله نون بحال من نحو ضربونه**)ﷺ.

قال السيد الإمام :

اعلم أن الشيخ قد سرد هذه الأمثلة سرداً واقتصر على بيان المزيد فيها من غير المزيد ومقدار الزيادة، ولم يميز الملحق منها من غير الملحق ولا ذكر شرط الإلحاق ولا كيفية الإلحاق. ونحن نفصلها تفصيلاً شافياً بعون الله تعالى. وقبل الخوض في ذلك نذكر حقيقة الماضي. فنقول (الماضي ما دل على حدث مقترن بزمان قبل

زمانك[1]) فقولنا مادل على حدث مقترن ظاهر وقد مر بيانه، وقولنا قبل زمانك يخرج به الفعل المضارع فإنه دال على حدث مقترن بزمان، ولكن ليس قبل زمانك، وإنما هو بعده، فإذا تقررت هذه الجملة فنقول: كلام الشيخ هاهنا مشتمل على مواضع ثلاثة: **الأول:** في ذكر أمثلة الفعل الماضي الذي يسمى فاعله.

والثاني: في ذكر أمثلة الفعل(ب/١٤٩) الماضي الذي لم يسم فاعله. **والثالث:** في أحكام الفعل الماضي.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر أمثلة الفعل الماضي الذي سمي فاعله أنها على مراتب أربع.

المرتبة الأولى: للثلاثي المجرد(أ/٩٠) وأبنيته ثلاثة(فَعَلَ) وهو على وجهين متعد كقولنا (كَتَبَ وقَتَلَ) ولازم نحو قولك (حَضَرَ وخَرَجَ) و(فَعِلَ) وهو على وجهين أيضاً متعد كقولنا (عَلِم، وشرِبَ) ولازم نحو (فرِح وجذِل) و(فعُل) وهو لازم وغيرمتعدٍ كقولك (شرُف وكرُم) وسيأتي حكم أبنية المضارع إن شاء الله تعالى.

المرتبة الثانية: الثلاثي المزيد وأبنيته (ج/١١٥) خمسة وعشرون بناء تمر في أثناء التقسيم وهي على ثلاثة أضرب.

فالضرب الأول: منها موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وتنتظم فيه ثلاث فوائد:

فالفائدة الأولى: في معنى الإلحاق[2]، وحاصله زيادة حرف في الكلمة أو أكثر اتباعاً لوزن بوزن، وتنزيل الحرف الزائد بمنزلة الحرف الأصلي(فالواو) في نحو (حوقل) و(الياء) في مثل (بيطر) بمنزلة (الحاء) من (دحرج) وهكذا القول في سائر الملحقات فهذا معنى قولنا في الشيء أنه يلحق بغيره[3].

الفائدة الثانية: في شرائطه وله ثلاث شرائط: إحداها: أن تكون عدة حروف الملحق كعدة الحروف في الملحق به؛ لأن الرباعي لا يكون ملحقاً بالخماسي، ولا الخماسي بالرباعي، وإنما يلحق الثلاثي بالزيادة بالرباعي الأصلي ليكون مثله في عدة الأحرف كما ألحقنا (حوقل) مع زيادته (بدحرج[4]). وثانيها: أن يكون وزن الملحق كوزن الملحق به، ألا ترى أنا ألحقنا قولنا حوقل وبيطر بدحرج لما كان(ب/١٥٠) كل واحد منها بوزن (فَعْلَلَ) ولم نلحق (أخرج)(بدحرج) وإن كانت عدة حروفه كعدة حروف (دحرج)، لما لم يكن مثل وزنه لأن وزن (أخرج) أفعل ووزن (دحرج) فعلل، فلما اختلفا في الوزن لم يلحق به.

١- انظر شرح الكافية (٢/٢٢٤) وابن يعيش(٧/٤).
٢- انظر شرح الشافية(١/٥٢) وابن يعيش(٧/١٥٥).
٣- انظر الكتاب(٤/٢٨٦).
٤- انظر شرح الشافية(١/٥٥).

وثالثها: أن يتحد المصدران في الملحق والملحق به، ألا ترى أن مصدر(حوقل) (حوقلة) و(بيطر)(بيطرة)، كما أن مصدر(دحرج) (دحرجة) فلما اتحد مصدراهما حسن إلحاق أحدهما بالآخر. كما ذكرنا فهذه جملة شرائط الإلحاق، وهو على وجوه ثلاثة فمتى حصلت هذه الأمور الثلاثة حصل الإلحاق[1].

الفائدة الثالثة: في كيفية الإلحاق وهو على وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: ملحق(بدحرج[2]) نحو(شَمْلَل وحَوْقَل وبَيْطَر وجَهْوَر وقَلْنَسَ وقَلَّسَ).

الوجه الثاني(ج/١١٦): ملحق (بتدحرج[3]) نحو(تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن[4] وتعلم وتناظر).

الوجه الثالث: ملحق (باحرنجم[5]) نحو(اسحنك[6] واحرنبى[7]) فهذه وجوه الإلحاق كما ترى(أ/٩١).

الضرب الثاني[8]: موازن للرباعي على غير سبيل الإلحاق وذلك نحو أعلم وعلَّم وناظر فهذا موازن للرباعي على معنى أن عدة حروفه كعدة حروف دحرج، ولكنه ليس ملحقاً لما كان مصدره غير مصدره، ألا ترى أن مصدر(أخرج، إخراجاً) ومصدر (دحرج)(دحرجة) فلما اختلف المصدران بطل الإلحاق.

الضرب الثالث[9]: غير موازن للرباعي نحو (انطلق واقتدر واحمَّر واحمارَّ واستخرج واغدَودَن[10]، واجْلوذ[11] وماشاكلها) فهذا حكم الزيادة على الثلاثي المجرد (يجري على ماذكرنا)(ب/١٥١).

١- انظر الشافية(١/٥٥).

٢- شملل: أسرع وأخذ من النخل بعد لقاطه مايبقى من ثمره. وحوقل كبر وعجز عن الجماع. وجهور: رفع صوته قلنسته وقلسيته: ألبسته القلنسوه. انظر شرح الشافية(١/٦٨).

٣- تجلبب لبس الجلباب: تجورب لبس الجورب، تشيطن صار كالشيطان في تمرده، وتَرْهَوَكَ الرجل في الشيء أي كان كأنه يموج فيه. انظر شرح الشافية(١/٦٨).

٤- قال الرضي: وفي عد النحاة تمدرع وتمندل وتمسكن من الملحق نظر وإن وافق تدحرج في جميع التصاريف وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق بل هي من قبيل التوهم والغلط، ظنوا أن ميم (منديل ومسكين ومدرعة) فاء الكلمة.... والقياس تدرع وتندل وتسكن. انظر شرح الشافية (١/٦٨).

٥- احرنجم القوم ازدحموا واجتمع بعضهم على بعض. ولها معاني اخر. انظر لسان العرب(١٢/١٣٠).

٦- اسحنك الليل أظلم، والكلام عليه تعذر. القاموس(٣/٣١٦)

٧- أضمر الشر وتهيأ للغضب والمكان اتسع. الوسيط(١/١٦٣).

٨- من أبنية الثلاثي المزيد.

٩- من أبنية الثلاثي المزيد.

١٠- طال النبت. شرح الكافية(١/٦٨).

١١- مضي وأسرع الوسيط(١/١٢٨).

المرتبة الثالثة: للرباعي المجرد وله بناء واحد وهو (فعلل) وهو على وجهين: متعدٍ نحو(دحرج الحجر) و(سرهف الظبي[1]) وغير متعدٍ نحو(قرطس) و(برهم[2]).

المرتبة الرابعة: للرباعي المزيد وله ثلاثة أمثلة(تفعلل) نحو(تدحرج) و(افعنلل) نحو(احرنجم) وافعللّ نحو(اقشعرّ)وكل أبنية المزيد من الرباعي غير متعدية فلايقال (أحر نجمته) ولا (اقشعررته) فهذا هو الكلام في أمثلة الماضي الذي سمي فاعله.

وأما الموضع الثاني: وهو في أمثلة الفعل الماضي الذي لم يسم فاعله. فاعلم أن هذا الفعل له بناء واحد في جميع أبنية الفعل الماضي على سعتها وهو أن يُضم أوله ويكسر ما قبل آخره، وهذا الفعل يسمى فعل ما لم يسم فاعله، ويسمى المبني للمفعول. وهذا الصنيع مستمر في جميع الأمثلة، أعني ضم أوله وكسر ما قبل آخره. إلا عند عارضين. **أحدهما:** أن يكون مضاعف اللام في نحو قولك(شُدَّ ومُدَّ واحمّر وأحمر به) فهذا ونحوه لا يجوز كسر ما قبل (ج/١١٧) آخره لأن الكسرة التي قبل آخره تزول لأجل الإدغام لأن أصله (شُدِد ومُدِد) فحذفنا حركة العين لاجتماع المثلين وأدغم أحدهما في الآخر فزالت حركة العين للإدغام لأنه لايدغم الحرف الأول إلا بعد سكونه.

وثانيهما: أن يكون معتل العين فإنه لا يضم أوله في نحو(قيل وبيع) لأن أصل (قيل)، قُوِل؛ لأن عينه واو؛ لأنه من القول؛ فلك في إعلاله طريقان. أحدهما: أن تقول ثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها (وهي الفاء بعد حذف حركتها، فسكنت الواو وانكسر ما قبلها)[3] فحينئذٍ قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها كواو (ميزان وميقات[4]).

وثانيها: أن تقول ثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة فبقي(قوْل) واو ساكنة قبلها(ضمة) فثقل النطق بها فبدلنا الضمة كسرة للخفة فانقلبت الواو ياء(ب/١٥٢). كما فعلنا في مثل(نحْي ودلي) وأصله(نحوٌ) و(دلو) وأما بيع فأصله بُيِع لأن عينه ياء لأنه من البيع، وليس فيه إلا طريقة واحدة وهي أن تقول ثقلت الكسرة على الياء، فنقلت إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء(أ/٩٢) فصار(بيع) وفيه ثلاث لغات(قِيل وبيع) بالكسر الخالص، و(قُول وبُوع) بالضم الخالص، وأصل هذه اللغة أن تقول ثقلت الكسرة على الياء والواو فحذفت للثقل فبقيت الواو على حالها ساكنة في(قول) وقلبت الياء واواً في بوع لسكونها وانضمام ما قبلها كما فعلوا في مثل ذلك في نحو(موقن

١- أحسن غذاءه ونعمه. القاموس (٣/١٥٦-١٥٧).

٢- البرهمة: إدامة النظر وسكرن الطرف القاموس(٤/٨١).

٣- ما بين القوسين س من (أ و ب).

٤- انظر شرح الشافية(٣/٨٤) وشرح الكافية(٢/٢٧٠-٢٧١).

وطوبى[1]) وقيل وبيع على إشمام الكسر صوت الضمة، وهكذا يفعل في نحو اختير وانقيد بالكسر والضم الخالصين والاشمام فهذا هو الكلام في فعل ما لم يسم فاعله[2].

وأما الموضع الثالث: وهو في ذكر أحكام الفعل الماضي، فاعلم أنا قد قدمنا في فصل المضمرات أن(ج/١١٨) الأصل في الفعل الماضي أن يكون مبنياً على الفتح وبينا العلة في وجوب ذلك فلا وجه لإعادته والذي بقي علينا هاهنا أن نذكر ما يجوز أن يجري عليه مما يخالف ما وجب له من الفتح ومالا يجوز وجملتها أمور ستة.

أولها: أنه لا يجوز تسكينه في حال الوصل إلا إذا كان معتلاً بالألف نحو(غزا) و(دعا) و(رمى) لأن الألف لاتتحرك بحال، لأن تحريكها يؤدي إلى عودتها إلى أصلها، وعودتها[3] إلى أصلها يؤدي إلى ثقلها، فلهذا بقيت ساكنة على حالها.

وثانيها: أنه لا يجوز ضمه إلا مع واو الجمع[4] لضمير في نحو (ضربوا) و(كتبوا) إلا إذا كان معتلاً بالألف، فإنه يكون مفتوحاً في نحو (غزَوا ودعَوا ورَموا) لأن أصله (دعووا) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وحذفت الألف للالتقاء الساكنين فبقيت الفتحة دالة على الألف المحذوفة، فإن كان معتلاً بالياء وجب ضمه كالصحيح في نحو(عُموا وشجُوا)(ب/١٥٣).

وثالثها: أنه إذا اتصلت به ياء النفس وجب دخول نون الوقاية صيانة للفعل من الكسر فتقول ضربني وخاطبني وكلمني.

ورابعها: أنه لا يجوز دخول النون عليه في نحو قولك ضربونه، لأن هذه النون إنما هي نون الإعراب، وليس معرباً بل هو مبني كما ذكرنا، فلهذا امتنع دخول النون.

وخامسها: أنه لا يجوز كسره بحال، فلا يجوز أن تقول (من ضَربِك، من خاطبِك يا هند) بالكسر، لأنا قد بينا وجوب الفتحة له، فمن كسره كان لاحناً.

وسادسها: أنه لا يجوز ضمه مع غير واو الضمير، فلا يجوز أن نقول (من ضَرَبُهُ، من كَلمُهُ) فمن ضمه بغير واو الضمير كان لاحناً أيضاً كما تفعله العامة، ولا يجوز تسكينه إلا مع الضمائر التي قدمنا ذكرها. فهذه جملة ما يجوز إجراؤه على الفعل الماضي مما يخالف الفتح (أ/٩٣) ومما لا يجوز.

١- في (ب) موقن من اليقين، وطوبى من الطيب.

٢- انظر شرح الشافية(٣/٨٤) وشرح الكافية (٢/٢٦٩).

٣- وفي (ب) وعودها.

٤- في (أ) سقطت أداة النفي والإستثناء.

(قال الشيخ: وأما الفعل المستقبل والحال فهما سواء (ج/١١٩) في اللفظ، وهو ما كان أولهما همزة متكلم أو نون جماعة أو واحد معظم أو تاء مخاطب أو مؤنث غائب، أو ياء مذكر غائب، مثل : أنا أفعل، نحن نفعل، أنت تفعل، هو يفعل، هي تفعل فهذه هي حروف المضارعة وهي من كل فعل ثلاثي أو خماسي أو سداسي بالزيادة مفتوح أبداً، ومن كل فعل رباعي مضموم أبداً، إلا إذا بني ذلك لما لم يسم فاعله، فكله يضم أوله، وحرف الإعراب منه مرفوع أبداً ما لم يكن معه ناصب ولا جازم ولا نون تأكيد ولا نون جماعة نساء وسيأتي ذكر ذلك) (ب/١٥٤)≅.

قال السيد الإمام :

هذا الكلام مشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حقيقة الفعل المضارع والعلة في إعرابه وأبنيته، **الثاني:** في ذكر حركة حرف المضارعة، **الثالث:** في أحكام الفعل المضارع.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة الفعل المضارع فاعلم أن حقيقة المضارع ما اعتقب في صدره أحد الزوائد الأربع وهي (الهمزة والنون والتاء والياء) فالهمزة للمتكلم كـ(أنا أفعل) والنون للجماعة وللواو المعظم كقولك (نحن نفعل) والتاء للمخاطب كقولك (أنت تفعل) والمؤنثة، والمؤنثين عند الغيبة، تقول (هند تفعل والهندان[1] تفعلان) والياء للغائب تقول (زيد يفعل، والزيدون يفعلون، والنساء يفعلن[2]) ويطلق على الحال والاستقبال بلفظ واحد[3]، ألا تراك تقول (زيد يقوم) فيصلح لهما جميعاً وللناس فيه مذاهب ثلاثة. فمنهم من زعم أنه حقيقة في الحال مجاز في المستقبل[4]. ومنهم من عكس هذا وقال: إنه حقيقة في المستقبل مجاز في الحال[5]،

١- س من أ.

٢- انظر شرح المفصل(٧/٧).

٣- انظر شرح المفصل(٧/٧).

٤- قال الرضي: وهو أقوى لأنه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز انظر شرح الكافية(٢/٢٢٦).

٥- علق الرضي: لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء إن الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين، والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زماناً بل هو ما هو على جنبتي الآن من الزمان، أو الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول: إن (يصلي) في قولك(زيد يصلي) حال مع أن بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال. شرح الكافية(٢/٢٢٦)

ومنهم من قال إنه مشترك بينهما[1]، وهذا هو الصحيح لأنه يطلق عليهما إطلاقاً واحداً فوجب أن يحكم بينهما بالاشتراك فيه كسائر الأسماء المشتركة.

أما العلة في إعرابه ففيه خلاف بين النحاة، فذهب بعضهم[2] إلى أن المقتضي لإعرابه العقد والتركيب كما في (الأسماء)[3] وذهب الجماهير من البصريين أن المقتضي لإعرابه مشابهته للاسم[4]، والمشابهة بينهما من وجوه ثلاثة. **أولها:** من جهة التخصيص والصلاحية ألا ترى أنك إذا قلت (هو(ج/١٢٠) يقوم ويضرب)، فإن هذه الصيغة صالحة للحال والاستقبال فإذا أردت تخصيصها بالاستقبال أدخلت السين أو سوف كما أنك إذا قلت(رجل عندي) فإنه صالح لزيد وعمرو فإذا أردت تخصيص أحدهما أدخلت اللام للعهد فخصصت أحدهما دون الآخر[5]. **وثانيها:** أن عدد حروف المضارع وحركاته وسكناته كعدد حروف اسم الفاعل وحركاته وسكناته[6] (ب/١٥٥)(أ/٩٤). **وثالثها:** أن لام الابتداء تدخل عليه في نحو قولك (إن زيد ليقوم) كما تدخل على اسم الفاعل في نحو قولك(إن زيد لقائم) فلما شابه الاسم من هذه الوجوه وجب له الإعراب كالاسم[7] وسيأتي الكلام في وجوه إعرابه من رفع ونصب وجزم، وهذه الوجوه في إعراب الفعل ليست بأعلام على معان كما في وجوه إعراب الاسم من أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية[8] والجر علم الإضافة، لأن الإعراب في الفعل ليس بأصل، وإنما هو دخيل لأجل المشابهة، فمن ثم لم يكن بإزاء معان كالاسم[9]، وأما أبنيته (في الثلاثي فاعلم أن الثلاثي المتعدي منه واللازم على ثلاثة أوجه:

١- قاله ابن الحاجب. شرح الكافية(٢/٢٢٦).

٢- شرح الكافية(٢/٢٦٦، ٢٢٧) وشرح المفصل(٧/١٠-١١).

٣- ز في (ب).

٤- ابن يعيش(٧/٦)، واللباب(٢/٢٠) والإيضاح: ٨٠-٨٦-٨٧-٨٨، والإنصاف(٢/٥٤٩) المسألة ٧٣والتبيين عند مذاهب النحويين صـ١٥٩، وأسرار العربية: ٢٥-٣٢١، وشرح التسهيل(١/٣٤-٣٥).

٥- انظر اللباب(٢/٢٠) وشرح التسهيل(١/٣٥).

٦- انظر الكتاب(١/١٣-١٤) واللباب(٢/٢٠).

٧- ابن يعيش(٧/٦) والكتاب(١/١٣-١٤) واللباب(٢/٢٠).

٨- في (أ) (على) مكان علم.

٩- قال ابن مالك: في علة إعراب المضارع... وكون الفعل المضارع مأمور به أو معطوفاً أو علة أو مستأنفاً، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب. يقول والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، ومجاراة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون.... انظر شرخ التسهيل(١/٣٤-٣٥) وانظر مسائل خلافية في النحو للعكبري، تحقيق: محمد خير حلواني. حلب، صـ٩٠.

أولها: فَعَلَ نحو (كَتَبَ) ويأتي مضارعه على يَفْعُل نحو (كتب يكتُب) و(قعد يقعُد) وعلى يفعِل(ضَرَب يضرِب، وجلَس يجلس).

وثانيها: فَعِل نحو (علِم) ويأتي مضارعه على يَفْعَل نحو (شرِب يشرَب وسعد يسعد) ويعِل نحو(ومِق- يمِق- ووثِق يَثِق).

وثالثها: فَعُلَ وله مضارع واحد نحو (كرُم، يكرُم، وشرُف، يشرُفُ) وأما الرباعي فليس له إلا بناء واحد في المتعدي واللازم كقوله (دحرج يدحرج، وقرطس يقرطس)[1].

وأما الموضع الثاني[2]: وهو بيان حركة حروف المضارع، فاعلم أن له في الحركة ثلاث حالات:

الحالة الأولى: يكون فيها مفتوحاً بكل حال، وهذا إنما يكون في الفعل الثلاثي على اختلاف أبنيته فتقول فيه(كتَبَ يَكتُبُ، وفَرِح يَفرَحُ، وشَرُف يَشرُف) وفي الفعل الخماسي بالزيادة نحو(يَتقرطس ويَتعلم ويَتناظر) وفي الفعل السداسي أيضاً بالزيادة نحو(استخرج يَستخرج)، فتجده مفتوحاً في هذه الأشياء كما ذكرناه.(ب/١٥٦) والعلة في ذلك أن الفعل الثلاثي كثير الدور في لسانهم فخصوه بالفتحة طلباً للخفة[3]، فأما الفعل الخماسي والسداسي فإنما فتحوها لكثرة حروفها فلم يرد[4] إثقالٌ بالضمة فلهذا وجب فتحهما.

الحالة الثانية: يكون فيها مضموماً بكل حال سواء كان(ج/١٢١) الفعل ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، وهذا إنما يكون في كل فعل بني لما لم يسم فاعله فإنه يضم منه حرف المضارعة ويفتح ماقبل آخره والعلة في ذلك أن هذه الصيغة لما التزموا فيها طرح الفاعل خصوه بالضم في أوله(أ/٩٥) إيذاناً بحذف الفاعل[5].

الحالة الثالثة: أن يكون مضموماً على حال دون حال نحو(أعطى يُعطي وأكرم يُكرم، وقرطس يُقرطس) فيضم إذا كان رباعياً مجرداً نحو(يُقرطس) أو رباعياً بالزيادة نحو (أعطى يُعطي وأكرم يُكرم) فإن زاد على الأربعة نحو (استكرم) أو نقص عن الأربعة نحو (كرم يكرم) كان مفتوحاً كما ذكرنا من قبل، وإنما وجب

١- س من (ج) ما بين القوسين.

٢- من مواضع الحديث عن الفعل المضارع.

٣- انظر شرح الكافية(٢٢٧/٢).

٤- جاء في النسخ الثلاث يراد بدل يرد وهو خطأ نحوي.

٥- انظر شرح الكافية(٧٠/٢) وابن يعيش(٧١/٧) وهذا الذي ذكره الإمام أحد وجهين ذكرهما ابن يعيش وأما الوجه الثاني قيل لأن الفعل لما حذف فاعله الذي لايخلوا منه جعل لفظ الفعل على بناء لايشركه فيه بناء آخر من أبنية الأسماء والأفعال التي قد سمي فاعلوها خوف الإشكال، وهذا الوجه لم يذكره الرضي أي الوجه الأول.

ضمه في الرباعي للفرق بينه وبين الثلاثي، وخصوا الرباعي بالضم لقلته[1]، فهذا الكلام هو الكلام في حركة حرف المضارعة.

وأما الموضع الثالث: وهو في أحكام الفعل المضارع فاعلم أن له أحكاماً أربعة:

أولها: أن الفعل المضارع معرب بكل حال لأجل المضارعة كما ذكرنا ولا يجوز بناؤه إلا مع نوني التأكيد ونون جماعة النساء في مثل (يضربَن وهن يضرِبْنَ) (ب/١٥٧). وإنما وجب بناؤه في هذين الموضعين لتعذر إعرابه بالحركة والحرف فيهما. أما الحرف فلأن الفعل المضارع لا يعرب بشيء من الحروف إلا بالنون فلو[2] أعربنا هذين الأمرين بالنون لأدى إلى اجتماع النونات، وفيه نهاية الثقل، فبطل[3].

وأما الحركة فهي باطلة أيضاً لأنا لو أعربنا فعل جماعة النساء بالحركة لكانت الحركة لا تخلو إما أن تكون قبل النون أو على النون، ومحال أن تكون قبل النون لأن ما قبل نون جماعة النساء يكون ساكناً لما قدمنا في المضمرات، ومحال أن تكون الحركة على النون، لأنها مفتوحة بكل حال(ج/١٢٢) وأما نونا التأكيد فلو أعربنا فعلهما بالحركة لكانت الحركة لا تخلو إما أن تكون قبلهما أو عليهما، ومحال أن تكون قبلهما لأن[4] ما قبلهما يكون مفتوحاً مع المذكر ومكسوراً مع المؤنث على طريق الوجوب. فلو جعل الإعراب قبل النون لبطلت هاتان الحركتان، ومحال أن يكون الإعراب على النون لأنها مفتوحة في الثقيلة وساكنة في الخفيفة، فلما تعذر إعرابها بالحركة والحرف وجب بناؤها كما ذكرنا[5].

وثانيها: أن المضارع معرب بالرفع، ورافعه عامل معنوي فيما سيأتي شرحه إلا أن يكون منصوباً أو مجزوماً.

وثالثها: أنه لا يجوز طرح النون عنه في فعل الاثنين، وفعل الجماعة في مثل(يفعلان ويفعلون) لغير الجازم والناصب كما تفعله العامة في نحو قولهم (هم يضربوه) و(هم يأخذوه) فإن حذفها لحن.

ورابعها: لايجوز تسكينه من غير ذكر الجازم كما تفعله العامة في نحو قولهم (هو يضربْه،(ب/١٥٨) وهو يكلمْه)(أ/٩٦). فمن فعله كان لاحناً، فهذه جملة أحكام الفعل المضارع.

١- انظر شرح الكافية(٢/٢٢٧).

٢- في (أ) (قلما) بدلاً من (لو).

٣- علل العكبري بعلة أخرى، وهي لأن حركة آخره صارت دالة على معنى، وهو كون الفاعل واحداً أو جماعة أو مؤنثاً فلم يبعد الحرف محلاً لحركة الإعراب فيعود إلى أصله من البناء.

٤- س (لأن) في (أ).

٥- انظر اللباب(٢/٢٨).

((قال الشيخ: والأفعال كلها تتصرف على خمسة أوجه إلا خمسة أفعال، فإنها لا تتصرف والتصرف يكون بالماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي. مثل(حضر، يحضر، سيحضر، إحضر، لاتحضر) إلا أنه يحدث في الأمرِ ألف وصل أو قطع إذا كانِ ما بعد حرف المضارعة ساكنا في الغالب، فيُؤتي بالهمزة توصلا إلى النطق بالساكن، وهي أبدا من كل فعل رباعي(قطعٌ) تثبت في[1] اللفظ وفي الخط وتكون مفتوحة؛ وهي من كل فعل ثلاثي أو خماسي أو سداسي(وصل) تسقط إذا وُصِلَتْ في اللفظ دون الخط، وتكون مكسورة إذا كان ما قبل الآخر مكسوراً أو مفتوحاً مثل قولك (اضرب، اعلَم) وتكون مضمومة، إذا كان ما قبل الآخر مضموما ضما لازماً مثل قولك(اُخرُج) و(اُقتل) وفعل الأمر الصحيح اللام مبني الآخر على الوقف أبداً[2] مثل(احضرْ) ما لم تكن معه نون تأكيد شديدة أو خفيفة، فإنه يكون مفتوحاً مع المذكر مثل(أحضَرَن يا زيدُ) ومكسوراً مع المؤنث مثل(احضرِنَّ يا هندُ) ومضموماً مع فعل جماعة الرجال مثل(احضُرن يا رجال) ومفتوحاً مع الاثنين مثل(احضَرَانِّ يا زيدان ويا هندان) ومسكناً مع فعل جماعة النساء وتدخل بين النونات ألف الفصل مثل(احضرْنان يانساءُ) وكل موضع دخلت فيها النون الشديدة تدخل فيه النون الخفيفة أيضاً إلا في فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء فإن الخفيفة لا تدخلها، وكل حكم لزم الشديدة فإنه يلزم الخفيفة إلا في حال(ب/١٥٩) الوقف فإنها تبدل ألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحا وإذا لقيها ساكن فإنها تحذف، وهذا أصل مستمر في كل فعل أمراً ونهي أو استفهام أو قسم)).

قال السيد الإمام :

كلام الشيخ هاهنا مشتمل على مواضع ثلاثة.

الأول: في بيان مايتصرف من الأفعال ومالا يتصرف، وحكم آخر فعل الأمر.

الثاني: في ذكر همزات الوصل والقطع **الثالث:** في حكم النون الشديدة والخفيفة وما يتصل بذلك.

<u>**أما الموضع الأول:**</u> وهو في ذكر ما يتصرف[3] من الأفعال ومالا يتصرف وحكم آخر فعل الأمر فاعلم أن هذا(ج/١٢٣) الموضع قد اشتمل على أربع[4] فوائد:

١- س (في) في (أ).

٢- ز في (أ) كلمة أبداً.

٣- في (أ) ز (لا) قبل ينصرف وهذا خطأ.

٤- في (ج) ثلاث فوائد.

الفائدة الأولى: في بيان مالا ينصرف من الأفعال، وجملة مالا يتصرف خمسة (نعم وبئس وحبذا وليس وعسى) وفعلا التعجب، فإن هذه الأشياء قد قام البرهان الواضح على فعليتها كما قدمنا، وإنما ترك تصرفها لما وضعت للإنشاء فألزمت طريقة واحدة في ترك التصرف(أ/٩٧) ايذاناً بهذا الغرض. ولهذا قال النحاة في نعم: إنه منقول من نَعِمَ[1] وبئس منقول من بَئِسَ، وهكذا سائرها، فحكموا بأن أصلها أن تكون إخباراً، ولكنهم نقلوها إلى معنى الإنشاء، والتزموا ترك[2] تصرفها من أجل ذلك.

الفائدة الثانية: في ذكر ما يتصرف من الأفعال: واعلم أن التصرف في الأفعال لازم لها كلزوم الإعراب في الأسماء لأن دلالة الأفعال على معانيها المختلفة إنما هو باختلاف صيغها، ودلالة الأسماء على معانيها باختلاف إعرابها وصيغتها واحدة (ب/١٦٠).

الفائدة الثالثة: في كيفية التصرف: وجملة تصرفها على وجوه خمسة الماضي، والحاضر، والمستقبل والأمر والنهي، ولكل واحد من هذه المعاني صيغة تدل عليه، فالماضي نحو (حضر، وكتب) والحال نحو (يقوم ويخرج) والمستقبل في نحو قولك (سيقوم وسوف يضرب) والأمر في مثل قولك (قم واخرج) والنهي (لا تضرب ولا تخرج) فعلى هذه الوجوه يكون تصرف الأفعال[3].

الفائدة الرابعة[4]: في حكم آخر فعل الأمر، فأما المعرب منه[5] فسيأتي شرحه، وأما المبني فحكمه في الصحيح أن يكون موقوفاً كـ(اضربْ واخرجْ) وأما المعتل منه فإنه يحذف منه آخر الكلمة واواً كانت أو ألفاً أو ياءً. كقولك(اخشَ، وارمِ، واغزُ) فالفتحة في(اخشَ) دليل على الألف المحذوفة والكسرة في(ارمِ) دليل على الياء المحذوفة منه أيضاً، والضمة في كلمة(اغزُ) دليل على الواو المحذوفة منه، وعلى الجملة فإنه يبنى على ما يجزم به. فإن كان صحيحاً فهو موقوف(السلام)، وإن كان معتلاً فتطرح أعجاز الكلمة منه كالواو والياء والألف كما مر بيانه، وإن كان فعل الاثنين فتحذف النون (كاضربا) وإن كانوا جماعة فتحذف نونه أيضاً(كاخرجوا) وإنما كان بناؤه على ما يجزم به لأنه في معناه ولم يفقد منه إلاسبب الإعراب، فلهذا كان مبنياً على ما كان يجزم به لو حصل فيه حروف المضارعة التي هي سبب إعرابه.

١- انظر لسان العرب(١٢/٥٨٧).

٢- س (ترك) من (أ).

٣- اعترض ابن هطيل على ابن بابشاذ في هذه القسمة، لأن الأمر والنهي من المستقبل قال وسيشير في الخواص إلى التصرف على ثلاثة أوجه وهو الصواب.ا.هـ. عمدة ذوي الهمم صـ٨٩.

٤- س في (ج) الفائدة الرابعة كلها.

٥- وهو الفعل المضارع الذي دخلته لام الأمر.

وأما الموضع الثاني: وهو في ذكر همزات الوصل وحكم حركاتها ففيه فائدتان.

الفائدة الأولى: في بيان مواقعها فاعلم أن مواقعها[1](ب/١٦١) ثلاثة فالأول يختص[2] الأسماء. وهو نوعان:

أحدهما: اسم غير مصدر نحو(ابن وابنة[3] وابنم، وابنان، وابنتان، وامرؤ، وامرأة، واسم، واست، وايمن الله، وايم الله).

وثانيهما: مصادر الأفعال الخماسية والسداسية[4]، وهي (ج/١٢٤) مثل قولك(انفعال، وافتعال، واستفعال[5]).

والثاني: يختص الأفعال وهو نوعان أيضاً. **أحدهما:** الأفعال الخماسية والسداسية في مثل(انفعل وافتعل، واستفعل[6]). **وثانيهما:** في فعل الأمر(أ/٩٨) من الثلاثي المجرد في مثل قولك(اضرِب واذهَب واخرُج[7]) ولم يخرج عن هذه إلا ثلاثة أفعال في نحو(كُل وخُذ ومُر) فإنها أتت بغير همزة، وإنما طرحت همزاتها لما حذفت منها فاءاتها، فلما تحركت العين استغنينا بحركتها عن الهمزات في أوائلها[8]، فهذا معنى قول الشيخ: في غالب الأمر احترازاً عن هذه الثلاثة.

الثالث: يختص الحرف ويكون في (لام) التعريف في نحو الرجل والغلام، والميم المبدلة عن اللام في لغة طيء في مثل قوله عليه السلام (ليس من امبر أمصيام في أمسفر) لما قيل له (أمن امبر، أمصيام في أمسفر)[9].

١- انظر الشافية(٢/٢٥١).

٢- في (أ) زيادة(لا) قبل تختص وهذا يخالف السياق.

٣- انظر الشافية(٢/٢٥١) قال الرضي: والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقه وقد حذفت لا ماتها نسياً أو هي في حكم المحذوف؛ وهو وهن على وهن؛ لأن المحذوف نسياً كالعدم، وليس يجب في جميع الثلاثي اللام إبدال الهمزة منها، ألا ترى إلى غد ويد فنقول: لما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال فلحقها همزة الوَصلَ عوضاً عن المحذوف. انظر شرح الشافية(٢/٢٥١-٢٥٢).

٤- في (ج) في نحو قولك.

٥- انظر الشافية(٢/٢٥١) قال ابن الحاجب. وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعداً، كالاقتدار والاستخراج. وانظر شرح الرضي على الشافية(٢/٢٥٩).

٦- انظر شرح الشافية(٢/٢٥١-٢٥٩).

٧- لكونه مأخوذاً من المضارع الواجب تسكين فائه لئلا يجتمع أربع متحركات في كلمة انظر شرح الشافية(٢/٢٥٩).

٨- كذلك إذا تحركت الفاء في المضارع نستغني عن همزة الوصل نحو(قل وبع وخف وشُدَّ وعُدَّ) من(تقول وتبيع، وتشد- وتخاف وتعدُ) انظر شرح الشافية(٢/٢٦٠).

٩- انظر لسان العرب(٣٦/١٢) منسوبة إلى بعض أهل اليمن. واستُشهد بالحديث الشريف، كذلك في تاج العروس في شرح القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت.(١٩٥/٨). واستشهد بالحديث أيضاً، في الكواكب الدرية على متممة الأجرومية: محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت،١٩٩٠. صـ١٠٠. منسوبة إلى حمير، واستشهد بالحديث مروياً عن النمر بن تولب، وكذلك هو في المغني أيضاً مروياً عن النمر بن تولب ونسب هذا إلى طيء وحمير. =

الفائدة الثانية: في حكم حركتها: واعلم أن لها في الحركة ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن تكون مكسورة وهذا هو الأصل في حركة همزة الوصل، لأن فاء الكلمة ساكن، وهمزة الوصل ايضاً اجتلبت ساكنة، فالتقى ساكنان، فحركت الهمزة لالتقاء الساكنين، وكسرت على أصل التقاء الساكنين، فلهذا قلنا: إن الأصل في حركة الهمزة الكسر لما ذكرناه.(ب/١٦٢).

الحالة الثانية: أن تكون مضمومة، وهذا إنما يكون في كل فعل عينه مضمومة ضماً لازماً في نحو(أُخرُج اُقتل) فضمت الهمزة هاهنا للإتباع، وقلنا ضماً لازما احترازاً عن الضم العارض في نحو قولك(أن امشوا) و(ارمُوا) لأن الضمة هاهنا ليست بأصل وإنما هي لأجل الواو فلهذا كانت الهمزة مكسورة، لأن عين الكلمة مكسورة في قولك (يمشي ويرمي[1]).

الحالة الثالثة: أن تكون مفتوحة وهي على القلة، ومن ثم لم تفتح إلا في لام التعريف في مثل(الرجل والغلام) والميم في لغة طيء وفي كلمتي القسم في نحو(ايم الله، وايمن الله[2]) للتخفيف فهذه(ج/١٢٥) جملة همزات الوصل، لا يجوز إثبات الشيء منها في حال الدرج وإثباتها خطأ ولحن، فلانقول(الاسم والابن) بل تسقطها كما ذكرنا، وما عداها همزات القطع تثبت بالدرج وغيره.

__**وأما الموضع الثالث**__[3]: وهو في بيان نوني التأكيد الشديدة والخفيفة، فاعلم أن فيه فائدتين.

= أما الحديث فهو مروي عن ابن عمر بلفظ(ليس من البر الصيام في السفر) وعن جابر باللفظ نفسه وعن كعب بن عاصم باللفظ نفسه بيد الطحاوى ذكر في كتابه. قال سفيان: فذكر لي أن الزهري كان يقول ولم أسمع أنا منه(ليس من أم بر أم صيامُ في أم سفر) ولم أجد من نسبه إلى النمر بن تولب سوى ماجاء في كتب النحاة كما في المغني والكافية وابن هطيل. والحديث في صحيح البخاري من رواية جابر رضي الله عنه بلفظ(ليس من البر الصيام في السفر) انظر صحيح البخاري، ترتيب مصطفى البغا. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، اليمامه للطباعة والنشر والتوزيع(١٨٣/٤ رقم ١٩٦٤) وفي صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طـ دار إحياء التراث العربي، بيروت(٧٨٦/٢ رقم ١١١٥/٩٢). وسنن ابن ماجه، ترقيم وتعليق/ محمد فؤاد عبد الباقي، طـ دار الفكر(٥٣٢/١ رقم ١٦٦٥) وشرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن سلامة المصري الطحاوي الحنفي، حقق وعلق عليه: محمد زهري النجار- طـ دار الكتب العلمية- بيروت.(٦٣/٢). المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، خرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الأرقم للنشر والتوزيع.(٣٧٤/١٢ رقم ١٣٣٨٧) وهو في وبل الغمام على شفاء الأوام، تأليف: محمد علي الشوكاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٤١٦، (٥٠٢/١).

١- أنظر شرح الشافية(٢٦٢/٢-٢٦٣).

٢- أنظر شرح الشافية(٢٥١/٢).

٣- من مواضع خصائص الفعل.

الفائدة الأولى: في حكم مواقعهما، واعلم أنهما لا يدخلان إلا في المواضع الطلبية وحيث يكون الإنشاء[1] وجملة مواقعها ستة، (الأمر، النهي، والاستفهام، التمني، العرض، والقسم[2]) تقول (اضربَنّ، ولاتخرجَنّ، وهل تقومَنّ، وليتك تأتيَنّ، وألا تنزلَنّ، و والله لتقعدَنّ) ودخولهما في هذه المواضع على وجهين لازم وغير لازم فاللازم في القسم (لا غير، وغير اللازم(أ/٩٩) في سائرها، ونعني باللزوم أنه لا يجوز مجيء القسم بغير نون[3]) فلا يجوز أن تقول (والله ليقوم زيد)، ولا يحسن دخولهما على الأخبار(ب/١٦٣)، فلا تقول (زيد يقومن).

الفائدة الثانية: في أحكامها: واعلم أن احكامها نوعان، **فالنوع الأول:** يختص الموافقة بينهما، وهي حاصلة من أوجه ثلاثة، **أولها:** أنهما جميعاً لا تكونان إلا في مواضع الطلب والإنشاء كما قدمنا.

وثانيهما: أن الفعل معهما مبني بكل حال على الفتح للمذكر في مثل (احضرَن يارجلُ) وعلى الكسر للمؤنث في مثل (احضرِن يا امرأة) وعلى الضم مع جماعة الرجال في مثل قولك (احضُرن يا رجال) وعلى السكون مع جماعة النساء في نحو (احضرنان يا نساء[4]).

وثالثهما: أنهما مشتركان في أنهما لتأكيد الفعل وكونهما[5]في آخره وهما كالتنوين في الأسماء.

النوع الثاني[6]: يختص المخالفة بينهما من أوجه أربعة.

أولها: أن الخفيفة من حرف واحد، والثقيلة مركبة من حرفين، والتأكيد بالثقيلة بمنزلة التأكيد باسمين(ج/١٢٦) والتأكيد بالخفيفة بمنزلة التأكيد باسم واحد[7].

وثانيهما: أن الخفيفة لا تدخل في فعل الاثنين[8]، وفعل جماعة النساء[9]، لئلا يجمع بين ساكنين في مثل قولك (هل تضربانْ يا زيدان، وهل تضربنانْ يا نساء)

١- انظر شرح الكافية(٤٠٢/٢) واللباب(٦٦/٢) وسر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ١٩٨٨. (٤٤٧/٢).

٢- كلها ذكرها ابن الحاجب في كافيته وفي الترتيب نفسه انظر شرح الكافية(٤٠٢/٢).

٣- انظر شرح الكافية(٤٠٢/٢). وقد سقط ما بين القوسين من (أ).

٤- انظر شرح الكافية(٤٠٣/٢). وسقط من (ج) يا نساء.

٥- في (ج) لحوقها.

٦- من أحكام نون التأكيد.

٧- قال الخليل: فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً، انظر الكتاب(٥٠٩/٣) والمغني(٣٧٤/١).

٨- انظر الكتاب(٥١٩/٣).

٩- انظر الكتاب(٥٢٧/٣).

وأجازها[1] يونس[2].

وثالثها: أن الثقيلة ثبتت في حال الوصل والوقف على حالة واحدة، وأما الخفيفة فلا يجوز ثبوتها في حال الوقف، فإذا وقفت على فعل المذكر قلت (اضربا) بالألف تبدلها من النون كما تبدل من التنوين ألفاً عند الوقف في قولك (ضربت زيداً) وإنما وجب إبدالها ألفاً مع المذكر لما كان[3]ما قبلها مفتوحاً تشبيهاً لها بالتنوين[4] بخلاف ما عداها، فإنك إذا وقفت على فعل المؤنثة عادت الياء وحذفت النون فتقول (اضربي[5]) وهكذا في فعل الجماعة فإنك تقول فيه اضربوا[6] هذا إذ كان الفعل مبنياً، فأما إذا كان معرباً فإن النون تزول ويعود إعرابه فنقول (هل تضربين، وهل يضربان، وهل يضربون[7]).

ورابعها: إن الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت بخلاف الثقيلة، تقول (اضربَ الرجل) وأصله (اضربنْ الرجل) فحذفتها لأجل اللام فهذه جملة أحكام النونين في مخالفتهما و موافقتهما.

قال الشيخ: (وجملة الأمر أن[8] الأفعال لا تخلو من أربعة أقسام، إما أن يكون من أوله مثل حروف الجزم[9]، وقد ولو والسين وسوف، وأما أن يكون من آخره مثل اتصال الضمير به على حد فعلا وفعلوا، وفعلن، وأما من جملته مثل كونه أمراً أو نهياً أو متصرفاً، وأما من معناه (أ/١٠٠) مثل كونه خبراً ولا يخبر عنه)≅.

قال السيد الإمام :

هذا الكلام قد اشتمل على حصر خصائص الأفعال وجملتها أنها لا تنفك من أربعة أقسام.

١- انظر الكتاب(٥٢٧/٣) وعلق سيبويه على كلام يونس: وهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لايقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم.

٢- هو يونس بن حبيب برع في النحو وصحب أبا عمرو بن العلاء، وقد سمع من العرب كما سمع ممن قبله وقد روى عنه سيبويه، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها، وقد سمع منه الكسائي والفراء توفي-رحمه الله- في خلافة الرشيد سنة ١٨٣هـ. الفهرست صـ١٦٣. طبقات الزبيدي(٥١-٥٣) إنباه الرواة(٦٨/٤-٧٢) ونزهة الألباء صـ٤٧. معجم الأدباء (٦٤/٢٠- ٦٧). وأخبار النحويين البصريين(٥١-٥٤).

٣- سقطت من(أ)(لمّا).

٤- انظر الكتاب(٥٢١/٣).

٥- الكتاب(٥٢٢/٣).

٦- الكتاب(٥٢٢/٣).

٧- الكتاب(٥٢٢/٣).

٨- س من (أ) أن.

٩- س من (ب) الجزم.

القسم الأول[1]: ما يختص أوائل الأفعال وهي أمور أربعة.

أولها: الجوازم وهي(لم، لما، ولام الأمر، ولام في النهي، وإن الشرطية[2]) وإنما اختصت هذه الأشياء بالفعل لأنها مؤثرة فيه الجزم، والجزم من خصائص الأفعال، فمن ثم اختصت بالفعل.

وثانيها: (السين وسوف) وإنما اختصا بالفعل لأنهما موضوعان لتقرير زمن الفعل، والزمان من مدلول الفعل فلهذا اختصا به[3] (ب/١٦٥).

وثالثها: (قد) وإنما اختصت بالفعل لأن وضعها لتقريب زمن الماضي من الحال ولهذا لزم حصولها في الماضي إذا وقع حالاً، وهذا لا يتأتى (ج/١٢٧) إلا في الأفعال[4].

ورابعها: (لو) ومعناها امتنع الشيء لامتناع غيره[5]، وإنما اختصت بالفعل لأنها للشرط فيما مضى، فيلزم اختصاصها بالفعل(كان) وسيجيء ذلك مشروحاً إن شاء الله تعالى. فهذه جملة خصائص الفعل من أوله كما ترى.

القسم الثاني: مايختص الفعل من آخره، وهي أمور ثلاثة، **أولها:** اتصالها بالضمائر المرفوعة في نحو (فعلا، وفعلوا) وإنما وجب اختصاصها بالأفعال، لأنها أسماء وقعت فاعلة ولافاعل إلا للفعل فمن ثم اختصت بالفعل.

وثانيها: لحوق تاء التأنيث الساكنة نحو(قامت، وخرجت[6]) وإنما اختصت بالفعل لأنها وضعت للدلالة على تأنيث الفاعل، فلهذا اختصت بالفعل.

وثالثها: نونا التوكيد وإنما اختصا بالفعل لأنهما موضوعان لتأكيد الأفعال، فكان اختصاصها بالأفعال وقد قدمنا ذكر أحكامها.

١- من خصائص الأفعال.

٢- انظر شرح الكافية(٢٢٣/٢).

٣- سماهما سيبويه حرفي التنفيس- الكتاب(٢٣٣/٤) ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال: نفست الخناق- حبل يخنق به- أي وسعته وسوف أكثر تنفيساً من السين. شرح الكافية(٢٢٣/٣).

٤- انظر الكتاب(٩٨/١) قال السيرافي: لأن منزلة قد من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم؛ لأن دخولها على فعل متوقع أو مسؤول عنه، لأنه إذا قال: قد قام زيد، فإنما يقوله لمن يتوقع قيامه أولمن سأل عنه فقال: هل قام زيد؟ وإذا قال قام فإنما يبتدئ إخباراً بقيامه لمن لا ينتظره ولا يتوقعه، فأشبهت (قد) العهد في قولك جاءني الرجل لمن عهده المخاطب أو جرى ذكره عنده ومما يوجب ألا يفصل بينها وبين الفعل أنه نقيض لمّا. ولمّا حرف جازم- تقول: ركب زيدٌ ولمّا يتعمم فيقول الراد عليه: بل ركب وقد تعمم. ومعناه ركب وهذه حاله. انظر حاشية الكتاب(١١٥/٣).

٥- قال صاحب المغني إن أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال حرف امتناع لامتناع، وإن العبارة الجديدة قول سيبويه- رحمه الله- حرف لما كان سيقع لوقوع غيره- الكتاب(٢٢٤/٤) والمغني(٢٨٧/١).

٦- قال الرضي: إنما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم. شرح الكافية(٢٢٤/٢).

القسم الثالث: ما يختص الفعل من جملته، وهو التصرف بالماضي والحال والاستقبال والأمر والنهي من نحو قولك(حضر، يحضر، سيحضر، احضر، لاتحضر) وإنما كان هذا التصرف مخصوصاً بالأفعال لأنا قد قدمنا أن الإعراب فيها ليس بأصل، لأن اختلاف صيغها قد أغنى عن إعرابها[1].

القسم الرابع: ما يختص الفعل من جهة معناه، وهو كونه خبراً ولا يخبر عنه، وإنما كان هذا من خصائص الفعل لأن الأشياء على ثلاث مراتب. فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهذا هو الاسم لاختصاصه بالقوة و الأصالة، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهذا هو الفعل لانحطاطه عن درجة الأسماء واختصاصه بكونه لا يقع إلا مسنداً، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهذا هو الحرف، فإنه لضعفه لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه،، فهذه جملة خصائص الأفعال، وقد قدمنا الفرق بين(ج/١٢٨) الحد والخاصة وذكر معناها في فصل الاسم (أ/١٠١)(ب/١٦٦).

١- س (أ) من (ج) إعرابها.

الفصل الثالث

فصـــل الحـــرف

(قال الشيخ: الحرف ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جُزْأَي الجملة، خلاف الاسم والفعل نحو(من وإلى) وشبهه وإنما لقب هذا النوع حرفاً؛ لأنه أخذ من حرف الشيء وهو طرفه، من حيث كان معناه في غيره، فصار كأنه طرف له. وقسمته ثلاثة. حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى أما الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفاً)≡.

قال السيد الإمام :

هذا الكلام مشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حقيقة الحرف وما يرد عليه من الإشكالات، **الثاني:** في لقبه، **الثالث:** في تقسيمه.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة الحرف فله معنيان، لغوي[1] ويطلق على معان ثلاثة. فالحرف حد الشيء فيقال لحد السيف حرفٌ والحرف شفير الشيء وجانبه،(ب/١٦٧) قال تعالى{ ومن الناس من يعبد الله على حرف[2]} والحرف الناقة الضامرة، قال طرفه[3]:

* وحرف كألواح الأران نسأتها　　　على لاحب كأنه ظهر بُرجُدٍ *

وفي مصطلح النحاة له تعريفان:

التعريف الأول: ما ذكره الشيخ(وهو ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة) فقولنا: ما أبان عن معنى في غيره يحترز عن الاسم والفعل، فإن كل

١- انظر القاموس(٣/١٣٠) واللسان(٩/٤٣-٤٤)، صادر.

٢- الحج آية: ١١.

٣- شاعر جاهلي من رجال المعلقات واسمه عمرو بن العبد من بني بكر بن وائل بن ربيعة مات قبل الإسلام وأشهر قصائده المعلقة ومنها البيت المستشهد به. انظر العصر الجاهلي، محمد صبري الأشتر، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بحلب، ١٩٧٠، صـ١١٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي: الخطيب التبريزي، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، طـ٢، مطبعة السعادة، القاهرة ١٩٦٤، صـ١٠٧. وشرح المعلقات للزوزني: تحقيق: علي حمد الله، المكتبة الأموية بدمشق، ١٩٦٣، صـ٦٩. وأضاف العكبري كلمة(فقط) للاحتراز من(أين وكيف) فإنهما مع دلالتهما على معنى في غيرهما فإنهما دالان على معنى في أنفسهما وهو المكان والحال. اللباب(١/٥٠)، وانظر الإيضاح للزجاجي صـ٥٤.

واحد منهما يبين عن معنى في نفسه، وقولنا ولم يكن أحد جزأي الجملة، احتراز عن الذي والتي وسائر الموصولات. فإن كل واحد منهما يبين عن معنى في غيره وهو الصلة، لكنها لا تكون حروفاً لوقوعها موقع أحد جزأي الجملة، فيقع موقع المبتدأ والخبر والفاعل فهذا هو مراد الشيخ بقوله(ولم يكن أحد جزأي الجملة).

التعريف الثاني: (أن تقول ما دل على معنى في غيره[1]) ونعني بقولنا ما دل على معنى في غيره أنه لا يستقل بنفسه في الدلالة، بل لابد من ذكر متعلقه، ألا ترى أنك إذا قلت (من و إلى وفي)(ج/١٢٩) وسكت عليها لم تكن مفيدة حتى تذكر متعلقها فتقول (من الكرام، وإلى زيد، وفي السوق) بخلاف الاسم والفعل فإنك تسكت عليهما فيفيدان. فهذا هو مراد النحاة بقولهم مادل على معنى في غيره[2]، ويرد عليه إشكالات.

الأول منها: قولكم أن الحرف(أ/١٠٢) يدل على معنى في غيره باطل، فإنا إذا قلنا(من: حرف جر) و(لم: حرف نفي) وكذلك سائر الحروف إذا أخبر عنها فإنها هاهنا دالة على معانٍ في أنفسها(ب/١٦٨) واقعة موقع المبتدأ، فحينئذٍ يخرج من الحد

١- انظر شرح الكافية على الرضي(٣١٩/٢).

٢- قال الرضي: الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في(هل زيد قائم؟) لأن الاستفهام معنى في جملة وكذا النفي في نحو(ما قام زيد) إذ قيام زيد منفي، فالحرف موجود لمعناه في لفظ غيره. إما مقدم عليه كما في نحو (بصريّ) أو مؤخر عنه كما في(الرجل) والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي، إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن، كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار ودالا عليه. بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقرون بالمتضمن، فرجل في قولك(الرجل) متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فقرن فيه اللام المقترن به... وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غير مطابقه، وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دلت همزة(أضربُ) ونون(نضرب) على معنى الضميرين اللازم إضمارهما.
وقد يكون الحرف دالاً على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل. وربَ قائلٍ يقول: ألا ترى أن (من) تعني الابتداء و(في) تعني الظرفية و(إلى) تعني الإنتهاء، فكيف تقولون إنها لاتتضمن معنى في نفسها. قال السكاكي: لو كان الابتداء والإنتهاء والظرفية معاني (من وإلى وفي) مع أن الابتداء والإنتهاء والظرفية أسماء لكانت هي أيضاً أسماء؛ لأن الكلمة إذا سميت اسماً سميت لمعنى الاسمية لها، وإنما هي متعلقات معانيها أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت إلى هذه بنوع استلزام، إذ ذكر المتعلق في الحروف لتحصيل دلالته على معناه.
وقال بعضهم: الحرف مالا يدل إلا على معنى في غيره. فإن(ضرب) مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع(ضرب) وفي فاعله عن ضاربيه بخلاف(من) فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره. انظر الرضي(١/٦-١١) وحاشية الشريف على الرضي. ومفتاح العلوم صـ١٠٠. ويذكر صاحب القاموس في قاموسه(أن الحرف ماجاء لمعنى ليس باسم ولافعل) وما سواه من الحدود فاسد وهذا خطأ من صاحب القاموس- والله أعلم- إذ المراد من الحد الدلالة على الذات والماهية لاعلى العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره. ملحة الإعراب صـ١، والقاموس(١٣٠/٣) واللباب(١/٥٠-٥١).

ما هو منه، والجواب إنا إنما أو جبنا في الحرف أن يكون دالاً على معنى في غيره إذا كان مستعملاً في معناه الذي وضع له، فأما إذا كان مستعملاً في غيره فلا[1]. وقولنا(من) حرف جر ليس كذلك، فإنه أخبر عنه هاهنا باعتبار لفظه فقط من غير استعماله في معناه، وهو بهذا الاعتبار اسم ولهذا أخبر عنه بقولنا(من) حرف جر.

الإشكال الثاني: (الذي، والتي، وسائر الأسماء الموصولة). ووجه إشكالها أنها دالة على معان في غيرها وهي صلاتها، فيجب أن تكون حروفاً وعلى هذا يدخل في الحد ما ليس منه.

والجواب أن الموصولات دالة على معان في أنفسها في أصل وضعها، وإنما عرض لها الإبهام في بعض مواقعها فأوضحت بصلاتها وعلى هذا كان لا يفتقر الشيخ إلى ذكر الاحتراز بقوله (ولم يكن أحد جزأي الجملة[2]) لما ذكرنا فهذا هو الكلام في حد الحرف.

<u>وأما الموضع الثاني:</u> في تلقيبه: فاعلم إنما لقب حرفاً لأحد أمرين: أحدهما: أن حرف الشيء طرفه كما ذكرنا، فمن حيث كان الحرف دالاً على معنى في غيره صار كأنه طرف له، وثانيهما: أنه لما لم يكن له من الثبوت والمكانة في الدلالة على معنى في نفسه(ب/١٦٩). ما للاسم(ج/١٣٠) والفعل سمي حرفاً أخذاً من حرف الشيء وهو شقه أي جانبه، فهذا هو الأصل في تلقيبه باسم الحرف.

<u>وأما الموضع الثالث:</u> وهو في تقسيمه: فاعلم أن الحروف تنقسم باعتبارات كثيرة إلى أقسام مختلفة، ولكنا نقتصر على المهم منها وهو ثلاثة.

التقسيم الأول: باعتبار متعلقاتها إلى ما يكون مختصاً بالأسماء كحروف الجر، وحروف النداء، ولام التعريف، وإلى ما يكون مختصاً بالأفعال، كقد ولو والسين وسوف وحروف الشرط، وإلى ما يكون مشتركاً بين الاسم والفعل كحروف العطف، وحرفي الاستفهام.

التقسيم الثاني: باعتبار تأثيرها إلى عاملة وغير عاملة، فالعاملة منقسمة إلى ما يكون عملها النصب في الأسماء كحروف النداء، وفي الأفعال كـ(أن، ولن، وإذن، وكي) وإلى ما يكون عملها الجر(كحروف الجر) وإلى ما تكون عاملة في الوجهين جميعاً كـ(إنّ، وأنّ) وأخواتهما و(لا) لنفي الجنس، و(ما) الحجازية، فإنها تعمل الرفع والنصب جميعاً.

١- س فلا من (أ).

٢- وقد صرح ابن السراج بقريب من هذا المعنى حين حدَّ الحرف بقوله: هو الذي لايجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ولا يكون خبراً. والحرف لا يتألف منه مع الحرف كلام. الأصول في النحو(١/٤٠).

التقسيم الثالث: باعتبار مواقعها إلى ما يكون في أول الكلمة في الأسماء كحروف الجر، وفي الأفعال كحروف الجازمة، وإلى ما يكون في آخر الكلمة في الأسماء كتاء التأنيث وياء النسبة، وفي الأفعال كنوني التوكيد، وإلى ما يكون حشواً في الكلمة كياء التصغير في نحو(دُرَيْهم) وألف التكسير في نحو(دراهم)(ب/١٧٠).
فهذا هو[١] الكلام في تقسيم الحروف(أ/١٠٣)، وقد اقتصر الشيخ في تقسيمها على ثلاثة، حروف عاملة، وحروف غير عاملة، وحروف تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى، ونحن نرتبها كما ذكر، ونبدأ بالعاملة كما بدأها.

(قال الشيخ: **منها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر ما لم يكن معها(ما)**[٢] **وهي**(ج/١٣١) **(إنّ وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل) مثل: إن**[٣] **فلاناً فاعل، وإنما فلان فاعلٌ وكلها تعمل عملاً واحداً، وكلها إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة ارتفع الاسمان بعدها مثل (إنه زيد قائم) وكلما جاز أن يكون صلة للذي وأخواتها جاز خبراً لها وكلها لا يجوز أن يتقدم أخبارها على أسمائها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً و مجروراً، وكلها لا تدخل (اللام) في خبرها إلا على(إن) وكلها لا تعطف على موضعها بالرفع إلا على (إنّ ولكنّ))**≅.

قال السيد الإمام :

هذا الكلام قد اشتمل على موضعين:

الأول: في بيان الأحكام المتعلقة بها على العموم، **والثاني:** في بيان حكم كل واحد منها على الخصوص

وأما الموضع الأول: وهو في بيان الأحكام المتعلقة بها على العموم وهي خمسة:

الحكم الأول: أنها مشتركة في أن عملها كلها من جنس واحد، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، فتعمل في الجزأين عمل الفعل[٤]، وشبهت بالأفعال بما قدم مفعوله على فاعله، وينزل قولنا(إن زيداً أخوك) بمنزلة(ضرب زيداً أخوك) وإنما عملت لمشابهتها الفعل[٥] والمشابهة بينهما من وجهين(ب/١٧١).

أما أولاً: فلأنها مبنية على الفتح كبناء الفعل الماضي.

١- س (هو) من (أ).
٢- س (ما) من (ج).
٣- س (إن) من (أ).
٤- انظر الكتاب(١٣١/١).
٥- انظر الكتاب(١٣١/١).

وأما ثانياً: فلأنها تختص بنون الوقاية في نحو قولك(إنني، ولكنني، وكأنني) كاختصاص الفعل من نحو أكرمنى وضربني[1].

الحكم الثاني: أنها مشتركة في أنها إذا كفت(بما) بطل عملها وتقع بعدها الجملة الإبتدائية في نحو قولك (إنما زيد قائم) و{إنما الهكم اله واحد[2]} والجملة الفعلية في مثل قولك: (إنما ينطق زيد) و{إنما ينهاكم الله[3]} وقد روي الإعمال مع(ما) في(ليتما) و(لعلما). قال النابغة[4]:

* قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد[5] *

الحكم الثالث: أنها مشتركة في أنه إذا دخل عليها ضمير الشأن والقصة كانت أخبارها جملاً، فتقول(إنه زيد قائمٌ) و(إنه ينطلق عبد الله) وإنما التزم في ضمير الشأن والقصة أن يكون الخبر جملة، لأنه لا يكون(أ/١٠٤) إلا في الأمور العضايمة فكان الإخبار في الجملة أفخم[6](ج/١٣٢).

الحكم الرابع: أنها مشتركة في أن ما جاز أن يقع خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها في المعرفة في نحو قولك (إن زيداً أخوك) والنكرة في نحو (إن زيداً قائم) والجملة على أربعة أوجه، اسمية في نحو (زيد أبو منطلقُ) وفعلية في نحو(زيد انطلق أبوه) وشرطية في نحو (زيد إن تعطهِ يشكرك)، وظرفية في نحو (زيد عندك)

١- يرى البصريون وجه المشابهة بين هذه الأحرف وبين الفعل من خمسة أوجه:
- أنها على وزن الفعل.
- أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.
- أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.
- أنها تدخلها نون الوقاية.
- أن فيها معنى الفعل؛ فمعنى (إن و أن) حققت... وهكذا الباقي. انظر الإنصاف(١٧٧/١-١٧٨).

٢- هذه الجملة جزء من آية وهي قوله تعالى(قل إنما أنا بشراً مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد. فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحا ولايشرك بعبادة ربه أحدا) الكهف آية:١١٠.

٣- سورة الممتحنة آية:٩.

٤- هو زياد بن معاوية ينتهي نسبه إلى ذبيان كان من سرواتهم ومن البيوت الرفيعة فيهم وفد على ملوك الحيرة ثم غادرهم إلى خصومهم الغساسنة ثم عاد إلى النعمان يطلب عفوه، رجع إلى قومه بعد موت النعمان سنة ٦٠٢هـ. وأمضى بينهم بقية حياته. انظر العصر الجاهلي صـ(٢٦٩-٢٧٣).

٥- البيت من معلقة النابغة التي مطلعها:

* يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد*.

انظر ديوان النابغة: شرح كرم بستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٥٣.صـ٤٥ وبشرح أبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، دار صادر صـ٢٤. وشرح أبيات المغني، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح والدقاق، دار مأمون للتراث، ١٩٨١.(٤٦/٢). والمغني(٦٦/١رقم٩٩) و(٦١٣/١رقم ٥٢٦) والقطر صـ٢١٠، وشرح الكافية(٣٤٩/٢) وشرح المفصل(٥٨/٨) وانظر الكتاب(١٣٧/٢) وشرح التسهيل(٣٨/٢).

٦- انظر الكتاب(١٣٤/٢، ١٥٣، ١٧٦، و ٧٢،٧٣/٣) هارون.

ومن حق الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ أن يرجع منها ضمير يعود عليه لكونها أجنبية عنه (ب/١٧٢) إلا في الضمير الشأن والقصة، فلا تفتقر إلى عائد لأنها هي هو.

الحكم الخامس: أنها مشتركة في أنه لا يجوز أن يتقدم عليها في انفسها شيء من أخبارها وأسمائها لأنه ليس لها من القوة ما يسوغ تقديم معمولها عليها في أنفسها، وهكذا (فإن الخبر لا يجوز تقدمه على الاسم بحال)[١]، لأن عملها بالمشابهة، (فلم لم تقو قوة الأفعال[٢])، إلا إذا كان ظرفاً، أو جاراً و مجروراً[٣]، وإنما جاز ذلك من أجل اتساعهم في الظروف، والحروف، فإذا قدر له متعلق وجب أن يكون متأخراً لما ذكرنا فهذا هو الكلام في أحكامها العامة.

وأما الموضع الثاني: في الكلام على كل واحد منها على الخصوص، ونحن نوضح كل واحد منها بأحكامها.

فـ(إنّ) المكسورة لها أحكام خمسة:

أولها: إنها تدخل مؤكدة للجملة الإبتدائية من غير تعيير لحكمها، ألا ترى أنك إذا قلت(زيدٌ قائمٌ) ثم أدخلت(إن) المكسورة فقلت(إن زيداً قائمٌ) لم يتغير حكمها بل بقيت على ما كانت عليه من قبل، وأشعرت بالتأكيد[٤].

وثانيها: إنها تختص بالدخول في مواضع الجمل دون مواضع المفردات، فلا تدخلها لأنها غير معمولة لما قبلها فلهذا لم تدخل على المفرد بحال، فكل موضع كان محلاً للجملة دخلت فيه المكسورة[٥]. لهذا كسرت إذا وقعت في أول الكلام[٦]، لأنه موضع الجملة، لأن المفتوحة(ج/١٣٣) لا يبتدأ بها. وبعد القول[٧]، لأن القول تحكى بعده الجمل، وبعد الموصول في نحو (أعجبني إنك قائلٌ[٨]) قال الله تعالى (ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة[٩]) لأن الموصول لا يوصل إلا بالجمل.

١- ما بين القوسين س من (ج).

٢- ما بين القوسين س من (أ).

٣- في (أ) أو مجروراً.

٤- انظر الكتاب(٢٣٣/٤) هارون، وشرح المفصل(٥٩/٨) والمغني(٣٦/١) وشرح الكافية(٣٤٧/٢).

٥- انظر شرح المفصل(٥٩/٨) وشرح الكافية(٣٤٩/٢).

٦- انظر شرح الكافية (٣٤٩/٢).

٧- انظر الكتاب (١٤٢/٣) هارون.

٨- انظر الكتاب(١٤٦/٣) هارون.

٩- القصص آية: ٧٦. وذكر سيبويه أماكن أخرى لم يذكرها الإمام رحمه الله- ومنها:

- بعد حتى: وذلك قولك: قد قاله القوم حتى إن زيداً يقوله. وانطلق القوم حتى إن زيداً لمنطلق.
- بعد إلا: تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي قال سبحانه(وما أرسلنا من قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام) الفرقان آية: ٢٠.
- بعد الفعل المعلق باللام قال تعالى(والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) المنافقون آية:.١١ =

وكل موضع كان محلاً للمفرد وقعت فيه المفتوحة[1] (ب/١٧٣). في مثل قولك(أعجبني أنك خارج[2]) و(كرهت أنك منطلق[3]) و(عجبت أنك واقف[4]) وكل موضع كان محلاً للجملة والمفرد جاز فيه الوجهان فتح(أنّ) وكسرها[5].

= - صدر الجملة الحالية: تقول(رأيته شاباً وإنه يفخر يومئذ كأنك إذا قلت: رأيته شاباً وهذه حاله.
- وبعد اليمين وشبهه: تقول أشهد إنه لمنطلق، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنه لذاهب
- وبعد جواب أما: قال سيبويه وسألته عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب فقال هذا جيد. وهذا الموضع من مواضع إنّ، ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب فإنما جاز هذا في أما لإن فيه معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب. وتكسر أيضاً إذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو (زيدٌ إنه قائم). انظر الكتاب (١٤٣/٣) و(١٤٧/٣)و(١٢٢/٣-١٤٥) و(١٤٦/٣-١٤٧) و (١٣٧/٣-١٣٩) هارون. وشرح الكافية(٣٤٩/٢-٣٥٠).

١- نحو (بلغني أنك قائم) لأن الفاعل لا يكون إلا مفرداً وكذا المفعول به نحو(علمت أنك قائم) أي علمت قيامك، وكذا المبتدأ. نحو(عندي أنك قائم) وكذا المضاف إليه نحو(فعلت هذا كراهة أنك قائم، وكذا المجرور بحرف الجر نحو اعجبت من أنك قائم) شرح الكافية(٣٥٠/٢).

٢- بتأويل فاعل.

٣- بتأويل مفعوله به.

٤- بتأويل اسم مجرور. واعلم أن هناك أماكن أخرى يجوز فيها فتح همزة(أن) وهي بعد القول بمعنى الظن: أتقول أنه منطلق؟ أي أتظن، وبعد لولا، تقول(لولا أنه منطلق لفعلت) وبعد (لو) تقول(لو أنه ذاهب لكان خيراً له) وبعد حتى: تقول(عرفت أمورك حتى أنك أحمق) كأنك تقول عرفت أمورك حتى حمقك. وبعد لا جرمَ، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذ فنقول لاجرم أنهم سيندمون وبعد شدماً وعزماً. فتقول(شدما أنك ذاهب وعزما أنك ذاهب) وهذا بمنزلة حقاً أنك ذاهب وبتقدير لام التعليل قبلها: تقول (جئتك أنك تريد المعروف) أي بأنك، و(أن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) الأنبياء:٩٢. هو على حذف اللام كأنه قال ولأن هذه أمتكم وقوله تعالى(فدعا ربه أني مغلوب فانتصر) القمر اية١٠.وقوله ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أني لكم نذير مبين، وإنما أراد بأني مغلوب وبأني لكم نذير مبين.

وتفتح بعد حقاً وذلك قولك: أحقاً أنك ذاهب والحقّ أنك ذاهب، وحقاً أنك ذاهب والحق أنك ذاهب، وأ أكبر ظنك أنك ذاهب؟ وأجهد رأيك أنك ذاهب؟

انظر الكتاب(١٤٢/٣،١٢٠/٣-١٢١) و(١٤٤/٣ و١٣٩/٣، و١٣٨/٣، ١٢٦/٣،و١٢٨،و١٤٦- ١٥٤، و١٢٧/٣-١٣٧، و١٥٣/٣) وانظر أوضح المسالك(٢٤١/١و٢٤٢).

٥- وذلك في تسعة مواضع:

الأول: بعد فاء الجزاء نحو قوله تعالى(من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) الأنعام آية:١٠، فالكسر على معنى: فهو غفور رحيم والفتح على معنى الغفران والرحمة أي حاصلان.

الثاني: بعد إذا الفجائية: إذا إنه عبد القفا واللهازم. فالكسر على معنى: فإذا هو عبد القفا والفتح على معنى فإذا العبودية أي حاصلة وهو من شواهد سيبويه(١٤٤/٣) وأوضح المسالك(٢٤٣/١) واللهازم جمع لهزمة وهي طرف الحلق، أو عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله: عبد القفا واللهازم كناية عن الخسه والدناءة، لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز.

الثالث: أن تقع موقع التعليل نحو(إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم) الطور آية ٢٨، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف.

الرابع: أن تقع بعد فعل قسم ولالام بعدها كقوله: أو تحلفي بربك العلي أني أبو ذيالك الصبي. =

مثل قولك (أ/١٠٥) (من يكرمني فإني أكرمه) فإن أردت فأنا أكرمه وجب الكسر لأنها جملة، وإن أردت فإكرامي له حاصل فتحت لأنه مفرد. وفي مثل قوله:

* وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم[١] *

لأنه يصلح للمفرد والجملة جميعاً، فإن قصدت فإذا هو عبد القفا كسرت، لأنه موضع الجملة الابتدائية، وإن قصدت العبودية فتحت لأنها مفردة وخبرها محذوف.

وثالثها: إنه لايعطف على محل شيء منها بالرفع إلا على (إنّ) المكسورة (ولكنّ) فنقول(إن زيداً قائم وعمروٌ[٢]) ولا يعطف على محلها إلا بعد تمام الخبر خلافاً للكوفيين[٣]، فإنهم يجوزون (إن زيداً وعمرو قائمان) وإنما لم يُجز العطف على محل(إنّ) قبل تمام خبرها لما يؤدي إليه من كون الاسم الواحد معمولاً(لأنّ) غير معمول لها، لأنه من حيث إنه خبر(لإنّ) معمول لها ومن حيث إنه خبر عن الاسم المعطوف على محلها غير معمول لها، وفي هذا تناقض بين[٤].

ورابعها: إنه لا يجوز دخول لام الابتداء على شيء (من هذه الأحرف إلا على(إنّ[٥]) وحدها وإنما وجب ذلك لأن(اللام))[٦]هي لام الابتداء وكل واحد من هذا الأحرف قد غير معنى الابتداء فمن ثم لم يجز دخولها عليها، فأما(إنّ) المكسورة فلم

= فالكسر على الجواب والفتح بتقدير على.

الخامس: أن تقع خبراً عن قول مخبراً عنها بقول و القائل واحد نحو(قولي إني أحمد الله).

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: إن لك أن لاتجوع فيها ولاتعرى، وأنك لاتظمأ فيها ولاتضحى) طه أية ١١٨.

السابع: أن تقع بعد حتى ويختص الكسر بالابتدائية نحو مرض حتى إنهم لايرجونه وفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل.

الثامن: بعد(أما) نحو: أما إنك فاضل فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة (ألا) والفتح على أنها بمعنى حقاً.

التاسع بعد(لا جرمَ) والغالب الفتح نحو(لا جرم أن الله يعلم) النحل آية ٢٣. فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماضي وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلمه و(لا) صلة وعند الفراء بمعنى لابد، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول: لا جرمَ لآتينك. انظر أوضح المسالك(١/٢٤٦-٢٤٧).

١- الشاهد بلا نسبه انظر سيبويه (٣/١٤٤) وشرح المفصل(٨/٦١) والخصائص(٢/٣٩٩) والخزانة(٤/١٠٣) والهمع(١/١١٨) وشذور الذهب: لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، صـ٢٠٧ وابن عقيل(١/٣٠٥) وشرح التصريح(١/٢١٨) والمقتضب(٢/٣٥١) وشرح التسهيل(٢/٢٢).

٢- انظر شرح الكافية (٢/٣٥٣-٣٥٤).

٣- انظر شرح الكافية (٢/٣٥٤) وشرح التسهيل(٢/٤٨).

٤- يرى ابن مالك لأن هذا العطف هو من عطف اجمل لا من عطف المفردات ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة أو تقدير تمامها. المصدر السابق(٢/٤٨-٤٩).

٥- انظر شرح الكافية (٢/٣٥٥).

٦- ما بين القوسين س من (أ).

تغير معنى الابتداء، فلهذا خصت بها(ج/١٣٤)، ودخولها فيها على أوجه ثلاثة. على الخبر نحو قولك(إن زيد لقائم[١]) وعلى الاسم في مثل(إن في الدار لزيداً[٢]) وعلى معمول الخبر في نحو(إنّ زيداً لطعامك آكل[٣]) إذا متقدماً على الخبر[٤](ب/١٧٤). قال الله تعالى{ لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون[٥]}.

وخامسها: إنها تخفف فيبطل عملها[٦]، وإنما بطل لفوات المشابهة بينها وبين الفعل بالتخفيف وتلزمها اللام إذا خففت، سواء دخلت على الاسم أو الفعل للفرق بينها وبين النافية[٧]. في مثل قولك (إن زيدٌ لقائم) قال الله تعالى (وإن كل لما جميع لدينا محضرون[٨]).

١- شرح التسهيل(٢٦/٢) ويستوي بعج الخبر وقربه.

٢- وهذا مشروط بفصل الاسم من (إن) ولا فرق بين الفصل بالخبر الظرفي أو بمجهول الخبر. شرح التسهيل(٢٦/٢).

٣- بشرط أن يكون مؤخراً عن الاسم مقدماً عن الخبر. شرح التسهيل(٢٧/٢).

٤- شرح الكافية(٣٥٥/٢).

٥- الحجر آية: ٧٢.

٦- عند الكوفيين. المغني(٢٠/١) وشرح التسهيل(٣٤/٢-٣٥). فقد حكى سيبويه عن العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرؤون (وإنْ كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم) هود آية: ١١١. يخففون وينصبون انظر الكتاب(١٤٠/٢) وانظر شرح الكافية(٣٥٨/٢) وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، الشيخ أحمد الدمياطي،المطبعة المعاصرة، ١٢٨٥. صـ٢٦١ وشرح التسهيل(٣٣/٢ و٣٥).

- قراءة ابن مسعود في قوله تعالى(قال إن لبثتم لقليلا) الإسراء آية: ٢٥، والمؤمنون آية:١١٤. وانظر معاني القرآن لأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمير الورد، عالم الكتب، ١٤٠٥، ١٩٨٥. (٦٤٠/٢).

- وقوله امرأه (والذي يحلف به إن جاء لخاطباً) تعني النبي صلى الله عليه وسلم انظر غريب الحديث، لأبي سليمان الخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث. (٢٩٧/١).

- وأجاز الأخفش أن يقال: إن قعد لأنا، وإن كان صالحاً لزيد، وإن ضرب زيدٌ لعمراً، وإن ظننت عمراً لصالحاً. ويعلق ابن مالك بقوله. وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً. شرح التسهيل(٣٧/٢).

٧- قال سيبويه: واعلم أنهم يقولون(إن زيد لذاهب وإن عمروٌ لخير منك) لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـإنْ التي هي بمنزلة(ما) التي تنفي بها وانظر شرح الكافية(٣٥٩/٢).وشرح التسهيل(٣٤/٢).

٨- يس آية ٣٢، وهي قراءة الجمهور السبعة، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة(لمّا) بتشديدها، قال الفراء: من شدد جعل لمّا بمعنى إلاّ، و(إن) بمعنى(ما) أي ماكل إلا جميع لدينا محضرون. ومعنى جميع أي مجموعون فهو فعيل بمعنى مفعول. ولدينا ظرف له.

وأما على قراءة التخفيف(فإن) هي المخففة من الثقيلة، وما بعدها مرفوع بالابتداء، وتنوين (كل) عوض عن المضاف إليه وما بعده الخبر، واللام هي الفارقة بين المخففة والنافية، قال أبوعبيدة و(ما)على على هذه القراءة زائدة. وهذا خير من تعبير سيبويه بـأن(ما) لغو. تعالى كلام الله عن ذلك. انظر الكتاب(١٣٩/٢) وفتح القدير(٣٦٨/٤)وإملاء ما من به الرحمن(٤٦/٢) صفوة البيان لمعاني القرآن، تأليف: حسنين محمد مخلوف، دار الشروق. صـ٥٩٩

فإن دخلت على الفعل وجب أن يكون من أفعال المبتدأ والخبر[1] في نحو قولك(إن كان زيد لقائماً) قال الله تعالى{ وإن كنت من قبله لمن الغافلين[2]} وجوز الكوفيون[3] دخوله على كل فعل وأنشدوا في ذلك:

* تالله ربك إن قتلت لمسلماً وجبت عليك عقوبة المتعمد[4] *

وليس شيء يخرجه عن القياس واستعمال الفصحاء فهذه جملة أحكام المكسورة.

و(أنّ) المفتوحة ولها أحكام أربعة:

أولها: إنها لا تدخل إلا على مواضع المفرد، ألا ترى أنك إذا قلت(إن زيداً قائمٌ) بالكسر حسن السكوت عليه، فإذا أفتحت[5] لم يحسن السكوت عليه حتى يضم إليه غيره.

وثانيها: أنها تنزل منزلة المصدر فتوقعها فاعلة في نحو(أعجبني أنك قائم) ومفعولة، في مثل(كرهت أنك(أ/١٠٦) منطلق)، ومجرورة في قولك(عجبت أنك ذاهب)

وثالثها: أنها إذا خففت بطل عملها في الظاهر لبطلان المشابهة بينها وبين الفعل ويقدر فيها ضمير الشأن والقصة[6]، وإنما وجب تقديره لأنهم قد أعملوا المكسورة (ج/١٣٥) مع التخفيف في نحو وإن كلاً، وإذا صح إعمالها مع التخفيف فالمفتوحة أولى بالإعمال لأن شبهها بالفعل(ب/١٧٥) أقوى من شبه المكسورة، لأن لها معنى

١- هذا الواجب ليس بلازم بل هنا أربع مراتب ذكرها صاحب المغني:
الأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو قوله تعالى(وإن كات لكبيرة) البقرة آية ١٤٣.
ومنه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو قوله تعالى (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم) القلم آية٥١.
وهذان النوعان يقاس عليهما اتفاقاً.
ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو قول عاتكة بنت زيد الصحابية.
ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم (إن يزينك لنفسك وإن يشيينك لهي وهذان لايقاس عليهما خلافاً للأخفش في الماضي غير الناسخ واتفاقاً في المضارع غير الناسخ. انظر المغني(٢١/١) وابن عقيل(٣٨٢/١) وشرح الكافية(٣٤٩/٢) وشرح التسهيل(٣٧/٢).

٢- سورة يوسف آية:٣.

٣- انظر أوضح المسالك(٢٦٥/١).

٤- البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ترثي زوجها الزبير بن العوام- رضي الله عنه وأرضاه- وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز. وهو من شواهد المغني(٢١/١ رقم ٢٢) وابن عقيل(٣٨٢/١) وأوضح المسالك (٢٦٤/١) وقد روى صدر هذا الشاهد بروايتين أخريين هما:
شلت يمينك.. كما في الأوضح والمغني وابن عقيل.
وهبلتك أمك..كما في معجم شواهد النحو (٦٦/١ رقم ٧٩٦) وانظر شرح الكافية (٣٥٩/٢) وزعم الرضي أن دخول اللام في البيت شاذ. قلت: قد ساق ابن مالك شواهد كثيرة غير هذا البيت.

٥- (ج) إعادة الجملة(أن زيدٌ قائمٌ).

٦- انظر شرح الكافية(٣٥٩/٢) وقد أعملوها في المضمر البارز نحو(بأنْك ربيع وغيث مريع) عند الضرورة.

مخصوصاً كسائر الأفعال، والمكسورة ليس لها إلا مطلق التأكيد، وهو مشبه للأمور الزائدة[1]. وتليها الجملة الفعلية والاسمية إذا خففت، فتقول(أعجبني أن قام زيد) و(أنْ زيدٌ يقوم[2]).

ورابعها: أنها إذا وليها الفعل[3]، فلابد لها من أحد الحروف الأربعة (السين، وسوف، وقد، وحرف النفي) في مثل قولك (أعجبني أن سيقوم زيد، وأن سوف يقوم، وأن قد خرج، وأن لم يضرب) وإنما وجب التزام هذه الأحرف إذا وليها الفعل للفرق بينها وبين المصدرية في الأفعال في مثل قولك (يعجبني أن قام زيد) فهذه مصدرية لا غير[4].

و(**لكنّ**) للاستدراك تتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً، تقول (ما جاء زيدٌ لكن عمراً قد جاء) وتقول (قد جاء زيد لكنّ عمراً لم يجيء[5]).

ولها أحكام ثلاثة.

أولها: أن التغاير يكون على وجهين: أحدهما: أن يكون في اللفظ والمعنى كماذكرنا في المثال.

وثانيهما: أن يكون تغاير من جهة المعنى في مثل قولك (سافر زيدٌ لكن عمراً حاضرٌ) لأن المعنى (ما سافر عمرو).

وثانيها: أنه يجوز العطف على محلها بالرفع[6] كما جاز ذلك في (إنَّ) بخلاف سائر أخواتها، لأن (لكنَّ) لم تغير معنى الجملة الابتدائية التي بعدها بل أكدتها، وجعلتها مستقرة ثابتة فأشبهت (إنّ) في تأكيد الجملة وتقريرها.

١- قال في شرح الكافية: إنّ موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها، وأنّ المفتوحة موضوعة بتأويل مصدر، ويكون خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى(بلغني أن زيداً قائم) بلغني قيام زيد وكذا إذا كان الخبر جامداً نحو (بلغني أنك زيد) أي زيديتك.فإن الجامد إذا لحقت ياء النسب في آخره أفاد معنى المصدر نحو الماهية والكمية والفرسية والضاربية والمضروبية، وكذا بلغني أن زيداً في الدار أي حصول زيد في الدار لأن الخبر في الحقيقة حاصل المقدر. انظر شرح الكافية(٢/٣٤٩).

٢- انظر شرح الكافية(٢/٢٣٣).

٣- وكان ذلك الفعل متصرفاً وجب أن تفصل المخففة من الفعل وذلك لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر وعاملة في المضارع لفظاً فلا يفصل بينها وبين الفعل ويسمي النحاة هذه الحروف التي بعد أن المخففة حروف التعويض لأنها كالعوض من إحدى نوني أنَّ. انظر شرح الكافية(٢/٢٣٣).

٤- تقع المصدرية في موضعين:

الأول: أن تكون في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو(وأن تصوموا خير لكم) البقرة آية ١٨٤.

الثاني: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين، وتكون محل رفع أو نصب أو خفض. انظر المغني(١/٢٥).

٥- ذكر صاحب المغني للتغاير معاني ثلاثة أ- التناقض نحو(ما هذا ساكناً لكنه متحرك) والتضاد نحو(ما هذا أبيض لكنه أسود) أو خلاف نحو(ما زيد قائماً لكنه شارب)

٦- انظر شرح الكافية(٢/٣٥٤) والكتاب(٢/١٤٥) و(١/١٤٥-١٤٦).

وثالثها: أنها إذا خففت بطل عملها كما ذكرنا في(إنّ، وأنّ)[1].

(كأنّ) للتشبه (ج/١٣٦)، وقد زعم بعضهم[2] أنها مركبة من كاف التشبيه مع(أنّ) وليس(ب/١٧٦) بالقوي لاحتمال أن تكون مفردة كأخواتها، ولها حكمان:

أحدهما: أنها إذا خففت جاز إعمالها[3] وإلغاؤها، والإلغاء أكثر كما قدمنا.

وثانيهما: أن يجوز إعمالها في الأحوال لقوة شبهها في الفعل وأنشد النحاة(أ/١٠٧).

* كأنه خارجاً من جنب صفحته   سفود شربٍ نسوه عند مفتأد[4] *

(ليت) للتمني ولها حكمان: أحدهما: قد ينتصب بعدها الجزآن، واختلف النحاة في نصبها فالبصريون على أن الثاني منتصب على الحال كما في قوله:

يا ليت أيام الصبا رواجعاً[5]

وعند الكسائي أنها تنصب بإضمار كان[6]، وأما الفراء فقد أجراها مجرى الفعل فينصبها على المفعولية.

١- انظر أوضح المسالك(١/٢٧٤) وشرح التسهيل(٢/٣٨) وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من إن وأن وكأن وضعفه ابن مالك. شرح التسهيل(٢/٣٨).

٢- انظر الكتاب(٢/١٤٨) و(٣/١٥١).

٣- واستشهد سيبويه على عملها بقوله كان وريديه رشاء خُلب. الكتاب(٣/١٦٤) وانظر ابن يعيش(٨/٨٢) والإنصاف(١/١٩٨) وقول الآخر: وصدرٍ مشرق النحر كأنْ ثدييه حقان. انظر الكتاب(٢/١٣٥-١٤٠) وأوضح المسالك(١/٢٧١) وابن عقيل(١/٣٩١).

٤- البيت من معلقة النابغة التي مطلعها:
(يا دار مية بالعلياء فالسند) انظر الديوان صـ٢٢. والمعلقات العشرصـ٢٥٩ وقد استشهد به ابن جني في الخصائص وقال: إنما جاز ذلك لما اجتمع فيهما- أي ليت وكأن- وهو أن كل واحدة منها فيها معنى الفعل من التمني في ليت والتشبيه في كأن وكل واحدة منها نرفع وتنصب كالفعل القوي المتعدي وأنها متجاوزة عدد الاثنين فأشبهت بزيادة عدتها الفعل. الخصائص(٢/٢٧٦) وانظر شرح الكافية(١/٢٠٠) والخزانة(١/٥٢٥) بولاق والهاء في كأنه تعود على المدرى وشرب جمع شارب، والمفتأد: المشتوى. انظر شرح الديوان: ٢٢. والمعلقات العشر:٢٩٥.وفي لسان العرب(٣/٣٢٨) صادر. وفسر المفتأد: أنه موضع الوقود

٥- انظر ابن يعيش(١/١٠٤) و(٨/٨٤) والكتاب(٢/١٤٢) وفي الكتاب: كأنه قال (ياليت لنا أيام الصبا) وكأنه قال(ياليت أيام الصبا أقبلت رواجع) وقد نسب هذا البيت لرؤبة في المفصل وليس هو في ديوانه، ولم ينسبه سيبويه لأحد، ونسب للعجاج في ملحقات. ديوان رؤبة صـ٨٢. طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.١٩٧٤. صـ٦٥. والخزانة(٤/٢٩٠) بولاق، وقد نسبه للعجاج.

٦- قدر الكسائي هنا(كان) محذوفة مع اسمها و(رواجع) خبرها، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر ليت والتقدير على ذلك: ياليت أيام الصبا كانت رواجع. وحجته أن كان تذكر بعد ليت كثيراً من ذلك قوله تعالى (يا ليتها كانت القاضية) الحاقة آية٢٧.(يا ليتني كنت معهم) النساء آية٧٣. قال الراجز:
* يا ليتها كانت لأهلي إبلا *
وقد رد الرضي هذا التوجيه، ولم يرتض ذلك ابن هشام إذ يجيز حذف كان إذا تقدم عليها إن ولو الشرطيتان وجمهور البصريين يقدرون خبر (ليت) محذوفاً ويجعلون رواجع حالاً من ضمير الخبر المحذوف. قال ابن يعيش: التقدير (يا ليت أيام الصبا رواجعاً لنا أو أقبلت رواجعا) ؛ لأنه لم يرد منه الخبر أو لمن حل عنده هذا المحل. انظر الكتاب(٢/١٤٢) وابن يعيش(٨/٨٤) والمغني(١/٣١٦) وشرح الكافية(٢/٣٤٦) والخزانة (٤/٢٩٠) بولاق. وشرح التسهيل(٢/٩-١٠).

كأنه قال (تمنيت أيام الصبا رواجعاً)[1].

وثانيها: أنه قد يعمل في الأحوال النصب في مثل قولك(ليت زيداً قائماً عندنا) كما ذكرنا في كأن.

(لعل) للتوقع في أمر مرجو نحو قولك (لعل الله يغفر لي) وهو المطرد الشائع وقد ترد للتوقع في المخوفات نحو قوله الله تعالى (لعل الساعة قريب[2]) (وقد تكون للتعليل[3] نحو قوله تعالى في أول البقرة (لعلكم تتقون[4]) وفيها لغات(لعلَّ وعلَّ، ولعنَّ وعنَّ، ولأنَّ وأنَّ[5]))[6] وتختص بحكمين :

أحدهما: أن (أنَّ) المفتوحة المشددة تحصل في صدرها فتسد مسد اسمها وخبرها[7] كما حكى الأخفش(لعلَّ أنَّ زيداً قائمٌ).

وثانيها: أنها تعمل في الأحوال النصب تقول(لعل زيداً قائماً عندنا) فهذه جملة الكلام على كل واحد منها على الخصوص.

تم الجزء الأول بحمد اللّه تعالى

يتلوه (ج/١٣٧) الجزء الثاني الكلام في الحروف الناصبة للفعل المستقبل إن شاء اللّه تعالى (ب/١٧٧).

١- انظر التسهيل (٩/٢).

٢- الشورى آية: ٧.

٣- هو قول الأخفش. انظر شرح التسهيل(٢/٧-٨)، أوضح المسالك (٢٢٨/١).

٤- البقرة آية: ٢١.

٥- انظر الإنصاف(٢٢٤/١-٢٢٥) ولسان العرب(٤٧٢/١١-٤٧٤).

٦- ما بين القوسين ز في (ج) أضفناها للفائدة.

٧- الكتاب(٦٠/٣).

الحاصر لفوائد مقدمة طاهر
في علم حقائق الإعراب

تأليف الإمام يحيى بن حمزة

الجزء الثاني

(قال الشيخ: ومنها تسعة أحرف تنصب الفعل المستقبل وهي(أن) الخفيفة المصدرية إذا كان قبلها فعل طمع أو إشفاق، و(لن) على كل حال، ومعناها نفي المستقبل و(إذاً) إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها ولم يكن معها حرف عطف ولم يكن الفعل فعل حال ومعناه والجواب الجزاء و(كي) على كل حال ومعناها الغرض، و(حتى) إذا كانت بمعنى(كي) أو (إلى أن) و(الفاء) إذا كانت جواباً لاستفهام أو أمر أو نهي أو جحد أو عرض أو تمن أو تحضيض أو دعاء و(الواو) إذا كانت جواباً بمعنى الجمع، و(أو) إذا كانت بمعنى إلى أن، و(اللام) في الموجب غيره. كل هذه إذا كانت على هذه الصفة المخصوصة تنصب الفعل المستقبل من نحو(أريد أن تفعل) و(لتفعل)).

قال السيد الإمام :

قبل الخوض في خصائص هذه الأحرف نذكر الكلام في العلة في كونها عاملة، فنقول: أما الحروف التي عاملة بنفسها(فأن، ولن، وإذن، وكي) فالعلة في إعمالها أن(أنْ) الخفيفة مشبهة(لأنَّ المشددة) من جهة لفظها ومعناها، فلفظها ظاهر، ومعناها فمن حيث إن المصدر ينسبك منهما جميعاً، فلهذا عملت ثم حمل سائر أخواتها عليها لاشتراكها جميعاً في أنها تصرف(أ/١٠٨) الفعل إلى الاستقبال وتمحضه له[١].

وأما الحروف التي هي غير عاملة بأنفسها كـ(الواو والفاء وأو وحتى واللام) فإنها إنما عملت بإضمار (أن) كما سنقرره بعد إن شاء الله تعالى: فهذا هو الوجه (ب/١٧٨) في عملها ونصبها للفعل، فإذا عرفت هذا، فاعلم أن كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على موضعين: **الأول:** في ذكر الحروف العاملة بأنفسها، **والثاني:** في بيان الحروف العاملة بواسطة غيرها.

<u>أما الموضع الأول:</u> وهو في ذكر الحروف العاملة بأنفسها وهي أربعة(أن، ولن، وإذن، وكي) ونحن نذكرها واحدة واحده ونشرح أحكامها.

(فأنْ): معناها المصدر[٢] ولا خلاف أنها عاملة بنفسها لما ذكرنا، وهي تقع على أربعة أوجه: مخففة من الشديدة[٣] في مثل قولك (علمت أن سيقوم زيد) وقد ذكرناها[٤]. ومصدرية: نحو قولك (يعجبني أن تقوم[٥]).وزائدة[٦]: في مثل قوله تعالى {فلما أن جاء

١- انظر اللباب(٢/٣٠) وسيبويه(١/٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤٣٠-٤٣١-٤٥٧-٤٧٥-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢)، وأسرار العربية صـ٣٢٨، وأصول النحو(٢/٢٠٧) والإنصاف(٢/٥٥٩) مسألة رقم٧٧.
٢- اللباب(٢/٣١).
٣- انظر شرح الكافية(١/٢٨٧).
٤- تقدم ذكرها في أن المشبهة بالفعل.
٥- المغني(١/٢٤).
٦- المغني(١/٣١).

البشير[1]} في أحد وجهيه، ومفسرة[2]: في نحو (أمرتك أن قم[3]) أي قم.

والفعل الواقع قبلها على ثلاث مراتب: إحداها: أن يكون من باب العلم واليقين[4]، فتكون هي المخففة من الشديدة، ويجب الرفع في مثل قولـك (علمـت(ج/١٣٨) أن ستقوم) و(أن لا تقوم).

وثانيها: أن يكون من باب الطمع والرجاء والخوف نحو قوله تعالى (أطمـع أن يغفر لي ربي[5]) و(أرجو أن تقوم) و(أخاف أن تذهب) فتكون هي المصدرية ويجـب النصب فيها.

وثالثها: أن تكون من باب الظن والحسبان فيجـوز الوجهـان جميعـاً الرفـع والنصب بناء على أنها مصدرية أو مخففة من الشديدة فتقول (أحـسب أن تقـومَ وأن ستقومُ)، وأظن أن تخرجَ وأن سوف تخرجُ) قال الله تعالى (وحـسبوا أن لا تكـون فتنة[6]) بالرفع والنصب، وتنزل منزلة المصدر فتكون مرفوعـة فـي نحـو قولـك (أعجبني أن تقوم) ومنصوبة في مثل (كرهت أن نذهب) ومجرورة في مثـل قولـك (عجبت من أن خرجت) فتوقعها موقع المصدر في جميع وجوهه (ب/١٧٩).

(ولن): ومعناها النفي، وزعم الخليل[7] أنها مركبة[8] من لا وأن، فطرحت الهمزة، وهذا الحكم لا مستند له، والحق أنها مفردة كسائر أخواتها من غير حاجة إلى القـول بتركيبها[9]، وهي:

١- يوسف آية: ٩٦.

٢- ونقل صاحب المغني عن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة، قال: وهو عندي متجه، لأنه إذا قيـل(كتبـت إليه أن قم) لم يكن قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهـب ولهـذا لـو جئت (بأي) مكان(أن) في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع. المغني(٢٩/١) وانظر شرح التسهيل(٧/٤).

٣- في (أ) قوم.

٤- أو شبهه نحو قول جرير:

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً أبشر بطول سلامة يا مربع.

الديوان:صـ٣٤٨، وانظر المغني(٢٩/١).

٥- في الكتاب العزيز(والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين) الشعراء:٨٢.

٦- المائدة:٧١، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع على أن(أن) هي المخففة من الثقيلة، وحـسب بمعنـى علم لأن(أن) معناها التحقيق. وقرأ الباقون بالنصب على أن(أن) ناصبة للفعل، وحسب بمعنى الظـن. قـال النحاس: والرفع عند النحويين أجود في حسبت وأخواتها. انظر فتح القدير(٦٣/٢) وشرح التسهيل(٨/٤).

٧- هو الخليل بن أحمد سيد أهل الأدب قاطبة والغاية في تصحيح القياس وإستخراج مسائل النحو وتعليله أخـذ عنه سيبويه والنضير ابن شميل وهو أول من استخرج علم العروض وضبط اللغة وأملـى كتـاب العـين وأول من حصر أشعار العرب توفي سنة ١٦٠هـ انظر نزهة الألباء صـ٤٥. وفـي أخبـار النحـويين صـ ٣٨ وإنباه الرواة(٣٤١/١) وابن النديم صـ٤٢.

٨- انظر الكتاب(٥/٣) وشرح التسهيل(١٥/٤).

٩- وهذا رأي سيبويه(٥/٣) وانظر الكتاب(٢٢٠/٤)

مفيدة لنفي المستقبل[1] على جهة الاستغراق[2].

(وإذن): ومعناها الجواب والجزاء[3]، يقول (أنا آتيك) فتقول (إذن أحسنَ إليك) فقولك (إذن أحسنَ إليك) هو جواب لقوله (أنا آتيك) وجزاء على إثباته، وللفعل بعدها ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن يكون منصوباً على كل حال بشرطين(أ/١٠٩):

أحدهما: أن يكون الفعل مستقلاً بنفسه غير معتمد على ما قبله، فإن اعتمد على ما قبله بطل النصب في مثل قولك (أنا آتيك) فتقول (إني إذن أحسنُ إليك) فلما وقعت خبراً لـ(إنّ) بطل النصب.

وثانيها: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كان للحال بطل النصب أيضاً في نحو قولك لمن يحدثك (إذاً أظنُك كاذباً) لأن أظنك هو فعل حال[4].

الحالة الثانية: يكون مرفوعاً بكل حال، وهو إذا وقعت معتمدة على ما قبلها أو كان الفعل للحال كما ذكرنا في المثال[5].

الحالة الثالثة: أن يجوز الوجهان جميعاً الرفع(ج/١٣٩) والنصب[6]، وهو إذا كان معها واو أو فاء في مثل قولك (زيد يقومُ وإذن تقعدَ) فإن كانت للعطف كانت (إذاً) معتمدة على ما قبلها وبطل النصب بوقوعها خبراً عما قبلها، وإن كانت (الواو) للاستئناف كانت (إذن) مستقبلة وجاز النصب، وقد جاء قوله (وإذن لا يلبثون[7]) بالرفع على العطف، وبالنصب[8] على الاستئناف(ب/١٨٠).

١- قال سيبويه: (لن أضرب) نفي لقوله: سأضرب. انظر الكتاب(١/١٣٥)

٢- انظر هذه المسألة: في المغني(١/٣١٤) وابن يعيش(٨/١١٠) و (٨/١١٦) والعيني(١/٣١٤).ويوافق الإمام الزمخشري كما في الأنموذج أن لن لتأبيد النفي. ويقول ابن مالك: وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى وهو اعتقاد باطل، عند أهل السنة والجماعة لصحة ثبوت الرؤيا عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يقول الشوكاني وأحاديث الرؤية متواترة. وقد وردت في الصحيحين وعند أبي شيبة وعبد بن حميد والترمذي وابن جرير وابن المنذر والطبراني، والدار قطن والحاكم ابن مردويه والبيهقي عن ابن عمر. كذا أحمد والنسائي عن أبي هريرة. انظر فتح القدير(٥/٣٤٠). والتجريد الصحيح لأحاديث الجامع الصحيح، تأليف أحمد عبد اللطيف الزبيدي صـ٩٢، ويقول الشوكاني: ولم يتمسك من نفاها واستبعدها بشيء يصلح للتمسك به لا من كتاب الله ولا من سنة رسوله.

٣- شرح التسهيل(٤/١٩).

٤- شرح التسهيل(٤/٢٠).

٥- شرح التسهيل(٤/٢٢).

٦- شرح التسهيل(٤/٢١).

٧- الإسراء آية:٧٦. العطف على ليستفزونك.

٨- قرأ الجمهور برفع الفعل بعد (إذن) ثابت النون، وحرف النون مرسوم في مصاحف العامة، ورفعه وعدم إعمال(إذن) فيه ثلاثة أوجه. =

(وكي): ومعناها التعليل[1]، دالة على أن الفعل الذي قبلها علة للفعل الذي بعدها، وقد زعم بعض النحاة[2] أنها غير ناصبة بنفسها، وإنما تنصب بإضمار(أن)، والمختار[3] أنها ناصبة بنفسها لوقوع الاتفاق على أنها ناصبة بنفسها في نحو قولك (جئتك لكي تكرمني) وهما سواءً[4] في الاقتضاء، فهذه جملة الحروف الناصبة للفعل بأنفسها.

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان الحروف التي تعمل بواسطة(أن) فاعلم أنها خمسة أحرف (حتى، واللام، والواو، والفاء، وأو) ونحن نشرح أحكامها واحداً واحداً- بعون الله تعالى- فنقول إنما بطل عملها بنفسها لأنها تدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل أخرى، فلما كانت مشتركة بطل عملها، إذ ليس عملها في أحدهما بأولى من عملها في الآخر، فبطل عملها لأجل الاشتراك، وزعم بعض[5] النحاة أنها عاملة بأنفسها وليس بشيء لما ذكرناه.

(حتى): ولها معنيان. **أحدهما:** أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها[6]، فتكون بمعنى إلى (أن) في نحو قولك (سرت حتى تغرب الشمس).

= أ- أنها توسطت بين المعطوف والمعطوف عليه أبين يستفزونك ويلبثون.

ب- الثاني أنها متوسطة بين قسم محذوف وجوابه فألغيت لذلك، والتقدير: و والله إذن لا يلبثون.

ج- أنها متوسطة بين مبتدأ محذوف وخبره، فألغيت لذلك، والتقدير، وهم إذن لا يلبثون.

وقرأ أبيّ بحذف النون فتصبه بإذن عند الجمهور، وبأن المضمرة بعدها عند غيرهم، وفي مصحف عبد الله (لا يلبثوا) بحذفها، قال الزمخشري: وأما قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي إذاً لا يلبثوا عطف على جملة وإن كادوا ليستفزونك.

وقال سيبويه: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف(إذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا). وقرأ عطاء (لا يُلبّثون) وقرأها يعقوب كذلك إلا أنه كسر الياء بيد أن صاحب القراءات العشر لم يورد شيئاً عن هاتين القراءتين أي محذوفة النون والمضعفة فهي ليست متواترة. وقال صاحب المغني: وقرئ شاذاً بالنصب. انظر: الدر المصون(٧/٣٩٤) وشرح التسهيل(٤/٢١) وسيبويه(٣/١٣-١٤) وفتح القدير(٣/٢٤٧) والبحر المحيط(٦/٦٦) والإتحاف ٢٠٢.وحاشية الدسوقي(١/٦٠) القراءات العشر المتواترة صـ٢٩٠، واللباب(٢/٣٦-٣٧) ومختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، نشرة: برجستراسرة. المطبعة الرحمانية. مصر، ١٩٣٤. صـ٧٧.

١- انظر المغني(١/١٩٨) وابن عقيل(٢/٤) وأوضح المسالك(٣/١٦٢) وشرح التسهيل(٤/١٦).

٢- وعن الأخفش أن(كي) جارة دائماً وأن النصب بعدها بـ(أن) ظاهرة أو مضمرة. المغني(١/١٩٩) وانظر ابن عقيل(٢/٤) وشرح التسهيل(٤/١٦) وعزا هذا القول للبصريين.

٣- انظر المغني(١/١٩٩)

٤- أي(كي وأن).

٥- انظر شرح الأشموني(٣/٣٠٥) و(٣/٢٩٨،٢٩٢) وزعم بعضهم أي الكوفيون- أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة. وانظر الإنصاف وابن يعيش(٢/٢٧) واللباب(٢/٣٨).

٦- الأشموني(٣/٢٩٧) اللباب(٢/٤٤) وسيبويه(١/٤٠٨-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨) وشرح المفصل(٧/٣٠) والإنصاف(٢/٥٧٩) مسألة ٨. والمقتضب(٢/٣٨) وشرح التسهيل(٤/٢٤).

وثانيها: أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها فتكون بمعنى(كي) تقول(أسلمت حتى يغفر الله لي[1]) فالغفران مسبب عن الإسلام.

وللفعل بعدها حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون مستقبلاً أو في حكم الاستقبال فيلزمه النصب والذي يكون مستقبلاً(أ/١١٠) في مثل قولك(سرت حتى أدخلَ البلد[2])(ب/١٨١).

فهذا إنما(ج/١٤٠) يكون مستقبلاً لأن دخولك في وقت السير كان مترقباً منتظراً لم يوجد[3]. والذي يكون في حكم المستقبل هو أن يكون الدخول قد تقضى ومضى، إلا أنه كان في وقت السير المفعول من أجله كان مترقباً، فلهذا نصب على هذا التقدير[4].

الحالة الثانية: أن يكون حالاً أو في حكم الحال فيرفع، فالذي يكون حالاً، في مثل قولك (سرت حتى أنا الآن أدخلُ البلد) وفي مثل قولهم (مرض حتى لا يرجونه) أي هو الآن لا يرجى، (وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه) بمعنى هو الآن يجر بطنه، والذي يكون في حكم الحال هو أن يكون الفعل قد انقضى ومضى، إلا أنك تحكي الحال الماضية التي انقضت ومضت، فلهذا رفعته على هذا التقدير[5].

(اللام): ولها معنيان. **أحدهما:** أن تكون بمعنى كي في مثل قولك(قمت ليقومَ).

وثانيها: أن تكون مؤكدة للنفي في نحو قولك(ما كنت لأعطيك) وكل واحدة منها تعمل النصب في الفعل، لكن بينها فرق من وجهين:

أما أولاً: فلأن لام كي تدخل في الإثبات، ولام الجحد[6] لا تكون إلا مؤكدة للنفي كما ذكرناه.

وأما ثانياً: فلأن لام كي لو أسقطت من الكلام فسد المعنى بخلاف لام الجحد، فليس سقوطها يفسد المعنى[7].

(الفاء): ومعناها السببية، بمعنى أن ما بعدها مسبب عما قبلها وتنصب الفعل في جواب أحد الأشياء السته (الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والجحد)

١- الأشموني(٣/٢٩٧-٢٩٨) وشرح التسهيل(٤/٢٤).

٢- الأشموني(٣/٢٩٨-٢٩٩).

٣- والنصب هنا واجب. الأشموني(٣/٢٩٨) والاستقبال الحقيقي بأن يكون بالنسبة إلى زمن التكلم.

٤- انظر تعليق الصبان على الأشموني(٣/٢٩٩).

٥- انظر الأشموني(٣/٢٩٩) واللباب(٢/٤٥).

٦- وسماها النحاس(لام النفي). الأشموني(٣/٢٩٩) وسماها ابن مالك لام الجحود، شرح التسهيل(٤/٢٣).

٧- يقول ابن مالك وسميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها كما تقول: في نحو: ما كان لزيد ليفعل، ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدة لا معنى لها، إذ لو كانت كذلك لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام الاختصاص، وخلت على الفعل لقصد معنى: ما كان زيدٌ مقدراً أو هاماً أو مستعداً لأن يفعل، وكذا قال سيبويه، وكأنك إذا مثلث قلت ما كان زيدٌ لأن يفعل أي ما كان زيدٌ لهذا الفعل. شرح التسهيل(٤/٢٣) سيبويه(٣/٧).

تقول في الأمر (قم فأقومَ) وفي النهي (لاتقم فأقومَ)(ب/١٨٢). وفي الاستفهام(أتقوم فأقوم؟)، والتمني (ليتك تنزل فأكرمك) والعرض (ألا تحسن فأشكرك) والجحد في قولك (ما تأتينا فنحدثك).

و(الواو): ومعناها الجمعية وتنصب في جواب الأشياء الستة كما ذكرنا في الفاء تقول في الأمر(قم وأقوم) وفي النهي (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) والاستفهام (أتقومُ وأقوم؟) وفي التمني (ليتك تخرج وأخرج معك) وفي (ج/١٤١) العرض (ألا تنزل وتصيب خيراً) والجحد (ما قمت وأقوم وما تأتينا وتحدثنا).

(أو): ولها معنيان: **أحدهما:** أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها فتكون بمعنى(إلى أن) في مثل قولك(أنتظرك أو تأتيني) بمعنى إلى أن تأتيني[1].

وثانيها: بمعنى إلا أن كما قال سيبويه[2]؛ في نحو قولك(لألزمنك أو تعطيني حقي[3]) بمعنى إلا أن تعطيني حقي. والمعنى فيها متقارب واعلم أن هذه الحروف إنما تعمل النصب في الأفعال (أ/١١١) بواسطة(أن) وهي بالإضافة إلى إظهار(أن) وإضمارها معها على ثلاثة أقسام. قسم يجب إظهارها معه وهو مع حروف النفي، في مثل قوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب[4]) وإنما وجب إظهارها مع حروف النفي حذراً من إقحام (اللام) على حرف النفي وقسم يمتنع إظهارها معه وهي (لام) الجحود، في مثل قولك (ما كنت لأقوم) فرقاً بينها وبين لام (كي) وقسم يجوز إظهارها معه، وهو الواو، والفاء[5]، ولام كي في مثل قولك يعجبني (خروجك وتقوم، وأن تقوم) و(يعجبني قعودك وأقوم وأن أقوم) و(خرجت لتخرج وأن تخرج) وهكذا في سائرها في الحروف الناصبة للفعل.

(قال الشيخ: ومنها ثمانية عشر حرفاً تجر الاسم وتوصل إليه معنى الفعل وهي(من وإلى وفي واللام في أحد أقسامها، والباء، ورب وفاؤها وواها، وعن وعلى في أحد أقسامها(ب/١٨٣)وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ لمعنى الزمان الحاضر وحتى بمعنى إلى، واواً والقسم، وتاؤه، وحاشا في الاستثناء، وخلا وعدا في أحد الوجهين، كلها تدخل على المعرفة والنكرة سوى رب، وكلها تكون في أول الكلام وآخره إلا رب، وكلها تدخل على الظاهر والمضمر

١- المغني(١/٧٠) وبمعناه البيت الذي يستشهد به النحاة كثيراً: لأستهلن الصعب أو أدرك المنى.

٢- الكتاب(٣/٤٦-٤٧) وأوجب سيبويه أن ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة.

٣- هذا المثال أورده سيبويه وقال: كأنه يقول ليكونن اللزوم أو أن تعطيني.

٤- الحديد آية: ٢٩.

٥- و(أو) و(ثم) إذا كانت حروف عطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو:

ولبس عباءه وتقر عيني. لولا توقع معتر فأرضيه.

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله قوله تعالى (أو يرسل رسولاً) الشورى آية: ٥١ في قراءة غير نافع.

إلا رب وكاف التشبيه، ومذ ومنذ، وحتى في أحد أقسامها، وواو القسم وتاؤه، وواو رب وفاؤها، وكلٍ ما وقع منها خبراً لمبتدأ أو صفة لموصول أو صلة الموصول أو حالاً لذي حال، فإنه يتعلق أبدا بمحذوف، وما عدا ذلك فإنه يتعلق بموجود، أو ما هو في حكم الموجود).

قال السيد الإمام :

قبل الشروع في بيان أحكام حروف الجر نذكر معناها. واعلم أن المراد بقولنا حروف الجر(ما وضع للافضاء بفعل أو مشتق منه أو معناه إلى ما يليه[1])، ونعني بقولنا ما وضع للإفضاء أن الفعل إذا كان قاصراً عن التعدي بنفسه، فإنه لا يمكن الإفضاء(ج/١٤٢) بمعناه إلى ما بعده إلا بواسطة حروف الجر، ألا ترى أن قولك (مررت) لما كان لا يقتضي مفعولاً بنفسه لم يمكن الإفضاء بمعناه إلى ما يليه إلا بحرف الجر وهو في(الباء) في (مررت بزيد) وقولنا بفعل مثل(خرجت من الدار) وقولنا أو مشتق من الفعل[2] في مثل قولك (أنا مار بزيد) فإن قولنا بزيد متعلق بماء لأنه مشتق من الفعل، وقولنا أو معناه في نحو قولك (زيد في الدار)(ب/١٨٤) فإن قولنا في الدار متعلق بمعنى الفعل لوقوعه في موضع الخبر فتعلق بمحذوف كما كقدمناه فهذه فائدة قولنا في الشيء إنه حرف جر، فإذا عرفت هذا فاعلم أن حروف الجر على ثلاثة أضرب.

فالضرب الأول: منها لا يكون إلا حرفاً فقط. (وهي من وإلى وحتى، وفي واللام والباء ورب، وواوها، وفاؤها، وواو القسم، وتاؤه)

والضرب الثاني: يكون حرفاً واسماً وهي(عن، وعلى، والكاف، ومذ ومنذ).

الضرب الثالث: يكون(أ/١١٢) حرفاً وفعلاً وهي (حاشا، وعدا، وخلا) فلا جرم لما انقسمت على هذه الأضرب الثلاثة رتبنا الكلام فيها على ثلاثة مواضع.

الموضع الأول[3]: فيما لا يكون إلا حرفاً فقط وهي عشرة، ولها معانٍ أربعة:

أولها: ابتداء الغاية[4]، في مثل قولك (سرت من البصرة)، لأن المعنى أن ابتداء مسيرك كان من البصرة.

١- انظر شرح المفصل(٨/٨-٩) واللباب(١/٣٥٢) وشرح الكافية(١/٢٤) وأسرار العربية ٢٥٣.

٢- في (أ) و(ج) س (من).

٣-(س) من (ب) كلمة الموضع.

٤- لم يحدد يحيى بن حمزة المقصود بالغاية سوى إيراده المثال الذي يدل على أن المقصود هو الغاية المكانية. وقال ابن السراج: تكون(من) لابتداء غاية الفعل من الفاعل، ولابتداء غاية الفعل من المفعول كقولك: نظرت من الدار إلى الهلال من خلل السحاب فمن الدار مكان الفاعل، ومن خلل السحاب مكان المفعول. أما ابن يعيش فيقول ولا تكون (مِن) عند سيبويه إلا في المكان، والمبرد يجعلها ابتداء كل غاية، وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريين، فتقول: خرجت من الكوفة، وعجبت من فلان، واحتجوا بقوله تعالى: (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم). شرح المفصل(٨/١٠-١١) واللباب(١/٣٥٣).

وثانيها: بيان الجنس في مثل قولك (خاتم من[1] ذهب) وقوله تعالى {فاجتنبوا الرجس من الأوثان[2]}.

وثالثها: التبعيض في مثل قولك (أخذت من الدراهم[3]).

ورابعها: الزيادة في النفي في مثل قولك (ما جاءني من أحد) وقوله تعالى{وما من إله إلا الله} هذا مذهب سيبويه[4]، وأجاز الأخفش[5] زيادتها في الايجاب[6] في مثل قوله تعالى {يغفر لكم من ذنوبكم[7]}.

(إلى): ومعناها انتهاء الغاية[8] في نحو قولك (سرت من البصرة إلى الكوفة) بمعنى[9] أن انتهاء سيرك ومنقطعة كان إلى الكوفة، ومن حكمها ألا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها[10]، وإنما دخلت المرافقة في قوله تعالى {فاغسلوا أيديكم إلى المرافق[11]}(ج/١٤٣) بفعله عليه السلام وبيانه[12] لا بظاهر الآية وإنما لم تدخل لأن

١- س (من) من (أ).

٢- سورة الحج آية ٣٠. أي الرجس الحاصل من الأوثان.

٣- يقول العكبري: وعلامته أن يصلح مكانها (بعض)، وقال المبرد: هي لابتداء المكان أيضاً، والتبعيض مستفاد بقرينه.

٤- الكتاب(٢/٣١٥-٣١٦) و(٣/٢٢٥) قال سيبويه: ولكنها توكيد. والآية من سورة آل عمران رقم ٦٢.

٥- هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن أحذق أصحاب سيبويه وهو الطريق إلى كتابه توفي سنة ٢١٥هـ. طبقات الزبيدي صـ٧٤، وسنة ٢١١هـ، كما في الإنباه(٢/٤٣) و أخبار النحويين البصريين صـ٦٦.

٦- انظر اللباب(١/٣٥٥) والمغني(١/٣٦٠) وابن عقيل(٢/١٧) ورد العكبري على الأخفش بقوله: أن(من) حرف والأصل في الحروف أنها وضعت للمعاني اختصاراً من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى. وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائداً وأما ما جاء من شواهد فوجهه. اللباب(١/٣٥٦) وانظر المغني(١/٣٦٠) وابن عقيل(٢/١٧) وأتى برأي الأخفش على جواز دخول(من) على المعرفة.خلافاً للبصريين. وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير مجرورها. ويستشهدون بـ(قد كان من مطر) وذكر السعد أن (من) الجارة تزاد في الإثبات اختياراً في موضع واحد، وهو تمييز(كم) الخبرية إذا فصل بين (كم) وبينه بفعل نحو قوله تعالى(كم تركوا من جنات) الدخان آية: ٢٥. فمن زائدة وجنات تمييز. المطول(٢٣٤).

٧- نوح آية: ٤. وهناك معاني أخرى لمن تأتي بمعنى البدل نحو قوله تعالى(أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) التوبة آية: ٣٨ أي بدلاً من الآخرة، ومنه قوله تعالى (ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة) الزخرف آية: ٦٠. أي بدلاً منكم. وقد ذكر صاحب المعنى معاني غير هذه. انظر المغني (١/٣٦٠).

٨- الكتاب(٤/٢٣٠) وهي مقابلة لـ(مِن) اللباب(١/٣٥٦).

٩- س (أن) من أ و ب.

١٠- انظر اللباب(١/٣٥٧) وشرح المفصل(٨/١٥).

١١- سورة المائدة آية: ٦.

١٢- قال الشوكاني: الآية تدل على أن الغاسل يبلغ إلى المرفقين ولا يغسلهما، لأن ما وقع التحديد به لا يدخل في المحدود، و(إلى) للغاية، والغاية لا تجاوز، وقد استدل على وجوب غسل المرفقين بما أخرجه الدار قطني في السنن والبيهقي في السنن الكبرى من حديث جابر بلفظ (كان الرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه وفي إسناده ضعيفان، هما عباد بن يعقوب والقاسم بن محمد بن عبدالله=

غاية الشيء(ب/١٨٥) هو حده ومنقطعه.

(حتى): لانتهاء الغاية كمعنى[١] (إلى) لكنها تفارقها بأمور ثلاثة:

أولها: أن مجرورها يجب فيه أن يكون آخر جزء من الشيء أو يلاقي ذلك الشيء في مثل قولك(أكلت السمكة حتى رأسها) و(نمت البارحة حتى الصباح) ولا يلزم ذلك في(إلى) وإنما وجب ذلك في (حتى) لأن الفعل المعدى بها، الغرض فيه أن يتقضى شيئاً فشيئاً حتى تأتي على آخره[٢].

وثانيها: أن من حكمها أن يدخل ما بعدها فيما قبلها[٣] بخلاف (إلى) كما قدمنا ذكره فلهذا فإن في مسألتي (السمكة والبارحة) قد أكل الرأس ونيم الصباح.

وثالثها: أنها لا تدخل على مضمر[٤] خلافاً للمبرد، فلا تقول(حتاه وحتاك) كما تقول(إليه، وإليك).

وأقسامها أربعة[٥]: لانتهاء الغاية هاهنا، وبمعنى (كي)[٦] كما قدمنا،

= بن عقيل، ولكنه يغني عن هذا الضعيف ما أخرجه مسلم(٢١٦/١ رقم ٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: (أنه توضأ، ثم غسل يده حتى أشرع في العضد ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا)، ولكن هذا لا يفيد الوجوب، لأن غسل اليدين غير مجمل في الآية لوقوع البيان للغاية بقوله: إلى المرفقين، اللهم إلا أن يقال: إن الشيء المغيابه تحتمل اللغة أو الشرع دخوله في المغيا، وعدَّ دخوله ثبت لذلك الإجمال، ودل فعله صلى الله عليه وسلم على الوجوب.وقد قال المبرد: تدخل الغاية في الجنس(كبعت الثوب من هذا الطرف إلى هذا الطرف) وأكلت السمكة إلى رأسها، وذهب جمهور أهل اللغة إلى عدم دخول الغاية. وقد ثبتت أيضاً في غسله- صلى الله عليه وسلم- للمرفقين أحاديث غير ما تقدم. انظر الدار قطني في حديث عثمان(٨٣/١ رقم١٧) ونقل الآبادي في التعليق المغني عن ابن حجر أنه قال: إسناده حسن، وأخرج البزار والطبراني من حديث ثعلب ابن عباد عن أبيه مرفوعاً ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه عزاه الهيثمي في(مجمع الزوائد) إلى الطبراني في الكبير فقط. انظر وبل الغمام على شفاء الأوام للشوكاني(١٠١/١).

١- انظر المغني(١٣١/١-١٣٢).

٢- انظر المغني(١٣٣/١).

٣- انظر المغني(١٣٢/١-١٣٣) وقال: إنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها

أو عدم دخوله كما في قوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكنٍ عُزِيَت ... لهم فلازال عنه الخير مجدودا

والمجدود المقطوع وقوله لازال عنها هو القرينة المانعة من دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها وهو الدعاء، فإذا لم تكن هناك قرينة تقتضي الدخول أو تمنعه فما بعدها يحمل على الدخول وينقل صاحب المغني عن القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى، ويقول وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور وإنما الاتفاق في حتى العاطفة. انظر المغني(١٣٢/١-١٣٣).

٤- انظر المغني(١٣١/١) وليس هذا رأي المبرد فقط بل هو رأي الكوفيين أيضاً.

٥- أي- حتى.

٦- المغني (١٣٣/١).

وعاطفة[1]، وابتدائية[2]. في مثل قولك امرئ القيس[3]:*وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[4]*

(في): ومعناها الظرفية[5]، وتكون حقيقة في نحو قولك (زيد في الدار) و(عمرو في المسجد) ومجازاً[6] في مثل (نظرت في الحاجة، وتفكرت في أمري).

(اللام): ومعناها الاختصاص[7] كقولك(المال لزيد) وتكون للتعليل[8] كقولك(جئتك لتكرمني) وللزيادة كقوله تعالى(ردف لكم)[9].

(الباء): ولها معانٍ خمسة، **أولها**: الإلصاق[10] في مثل (مسحت بالمنديل) **وثانيها**: الاستعانة[11] في مثل (كتبت بالقلم) **وثالثها**: المصاحبة[12] في مثل نحو قولك (دخل علينا بثياب السفر) و(شريت الفرس بسرجه ولجامه). **ورابعها** (أ/١١٣): المقابلة[13]في نحو (خذ هذا بهذا)(ب/١٨٦).

وخامسها: الزيادة[14]في المنصوب في نحو (ما زيد بقائم) وفي المرفوع في مثل (كفى بالله شهيداً)

(رب وواوها وفاؤها): ومعناها التقليل[15]، ولها أحكام خمسة:

١- ذكر ابن هشام لمعطوفها ثلاثة شروط، أحدها: أن يكون ظاهراً لا مضمراً.
الثاني: أن يكون إما بعضاً من جمع قبلها كـ(قدم الحاج حتى المشاة) أو جزءاً من كل نحو(أكلت السمكة حتى رأسها) أو كجزء نحو(أعجبتني الجارية حتى حديثها) ويمتنع أن تقول حتى ولدها. والضابط لذلك أنها تدخل حتى حيث يصح دخول الاستثناء، وتمتنع حيث يمتنع. الثالث: أن تكون غاية لما قبلها إما في زيادة أو نقص فالأول نحو(مات الناس حتى الأنبياء) والثاني(زارني الناس حتى الحجامون) وتختلف عن الواو إضافه إلى ما سبق أنها لا تعطف الجمل وأنها إذا عطف على المجرور أعيد الخافض نحو (مررت بالقوم حتى بزيد).

٢- انظر المغني(١/١٣٨).

٣- هو حندج بن حجر وأمه فاطمة بنت ربيعة أخت كليب أحد أمراء الشعر في الجاهلية وأحد رجال المعلقات توفي قرب أنقرة. العصر الجاهلي صـ١٨.

٤- انظر الديوان(١/١٣٣) و المغني(١/١٣٦-١٣٨) وشرح المفصل(٨/١٥)و(٥/٩٥)و(٧/٣١)و(٨/١٩).

٥- انظر المغني(١/١٨٢) واللباب(١/٣٥٨).

٦- انظر المغني(١/١٨٢) واللباب(١/٣٥٨).

٧- انظر المغني(١/٢٢٩).

٨- انظر المغني(١/٢٢٩).

٩- سورة النمل آية(٧٢) انظر المغني(١/٢٣٧).

١٠- انظر المغني(١/١٠٦) واللباب(١/٣٦١) والعوامل المائة النحوية: ٩١-٩٢.

١١- انظر المغني(١/١٠٨) والمائة النحوية ٩١- ٩٢.

١٢- انظر المغني(١/١٠٩) والمائة النحوية ٩١-٩٢.

١٣- انظر المغني(١/١١٠) قال وهي الداخلة على الأعواض. واللباب(١/٣٦١) قال وهي التي تكون للبدل.

١٤- انظر المغني(١/١١٢-١١٣) واللباب(١/٣٦١).

١٥- قال ابن هشام: وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثر دئماً خلافاً لابن درستويه وجماعته، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً. انظر المغني(١/١٤٣). وأخذ ابن حمزة بقول ابن الحاجب أنها تفيد التقليل الكافية(٢/٣٢٩) والعكبري في اللباب، بل علل العكبري تصدرها للجملة لإفادتها التقليل لأنها تشبه حروف النفي والقليل في حكم المنفي. اللباب(١/٣٦٧).

أولها: أنها لا تدخل إلا على نكرة، إما ظاهرة موصوفة[1] في نحو (رب رجل كريم) أو مضمرة مميزة بمنصوب في نحو (ربه رجلاً)[2].

وثانيها: أن لها صدر(ج/١٤٤) الكلام[3]، فلا يجوز أن تقول (لقيت رب رجل).

وثالثها: إن فعلها العامل فيها يجب أن يكون ماضياً[4] تقول (رب رجل لقيت) ولا يجوز (سألقاه).

ورابعها: أن فعلها العامل فيها لا يأتي إلا محذوفاً[5] في الأكثر. قال الأعشى[6]:

* رب رفدٍ هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقيال[7] *

فهرقته صفة لرفد، وهو دال على فعلٍ عامل في (رب) تقديره هرقت.

وخامسها: أنها تكف(بما) فتدخل على الجملة الفعلية والاسمية تقول(ربما قام زيد) و(ربما زيد قائم) قال الله تعالى(ربما يود الذين كفروا[8]).

(واو القسم): مبدلة عن(الباء)، وتختص بالاسم الظاهر، و(الباء)لأصالتها تختص بالظاهر والمضمر، نحو قولك(بالله، وبك، لأفعلن) و(التاء) مبدلة عن(الواو) وتختص باسم الله تعالى، وقد حكى الأخفش(ترب الكعبة) وهو قليل.[9]. فهذا هو الكلام على ما يكون حرفاً لا غير.

وأما الموضع الثاني: وهو[10] فيما يكون حرفاً واسماً وهي خمسة[11].

١- انظر المغني(١٤٤/١) يعلل العكبري باختصاصها بالنكرة لأن التعليل يتصور فيها دون المعرفة.

٢- ابن عقيل(١٠/٢). يرى العكبري هذه الجملة شاذة ويعد هذا الضمير نكرة، لأنه لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه، بل وجب تفسيره بالنكرة بعده ولم يستعمل إلا مذكراً مفرداً، بيد أن السيوطي يجيز ربه رجلاً، وربه رجلين، وربه رجالاً، وربه امرأة وربه امرأتين، وربه نساء. انظر اللباب(٣٦٧/١) وهمع الهوامع(٢٧/٢)..

٣- انظر المغني(١٤٤/١) واللباب(٣٦٧/١)

٤- انظر المغني(١٤٤/١).

٥- المغني(١٤٤/١) والكافية(٣٣٢/٢) لظهور معناه لاكتفائهم بالصفة. اللباب(٣٦٥/١).

٦- شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات. انظر العصر الجاهلي صـ ٢٤٨.

٧- هو من قصيدة يمدح بها الأسود بن المنذر اللحمي. انظر الديوان صـ١٣. وروي في الديوان مكان أقيال(أقتال) جمع قِتل بكسر القاف وهو المثيل والنظير أو العدد المقاتل، والأقيال جمع قَيل، وهم الملوك، والرفد: القدح الضخم، وقد كنى عن القتل بإراقة الأقداح. انظر أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٢. مادة (رفد) والقاموس مادة قول (٤٢/٤) انظر المغني(٦٤٩/٢) والخزانة(١٧٦/٤) وشرح المفصل(٢٨/٨-٢٩) الإيضاح صـ٢٥١.

٨- الحجر آية: ٢.

٩- الأخفش تقدمت ترجمته أنظر فهرست الأعلام. وانظر شرح ابن عقيل(١٢/٢).

١٠- س الفاء من (فيما) في (أ).

١١- س (خمسة) من (أ).

(على): ومعناها الاستعلاء وقد يكون حقيقة في مثل قولك(ركبت على الفرس) وقوله تعالى {فإذا إذا استويت أنت ومن معك على الفلك[1]} ويكون مجازاً في مثل قولك (فلان علينا أمير)(ب/١٨٧).

و(الفلانِ علي دين) ويكون اسماً في نحو قوله: *غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها[2]* أيٍ من فوقه.

(عن): ومعناها البعد والمجاوزه، وقد تكون حقيقة في مثل(رميت عن القوس) و(خرجت عن البلد) وتكون مجازاً في نحو قولهم(كساه عن العري) و(أطعمه عن الجوع) كأنه جعل الجوع والعري عنه متباعدين.

وتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجر كقوله:

* فقلت للركب لما أن علابهم من عن يمين الحُبَيّا نظرةٌ قبلُ[3]*

(كاف التشبيه): ومعناها تشبيه الشيء بغيره في مثل قولهم (فلان كالأسد) وقد تكون اسماً في مثل قوله (يضحكن عن كالبرد المنهم[4])

(مذ ومنذ): وهما حرفان إذا كانا للزمان الحاضر بمعنى(في) تقول(ما رأيته مذ اليوم والليلة) أي في هذا اليوم وفي هذه الليلة[5]، ومعناها ابتداء الغاية في الزمان فتجر بهما هاهنا. وقد يكونان(أ/١١٤) اسمين إذا كان للزمان الماضي تقول (ما رأيته(ج/١٤٥) مذ يومانِ ومنذ ليلتان) فترفعهما على الابتداء والخبر[6]، فهذا هو الكلام على ما يكون حرفاً واسماً.

١- المؤمنون آية: ٢٨.

٢- تمامه (تصل، وعن قيض بزيزاء مَجْهل) والبيت لمزاحم بن الحارث العقيلي: يصف قطاة وفرخها وهو في ابن عقيل(٢/٢٨-رقم٢١٢) والمغني(١/١٥٦رقم٢٥٦) وشرح التسهيل(٣/١٤) وشرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ (٢/٨١٠)، والدرر(٢/٣٦).

٣- الشاهد للقطامي: ديوان القطامي، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب. بيروت، ١٩٦٠.صـ٢٨ وشرح المفصل(٨/٤١) والمقرب(١/١٩٥) وانظر شرح الكافية(٢/٣٤١).

٤- هذا شطر من بيت نسبه السيوطي للعجاج انظر شرح الشواهد صـ(١٧١-١٧٢)وشرح التصريح(٢/١٨) والخزانة(٤/٢٦٢) بولاق. والدرر(٢/٢٨) وبلا نسبة في الهمع(٢/٣١) والأشموني(٢/٢٢٥) والمغني(١/١٦٩ رقم ٣٢٦) والمفصل وشرحه(٨/٤٢-٤٤). وفي عمدة ذوي الهمم

خمس جوار من بنات عمي يضحكن عن كالبرد المنهمِّ

تحت أنوف شامخات شمِ

وفي معجم الشواهد بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ خمس يضحكن عن كالبرد منهم. والمنهم: المذاب يصفوا نسوة بصفاء الثغر وأن أسنانهن كالبرد الذائب لصفائها ورقتها. انظر عمدة ذوي الهمم صـ١١٥. ومعجم الشواهد(١/٢٣٣).

٥- انظر ابن عقيل(٢/١١).

٦- قال ابن عقيل: يستعمل(مذ ومنذ) اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً أو وقع بعدها فعلٌ فإذا جاء بعدهما فعل فيعربا ظرفاً له نحو(جئت مذ دعا فمذ منصوب على الظرفية. ابن عقيل(٢/٣١) بتصرف قليل.

الموضع الثالث: ما يكون حرفاً وفعلاً وهي ثلاثة:

(حاشا): ومعناها التنزيه، واستعمالها حرفاً هو الأفصح، وقد تكون فعلاً إذا نصبت بها[1]، تقول (هجم القوم حاشا زيداً) بمعنى جانب بعضهم زيداً وفي نحو قوله تعالى {حاشَ لله.[2]} بمعنى تنزيهاً لله، وبراءة له من السوء.

و**(عدا وخلا):** واستعمالهما فعلين هو الأفصح وقد يكونان حرفين إذا كان الاسم مجروراً بهما في مثل (جاء القوم عدا زيدٍ وخلا زيدٍ) وسيأتي حكمهما في النصب في الاستثناء فهذا هو الكلام في حروف الجر(ب/١٨٨).

(قال الشيخ: ومنها خمسة تجزم الفعل المستقبل وهي(لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي) وإن في المجازاه مع ما حمل عليها من الأسماء والظروف، والذي حمل عليها من الأسماء: منْ، وما، وأي، ومهما، ومن لظروف (أين، وأنى، ومتى وحيثما، وإذا ما وإذ ما) في أحد القولين، وإذا في الشعر، وكيفما عند الكوفيين، كل هذه تجزم فعلين مستقبلين، والآمر والنهي، والعرض والتمني، والتحضيضِ والدعاء والاستفهام يجزم فعلاً واحداً إذا لم يكن معه(فاء) فإن كان معه(فاء) كان منصوبا مع هذه المعاني السبعة ومرفوعا مع الشرط).

قال السيد الإمام :

اعلم أن ما يعمل في الفعل الجزم هو على ثلاثة أضرب:

فالضرب الأول: حروف، و**الضرب الثاني:** ظروف، **والضرب الثالث:** أسماء غير ظروف، فلا جرم لما انقسم العامل في الفعل الجزم إلى هذه الضروب رتبنا الكلام فيه على ثلاثة مواضع.

أما الموضع الأول: في الحروف وهي خمسة (لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي وإن في المجازاة) ونحن نشرح أحكامها واحداً واحداً بعون الله تعالى.

(لم، ولما): يشتركان في أنهما موضوعان لنفي الماضي فينزل قولك(لم يفعل زيدٌ) منزلة ما فعل، ويعملان في الفعل الجازم لأنهما من عوامله، وتقلبان معنى المضارع إلى الماضي ومعنى ذلك أنهما يدخلان على صورة المستقبل فيجعلانه ماضياً كما ذكرنا وتختص(لما) بأحكام ثلاثة: أولها: أن (لم) نفي فعل ليس معه(قد) و(لما) نفي فعل معه(قد) فلم نفي(ب/١٨٩) لقولنا(فعل زيدٌ) و(لمّا) نفي لقولنا(قد فعل زيدٌ[3]).

١- انظر المغني(١/١٣١) وابن يعيش(٨/٤٨-٤٩) والإنصاف(١/٢٧٨).

٢- يوسف آية: ٥١.

٣- ذكره صاحب المغني(١/٣١٠) وفرع عليه مفارقة(لمّا) لـ(لم).

وثانيها: أنه يحسن السكوت على لماَ[1] (أ/١١٥) دون لم، فتقول(خرجت ولما) أي ولما تخرج.

وثالثها: أن (لمَّا) إذا وليها الفعل الماضي كانت اسماً بمعنى الحين[2] (ج/١٤٦)، تقول (خرجت لما خرجت) قال الله تعالى {ففررت منكم لما خفتكم[3]} أي حين خفتكم بخلاف لم.

(لام الأمر): ومعناها استدعاء الفعل من الغير[4]، ويجزم بها الفعل، ويظهر في مواضع إذا كان الفعل للغائب. في مثل قولك (ليقم زيد) وللمتكلم[5] في نحو (لأضرب أنا) وللمخاطب غير الفاعل في مثل (لتُضرب أنتَ) فهذه مواضع ظهورها، وتسقط إذا كان الفعل للفاعل المخاطب[6] في مثل (قم، واخرج) وهو مبني على الوقوف عند جماهير البصريين. وزعم الكوفيون[7] أنه معرب، وأنه مجزوم بلام مضمرة، وهذا

١- ذكره صاحب المغني واستشهد له بالبيت التالي:
فجئت قبورهم بدأ و لما فناديت القبور فلم يجبنه. المغني(١/٣١٠).

٢- هذه غير لماَ الجازمه. وإنما هي التي يطلق عليها النحاة حرف وجود لوجود أو لماَ الحينية. وهذه فيها خلاف بين النحاة: فهي اسم عند أبي علي وابن جني وابن السراج بمعى(حين) وقال ابن مالك بمعنى (إذ) وهي عند سيبويه حرف قال: أماَ(لماَ) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة(لو)..؟ فإنما هما لابتداء وجواب. فشبهها بـ(لو) و(لو) حرف. فقال ابن خروف: إن(لما) حرف وحمل كلام سيبويه على أنها شرط في الماضي كـ(لو) إلا أن(لو) انتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهذه ثبوت الثاني لثبوت الأول. انظر سيبويه (٢٣٤/٤) والصبان على الأشموني (٨/٤-٩) والمغني (٣١٠/١-٣١١) وشرح الكافية(١٢٧/٢) وشرح التسهيل(١٠٢/٤).والقطر ص٥٥، والمقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم مرجان.(١٠٩٢/٢-١٠٩٣). وصحح ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه واستدل بقوله تعالى(وتلك القرى أهلكنا هم لما ظلموا) الكهف آية:٥٩. فإن المراد أنهم هلكوا بسبب ظلمهم، لا لأنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن الهلاك متأخر عنه وربما ينوى. قال سيبويه: إن أسميتها مشكوك فيها وحرفيتها ظاهرة لأنها دالة على معنى الشرط، فتقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب كما تقتضي لو امتناعاً لامتناع والحكم بالظاهر راجح. وهناك شواهد أخرى تقوي ما ذهب إليه أبو علي وابن حمزة اختاره ما اختاره أبو علي.
انظر شرح الكافية الشافية(١٦٤٤/٣) وشرح التسهيل(١٠٢/٤) والمقتضب(٤٤/٤، ٨٤/٤) والأصول لابن السراج(١٥٧/٢) وأسرار العربية: ٣٣٣. وشرح المفصل(١٠٩/٨) ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة،١٩٧٢.(٦٤٢/٢).

٣- الشعراء آية: ٢١.

٤- طلب الفعل على سبيل الاستعلاء. انظر التسهيل(٥٧/٤).

٥- وهو قليل. انظر المغني(٢٤٧/١).

٦- بل ورد قليلاً جداً. فقد قرئ قوله تعالى(فبذلك فلتفرحوا) يونس آية ٥٨. والقراءة قرأ بها عثمان بن عفان وأُبيّ وأنس والحسن وأبو الرجاء وابن هرمز وابن سيرين ونسبت إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري. وهو الأصل والقياس، وقال أبو حيان هي لغة قليلة. انظر الدر المصون (٢٢٤/٦) والبحر(١٧٢/٥) والإتحاف: ٥٢. وفتح القدير(٤٥٤/٢) وأضاف يزيد ابن القعقاع ويعقوب كما أضاف صاحب بحر المبحيط أبن عامر. واستشهد ابن مالك بالآية الكريم والحديث الشريف لتأخذوا مصافكم. شرح التسهيل(٦٠/٤-٦١).

٧- انظر المغني (٢٥٠/١).

قول لم يصدر عن فطانه[1].

(لا): للنهي في مثل قولك (لا تخرج) ومعناها المنع عن الفعل، قال الله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم[2]) وقال أيضاً (ولا تقربوا الفواحش[3]).

(وإن): ومعناها المجازاة[4]، ولا تستعمل إلا في المواضع المحتملة المشكوك في وقوعها[5]، ولهذا حسن عدلك (إن زرتني أكرمتك) لما كانت الزيارة مشكوكاً في حصولها وقبح قوله (إن طلعت الشمس جئتك) لما كان طلوع الشمس متحققاً معلوماً وإنما حسن قولنا (إن مات فلان وقع كذا) وإن كان موته معلوماً مقطوعاً به لما كان وقته غير متحقق فهو الذي سوغه، ولها ثلاث فوائد.

الفائدة الأولى: في بيان حال الفعلين الواقعين (ب/١٩٠). شرطاً و جزاءاً، واعلم أن الشرط والجزاء لا يخلو حالهما من وجوه أربعة:

أولها: أن يكونا مضارعين كلاهما في مثل قولك(إن تخرج أخرج) فإذا وقعتا على هذا الوجه فليس فيهما إلا الجزم وقد شذ الرفع في الثاني في نحو قوله:

* إنك إن يصرع أخوك تُصرَعُ[6] * وهو قليل.

١- رجح ابن هشام قول الكوفيين و أبي الحسن فقال وبقولهم أقول وساق أدلة نسوق بعضها فمنها:

أ- أن الأمر معنىحقه أن يؤدى بالحرف، وهو أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف

ب- وأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل. وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده.

ج- ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل نحو: لتقم أنت يا ابن خير قريش. والآية الكريمة (فلتفرحوا) والحديث الشريف(فلتأخذوا مصافكم)

د- وقالوا: اغزُ- واخشَ- وارمِ- واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم، والبناء لم يعهد كونه بالحذف. انظر المغني(١/٢٥١)

قلت: فليس من اللائق أن يقول هذا لم يصدر عن فطانة وقد نصره هذا العالم الجهبذ.

٢- البقرة آية ١٨٨.

٣- الأنعام آية: ١٥١.

٤- انظر ابن عقيل(٢/٣٧٠).

٥- انظر شرح الكافية(٢/١٠٨-١٠٩) وقال الرضي في موضع آخر. وعند الكوفيين تجيء(إن) بمعنى (إذ) قالوا في نحو قوله تعالى(وإن كنتم في ريب) وقوله(إن كنتم مؤمنين) بمعنى(أذ) لأنها مفيدة للشك تعالى الله عنه. والجواب (إن) ليست للشك بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها- وعدم وقوعها لا للشك، ولو سلمن ذلك ايضا، قلنا إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى. فهكذا قال تعالى(إن كنتم مؤمنين) (وإن كنتم في ريب) لما كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللإرتياب وضده لا بالنسبة إلى علم الباري. شرح الكافية(٢/٢٥٣)وانظر شرح التسهيل(٤/٦٧).

٦- وشطره الأول: *يا أقرع بن حابس يا أقرع* وهو لجرير بن عبد الله البجلي في سيبويه والشنتمري(١/٤٣٦) والسيره(١/٩٨) وهو لعمر بن خشارم البجلي في الخزانة(٣/٣٩٦-٦٤٣)و(٤/٥٤١) والدرر(٢/٤٧) والعيني(٤/٤٣٠) واللسان(١٣/٤٩) وشرح التصريح(٢/٢٤٩) والإنصاف صـ٣٢٨، والأشموني(٤/١٨) وابن عقيل(٢/٣٧٤) والمقتضب(٢/٧٢) والهمع(٢/٧٢) وشرح المفصل(٨/١٥٨) وأمالي ابن الشجري(١/٨٤) والكامل(١/٧٩) والكشاف(٤/٢٨٤) والمغني(٢/٦١٠ رقم٩٥٨) وانظر شرح الشواهد للعيني على حاشية الصبان رقم ٨٤٨. ونسبه لجرير بن عبد الله البجلي كما نسبه الصاغاني لعمرو بن حثارم أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس وكان عالم العرب في زمانه ليحكم بينهما وذلك في الجاهلية قبل اسلام الأقرع.

وثانيها: أن يكون كلاهما ماضيين في اللفظ في مثل قولك (أن أكرمتني أكرمتك) فلا عمل(لإن) هاهنا في الظاهر، وإنما العمل لها في التقدير.

وثالثها: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً في مثل قولك(إن أكرمتني أكرمك) (ج/١٤٧) فإن كانا هكذا جاز في الثاني الجزم على القياس[1]، والرفع، ووجهه أنه لما بطل عمل(إن) في الشرط في الظاهر لأجل مضيه أرادوا المشاكلة (أ/١١٦) بينهما في بطلان العمل فلهذا رفعوه.

ورابعها: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً[2] وهو قليل وإنما (قل استعماله لأمرين: أما أولاً: فلأن القياس ألا يدخل الفعل الماضي الجملة الشرطية.

وأما ثانياً: فلأن القياس إذا كان في الجملة الشرطية فعل المضارع يكون شرطاً لأنه أسبق وقد جاء في الشعر أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً)[3]، فإذا كانا هكذا فليس في الأول إلا الجزم، فهذا حكم الفعلين إذا وقعا شرطاً وجزاء.

الفائدة الثانية: في حكم جواب الشرط، واعلم أن جوابه يقع على وجهين:

أحدهما: أن يكون واقعاً(بالفعل) وهو كثير.

وثانيها: أن يكون واقعاً(بالفاء) ودخول(الفاء) عليه في جواب الشرط له ثلاث حالات.

الحالة الأولى: يكون دخولها واجباً في مواضع أربعة:

أولها: في الجملة الاسمية في نحو قولك (إن قمت فزيد قائم) وقد شذ قوله:

*من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان[4]. (ب/١٩١).

وثانيها: مع الجملة الإنشائية في الأمر والنهي والتمني والرجاء والدعاء وأمثلتها ظاهرة[5].

١- نحو قوله تعالى(من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه) الشورى آية (٢٠)، وقول الشاعر:

* وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حَرَم *

٢- خصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء وابن مالك جوازه في الاختيار انظر الصبان على الأشموني(١٦/٤).

٣- ما بين القوسين س من (أ).

٤- نسبة العيني إلى عبد الله بن حسان بن ثابت. وانظر البيت في الأشموني(٢٠/٤) والعيني على حاشيته ونسبه ابن هشام إلى عبد الرحمن بن حسان في المغني(٥٨/١ رقم ٨٦) وكرره تسع مرات في المغني وفي الكتاب لحسان. انظر الكتاب(٦٥/٣).

٥- أ- فالأمر: نحو(إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) آل عمرآن٣١.

ب- النهي: نحو(فإن شهدوا فلا تشهد معهم) الأنعام آية ١٥٠.

ج- والتمني: نحو(إن جئت المدينة فليتك تزورنا)

د- والرجاء: نحو قوله تعالى(فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً)النساء١٩.

هـ- الدعاء نحو (ربي إن حشرت الناس فلا تعذبني).

وثالثها: مع الفعل المضارع المقرون بالسين أو سوف في مثل قولك(إن تقم فسيقوم زيد، وسوف يقوم زيد).

ورابعها: مع الفعل الماضي لفظاً ومعنى في مثل قولك (إن تقم فقد قام زيد أمس[1]) فهذه الأمور يجب دخول الفاء ولا يجوز طرحها.

الحالة الثانية: يكون دخولها جائزاً وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون الجزاء مضارعاً مثبتاً في مثل قولك(إن أكرمتني أكرمك).

وثانيهما: أن يكون الجزاء مضارعاً منفياً بـ(لا) في مثل قولك (إن أكرمتني لا أكرمك) فهذان الموضعان يجوز فيهما حذف الفاء وإثباتها[2].

الحالة الثالثة: يكون دخول الفاء ممتنعاً وذلك في موضعين: أحدهما: أن يكون الجزاء فعلاً ماضياً في اللفظ دون المعنى، وثانيها: أنِ يكون مضارعاً(ج/١٤٨) في اللفظ دون المعنى[3]، فالأول: نحو قولك(إن قمتَ، قمتَ) والثاني: في مثل قولك(إن قمتُ لم أقعد) فهذان الموضعان يمتنع دخول الفاء عليهما[4].

الفائدة الثالثة: في بيان العامل في الجزاء، واعلم أنه لا خلاف بين النحاة في أن حرف الشرط عامل في فعل الشرط[5] (أ/١١٧)، وإنما[6](الخلاف بينهم في الجزاء فالذي ذهب إليه أهل الكوفة أنه مجزوم بالمجاوره)[7] بفعل الشرط[8]، وذهب المازني[9] إلى أنه مبني على الوقف[10]، والمختار أن العامل فيه هو حرف الشرط فيعمل فيهما

١- س المثال في (أ).

٢- انظر شرح الكافية (٢/٢٦٣).

٣- س من (أ) جملة أن يكون مضارعاً في اللفظ دون المعنى.

٤- شرح الكافية(٢/٢٦٤).

٥- ذهب إلى ذلك السيرافي والخليل والمبرد والأخفش والكوفيون. شرح الكافية(٢/٢٥٤) وانظر شرح التسهيل(٤/٨٠).

٦- (و إنما الخلاف........المجاورة) س من (أ).

٧- وقاسوه على الجر، والجزم أخو الجر. انظر شرح الكافية(٢/٢٥٤) وشرح التسهيل(٤/٨٠). وقد ناقش ابن مالك الكوفيين في ذلك ورد رأيهم. وانظر اللباب(٢/٥١) وانظر رد ابن مالك والعكبري في شرح التسهيل(٤/٨٠-٨١).

٨- الأخفش وحجته ضعف أداة الشرط عن عملين. والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه. وقد نصره ابن مالك انظر شرح التسهيل وحمل قول سيبويه على هذا التأويل. انظر الكافية(٢/٢٥٤) واللباب(٢/٧١) وشرح التسهيل(٤/٨٠).

٩- تقدمت ترجمته.

١٠- قال المازني: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ويعلق الرضي وهو قريب على ما اخترنا. الكافية (٢/٢٥٤) ويرد العكبري اللباب(٢/٥٠) والإنصاف(٢/٦٠٢) المسألة ٨٤، وشرح المفصل(٧/٤١) وأسرار العربية٣٣٧..

جميعاً[1]، لأنه هو المقتضي الشرط والجزاء، فيجب أن يكون عاملاً فيهما جميعاً، وهذا هو قول جماهير البصريين، فهذا هو الكلام فيما يعمل الجزم في الحروف.

وأما الموضع الثاني: وهو مايعمل في الفعل الجزم بواسطة(إن) من الظروف. (ب/١٩٢).

وهي خمسة (أين،،إذا، ومتى، وحيثما، وإذما[2]) فهذه الظروف كلها تعمل الجزم في الفعل بواسطة (إن) وهي منصوبة على الظرفية، والعامل فيها مختلف فيه.

فذهب بعض النحاة إلى أن العامل فيها شرط[3]، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيها جوابها، وهذا هو القوي، لأن العامل هو الذي تتم به الفائدة، ولا يمكن تمام الفائدة إلا بجوابها، فوجب أن يكون هو العامل فيها،(فأين) للمكان، تقول (أين تكن أكن) و(أنى) للجهة تقول (أنى تكن أكن) و(متى) للزمان وتختص بالأوقات المبهمة تقول (متى تخرج أخرج) و(أيان) مثل(متى) وتختص بالسؤال عن الأمور الهائلة كقوله تعالى {أيان مرساها[4]} و{أيان يبعثون[5]} و{أيان يوم القيامة[6]} والكسر في همزته لغة سليم[7] حكاها الفراء[8]، وهذه الظروف كلها للمجازاة سواء كان معها (ما) أو لم

١- قال السيرافي: إن العامل فيها كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين، وكـ(ظننت) وإن وأخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لها. الكافية(٢٥٤/٢).

وقد عزاه العكبري إلى محققي البصريين ونصره وقال السيرافي: ورد ابن مالك فقال: لا جائز أن يكون جزمه بالأداة وحدها، لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وليس في عوامل الجر ما يعمل في شيئين دون إتباع فوجب أن تكون عوامل الجزم كذلك، تسوية بين النظيرين، ولئلا يلزم ترجح الأضعف على الأقوى. وأيضاً فإن العوامل اللفظية على ضربين، وأحد الضربين ما يعمل عملاً متعدداً، لذا لابد في عمله من اختلاف إن تغاير معنى معموليه ليمتاز أحدهما من الآخر، والشرط والجواب متغايران، فلو كان عاملهما واحداً لوجب اختلاف عمليهما.... فالحكم على أداة الشرط بأنها جازمة للجواب مع أنها جزمت الشرط حكم بما لا نظير له فوجب منعه. شرح التسهيل(٨٠/٤) واللباب(٥١/٢) وشرح الكافية(٢٥٤/٢).

٢- ذكر(إذما) هنا في الظروف، وإذما حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وهي ظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي. فالإمام يحيى ابن حمزه أخذ برأي هؤلاء المتأخرين. وقد نصر ابن هشام رأي هؤلاء. انظر المغني(٩٢/١) وقطر الندى صـ٤٨. وشرح التسهيل(٦٧/٤) والمقتضب(٥٤/٢) والأصول لابن السراج(١٥٩/٢) والإيضاح العضدي(١/١-٣) وفي المقتضب(٤٦/٢) ما يشير إلى حرفيتها.

٣- انظر هذه المسألة في الكافية(١١٠/٢).

٤- الأعراف آية(١٨٧)، والنازعات آية(٤٢).

٥- النحل آية (٢١)

٦- القيامة: ٦.

٧- الأشموني(١٢/٤) وقرأ السلمي بكسر (إيان) فتح القدير(٢٧٣/٢) وانظر الكافية(١١٦/٢).

٨- هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء مولى بني أسد من أهل الكوفة أخذ عن الكسائي وهو إمام ثقة توفي سنة٢٠٧ هـ في طريقه إلى مكة وقد بلغ ثلاثاً وتسعين سنة. انظر ترجمته في نزهة الألباء صـ٨١، والبغية ٤١١ وابن خلكان(٢٢٥/٥) ووفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، أحمد محمد خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة. بيروت(٢٢٥/٥).

يكن، وأما (حيثما) فلا تجازي بها إلا مع(ما) تقول (حيثما تكن نكن) و(إذما) أيضاً لا تجازي بها إلا مع(ما) تقول(إذ ما تأتني أكرمك) وهي حرف عند سيبويه[1].

وأما الموضع الثالث: وهو ما يعمل في الفعل الجزم بواسطة(إن) من الأسماء غير الظروف وهي خمسة أيضاً (من،وما، وأي، ومهما[2])، و(كيفما) عند أهل الكوفة[3] فهذه الأسماء تعمل في الفعل الجزم بواسطة(إن) وتكون(ج/١٤٩) مرفوعة في مثل قولك (من يقم أقم معه) ومنصوبة في نحو (من تضرب أضرب) ومجرورة (بمن تمر أمر) (فمن) شرط فيمن يعلم، (وما) شرط فيما لايعلم و(أي) شرط على العموم فيمن يعلم ومن لايعلم (ومهما) شرط في الأمور المبهمة تقول (مهما تفعل أفعل)(ب/١٩٣). واختلف في حقيقتها، فمنهم من قال: أصلها(مه) اسم للفعل زيد عليها(ما) وجوزي بها[4]. ومنهم من قال: أصلها(ماما) فالأولى هي الجزائية كالتي في قولك (ما تأكل آكل)والثانية هي المؤكدة لها كالتي في قولك(أينما تكن أكن) فقلبت ألف الأولى(ها) كراهة لتلاقي المثلين[5]، والحق أنها كلمة مفردة للمجازاة[6]، لأن التركيب على خلاف الأصل[7]، ولا دليل على كونها مركبة(أ/١١٨)، فيجب القول بكونها مفردة[8]، و(كيفما) للحال، ولا يجزم بها إلا عند أهل الكوفة[9]، والبصريون يرفعون الفعل بعدها فيقولون (كيفما تصنع أصنع) واعلم أن ما يجزم من الأفعال بواسطة (إن) على وجهين: أحدهما أن يكون في هذه الأسماء والظروف التي ذكرناها، فإنها إنما جزمت بواسطة (إن) كما قدمنا ذكره.

وثانيها: أن يقع الفعل في جواب أحد الأشياء السبعة[10] (الأمر، والنهي، والاستفهام، والتحضيض، والدعاء، والتمني، والعرض[11]) وإنما وجب جزمه في هذه

١- انظر الكتاب(٣/٥٧).

٢- انظر الكتاب(٣/٥٦) والأشموني(٤/١٤).

٣- الأشموني (٤/٥٦) وكذلك عند قطرب. وشرح المفصل(٤/١٠٩-١١٠) واللباب(٢/٦٢).

٤- هذا مذهب الكوفيين وأجازه سيبويه الأشموني(٤/١٢).

٥- قول الخليل. الكتاب(٣/٥٩-٦٠) والأشموني(٤/١٢).

٦- وإلى هذا ذهب صاحب المغني(١/ ٣٦٨).

٧- قال العكبري لأن الأصل عدم التركيب. اللباب(٢/٥٣).

٨- قاله أبو حيان. الأشموني(٤/١٢) والعكبري في اللباب(٢/٥٤) وشرح التسهيل(٤/٦٨) والإنصاف(٢/٦٤٣) مسألة ٩١. وشرح التسهيل(٤/٧١) وكرهه الخليل سيبويه(٣/٦٠) وانظر الدر المصون(٥/٣١) ومعاني القرآن للزجاجي(٢/٤٠٨) وشرح الجمل للزجاجي تأليف ابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد،١٩٨٢، (٢/١٩٥). مشكل إعراب القرآن المكي، تحقيق: ياسين السواس. دار المأمون للتراث(١/٣٢٧).

٩- الأشموني(٤/١٤).

١٠- في (ج) الأشياء الخمسة.

١١- فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك. =

الأشياء لأن هذه الأمور للإنشاء، فكانت في معنى(إن) ولهذا قال الخليل: إن هذه الأوائل في معنى(إن) فلذلك انجزم جوابها[1]، وأما الجحد[2] فلا يجزم جوابه، لأنه خبر صرف فلم يكن في معناها)[3]، فإن دخلت الفاء في جواب هذه الأشياء السبعة كان الفعل منصوباً وإنما جاز نصبه بإضمار (أن) لأنه في تأويل المصدر ويجوز رفعه على الاستئناف[4] كقولك (أتقوم فأقوم) أي فأنا أقوم.

وأما الشرط فإذا دخلت الفاء في جوابه فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع لا غير وإنما وجب رفعه لأن الفاء لازمة للجملة الابتدائية كقولك (إن تقم فزيد قائم) فإذا دخلت الفاء في جواب الشرط (بالفعل) فهي مؤذنة بكونها ابتدائية فلا جرم(ب/١٩٤). لزمه الرفع[5] فهذا هو الكلام في الحروف العاملة.

الحروف غير العاملة

(قال الشيخ: وأما الحروف التي ليست بعاملة فهي نيفٌ وأربعون حرفاً، منها خمسة عشر حرفاً ابتداء وهي(إنما، وأنما، وكأنما، ولكنما، وليتما، ولعلما، وأمّا، بمعنى التفصيل وأما بمعنى الاستفتاح، ولولا بمعنى الامتناع وحتى في أحد أقسامها وألا بمعنى التنبيه، ولام الابتداء، وواو الحال، وإن الخفيفة في أحد أقسامها، ولكن الخفيفة وإنما سميت بذلك لكثرة وقوع المبتدأ بعدها).

قال السيد الإمام :

اعلم أن الأصل في الحروف ألا تكون عاملة، وإنما يعمل منها الرفع والنصب لأجل مشابهته للفعل (أنَّ، وإنَّ، وكأنَّ) وما أشبهها من الحروف العاملة ويعمل منها الجر للاختصاص، كحروف الجر، وماعدا ما ذكرناه فلا يعمل بحال. فإذا عرفت هذا

= وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لاتفعل يكن خيراً لك.
وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: أتكون أزرك؟
وأما ما انجزم بالتحضيض فقولك: هلا اتقيت الله تدخل الجنة.
وأما ما انجزم بالدعاء فقولك: رب وفقني أنل رضاك
وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ليته عندنا يحدثنا
وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزل تصبْ خيراً. انظر الكتاب(٩٣/٣).

١- لأنه إذا قال أتنأ أتك، فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرك؟ فكأنه قال: إن اعلم مكان بيتك أزرك؟. الكتاب (٩٤/٣).
٢- انظر الكتاب(٩٧/٣) واللباب(٦٤/٢) قال لأن النفي عدم والعدم لا يجازى به.
٣- ما بين القوسين س من (ج).
٤- انظر الكتاب (٩٧/٣).
٥- انظر الأشموني(٢٢/٤) نحو: إن يلعب زيدٌ فنلعب.

فاعلم أنه قد لفق هذه الحروف وجمعها من جهات شتى(ج/١٥٠)، وكان إيراد كل شيءٍ في بابه أليق، ولكنه أوردها بجامع يجمعها وهو كونها يقع بعدها المبتدأ والخبر كثيراً، فلنفسر كلامه، فنقول ما ذكره هاهنا من حروف الابتداء مشتمل على موضعين. **الأول:** في بيان ما كانٍ منها عاملاً ثم بطل عمله(أ/١١٩) لعارض، **والثاني:** في بيان مالايكون عاملاً بحال.

أما الموضع الأول: وهو في بيان ما كان منها عاملاً ثم بطل عمله لعارض فهذا(ب/١٩٥) على وجهين **أحدهما:** أن يكون عاملاً من قبل ثم يعرض له ما يكف عمله، وهذا كالحروف الستة إذا كفت(بما) في نحو قولك(إنما وأنما ولكنما وكأنما) وسائرها والأعمال في (إنما وأنما) يضعف، وهو مع(لكن وكأن وليت ولعل) أقوى كما قدمنا شرحه وإنما بطل عملها لأجل تعذر المشابهة بينها وبين الفعل.

وثانيهما: أن تكون عاملة من قبل ثم يعرض لها التخفيف فيبطل عملها كما ذكرنا في (إنَّ وكأنَّ ولكنَّ) فهذه الأمور كانت عاملة، فلما عرض لها هذا العارض بطل عملها، وعادت الجملة إلى ما كانت عليه من قبل من رفعها على الابتداء والخبر ولهذا سميت هذه الحروف حروف ابتداء لأن أكثر ما يرد بعدها المبتدأ والخبر كما ذكرناه.

وأما الموضع الثاني: وهو في بيانٍ ما لم يكن عاملاً من قبل، فنحن نوردها واحداً واحداً، ونبين أحكامها، فمنها(**أمَّا**) ومعناها التفصيل[١] لما أجمله المخاطب في مثل قولك(أمّا زيد فقائم) و(أمّا عمرو فسائرٌ) وفيها معنى الشرط[٢]، ولهذا أتت الفاء في جوابها، والأصل فيها (مهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ) فحذفت هذه الجملة الواقعة قبل الفاء على طريقة واحده لكثرة الاستعمال ثم التزموا بعد حذفها أن تقع بين(إما) وبين (الفاء) ما يكون كالعوض من هذه الجملة، وذلك الواقع يكون على أربعة أوجه، إما مبتدأً في مثل قولك (أمّا زيدٌ فقائم) وإما مفعولاً في مثل قولك (أمّا زيداً فضربت) وأما متعلقاً للفعل كقولك (أمّا في الدار فزيد) و(أما في السوق فعمرو) وأما جملة ناقصة في نحو قولك (أما إن كان كذا (ج/١٥١) فسيكون كذا[٣])(ب/١٩٦).

فهذا الواقع يكون على هذه الأوجه، ثم اختلف النحاة في ذلك الواقع على ثلاثة مذاهب. فمنهم من قال: إنه أحد أجزاء الجملة الواقعة بعد(الفاء) وإنما قدم لأجل كونه عوضاً من المحذوف[٤].

١- س لام الجارة من(أ).

٢- وأضاف الزمخشري إليها معنى التوكيد. انظر شرح المفصل(١١/٩) والمغني(٥٩/١)

٣- في المغني جملة الشرط(٥٩/١).

٤- وهذا مذهب المبرد واختاره ابن الحاجب. انظر الكافية(٤٠٠/٢) يقول الرضي: وليس بمطلق عند ابن الحاجب، لأن المبتدأ في نحو: أما زيد فمنطلق فالعامل فيه الابتداء، وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله: وإما إن كان من المقربين فروح) سورة الواقعة آية ٨٨-٨٩. انظر شرح الكافية(٤٠٠/٢).

ومنهم من قال: هو متعلق بفعل محذوف قبل(الفاء) وما بعد(الفاء) جملة مستأنفه مستقلة بنفسها[1] ومنهم من فصل(أ/١٢٠) وقال: إن كان ما بعد(الفاء) يصح أن يكون عاملاً فيما قبلها فهو من تمام الجملة الواقعة بعد (الفاء) في مثل قولك(أما زيداً فأنا ضارب[2]) وإن كان مما لا يصح أن يعمل فيه ما بعدُ(الفاء) فليس من تمام الجملة الواقعة بعد(الفاء) كقولك (أما زيدٌ فإني ضاربٌ) لأن(إن) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3]، والصحيح أنه من تمام الجملة الواقعة بعد(الفاء) وإنما التزم تقديمه لما ذكرنا من أجل التعويض عن الجملة المحذوفة.

ومنها (أما) **المخففة**: ومعناها الاستفتاح[4] تقول (أما زيدٌ قائمٌ) قال:[5]

* أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر[6] *

وتقع (أنّ) المفتوحة المشددة بعدها فتكون بمعنى حقاً في مثل قولك (أما أنّه منطلق) أي حقاً أنه منطلق.

قال سيبويه[7]: وسألت الخليل عن قولك (أما أنه ذاهب) فقال: إذا فتح فكأنه قال حقاً أنه منطلق، وإذا كسر فهو بمعنى ألا إنه منطلق يعني أنه إذا فتح(أن) كانت في موضع رفع فاعلة المصدر وهو حق، وإن كسر كان على الابتداء.

ومنها (لولا): ومعناها امتناع الشيء لوجود غيره، تقول (لولا زيد لكان كذا) و(لولا علي لهلك عمرو)، وارتفاع الاسم بعدها على الابتداء[8] وخبره محذوف وسد جواب لولا مسده، والمعنى فيه، لولا زيد موجود فحذف(ب/١٩٧) لطول الكلام، هذا مذهب البصريين[9]، وزعم أهل الكوفة أنه مرتفع بفعل مقدر تقديره (لولا حصل زيد

١- انظر الكافية(٢/٤٠٠).

٢- في (أ) زيدٌ مرفوع.

٣- هذا رأي المازني. انظر تفصيله في الكافية(٢/٤٠٠)

٤- في (ج) التنبيه مكان الاستفتاح، وتكسره قبل القسم كما في المغني(١/٥٦).

٥- أبو صخر عبد الله بن سلمة الهذلي. انظر شرح الحماسة(٣/١١٩) وشواهد السيوطي صـ٦٢.

٦- استشهد به صاحب المغني(١/٥٦رقم ٨٠) والزمخشري في مفصله شرح المفصل(٨/١١٤) وابن يعيش في شرحه على المفصل(٨/١١٥). والهمع(٢/٧٠) وشرح أشعار الهذليين وبعده:

* لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما الذعر *

انظر شرح أشعار الهذليين أبو سعيد السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، دار العروبة- القاهرة(٢/٩٥٧).

٧- عبارة سيبويه على النحو التالي:.. فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أما أنه منطلق، فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا قال:أما إنه منطلق، فإنه بمنزلة قوله:ألا، كأنك قلت:ألا إنه ذاهب. الكتاب(٣/١٢٢) وشرح التسهيل(١/٢٨٣)والحذف واجب

٨- قال سيبويه: و(لولا) تبتدأ بعدها الأسماء. الكتاب(٣/١٤٠).

٩- انظر ابن يعيش(١/٩٦-٩٧) والإنصاف(١/٧٠-٧٨) وقد رده ابن مالك ورد قول الفراء أن لولا عاملة في المرفوع بعدها شرح التسهيل(١/٢٨٤).

لأكرمتك)، وقام حرف النفي مقامه[1].

ومنها(ألا): (ج/١٥٢) ومعناها التنبيه تقول(ألا زيد قائم) و(ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم[2]) وتقع بعدها جملة الفعلية في مثل قولك(ألا لا تفعل).

ومنها(لام) الابتداء: ومعناها الابتداء، تدخل لتأكيد مضمون الجملة، تقول(لزيد منطلق) و(لأنتم أشد رهبة[3]) وقد قدمنا مواقعها في الحروف المشبهة.

ومنها(حتى): ولها أقسام أربعة عاطفة وسيأتي ذكرها، وبمعنى (إلى أن) وبمعنى (كي) وابتدائية، في مثل قولك (رأيت الناس حتى زيدٌ قائمٌ) قال[4]:

* فيا عجباً حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشعُ[5] *

ومنها(واو): الحال في مثل قولك (جاء زيد(أ/١٢١) والناس يضحكون) و(جاء زيد ويده على رأسه) فهذه الواو تصدر بها الجملة الابتدائية إذا وقعت حالاً لتكون سادة مسد الضمير الراجع من الحال إلى صاحبها، وتقع الجملة الابتدائية الحالية على ثلاثة أوجه.

أحدها: أن تكون واقعة بالواو والضمير، في نحو (جاء زيد ويده على رأسه).

وثانيها: أن تقع بالواو من غير ضمير، في مثل (جاء زيد والغلام يضحك).

وثالثها: أن تكون واقعة بالضمير من غير واو في مثل (جاء زيد لسانه منطلق) وهو مكروه وسيأتي ذكرها باستيفاء في فصل الحال، فأما(إن) الخفيفة و(لكن الخفيفة) فقد تقدم ذكرهما في الحروف المشبهة، فهذا الكلام في حروف الابتداء(ب/١٩٨).

قال الشيخ: (**ومنها عشرة للعطف وهو" الواو والفاء، وثم وأو، وإما مكسورة مكررة وأم، وبل، ولكن بعد النفي، ولا بعد الإيجاب، وحتى في أحد أقسامها، وإنما سميت بذلك لأنها تدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها وتعطفه عليه"**).

قال السيد الإمام:

اعلم أن كلامنا إنما هو في الحروف العاطفة نفسها، فأما الكلام في المعطوف فسيأتي حكمه في ذكر التوابع.

١- انظر ابن يعيش(٩٦/١-٩٧) والإنصاف(٧٠/١-٧٨) وهي مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وانظر ابن مالك فقد ناقش قول الكوفيين ورده شرح التسهيل(٢٨٤/١).

٢- يونس آية(٦٢).

٣- الحشر آية(١٣).

٤- الفرزدق. انظر الديوان مطبعة الصاوي، القاهرة، ١٩٦٣، صـ٧٢. و(٤١٩/١) دار صادر بيوت ١٩٨٤.

٥- انظر ابن يعيش (١٨/٨) والخزانة(١٤١/٤) بولاق١٢٦٩. والمغني(١٣٧/١ رقم ٢١٠) واللباب(٣٨٢/١) وسيبويه(١٨/٣).

والكلام في الحروف يشمله موضعان، **الموضع الأول:** في بيان معاني حروف العطف، **والثاني:** في كيفية العطف بها.

وأما الموضع الأول: (ج/١٥٣) وهو في بيان معاني حروف العطف، فاعلم أنها في العطف على ثلاثة أقسام.

القسم الأول: منها للجمع بين الشيئين في حكم واحد وهي أربعة (الواو، والفاء، وثم، وحتى) وكلها مشتركة في الجمع بين الشيئين كما ذكرنا، وينفرد كل واحد منها بمعنى يخصه، ونحن نعددها واحداً واحداً.

(فالواو): للجمع المطلق[1] من غير ترتيب، فإذا قلت(قام زيد وعمرو) فجائز أن يكون قيامهما معاً، وجائز أن يكون قيام زيد قبل قيام عمرو وجائز عكسه.

قال الله تعالى {وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً[2]} و{ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة[3]} والقصة واحدة [4].

(الفاء): للتعقيب[5]، وهو أن يكون الثاني بعد الأول من غير مهلة، تقول (مررت بزيد فعمرو) فهي توجب أن يكون مرورك بعمرو بعد مرورك بزيد من غير تراخ بين المرورين.

(وثم): ومعناها التعقيب[6]، لمهلة تقول (مررت بزيد ثم عمرو) فقد فارقت الواو في أنها تقتضي الترتيب وفارقت الفاء في أنها مؤذنة بالمهلة، قال الله تعالى {ثم أماته فأقبره ثم إذا شاء أنشره[7]}(ب/١٩٩). فلما كان الإنشاء متراخياً عن الإقبار حسن دخول(ثم) ولما كان الإقبار عقيب الإماته من غير مهلة حسن موقع الفاء.

و**(حتى)**: مثل(ثم) للترتيب والمهلة، وتخالفها في أن معطوفها(أ/١٢٢) يجب أن يكون جزءاً من المعطوف عليه، لأن الغرض به كونه غاية للمعطوف عليه ومنتهى، أما أفضله، كقولك (مات الناس حتى الأنبياء) وأما دونه كقولك (قدم الحاج حتى المشاة[8]).

١- انظر المغني (١/٣٩١) واللباب(١/٤١٦).
٢- الأعراف آية ١٦١.
٣- البقرة آية ٥٨.
٤- هذه العبارة وردت في اللباب مما يدل على أن ابن حمزة اطلع عليه وأخذ منه.
٥- تفيد الترتيب والتعقيب والسببية نحو(فوكزه موسى فقضى عليه) القصص آية ١٥. انظر المغني(١/١٧٣) واللباب(١/٤٢١).
٦- انظر المغني(١/١٢٤) واللباب(١/٤٢٢).
٧- عبس آية ٢٢.
٨- انظر المغني(١/١٣٥).

القسم الثاني: لتعليق الحكم بأحد المذكورين لا بعينه، وهي ثلاثة (أو، وأما، وأم) كلها موجبة للحكم بأحد المذكورين من غير تعيين، وتختص بأحكام ثلاثة.

الحكم الأول: في بيان مواقعها فأما(أو وأما) فلهما مواقع ثلاثة:

أولها: الأمر في مثل قولك(أكرم زيداً أو عمراً) و(أكرم إما زيداً وإما عمراً).

وثانيها: الخبر في نحو قولك (جاءني زيد أو عمرو) و(جاءني إما زيد وإما عمرو) (ج/١٥٤).

وثالثها: الاستفهام في مثل قولك (ألقيت[1] عبد الله أوأخاه؟) و(ألقيت إما عبدالله وإما أخاه؟).

وأما (أم): فلاتقع إلا في الاستفهام، سواء كانت متصلة أو منقطعة ومثال المتصلة، قولك (أزيدٌ عندك أم عمرو) و(أقائم زيد أم قاعد) وشرط كونها متصلة أمران:

أحدهما: أن تكون معادلة للهمزة على معنى أنه ما وقع بعد همزة الاستفهام من اسم أو فعل وقع بعد أم مثله، تقول (أزيد في الدار أم عمرو) و(أزيد قائم أم قاعد) و(واقف هو أم سائر[2]) فإن اختلفا في مثل قولك (أزيد عندك أم قعد عمرو) و(راكب هو أم عمرو قاعد) وما شاكله، كانت هي المنقطعة.

وثانيهما: أن يكون أحد جزأي الجملة محذوفاً بعد(أم) اتكالاً على تمامها وكمالها في صدر الهمزة ألاترى أنك إذا قلت (أزيد عندك أم عمرو)(ب/٢٠٠) و(أقائم زيد أم قاعد) لم يقع بعد أم إلا أحد جزأين دون الآخر، فإن تمت الجملة في مثل قولك (أزيد عندك أم عمرو عندك) كانت هي المنقطعة[3]، ومثال المنقطعة قولك (أزيد عندك أم عندك عمرو) ومنهم قولهم (إنها لإبل أم شاء[4]) لأنه لما سنح لك أشخاص من بعيد رأيتها، فقلت أولاً على ظنك حينئذ أنها إبل فأخبرت بها، فقلت (إنها لأبل) فلما تم الإخبار بكونها إبلاً شككت بعد ذلك فتداركت سؤالك بأنها شاء، فأعرضت عن

١- س همزة الاستفهام من (أ).

٢- تأتي المعادلة لهمزة الاستفهام على تقدير(أي) لأنها لتفصيل ما أجملته (أي)، وذلك أن السؤال على أربع مراتب في هذا الباب، فالأول: منفرد كقولك(أعندك شيء؟) مما تحتاج إليه. فيقول(نعم). فتقول (ما هو؟) فيقول (متاع؟) فنقول(بزٌ) فتقول(أكتان هو أم قطن) فيكون الجواب حينئذ. ابن يعيش(٩٨/٨) والمطول صـ٢٢٨.

٣- المنقطعة: قيل لها منقطعة لأنها انقطعت مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً فهي مقدرة ببل والهمزة على معنى بل أكذا. ابن يعيش(٩٨/٨) والمطول صـ٢٢٨.

٤- أي بل أهي شاء. فقولهم إنها لإبل إخبار وهو كلام تام، وقوله: أم شاء استفهام عن ظن وشك عرض له بعد الإخبار، فلابد من إضمار هي، لأنه لا يقع بعد أم هذه إلا الجملة لأنه كلام مستأنف. إذا كانت(أم) في هذه الأوجه إنما تعطف جملة على جملة. انظر ابن يعيش(٩٨/٨).

الإخبار بكونها إبلاً واستأنفت استفهاماً ثانياً بكونها شاء(أ/١٢٣) فقلت(بل لشاء) ومعناه بل(أهي شاء؟) وعلى هذا التقدير، وقول النحويين بأن المنقطعة واردة في الخبر، فيه مسامحة والتحقيق ما ذكرناه.

الحكم الثاني: في الفروق بينها: فأما أم فأمرها ظاهر لا يلتبس بغيرها من الاتصال والانفصال، (وقد ذكرنا ما يختص بالمتصلة عن الشروط)[1].

فأما التفرقة بين(أم) في وقوعها متصلة ومنقطعة فهي إذا كانت متصلة في معنى(أي) (وجوابها يكون بالتعيين، فإذا قلت (أزيد عنك أم عمرو) فجوابه (زيدٌ أو عمرو) وأما إذا كانت منقطعة فهي في معنى(أو[2]) وجوابه يكون(بنعم) أو(لا) فإذا قلت (أزيد عندك أم عندك عمرو) فجوابه(بنعم) أو(لا) لأنه سؤال عن الأحدية دون التعيين فافترقا)، والفرق بين(أو) و(أم) في قولك (أزيد عندك أم عمرو) و(أزيد عندك أم عمرو) أن الأول سؤال عن الأحدية، وجوابه(نعم) أو (لا) والثاني سؤال عن العينية وجوابه بالتعيين ففي الأول لا تعلم كون (ج/١٥٥) أحدهما عنده فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده إلا أنك لاتعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين (ب/٢٠١).

والفرق بين(أو وأما) أن الكلام مع(أو) مبني على اليقين من أوله ثم يعترضه الشك من آخره، وهو مع(إما) مبني على الشك من أوله وآخره.

الحكم الثالث: في فوائدها، فأما (أم) ففائدتها في نحو قولك (أزيد عندك أم عمرو) التعيين[3] كما ذكرنا، وأما(أو، و أما) ففائدتهما الشك في الإخبار في مثل قولك(جاءني زيد أو عمرو) و(جاءني إما زيد وإما عمرو) وفائدتهما في الأمر التخيير في نحو قولك (خذ ديناراً أو درهماً) و(أكرم زيداً أو عمراً) والإباحة في مثل قولك (جالس الحسن أو ابن سيرين) و(تعلم الفقه أو النحو) فهذا هو الكلام في أحكامها[4].

القسم الثالث: لتعليق الحكم بأحد المذكورين بعينه وهي ثلاثة(لا وبل ولكن) ثم إنها تفترق بعد ذلك. (فلا) تنفي عن الثاني ماوجب للأول، تقول(جاءني زيد لا عمرو) و(بل) معناها الإضراب عن الأول موجباً كان أو منفياً تقول(جاءني زيد بل عمرو) و(ما جاءني زيد بل عمرو) و(لكن) للاستدراك فإن وقعت في المفرد كانت للإستدراك بعد النفي خاصة، تقول (ماجاءني زيد لكن عبد الله) وإن وقعت في الجمل

١- ما بين القوسين س من (ج).
٢- ما بين القوسين س من (ج).
٣- انظر المغني (٤٢/١).
٤- المغني (٦٢/١) و(٦٤/١).

كانت نظيرة (بل) تقول (جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء) و(ما جاء خالد لكن بكر جاء) فهذه جملة الكلام في حروف العطف، وليس في شيء منها خلاف في كونه حرف عطف إلا في ثلاثة أحرف منها: **أحدهما:** (إما) فإن الفارسي[1]، ذهب(أ/١٢٤) إلى أنها ليست بحرف عطف[2].

وثانيها: (لكن) فإن يونس[3] وقد ذهب بأنها ليست بحرف عطف[4].

وثالثها: (بل) فبعض النحاة[5] يذهب أيضاً إلى أنها لا تكون عاطفة(ب/٢٠٢) والجمهور من النحاة ذهبوا إلى أن العشر كلها عاطفة.

وأما الموضع الثاني: وهو كيفية العطف بها(ج/١٥٦)، فاعلم أن العطف بها واقع على وجهين **أحدهما:** عطف المفرد على المفرد. **وثانيهما:** عطف الجملة على الجملة، وتفصيلها يرجع إلى أمور ستة. **أولها:** عطف الاسم على الاسم في مثل قولك (قام زيد وعمرو). **وثانيها:** عطف الفعل على الفعل في نحو قولك (زيد قام وقعد). **وثالثها:** عطف الجملة الاسمية على الاسمية، في مثل قولك (زيد قائم وعمرو منطلق). **ورابعها:** عطف الجملة الفعلية على الفعلية في مثل قولك (قام زيد وقعد عمرو). **وخامسها:** عطف الجملة الاسمية على الفعلية في مثل قولك (قام زيد وعمرو خارج). **وسادسها:** عطف الجملة الفعلية على الاسمية في مثل قولك (زيد قام وخرج أبوه) ويجمع هذه الوجوه كلها، أنك في المفرد تجمع بين الرجلين في القيام، وبين الفعلين في إسنادهما إلى زيد، وفي الجملة تجمع بين مضموني الجملتين في الحصول فهذه كيفية العطف بالحروف.

(قال الشيخ: **ومنها ستة للجواب وهي" نَعَم، وبلى، وإي وجَيْر في القسم، وأجل، وإن في أحد أقسامها "**)ﷺ.

قال السيد الإمام :

إنما سميت حروف تصديق وجواب لأنها موضوعة لتصديق المتكلم في كلامه، وجواب لحديثه، وهي تشمل على موضعين.

١- تقدمت ترجمته.

٢- لم ينفرد الفارسي بهذا الزعم بل يرى رأيه يونس وابن كيسان وابن مالك، ونقل ابن عصفور الإجماع على أنه إما الثانية غير عاطفة كالأولى. انظر المغني (٦٢/١) وشرح التسهيل(٣٤٤/٣).

٣- يونس بن حبيب من أصحاب أبي عمرو، سمع من العرب، وقد روى عنه سيبويه وأكثر كما سمع منه الكسائي والفراء، كان بارعاً في النحو وله قياس فيه ومذاهب يتفرد بها توفي رحمه الله سنة ١٣٨هـ في خلافة الرشيد.إنباه الرواة(٤/٦٨-٧٢) ونزهة الألباءصـ٤٧. وأخبار النحويين البصريين صـ٥٢.

٤- انظر المغني (٣٢٤/١) وقد نصره ابن مالك شرح التسهيل(٣٤٤/٣).

٥- هم الكوفيون وليس على الإطلاق بل منعوا العطف بها بعد غير النفي وشبهه. انظر المغني (١٢٠/١).

الأول: في ذكر لغاتها، **والثاني:** في بيان معانيها.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر لغاتها، وفيها ثلاث لغات: **إحداهما:** (نَعَم) بالفتح وهي الفصيحة المشهورة، وعليها أكثر القراء في السبعة (قالوا نَعَمْ[1]) **وثانيها:** (نِعم) بالكسر[2]، وهي لغة كنانة وهي قراءة عُمر وابن مسعود (قالوا نِعم) بالكسر(ب/٢٠٣).

وثالثها:(نَحم) بالحاء على الفتح وهي محكية عن ناس من العرب وإنما أبدلوا الحاء لتقارب مخرج الحاء من العين لكونهما جميعاً من حروف[3] الحلق[4].

(جير): وفيه لغتان، كسر الراءِ وفتحها، فالكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف وهو قليل[5].

و(أي):إذا استعملت مع اسم الله خاصة من غير(أ/١٢٥)واو، ففيها ثلاثة أوجه:**أحدها:** تحريك الياء بالفتح لالتقاء الساكنين فتقول (أيَ الله).**وثانيها:** تسكين الياء والجمع بين ساكنين فتقول (أيْ الله). **وثالثها:** حذف الياء فتقول ((إ الله) فإذا استعملت بالواو مع اسم الله في مثل قولك (أي والله) أو مع غير اسم الله في نحو (أي لعمري) فليس فيها إلا لغة واحدة وهي سكون الياء لا غير[6])[7].

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان معانيها فاعلم(ج/١٥٧) أن(نعم) موضوعة للتصديق في جميع مواقعها، ولها حالاتان:

الحالة الأولى: أن تكون مصدقة للجملة الخبرية، وتقع على وجهين، **أحدهما:** أن يكون الكلام مثبتاً في نحو قولك (زيد قائم) فتقول(نعم).

وثانيهما: أن يكون منفياً في مثل قولك (ليس زيد قائماً) فتقول(نعم).

١- الأعراف آية ٤٤.

٢- قرأ بها الأعمش والكسائي، قال مكي: من قال نِعم بالكسر فكأنه أراد أن يفرق بين (نَعَم) التي هي الجواب وبين (نُعَم) التي هي اسم البقر والغنم والإبل، قال الزمخشري: وكنانة تكسر العين من نعم، وقال صاحب اللسان نَعم ونِعم كقولك بلى، إلا أن نعم في جواب الواجب وهي موقوفة الآخر لأنها حرف جاء لمعنى، قال الأزهري إنما يجاب به الاستفهام الذي لاجحد فيه، قال وقد يكون نعم تصديقاً ويكون عدة وربما ناقض بلى. إذ قال: ليس لك عندي وديعة فتقول نعم تصديق له، وبلى تكذيب. وفي الحديث فقلت: أنت الذي تزعم أنك نبي؟ فقال نعم. وقد قرئ بهما أي نَعَم و نِعم. فتح القدير(٢٠٧/٢) شرح المفصل(١٢٥/٨) الدر المصون(٣٢٦/٦) والسبعة: ٢٨١. والبحر المحيط(٣٠٠/٤).

٣-س من (أ).

٤- انظر ابن يعيش(١٢٥/٨).

٥- انظر المغني(١٢٨/١) والكتاب(٢٨٦/٣).

٦- انظر المغني (٨٠/١).

٧- ما بين القوسين س من (ج).

الحالة الثانية: أن تكون مصدقة للجملة الاستفهامية على تقدير طرح الاستفهام وتقع على وجهين:

أحدهما: أن يكون الكلام في الإثبات في مثل قولك (أقام زيد؟).

وثانيهما: أن يكون الكلام واقعاً في النفي في مثل (لم يقم زيد) فتقول(نعم) مصدقاً لجميع ذلك، فهي في هذه الوجوه كلها مصدقة لما سبقها من الكلام في الخبر والاستفهام في حالتي الثبوت والنفي على ما ذكرناه[1].

وأما (بلى): فمعناها الإيجاب بعد النفي خاصة[2]، وهي ترد على وجهين أحدهما: في الجملة الخبرية، في مثل قولك(لم يقم زيد) فنقول(بلى) أي قد قام.(ب/٢٠٤)

وثانيها: أن تقع في الجملة الاستفهامية في نحو قولك(ألم يقم زيد؟) فتقول(بلى) فهي موجبة لما سبق في الاستفهام والخبر، فلو قيل(زيد قائم) فقلت(بلى) لم يحسن لأنها موضوعة لإيجاب النفي.

وأما (أجل): فلا تستعمل إلا في تصديق الأخبار خاصة[3]، يقول القائل(قد جاء زيد) فتقول (أجل) ولا تستعمل في الاستفهام بحال[4].

وأما(جير): فتستعمل على وجهين، أحدهما: لتصديق الأخبار كما ذكرنا في أجل.

وثانيها: بمعنى حقاً، في مثل قولك(جير لأفعلن) أي حقاً[5].

وأما(إي): فلا تستعمل إلا مع القسم خاصة، تقول لمن قال لك(هل دخل الأمير) (إي والله) قال الله تعالى(قل إي وربي إنه لحق[6]).

وأما(إن): فإذا استعملت للتصديق فلا ترد إلا في الأخبار(كأجل وجير) وليس في قوله[7]:

* ويقلن شيب قد علاك ... وقد كبرت فقلت إنه*

١- انظر كل ذلك في المغني(١/٣٨١) والدر المصون(٥/٣٢٦) واشترط السميه الحلبي أن يكون مقترناً باستفهام. وهو قليل جدا

٢- المغني(١/١٢٠).

٣- هذا قول الزمخشري وابن مالك وجماعة. انظر المغني(١/١٥).

٤- قال ابن هشام: تكون تصديقاً للمخبر، وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب. المغني(١/١٥) وقال الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من نعم، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها. وهذا يعني أنها يجوز أن تأتي بعد الاستفهام. انظر المغني(١/١٥).

٥- قال ابن هشام: هي حرف جواب بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقاً فتكون مصدراً، ولا بمعنى أبداً فتكون ظرفاً. المغني(١/١٢٨).

٦- يونس آية ٥٣.

٧- عبيد الله بن قيس الرقيات. انظر الديوان تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت، ١٩٨٥. صـ٦٦. والبيت من شواهد المغني(١/٣٧) والخزانة (٤/٤٨٥) والكتاب (٣/١٥١)و(٤/١٦٢) والكافية(٢/٣٨٣).

حجة على (إن) بمعنى(نعم) لاحتمال أن تكون هي المؤكدة(أ/١٢٦) مع اسمها وقد حذف خبرها كما حذف في نحو إن مالاً وإن ولداً.

وإنما الشاهد عليه قول عبد الله بن الزبير لما قال (ج/١٥٨) له أعرابي (لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال إنّ وراكبها[١]) بمعنى نعم وراكبها.

(قال الشيخ: ومنها أربعة للتحضيض، وهي لولا، وهلا، وإلا، ولوما، إذا وليهن المستقبل كن تحضيضاً وإذا وليهن الماضي كن توبيخاً).

قال السيد الإمام :

هذه الحروف قد اشتملت على فوائد ثلاث. **الأول:** في وجه اختصاصها بالفعل، **وثانيها:** في ذكر معانيها في الفعل، **وثالثها:** في حكم الاسم إذا وليها.(ب/٢٠٥).

أما الفائدة الأولى: وهي وجه اختصاصها بالفعل فاعلم أنها إنما اختصت بالأفعال لأمرين، **أما أولاً:** فلأنها موضوعة للتحضيض[٢] والتوبيخ، وهما لا يتعلقان إلا بالأمور المتجددة الواقعة، والتجدد والوقوع من لوازم الأفعال. **وأما ثانياً:** فلأن التحضيض إنما يتحقق في الأمور المستقلة، والتوبيخ يتعلق بالأمور الماضية، والمضي والاستقبال من خصائص الأفعال، فلهذا كانت مختصة بالأفعال.

الفائدة الثانية: في بيان معانيها في الأفعال واعلم أن لها في الفعل معنيين:

أحدهما: التوبيخ في الماضي، وإنما كان التوبيخ مختصاً بالماضي لأن التوبيخ معناه على اللوم على الفعل والذم على إيقاعه، وهذا لا يكون إلا في أمر واقع[٣].

وثانيهما: التحضيض في المستقبل وإنما كان التحضيض مختصاً بالاستقبال، لأن التحضيض معناه الحث على الفعل والبعث عليه، وهذا لايكون إلا في أمر يتجدد من بعد، فلهذا كان مختصاً بالاستقبال.

الفائدة الثالثة: في بيان حكم الاسم إذا وليها، اعلم أنا قد بينا أنها من لوازم الأفعال، فإذا وليها الاسم كان على تقدير إضمار الفعل، ووقوعه على وجهين:

١- انظر المغني(٣٧/١) والكافية(٣٨٣/٢).

٢- ليس هذا على الإطلاق قال الله تعالى على لسان العبد يوم القيامه(لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) المنافقون آية١٠. لذا أورد ابن هشام معنيين يتناسبان مع الاية الكريمة وهو العرض: طلب بدين وتأدب، وهذا حال العبد مع ربه كما أورد لها معنى آخر وهو الاستفهام. ونقل عن الهروي وقال: وأكثرهم لايذكره وهذا ما يناسب معنى الآية الكريمة. المغني(٣٠٥/١).

٣- وقال ابن مالك: فنخلوا الحروف المذكورة عن التوبيخ فتكون لطلب الفعل على سبيل العرض كما في قوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة. التوبة آية ١٢٢. وقوله تعالى لولا أخرتني. الآية....المنافقون آية ١٠.

أحدهما: أن يكون مرفوعاً كقولك (لمن قدم عليك من سفر، ألا زيدٌ) أي لا قدم زيد. وثانيهما: أن يكون منصوباً كقولك لمن يكرم الناس (هلا زيداً) أي هلا أكرمت زيداً، فيجب أن يليها الفعل(ج/١٥٩)، كما يلي حرف الشرط في نحو قولك (إن زيدٌ قام قمت) أي إن قام زيدٌ قمت.

قال جرير :

* تعدون عقر النيب أفضل مجدكم   بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا[1] *

أي هلا تعدون الكمي المقنعا فهذا هو الكلام في حروف التحضيض.(ب/٢٠٦).

قال الشيخ: (ومنها أربعة(أ/١٢٧) للمضارعة، وهي الهمزة والنون والتاء والياء).

قال السيد الإمام :

قد بينا أن حق الإعراب للاسم، وإن الفعل إنما دخل عليه الإعراب لأجل المشابهة، وقد قدمنا وجه المشابهة بينهما فلانعيده، والذي يختص هذا الموضع فائدتان:

الفائدة الأولى: في حكم الإعراب في الأفعال. اعلم أنا قد شرحنا من قبل أن الإعراب في الأسماء بإزاء معان، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة. وأما الإعراب في الأفعال، ففيه خلاف بين النحاة، فذهب الجماهير من البصريين إلى أن الإعراب في الأفعال ليس بإزاء معان، وإنما دخوله لأجل المشابهة[2]. وزعم الكوفيون أن إعرابها بإزاء معان فيها كإعراب الأسماء[3]. والمختار هو الأول ويد عليه أنا نقول: إن معاني الأفعال إنما اختلفت ليس لاختلاف الإعراب كما زعموا، بل لمكان ما ينضم إليها من الأحرف، وقولنا سيفعل مخالف لقولنا لن يفعل ولم يفعل بخلاف الأسماء، فإن اختلاف معانيها إنما كان لأجل اختلاف إعرابها، وإلا فالصيغة واحدة كما ذكرنا في قولنا(ما أحسن زيد) فظهر بما قلنا إن الإعراب في الأفعال ليس بإزاء معان كالأسماء.

١- البيت لجرير. انظر الديوان صـ٩٠٧. والرواية فيه هلا الكمي. النيب: النوق المسنة، وضوطرى حمقاء أو الرجل الضخم اللئيم عظيم الاست وبنو ضوطرى: الجوع. أو الذي لا غناء عنده. انظر القاموس(٢/٧٨) وابن يعيش(٨/١٤٥) ونسبه إلى الأشهب بن رميلة أو جرير وابن عقيل(٢/٣٩٦) والمغني(١/٣٠٤ رقم ٤٩٧) والخزانة(١/١٥٩) والخصائص(٢/٤٥) والأشموني(٤/٥١) وانظر شرح العيني في حاشية الأشموني. ونسب للأشهب بن رميلة في مجاز القرآن لأبي عبيدة، معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مط الخانجي ط٢، ١٧٠،(١/٥٢). وهو لأحدهما في الكامل(١/١٦٤) وهو للفرزدق في لسان العرب(٤/٤٨٩) لكن العبارة تحتمل أن القائل جرير لا الفرزدق وهو بلانسبة في الإيضاح صـ٢٩، وأمالي ابن الشجري(١/٢٧٩) والهمع (١/١٢٨).

٢- الكافية(٢/٢٢٧) واللباب(٢/٢٠) وسيبويه(١/٤٠٩-٤١٠) والإيضاح للزجاجي صـ٨٠، ٨٦، ٨٧، ٨٨، وأسرار العربية٢٥، ٣٢١، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٥٩. والإنصاف (٢/٥٤٩).

٣- الكافية(٢/٢٢٧) واللباب(٢/٢١) شرح المفصل(٧/٦).

الفائدة الثانية: في كيفية إعراب الأفعال وإعرابها إنما يكون على ثلاثة أوجه.

أولها: أن يكون بالحركة، فالرفع في مثل (هو يقومُ) والنصب في مثل(لن يقومَ). ثانيها:أن يكون بالحذف في الحرف والحركة في مثل (لم يفعلا، ولم يخرج). وثالثها: أن يكون بالحرف في مثل (هما يفعلان، وهم يفعلون وأنت تفعلين يا امرأة) فعلامة الرفع هاهنا هي النون وسيأتي بقية الكلام في فصل الجزم(ب/٢٠٧)(ج/١٦٠)

(قال الشيخ: ومنها أربعة للإعراب وهي الواو والياء والألف والنون)ﷺ.

قال السيد الإمام رضي الله عن وأرضاه:

قد قدمنا الكلام في حقيقة الإعراب وذكرنا معنى حروف الإعراب في ألسنة النحاة، والذي يختص هذا الموضع فائدتان.

الفائدة الأولى: في الدلالة على كون هذه الحروف حروف إعراب والذي يدل على كونها حروف إعراب(أنها[1]) تتبدل بتبدل الإعراب، ألاترى أنك تقول(هذا أبوه) و(رأيت أباه) و(مررت بأبيه) فتراها تختلف باختلاف الإعراب والعوامل، ولانعني بكونها حروف إعراب (إلا هذا فمن ثم قلنا إنها حروف إعراب)[2].

الفائدة الثانية: في بيان مواقعها، ومواقعها أربعة:

أولها: الواو وهو يكون علامة للرفع في الأسماء في نوعين، أحدهما: (أ/١٢٨) مفرد كالأسماء الستة. **وثانيهما:** الجمع السالم الحقيقي كـ(الزيدون) و(المسلمون) وغير الحقيقي نحو(عشرون) واخواتها.

وثانيها: الألف وهي تكون علامة للرفع في التثنية الحقيقية نحو(الزيدان) وغير الحقيقية نحو(هذان واللذان)، وعلامة للنصب في الستة الأسماء كما قدمنا شرحه.

وثالثها: الياء وهي تكون علامة للجر في الستة الأسماء وفي التثنية والجمع، وعلامة النصب في التثنية والجمع السالم، **ورابعها:** النون وهي التي تكون علامة للرفع في الفعل مثل (يفعلان، يفعلون، تفعلين يامرأة) فهذه جملة مواقعها وسيأتي لهذا مزيد إيضاح في فصول الإعراب اللاحقة إن شاء الله تعالى.(ب/٢٠٨).

(قال الشيخ: ومنها أربعة تختص بالفعل من أوله وهي قد ولو والسين وسوف)ﷺ.

قال السيد الإمام :

هذه الحروف لها فائدتان:

١- س (أنها) من (أ).

٢- ما بين القوسين س من (أ).

الفائدة الأولى: في وجه اختصاصها بالفعل، وقد مضى شرحه، فلاحاجة إلى إعادتها.

الفائدة الثانية: في ذكر معانيها وهي أربعة، أولها: (قد) ولها معنيان: أحدهما: التوقع في الماضي كقول المؤذن (قد قامت الصلاة) لمن ينتظرها[1]، وثانيها: التقليل في المضارع ومنه(ج/١٦١) قولهم (إن الكذوب قد يصدق[2]) وهو بمنزلة (رب) في الأسماء.

وثانيها: (لو) ومعناها انتفاء الشيء لانتفاء غيره[3]، تقول (لو جئتني أكرمتك) فانتفاء المجيء يدل على انتفاء الإكرام، قال الله تعالى {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا[4]} وانتفاء الفساد دال على انتفاء الإله الثاني. وهي موضوعة للشرط في الماضي كما(إن) الشرطية موضوعة للاستقبال، وقد زعم الفراء أن(لو) تستعمل في المستقبل(كإن) في مثل قولك (لو تكرمُني أكرمُك[5]).

وثالثها: (السين) ومعناها الاستقبال وهي مخلصة للفعل عن الاشتراك، ألا ترى أنك إذا قلت(هو يقوم) كان مشتركاً بين الحال والاستقبال، فإذا قلت (سيقوم) كان خالصاً للاستقبال[6].

ورابعها: (سوف) ومعناها كمعنى السين إلا أن فيها زيادة تنفيس على (السين) ولهذا تقول(سوفته) إذا طال زمان انتظاره في المستقبل(ب/٢٠٩)، ويجوز دخول (اللام) على سوف في نحو(إن زيداً لسوف يقوم) ولا يجوز دخولها على (السين) فلا

١- انظر المغني فإن ابن هشام يرجح عبارة ابن مالك في قوله: إنها تدخل على ماض متوقع. المغني(١/١٨٧).

٢- انظر المغني(١/١٨٩) وقد ذكر ابن هشام لقد معاني أخرى. انظر شرح التسهيل(٣/١٠٨) ولم يذكر يحيى بن حمزة التحقيق وذكره صحاب شرح التسهيل وصاحب اللباب واستشهد ابن مالك على التحقيق بمثل قوله تعالى(قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) المجادلة آية:١. (ولقد نادانا نوح) الصافات:٧٥.(قد نرى تقلب وجهك في السماء) البقرة آية:١٤٤.

٣- قال ابن هشام: وهذا هو قول الجاري على ألسنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة، وقال في مكان آخر وقد اتضح أن أفسد تفسير لـ(لو) قول من قال: حرف امتناع لامتناع. وإن العبارة الجيدة قول سيبويه: حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. وقول ابن مالك: حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه. انظر المغني (١/٢٨٣-٢٨٨) والأشموني(٤/٣٦) وشرح التسهيل(٤/٩٥-٩٦).

٤- الأنبياء آية ٢٢.

٥- نسبه إليه صاحب الكافية(٢/٣٩١) قلت: وليس هو قول الفراء فحسب بل ذكره ابن مالك وغيره. انظر الأشموني(٤/٣١-٣٩) وشرح التسهيل(٤/٩٦) واستشهد بقوله تعالى(وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم) النساء آية ٩.

٦- قال العكبري: وإنما اختصت السين بالفعل، لأن معناها جواب (لن يفعل).

تقول (زيدٌ لسيقوم) وقد منع أهل الكوفة[1] من دخول اللام في(سوف) وليس بشيء لقوله(ولسوف يعطيك ربك[2]) و(لسوف أخرج حياً[3])(ب/٢٠٩).

(قال الشيخ: ومنها ثلاثة للاستفهام وهي الهمزة وهل وأم، وماعداها مما يستفهم به فاسم، وليس بحرف).

قال السيد الإمام :

اعلم أن طاهراً قد جعل حروف الاستفهام هاهنا ثلاثة، عد من جملتها(أم) ولم أعلم أحداً من النحاة جعل(أم) من حروف الاستفهام، إلا ما يحكى في ذلك عن الزجاج[4]، ولكنها حرف عطف كما قدمنا شرحه. والذي غره من ذلك أنه لما رآها ملازمة لهمزة الاستفهام في العطف بها ظن أنها من جملة حروف الاستفهام، (وهذا خطأ، فإنه لاحظ لها في الاستفهام، وإنما العبرة بالهمزة في تأدية معنى الاستفهام)[5] والمعتبر(بأم) في العطف فإذن الصحيح أنه ليس للاستفهام إلا حرفان، وهما(الهمزة وهل) فإذا عرفت هذا فالكلام قد اشتمل على موضعين: الأول: في ذكر معنى(الهمزة وهل)(ج/١٦٢) والثاني: في كيفية دخول الحروف على الجمل في التغيير وتركه.

<u>**أما الموضع الأول:**</u> وهو في ذكر معنى[6](الهمزة وهل) أما الهمزة فمعناها الاستفهام[7] وتختص بأحكام ثلاثة. **أولها:** أنها تدخل على الجملة الاسمية في نحو قولك(أزيد قائم؟) وعلى الجملة الفعلية في مثل(أقام زيد؟) ولا تدخل(هل) إلا على الجملة الفعلية، فتقول(هل خرج زيد؟) واستقبحوا(هل زيد خرج؟).

و**ثانيها:** أن(الهمزة) تدخل على(الواو والفاء وثم) في مثل قوله تعالى {أو كلما[8]} وقوله تعالى {أفمن كان على بينة من ربه[9]} وقوله تعالى {أثم إذا ما وقع[10]} ولا يحسن ذلك في (هل).

١- انظر لسان العرب(١٦٤/٩) ويرى ابن سيده أن اللام داخلة في الآية على الفعل لا على الحرف.

٢- الضحى آية: ٥.

٣- مريم آية: ٦٦.

٤- نقل ابن هشام عن أبي عبيدة أنها قد تأتي للاستفهام المجرد، وجعل ذلك من قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط   غلس الظلام من الرباب خيالا.

ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك المغني(٤٥/١).

٥- ما بين القوسين س من (أ).

٦- س من(أ) كلمة معنى.

٧- أي طلب الفهم. المغني (٥/١).

٨- البقرة آية ١٠٠.

٩- هود آية ١٧ ومحمد آية ١٤.

١٠- يونس آية ٥١.

وثالثها: إن الهمزة تقع للإنكار في مثل قولك(أتضرب زيداً وهو أخوك؟) ولا تقع (هل) هذا المواقع، وأما(هل) فقد قال سيبويه: إنها بمعنى (قد[1]) والأصل (أهل جاء زيد) ولكنهم التزموا فيها طرح همزة الاستفهام فلهذا عدت من حروف الاستفهام وقد جاء على الأصل قوله:

* سائل فوارس يربوع بشدتنا أَهَلْ رأونا بسفح القاع ذي الأكم[2]*

(ب/٢٢٠)(أ/١٣٠).

وأما الموضع الثاني: وهو في كيفية دخول حروف المعاني على الجمل الابتدائية فاعلم أنها في التغيير وتركه على أربعة أقسام:

أولها: مالا يغير لفظاً ولا معنى، وذلك نحو(لام الابتداء، و واو الحال) في مثل قولك(لزيد قائم) و(جاء زيد والشمس طالعة).

وثانيها: ما يغير اللفظ دون المعنى، وذلك نحو(إنّ ولكنّ) فإنهما لا يغيران إلا اللفظ، ومعنى الابتداء باق فيهما، ولهذا جاز العطف على مواضعهما بالرفع كما شرحناه آنفاً.

وثالثها: ما يغير المعنى دون اللفظ، وذلك نحو حرفي الاستفهام في مثل قولك(أزيد قائم؟ وهل زيد قائم؟). **ورابعها:** ما يغير اللفظ والمعنى جميعاً، وذلك نحو(ليت ولعل) فتفيد اللفظ ظاهر وتغير المعنى أنها أخرجته عن معنى الابتداء إلى معنى التمني والترجي، فهذا هو الكلام في حروف الاستفهام، فأما ماعدا هذين الحرفين مما يستفهم به فهو من جملة الأسماء، وقد مضى شرحه.

قال الشيخ: ((ج/١٦٣) **ومنها ثلاثة للتأنيث وهي التاء والألف المقصورة، والألف الممدودة)**≅.

قال السيد الإمام:

اعلم أنا قبل الخوض في خصائص هذه الأحرف، نذكر الكلام في حقيقة المؤنث، وحصر علامات التأنيث، أما حقيقته المؤنث فهو ما لحق آخره(ألف أو تاء) في مثل (حبلى وحمرا وقائمة وقاعدة) وأما حصر علامات التأنيث فالصحيح أنه ليس له إلا علامتان، **إحداهما:** التاء في نحو (أمرأة قائمة)(ب/٢١١). **وثانيهما:** الألف في مثل (حبلى) و(طرفا) وقد عد الزمخشري في مفصله الياء في نحو(هذي) من علامة

١- الكتاب (١٨٩/٣).وانظر شرح التسهيل(٩/٢) واستشهد بقوله تعالى(هل أتى على الإنسان) الدهر آية:١.

٢- انظر المغني(٣٨٩/١) وابن يعيش(١٥٣/٨) والكشاف(١٩٤/٤) وانظر مناقشة لهذه المسألة في المغني(٣٨٩/١). وهو في المقتضب(١٨٢/١) والدرر(٩٥/٢) وقد أورده ابن مالك على النحو التالي: أهل رأونا بقاع القف ذي الأكم. شرح التسهيل(١١٢/٤).

التأنيث[1]، وليس بقوي، لأن الغرض من ذكر علامات التأنيث ما يلحق بالأسماء المعربة دون الصيغ المبنية، فإذا عرفت هذا فاعلم أن مقصودنا ينحصر في ثلاثة مواضع.

الأول: في تقسيم المؤنث. **والثاني:** في مواضع(التاء). **والثالث:** في بيان مواقع الألفين المقصورة والممدودة.

أما الموضع الأول: وهو في تقسيم المؤنث، فاعلم أن المؤنث على نوعين، حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي ما بإزائه ذكرٌ في الحيوان(لفظاً[2]) بالتاء(كامرأة وناقة) ومعنوياً كـ(عناق، وعقرب)، وغير الحقيقي ما ليس كذلك، وكان متعلقاً باللفظ وينقسم إلى لفظي كـ(غرفة وظلمة) وإلى معنوي كـ(عين وأذن) وإذا أسندت الفعل إليه(أ/١٣١)، فله حالتان: **الحالة الأولى:** إسناده إلى ظاهر فإن كان حقيقياً فليس فيه إلا وجه واحد وهو إلحاق العلامة نحو قولك (قامت هند) ولا يجوز (قام هند) وإن كان غير حقيقي جاز الأمران تقول (طلعت الشمس وطلع الشمس) قال الله تعالى (وجمع الشمس والقمر[3]). **الحالة الثانية:** إسناد الفعل إلى مضمر، وليس فيه إلا وجه واحد وهو إلحاق التاء، سواء كان حقيقياً أو غير حقيقي، فتقول (هند قامت، والشمس طلعت) ولا يجوز طلع.

وأما الموضع الثاني: وهو في مواقع(التاء) واعلم أن أكثر ما تدخل لمعان ستة:

أولها: للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة كـ(ضارب وضاربة)(ج/١٦٤) و(جميل وجميلة) (ب/٢١٢) وهو المطرد الكثير.

وثانياً: في الفرق بينهما في الاسم(كإنسان وإنسانة) و(رجل ورجلة[4]) و(شيخ وشيخة) وهو قليل.

وثالثها: للفرق بين الجنس والواحد في نحو(تمرة وتمر، وشعيرة وشعير).

ورابعها: المبالغة في الوصف كقولنا(علاّمة ونسابة) **وخامسها:** لتأكيد التأنيث في نحو(ناقة ونعجة). **وسادسها:** لتأكيد الجمع في مثل(حِجارة وذِكارة[5]) فأكثر ما تدخل التاء من أجل هذه المعاني الستة[6]، وماعدا هذه الأمور الستة راجع إليها.

١- انظر المفصل لابن يعيش(٨٨/٥) ورده ابن يعيش وقال: فليست علامة للتأنيث كما ظن وإنما هي عين الكلمة، والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة، وعلى قياس مذهب الكوفيين تكون الياء للتأنيث، لأن الاسم عندهم الذال وحدها، والألف من(ذا) مزيدة، وكذلك الياء مزيدة للتأنيث. ابن يعيش(٩١/٥).

٢- س كلمة (لفظاً) من (أ).

٣- القيامة آية ٩.

٤- كانت عائشة رضي الله عنها- رجلة الرأي. حكاه أبو زيد. ابن يعيش(٩٨/٥).

٥- جمع ذكر.

٦- انظر ابن يعيش (٩٨/٥) وزاد على هذه أربعة أنواع أخرى.

وأما الموضع الثالث: وهو في بيان مواقع الألفين المقصورة والممدودة، فاعلم أن للألف المقصورة موقعين، أحدهما:في الأسماء نحو (البهمى[1]، والحمى، والرؤيا) وثانيهما: في الصفة نحو (حُبلى وخُنثى) وأما الألف الممدودة فلها أيضاً موقعان: أحدهما:في الأسماء نحو (الصحراء والبيداء) وثانيهما: في الصفة نحو قولهم (امرأة حسناء) و(ديمة هطلاء) وقد قدمنا في باب الزينبات ما فيه مقنع وكفاية فهذا هو الكلام في علامة التأنيث.

(قال الشيخ: ومنها حرفان للتنفيس وهما السين وسوف، ومنها حرفان لتأكيد الفعل وهما النون الشديدة والنون الخفيفة، ومنها حرفٌ للتنكير وهما تنوين مالا ينصرف من الأسماء المبنية)≅.

قال السيد الإمام :

اعلم أن قوله مثل تنوين مالا ينصرف فيه نسختان: **إحداهما:** أن تكون بالتاء ومراده على هذا تنوين الأسماء التي تكون مبنية لا تتصرف بتصاريف الإعراب، وهذا نحو (صه، وصهٍ، ومه، ومهٍ، وإيه وإيهٍ)(أ/١٣٢) إلى غير ذلك، فإن طرح تنوينه فالمراد العلمية الدالة على الجنسية، وإن نون أريد به التنكير. وثانيهما: أن يكون بالنون، ويعني بهذا التنوين ما يكون فيه لغتان ترك الصرف والبناء مثل (سمعويه وعمرويه[2])(ب/٢١٣). فإن فيه لغتين، فاللغة الأولى البناء وهي الكثرة واللغة الثانية ترك صرفه، وإجراؤه مجرى بعلبك، فقوله: تنوين ما لا ينصرف، أي تنوين ما يكون غير منصرف على حال، وليس الغرض تنوين الاسم غير المنصرف عند صرفه، فإن هذا يكون تنوين تمكين لا غير، ومثل الأسماء المبنية في مثل (صه وصهٍ) وكل هذه الحروف قد مر شرحها فلا فائدة في تكراره.

(قال الشيخ: ومنها حرف للتعريف وهي اللام عند سيبويه والألف واللام عند الخليل)≅.

قال السيد(ج/١٦٥) الإمام :

هذا الكلام قد اشتمل على فائدتين:

الفائدة الأولى: في القدر الذي يقع به التعريف، هل(باللام) وحدها أو (بالهمزة مع اللام) اعلم أن فيه خلافاً بين الخليل وسيبويه، فذهب الخليل إلى أن التعريف إنما

١- انظر ابن يعيش(١٠٦/٥) والبهمى نبت قاله ابن يعيش(١٠٧/٥) وانظر القاموس(٨٢/٤).

٢- يلاحظ هنا أن الإمام- رحمه الله- قارن بين النسخ صنع المحقق.

يقع بالهمزة مع اللام جميعاً، وحجته وجهان: **أما أولاً:** فإن الحرف المركب من حرفين أقوى وأدل على معناه من الحرف البسيط الذي ليس بمركب، وإذا كان الأمر هكذا فيجب القضاء بكون التعريف واقعاً بالهمزة مع اللام ليكون أمكن وأقوى، **وأما ثانياً:** فلأن أكثر حروف المعاني مركب من حرفين كـ(هل) و(بل) و(لم) فيجب حمل هذا على الأكثر وذهب سيبويه إلى أن التعريف إنما يكون باللام وحدها وحجته وجهان: أما أولاً: فلأن الهمزة تذهب في الدرج والتعريف باق على حاله، وفيه دلالة على أن التعريف باللام وحدها. وأما ثانياً: فلأن اللام دلالة التعريف كما أن التنوين دلالة التنكير، فإذا كان التنوين على حرف واحد، فالتعريف يجب أن يكون بحرف واحد، لأن أحدهما مناقض للآخر فحمل عليه[1] (ب/٢١٤).

الفائدة الثانية: في تقسيم التعريف باللام، واعلم أن التعريف باللام واقع على خمسة أوجه: أولها: تعريف الجنس، وهو تعريف الحقيقة من حيث هي.هي. من دون إشارة إلى قيد من قيودها، وذلك نحو قولك (الرجل خير من المرأة) فإن هذا موضوع للحقيقة الموضوعة في الذهن المطلقة من غير إشارة فيها على عموم ولا خصوص[2].

وثانيها: تعريف العموم، وذلك نحو قولك (الرجل والإنسان) فإذا أطلق هذا اللفظ وقصد به الاستغراق كان مفيداً للعموم، ولهذا حسن الاستثناء منه في قوله {إن الإنسان لفي خسر* إلا الذين آمنوا[3]} (أ/١٣٣) لما قصد به الاستغراق.

وثالثها: تعريف العهد في نحو قولك (الرجل والدرهم)(ج/١٦٦) لرجل ودرهم معهود بينك وبين مخاطبك. فهذا خاص لشيء واحد ليس فيه شيء من العموم[4].

ورابعها: تعريف الحضور في مثل قولك (الفرس والكتاب) فإن اللام في هذا ليس للجنس ولا للعهد ولا للعموم، كالصدر المتقدمة، وإنما القصد بها الإشارة إلى كون الشيء حاضراً، فلهذا قلنا أنها تفيد الحضور[5].

وخامسها: تعريف الأعلام في نحو قولك(الحسن والعباس)ودخولها على الأعلام على وجهين لازم وغير لازم، فاللازم(فيما كان غالباً[6]) (كالثريا والدبران) لأن هذين

١- انظر الكتاب(٣/٣٢٤-٣٢٥، ٥٠٤) وشرح التسهيل(١/٢٥٣-٢٥٧).

٢- ذكرها ابن مالك في شرحه على التسهيل(١/٢٥٨).

٣- العصر آية ٣. وانظر شرح التسهيل(١/٢٥٨).

٤- سماه ابن مالك بالحضور العلمي وابن هشام بالحضور الذهني وتسمية ابن هشام ألطف، انظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، طـ العاشرة سنة ١٣٨٥-١٩٦٥، تعليق محي الدين عبد الحميد. صـ١٤٩-١٥٠. وشرح التسهيل(١/٢٥٨).

٥- وهو الذي سماه ابن مالك بالحضور الحسي وابن هشام بالحضور الذكري. المصدر السابق.

٦- س من (أ) فيما كان غالباً.

العلمين غلبا على هذين النجمين[١]، فجعلوا اللام فيها لازمة لأنها أمارة للغلبة[٢]، وغير اللازم على وجهين، صفة ومصدر، فالصفة في نحو قولهم (المظفر والعباس) وماشاكلهما، والمصدر نحو (الفضل والعُلا)[٣] فهذه أقسام تعريف اللام على ما ذكرناه(ب/٢١٥).

(قال الشيخ: ومنها حرف للنسب وهي الياء المشددة في نحو قولك (تميمي وبصري))ﷺ.

قال السيد الإمام:

اعلم أن هذا الباب لم يذكره الشيخ في كتابه[٤]، وهو باب كثير الدور، فنرى أن نشير فيه إلى نكتة مشتملة على مواضع ثلاثة. **الأول:** في حقيقة المنسوب وبيان وجوه المشابهة بين ياء النسبة وياء التأنيث، **والثاني:** في قسمته، **والثالث:** في ذكر أحكامه.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقته (فهو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مريدة[٥]) وقولنا مشددة احترار من الخفيفة في مثل (ظبي ورمي) وقولنا (مريدة) احترازا عن مثل (قصي ووليّ) فإن هذه مشددة وليست للنسبة لما لم تكن مزيدة لأن إحداهما هي لام الكلمة مدغم فيها فهذا هو معنى المنسوب.

وأما وجوه المشابهة بين(ياء)النسبة و(تاء) التأنيث فهي حاصلة[٦] من وجوه أربعة.

أولها: أن النسبة منقسمة إلى حقيقية[٧] وغير حقيقية، كما أن التأنيث منقسم إلى حقيقي وغير حقيقي كما قدمناه.

وثانيها: أن النسبة تدخل للفصل بين الواحد والجمع كقولنا (رومي وروم مجوسي ومجوس)(ب/٢١٦). كما أن تاء التأنيث تكون للفصل بين الواحد والجمع في نحو(شعيرة وشعير[٨]).

١-الدبران: نجم بين الثريا والجوزاء أو نجم يدبر الثريا أي يتبعها أو خمسة كواكب من الثور...انظر لسان العرب(٢٧١/٤).
٢- في (أ) للعلمية.
٣- سماها ابن هشام زائدة. المغني(٥٢/١).
٤- شرح المقدمة.
٥- شرح الشافية(٤/٢) أضاف ابن الحاجب ليدل على نسبته إلى المجرد عنها؛ ويسمى إضافة ومعناها أن يضيف شيئا إلى بلد أو قبيلة أو صناعة إضافة معنوية. اللباب(١٤٣/٢) وممن سماها إضافة سيبويه(٦٩/٢) وشرح المفصل(١٤١/٥) فقد فرق بين النسبة والإضافة.
٦- في (أ) خاصة.
٧- الحقيقي(ما كان مؤثراً أي دالاً على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة كالأب والبلدة والصناعة نحو هاشمي وبصري وملحمي) ابن يعيش(١٤٣/٥) واللباب(١٤٥/٢).
٨- انظر ابن يعيش(١٤٣/٥) واللباب(١٤٥/٢).

وثالثها: أن ياء النسبة تدخل من أجل المبالغة في نحو قولنا(جزئي وكلي[1]) كما أن تاء التأنيث تكون للمبالغة في نحو(علامة ونسابة).

ورابعها: أن ياء النسبة تلحق بآخر الكلمة ويقع الإعراب عليها كما أن تاء التأنيث تلحق بآخر الكلمة ويقع الإعراب[2] عليها فهذه جملة وجوه المشابهة بين ياء النسبة وتاء التأنيث.

وأما الموضع الثاني: وهو في قسمة الاسم المنسوب فاعلم أنه على نوعين حقيقي وغير حقيقي، فغير الحقيقي ما تعلق باللفظ كقولنا(كرسي وبردي[3]) والحقيقي على نوعين(أ/١٣٤) مفرد ومركب، والمركب نوعان: **أحدهما:** تركيب الإضافة.

وثانيهما: في غير الإضافة، فالذي يكون في الإضافة على وجهين: أحدهما: أن يكون الأول[4] والثاني مستويين[5]، وعلى هذا ينسب إلى الأول كقولنا (مرئي وعبدي) في النسبة إلى مرئ القيس وعبد القيس.

وثانيهما:(ج/١٦٧) أن يكون الثاني أظهر فبنسب إليه كقولنا (بكري وزبيري) في النسبة إلى أبي بكر وابن الزبير.

والذي يكون في غير الإضافة ليس فيه إلا وجه واحد وهو النسبة إلى صدره كقولك (بعلي وحضري) في بعلبك وحضرموت. والمفرد نوعان: أحدهما: تام، والثاني: ناقص. فالذي يكون ناقصاً فيه ثلاثة أوجه.

أحدهما: يرد ساقطه بكل حال كقولنا(أبوي وأخوي) في النسبة إلى أخ وأب.

وثانيها: لا يرد كقولنا(عيدي وزني) في النسبة إلى(عدة وزنة).

وثالثها: يجوز فيه الأمران كقولنا(دميٌ ودموي، ويدي، ويدوي).

والتام يبقى على حاله كقولك (زيدي وقيسي) فهذه قسمة الاسم المنسوب (ب/٢١٧).

١- ياء المبالغة تلحق الآخر للدلالة على نسبة الشيء إلى نفسه فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئاً واحداً كأحمر وأحمري ودوار ودواري. ووجه المبالغة أنهم لما رأو المنسوب كاملاً في معناه ولم يجدو شيئاً ينسبونه إليه أكمل منه في معناه نسبوه إلى نفسه. الشافية(٩/٢).

٢- اللباب(١٤٦/٢).

٣- قال ابن يعيش: وغير الحقيقي ما لا يدل على نسبة إلى شيء مما ذكر بل يكون اللفظ كاللفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادة النسب كقولنا(كرسي وبردي) ألا ترى أن كرساً من كرسي ليس بأب ولا بلدة ولاشيء مما ينسب إليه. انظر ابن يعيش(١٤٣/٥).

٤- س كلمة الأول من (أ).

٥- أي المضاف والمضاف إليه.

وأما الموضع الثالث: (ج/١٦٨) وهو في أحكام الاسم المنسوب، فله أحكام خمسة:

أولها: أن تاء التأنيث تحذف في الاسم المنسوب قياساً مطرداً تقول (فاطمي وبصري) في النسبة إلى فاطمة والبصرة.

وثانيها: أن نون[١] التثنية والجمع تحذفان في النسبة تقول (هندي وزيدي) في النسب إلى هندان وزيدون[٢]، وإنما حذفتا لأجل ثقل التثنية والجمع، فإن سميت رجلاً (بزيدان) قلت(زيداني).

وثالثها: حذف الواو والياء من فعولة وفعيلة، فتقول فيهما(فَعَلي) تقول(شنئي وحنفي) في شنوءة وحنيفة[٣] إلا إذا كان مضاعفاً أو معتل العين، فإن(الياء) تكون فيه باقية تقول (شديدي وطويلي) وإنما ثبتت الياء في المضاعف حذراً من اجتماع المثلين، وفي المعتل عينه لتصح الواو.

ورابعها: إن كل اسم آخره ألف، فلها ثلاثة أحوال: الأولى: القلب إذا كانت ثالثة فقط في مثل قولك (عصوي ورحوي). الثانية: القلب والحذف إذا كانت رابعة كقولك (حبلي، وحبلوي) و(دُني، ودنيوي) هذا إذا كانت زائدة[٤]،فإن كانت منقلبة فليس إلا القلب بكل حال كقولك (ملهوي وأعشوي) في ملهى وأعشى[٥].

الثالثة: الحذف إذا كانت خامسة فما زاد كقولك في حبارى (حباري) وفي (قبعثرى) (قبعثري[٦]).

وخامسها: أن كل اسم آخره ياء مكسور ما قبلها فلها ثلاثة أحوال: الأولى: القلب إذا كانت ثالثة فقط، وفي مثل قولك (عموي وشجوي) في عم وشج. والثانية: القلب والحذف إذا كانت رابعة تقول (قاضيّ وقاضوي) الثالثة: الحذف إذا كانت خامسة فما زاد تقول في (مشترى ومستشفى) (أ/١٣٥) (مشتري ومستشفي). فهذه جملة أحكام المنسوب على قدر ما يليق بالكتاب (ب/٢١٨).

١- في (أ) يكون مكان نون.

٢- يحذف مع النون علامتا التثنية والجمع. ابن يعيش(١٤٤/٥) والشافية(٩/٢).

٣- انظر شرح الشافية(٢٠/٢-٢١) وابن يعيش(١٤٦/٥).

٤- إذا كانت زائدة للتأنيث فالأشهر حذفها. انظر الشافية(٣٩/٢) وابن يعيش(١٥٠/٥) وهناك وجه ثالث وهو إضافة ألف قبل الياء نحو حبلاوي ودنياوي.

٥- بل تجوز الحالات الثلاث. وإن كان القلب أفضل. ابن يعيش(١٤٩/٥) وشرح الشافية(٣٩/٢).

٦- انظر شرح الشافية(٤٢/٢) وانظر اللباب(١٤٦/٢-١٤٩).

الفصل الثالث

الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى

(قال الشيخ: وأما الحروف التي تعمل على صفة ولا تعمل على أخرى فهي تسعة، منها سبعة للنداء وهي: يا، أيا، وهيا، واي، وآ، والهمزة، والواو، فهذه إذا وليها المفرد المعرفة، والمقصود النكرة[1] كان مضموماً مثل يا زيدُ ويا رجلُ إذا أقبلت عليه، وإذا وليها المضاف أو الاسم الطويل أو النكرة التي ليست بمقصوده كان منصوباً مثل يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا رجلا ويا غلاماً إذا لم تعين شخصاً بعينه).

قال السيد الإمام :

اعلم أن الشيخ قد قسم الحروف إلى ثلاثة. عاملة، وغير عاملة(ج/١٦٩)، وتعمل على صفة ولاتعمل على أخرى، وجعل مثال هذا القسم الثالث(ما ولا) وحروف النداء، وهذا التقسيم خطأ لأمرين. **أما أولاً:** فلأنا نقول لمَ جعلت هذه الحروف قسماً ثالثاً؟ هل لأن فيها لغتين، (فلا) وحروف النداء ليس فيها لغتان، أو لأنه قد يعرض لها ما يبطل عملها فقد يعرض (لأنَّ وأنَّ ولكنَّ) ما يبطل عملها فلمَ لم تعدها في هذا القسم لأجل ما عرض فيها؟

وأما ثانياً: فلأن المختار أنها معدودة في قسم الحروف العاملة لكن قد عرض لها ما يوجب بناء متعلقاتها كما تقول في مثل (لا رجلَ، ويا زيدُ) ويعرض لها ما يبطل عملها كما في {لا فيها غول[2]} و(ما إن زيد قائم) وليس يلزم إذا عرض لها ما يوجب البناء في متعلقها أو عرض ما يبطل عملها تعد قسماً ثالثاً كسائر الحروف العاملة كما قدمنا شرحه، فظهر بما قلناه ضعف كلام الشيخ، وأنه لا معنى لعدها قسماً ثالثاً. فإذا عرفت هذا، فاعلم أن حروف النداء قد اشتملت على ذكر فائدتين.

الفائدة الأولى: في ذكر معاني حروف النداء ومعناها التصويت بالمنادى (ب/٢١٩) وهي في ذلك على ثلاث مراتب. الأولى: منها (موضوع لنداء البعيد، ومن هو بمنزلته من نائم وساه، وهي ثلاثة (يا وأيا وهيا[3])[4]). والثانية: موضوع لنداء

١- في (ب) النكرة المقصودة.

٢- (......ولا هم عنها ينزفون) سورة الصافات آية ٤٧.

٣- أضاف إليها ابن مالك(آ وأي) الألفية بشرح الأشموني(١٣٤/٣) وفي شرح التسهيل كون الهمزة للقريب وما سواها للبعيد. شرح التسهيل(٣٨٦/٣).

٤- ما بين القوسين س من (أ).

القريب وهي ثلاثة أيضاً (أي، وآ، والهمزة[1]) فهذه الأحرف الثلاثة تستعمل لنداء القريب[2]. الثالثة: (واو) وهي تختص(ج/١٧٠) بالمندوب، فتقول (وا زيدُ، وا زيدا) فتكون مخيراً فيه بين الضم وإلحاق الألف في آخره، أما الهاء فلا تلحق إلا في الوقف خاصة لبيان الألف فتقول (وا زيداه، ولايندب(أ/١٣٦) الآ الاسم المعروف لأنه يكون عذراً، للمتفجع، فتقول (وا زيداه) ولا تقول (وا رجلاه) وإنما قالوا (وامن حفر بئر زمزماه) لأنه بمنزلة (واعبد المطلباه[3]).

الفائدة الثانية: في حكم المنادى بعدها، وله أحكام ثلاثة: الحكم الأول: في إعرابه وبنائه، واعلم أن المنادى على نوعين، معرب ومبني، فالمعرب نوعان:

أحدهما: منصوب بكل حال ونصبه على وجهين، إما مضافاً كقولنا (يا عبدَالله) أو مشبهاً به كقولنا (يا طالعاً جبلاً، ويا سائراً إلى دمشق) وإما نكرة كقولك (يا رجلا ويا راكباً) وثانيهما: مجرور وجره على وجهين إما مستغاثاً كقولك (يا لزيد) و(يا لله) وإما متعجباً منه كقولك (يا للماء، ويا للدواهي[4]).

النوع الثاني: مبني. وبناؤه على وجهين, إما علماً مقصوداً كقولك (يازيدُ، وياعمرُو) وإما نكرة مقصودة كقولك (يا رجلُ و يا غلامُ) وإنما بني هاهنا لوقوعه موقع المضمر فينزل قولك (يا زيدُ) منزلة قولنا (يا أنت) فبني كبنائه، فهذا حكمه في الإعراب والبناء.(ب/٢٢٠).

الحكم الثاني: للمنادى، أنه يجوز طرح حرف النداء عنه إلا مع اسم الجنس واسم الإشارة فلا تقول (رجلُ ولا هذا) لأجل اللبس، وهكذا المستغاث والمندوب لايجوز طرحه عنهما أيضاً لأجل اللبس، وما عدا هذه الأمور الأربعة يسوغ طرحه، كالمضاف والعلم في مثل قولك (عبدالله) و{يوسف أعرض[5]} و(من لا يزال محسناً أحسن إليّ).

١- لم يعد ابن مالك سوى الهمزة لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب ومن زعم أن(أي) كالهمزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه والرواية لا تعارض بالرأي وصاحب هذا الرأي هو المبرد وتبعه كثير من المتأخرين. شرح التسهيل(٣٨٦/٣) ولم يذكر مع حروف النداء (آ و آي) بالمد إلا الكوفيون رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم ورواية العدل مقبولة. شرح التسهيل(٣٨٦/٣) والأشموني(١٣٤/٣) وشرح الكافية(٣٨١/٢) والمغني(١٤/١).

٢- (أي) اختلف فيها. فالمبرد عدها مع الهمزة للقريب، وابن برهان عدها للمتوسط. الأشموني(١٣٤/٣) والكافية(٣٨١/٢) وكذلك(آ) فإن ابن مالك عدها للبعيد وكذلك ابن هشام في المغني. انظر الأشموني (١٣٤/٣) والمغني(١٤/١).

٣- قال ابن مالك: ولا يندب اسم جنس مفرد ولا اسم إشارة و لا موصول بصلة لا يتعين بها المندوب. شرح التسهيل(٤١٤/٣).

٤- انظر شرح التسهيل(٤١٠/٣).

٥- يوسف آية:٢٩.

الحكم الثالث: المنادى إنه ربما حذف في مثل قولك(يابؤس لزيد) والمعنى ياقوم بؤس لزيد، وفي التنزيل {ألا يا اسجدوا[١]} وقوله تعالى {يا حسرة على العباد[٢]}.

وأنشد النحاة:

* يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهمِ والصالحين على سِمعانَ من جارِ[٣] *

(ج/١٧١) وإنما ساغ[٤] طرح المنادى لأنه في موضع المفعول، والمفعول فضلة فجاز طرحه.

(قال الشيخ: ومنها (ما) هي حرف ترفع الاسم وتنصب الخبر[٥] في النفي عند أهل الحجاز ومادام خبرها متأخراً بعد اسمها، لم يتقدم هو ولا معموله، ولم تدخل عليه إلا ولا إن، وذلك قولك مازيد قائما، وما هذا بشرا، وترفع في لغة بني تميم على كل حال).

قال السيد الإمام:

اعلم أن هذا الحرف فيه لغتان: أحدهما: لغة بني تميم، وهو رفع الاسمين بعدها على الإبتداء والخبر، ويجعلونها حرفا من حروف(أ/١٣٧) الابتداء فيقولون (مازيد قائمٌ).

وثانيها: لغة أهل الحجاز يرفعون بها الاسم، وينصبون الخبر كـ(ليس) فيقولون(ما زيدٌ قائماً) قال الله تعالى {ما هذا بشراً[٦]} وبني تميم يقرؤن (ماهذا بشر) بالرفع إلا من درى كيف هي في المصحف[٧].(ب/٢٢١). فإذا عرفت هذا فاعلم أن الكلام في (ما) إنما يتعلق بلغة أهل الحجاز لأجل العمل، وأما لغة بني تميم، فلا كلام فيها، ويتعلق بها على لغة الحجازيين فائدتان.

الفائدة الأولى: في عملها والوجه الذي لأجله عملت، أما عملها فهو رفع الاسم، ونصب الخبر، كعمل ليس، وأما وجه المشابهة بينها وبين ليس فهي بأمور ثلاثة: أولها: أنهما موضوعان للنفي، وأنهما كلاهما لنفي الحال. وثانيهما: أنهما جميعاً من

١- النمل آية ٢٥ على قراءة الزهري والكسائي. انظر فتح القدير(١٣٣/٤).

٢- يس آية ٣٠.

٣- الكتاب(٢١٩/٢) وهو بلانسبة، والإنصاف(١١٨/١) وشرح المفصل(٢٤/٢) والمغني(٧٠٦/١) وشرح التسهيل(٣٨٩/٣) والأصول(٣٥٤/١) والدرر(١٥٠/١) والبيت لذي الرمة انظر ديوان شعر ذي الرمة، تصحيح وتنقيح سير تشارلس ليال، دار المعارف. مصر صـ٣٤. في هجاء عشيرة امرئ القيس.

٤- في (أ) ذكر مكان ساغ.

٥- س من (أ) الخبر.

٦- يوسف آية:٣١.

٧- انظر الكشاف(٢٥٤/٢). حكى أبو عمرو بن العلاء أنه ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولاتميمي إلا وهو يرفع. النكت الحسان صـ٧٣.

عوامل المبتدأ والخبر. وثالثها: أن كل واحد منهما يدخل عليه الباء في خبره لتأكيد النفي، فتقول (ليس زيد بقائم) كما تقول (ما زيد بقائم) فلما وقعت المشابهة بينهما من هذه الأوجه حملت (ما) على (ليس) فعملت عملها، فتقول (ما زيدٌ قائماً) كما تقول (ليس زيد بقائمٍ).

الفائدة الثانيـة: في بيان ما يبطل عملها، واعلم أن جملة ما يعرض لها فيبطل عملها أمور ثلاثة:

أولها: دخول(إلا) عليها في مثل قولك(ما زيدٌ إلا قائمٌ) وإنما بطل عملها مع(إلا) لأن(ما) إنما عملت لأجل النفي، وقد انتقض النفي(بإلا) فلهذا قلنا إنه يبطل عملها.

وثانيها: تقدم الخبر على الاسم في قولك (ما منطلق زيد) و(ما ضاربٌ أخـوك) وإنما يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها لأنها مشبهة بـ(ليس)(ج/١٧٢) فانحطت عن رتبتها، ولم تعمل مع تقدم الخبر لضعفها، وهكذا إذا تقدم معمولها فإنه يبطل العمل أيضاً كقولك (ما طعامك زيد آكلٌ) لأن العامل إلى جنب معموله فيصير كما لو تقدم الخبر.

وثالثها: دخول(إن) في نحو قولك (ما إن زيد قائم) وإنما بطل عملها مع(إن) لأن(ما) إذا دخلت على(إن) كفتها عن العمل أيضاً[1] كما قدمنا شرحه(ب/٢٢٢).

(قال الشيخ: ومنها(لا) وهي حرف تنصب النكرة مادامت النكرة تليها ومادام النفي مستغرقاً، ومثل(لا إله إلا الله) فإن وقع فصل بطل النصب مثل {لا فيها غول[2]}).

قال السيد الإمام:

اعلم أن كلامه هاهنا في(لا) التي لنفي الجنس قد اشتمل على فوائد أربع:

الفائدة الأولى: في بيان عملها، والوجه الذي لأجله عملت، وأما بيان عملها فهو نصب الاسم ورفع الخبر، وهي نظيرة(إنّ) في عملها(أ/١٣٨)، خلا أنها تخالف(إنّ) بأمرين:

١- انظر شرح المفصل(١٢٩/٨) والدر المصون(٤٨٩/٦). ولم يشترط الكوفيون فقد(إن) بعد (ما) فأجازوا النصب. وذكر بعضهم أن يونس بن حبيب لم يعتبر(إلا) فأجاز نصب خبر(ما) بعدها، وبعض الكوفيين أجازوا النصب فيما إذا كان الثاني فيه منزلاً منزلة الأول نحو ما زيدٌ إلاّ زهيراً شعراً وأن الفراء أجاز فيما كان صفة بعد إلا النصب نحو ما زيدٌ إلا قائماً، وأجاز هو والكسائي نصب الصفة المشتقة إذا قدمت مفعولها عليها بعد إلا نحو ما زيدٌ إلا علاً شارباً، ومذهب البصريين وجوب الرفع في كل ذلك. كما أجاز الفراء نصب خبر (ما) مقدماً. النكت الحسان صـ٧٤، وهمع الهوامع، السيوطي، تصحيح بدر الدين النعساني، دار المعرفة بيروت. (١٢٣/١)

٢- الصافات آية: ٤٧.

أما أولاً: فإنها لا تعمل إلا في النكرة و(إنّ) تعمل في النكرة والمعرفة جميعاً[1].

وأما ثانياً: فلأن(لا) يحسن حذف خبرها، فتقول(لا بأس) و(لا خوفَ) و(إنّ) لا يحسن حذف خبرها إلا في الندرة. وأما وجه المشابهة بينها وبين(إن) فمن وجهين:**أحدهما:** أنها لازمة للأسماء كلزوم(إن) للأسماء. **وثانيهما:** أنهما جميعاً من عوامل المبتدأ والخبر، فلأجل هذين الوجهين عملت عمل(إن) فتنصب الاسم إذا كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، فالمضاف حقيقة في مثل قولك(لا غلام رجل عندك) و(لا صاحب صدق موجود) والمشبه بالمضاف في نحو قولك(لا ضارباً زيداً في الدار) و(لا عشرين درهماً لك)، وإنما كان هذا مشبهاً بالمضاف لأن الثاني معمول للأول هاهنا ومن تمامه. كما أن المضاف إليه معمول المضاف ومن تمامه، فلأجل ذلك وجب إعرابه كإعراب المضاف، وترفع الخبر في مثل قولك(لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك) و(لا صاحبَ صدق خيرٌ منك) فتعمل فيهما جميعاً، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً، وكلام الشيخ هاهنا فيه تساهل حيث سمى الفتح نصباً(ب/٢٢٣). فإنه(ج/١٧٣) قال في صدر الباب وهي تنصب النكرة مادامت النكرة تليها، ومادام النفي مستغرقاً، ثم جعل المثال (لا إله إلا الله) والأمر في جميع ماذكر بناء لا إعراب. وكان الصواب أن يقول: وهي تنصب النكرة إذا كانت مضافة أو مشبهة بالمضاف كما أوضحناه الآن، ولكنه تساهل في الإطلاق كعادته في غيره.

الفائدة الثانية: في بيان مايبطل عملها، واعلم أن الذي يعرض لها عن النصب فيبطله أمران.

أحدهما: البناء في النكرة العامة في مثل قولك(لا أحدَ في الدار) و(لا غلامَ لك) وإنما بني مثل هذا لتضمنه معنى حرف الاستغراق، وهو(من) لأنه جواب لقول من يقول(هل من أحد في الدار) فتقول (لا أحدَ في[2] الدار) فلما تضمن معنى الحرف وجب بناؤه. **وثانيهما:** الإعراب بالرفع عند أمرين: أحدهما: ولاية الاسم المعرفة لها. وثانيهما: وقوع الفصل بينها وبين معمولها، فإذا حصل هذان الأمران، بطل النصب، ووجب الرفع والتكرير فتقول(أ/١٣٩) (لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ) و(لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ) وإنما وجب الرفع في المعرفة، لأن وضع(لا) لنفي النكرة العامة، ولهذا كان عملها النصب مقصوراً عليها فلما وليتها المعرفة عادت إلى أصل المبتدأ والخبر فلهذا وجب الرفع. وإنما وجب التكرير في المعرفة لأنهم جعلوا تعدد المعرفة كالعوض عن[3] التنكير، فلهذا وجب التكرير. وإنما وجب الرفع عند الفصل

١- س من (أ) جميعاً.

٢- س المثال من (أ).

٣- في (أ) (من) بدلاً كم (عن).

لأجل ضعفها عن العمل فلما وقع الفصل بطل العمل. قال الله تعالى {لا فيها غول[1]} وإنما وجب التكرير عند الفصل لأجل المطابقة، لأن قولك (لا فيها رجل ولا امرأة) جواب لقول من يقول (هل في الدار رجل أو امرأة؟) فلهذا وجب تكريره مطابقة له.(ب/٢٢٤)

الفائدة الثالثة: في حكم توابعه: اعلم أن اسم(لا) إذا كان معرباً فتوابعه تكون معربة بكل حال، تقول (لا غلامَ رجل منطلقاً، ولا صاحب صدق موجوداً[2]) وأما إذا كان مبنياً مع النكرة، فتوابعه نوعان، **فالنوع الأول:** الصفة، وفيها وجهان:

أحدهما: الإعراب بالنصب حملاً على اللفظ كقولك(لا أحد خيراً منك) وبالرفع حملاً على المحل كقولك(لا رجلَ أفضلُ منك). وثانيهما: (ج/١٧٤) البناء في الصفة الواحدة كقولك(لا غلامَ ظريفَ فيها) فتبنيه مع الصفة الواحدة، فتنزلها منزلة شيء واحد، فإن زدت صفة ثانية فليس فيها إلا الإعراب كقولك(لا غلامَ ظريفَ منطلقٌ ومنطلقاً) فتعربها على اللفظ والمحل لا غير، ولا يسوغ بناؤها بحال.

النوع الثاني العطف. وليس فيه إلا وجه واحد وهو الإعراب بالنصب حملاً على اللفظ في مثل قولك (لا رجلَ في الدار ولا امرأة) قال:

* فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[3] *

والرفع حملاً على المحل كقولك (لا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ) بالرفع قال:

* لا أمَ لي إن كان ذاك ولا أبُ[4] *

وصدره: هذا وجدكم الصغار بعينه[5].

١- الصافات آية:٤٧.

٢- كان الأولى أن يذكر خبراً كي لا يظن أن النعت هو خبر(لا) فكان الأولى أن تصاغ الجملة على النحو التالي: لا غلام رجل منطلقاً اليوم. ولا صاحب صدق موجود في زماننا.

٣- الكتاب(٢/٢٨٥) بدون نسبة، والأشموني(١/١٣) وشرح المفصل(٢/١٠١) بدون نسبة أيضاً، والهمع(٢/١٤٣) والمقتضب(٤/٣٧٢) ونسب إلى الفرزدق في شرح شواهد الكشاف صـ١١٣ وفي الديوان ليس بهذه الرواية انظر الديوان دار صادر- بيروت ١٩٦٦، صـ٣٨٠. وشرح التصريح(١/٢٤٣) والخزانة (٢/١٠٢) تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات: محي الدين أفندي، المطبعة الشرفية بالقاهرة، ١٣٠٧. صـ١١٣.

٤- ابن يعيش(٢/١١٠) شرح جمل الزجاجي صـ٣١٧ الكتاب(٢/٢٩٢) نسبه لرجل من مذحج ونسب إلى غيره. ونسب لهمام بن مرة وينسب لضمرة بن ضمرة وينسب لغيرهم هم: وهو في شذور الذهب رقم ٣١ صـ٨٦ وفي أوضح المسالك رقم(١/٨٣ رقم ١٦١) وابن عقيل(١/٤٠١) والأصول(١/٣٠٧) والخزانة(١/٢٤٣)، وفي المغني رقم: ١٠١٨ صـ٦٥٦،
وهو في الباب الثامن والأربعين من حماسة البحتري لعامر بن جوين.

٥- س من (أ) الشطر الأول.

الفائدة الرابعة: (لا حول ولاقوة إلا بالله) وفيها بحثان: **البحث الأول** عن معانيها الإعرابية وهي خمسة: أولها: فتحهما جميعاً فتقول (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله) وهو الكثير في الاستعمال، ووجهه أنا نقدر كل جملة مستقلة بنفسها(أ/١٤٠) مبنية لتضمنها معنى الحرف كما قررناه من قبل. وثانيها: فتح الأول ونصب الثاني فتقول (لا حولَ ولا قوةً) ووجهه(ب/٢٢٥) أنا نقدر الأول جملة تامة مستقلة بنفسها، والثانية معطوفة على لفظها لأن الفتحة في الأولى مشبهة للحركة الإعرابية، فلهذا حمل على لفظها.

وثالثها: فتح الأول ورفع الثاني فتقول(لا حولَ ولا قوةٌ) ووجهه الجملة الأولى مستقلة بنفسها، والثانية معطوفة على محلها بالرفع.

ورابعها: رفعهما جميعاً فتقول (لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله) ووجهه المطابقة لمن يقول (هل في الدار رجل أو امرأة) فتقول (لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ).

وخامسها: رفع الأول وفتح الثاني فتقول (لا حولٌ ولاقوةَ) ووجهه أنا نقدر الأولى بمعنى ليس ولهذا كان ضعيفاً؛ لأن استعمالها بمعنى ليس قليلٌ والثانية جملة مستقلة بنفسها، فهذه وجوهها الإعرابية الخمسة.

البحث الثاني: عن معناها العقلي، واعلم أنه يتمشى في قولنا (لا حولَ ولاقوة إلا بالله) (ج/١٧٥) معنيان. أحدهما: أن يكون المعنى فيها ألا طاقة ولا قدرة في أحد من الخلق إلا من الله.

وثانيهما: أن يكون المعنى لا بطش ولا شدة على الانتقام من المردة إلا بالله فهذان المعنيان يقضي بهما العقل، ولا ينكرهما، وإنما أوردنا هذا الكلام وإن كان لا تعلق له بعلم العربية إنكاراً على ابن بابشاذ ورداً على كلامه حيث زعم في شرحه[1] أن معناها: أن الله تعالى خالق لأعمال العباد، ولقد كان له في نحوه شغل عن الكلام في مسألة المخلوق:

* ورب كلامٍ مر فوق مسامعي   كما طنَّ في لوح الهجير ذبابُ[2] *

فهذا هو الكلام في فصل الحروف(ب/٢٢٦).

١- شرح المقدمة(١٧٥/١).

٢- البيت تمثل به وليس شاهداً.

الفصل الرابع
فصـــل الرفـــع

(قال الشيخ : الفصل الرابع فصل الرفع :(الرفع ما جلبه عامل الرفع لفظاً كان أو تقديراً " وجملة علامات الرفع أربع الضمة والواو والألف والنون. فالضمة أبداً تكون في نوعين في الأسماء السالمة، والأفعال المضارعة[1] السالمة مثل قولك[2] (زيدُ يفعلُ ونحوه) والواو تكون في سبعة أسماء وهي (أخوه أبوه، وفوه وحموه، وهنوه، وذو مال، والمسلمون) ونحوه من الجمع السالم. والألف تكون في تثنية الأسماء خاصة على جميع صفاتها مثل قولك (أخواه و أبواه والزيدان والهندان، والقاضيان ونحوه) والنون تكون في تثنية[3] فاعل الفعل وجمعه والواحدة المؤنثة مثل (تفعلان و يفعلان و تفعلون و يفعلون(أ/ ١٤٩) وتفعلين يا امرأة) وجملة المرفوعات التي تكون فيها إحدى هذه العلامات سبعة هي(المبتدأ والخبر والفاعل، واسم ما لم يسم فاعله واسم كان مع أخواتها، وخبر إن[4] مع أخواتها والفعل المستقبل، إذا لم يكن معه ناصب و لا جازم، و المبتدأ و الخبر أخوان مرفوعان بعامل معنوي وهو الابتداء مثالهما (اللهُ ربُّنا) و(محمدُ نبيُّنا) والفاعل واسم ما لم يسم فاعله أخوان يرفعان بإسناد الفعل إليهما المقدم عليهما، مثالهما (ضرب زيدُ عمراً) و(ضُرِبَ زيدُ) ونحوه، واسم كان مع أخواتها، وخبر إن مع أخواتها أخوان؛ لأن المنصوب في كل واحد منهما هو المرفوع في الآخر، مثالهما (كان زيدُ قائماً) و(إن زيداً قائمُ) ونحوه، وهذان الضربان مشتبهان بالفاعل الحقيقي، والفعل المستقبل يرتفع بالمعنى؛ وهو وقوعه موقع الاسم، وهو إذا لم يكن معه ناصب ولا جازم، ومثاله:(هو يفعلُ و يصنعُ) ونحوه فهذه جملة المرفوعات وما عداها فمبني على الضم و ليس بمرفوع، و ذلك ثلاثة أنواع : نوع من الأسماء المناداة وهو كل اسم مفرد علم معرفة أو مخصوص نكرة مثل (يا زيدُ، يا رجلُ) ونوع من الظروف والغايات وهو الكل ما قطع عن الإضافة مثل (قبل وبعد)، ونوع من المضمرات وهو تاء ضمير المتكلم ونون ضمير الجماعة وكاف خطاب الاثنين والجماعة، والتاء منهما. فأما منذُ ومذُ وشدُ ومدُ وما أشبهها من الأسماء والأفعال فإنما حركته حركة اتباع لا حركة بناء)≅.

١- المضارعة س من (ب).

٢- س (قولك) من (ب).

٣- س (تكون) من (ب).

٤- وخبر إن (س) من (ب).

قال السيد الإمام:

هذا الفصل بأسره قد اشتمل على مواضع أربعة: **الأول:** في حقيقة الرفع وذكر علامته، **والثاني:** في بيان[1] موقعها، **والثالث:** في حصر المرفوعات الإعرابية، **والرابع:** في ضبط المضمومات المبنية.

الرفع حقيقته وعلامته:-

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة الرفع[2] وذكر علامات، أما حقيقته (فهو العلامة الإعرابية اللازمة للفاعل وما أشبهه لفظاً أو تقديراً[3])، فقلنا العلامة لتدخل فيه الحركة والحرف[4] فإنهما كلاهما رفع، وقلنا الإعرابية احتراز عن ضمة البناء في مثل (قبل وبعد)[5]، فإنهما ليست رفعاً، وقلنا اللازمة للفاعل وما أشبه احتراز عن حركة النصب والجر، فإنهما حركتان إعرابيتان وليستا رفعاً[6] لما كانتا ليست ملازمتين للفاعل، وقولنا لفظاً أو تقديراً ليدخل فيه الصحيح والمعتل وأصل الأعراب إنما يكون بالحركة لأنها تكون إعراباً للمفرد، والحرف يكون إعراباً للتثنية والجمع وما أشبههما، والمفرد(أ /١٤٢) أصل التثنية والجمع، فلهذا قلنا (ج/١٧٦) إن أصل الإعراب إنما هو بالحركات[7]، وأما علاماته فهي أربع: الضمه، والواو، والألف، والنون.

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان موقعها في المعربات فنحن نسردها (ب/٢٢٨) واحدة واحدة - بعون الله فأما الضمة موقعان : أحدهما الأسماء وهي فيها على وجهين : ظاهرة ومقدرة، فالظاهرة في الأسماء الصحيحة (كالرجل والفرس) والمقدرة في الأسماء المعتلة (كالقاضي والداعي) وما أشبهه، وثانيهما الأفعال وهي فيها على وجهين: ظاهره في الأفعال الصحيحة في مثل (يقوم ويخرج) والمقدرة في الأفعال المعتلة (يغزو ويرمي) وأما الواو فموقعها أربعة:

١- س في (ب) بيان موقعها.

٢- سمي رفعاً لأنه من صفة الصوت؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين. بدائع الفوائد(٣٥/١)، وشرح التسهيل(٦٥/١).

٣- عند الزمخشري:- الرفع علم الفاعلية شرح المفصل (٧٧/١) ويعرفه ابن الحاجب بأنه (هو ما اشتمل على علم الفاعلية) أي تضمنه إياه بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه، ويعني بعلم الفاعلية الضم والألف والواو إذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في أخره عمدة الكلام. الكافية (٧٠/١).

٤- الحركة هي انتقال الجسم من حيز إلى حيز، والمتحرك في الحقيقة هي العضو في الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث عند ذلك صويت خفي مقارن للحرف إن مددته كان واواً وإن قصرته كان ضمة وكذلك باقي الحركات. بدائع الفوائد(٣٥/١)

٥- وهي التي لا تكون بسبب و أعني بالسبب العامل. بدائع الفوائد (٣٥/١)

٦- (ليستا رفعاً) س من (ب).

٧- انظر شرح المفصل (٥١/١).

أولها: الاسم المفرد وذلك في مثل الأسماء الستة في نحو (أخوه وأبوه) وسائرها.

وثانيها: الجمع السالم[1] وهي فيه على وجهين حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي كقولنا (مسلمون وزيدون) وغير الحقيقي كقولنا (أرضون وسنون).

وثالثها: كقولنا (عشرون) وأخواتها وقد أهمل النحاة عده فيما يعرب بالواو ولابد من ذكره، لأنه غير مندرج في الجمع السالم[2]، إذ ليس بجمع العشرة، وإنما هو اسم موضوع لهذا العدد، إذ لو كان جمعاً لعشرة للزم أن يكون (الثلاثون) عشرين لأنه جمعها.

ورابعها: (أولو) ولم يذكره النحاة أيضاً، ولابد منه أيضاً، إذ ليس داخلاً في الجمع السالم، بل هو موضوع للجمع، وليس جمعاً على الحقيقة.

وأما الألف فلها موقع واحد، وهي تكون علامة للرفع في التثنية وهي فيها على وجهين، حقيقية وغير حقيقية، فالتثنية الحقيقية في نحو قولك(الرجلان و الزيدان) وغير الحقيقية في مثل (هذان واللذان).

وأما النون: فهي تكون علامة للرفع في أفعال ثلاثة في فعل الاثنين نحو(الرجلان يفعلان) وفي فعل الجماعة في مثل (الرجال يفعلون) وفي الوحدة المؤنثة في نحو(أنت تفعلين يا امرأة) فهذه جملة مواقع هذه العلامات.

<u>وأما الموضوع الثالث:</u> وهو في حصر المرفوعات الإعرابية، فاعلم أن حقيقة المرفوعات (ما اشتمل على علم الفاعلية[3]) وهي في أنفسها منقسمة إلى قسمين:

أقسام المرفوعات:

القسم الأول: الأسماء وهي نوعان: حقيقية وغير حقيقية، فالنوع الأول الحقيقية: وهي أمور ثلاثة، الفاعل، واسم ما لم يسم فاعله، واسم كان وأخواتها. وإنما كانت هذه حقيقية؛ لأنها فاعلات في المعنى، يسند إليهن الفعل(أ/١٤٣) والفاعل من حقه

١- الجمع السالم:- هو ما سلم فيه بناء واحده وفيه الشروط التالية:-
(أ) - الاسم الجامد: يشترط فيه أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب
(ب)- الصفة: ويشترط فيها أن تكون صفة للمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى، و لا ممن يستوي فيه المذكر و المؤنث. انظر ابن عقيل (١/٦٠- ٦٣).

٢- فما لا واحد له من لفظه أو له واحد غير مستكمل للشروط فليس بجمع مذكر سالم، بل هو ملحق به. فالنحاة ذكروا تلك الأسماء التي استدركها عليهم المصنف ، وسموها بالملحقات. انظر ابن عقيل (٦٣/١) وغيره من كتب النحو فلست أدري ماذا يقصد بقوله: (و لم يذكره النحاة) و ما من كتاب نحوي إلا و قد ذكر إثر الجمع السالم ملحقاته.

٣- وإنما قيل لعلم الفاعل رفع لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم، انظر بدائع الفوائد (٣٥/١) و الكافية (٢٤/١).

الرفع وإنما كان حقه الرفع؛ لأن الرفع في نفسه هو أول المخارج وأسبقها، والفاعل هو أول الأشياء، وهو سابق على فعله[1] وهو متقدم عليه، فلما كان الفاعل سابقاً سبق وأخذ أول المخارج؛ فلهذا كان الرفع مستحقاً للفاعل.

والنوع الثاني: غير الحقيقية: وهي أربعة أولها المبتدأ و الخبر، ووجه شبههما بالفاعل. أما المبتدأ فمن حيث أنه مسند إليه، كما يسند إلى الفاعل، وأما الخبر فوجه شبهه له أنه جزء ثان للجملة كما أن الفاعل جزء من الجملة[2].

وثانيهما: اسم (ما) و(لا) المشبهين بليس ووجه شبههما بالفاعل أن مرفوعهما كمرفوع ليس لمكان مشابهتهما لها في النفي. **وثالثهما** خبر إن وأخواتها، **ورابعها:** خبر (لا) لنفي الجنس ووجه مشابهتهما للفاعل أن (إنّ) مشبهة للفعل الماضي، فكان مرفوعها كمرفوعه، وأما (لا) فمحمولة على (أنّ) فعملت عملها فهذه المرفوعات المشبهة كلها ملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب. ثم المرفوعات الحقيقية و غير الحقيقية في أنفسها متواخية(ب /٢٣٠). فالفاعل واسم ما لم يسم فاعله واسم كان وأخواتها كلها متواخية لاشتراكها في إسناد الفعل إليها وتقدمه عليها، والمبتدأ والخبر أخوان لأنهما كلاهما(ج/١٧٨) مرفوعان بعامل معنوي، وكل واحد منهما هو الأخر، واسم(ما ولا) المشبهتين بليس أخوان لأنهما هما المبتدآن في الحقيقة قبل دخول العوامل عليهما، وخبر (إن) وأخواتها وخبر(لا) لنفي الجنس أخوان لأنهما في الحقيقة خبران للمبتدأ قبل دخول (إن ولا) فصارت متواخية كما ذكرنا.

القسم الثاني من المرفوعات:

<u>الفعل المضارع المرفوع:</u> الفعل المضارع وهو مرفوع بعامل معنوي، وقد ذكرنا وجه إعراب الأفعال وأنه بالمشابهة، وذكرنا وجه الشبه فلا وجه لإعادته. فهذه جملة المرفوعات الحقيقية والمشبهة بالحقيقية، قد عددناها والكلام على كل واحد منها قد أخره الشيخ إلى فصل العامل، وسنذكره في العامل إن شاء الله تعالى.

<u>وأما المواضع الرابع:</u> وهو في حصر المضمومات المبينة، فاعلم أن ماعدا ما قدمنا ذكره من المرفوعات فهو مبني على الضم، وليس بمرفوع، وقد قدمنا حقيقة المبني، وذكرنا أسباب البناء، وألقابه فلا فائدة في إعادته، والذي نذكره هاهنا جملة (أ/١٤٤) ما بني على الضم وهي أنواع أربعة:

أولها: المنادى المقصود في النكرة، والمعرفة نحو (يا رجلُ ويا زيدُ) وإنما بني هذان على الضم، لأنهما لو بني على الكسر لا التبس بالمضاف إلى النفس، ولو بني

١- وقوله هو السابق على فعله يعني من جهة المعنى لأن الفعل لا يحدث إلا بعد حدوث علمه. حاشية(أ) ورقة ١٤٣ ابن الحاجب(١/٧٠).

٢- انظر شرح المفصل(٣/٨٢-٨٣).

على الفتح لا لتبس بحركة إعرابه[1]؛ لأن المنادى مفعول في المعنى فلهذا بني على الضم (ب/٢٣١).

وثانيها: الظروف في نحو (قبل وبعد) وإنما بنيت هذه على الضم لأنها لو بنيت على الفتح لالتبس بحركة إعرابها، ولو بنيت على الكسر لالتبس بالمضاف إلى الضمير المتكلم بالياء في مثل (قبلي، وبعدي)[2] فوجب بناؤه على الضم.

وثالثها: بعض الضمائر، في مثل قولك (فعلتُ، فعلتُما، فعلتُم) وإنما بنيت هذه على الضم؛ لأنها رفع فبنيت على الضم حملاً لها على حركة إعرابها[3] (ج/١٩٩) ثم حمل سائر ما بني على الضم من الضمائر المنصوبة والمجرورة في مثل (رأيتكما ومررت بكما) عليها فبنيت على الضم كبنائها، ورابعها: (منذ) وإنما بنيت على الضم اتباعاً لحركة الميم، فأما(مذ) فمبنية على السكون فإذا لقيها ساكن ضمت حملاً لها على أختها كقولك (ما رأيته منذ اليوم ومذ الساعة) فهذه الحركات كلها حركات بناء حقيقية[4] وجملة الأمر أن الحركات جارية على أربعة أوجه. أولها: حركات إعراب خالصة، وذلك نحو (زيد ورجل) وسائر الحركات الإعرابية لا يجوز الاتباع فيها إلا على لفظها فقط (ما لم يكن لها محل يخالف لفظها، فإن كان لها محل مخالف للفظها جاز الاتباع على محلها، وهذا نحو إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله، أو إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله وغير ذلك)[5].

وثانيها: حركات بناء خالصة، وذلك نحو (هؤلاء وأمس ونزال) فهذه وماشاكلها من الحركات البنائية لا يجوز الاتباع فيها إلا على محلها، ولا أثر لما يظهر فيها من الكسر.

وثالثها: حركات إعراب مشبهة بحركات البناء وذلك نحو الفتحة في حال الجر في غير المنصرف)(ب/٢٣٢) في مثل (أحمد وإبراهيم) والكسرة في حال النصب في باب (الزينبات) فإن هاتين الحركتين لا يجوز الاتباع على ما يظهر من لفظهما من الكسر في حالة النصب في باب (الزينبات) والفتح في حالة الجر في غير المنصرف (كإبراهيم و زينب) وإنما يحمل على ما يتوجه لهما من حركة الإعراب في الأصل، فتقول (مررت بإبراهيم أخيك) ولا تقول (أخاك) يعني لا يصح أن نقول أخاك على أنه معطوف على لفظ الفتحة في (إبراهيم) وإلا فهو يصح من وجه آخر

١- انظر شرح الكافية (١-١٣٢-١٣٣) وشرح المفصل (١-١٣٠).

٢- انظر الكافية (١/١٠٢) و شرح المفصل (١/٨٦) وأسرار العربية صـ٣١ واللباب(٢/٨٣).

٣- انظر شرح المفصل (٣/٨٦) و الكافية (٢/٩-١١) واللباب(١/٤٨١).

٤- انظر اللباب(١/٣٧٣).

٥- س ما بين القوسين من (ج).

من حيث أنه مفعول فيصح أن نقول (أخاك) على أنــه مفعــول ورأيــت الزينبــات الصوالح بالفتح لا بالكسر(أ/١٤٥) وإنما أشبهت حركة البنــاء لثبوتهــا فــي غيــر المنصرف وفي المؤنث السالم على الاطراد فأشبهت حركة البناء في استقرارها.

ورابعها: حركات بناء مشبهة بحركات الإعراب، وذلك في مثل قولنا (يا زيــدُ، ولا رجلَ) فإن هذه الحركات يجوز الاتباع على لفظها وعلى محلها، فتقول (يا زيــدُ الطويلُ والطويلَ) (ج/١٨٠) بالرفعِ والنصبِ، فالرفع على اللفــظ، والنــصب علــى المحل، (ولا رجلَ في الدار ظريفٌ وظريفاً)، وإنما كانــت هــذه مــشبهة بحركــة الإعراب لأنها قد تطرأ وتزول، ألا ترى أنك تقول (لا رجلَ في الــدار) وتقــول (لا رجل في الدار ولا عمروٌ فتثبت تارة وتزول أخرى، وتقول (يا زيدُ) فتثبت الضمة ثم تقول (يا زيدَ الخيرِ) فتذهب فلهذا كانت مشبهة بحركة الإعراب، فهذا هو الكلام فــي فصل الرفع (ب/٢٣٣).

الفصل الخامس

فصـــل النـــصـــب

(قال الشيخ: النصب ما جلبه عامل النصب، وعلاماته كلها خمس الفتحة والألف والياء والكسرة، وحذف النون، والأصل منها الفتحة وهي تكون في الأسماء والأفعال السالمة والمعتلة، سوى المعتل بالألف. والألف تكون في الأسماء المعتلة المضافة، والياء تكون في التثنية والجمع السالم، والكسرة تكون في جمع المؤنث السالم، وحذف النون تكون في تثنية فاعل الفعل وجمعه، والواحدة المؤنثة وجملة المنصوبات التي يكون فيها هذه العلامات أحدَ عشر. المفعول المطلق والمفعول به والمفعول له والمفعول معه والحال والتمييز والاستثناء، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب، فالخمسة الأول منها هي الحقيقية والستة التي بعدها مشبهة بالمفعول الحقيقي. فالأول: يذكر للبيان عن تأكيد الفعل أو عدد مراتبه أو بيان نوعه. مثل: ضربت ضرباً وضربة، وضرباً شديداً، والثاني: يذكر لبيان عمن وقع به الفعل مثل: ضربت زيداً وأعطيت زيداً درهماً وظننت زيداً عالماً، وأعلمت زيداً عمراً قائماً، ومررت بزيد، وشكرت زيداً، وشكرت لزيد والمتعجب منه يلحق به مثل ما أحسن زيداً و المنادى المضاف والمشبه يلحق به أيضاً مثل يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، والثالث: يذكر للبيان عن أي زمان وأي مكان وقع فيه الفعل مثل قمت يوم الجمعة أمام فلان ونحوه.

الرابع: يكون للبيانِ عن علة الفعل وعذره مثل(جئته قضاء حقه) و(كلمته طمعاً في بره) وشرطه أن يكون مصدراً من غير لفظ الأول، مقدراً باللام عذراً لفعلك، وجواباً لقائل قال لم فعلت؟

والخامس: يذكر للبيان عن مصاحبة الشيء ومقارنته مثل استوى الماء والخشبة(أ/١٤٦). وخلي زيدُ ورأيه، وشرطه أن تحذف (مع) وتقام(الواو) مقامها وينقل إعراب الاسم من الجر إلى النصب ويكون العامل فيه فعلاً لا معنى فعل.

والسادس: يذكر للبيان عن هيئة الفاعل والمفعول منتقلاً أو مقدراً بالمنتقل أو موطئاً أو مؤكداً، مثل جاء زيدُ ضاحكاً، وهذا زيدُ سائراً غداً، و(هذا كتاب مصدقاً لساناً عربياً) (وهو الحق مصدقاً) وشرطه أن يكون نكرة مشتقة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام دونها ويقدر بفي،ويستفهم عنه بكيف؟ ومتى كان عامل الحال فعلاً متصرفاً جاز تقديمها على العامل، ومتى كان معنى فعل لم يجز، مثال المتصرف، جاء زيدُ ضاحكاً، ومثال معنى الفعل، هذا زيدُ ضاحكاً ونحوه.

والسابع: يذكر للبيان والتفسير والتبيين للجنس، وشرطه أن يكون نكرة جنساً مفرداً مقدراً (بمن) مفسراً لمعدود أو موزون أو مكيل أو ممسوح أو مقدرا بالمسوح أو لشيء مبهم، وهو يقع بعد الفاعل مثل تفقأ زيد شحما، وبعد النون في مثل عشرين درهما. وبعد التنوين[1] في مثل رطل زيتاً، وبعد المقدر بالتنوين في مثل لله دره فارسا وبعد العدد في مثل أحد عشر رجلا.

والثامن: يذكر للبيان عن إخراج بعض من كل بـ(إلا) أو بكلمة في[2] معنى (إلا) مثل قام القوم إلا زيداً و(فشربوا منه إلا قليلا) و شرطه أنه متى كان الاستثناء من موجب أو ما هو في تأويل الموجب أو كان مقدماً أو منقطعاً أو بعد تمام الكلام كان منصوباً في هذه المواضع الأربعة مثالها : قام القوم إلا زيداً، وما أكل أحد إلا الخبزَ، ومالي إلا اللهَ راحمٌ، وما بالدار أحد إلا حماراً و(ما فعلوه إلا قليلاً) في قراءة ابن عامر، فالثلاثة الأول يلزم النصب، ومتى كان الكلام غير موجب من استفهام أو نفي أو نهي كان ما بعد إلا تابعاً لما قبلها في الإعراب غالباً مثل هل قام أحدٌ إلا زيدٌ.)(ب/٢٣٥).

وما قام أحد إلا زيد، ولا يقم أحد إلا زيد، وجملة ما استثني به(إلا وحاشا وغير وسوى وسواء وليس ولا يكون، وماخلا وماعدا) والأربعة الأخيرة تنصب ما بعدها أبدا، والأربعة التي قبلها تجر ما بعدها أبدا وحاشا تجر عند سيبويه وتنصب عند المبرد، و(إلا) قد ذكرت، وإعراب (غير) على حد إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) في جميع أحكامها، والتاسع والعاشر، والحادي عشر قد ذكر)ﷺ.

قال السيد الإمام:

هذا الفصل قد اشتمل على مواضع أربعة. **الأول:** في حقيقة النصب وذكر علاماته، **والثاني:** في بيان مواقعها، **والثالث:** في حصر المنصوبات والكلام على كل واحد منها، **والرابع:** في ضبط المبنيات على الفتح(أ/١٤٧).

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة النصب، وذكر علامته، أما حقيقته (فهي العلامة الإعرابية اللازمة للمفعول وما أشبهه لفضاً أو تقديراً)[3]. وقلنا العلامة لتدخل فيها الفتحة والكسرة والألف وسائر العلامات، وقلنا الإعرابية احترازاً عن الأمور المبنية التي سنذكرها في أخر الفصل - بعون الله تعالى - وقلنا اللازمة للمفعول وما أشبهه احترازاً عن الجر فإنها علامة إعرابية ولكن ليست نصباً لما لم تكن لازمة للمفعول، وقلنا لفظاً أو تقديراً ليدخل فيه الصحيح والمعتل، وإنما وجب نصب

١- في (ب) نون بدلاً من التنوين.

٢- في (ب) فيها مكان في.

٣- انظر الكافية(١١٢/١) ورجح أن يقال:(النصب علامة الفضلات في الأصل) الكافية(١١٣/١).

المفعول وما أشبهه لأن (الرفع قد سبق له الفاعل أخذه ولم يبق إلا النصب والجر وإنما اختص المفعول بالنصب دون الجر لأن المفاعيل كثيرة الدور والاستعمال في كلام العرب، فخصت بالنصب للخفة لسعتها وكثره دورها وانتشارها كما سنفصل الكلام فيها[1])[2](ب/٢٣٦).

وأما علاماته(ج/١٨١): فهي خمس، الفتحة والألف والكسرة وحذف النون. والأصل من هذه العلامات إنما هو الفتحة لأنها حركة، وأصل الإعراب بالحركات وماعداها من العلامات إما حرف كالألف والياء وإما محمولة عليها كالكسر في باب (الزينبات وحذف النون في لن تفعلا) فإنه محمول على الجزم في (لم يفعلا) فلهذا قلنا إنها هي الأصل في الباب.

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان مواقعها في المعربات فنحن نذكرها واحدة واحدة.

فأما الفتحة فلها موقعان. **أحدهما:**في الأسماء وهي فيها على وجهين ظاهرة ومقدرة فالظاهرة تكون في الأسماء الصحيحة في مثل (زيد والرجل) والمعتل بالياء في مثل (القاضي والداعي) وأما المقدرة فهي تكون في الأسماء المعتلة بالألف مثل (العصا والفتى والمولى).

وثانيهما[3]: في الأفعال وهي فيها على وجهين ظاهرة ومقدرة. فالظاهرة في الأفعال الصحيحة، في نحو(لن يضرب ولن يخرج) وفي المعتلة في الياء والواو في مثل (لن يغزو ولن يرمي) وأما المقدرة فهي تكون في الأفعال المعتلة بالألف نحو(لن يخشى ولن يرضى) فهذه مواقع الفتحة.

وأما الألف: فليس تكون علامة للنصب إلا في موضع واحد وهي الأسماء الستة المضافة[4] تقول (رأيت أباه و أخاه و حماه) ولا تكون علامة للنصب في (غيرها بحال وأما الياء: فلها موقعان. **أحدهما:** في التثنية: الحقيقية في نحو (رأيت الزيدين والمسلمين) وغير حقيقة في مثل (رأيت هذين واللذين قاما) فإن علامة النصب هاهنا هي الياء المفتوح ما قبلها.

وثانيها: في الجمع الحقيقي السالم في مثل(رأيت الزيدين والمسلمين) وغير الحقيقي في مثل قولك(رأيت أرضين وسنين) فإن علامة النصب هاهنا هي الياء المكسور ما قبلها.

١- انظر شرح المفصل(٧٤/١).

٢- ما بين القوسين س من (ب).

٣- س من (وثانيهما إلى قوله: لأنهم جعلوا هذه المصادر كالعوض عن هذه الأفعال) من(ب).

٤- إلى غير ياء متكلم.

وأما الكسرة فليست (ج/١٨٠) تكون علامة)[١] للنصب إلا في جمع المؤنث السالم(ب/٢٣٧) في مثل قولك(رأيت الزينبات والمسلمات) وقد قدمنا وجه امتناع النصب في فصل الأسماء الظاهرة، وأما حذف النون فهي تكون علامة للنصب في ثلاثة أفعال، في فعل الاثنين في مثل (لن يخرجا ولن تضربا) وفعل الجماعة في نحو (لن تفعلوا ولن تخرجوا) وفي فعل الواحدة المؤنثة في مثل (لن تضربي ولن تخرجي يا امرأة) فهذه جملة مواقع هذه العلامات.

وأما الموضع الثالث: وهو في حصر المنصوبات، فاعلم أن حقيقتها ما اشتمل على علم المفعولية، وأما حصرها فهي منقسمة في غرضنا إلى ثلاثة أقسام.

القسم الأول:- في بيان المفعولات الحقيقية وهي أنواع خمسه:

(المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه).

وللنحاة فيها مذهبان، فالمذهب الأول وهو قول جمهور البصريين أن هذه الخمسة مفعولات حقيقية[٢]، والمذهب الثاني وهو قول بعض البصريين أن الحقيقية فيها ليس إلا الثلاثة الأول. وهو المفعول المطلق. والمفعول به. والمفعول فيه[٣]. وأما المفعولان الآخران، وهما المفعول له، والمفعول معه، فإنهما ليس بحقيقين والمختار هو الأول.

ويدل عليه أن هذه المفاعيل الخمسة لازمة للفعل، وفيه دلالة قويه عليها، فالفعل يدل على المفعول المطلق بلفظه وصورته، وعلى المفعول به بمعناه ومعقوليته، وعلى المفعول فيه للزمان بصيغته، وعلى المكان بضرورته، وعلى المفعول له بعلته، وعلى المفعول معه بمقارنته، وليس لسائر المنصوبات بالفعل كالحال والتمييز وسائرها مثل هذه المزيه فلهذا قلنا إنها حقيقية ونحن نذكرها واحداً واحدا بعون الله تعالى.

المفعول المطلق

النوع الأول : وفيه ثلاثة فوائد:

الفائدة الأولى: في حقيقته وذكر ألقابه: أما حقيقته (فهو ما فعله فاعل الفعل المذكور[٤]) كقولك (ضربت الضرب(ج/١٣٣) وضرباً) فقولك (الضرب، وضرباً) هو اسم لما فعله فاعل الفعل المذكور، وهو قولنا ضربت. فهذا معنى مصدر[٥](أ/١٤٩) على جهة التقريب.

١- س ما بين القوسين من (ج).

٢- الأنموذج صـ٣٨.

٣- المصدر نفسه.

٤- انظر الكافية (١١٣/١) أو هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده. ابن عقيل (٥٥٧/١) أو هو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً. أوضح المسالك(٣٣/٢).

٥- وهو أن نفس اللفظ يفيد الحدث، ونفس الصيغة تفيد فيه صلاحه للأزمنة الثلاثة الخصائص(١٠١/٣).

وأما ذكر ألقابه فهي خمسة. المصدر، وإنما سمي مصدراً لأن الفعل يصدر عنه عند جماهير أهل البصرة[1]، والحدث، وإنما سمي حدثاً لأنه يحدث من جهة فاعلـه[2]، والحدثان أيضاً سمي به على جهة المبالغة[3]، والمفعول المطلق، وإنما سـمي مطلقـاً لأن الفعل يعمل فيه من غير واسطة حرف[4]، ألا ترى أنك تقـول ضـربت ضـرباً فينتصب بالفعل من غير واسطة. والفعل، وإنما سمي فعلاً لأنه أثـر الفاعـل فـي الحقيقة، والأشهر في ألقابه هو المصدر في ألسنة النحاة[5].

أقسام المفعول المطلق: وله تقسيمات ثلاثة :

التقسيم الأول: باعتباره في نفسه إلى مبهم[6] ومبين، فالمبهم نحو قولك (ضـربت ضرباً) والمبين منقسم.

إلى ما يكون مبيناً لنوعه[7]كقولك (ضربت ضرباً شديداً وضرباً خفيفاً) وإلى مـا يكون بياناً لعدده كقولك (ضربت ضربة وضربتين وضربات)[8].

التقسيم الثاني: باعتبار مصاحبته للفعل وتخلفه عنه إلى ثلاثة أوجـه. فـالأول: منها ما يستعمل إظهار فعله وإضماره كقولك للقادم من سفره (خيـر مقـدم) فهـذا

١- انظر الإنصاف(١/٢٣٥-٢٣٩) وابن يعيش (١/١١٠) واللباب(١/٢٦٠) وشرح التسهيل(٢/١٧٨).

٢- ابن يعبش(١/١١٠).

٣- الكتاب(١/٣٤).

٤- ابن عقيل(١/٥٥٧) واللباب(١/٢٦١).

٥- المفصل. انظر شرح المفصل (١/١١٠) قال ابن يعيش والمعنى به أن المصدر ذكر للتأكيد الفعـل نحـو: قمت قياماً ، وجلست جلوساً، فليس في ذكر هذه المصادر زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كميتـه أو كيفيتـه، فإذا قلت:(ضربت ضرباً) كذلك فصار في منزلة (جاءني القوم كلهم) من حيث لم يكن في كلهم زيادة علـى ما في القوم. ابن يعيش(١/١١١). وانظر شرح التسهيل(٢/١٨٠) ويضيف ابن مالك: والمصدر المنصوب الذي ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد يسمى مبهماً ولا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع إذا هو صالح للقليل والكثير.

٦- وهو ما يكون على واحد من الأحوال التالية:

- الأول: أن يكون مضافاً نحو اعمل عمل الصالحين. وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه. لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره. فالحقيقة أن نقول: اعمل عمـلاً مشابهاً لعمل الصالحين.
- الثاني: أن يكون موصوفاً نحو المثال الذي أورده الشيخ
- الثالث: أن يكون مقروناً بأل العهدية نحو قولك اجتهد الاجتهاد انظر ابـن عقيـل (١/٥٦٠) وحاشـية الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد. وانظر شرح التسهيل(٢/١٨٠) والأنموذج صـ٣٨. صـورة عـن مخطوطة فارسية أملكها.

٧- المبين لنوعه هو ما زاد معناه على معنى عامله.

٨- انظر أوضح المسالك (٢/٣٦) وابن عقيل (٢/٥٦٣) وشرح التسهيل(٢/١٨٣) وضابطه وجود قرينه لفظية أو معنوية.

المصدر أنت فيه بالخيار، إن شئت أظهرت فعله فقلت (قدمت خير مقدم) وإن شئت أضمرته وقلت (خير مقدم). والثاني: منها: لا يستعمل إظهار فعله بحال، وهذا في مثل قولك (ساقياً ورعياً وجدعاً وعقراً) فإن هذه المصادر لا يجوز إظهار فعلها فلا تقول (سقيت سقياً) ولا(رعيت رعياً) بل تلفظ بالمصدر مجرداً عن الفعل، وإنما فعلوا ذلك، لأنهم جعلوا هذه المصادر كالعوض عن هذه الأفعال[1])[2]. الثالث منها: ما لا فعل له أصلاً، و ذلك نحو قولهم (ويحك، و ويسك، و ويلك، و ويبك)[3] فهذه المصادر(ج/١٨٤) لم ينطق بأفعالها، بل وضعوها موضع الفعل، وأسقطوه.

التقسيم الثالث: باعتبار إعرابه وهو على نوعين، لازم للمصدرية وغير لازم.

فاللازم للمصدرية: نحو قولك (سبحان الله) و(معاذ الله) و(لبيك وسعديك) فإن هذه المصادر وما شاكلها لا يجوز خروجها عن النصب بحال[4].

وغير اللازم في مثل قولك(سرت سيراً) و(أعجبني السير) و(ما سررت بالسير) فنجد هذه المصادر تجري بأنواع الإعراب.

الفائدة الثالثة في أحكامه و هي ثلاثة:

أولها: إن[5] الأصل في المصدر أن يكون مطابقاً لفعله جارياً عليه في لفظه[6]، فتقول(ضربت ضرباً) و(أكلت أكلاً) و قد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه، وذلك على وجهين: مصدر و غير مصدر، فالمصدر على وجهين:

أحدهما: يلاقي الفعل(أ/١٥٠) في اشتقاقه كقوله تعالى {أنبتكم من الأرض نباتاً[7]} فقوله (نباتاً) يلاقي الفعل في اشتقاقه، لكنه ليس مصدراً له، وإنما مصدره أنبتكم إنباتاً.

وثانيها: مالا يلاقيه نحو قولهم (قعدت جلوساً، وحبست منعاً).

١- انتهى الساقط من (ب).

٢- أوضح المسالك (٢/٣٦-٣٧) وشرح التسهيل(٢/١٨٠) والأنموذج صـ٣٨.

٣- ويح كلمة رحمة. القاموس (١/٢٦٥) و ويس تستعمل في موضع رأفة و استملاح للصبي.(القاموس ٢/٢٦٨) و ويلك عند حلول الشر القاموس (٤/٦٨) و ويب كويل. انظر القاموس (١/١٤٣) وانظر الكتاب (١/٣١٨) قال السيرافي و إنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف منها الفعل، و جعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذي لزموه حاشية الكتاب (١/٣١٨) قلت وانظر شرح التسهيل(٢/١٨٤).

٤- الكتاب (١/٣٢٢-٣٢٣) والمفصل و شرحه (١/١١٨) وشرح التسهيل (٢/١٨٥-١٨٦) وجعلها لازمة للإضافة.

٥- في (ب) س (إن).

٦- في (ج) لطفه.

٧- سورة نوح آية ١٧.

وغير المصدر في مثل قولك (ضربته أنواعاً من الضرب و ضربته سوطاً) فهذه الأمور منتصبة انتصاب المصدر وإن لم تكن جارية على لفظ فعله لما كانت مطابقة له في معناه[1].

وثانيها: أن المصدر يجوز إضماره في مثل قولك (عبد الله أظنه منطلق) فتجعل الهاء ضمير المصدر كأنك قلت عبد الله أظن ظني منطلق[2].

وثالثها: أن المصدر قد يطرح مع فعله (ب/٢٣٨)، و يقام الاسم الجامد مقامهما في مثل قولك (ترباً وجندلاً) والأصل في هذا (ج/١٨٥) (رماه الله رمياً بالترب والجندل) فحذف الفعل والمصدر وأقيم هذا الاسم الجامد مقامهما ونصبوه نصب المصدر فقالوا ترباً وجندلاً[3] فهذه أحكام المصدر باعتبار نصبه. فأما أحكامه باعتبار عمله فسيأتي في فصل الأسماء العاملة مقررة إن شاء الله تعالى.

النوع الثاني المفعول به وفيه ثلاثة فوائد:

الأولى: في حده وبيان العامل فيه.

تعريف المفعول به: أما حده[4] (فهو المنصوب بالفعل على جهة الوقوع عليه).

فقولنا: هو المنصوب بالفعل عام لجميع المفاعيل كلها. وقولنا: على جهة الوقوع عليه يخرج به عن سائر المفاعيل، فإنها تنصب بالفعل لا من حيث وقوعه عليها بل من اعتبارات أخر غير الوقوع. وأما بيان العامل فيه، فالمؤثر في نصبه فيه خلاف بين النحاة، والمذاهب فيه ثلاثة.

أولها: من ذهب إلى أن العامل فيه هو الفعل وحده[5]. **وثانيها:** قول من زعم أن العامل فيه الفعل والفاعل جميعاً[6]، وهذا خطأ. فإن الفاعل في نفسه اسم، وليس بعامل، وإنما العمل للأفعال.

وثالثها: مذهب من زعم أن العامل فيه كونه مفعولاً[7]، وهذا خطأ أيضاً، لأن اسم ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى[8] وليس منصوباً على الفاعلية كما زعموا

١- انظر المفصل في شرح المفصل (١١١/١).

٢- المفصل. شرح المفصل (١٢٣/١).

٣- المفصل. شرح المفصل (١٢٢/١).

٤- انظر الكافية (١٢٧/١) والمفصل.شرح المفصل(١٢٤/١)

٥- وهم البصريون.انظر الإنصاف(٧٩/١).

٦- وهم الكوفيون. انظر الإنصاف(٧٨/١) وهذا رأي الفراء، أما هشام بن معاوية فيرى الفاعل. الكافية (١٣٨/١).

٧- ذهب إلى ذلك خلف الأحمر من الكوفيين. الإنصاف (٧٩/١) وانظر هذه الآراء وآراء أخرى في الكافية(١٢٨/١) والتصريح (٣٧٤/١) ط بولاق، وأسرار العربية صـ٣٧ طـ ليدن.

٨- وهذا مارد به ابن الأنباري على خلف الأحمر. الإنصاف(٨١/١).

والمختار هو الأول وهو المذهب البصري الذي عليه الجماهير، ويدل أن الفعل عامل بنفسه وهو المقتضي له، فيجب أن يكون هو المؤثر في نصبة بانفراده.

أقسام المفعول به:

الفائدة الثانية: في تقسيمه، وله تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتباره في نفسه إلى صريح وغير صريح.

فالصريح على ثلاثة أضرب[1](ب/٢٣٩)، متعد عامله إلى مفعول واحد كقولك (ضربت زيداً وأكرمته[2])وضرب متعد على اثنين متفقين كقولك(علمت زيداً أبانا[3]).

ونريد الاتفاق أن كل منهما الآخر، ومختلفين كقولك (أعطيت زيداً درهماً وكسوته جبة[4]) ونعني باختلافهما أن كل واحد منهما غير الآخر، وضرب متعد إلى ثلاثة كقولك[5] (أعلمت زيداً عمراً قائماً[6]) ولا يزيد التعدي على هذه الثلاثة وغير الصريح ضربان (ج/١٨٦): ضرب لا يتعدى عامله[7] إليه إلا بحرف جر على الاطراد كقولك (مررت بزيد ونزلت على عمرو[8]) وضرب يتعدى تارة إليه بنفسه وتارة بحرف جر وهي أفعال قليلة مسموعة كقولك (شكرت زيداً وشكرت له، ونصحته، ونصحت له) وغير ذلك مما هو مقصوراً على السماع.

التقسيم الثاني باعتبار عامله وهو على ثلاثة أوجه. الأول: ظاهر بكل حال وهذا هو الأكثر و الأشهر لأن وضع الكلام على البيان كقولك (ضربت و أكرمت وخاطبت زيداً) الثاني: يستعمل إظهاره وإضماره كقولهم لرائي الرؤيا (خيراً) أو (شراً) وقولهم عند رؤية الهلال (الهلال واللهِ) ولمن يسدد سهماً (القرطاسَ والله) فهذه الأمور كلها منصوبة بأفعال يجوز إظهارها و إضمارها، فتقول (رأيت الهلال) و(أصبت القرطاس) و(رأيت خيراً).

الثالث: لازم إضماره بكل حال و ذلك في المنادى في مثل قولك (يا عبدَ الله، يا طالعاً جبلاً ويا راكباً) فإن هذا وما أشبهه منصوب بإضمار أنادي عبد الله، ولكنهم

١- س من (ب) أضرب.
٢- الكتاب(٣٤/١).
٣- في (ج) قائماً مكان أبان وانظر الكتاب (٣٩/١).
٤- الكتاب(٣٧/١).
٥- س من (أ) كقولك.
٦- الكتاب(٤١/١) وشرح المفصل(٦٥/٧).
٧- س من (ج) عامله إليه.
٨- شرح المفصل (٦٥/٧) واللباب(٢٦٧/١).

التزموا إضماره فلم ينطق بالفعل[١] (أ/١٥٢) أصلاً.

التقسيم الثالث: باعتبار تأثير الفاعل فيه إلى حسي كقولك(ضربت زيداً و قتلته) وإلى حكمي كقولك(خاطبت زيداً وكلمته)، فتجري تقسيمات المفعول على هذه الوجوه ثلاثة.

الفائدة الثالثة: في أحكام المفعول به و له أحكام ثلاثة :

أولهـــا: أنه يجوز حذفه على الاطراد من الكلام، وإنما حـــذفوه لكونـــه فـــضلة يستغنى عنها، و حذفه على وجهين:

أحدهما: أن يحذف لفظاً و يراد معنى وتقديراً كقولك(خاطبت وحدثت) ولا تذكر من خاطبته و حدثته وقرئ قوله تعالى {وما عملته أيديهم[٢]} بإثبات الهاء وحذفها.

وثانيهما: أنه يطرح المفعول اطراحاً و يجعل الفعل كأنه غير متعـــد، و يكـــون الغرض ذكر الفعل فقط من غير التفات إلى ذكر مفعوله كقولهم(فلان يعطِّي و يمنـــع و يصل و يقطع) فلم ينطقوا بالمفعول أصلاً.

وثانيهما(ج/١٨٧): أنه يجوز تقديمه وتأخيره على الفعل[٣]، وإنما جاز ذلـــك لأن الفعل لما كان متصرفاً في نفسه جاز تصرفه في مفعوله بالتقديم والتـــأخير، فتقـــول (ضربت زيداً، وزيداً ضربت) فهذا هو حكم المفعول إلا أن يمنع منه مانع كما سيأتي مشروحاً في موضعه.

وثالثها: أن المفعول به الصريح مستبد من بين سائر المفعولات الحقيقية بأنه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول إلا هو مهما كان موجوداً، فتقـــول (ضُرِبَ زيدٌ، وأُعْطِيَ زيدٌ دِرْهما) كما سيأتي مقررا في موضعه فهذا هو الكلام فـــي المفعول به. فأما (قول الشيخ ولمنادى المضاف والمتعجب منـــه يلحـــق بـــه فإنمـــا خصصها بالذكر لما كان عامل المضاف واجب إظهاره ولا يظهـــر أبـــداً وخـــص المتعجب منه لما كان فعله غير متصرف؛ فلأجل هذا خـــصه بالـــذكر بـــين ســـائر المفعولات)[٤].

١- في حاشية (أ) الذي يجب إضمار فعله على ضربين مسموع ومقيس بالمسموع(انتهوا خيراً لكم) لأنـــه فـــي المعنى انتهوا واتوا خيرا لكم وفي مثل أهلاً وسهلاً ومرحبا في المعنى أتيت سهلا مـــن الأرض لا حزنـــا ورحباً لا ضيقاً هذا هو المسموع وأما المقيس فثلاثة أحدها المنادى كما ذكر الإمام عليه السلام والثاني في التحذير إياك والأسد، والثالث: مع ما أضمر عامله على شريطة التفسير في مثل زيداً ضربته لأنـــه فـــي المعنى ضربت زيداً ضربته، فالتزموا طرح ضربت الأول فلم نذكره تمت.

٢- يس آية: ٣٥. وهي قراءة الكوفيين. فتح القدير (٣٦٩/٤).

٣- انظر الخصائص (٣٨٢/٢) والكتاب (٨٠/١) والكافية (١٢٨/١).

٤- س من (ج) ما بين القوسين.

النوع الثالث: المفعول فيه.

المفعول فيه وفيه ثلاث فوائد:

حد المفعول فيه:

الفائدة الأولى: في بيان حده، وبيان العامل فيه. أما حده (فهو المنصوب بالفعل على جهة وقوعه فيه[1]) فقولنا هو المنصوب بالفعل العام له ولسائر المفعولات، وقولنا على جهة وقوعه فيه يخرجه عن سائر المفاعيل، فإنها منتصبة بالفعل لكن من غير هذه الجهة بل من جهات أخر، وهذا الحكم[2] شامل لظرف الزمان والمكان جميعاً، وأما بيان العامل فيهما فاعلم أن العامل فيهما على وجهين:

أحدهما: ظاهر في مثل قولك (قمت أمامك، وصمت يوم الخميس) وهذا هو الأكثر.

وثانيهما: مقدر نحو(أ/١٥٣) قولك جواباً لمن يقول لك (متى سرت؟وأين كنت؟) فتقول أمامك ويوم الخميس فتضمر(سرت، وكنت).

الفائدة الثانية: في تقسيمهما ولهما تقسيمات ثلاثة.

التقسيم الأول: باعتبارهما في أنفسهما إلى مبهم[3] ومختص[4]، فالمبهم هو الذي لا يحد بمقدار معلوم، ويكون في الأزمنة والأمكنة، فالذي في الأزمنة نحو الوقت والحين، والذي يقع في الأمكنة نحو الجهات الست.

وأما المختص فهو المحدود بمقدار معلوم ويكون في الأزمنة والأمكنة، فالذي في الأزمنة نحو (اليوم والليلة) والذي يكون في(ج/١٨٨) الأمكنة نحو(الدار والسوق[5]).

التقسيم الثاني: باعتبار تصرفه بوجوه الإعراب إلى ما يكون لازماً للظرفية وغير لازم فاللازم هو الذي يستعمل منصوباً في كل أحواله، ويكون في الأزمنة والأمكنة. فالذي يكون في الأزمنة نحو قولك (سرنا ضحاً وعشياً وعشاء وعتمة ومساء) وشرط لزومه أن يكون (الضحا يومك وعشيته وعتمته ومسائه، وعشية ليلتك

١- انظر الكافية (١/١٨٣) وشرح المفصل (٢/٤٠) وعرفة ابن هشام بأنه ما ضمن معنى في (باطراد) أوضح المسالك (٢/٤٨) وكذلك ابن عقيل (١/٥٧٩) وكلاهما متبعان ابن مالك وشرح التسهيل(٢/٢٠٠).

٢- في (ج) وهذا الحد.

٣- المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان والمبهم من المكان هو غير المحصور. انظر الكافية (١/١٨٤)

٤- المختص من الزمان ما دل على مقدار معين معلوم الأول و الآخر كأسماء الشهور، والصيف والشتاء، وكل ما خص من الأزمنة بوصف أو إضافة. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، دار الفكر، بيروت. صـ٣٢١.

٥- انظر الكافية (١/١٨٤) والقطر صـ(٣٢١).

ومسائها[1]) فإن أردت ضحاً وعشية غير معينين لم يكن لازماً، والذي يكون في الأمكنة نحو (عند ولدى، وسواء وسوى[2]) فهذه الظروف كلها لا يجوز خروجها عن النصب بحال، وغير اللازم ما جاز أن تعتقب عليه العوامل، ويكون في الأزمنة والأمكنة فالذي يكون في الأزمنة نحو(أعجبني يومك) و(كرهت يومك) و(سررت بيومك) والذي يكون في الأمكنة نحو قولك(سير به بريدٌ وفرسخٌ) و(وسرت بريداً وفرسخاً) و(وكم سرت من بريد وفرسخ[3]).

التقسيم الثالث: باعتبار تأثير الفعل فيها إلى ما يتعدى إليه الفعل بنفسه وإلى ما يتعدى إليه بواسطة، فظروف الزمان كلها مستوية في أن الفعل يتعدى إليها بنفسه من غير واسطة في كل أحوالها[4] وظروف المكان كلها ما كان مبهماً تعدى إليه الفعل بنفسه، نحو الجهات الست، وما كان منها مختصاً تعدى إليه الفعل بواسطة فتقول (صليت في المسجد) (وقعدت بالسوق)[5].

الفائدة الثالثة: في أحكامها وهي على نوعين، النوع الأول: منها عام للأزمنة والأمكنة وهو ثلاثة **أولها:** أن ظروف الأزمنة و الأمكنة كلها محتاجة إلى الفعل، ومتعلقة به ولا تنفك عنه بحال. **وثانيها:** أن الظروف كلها من الأزمنة(أ/١٥٤) والأمكنة، إذا أضمرت وجب ظهور (ج/١٨٩) الحرف في ضمائرها فتقول(اليوم سرت فيه، والمسجد صليت فيه) وإنما وجب ذلك لتكون دلالة على الظرفية عند الإضمار. **وثالثها:** أن ظروف الأزمنة والأمكنة كلها مشتركة في أنها تقام مقام الفاعل عند عدمه، إذا عدم المفعول[6]، تقول (سير يوم الجمعة أمام الأمير) فتكون مخيراً في إقامة أيهما شئت مقام الفاعل[7].

النوع الثاني: في أحكامها الخاصة، فأما الأزمنة فتختص بحكمين، أحدهما: أن ظروف الأزمنة مختصة في أن الفعل يتعدى إلى مبهمها ومختصها من غير واسطة بخلاف ظروف الأمكنة، فإن الفعل لا يتعدى إلى مختصها إلا بواسطة كما ذكرناه من قبل.

١- انظر ابن عقيل (٥٨٧/١) وابن يعيش (٤٦/٢-٤٧) والكافية (١- ١٨٨) والكتاب (٢٢٥/١-٢٢٦).

٢- انظر الكتاب (٦٨/١) و(٤/٢/ ٣٥٠) والكافية(١٨٧/١).

٣- انظر الكافية (١/ ١٨٩-١٩٠) وأوضح المسالك (٥٣/٢).

٤- ابن عقيل (٥٨١/١) وأوضح المسالك (٥١/٢).

٥- انظر ابن عقيل(٥٨٤/١) بيد أنه سمع كل مكان مختص مع(دخل وسكن) ونصب الشام مع ذهب نحو دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام، وقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذا وقيل منصوبة بإسقاط حرف الجر وقيل على التشبيه بالمفعول به. ابن غقيل(٥٨٥/١).

٦- في نسخة (أ) و (ج) بني المفعول، وفي حاشية (أ) مكتوب صوابه عدم المفعول. وهو الصحيح ولذلك كتبتها (عدم المفعول)

٧- انظر شرح المفصل (٧٦/٧).

وثانيهما: أن معقول حقيقة الأزمنة (ومعناها يعد جزءاً من حقيقة الفعل وأصلاً في معقول حقيقته كما قدمنا ذكره)[1] بخلاف الأمكنة، فإنها لا تعد جزءً من حقيقة الفعل[2] بحال وأما الأمكنة فتختص بحكمين، **أحدهما:** أن ظروف الأمكنة ثابتة مستقرة وظروف الأزمنة تنقضي وتزول. وثانيهما: أن ظروف الأمكنة تقع أخباراً عن الأشخاص تقول (زيد أمامك) و(عمرو قدامك) ولا نقول(زيد اليوم) و(عمرو الليلة) بحال[3] فهذا هو الكلام في المفعول فيه.

النوع الرابع: المفعول له

وفيه فوائد ثلاثة[4]:

الفائدة الأولى: في حده وذكر الخلاف فيه، أما حده (فهو المنصوب بالفعل على جهةِ كونه علة له)[5] فقولنا: هو المنصوب بالفعل عام في جميع المفاعيل، وقولنا على جهةَ كونه علة له يخرجه عنها (ج/١٩٠) كما ذكرناه غير مرة، وأما ذكر الخلاف فيه. فذهب الزجاج[6] إلى أنه منصوب على المصدرية[7]؛ لأن معناه ضربته ضرب تأديب[8] وذهب أكثر نحاة البصرة إلى أنه منصوب على

١- س من (ب).

٢- انظر شرح كافية ابن الحاجب ورقة (٥١) وقد تأثر الإمام يحيى برأي ابن الحاجب وساقه هنا ونري للرضي تعقيباً علي ذلك فيسوق كلام ابن الحاجب في شرحه على الكافية وهو قوله (لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى إليه الفعل) يقول الرضى: فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين، وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة،لا علي الوقت المعين المراد به هنا المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة. انظر شرح الكافية (١/١٨٦).

٣- قال سيبويه: وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث الكتاب (١/٣٦).

٤- س (ثلاثة) من (ج).

٥- في المفصل: هو علة الإقدام على الفعل، وفي الكافية: هو ما فعل لأجله فعل مذكور. وفي القطر: هو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً، وفي ابن عقيل: هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل. ونرى من خلال هذه التعاريف أن ابن حمزة قصر تعريفه على الإحاطة بالمفعول له. لأنه لم يحترز بكون المفعول له مشاركاً لعامله في الوقت والفاعل. وعرفه ابن مالك: بأنه المصدر المعلل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقاً أو تقديراً. انظر المفصل(٢/٥٢) وشرح الكافية للرضي(١/١٩١) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقة(٥٢-٥٣) وابن عقيل (١/٥٧٤) وأوضح المسالك (٢/٤٣) وشرح التسهيل(٢/١٩٦) واللباب(٢٧٧) والهمع(١/١٩٤) ونقل السيوطي في الهمع مشاركة المفعول لأجله فعله وقتاً وفاعلا عن المتأخرين، ونقل ابن مالك عن ابن خروف عدم اتجاه الفاعل من كل وجه نحو(جئتك حذر زيد الشر) وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين.

٦- تقدمت ترجمته.

٧- نسبه إليه ابن الحاجب في شرحه على الكافية ورقة(٥٢) والرضي(١/١٩٢) وابن مالك في شرح التسهيل(٢/١٩٧).

٨- قال ابن مالك ولو كان كذلك -أي منصوب على المصدرية- لم يجز دخول لام الجر عليه كما لا يدخل على الأنواع- أي المصادر لبيان النوع- نحو سار الجمزا وعدا البَشَكي ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه(كل) ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك(كل جمزى سير) ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربته تأديباً لم يصح فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج. شرح التسهيل(٢/١٩٨).

المفعولية[1] وهذا هو المختار، لأنه يفهم منه التعليل، لأن المعنى في قولك (ضربت تأديبا) أي لأجل التأديب، وليس من المصدرية في شيء.

الفائدة الثانية: في تقسيمه. وله تقسيمان اثنان: الأول: منهما باعتباره في نفسه إلى مصدر وغير مصدر، فالمصدر نحو قولك(ضربته تأديباً) و(جئتك طمعاً) (ب/٢٤٠) وغير المصدر نحو قولك (جئتك للسمن وللدرهم)[2].

التقسيم الثاني: باعتبار أحواله إلى معرفة ونكرة، فالمعرفة في مثل قولك: (جئتك خوف اللوم) قال الله تعالى { حذر الموت}[3] وإلى نكرة نحو قولك(جئتك خوفاً لك و طمعا فيك)[4] (أ/١٥٥).

الفائدة الثالثة: في شرط نصبه، وشرط كونه منصوباً أمور ثلاث.أولها: أن يكون مصدراً، فإن كان غير مصدر ظهرت اللآم كقولك (جئتك للسمن والدينار[5]).

وثانيها: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل فإن لم يكن ظهرت اللآم في مثل قولك (جئتك لصلاحك[6]) **وثالثها:** أن يكون مقارناً له في الوجود فإن لم يكن مقارنا له ظهرت اللام كقولك (جئتك لإكرامك الزائر أمس)فإن حصلت هذه الأمور الثلاثة وجب نصبه على المفعولية كقولك (جئتك طمعاً وقعدت مخافة الأسد) فقد اجتمع لك هاهنا الأمور الثلاثة، فلهذا وجب النصب فهذا هو الكلام في المفعول له[7]).

١- شرح الكافية للرضي(١٩٢/١) وقوله (أكثر نحاة البصرة لأن منهم من ذهب إلى كونه منصوباً على المصدرية كالزجاج ومنهم من زعم أن ما يسمى مفعول له منتصب على المصدر نصب المصدر الذي يكون حالاً.الكافية(١٩٢/١) وهو قول الجرمي الخزانة(١١٤/٣) بولاق تحقيق: هارون.

٢- انظر ابن عقيل (٥٧٤/١) ومتى فقد المصدرية لا يكون منصوباً، بل يكون مجروراً باللام.

٣- البقرة أية ١٩.

٤- الملاحظ اكتفى من المعرفة بالمعرف بالإضافة نحو قوله (حذر الموت) ولم يتعرض للمعرف بال نحو قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ... ولو توالت زمر الأعداء

وجوز ابن مالك أن يكون القسط مفعولاً لأجله من قوله تعالى(ونضع الموازين القسط) الأنبياء آية٤٧. شرح التسهيل(١٩٨/٢-١٩٩) انظر ابن عقيل(٥٧٥/١) والأكثر في حال النكرة أن يكون منصوباً ويجوز جره وما عرف (بأل) الأكثر جرة ويجوز نصبة وما عرف بالإضافة يستوي فيه الوجهان النصب والجر.انظر ابن عقيل (٥٧٨/١)، وشرح التسهيل(١٩٨/٢-١٩٩).

٥- انظر: أوضح المسالك (٤٣/٢) وابن عقيل (٥٧٤/١) وأجاز يونس غير المصدر، واستشهد بالقول (أما العبيدَ فذ و عبيد) بمعنى مهما يذكر الشخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد و أنكره سيبويه انظر الكتاب: (١/ ٣٨١ - ٣٩٠).

٦- تقدم أن ابن خروف لم يشترط هذا الشرط ومثل بمثل(جئتك حذر زيد الشر).

٧- زاد ابن هشام أن يكون قلبيا كالرغبة فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا (قتلاً للكافر) أوضح المسالك (٤٤/٢). وكونه علة غرضاً كان كرغبة أو غير غرض نحو (قعد عن الحرب جبناً) أوضح المسالك(٤٤/٢).

النوع الخامس: المفعول معه وفية ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى(ج/١٩١): في حده وبيان العامل فيه أما حده (فهو المنصوب بعد الواو بالفعل أو معناه على جهة المصاحبة لمعموله[1]) فقولنا هو المنصوب العام في جميع المفاعيل وقولنا بعد الواو احترز عن الفاء وثم فإنهما لا مدخل لهما هاهنا، وقولنا بعد الفعل أو معناه احترز عن مثل قولنا (إياك والأسدَ) فإنه منصوب بعد الواو وليس مفعولاً معه، لما لم يكن ثمَ فعلٌ ولا معناه، وقولنا على جهة مصاحبة لمعموله احترز عن مثل قولك (ضربت زيداً وعمراً) فإن قولنا (عمراً) منصوب بعد الواو بالفعل، وليس مفعولاً معه(ب/٢٤١) لمَّا لم يكن على جهة المصاحبة لمعمول الفعل بل إنما انتصب بالعطف على جهة المشاركة، فهذا هو حده.

عامله: وأما بيان العامل فيه، فذهب الأخفش الكبير إلى أنه منصوب على الظرفية لأنه عوض عن (مع) فنصب كنصبها[2]، وذهب سيبويه[3] ومحققو البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الأول أو معناه بواسطة الواو[4] وهذا هو المختار؛ لأنا على قطع في انتصابه بعد الواو، وليس ثم عامل إلا الفعل الأول أو معناه، لكنه لما لم يكن متعدياً قوي بالواو فوجب نصبه لما ذكرنا[5].

الفائدة الثانية في تقسيمه: وله تقسيمان، **التقسيم الأول** : باعتبار إعرابه وهو على ثلاثة أوجه:

الأول: يجب فيه النصب، وهذا إنما وجب فيه النصب إذا كان العامل معنوياً وتعذر العطف. كقولك (مالك وزيداً)[6].

١- قال ابن الحاجب: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى شرح ابن الحاجب ورقة (٥٣) وكافية ابن الحاجب للرضي(١/١٩٤) وفي أوضح المسالك: هو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه نحو سرت والطريق، وأنا سائر والنيل أوضح المسالك (٢/٥٣) وفي اللباب كل اسم وقع بد الواو التي بمعنى(مع) وقبلها فعل وفاعل(١/٢٧٩). وعند ابن مالك: هو الاسم التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كالمجرور (مع) وفي اللفظ لمنصوب معرب بالهمزة. شرح التسهيل(٢/٢٤٧).

٢- الإنصاف(١/٢٤٨) وقد تقدمت ترجمة الأخفش وانظر شرح المفصل(٢/٤٨).

٣- تقدمت ترجمته.

٤- انظر الكتاب (١/٢٩٧-٢٩٨) والإنصاف (١/٢٤٨-٢٤٩) وابن يعيش (٢/٤٨-٤٩) والتبيين صـ٣٧٩-٣٨٢. وشرح التسهيل(٢/٢٤٨).

٥- اكتفى الإمام بسياقه رأي سيبويه وجمهور البصريين وأضرب عن ذكر العامل عند غيرهم. فقد ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب بالمخالفة وذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل محذوف فإذا قلت ما صنعت وأباك كأنك قلت ما صنعت ولا بست أباك وقد ردها ابن مالك وابن الأنباري. انظر الإنصاف(١/٢٤٨-٢٤٩) وشرح التسهيل(٢/٢٤٨-٢٤٩).

٦- انظر أوضح المسالك(٢/٥٤) وشرح التسهيل(٢/٢٥٧) وأجاز الكسائي الجر به وقال ابن مالك لا على العطف بل بإعادة الجار نحو قولك(مالك وزيداً) أي مالك ولزيد.

الثاني: يجب فيه العطف وهذا إذا كان العامل معنوياً ولم يتعذر العطف. كقولك(ما لزيدٍ وعمروٍ) وقد ذهب بعضهم[1] إلى تجويز النصب هاهنا وليس بشيء، إذ لا حاجة إلى تقدير فعل(أ/١٥٦) من غير دلالة[2].

الثالث: يجوز فيه الأمران[3]، النصب والعطف (وهذا إذا كان الفعل لفظياً وجاز العطف)[4] كقولك(جئت أنا وزيدٌ وزيداً).

التقسيم الثاني:(ج/١٩٢) باعتبار عامله إلى لفظي ومعنوي، فاللفظي كقولك(ما كنت وإياك) قال: فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال[5]

والمعنوي كقولك(مالك وزيداً) قال:

فمالكَ والتلددَ حولَ نجدٍ وقد غصت تِهامة بالرجال[6](ب/٢٤٢).

١- انظر شرح المفصل(٥٣/٢) والمقصود ببعضهم الزمخشري المرجع السابق. وانظر اللباب(٢٨٢/١) وأجاز السيوطي إعمال ما يشبه الفعل نحو: (الناقة متروكة وفصيلها) و(لست زائلاً وزيداً حتى نعلَ) الهمع(٢١٩/١-٢٢٠).

٢- قال ابن مالك: فإن كان ظاهراً المجرور باللام والشأن ونحوه فالمختار العطف نحو(ما لزيد وأخيك) و(ما شأن عبد الله وعمروٍ) ويجوز النصب على إضمار (كان) بعد(ما) ونسب هذا التجويز لسيبويه، فالإمام بحكم بالوجوب ضيقٌ واسعاً. انظر شرح التسهيل(٢٥٨/٢).

٣- لم أجد من سوّى بين الأمرين وإنما ذكروا إما واجب العطف نحو(كل رجل وضيعتهُ) أو رجحانه نحو: (جاء زيدٌ وعمروٌ)لأنه الأصل، أو وجوب المفعول معه نحو (مالك و زيداً) و(مات زيدٌ و طُلُوعِ الشمسِ) أو رجحانه نحو: (فكونوا أنتم وبني أبيكم وقمت و زيداً)، أو إمتناعهما نحو علفتها تبناً وماءً وفي مثل المثال هذا الذي أورده ابن حمزة فالرفع مرجح على النصب، لأن العطف ممكن للفصل، والتشريك أولى من عدم التشريك انظر أوضح المسالك(٢/-٥٤-٥٨) وابن عقيل(٥٩٤/١) وشرح التسهيل(٢٦٠/٢-٢٦١).

٤- س ما بين القوسين من (أ).

٥- انظر الكتاب (٢٩٨/١) و ابن يعيش (٤٨/٢) ولم ينسب فيهما، وانظر مجالس ثعلب ص: ١٢٥ وهمع الهوامع(١٢٢/١) وضرب لهم مثلا بقرب الكليتين الطحال واتصال بعضهما ببعض، وقال ثعلب: أي تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه. والشاهد فيه نصب" بني " بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النائبة عن"مع". الكتاب(٢٩٨/١) وابن يعيش(٤٨/٢) ومجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر١٩٤٨، صـ١٢٥. وهمع الهوامع(٢٢٠/١) وشرح التسهيل(٢٦٠/٢)، وقد وقع عجز هذا الشاهد في شعر لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد بعناية سعيد خوري الشرتوني، بيروت ١٨٩٤، صـ١٤١. وقد اختلف صدره على النحو التالي: وإنا سوف نجعل موالينا مكان الكليتين من الطحال.

ضرب لهم مثلاً بقرب الكليتين من الطحال، واتصال بعضهما ببعض، قال ثعلب: تكونون قد أخذتم الأمر بطرفيه. والشاهد فيه، نصب(بني) بالفعل الذي قبله الذي قوته الواو النائبة عن الفعل. انظر معجم الشواهد(٥٧٣/٢) واللباب(٢٨٤/١) شرح التسهيل(٣٢١/٢).

٦- انظر الكتاب (٣٠٨/١) ونسبه إلى مسكين الدرامي و هو في الديوان صـ ٦٦ برواية: أتوعدني وأنت بذات عرقٍ وقد غص...... ولا شاهد فيه وانظر ابن يعيش(٥٠/٢) والكامل (١٩٦/١) والأشموني (١٣٦/٢) والخزانة (٥٠٠/١) وتلدد تلفت يميناً وشمالاً وتحير متبلداً ، وتلبث القاموس (١ / ٢٤٧) واللسان(٣٩٠/٣).

(وظاهر كلام الشيخ أن العامل المعنوي لا يعمل فيه؛ لأنه قال والعامل فيه فعلٌ لا معنى فعل، وهذا فاسد بما أسلفنا تقديره من جواز عمل العامل المعنوي)[1].

شروط نصبه:

الفائدة الثالثة: في شروط نصبه، وله شرطان، أحدهما أن يكون بعد الواو كما ذكرنا وثانيها أن يحصل الفعل أو ما في معناه كما قدمنا، فهذا هو كلام في المفعولات الحقيقية وهي القسم الأول.

القسم الثاني: في المفعولات المشبهة

وهي أنواع خمسة(الحال والتمييز والإستثناء وخبر كان مع أخواتها واسم إن وأخواتها)

فإن هذه الأمور الخمسة كلها مشبهة بالمفعول به، و وجه مشابهتها له أنها فضلات لا تأتي إلا بعد كمال الجملة وتمامها، ونحن نوردها واحداً واحداً.

النوع الأول: الحال

وفيه ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: في حدها وبيان العامل فيها: أما حدها (فهو ما وضع للدلالة على هيئة فاعل أو مفعول حقيقة أو حكماً[2]). فقلنا : وضع لدلالة يدخل فيه المفرد والجملة فإنهما مشتركان في كونهما دالين، وقلنا على هيئة فاعل أو مفعول احترازاً عما يدل على نفس الذات كقولنا (فرس ورجل) وقلنا حقيقة في مثل (جاءنا زيدٌ راكباً) أو حكما ليدخل فيه قولنا (أرسلها العراك) و(طلبته جهدك) فإنه في معنى معتركة ومجتهداً فهذا تعريف ماهيتها.

وأما بيان العامل فيها : فاعلم أن العامل فيها على خمسة أوجه - أحدها: أن يكون فعلاً متصرفاً وهو المطرد الكثير كقولك (لقيتُ زيداً ضاحكاً)[3]. وثانيها: أن يكون اسم مشتقاً من فعل كاسم الفاعل واسم المفعول في مثل قولك (زيد قائمٌ

١- ما بين القوسين س من (ج).

٢- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة(٥٤) وشرح الكافية للرضي(١/١٩٨) واللباب(٢٨٤) وشرح التسهيل(٢/٣٢١) والقطر صـ٢٢٧ وابن عقيل(١/٦٢٥) وابن يعيش(٢/٥٥). فالرضي لا يرى وضع حد للحال على إطلاقها، بل الأولى عنده أن يوضع حد لكل نوع منها. ويعرفه ابن هشام: بأنه وصف فضلة يقع في جواب كيف كـ(ضربت اللص مكتوفاً).

ويعرفه العكبري: بأنه هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع المنسوب إليهما.

ويعرفه ابن مالك: بأنه مادل على هيئة وصاحبها متضمناً معنى(في) غير تابع ولاعمدة، وحقه النصب وقد يجر بباء الزائدة. انظر المراجع السابقة.

٣- ابن يعيش (٢/٥٧) واللباب(١/٢٨٨).

ضاحكاً(ب/٢٤٣) ومضروبٌ ضعيفاً) وسائر الأسماء المشتقة عاملة[١] فيها(ج/١٩٣).

وثالثها: أن يكون العامل اسماً فيه معنى الفعل كاسم الإشارة في مثل قولك (هذا زيد واقفاً) و(تلك هند واقفةً[٢]) قال الله تعالى ﴿فتلك بيوتهم خاويةً﴾[٣].

ورابعها: أن يكون العامل فيها حرفاً يتضمن الفعل في نحو قولك(زيد في الدار قائماً) فقولنا في الدار ينزل منزلة قولنا استقر ويتضمن معناه[٤].

وخامسها: أن يكون العامل فيها حرفاً يشبه الفعل كـ(ليت وكأنَّ ولكنَّ ولعلَّ (أ/١٥٧)) فإنها إنما عملت في الأحوال النصب لأجل مشابهتها للفعل في مثل قولك(كأن زيداً واقفاً عندك) و(ليت زيداً مقيماً عندنا، فهذه جملة ما يعمل في الحال.

الفائدة الثانية: في تقسيمها، ولها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبارها في نفسها إلى جامدة ومشتقة، فالمشتقة هي أسماء الفاعلين والمفعولين وما شاكلهما[٥]. والجامدة في مثل قولك(جاء البر قفيزين) (وبايعته يداً بيد) أي مكيلاً وملاصقاً، وإنما قدرنا هذا التقدير لأن الحال صفة في المعنى فلابد من تقديرها بالأمور المشتقة كما ذكرنا[٦].

التقسيم الثاني: باعتبار صورتها إلى مفردة وجملة، فالمفردة في مثل قولك (مررت بزيد ضاحكاً) والجملة نوعان: اسمية وفعلية، فالاسمية: على ثلاثة أوجه بالواو والضمير في مثل (جاء زيدٌ و يده على رأسه) والواو دون الضمير في مثل (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ)[٧] والضمير دون الواو في مثل قولك (جاء زيدٌ له سمتُ الصلحاء وخشيةُ العلماء)[٨] والفعلية: وفيها أقسام أربعة: الماضي المثبت وهو على

١- ابن يعيش (٥٧/٢) واللباب(٢٨٨/١).

٢- لأن معناه أنبه وأشير إليه في حال قيامه. اللباب(٢٨٩/١).

٣- النمل آية: ٥٢.

٤- جمع ابن يعيش بين اسم الإشارة العامل و بين حرف الجر الذي يتضمن معنى الفعل نحو استقر بقوله. ومثال العامل فيها إذا كان معنى فعل قولك: (زيد في الدار) وهذا عمرو منطلقاً. ابن يعيش (٥٧/٢-٥٨) وكان الأولى أن يقول: العامل إما لفظي كالمصدر و الفعل المشتق و الوصف الذي يعمل عمله وكاسم الفعل، وإما معنوي؛ كأسماء الإشارة، و ألفاظ الإستفهام، وبعض الحروف و الأدوات وشبه الجملة. النحو الوافي (٣٨٠/٢).

٥- وهي الغالبة، انظر ابن عقيل (٦٢٦/١) و أوضح المسالك (٧٩/٢) و النحو الوافي (٣٦٤/٢ و٣٦٨) وقال ابن الحاجب و كل ما دل على هيئة جامدة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية فلا حاجة إلى اشتراط الإشتقاق انظر ورقة ٥٥ من شرحه.

٦- ذكر ابن هشام في أوضحه أنها تقع مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل: إحداها تدل على تشبيه نحو (كر زيد أسداً) و(بدت الجارية قمراً) و(تثنت غصناً). الثانية: أن تدل على مفاعلة و قد ذكرها الإمام. والثالثة: أن تدل على ترتيب (ادخلوا رجلاً رجلاً) أي مترتبين.

٧- أوضح المسالك (١٠٣/٢) وابن يعيش (٦٥/٢) وشرح التسهيل(٣٢٢/٢-٣٢٣).

٨- أوضح المسالك(١٠٣/٢) وابن يعيش(٦٥/٢) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقة ٥٧ وقال على ضعف.

ثلاثة أوجه: بالواو والضمير في مثل (جاء زيد وقد ضحك(ب/٢٤٤))[١] وبالواو دون الضمير كقولك (جاء زيد وقد ضحك عمرو) وبالضمير دون الواو في مثل(ج/١٩٤) (جاءَ زيدٌ قد ضحكَ)[٢].

وقسم للماضي المنفي: وهو على ثلاثة أوجه: بالواو و الضمير في مثل(جاء زيدٌ وما ضحك) وبالواو دون الضمير في مثل (جاء زيدٌ و ما ضحك عمروٌ) وبالضمير دون الواو في مثل (جاء زيدٌ ما ضحك)[٣].

وقسم للمضارع المثبت: وليس فيه إلا وجه واحد وهو الضمير فقط تقول(جاء زيدٌ يضحك) لأنه بمنزلة اسم الفاعل[٤]، فصار في الجملة الاسمية والفعلية ثلاثة عشر وجهاً، ثلاثة في الاسمية، وعشرة في الفعلية كما عددناها.

وقسم للمضارع المنفي: وهو على ثلاثة أوجه بالواو والضمير في مثل (جاء زيدٌ وما يتكلم) وبالواو دون الضمير (جاء زيدٌ وما يتكلم عمرو) وبالضمير دون الواو في مثل (جاء زيدٌ وما يتكلم)[٥].

التقسيم الثالث: باعتبار فائدتها إلى مؤكدة، ومنتقلة[٦]، ومقدرة بالمنتقلة وموطئة.

فالمؤكدة[٧]: تكون مؤذنة لفائدة الجملة الأولى مقررة لمعناها، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدا أبوكَ عطوفاً) و{هو الحق مصدقاً}[٨] فأنت تحقق بالعطوف لأبّوه وبالتصديق الحق.

والمنتقلة[٩]: في مثل قولك(مررت بزيد ضاحكاً) فالضحك مقيد بالمرور لاغيره.

---

١ انظر ابن يعيش (٦٦/٢).

٢- الكافية بشرح الرضي (٢١١/١).

٣- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة(٥٧) وشرح الكافية للرضي(٢١١/١) وشرح التسهيل(٣٥٩/٢ وما بعدها).

٤- انظر شرح الكافية لرضي (١/-٢١٢-٢١٣).

٥- شرح الكافية لابن الحاجب ورقة (٥٧).

٦- الأولى أن يقول تنقسم الحال إلى مؤكدة وغير مؤكدة، لأن المنتقلة تقابل الثابتة أو اللازمة، والحال الثابتة منها ما هو مؤكد، ومنها ما هو غير مؤكد كالتي يدل عاملها على تجرد صاحبها نحو (خلق الله جلد النمر منقطاً)، أو ما يدل على اللزوم والثبات بصفة خارجية نحو:- (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولى العلم قائماً بالقسط) (آل عمران أية ١٨) ويبدو أن الإمام متأثر بالرضي انظر الرضي(١٩٩).

٧- يلاحظ أنه إكتفى بقسم واحد من أقسام المؤكدة، والمؤكدة قسمان: قسم يؤكد عاملة، و هو كل ما دل على معنى عاملة وخالفه لفظاً نحو: (لا تعث في الأرض مفسداً) أو وافقه نحو:(وأرسلناك للناس رسولا) سورة النساء أية ٧٩ والقسم الثاني يؤكد مضمون الجملة وهو ما ذكر الأمام انظر ابن عقيل(٦٥٣/١) واللباب(٢٩٤/١).

٨- البقرة آية ٩١.

٩- ويعرفها ابن عقيل بقولة (ومعنى الإنتقال ألا تكون ملازمة للمتصف بها، فضاحكاً وصف منتقل، بجواز إنفكاكه عن صاحبها ابن عقيل(٦٢٦/١) وقسم العكبري المنتقلة إلى مقارنة وغير مقارنة. اللباب(٢٩٤/١).

والمقدرة بالمنتقل في مثل قولك (لقيت زيداً صائداً غداً) فليس بصائد في حال لقائه، ولكنه مقدراً للصيد عازم عليه غداً[1]، فأما (الموطئة فقد مثلها بقوله تعالى {مصدقٌ لساناً عربياً(أ/١٥٨)}[2].

ومعنى توطئتها هو أن لساناً اسم جامد فلما وصف بالمشتق تقرب من الإشتقاق، وكان الوصف موطئاً(ب/٢٤٥) له عن جموده، ولم أعرف أحداً من النحاة ذكر الحال الموطئة سواه[3]، ولقد كان له غنية عن ذكرها إما بكونها منتقلة كسائر الأحوال، وإما بانتصاب لساناً على المفعولية على المدح من غير حاجة إلى التوطئة)[4].

أحكام الحال :

الفائدة الثالثة: في ذكر أحكامها، ولها أحكام خمسة، أولها:من حقها أن تكون نكرة، وإنما التزم ذلك لأنها خبر في المعنى، فلهذا وجب تنكيرها، فأما قولهم (أرسلها العراك[5] ومررت به وحده) يتأول على معتركة ومنفرداً [6].

وثانيها: أن من حق صاحب الحال أن يكون معرفة(ج/١٩٥) وإنما لزم ذلك؛ لأن الحال من الأمور الإضافية فلا يمكن تعقل حقيقتها إلا بعد معرفة ما أضيفت إليه[7]، فلهذا وجب تعريف صاحبها.

١- ويسميه العكبري منتقلة غير مقارنة.

٢- الأحقاف آية ١٢.

٣- أحسب أن ابن حمزة لم يطلع على اللباب للعكبري والعكبري متوفى قبل ما يزيد على مائة عام من وفاة ابن حمزة أي سنة ٦١٦. وابن حمزة توفي سنة ٧٤٩. وقد ذكر العكبري أن من أقسام الحال: وحال موطئة للحال الحقيقية كقولك مررت بزيد رجلاً صالحاً فرجلاً موطئ للحال، ومنه قوله تعالى(وكذلك أنزلناه قرآناً عربيا وصرفنا فيه من الوعيدَ) طه آية ١١٣.

٤- ما بين القوسين س من (ج).

٥- قال لبيد ابن ربيعة: فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نقص الدخال.
انظر الكتاب(١/٣٧٢) وأوضح المسالك (٢/٨٢) والخزانة(١/٥٢٤) وشرح التصريح(١/٣٧٣) والمخصص (٧/٩٩ و ١٤/٢٢٧) وشرح المفصل(٢/٦٢) وابن عقيل (٢/٧٢) وانظر الديوان تحقيق: إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢ص٨٦.

٦- هناك وجه ثان وهو اعتبار الفارسي أن التقدير:أرسلها تعترك العراك. فالحال هو الفعل المحذوف والعراك مصدر على حاله، وكذلك مررت به وحده. تقدير ينفرد وحده، فالحال محذوف وهو ينفرد وحده مصدر على حاله. شرح كافية ابن الحاجب ورقة: ٥٥. وشرح التسهيل(٢/٣٢٦-٣٢٧).

٧- كان الأولى به أن يورد تعليلات النحويين. فهذا ابن الحاجب يقول: وصاحبها معرفة غالباً؛ لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم بخلاف النكرة، فإن وصفها يغني:. شرح الكافية ورقة:٥٤.
ويقول الرضي: وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف؛ لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها _أعني وصفها _ أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها _أعني حالها_ لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً ثم يبين الحدث المنسوب إليه ثم يبين قيد ذلك الحدث. شرح الكافية(١/٢٠١)
ويقول ابن يعيش: وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان، والخبر عن النكرة غير جائز. ابن يعيش (٢/٦٢) وانظر شرح التسهيل(٢/٣٣٠-٣٣١) إذ يقول: كذلك يكون صاحبها إلى نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس.

وثالثها: لزوم عود الضمير من الحال نفسها إلى صاحبها سواء كانت في مفرد أو جملة، وإنما لزم ذلك لأن الحال أجنبية عن صاحبها، فلابد من رابط بينهما وهو الضمير أو ما يسد مسده كالواو في جملة حالية كما مر تقريره.

ورابعها: جواز وقوع المصدر حالاً في مثل قولك (قتلته صبراً) و(لقيته فجأة[1] وعياناً وكفاحاً) و(أتيته ركضاً[2] ومشياً) فأما سيبويه فقصره على السماع، وأجاز المبرد في كل ما دل عليه الفعل فمنع من قولنا (أتانا ضرباً و قتلاً) إذ ليس في الإتيان معنى القتل والضرب وأجاز(أتانا عدواً و مشياً) لأن في العدو والمشي ضرباً من الإتيان[3].

وخامسها: جواز وقوع الاسم الجامد في موضع الحال إذا كان فيه دلالة على الهيئة كقولك (كلمته فاه إلى فيَّ) و(بينت له حسابه باباً باباً) لأن المعنى واضعاً فاه إلى فيَّ، وبينت له حسابه مفصلاً، فهذا هو الكلام في الحال، وأما (قول الشيخ يسأل عنها (ب/٢٤٦) بكيف؟ فلأن (كيف) سؤال عن الأحوال، وأما أنها تقدر بفي فلأن للحال شبهاً بالظرف من حيث إنها يفعل فيها الفعل فلهذا قدرت بفي لأنها من خواص الظروف)[4].

<u>النوع الثاني: التمييز</u>

وفيه ثلاثة فوائد:

الفائدة الأولى: في معرفة حقيقته وبيان العامل فيه:

أما حده فله تعريفان:

التعريف الأول: (أن تقول ما وضع (أ/١٥٩) للدلالة على رفع الإبهام في المفرد والجملة[5]) وقولنا ما وضع للدلالة على رفع الإبهام عام فيه و في غيره وقولنا في المفرد والجملة يشمل قسمي التمييز فالمفرد في مثل قولك (عشرون درهماً) فإن الدرهم موضوع لرفع الإبهام في قولنا (عشرون) لأنه يحتمله وغيره، والجملة في مثل قولك (طاب زيدٌ نفساً) فإن نفساً رافعةً للإبهام عن الجملة الفعلية.

١- عند سيبويه لقيته فجأة و مفاجأة سيبويه (١/ ٣٧٠).

٢- في (ج) عدوا.

٣- قال السيرافي: و ليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء و ضع في موضع غيره، كما أن باب (سقياً) لا يطرد فيه القياس فيقال طعاماً و شراباً، و كان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء دل عليه الفعل نحو أتانا سرعة و أتانا رجلة، و لا تقول: أتانا ضرباً و لا أتانا ضحكاً لأن الضرب و الضحك ليس من ضروب الإتيان. انظر الكتاب (١ / ٣٧٠) مع حاشية المحقق و شرح المفصل (٢ / ٥٩) وشرح التسهيل(٣٢٨/٢).

٤- ما بين القوسين س من (ج).

٥- س من (ب) المفرد والجملة.

التعريف الثاني: قولنا (هو الاسم (ج/١٩٦) الدال على تعيين المقصود في المفرد والجملة[1]) فالمفرد مثل قولك (عندي رطلٌ زيتاً) فإن زيتاً دال على تعيين المقصود في قولنا رطل، والجملة في مثل قولنا (تفقأ زيدٌ شحماً) و(تصبب عرقاً) فإن شحماً هو الدال على المقصود من قولنا تفقأ زيد و هكذا سائر الجمل.

العامل فيه: وأما بيان العامل فيه: فهو نوعان، مفرد و جملة، فأما العامل في تمييز الجملة فهي الجملة الفعلية في نحو قولك(طاب زيدٌ نفساً) و(تصبب عرقاً) و(امتلأ الإناء ماءً[2]) وأما تمييز المفرد في نحو قولك(عشرون درهماً و رطل زيتاً) ففي العامل فيه مذهبان.

أحدهما: وهو قول جماهير البصريين أن تمييز المفرد مشبه للمفعول به[3] ألا ترى أن قولنا (عشرون درهماً) مشبه (الضاربون زيداً) و(منوان سمناً) يشبه (ضاربان زيداً) و(رطلٌ زيتاً) يشبه (ضربٌ زيداً) فلما كان مشبهاً له في صورته نصب كنصبه. وثانيهما: أنه إنما نصب لأن الأصل في التمييز أن يكون مجروراً فتقول عشرون من الدراهم ورطل (ب/٢٤٧) من الزيت فحذف منه حرف الجر للاختصار فكان منصوباً بنزع الجار و هذا هو قول بعض البصريين[4].

أقسامه:

الفائدة الثانية في تقسيمه وله تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتباره المميز في نفسه وهو المحتاج إلى التفسير إلى مفرد وجملة، فالمفرد في مثل قولك (رطل زيتا) و(منوان سمنا) وإنما جعلنا هذا تمييزا في

١- عرفه ابن الحاجب بقوله: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة. شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ٥٧ وعرفه الزمخشري: بأنه التبيين و التفسير وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته. شرح المفصل (٢/٧٠) و في أوضح المسالك: هو اسم نكرة بمعنى(من) مبين لإبهام اسم أو نسبة. أوضح المسالك (٢/ ١٠٨) أو اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات. قطر الندى ص٣٣٣ و يلاحظ أن التعاريف كلها تدور حول معنى واحد و هو إزالة الإبهام عن ذات أو جملة. وعرفه ابن مالك بأنه ما فيه معنى في الجنسية منه نكرة منصوبة فضلة غير تابع، شرح التسهيل(٣٧٩). وقال العكبري هو تخليص الأجناس بعضها من بعض. اللباب(١/٢٩٦).

٢- في ابن عقيل وأوضح المسالك العامل هو الفعل أو شبهه في الجملة: انظر أوضح المسالك (٢ / ١٠٩) وابن عقيل (١/٦٦٤) وفي الأصول: إما أفعال أو في معان الأفعال. الأصول في النحو (١/ ٢٢٣).

٣- يعني أن موقعه في هذه الأمثلة كموقعه ؛ يعني أن التمييز يشبه المفعول من حيث إن موقعه آخراً نحو (طاب زيدٌ نفساً) و(هذا رطل زيتاً) كما أن المفعول كذلك فإنه يأتي فضلة بعد تمام الكلام، و نعني بقولنا فضلة أنه يأتي بعد استقلال الفعل بفاعله كما أن المفعول كذلك و لذلك وجب أن يكون منصوباً كما أن المفعول كذلك وكونه مشبهاً بالمفعول وليس مفعولاً حقيقياً لأن عشرين درهماً ورطل زيتاً فالعامل فيه معنى والمعاني لا تعمل في المفعول به، وأما نحو (طاب زيداً نفساً) و(تفقأ شحماً) فالعامل فعل لازم واللازم لا يتعدى إلى المفعول به.. انظر شرح المفصل (٢/٧١). وشرح التسهيل(٢/٣٨١).

٤- انظر شرح المفصل و هو من البصريين في تقرير هذه المسألة (٢/٧١).

المفرد لأن الإبهام إنما كان حاصلاً في المفرد نفسه وهو قولنا(عشرون ورطل ومنوان) من غير نظر إلى غيره، و أما الجملة فهي مثل قولنا(طاب زيدٌ نفساً) و(تفقأ شحماً)، وإنما كان هذا تمييزاً في الجملة، لأن الإبهام إنما نشأ من انتساب (ج/١٩٧) الطيب والتفقي إلى زيد، فكان حاصلاً من مجموع الجزأين فلهذا عددناه في الجملة.

التقسيم الثاني: باعتبار المميز في نفسه إلى نوعين مفرد و مجموع، فالمفرد في الأجناس في مثل قولك: (عندي رطل زيتاً، و منوان سمناً، و عشرون درهماً)، فهذا و نحوه لا يكون إلا مفرداً[1] وأما المجموع فيكون على وجهين: أحدهما في الأجناس إذا تنوعت كقولك(عندي أرطال زيوتاً) و(أمنان سمناً) و(أواقٍ أعسالاً (أ/ ١٦٠))[2].

وثانيها في الجملة: في مثل قولك(طاب الزيدون نفوساً و كرموا أصولاً)[3].

التقسيم الثالث: باعتبار كيفية التمييز وهو على وجهين: زائل ولازم[4]، فالزائل ما كان بالتنوين ونون التثنية في مثل قولك (رطلٌ زيتاً) و(منوانِ سمناً) ونعني بالزائل ما جاز مفارقته للتنوين والنون إلى الإضافة فتقول (رطلُ زيتٍ) و(منوا سمنٍ) واللازم ما كان بنون الجمع والإضافة في مثل قولك:(عشرون درهماً) و(مثلك رجلاً) ونريد اللازم (ب/ ٢٤٨) أنه لا يجوز خروجه عن النون والإضافة، فلا تقول (عشرو درهم[5]) ولا (مثل رجل) فهذا تقسيمه.

أحكام التمييز:

الفائدة الثالثة: في بيان أحكامه، وله أحكام ستة[6]:

أولها (ج/ ١٩٨): أن من حق التمييز ألا ينتصب إلا عن تمام؛ لأنه فضلة في المفرد والجملة، فلهذا لم يأت إلا بعد تمام الكلام، فتمامه في الجملة[7] بعد ذكر الفاعل، فتقول(طاب زيد نفساً) و(تفقأ شحماً) وتمامه بالمفرد بأمور أربعة[8]: بالتنوين في مثل (رطلٍ زيتاً) وبالتثنية[9] في نحو قولك (منوان سمناً) ونون الجمع في نحو (عشرون درهماً) والإضافة في مثل (ما رأيت مثله رجلاً).

١- انظر شرح الكافية ورقة: ٥٨.

٢- انظر شرح الرضي على الكافية (٢١٩/١).

٣- انظر شرح الرضي على الكافية (١ / ٢٢١).

٤- هذه عبارة الزمخشري انظر شرح المفصل (٧١/١ -٧٢).

٥- ذكر ابن مالك في شرح التسهيل، وحكى الكسائي أن بعض العرب يقول: عشرو دراهم. (٣٨١/٢).

٦- في (ج) ثلاثة.

٧- في (ب) بعد الجملة.

٨- في (ب) بأربعة أمور.

٩- في المفصل و نون التثنية كذا في شرح الرضي و شرح ابن الحاجب. انظر شرح المفصل (٧١/٢) وشرح الكافية ورقة: ٥٨-٥٩. و شرح الرضي على الكافية(٢١٨/١).

قال تعالى (ولو جئنا بمثله مدداً)[1].

وثانيها: أن تمييز الجملة لا يمكن ضبطه كقولك (طاب زيدٌ نفساً) و(حسن وجهاً) وأما تمييز المفرد فهو يكون في أمور خمسة: في المكيل كقولك (قفيزانِ براً) وفي الموزون كقولك (رطلان زيتاً) وفي المعدود كـ(عشرون درهماً) وفي الممسوح كقولك (ما في السماء موضع كف سحاباً) وفي المقيس كقولك (على التمرة مثلها زبداً) و(ملء الإناء عسلاً) فأكثر ما يأتي التمييز المفرد فيها.

ثالثها: أن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله، أما المفرد فلا خلاف فيه[2]، وأما تمييز الجملة فذهب سيبويه ومحققو البصريين إلى أنه لا يجوز تقديمه عليه كالمفرد[3] وذهب المبرد إلى جوازه[4]، فأجاز(نفساً طاب زيدٌ) و(وجهاً حسن زيدٌ) وزعم أنه رأي أبي عثمان المازني، وما أراه بعيداً عن القياس.

ورابعها: أن يكون نكرة؛ لأن التنكير كاف عن التعريف في البيان، فلو عرف لكان التعريف لا حاجة إليه.

وخامسها: أن يكون جنساً لأنه مفسر للحقيقة كما أن الحال مفسرة للصفة فلهذا وجب كونه (ب/٢٤٩) جنساً ليدل على كنه الحقيقة[5].

وسادسها (أ/١٦١): أن يكون مقدراً بمن، لأن من دالة على الجنسية، فلهذا التزموا التفسير فيها فأما كونه مفرداً فلا حاجة إليه، ولا حاجة لكلام الشيخ في اشتراطه لقوله تعالى (بالأخسرين أعمالاً[6]) وتقول عندي قنطار أبواباً فلا حاجة إلى اعتباره.

١- الكهف آية: ١٠٩.

٢- انظر ابن عقيل (١ / ٦٧١) و شرح الرضي على الكافية (١ / ٢٢٣) و شرح ابن الحاجب على الكافية ورقة: ٦٠ – ٦١ والعلة في ذلك في المفرد؛ لأن عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة و هي كونه تاماً كما أن الفعل يتم بفاعله.

٣- الكتاب (٢/٢٠٤– ٢٠٥) وابن عقيل(١/٦٧٠) و شرح الكافية للرضي(١/ ٢٢٣) و شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:٦١.الإنصاف (٢/٨٢٨) واللباب(١/ ٣٠) وشرح التسهيل(٢/٣٨٩).

٤- انظر المقتضب (٣/٣٦) قال أبو العباس و اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل... وهذا رأي أبي عثمان المازني. و شرح الرضي على الكافية(١/٢٢٣) و ابن عقيل(١/٦٧٠) وأضاف الكسائي أيضاً وحجة المانعين لأنه – أي تمييز الجملة – فرع على الفاعل، والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع أجدر. والثاني أن الأصل في التمييزات أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً و تقديمه مما يخل بمعناه، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال معنى كونه تمييزاً لم يستقم، وإذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره أجدر. انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:٦١ وشرح الرضي (١/ ٢٢٣) وقد ناقش الرضي ابن الحاجب هذا ورده وحجة المجوزين قوة العامل. وممن أجاز تقديم التمييز على الفعل الكسائي والجرمي ونصره ابن مالك في شرحه على التسهيل انظر(٢/٣٨٩) والإنصاف(٢/٨٢٩) وتعليق محي الدين عبد المجيد– رحمه الله.

٥- وهذا ليس على الإطلاق فقد قالوا: لله دره فارساً.

٦- الكهف آية: ١٠٣، وقد عللوا جمع في الآية لاختلاف الأنواع. الدر المصون(٧/٥٥٣).

وفيه ثلاث فوائد :

الفائدة الأولى: في حده و بيان العامل فيه[1].

أما حده[2] فاعلم أن المستثنى له تعريفان:

التعريف الأول[3]: عام فتقول (هو المذكور بعد إلا وأخواتها)[4] فهذا يعم المتصل والمنقطع.

التعريف الثاني: خاص وهو نوعان متصل ومنقطع، فالمتصل حقيقته(ج/١٩٩) (هو المخرج عن متعدد حقيقة في مثل قام القومُ إلا زيداً أو حكما في مثل قولك (شريت الجارية إلا ثلثها[5]).

وأما المنقطع (فهو المذكور بعد إلا وأخواتها من غير إخراج كقولك (ما جاءني أحدٌ إلا حماراً[6] فهذا هو حد المستثنى).

العامل في المستثنى:

وأما بيان العامل فيه، فهو إذا كان منصوباً فللنحاة فيه ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب من قال: إن العامل فيه معنى (إلاّ) وهو استثني وهذا خطأ؛ لأنه لو كان العامل فيه استثني لكان منصوباً في كل حال[7].

وثانيها: قول من زعم أنه منصوب بأن المضمرة وهذا خطأ أيضاً؛ لأن (أن) لا تعمل وهي مضمرة [8].

١- س من (ب) وبيان العامل فيه.

٢- س من (ب) فاعلم أن المستثنى.

٣- س من (ب) التعريف الأول.

٤- انظر شرح ابن الحاجب على الكافية، و هذا تعريفه نقله عن الرضي انظر ورقة: ٦١ و شرح الرضي على الكافية (٢٢٥/١) كثير من كتب النحو لم تهتم بتعريف المستثنى كالمفصل و ابن عقيل و ابن هشام وإنما بدؤوا حين بدؤوا بالاستثناء في تقسيمه.
وممن عرفه ابن يعيش بقوله: الاستثناء استفعال من ثناه عن الأمر يثنيه إذا صرفه عنه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه باخراج المستثنى أن يتناوله الأول و حقيقته تخصيص صفة عامة.
ويورد ابن يعيش تعريفاً لبعض النحويين و هو الاستثناء إخراج بعض من كل. أي إخراجه من أن يتناوله الصدر. انظر شرح المفصل (٢ / ٧٦). ويعرفه ابن مالك: هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور ومتروك بإلاّ أو بمعناها شرط الفائدة، فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل وإلا فمنفصل مقدراً لوقوع بعد لكن وسوى. شرح التسهيل(٢٦٤/٢).

٥- انظر شرح ابن الحاجب على الكافية ورقة: ٦١.

٦- انظر شرح ابن الحاجب على الكافية ورقة: ٦١ وشرح الرضي (١/ ٢٢٤) وابن يعيش (٢/ ٧٦). والقائل بهذا القول هو الزجاج شرح التسهيل(٢٧٨/٢).

٧- هو المبرد انظر المقتضب و شرح الرضي (١ / ٢٢٤).

٨- هذا قول الكسائي نسبه إليه ابن يعيش (٧٧/٢) والرضي (٢٢٦/١) وابن مالك نقل العزو للسيرافي شرح التسهيل(٢٧٩/٢) وقد رده ابن مالك وجعله في غاية الضعف.

وثالثها: قول سيبويه وهو المختار وهو أن العامل فيه الفعل أو معناه بواسطة (إلا)[1] فالفعل في مثل قولك (قام القوم إلا زيداً) والمعنى في مثل قولك (القوم إخوتك إلا زيداً) وإنما كان في معنى الفعل، لأنه يقتضي ما بعده كاقتضاء* الفعل.

أقسام الاستثناء:

الفائدة الثانية: في تقسيمه وله تقسيمات ثلاث:

التقسيم لأول: باعتباره في نفسه إلى متصل ومنفصل، فالمتصل نحو قولك (قام القوم إلا زيداً) والمنفصل مثل قولك (ما زاد إلا ما نقص) و(ما نفع إلا ما ضر)[2] وهو كثيرٌ في كلام العرب وقد ورد به (ب/٢٥٠)التنزيل قال تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس[3]) وليس من جنس الملائكة.

التقسيم الثاني: باعتبار إعرابه إلى ثلاثة أوجه :أحدها: أن يكون منصوباً بكل حال، أما موجباً في مثل (قام القوم إلا زيداً)[4] أو(ما هو في تأويل الموجب كقولك (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيدا) لأنه في معنى (كل أحد أكل الخبز إلا زيداً)[5]) وإما مقدماً في مثل قولك (ما جاءني إلا زيداً أحدٌ)[6] وأما منقطعاً في مثل قولك (ما جاءني أحد إلا حماراً)[7].

وثانيهما: أن يكون مجروراً (ج/٢٠٠) وهو ما استثني بـ(حاشا، وغير وسِوى، وسُوى)[8] والمبرد يجيز النصب بحاشا[9] (أ/١٦٢).

وثالثها: يجوز فيه الرفع[10] والنصب وهو ما استثني بإلا وأخواتها من كلام غير موجب مثل (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وإلا زيداً) فالرفع على البدل والنصب أصل الاستثناء.

١- انظر الكتاب (٣١٠/٢).

٢-(ما) مع الفعل بمنزلة الأسم، قال السيرا في: كأنه قال: ما زاد إلا النقصان، ولا نفع إلا الضرر وفي زاد ونفع ضمير فاعل جرى ذكره، كأنه قال: ما زاد النهر إلا النقصان، وما نفع زيدٌ إلا الضرر على معنى ولكنه، وتقديره ما زاد و لكن النقصان أمره وما نفع ولكن الضرر أمره فالنقصان والضرر مبتدأ وخبره محذوف وهو أمره. الكتاب (٣٢٦/٢) وانظر شرح التسهيل (٢٦٦/٢-٢٦٧).

٣- الحجر أية (٣١/٣٠).

٤- انظر الكتاب(٣٣٠/٢-٣٣١).

٥- س من (ج) ما بين القوسين.

٦- الكتاب (٣٣٥/٢) قال الشاعر: الناس ألب علينا فيك ،ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر

٧- الكتاب (٣١٩/٢).

٨- انظر الكتاب(٣٠٩/٢) و(٣٤٣/٢) و(٣٤٨/٢) وشرح المفصل(٨٣/٢).

٩- المقتضب(٤/ ٣٩) وانظر رده لقول سيبويه لأنها حرف جر وانتصار ابن ولاد لسيبويه في حاشية العلامة محمد عبد الخالق عضيمة. والمفصل انظر شرح المفصل(٨٣/٢) والإنصاف (٢٧٨/١).

١٠- الأولى أن يقول (البدل) مكان الرفع لأنه قد يكون مرفوعاً وقد لا يكون هكذا في المفصل. انظر شرح المفصل (٨١/٢) وشرح الرضي (٢٣٠/١) وشرح ابن الحاجب ورقة:٦٤ والكتاب (٣١١/٢).

التقسيم الثالث: باعتبار صورته إلى مفرغ وغير مفرغ فالمفرغ: شرطه أن يحذف المستثنى منه، ويكون العامل موجهاً إليه كقولك (ما جاءني إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد) وغير المفرغ أن يكون المستثنى منه مذكوراً كقولك (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) كما مر بيانه.

أحكام المستثنى:

الفائدة الثالثة: في أحكامه، وله أحكامٌ[١] أربعة: أولها : من حكم المستثنى المتصل أن يكون مخرجاً مما قبله كقولك (قام القوم إلا زيداً)[٢]؛ لأن حقيقة المتصل أن يكون مخرجاً، فإن لم يكن داخلاً في الأول لم يكن متصلاً، بل كان منقطعاً وكان منصوباً بـ(لكن) ويقع في الجنس وغير الجنس، فالجنس كقولك لقوم ليس فيهم زيد:(قام القوم إلا زيداً)[٣] و(عندي رجال إلا زيداً) و غير الجنس كقولك (ما جاءني أحدٌ إلا حماراً (ب /٢٥١))[٤] كما قدمناه.

وثانيها: أن البدل إذا تعذر حمله على اللفظ وجب حمله على المحل كقولك (ما جاءني من أحد إلا زيدٌ) وإنما وجب الرفع لأن حمله على اللفظ متعذر، لأن(مِنْ) لا تزاد في الإيجاب وكذلك (ما رأيت من أحدٍ إلا زيداً)[٥]. وثالثها: أنك إذا قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه، ففيه وجهان: أحدهما و هو مذهب سيبويه ألا تميزه بالصفة وتحمله على البدل[٦] وثانيهما، وهو مذهب(ج/٢٠١) الكسائي أن ينزل تقديمه على الصفة منزلة تقديمه على الموصوف فتقول على الأول (ما جاءني أحدٌ إلا أبوك خير من زيد) على البدل وتقول على الثاني (ما جاءني أحد إلا أباك خير من زيد) فنصبته على أنه مقدم على المستثنى منه[٧].

١- في (ج) ثلاثة.

٢- الكتاب (٣٣٠/٢).

٣- انظر شرح الكافية للرضي(٢٢٩/١) والكتاب (٢ / ٣٢٥).

٤- شرح الكافية لابن الحاجب ورقة ٦٣، والكتاب (٣١٩/٢) وابن يعيش(٧٩/٢) والرضي على الكافية (٢٢٨/١).

٥- انظر ذلك في الكتاب (٣١٥/١).

٦- عزاه إليه صاحب المفصل(٩٢/٢) وهو في الكتاب(٣٣٦/٢) ولم يعز الوجه الثاني وعزا الوجه الثاني ابن يعيش للمازني لا للكسائي. انظر شرح المفصل (٩٢/٢).

٧- ذكر سيبويه الوجه الثاني وهذا نصه: وقد قال بعضهم:(ما مررت بأحد إلا زيداً خيرٌ منه) مالي أحدٌ إلا زيداً صديقٌ، الكتاب ٠(٣٣٧/٢) و ذكر المبرد الوجهين قال أبو العباس ما جاءني أحدٌ إلا زيد خير منك) التقدير ما جاءني أحد خير منك إلا زيد، فأنت في هذا مخير، إن شئت نصبت زيداً ؛ لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته، فلم تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتِم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به، ألا ترى أنك لو قلت رأيت زيداً الأحمر و هو لا يعرف إلا بهذا النعت لم يكن قولك رأيت زيداً مُغْنياً، و أما من أبدل منه فيقول الوصف تابع مستغنى عنه و إنما أبدل من الموصوف لا من وصفه. انظر المقتضب(٤ / ٣٩٩).

ورابعها: أن حكم إعراب (غير) حكم إعراب الاسم الواقع بعد(إلا) في جميع مواقعها في الاستثناء؛ لأن مواضعها على الإضافة إلى ما بعدها، واختلاف إعراب المستثنى في جميع وجوهه يكون عليها على الإطلاق[1].

وأما (خلا وعدا) ففيها لغات ثلاثة. اللغة الأولى النصب بهما جميعاً على أنهما فعلان فاعلهما مضمر فيها فالتقدير في (قام القوم خلا زيداً وعدا عمراً) أي خلا كلهم زيداً، وعدا كلهم عمراً[2] اللغة الثانية (الجر بهما(أ/١٦٣) جميعاً إما على أنهما حرفا جر. وإما مصدران[3])[4] مضافان لما بعدهما، اللغة الثالثة الجر: (بخلا دون عدا) وهي قليلة، فأما سيبويه[5] والمبرد فلم يذكرا فيهما إلاّ النصب على الفعلية، ولم يوردا الجر بهما جميعاً، ولا الجر بأحدهما[6]، وما ذاك إلا لكونه قليلاً نادراً[7].

النوع الرابع[8]: خبر كان وأخواتها في مثل قولك (كان زيدٌ قائماً) وقد أخر الكلام فيه إلى فصل العامل وسنستقصي فيه الكلام هنالك إن شاء الله تعالى.

النوع الخامس: اسم إن وأخواتها وقد قدمنا ذكرها في فصل(ب /٢٥٢) الحروف المشبهة بالفعل فلا وجه لإعادته، هذا القسم الثاني من قسم المنصوبات[9].

القسم الثالث: من أقسام المنصوبات: الأفعال المضارعة المنصوبة بـ(أن ولن وكي وإذن) وقد تقدم شرحها باستيفاء وذكرنا معانيها، وقد تم الكلام في الموضع الثالث وهو الكلام في حصر المنصوبات الحقيقية وغير الحقيقية.

١- انظر الكتاب (٢/٣٤٣).

٢- انظر الكتاب(٢/٣٤٨-٣٤٩) وتقدير سيبويه: كأنك قلت جاوز بعضهم زيداً.

٣- س من (ب) على أنهما حرف جر وإما مصدران.

٤- قال سيبويه: (وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله) فيجعل خلا بمنزلة حاشا. ولم يذكر (عدا). انظر الكتاب (٢/٣٥٠) شرح المفصل(٢/٧٨).

٥- الكتاب (٢/٣٤٩-٣٥٠).

٦- بل أورد سيبويه الجر (بخلا) الكتاب (٢/٣٤٩) إلا أن يكون مراد ابن حمزة (ماخلا) و(وماعدا) أي بعد دخول (ما) عليهما يقول سيبويه فإذا قلت (ماخلا) فليس فيه إلا النصب لأن(ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا) الكتاب(٢/٣٤٩-٣٥٠)

٧- لعل الإمام يحيى اشتبه بأن حكم(خلا) كحكم(عدا) فقد ذكر سيبويه الجر والنصب بخلا وأما(عدا) فلم يذكر فيها إلا النصب وهكذا أورد ابن يعيش(٢/٧٨) قال وأما (عدا) فهي فعل ولم يحك سيبويه ولا أبو العباس المبرد فيها الحرفية وإنما حكاها أبو الحسن الأخفش فعدها مع خلا مما يجر.

٨- من أنواع المشبه بالمفعول.

٩- أي المشبه بالمفعول.

الأمور المبنية على الفتح:

وأما الموضع الرابع : وهو في حصر الأمور المبنية على الفتح، فاعلم أنه لما ذكر المنصوبات المعربة كان من حقه أن يعقبها بذكر الأمور المبنية على الفتح، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر كما فعل في المرفوعات، لكنه أسقطه سهواً وذهولاً، وجملة الأمور المبنية على الفتح خمسة: أولها أسماء الاستفهام (كأين وكيف وأيان) فهذه إنما بنيت على الفتح طلباً للخفة. وثانيها: بعض الضمائر في مثل (التاء) للمخاطب في مثل (فعلت) والكاف في (رأيتك) و(مررت بك). وثالثها: الأعداد المركبة من(أحد عشر إلى تسعة عشر).

ورابعها: الأفعال الماضية من نحو (ضرب وأخذ) وكتب كما قدمنا ذكره. وخامسها: بعض الحروف (كأنَّ) وليت ولعلَّ والواو والفاء (ج /٢٠٢) وثم وغيرها) فهذه الأمور كلها مبنية على الفتح وليست منصوبة، فهذا هو الكلام في فصل النصب.

الفصل السادس

الجـــــــــر

(قال الشيخ: الجر ما جلبه عامل الجر، وله ثلاث علامات،الكسرة(أ/ ١٦٤) والفتحة والياء فالكسرة تكون في الاسم السالم المتصرف، مثل(مررت بزيد وعمرو) والفتحة تكون فيمالا يتصرف مثل(مررت بإبراهيم وإسماعيل)(ب/٢٥٣) والياء تكون في ستة الأسماء وفي التثنية والجمع المذكر السالم مثل(مررت بأبيه وأخيه، وحميها، وفيه وهنيه وذي مال والزيدَيْن والزْيدِين) وجملة المجرورات ستة، مجرورات ملك وملابسة، ومجرورات نوع وجنس، ومجرورات لفظ وتخفيف، ومجرورات تشبيه، ومجرورات وصف وحذف، ومجرورات تعدية فالأول: مثل(غلام زيد) و(سرج الدابة) و(أخي زيد) كل هذا مقدر بلام، لا يكون في الثاني غير الجر. والثاني: مثل (ثوب خز) و(باب ساج) و(خاتم ذهب) فهذا ونحوه مقدر بمن ويجوز في الثاني ثلاثة أوجه: الجر بالإضافة والنصب على التميز والإتباع لما قبله. فتقول(هذا ثوب خزٍ) (و ثوبُ خزاً) (و ثوبُ خزٌ) ونحوه..

والثالث: مثل(ضارب زيدٍ اليوم) و(آكل خبزاً غداً) فهذا ونحوه من الأسماء الفاعلين والمفعولين التي بمعني الحال والاستقبال يجوز فيه أبداً وجهان: إثبات التنوين والنصب وحذف التنوين تخفيفاً والجر، تقول(هذا ضاربُ زيداً، وضارب زيدٍ) (وآكل خبزاً، وآكل خبزٍ). والرابع: مثل (حسن وجههٍ وكريم أبٍ وطاهر ذيلٍ وعفيف يدٍ) فهذا و نحوه من الصفات المشبهه بأسماء الفاعلين يجوز فيه ثلاثة أوجه من الإعراب الرفع والنصب والجر تقول: (هذا رجل عفيفةٌ يده وعفيفُ يداً وعفيفُ يدٍ) وشبهه.

والخامس:مثل(مسجد الجامع، وصلاة الأولى وجانب الغربي وحق اليقين ودار الآخرة) فهذا ونحوه يجوز فيه الجر على تقدير[1] حذف المضاف، ويجوز فيه الإتباع فتقول(ولدار الآخرة، والدار الآخرة، وحق اليقين، والحق اليقينُ) إلا أنك إذا أضفت الأول نكرته قبل إضافته، وإذا أتبعته عرفته)، والسادس:مثل(مررت بزيدٍ، ونزلت على عمرو) فهذا ونحوه إنما (ب/٢٥٤) دخل فيه حرف الجر للتعديةٍ، وإيصال معني الفعل إلى الإسم، لا يجوز فيه إلاٍ وجه واحد وهو الجرِ إلا أن يكون الحرف زائداً فيسقط ويرجع إلى الأصل مثل (ليس زيداً بقائمٍ وليس زيدُ قائماً) فهذه جملة المجرورات، وما عدها فمبني على الكسر مثل (تراكِ ونزالِ وحذام وبدارِ وفجارِ وفساق وغدارِ) ومثل(هؤلاءِ وأمسِ) ومثل (سيبويهِ و عمرويهِ (أ/١٦٥) ونفطويهِ وخالويهِ) ونحوه من الأسماء المركبة مع لأصوات)ﷺ.

١- س: من (أ) تقدير.

قال السيد الإمام :

هذا الفصل مشتمل على أربعة مواضع: **الأول:** في حقيقة الجر وبيان علاماته، **والثاني:** في بيان مواقعها، **والثالث:** في أنواع المجرورات، **والرابع:** في حصر البيانات على الكسر.

حقيقة الجر وبيان علاماته:

أما الموضع الأول : فهو في حقيقة الجر وذكر علاماته أما حقيقته **(فهي العلامة الأعرابية اللازمة للمضاف إليه لفظاً أو تقديراً[1])** فقولنا العلامة الإعرابية عام فيه وفي غيره، وقولنا اللازمة للمضاف إليه يخرج بها عن الرفع والنصب، فإنهما لا يلزمان المضاف إليه، وقولنا لفظاً أو تقديراً ليعم الصحيح والمعتل من الأسماء.

وأما ذكر علاماته: فهي ثلاثة (الفتحة والكسرة ولياء) والأصل منها هي الكسرة؛ لأن ما عدها إما محمول على غيره كالفتحة فإنها محمولة على الكسرة في غير المنصرف، وأما حرفاً كالياء، وأصل الإعراب إنما هو بالحركات دون الحرف كما قدمنا بيانه فثبت أن الأصل هو الكسرة.

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان مواقعها، فأما الكسرة فلها موقعان أحدهما(ب /٢٥٥) الأسماء الصحيحة المنصرفة في مثل (مررت برجل، وفرس وزيدٍ وعمروٍ) وثانيهما: ما يجري مجرى الصحيح من الأسماء المعتلة في مثل (نِحيٍ، وظبيٍ، ودلوٍ) وإنما جرى هذا مجرى الصحيح (ج/٢٠٣) لأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما خف عليهما تحمل الحركة فلهذا جري مجري الصحيح في تحمل الحركات الثلاث[2] وأما الفتحة فليس لها إلا موقع واحد، وهي تكون علامة للجر في غير المنصرف (كإبراهيم وأحمد) لما قدمناه ذكره، وأما الياء: فلها مواقع ثلاثة: **أحدهما:** الاسم المفرد وذلك نحو الأسماء الستة المضافة من نحو(أخيه وأبيه) وسائرها. **وثانيها:** في الاسم المثنى تثنية حقيقيةٍ (كالرجلين، والزيدين) وغير الحقيقية (كهذين واللذين) **وثالثها:** في الجمع السالم حقيقياً كان أو غير حقيقي، فالحقيقي (كالزيدين والمسلمين) وغير الحقيقي (كسنين وأرضين) فهذه جملة مواقع هذه العلامات.

وأما الموضع الثالث: وهو في حصر المجرورات، واعلم أن معنى المجرورات، ما اشتمل على علم الإضافة[3] وقبل الخوض في حصر أنواعها وضبطها نقدم مقدمة تشتمل على فوائد أربعة تفتقر إليها.

١- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة ٧٣.

٢- انظر شذا العرف ص:٩٠.

٣- انظر شرح ابن الحاجب علي الكافية ورقة: ٧٣ واللباب(٣٨٧/١).

الفائدة الأولى: في تفسير الإضافة(أ/١٦٦): وهو الإسناد تقول (أضفت ظهري إلى الحائط) أي أسندته[١].

وأما في مصطلح النحاة، فلها معنيان، عام وخاص.

فالعام: (إسناد الاسم إلى الاسم كقولك (غلام زيد و راكب فرس)[٢] فهذا يعم الإضافة اللفظية والمعنوية). وأما **الخاص:** فهو نوعان لفظي ومعنوي، فالمعنوي (ب/٢٥٦) (إسناد الاسم إلى الاسم لإفادة تعريف أو تخصيص كقولك(غلام زيدٍ) و(فرس رجلٍ)[٣] واللفظي إسناد الصفة إلى فاعلها أو مفعولها كقولك(ضاربُ رجلٍ و حسنُ وجهٍ)[٤] فهذا هو معنى الإضافة(ج/٢٠٤).

الفائدة الثانية: في تقسيم الإضافة، وهي في نفسها على نوعين معنوية و لفظية.

فالمعنوية على ثلاثة أوجه: أحدها: أن تكون بمعنى اللام كقولك(غلام زيدٍ وسرج الدابة، وباب الدار)[٥] **وثانيها:** أن تكون بمعنى(من) كقولك(باب ساج، و خاتَم فضة و سوار ذهب)[٦]. **وثالثها:** أن تكون بمعنى(في) كقولك(ضربُ اليوم) و(مكر الليل) بمعنى ضرب في اليوم و مكر في الليل[٧] وهذا قليل[٨].

فالإضافة في هذه الوجوه الثلاثة كلها معنوية، وفائدتها تعريف أو تخصيص[٩].

واللفظية على وجهين:

أحدهما: أن تضاف الاسم إلى الفاعل كقولك(حسن الوجه ومعمور الدار[١٠]) **وثانيهما:** أن يضاف إلى المفعول كقولك (ضارب زيد، و راكب فرس) ولا يفيد إلا تخفيفاً فقط. وهو طرح التنوين عن الاسم المضاف، ولا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً[١١].

١- انظر لسان العرب (٩/٢١٠- دار صادر) والقاموس(٣/١٧١).

٢- ابن يعيش (١/١١٨) و شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ٧٣.

٣- ابن عقيل (٢/٤٤) و أوضح المسالك (٢/١٦٨) و شرح المفصل (٢/١١٨).

٤- ابن عقيل (٢/٤٥) و أوضح المسالك (٢/ ١٧١).

٥- انظر ابن عقيل (٢/٤٣) و أوضح المسالك (١/ ١٦٧) و شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ٧٣.

٦- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ٧٣ قال: و شرطه أن يكون المضاف نوعَ المضاف إليه.

٧- قال ابن الحاجب و شرطه أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه. ورقة ٧٣.

٨- قال ابن هشام: و تكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، و على معنى (من) بكثرة و على معنى (في) بقلة. أوضح المسالك (٢ /١٦٧) وانظر شرح التسهيل إذ قال وقد أغفل النحويون التي بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح.

٩- شرح التسهيل(٣/٢٢٥).

١٠- في شرح التسهيل: وذلك أن يكون المضاف صفة مجرورها مرفوع بها في المعنى أو منصوب بها نصباً حقيقياً شرح التسهيل(٣/٢٢٧) وهذا أحسن من ضابط ابن حمزة.

١١- أوضح المسالك (٢/١٦٧).

أقسام الاسم المضاف:

الفائدة الثالثة : في قسمة الأسماء المضافة.

اعلم أن الأسماء في إضافتها على نوعين: لازمة للإضافة وغير لازمة، فاللازمة على ضربين: **ظروف و غير ظروف**. فالظروف نحو(أمام و قدام وخلف ووراء وعند ودون[1]) وغير الظروف[2] نحو قولك(مثل وشبه وغير و كل و بعض) ومعنى لزومها أنها لا تنفك عن الإضافة بحال[3].

وغير اللازمة على نوعين معنوية و لفظية، فالمعنوية نحو(غلام زيدٍ) واللفظية نحو(حسن الوجه) ومعنى كونها غير لازمة أنها تضاف(ب/٢٥٧) في حال دون حال[4].

بيان العامل في المضاف إليه:

الفائدة الرابعة: في بيان العامل في المضاف إليه، وقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال: العامل فيه هو الاسم (أ/ ١٦٧) المضاف[5]، وهذا خطأ؛ لأن الأسماء لاحظ لها في العمل البته ومنهم من قال: العامل فيه معنوي وهذا أيضاً[6] خطأ(ج/٢٠٥)؛ لأن المعنوي إنما يصار إليه إذا لم يكن ثم ما هو أولى منه، و منهم من قال العامل هو الحرف المقدر بواسطة الاسم المضاف وهذا هو المختار[7]؛ لأن معنى قولنا(غلام رجل) أي غلام لرجل، و(وثوب خزٍ) أي ثوب من خز، فلما كان

١- انظر المفصل. شرح المفصل (٢/ ١٢٦) و الكتاب(١/٤٢٠).

٢- انظر المفصل. شرح المفصل (٢ / ١٢٩) و الكتاب (١ / ٤٢٠).

٣- شرح التسهيل(٣/٢٩٣).

٤- شرح ابن يعيش (٢/ ١٣١).

٥- هذا رأي سيبويه انظر الكتاب (١/٤٢٠) واختاره ابن عقيل (٢/٤٣) و ابن هشام في أوضحه (٢/ ١٦٧) والمقتضب(٤/ ١٤٣) قال الرضي: و من قال أن عامل الجر المضاف وهو الأولى قال إن حرف الجر شريعة منسوخة و المضاف مفيد معناه، و لو كان مقدراً لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصلاً له بواسطة الأول فهو الجار بنفسه. انظر شرحِ الرضي(١/٢٥) وقال ابن مالك في تعريف المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له. شرح التسهيل(٣/٢٢١) واللباب(١/٣٨٨).

٦- ذكر هذا القول الرضي - رحمه الله- و لم ينسبه لأحد و رده بقوله: و ليس بشيء؛ لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه فهذا هو المعنى المقتضي، و العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، و إن أراد بها النسبة بين المضاف و المضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل و المفعول أيضاً النسبة التي بينهما و بين الفعل كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل. شرح الرضي (١/٢٥).

٧- اختاره الزمخشري انظر شرح المفصل (٢/١١٧) و عزاه ابن هشام للزجاج في أوضحه (٢/١٦٧) ورده ابن مالك و العكبري، قال العكبري وليس في الإضافة تقدير حرف على جهة التضمن إذ لو كان كذلك لأوجب البناء(١/٣٨٨).

مقدراً في المعنى وجب أن يكون المضاف إليه، فهذا هو الكلام في هذه المقدمة ونشرع الآن في الكلام في المجرورات وهي منحصرة في أقسام ثلاثة : التقسيم الأول في الأسماء المضافة إضافة معنوية، وهي ثلاثة أنواع.

النوع الأول: مجرورات ملك و ملابسة: و ذلك نحو قولك(سرج الدابة، وأخو زيد وثوبه ودابته) ومعنى قولنا إنها إضافة ملك في مثل(دار زيد) أنه يملكها ومعنى كونها إضافة ملابسة في مثل (سرج الدابة، وأخو زيد) أن للمضاف تعلقا بالمضاف إليه على حال ما.

النوع الثاني: مجرورات نوع وجنس في مثل قولك(ثوب خز، وباب ساج، وخاتم فضة)وإنما قلنا: إن هذه مجرورات نوع وجنس لأنها مقدرة بـ(من) وهي تدل على الجنسية فهذا ونحوه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الجر على الإضافة تقول(هذا ثوب خز) والنصب على التمييز، تقول (هذا ثوب خزاً) والرفع على الصفة (ب/٢٥٨)، تقول (هذا ثوب خز).

النوع الثالث: مجرورات وصف وحذف في نحو قولك (مسجد الجامع، وصلاة الأولى وجانب الغربي، ودار الآخرة) وإنما قلنا: إن هذه مجرورات وصف وحذف؛ لأنا لو لم نقدر شيئًا محذوف لكان من باب إضافة الموصوف إلى الصفة وهو محال فلابد من تقدير شيء محذوف لتصح هذه الأشياء فتقول (مسجد الوقت الجامع، وصلاة الساعة الأولى، وجانب المكان الغربي، ودار الكرة الآخرة، وهكذا نفعل (ج/٢٠٦) فيما جرى هذا المجرى.

الإضافة اللفظية: القسم الثاني في الأسماء المضافة إضافة لفظية وهي نوعان:

النوع الأول: مجرورات لفظ و تخفيف، و هذا كإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله من نحو (ضاربِ زيدٍ) و(راكبُ فرسٍ) واعلم أن اسم الفاعل يستعمل على وجهين:

أحدهما أن يكونَ بمعنى الحال والاستقبال، فيجوز فيه الإعمال وتركه، فتقول (هذا ضارب زيداً ألانَ) فتعمله، (وضارب زيدٍ) (أ/١٦٨) فتلغيه وتضيفه، وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، بل يكونَ المعنى كما كان قبل الإضافة[1].

وثانيهما: أن يكون بمعنى الماضي كقولك(ضارب زيدِ أمسِ)، فإذا كان بمعنى الماضي فليس فيه إلا وجه واحد وهو الإضافة عند أكثر النحاة من البصرين، وقد حكي إعماله بمعنى المضي عن الكسائي وهو قوي[2]، وهذه الإضافة تفيد التعريف والتخصيص كسائر الأسماء المضافة إضافة معنوية.

النوع الثاني: مجرورات التشبيه: وذلك نحو إضافة الصفة إلى فاعلها كقولك (حسنُ الوجهِ) و(عفيفُ اليدِ)[3] وإنما قلنا: مجرورات تشبيه لأنها كلام في إضافة

١- انظر ابن عقيل (٢/٤٥).

٢- انظر ابن عقيل (٢ / ١٠٦) و أوضح المسالك (٢/ ٢٤٨).

٣- انظر الصبان (٣/٣ – ٥) و ابن عقيل (٢/١٤٠).

الصفة المشبهة باسم الفاعل إلى فاعلها(ب/٢٥٩) كما ذكرنا، فهذه المسألة يجوز فيها ثلاثة أوجه من الإعراب والرفع على الفاعلية[1]، والنصب على التشبيه بالمفعول[2] والجر بالإضافة[3]، وهذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً كما ذكرنا في اسم الفاعل بمعنى الحال، وأما مسائل الصفة المشبهة باسم الفاعل الثماني عشرة في فصل الأسماء العاملة وبيان ما يجوز منها وما لا يجوز مستوفاة بعون الله تعالى.

القسم الثالث: مجرورات التعدية: و ذلك نحو(مررت بزيد، ونزلت على عمرو) وإنما قلنا إن هذه الأسماء مجرورات تعدية (ج/٢٠٧)، لأن الفعل في نفسه لازم لا يتعدى فلما كان غير متعد بنفسه عُدي بحرف الجر، وللتعدية أسباب ثلاثة، الهمزة في نحو قولك(خرج زيد وأخرجته)[4] وتثقيل الحشو في مثل قولك (فرح زيد وفرّحته)[5] وحرف الجر كقولك (مررت بزيد و نزلت عليه)[6] فهذه الأمور كلها مشتركة في وجوب تعدية الفعل كما ذكرنا. فهذه جملة المجرورات التي ذكرها نزلناه على هذا التقسيم لتكون أسهل وأقرب وضممنا كل شيء إلى ما يليق به ليحفظ.

وأما الموضع الرابع: وهو في حصر المبنيات على الكسر، فاعلم أنه لما ذكر المعربات بالجر ذكر ما يقابلها من المبنيات على الكسر؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر كما فعل غيره وجملة ما بني على الكسر من الأسماء أمور أربعة: أولها[7]: ما جاء على فَعال من نحو (نزال وتراك، وحذام، وقطام). وقد تقدم تحقيق القول في فصل فعال في أسماء الأفعال، وإنما بني على حركة لالتقاء الساكنين، و إنما خص بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

وثانيها: الأسماء المركبة من نحو عمرويه، وسيبويه ونفطويه فهذه (أ/١٦٩) الأسماء يبنى فيها الجزءان جميعاً (ب/٢٦٠)، وإنما يبنى الجزء الأول لتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها. فينزل قولنا(سيب) منزلة الجيم من (جعفر) وكذلك سائرها. وإنما بني الجزء الثاني لتضمنه الحرف، كما بني(عشر) في(خمسة عشر) وأصله سيب و ويه، وخص بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

وثالثها: أسماء الإشارة من نحو هؤلاء (ج/٢٠٨) فإنما بني على الكسر أيضاً على أصل التقاء الساكنين.

ورابعها: أمسِ، وقد تقدم القول فيه في الظروف، فهذه كلها مبنية على الكسر لما ذكرنا، وما عداها معرب فهذا هو تمام الفصل السادس.

١- انظر ابن عقيل (١٤٢/٢).
٢- انظر ابن عقيل (١٤٢/٢).
٣- انظر ابن عقيل (١٤٣/٢).
٤- الكتاب (٥٥/٣).
٥- الكتاب (٥٥/٣).
٦- الكتاب (٣٨/١)
٧- في (ج) أسماء الإفعال.

الفصل السابع

فصـــل الجـــزم

(قال الشيخ: الجزم ما جلبه عامل الجزم، وله علامتان، السكون والحذف فالسكون في الأفعال السالمة نحو(لم يضربْ، لم يخرجْ) وما أشبه ذلك، والحذف يكون في الأفعال المعتلة، وفي الأفعال التي علامة رفعها ثبات النون مثاله (لم يدعُ، لم يرمِ، لم يخشَ ولم تفعلي يا هند، ولم تفعلا يا هندان، ولم تفعلوا يا هؤلاء)، وجملة المجزومات ثلاثة[1] مجزومات نهي، وأمر باللام، مثل(لا تفعل وليفعل فلان) ومجزومات[2] نفي مثل (لم يفعل ولما يفعل) ومجزومات شرط، أو مقدر بالشرط مثل(إن تفعل أفعل وأخواته ومثل أتفعل أفعل؟ وأخواته، وماعدا ما ذكرناه فمبني على السكون وموقوف، وليس بمجزوم)ﷺ.

قال السيد الإمام :

هذا الفصل يشتمل على أربعة مواضع: **الأول:** في حقيقة الجزم وذكر علاماتـــه، **والثاني:** في مواقعها. **والثالث:** في حصر المجزومات، **والرابع:**(ب/٢٦١) في ضبط مابني على السكون.

حقيقة الجزم وعلاماته

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة الجزم و ذكر علاماته، أما حدُّه فله معنيـــان لغوي وهو القطع ويقال جزم القلم إذا قطع تحريفه[3] ومنـــه جـــزم أمـــره إذا اقتطـــع التسويف فيه[4] فأما في مصطلح النحاة: فهو قطع الحركة والحذف لأجـــل العامـــل[5]، وأما علاماته، فله علامتان حذف وسكون فالسكون (أ/١٧٠).

فالسكون إنما يكون في الأفعال الصحيحة في مثل قولك (لم يخرج ولم يضربْ) والحذف في الأفعال المعتلة كما سيأتي في بيان موقعها.

١- في (ب) مجرورات بدل مجزومات.

٢- في (ب) مجرورات.

٣- في (ب) تحرفته.

٤- انظر القاموس (٩١/٤) ولسان العرب (٩٧/١٢).

٥- انظر حاشية الصبان على الأشموني(٢/٤) قال المبرد: إنما سمي الجزم في النحو جزماً ؛ لأن الجزم فـــي كلام العرب القطع فكأنه قطع الإعراب عن الحرف. وقال ابن سيده الجزم إسكان الحرف عن حركته مـــن الإعراب في ذلك لقصوره عن حظه منه و انقطاعه عن الحركة و مد الصوت بها للإعراب. انظر لـــسان العرب و المخصص مادة جزم واللباب(٤٧/٢) وأسرار العربية صـــ٣٢٣.

مواقع علامات الجزم:

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان هاتين العلامتين، فأما السكون فاعلم بأن له موقعين، أحدهما الأفعال الصحيحة (ج/٢٠٩) في مثل (لم يكتبْ ولم يقعدْ) وما أشبهه.

وثانيهما: في الأفعال المهموزة في مثل(لم يقرأْ و لم يُجبأْ)[١] فإن الهمزة تجري مجرى الحرف الصحيح، فلهذا كان الإعراب فيه بحذف الحركة كالصحيح، وأما الحذف فله موقعان:

أحدهما: في الأفعال المعتلة اللام بالألف في مثل (لم يخشَ ولم يرضَ) وبالواو نحو (لم يغزُ ولم يدعُ) وبالياء في مثل (لم يرمِ ولم يقضِ) وإنما وجب حذف حرف هاهنا لأن الجازم من حقه القطع للحركة، فلما لم يجد حركة يقطعها، اقتطع نفس الحرف، ونزل الحرف منزلة الحركة في الحذف[٢].

وثانيها: حذف النون في فعل الاثنين والجماعة والواحدة المؤنثة، في مثل(لم يفعلا ولم يفعلوا، ولم تفعلي يا امرأة، وإنما وجب حذفها لأجل الجازم؛ لأن النون هاهنا بمنزلة الحركة، فلهذا وجب حذفها فصار إعراب الأفعال(ب/٢٦٢) مختلفاً، وجملة الأمر أن الأفعال بالإضافة إلى إعراباتها بالرفع والنصب و الجزم على أربعة أقسام:

القسم الأول: يضم في الرفع و يفتح في النصب و يسكن في الجزم و هذا هو الأفعال الصحيحة والمهموزة في مثل قولك (هو يضربُ و يقرأُ، ولن يضربَ ولن يقرأَ، ولم يضربْ و لم يقرأْ).

القسم الثاني: يسكن في الرفع ويفتح في النصب ويحذف في الجزم، وهذا هو الأفعال المعتلة بالواو والياء في مثل(هو يغزو ويرمي، ولن يغزوَ ولن يرميَ ولم يغزُ ولم يرمِ).

القسم الثالث: يسكن في الرفع و النصب ويحذف في الجزم، وهذا هو الأفعال المعتلة بألف نحو(هو يخشى و يرضى، ولن يخشى ولن يرضى، ولم يخشَ ولم يرضَ).

والقسم الرابع: يحذف في النصب والجزم ويثبت في الرفع، وهذا هو الأفعال المعربة بالحرف من نحو(هما يفعلان وهم يفعلون ولم يفعلا(أ/١٧١) ولم يفعلوا، ولن تفعلوا ولن تفعلي يا امرأة). فهذه أحكام الأفعال(ج/٢١٠) في دخول الإعراب عليها.

١- جَبَأ: كمنع و فرح: ارتدع و كره و خرج و توارى. انظر القاموس (١/١٠).

٢- انظر أسرار العربية صـــ٣٢٣.

حصر المجزومات:

وأما الموضع الثالث: وهو في حصر المجزومات[1] فاعلم أنها أنواع أربعة:

النوع الأول: مجزومات الأوامر وجواباتها في نحو قولك (ليقم زيد، وليقعد عمرو أكلمْه، وليكرمْني أنصفْه)، فهذا الأمر مجزوم باللام، وجوابه أيضاً مجزوم بإضمار (إن) وقد قدمنا ذكر اللام، وأين يجب ظهورها، فلا وجه لإعادته[2].

النوع الثاني: مجزومات النهي في مثل قولك (لا تقمْ ولا تخرجْ) فأما جواباتها فلا يجوز جزمها لفساد المعنى (ب/٢٦٣) فلا تقول(لا تدنُ من الأسد يأكلْك) بالجزم، لأن المعنى(إن لا تدنُ من الأسد يأكلك) فيصير عدم الدنو سبباً للأكل، وهذا فاسد، فإذا بطل جزمه كان مرفوعاً على الاستئناف أي فهو يأكلُك أو منصوباً بالفاء إذا دخلت، وأجاز الكسائي جزمه على أنه جواب للنهي[3]، وتكون لا مطروحة فيستقيم المعنى.

النوع الثالث: مجزومات النفي في مثل (لم يقمْ ولم يقعدْ) وقد قدمنا ذكر هذه الحروف و معانيها في النفي فيما سبق.

النوع الرابع: مجزومات الشرط وجوابه أو ما في معنى الشرط من جوابات الأمور السبعة[4] في مثل (إن تقم أقم، وإن تكرمني أشكرك) وهذا كله قد سبق فلا يعاد، فهذه جملة المجزومات.

الأمور المبنية على السكون

وأما الموضع الرابع : وهو في حصر المبنيات على السكون، فاعلم أن الأصل في جميع المبنيات هو السكون وإنما يقدم على الحركة لعارض، وجملة ما بني على السكون ضروب ثلاثة: **فالأول:** يختص الأسماء كقولك(مَنْ و كَمْ) وغيرها من الأسماء.

الثاني: يختص الأفعال في مثل (قمْ و كلْ و خُذْ).

والثالث: يختص الحروف (ج/٢١١) مثل(مِنْ و عَنْ) فجميع هذا يقال له وقف ولا يقال له جزم كما قدمناه في ألقاب البناء فهذا هو الكلام في فصل الجزم.

١- في (ب) المجرورات.

٢- في فصل الحرف.

٣- انظر شرح الأشموني (٣١١/٣) و في حاشية الصبان: فإنه – أي الكسائي – لم يشترط صحة دخول (إن) على (لا) و جواز الجزم في نحو لا تدن من الأسد يأكلْك، و قال المرادي: و قد نسب ذلك إلى الكوفيين. قال الرضي: و ليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل. انظر شرح الكافية (٢٦٧/٢).

٤- أي الأمر، و النهي و العرض و الاستفهام و التمني و التحضيض و الرجاء.

الفصل الثامن
فصل العامل

(قال الشيخ: العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جزم، على حسب اختلاف العوامل، وجملة العوامل أربعة، معنى وفعل وحرف واسم، ثلاثة لفظية وواحد معنوي فالمعنوي ضربان، أحدهما عامل الرفع في المبتدأ(ب/٢٦٤) والآخر عامل الرفع في الفعل المضارع، فالمبتدأ قولك (زيد قائم وعبد الله (أ/١٧٢) منطلق)، فزيدٌ ونحوه مبتدأ مرفوع لابد له من رافع، وليس في اللفظ ما يرفعه من شيء قبله ولا بعده فوجب أن يكون العاملٍ معنوياً، وذلك المعنوي هو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشيء، قبل ذكره، وفعلك له أولا لثانٍ ذلك الثاني حديث عنه على هذه الصفة مجرداً عن العوامل اللفظية، وهذا المعنى أيضاً هو الرافع للخبر بنفسه عند قوم، وقال قوم الابتداء والمبتدأ رفعا الخبر جميعاً، وفيه أقوالٍ أصحهما هذان القولان، ومثال الفعل المستقبل(مررت برجل يضحك)، و(رأيت رجلا يضحك)، فيضحك فعل مستقبل مرفوع، ليس معه رافع قبله ولا بعده، فوجب أن يكون الرافع معنوياً، وذلك المعنى هو وقوعه موقع الاسم، وفيه أيضاً أقوال أصحها هذا القول)≅.

قال السيد الإمام:

اعلم أن الشيخ ذكر هذا الفصل عُقيب ما تقدم من الفصول المتقدمة، وغرضه الآن أن يبين كيفية عمل العوامل، وبيان وجه تأثيرها في معمولاتها، لأن الذي سلف كان كلاماً في أنفسها، والآن هو كلام في كيفية تأثيرها وهذا الفصل قد اشتمل على ثلاثة مواضع: الأول: في حقيقة العامل وبيان الوجه الذي لأجله أثر العامل، والثاني: في قسمة العوامل، والثالث: في كيفية تأثيرها في معمولاتها.

<u>أما الموضع الأول</u>: وهو في حقيقة العامل وبيان الوجه الذي لأجله عمل. اعلم أن العامل في صناعة النحويين ليس مؤثراً بالحس كالقطع بالسيف وإنما هو أمارة ودلالة، فأما حده (فهو ما يظهر به حكم المقتضي[1]) وبيانه أنك إذا قلت (قام زيدٌ) فالمقتضي للرفع هو الفاعلية، وإنما يظهر حكمها وهو الرفع بقولنا (قام) لأنه العامل

١- قال ابن الحاجب (والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب) وقد علمت أن المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة خيفة التباسها ولا يقوم واحد منها إلا بأمر ينضم إليه في التركيب فذلك الأمر الذي يستقل به ذلك المعني، هو الذي يسمى عاملاً. شرح الكافية لأبن الحاجب (ورقة١٧١) وانظر تعليق الرضي على كلام ابن الحاجب (٢٥/١).

في الرفع (ب/٢٦٥) وهكذا قولنا(أكرمت زيداً) فإن المقتضي في النصب هو المفعولية، وإنما يظهر حكمها وهو النصب بقولنا (أكرمت) لأنه العامل في النصب، وكذلك مررت بزيدٍ جاري هذا المجرى وأما بيان الوجه الذي لأجله تعمل العوامل فاعلم أن أصل العملِ(ج/٢١٢) إنما هو بالأفعال؛ لأنها لما تصرفت كان العمل مستحقاً لها، وأما الحروف فإن ما يعمل منها الرفع والنصب إنما عمل لأجل مشابهتها للأفعال، وهكذا الأسماء إنما عملت لأجل مشابهتها للأفعال كما[1] سيأتيك مقرراً في موضعه من هذا الفصل (أ /١٧٣) إن شاء الله تعالى.

وأما الموضع الثاني: وهو في قسمة العوامل فلها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبارها في أنفسها إلى لفظي ومعنوي. فالمعنوي ضربان أحدهما: عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وثانيهما: عامل الرفع في الفعل المضارع. وأما اللفظي فهو ثلاثة: أفعال- وأسماء- وحروف.

التقسيم الثاني: باعتبار عملها إلى ما يكون عملها بالأصالة وإلى ما يكون عملها بالمشابهة (وإلى ما يكون عملها بالاختصاص[2]) فالذي يكون عمله بالاختصاص كحروف الجر والجوازم، والذي يكون عمله بالأصالة هو الأفعال، والذي يكون عمله بالمشابهة هو الأسماء والحروف التي ترفع وتنصب.

التقسيم الثالث: باعتبار ما يعرض لها عن العمل إلى ما يجوز إلغاؤه عن العمل، وإلى مالا يجوز إلغاؤه عن العمل، فالذي لا يجوز إلغاؤه عن العمل هو الأفعال، لأنها لا تنفك عن العمل (ب/٢٦٦) بكل حال والذي يجوز إلغاؤه عن العمل هو الأسماء والحروف؛ لأنه ربما عرض لها ما يقطع عملها فتخرج عن أن تكون عامله كما سنقرره بعون الله تعالى.

وأما الموضع الثالث: وهو الكلام في كيفية تأثيرها في معمولاتها، فاعلم أن العوامل في غرضنا منقسمة إلى خمسة أقسام وهي مشتملة على جميع أسرار هذا الفصل، ونحن نوردها واحداً واحداً ونبين كيفية تأثيرها في معمولاتها وأحكامها:

القسم الأول: من العوامل العامل المعنوي و هو ضربان:

الضرب الأول: (ج/٢١٣) عامل المبتدأ و الخبر، و فيه فائدتان:

الفائدة الأولى: في بيان العامل في المبتدأ و الخبر، واعلم أن التحقيق أن العامل فيهما هو الابتداء لأنه معنى قد تناولهما تناولاً واحداً، وحقيقته راجعة إلى أمور أربعة:

١- س (كما) من (أ).

٢- ما بين القوسين س من (ج).

- أن يكون المبتدأ اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية
- أن يكون مسنداً إليه.
- وأن يكون الخبر اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية. مسنداً.

فهذا هو حقيقة الابتداء، فمتى كانا على هذه الصفة كانا مرفوعين، وكانا ارتفاعهما به[1].

الفائدة الثانية: في ذكر مذاهب النحاة في العامل فيهما، ولهم في ذلك مذاهب أربعة:

- فمنهم من ذهب إلى أن كل واحد منهما يرفع صاحبه ويعمل فيه وهذا مذهب أهل الكوفة[2].
- ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والابتداء مؤثر في الخبر بواسطة المبتدأ وهذا شيء يحكى عن ابن الأنباري[3].
- ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء مؤثر في المبتدأ والمبتدأ أثر في الخبر، وهذا مذهب ابن جني من البصريين[4](أ/١٧٤، ب\٢٦٧).
- ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء مؤثر فيهما جميعاً ومقتضٍ لهما، وهذا هو المختار وعليه محققو البصريين[5].

الضرب الثاني: عامل الرفع في الفعل المضارع وفيه فائدتان:

١- انظر شرح الكافية (٨٧/١) و ابن يعيش(١/ ٨٤) و حاشية الصبان(١/ ١٨٦بولاق) و التصريح(١٨٩/١) و ابن عقيل(٢٠١/١) و الإنصاف(١/ ٤٤) واللباب(١٢٥/١).

٢- الإنصاف (٤٤/١)، واللباب(١٢٧/١-١٢٩).

٣- هو في الإنصاف(٤٦/١) وهو قول نسبه ابن مالك للمبرد، وهو في المقتضب(١٢٦/٤). وابن الأنباري هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد صاحب الإنصاف ونزهة الألباء وأسرار العربية. توفي سنة ٥٧٧ انظر ترجمته في مقدمة نزهة الألباء تحقيق: إبراهيم السامرائي.

٤- انظر الخصائص (١ /١٠٩) و شرح الكافية للرضي (١/ ٨٧) قال: و نقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ و يحكى هذا عن أبي علي و أبي الفتح، و نسبه ابن عقيل إلى سيبويه أيضاً و اختاره و هو في الكتاب (١ / ٤٠٦). وانظر شرح التسهيل(٢٦٩/١-٢٧٠).

٥- انظر المفصل ورأي ابن يعيش في شرح المفصل (١ / ٨٥) و الإنصاف (١ / ٤٦) و لعله أراد بمحققي البصريين الزمخشري و الجزولي. و قوله: هذا هو المختار، هذا اختياره، و الأولى أن يقول ذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ و الخبر الابتداء، فقد لاحظنا أن سيبويه يرى أن الخبر يرفع بالمبتدأ، وكذلك ابن مالك، قال ابن مالك في ألفيته:

* و رفعوا مبتدأ بالابتداء كذلك رفع خبر بالمبتدأ *

قال ابن عقيل و هذا مذهب سيبويه و جمهور البصريين، وعليه ابن هشام في أوضحه (١ / ١٣٧) ويرى ابن كمال باشا أن العامل فيهما شبههما بالفاعل، ألا ترى أنهم يعدونهما من ملحقات الفاعل. أسرار النحو صـ١٠٤. وعدَّ ابن مالك أن هذا القول أشهر الأقوال المخالفة لقول سيبويه. انظر شرح التسهيل(٢٧٠/١).

الفائدة الأولى: في وجه إعراب الأفعال اعلم أنا قد ذكرنا من قبل أن الإعراب في الأفعال ليس بأصل وإنما هو دخيل، لأجل مشابهتها بالأسماء، وأن أصل الإعراب إنما هو للأسماء و قد مضى تقريره[1].

الفائدة الثانية: في بيان استحقاق الفعل المضارع للرفع، اعلم أن الإعراب إنما وجب للفعل المضارع بمشابهته الاسم[2]، وكان(ج/ ٢١٤) الجر لا يدخل الأفعال بحال[3]، والنصب والجزم قد حصلا فيه بالعامل فيهما، فلما تعذرت هذه الأمور وجب الرفع له بعامل معنوي، وحقيقة المعنوي آيلة إلى أمرين: **أحدهما:** تجرده عن العوامل اللفظية[4]، وثانيهما: مشابهته للاسم، فلأجل هذين الأمرين استحق الرفع فلذلك وجب رفعه، فهذا هو تقرير الكلام في العامل المعنوي بحسب مقصدنا في هذا الباب[5].

التقسيم الثاني: في العوامل اللفظية و هو مشتمل على عشرة أنواع.

النوع الأول: الأفعال الناقصة:

(قال الشيخ: وأما الأفعال فكلها عاملةٌ وهي في عملها على ثمانية أنواع منها نوع يرفع الاسم وينصب الخبر، و ذلك ثلاثة عشر فعلاً مع ما حمل عليها و هي (كان، وأصبح وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار، ومازال، وما انفك (ب/ ٢٦٨)، و ما فتئ، وما برح، وما دام، وليس) و الذي حمل عليها : (جعل، وطفق، وكرَب، وأخذ، وكاد، وعسى). و يحكم أبداً على مواضع أخبار هذه (أ/ ١٧٥) الأفعال بالنصب وإن لم يظهر في لفظه غالباً، و الثلاثة عشر يظهر

١- في فصل الأفعال.

٢- الكافية للرضي(٢ / ٢٢٥) قال سيبويه: و إنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى، و تلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، و لا تلحق (فعل) اللام، و تقول سيفعل و سوف يفعل ذلك. فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف و اللام الأسماء للمعرفة. الكتاب(١/ ١٤).

٣- قال سيبويه: لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال الكتاب(١/ ١٤). جاء في حاشية نسخة(أ) مذاهب النحاة بالعامل في الفعل المضارع ثلاثة: أولها: مذهب سيبويه وأجازه الزمخشري ونصره ابن الحاجب أن العامل أمر معنوي وهو وقوعه موقع الاسم. وثانيهما: أن العامل فيه حرف مضارعة وهو مذهب الكسائي. وثالثها: مذهب الفراء أن العامل فيه خلوه من الناصب والجازم. تمت

٤- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ١٤٩. قال ابن الحاجب: هذا أقرب على المتعلم من قولهم: ويرتفع إذا وقع موقع الاسم، لأنه يرد اعتراضات مشكلة و يحتاج إلى الجواب عنها مثل قولهم: كاد زيد يقوم، وأوشك يجيء و إذا عرف بتجرده وضح ولم يرد عليه إشكال وهذا مذهب الفراء، وقد ارتضاه ابن مالك في ألفيته قال: * ارفع مضارعاً إذا يجرد من ناصب و جازم كتسعد *.
وقال الأشموني: كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون. ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي، وعلل الدماميني ذلك بقوله: لأن الرفع دائر معه وجوداً و عدماً، والدوران مشعر بالعلية. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٣/ ٢٧٧). وقد ورد ابن مالك على البصريين وأفسد قولهم في شرح التسهيل(٤/ ٧) وابن حمزة أورد القولين ولم يرجح قولاً على آخر.

٥- في (ب) الكتاب.

النصب في أخبارها إذا كان مفرداً ويقدر إذا كان جملة أو ظرفاً. مثال المفرد: (كان زيدُ قائماً، ويكون قائماً، و سيكون قائماً، و كن قائماً، و لا تكن قائماً) و كذلك الباقي في الأكثر يتصرف هذا التصرف إلا ليس، فإن قدر في جميع هذه الأفعال ضمير شأن وقصة، كان الخبر مرفوعاً، وكان جملة مثل(كان زيدُ قائمُ) و تقديره (كان الأمر زيدُ قائمُ) وكذلك الباقي. وأكثر ما يستعمل هذا المعنى عند تفخيم الأخبار بالشيء و تعظيمه، و كلها يجوز أن يدخل (إلا) في خبرها إذا كانت غير موجبة إلا ما لزم أوله(ما) و كلها يجوز أن تتقدم أخبارها عليها إلا ما لزم أوله(ما) وفي تقديم خبر ليس عليها خلاف، و متى كان الخبر استفهاما لم يكن إلا مقدما مثل(أين كان زيدُ) و(متى كان القيام)).

قال السيد الإمام: ولها فوائد أربع:

الفائدة الأولى: في بيان معناها وذكر صورها، أما بيان معناها: فهي ما وضع لتقرير الفاعل على صفة[1] ومعنى ذلك أن وضعها يقتضي أن يكون لها خبر يحصل الفاعل عليه، كقولك:(كان زيدٌ قائماً) فلابد من ذكر الصفة، وإلا بطل كونها ناقصة، فهذا هو المراد بكونها ناقصة[2]، وأما بيان صورها فهي (كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار، ومازال، وما برح، وما فتئ، وما انفك(ب/٢٦٨)، وليس)، ولم يذكر سيبويه منها إلا (كان، وصار، ومادام، وليس)، لأنهن أماتها ثم قال وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر[3]. يعني ما كان وضعه لتقرير الفاعل على صفة فهو منهن كقولنا (آض، وعاد، وغدا، وراح) وما شاكلهن في النقصان.

(١) لغة في أمهاتها

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامها العامة وهي سبعة[4]:

أولها: أنها كلها مشتركة في رفع الاسم ونصب الخبر، فالاسم بمنزلة فاعلها، والخبر بمنزلة مفعولها، وإن لم يكن مفعولاً في الحقيقة[5] وهو ساد (أ/١٧٦) مسد المصدر وسميت ناقصة لعدمه[6](/٢١٥).

١- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ١٦٢ و شرح الرضي على الكافية (٢/٢٩٠).

٢- قال الرضي: إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا يتم بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب. شرح الكافية(٢/٢٩٠).

٣- انظر الكتاب (١/٤٥).

٤- في (ج) أربعة ولذا س من (٥-٧).

٥- لذلك حين عقد سيبويه باب كان و أخواتها قال: هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول لشيء احد يقصد بها الاسم والخبر. انظر الكتاب(١/٤٥) وهمع الهوامع(١/١١١).

٦- أي لعدم دلالتها على المصدر قال الرضي: و ما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء، لأن كان في نحو كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، و خبرها يدل على الكون المخصوص، و هو كون القيام، أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في ايراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه. شرح الكافية للرضي (٢ / ٢٩٠)، قلت: و هذا البعض الذي عناه الرضي هو ابن يعيش. انظر ابن يعيش (٧ / ٨٩) و كأني بالإمام يحيى حاول أن يجمع بين القولين. قول ابن الحاجب و الرضي و قول ابن يعيش.

وثانيها: أنها مشتركة في وجوب كون اسمها معرفة، و الخبر نكرة، فإن ورد شيء على غير هذه الصفة فهو خارج عن القياس متأول كقوله:

* فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أُمَّك أم حمار [١] *.

فإن (كان) هذه الظاهرة هي المفسرة لمثلها تكون في صدر الاستفهام وتقديره أكان ظبيا أمك وعلى هذا يستقيم الشاهد وهذا من القلب المفهوم[٢]. **وثالثها:** أنها مشتركة في أن ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها لأنها من عوامل المبتدأ والخبر، فلهذا كان حكمها حكمه في ذلك. **ورابعها:** أنها مشتركة في جواز تقديم أخبارها على أسمائها سواء كان مما لزم أولها (ما) أو غير ذلك، تقول(كان قائماً زيدٌ)، و(ما دام قائماً زيدٌ) و(ليس قائماً زيدٌ[٣]). **وخامسها:** أن أخبارها متى كانت استفهاماً، فإنها تكون مصدرة، لأن الاستفهام لا يكون إلا في صدر (ب/٢٧٠) الكلام كقولك (أين كان زيدٌ؟) و(متى كان القتال؟). **وسادسها:** أنه يجوز دخول (إلا) في خبرها إلا ما لزم أوله (ما) على اختلاف فيه ودخول (إلا) إنما يكون في غير الموجب كقولك (ما كان زيدٌ إلا قائماً[٤]) **وسابعها:** أنه يجوز تقديم أخبارها عليها إلا ما لزم أوله (ما) على اختلاف فيه[٥].

وأما (ليس) ففي تقديم خبرها عليها خلاف بين النحاة[٦]. والصحيح منعه لأنها غير متصرفة، فهذه أحكامها العامة.

---

١ نسبه سيبويه إلى خداش بن زهير، انظر الكتاب (٤٨/١) والمقتضب(٩٤/٤) وهو في شرح الكافية للرضي(٣٠/٢) بلا نسبة و الخزانة(٢٣٠/٣) و نسبه ابن السيرافي لثروان بن فزارة، و هو في المفصل، انظر شرح المفصل (٧ / ٩٣- ٩٥).

٢- أيسر من ذلك كلام سيبويه قال: و قد يجوز في الشعر و في ضعف من الكلام. الكتاب(٤٨/١).

٣- انظر شرح ابن الحاجب على الكافية ورقة: ١٦٤ و ابن عقيل(٢٧٢/١) و شرح الرضي على الكافية(٢٩٧/٢) و تخصيصه بالذكر ما سبقه (ما) لأن ابن معط ذكر أن خبر (دام) لايتقدم على اسمها. انظر ابن عقيل و شرح الرضي (المصدران السابقان).

٤- انظر ابن يعيش(٧ /١٠٧- ١٠٨).

٥ والمخالف ابن كيسان في غير (ما دام) مما أوله (ما) فلا يكون إلا النافية، و رأى أنه لما امتزج معه الفعل وصار بمعنى الثبوت صار كأنه بمعنى ثبت فلا نفي محقق يلزم تقديم ما في خبره عليه وأما (ما دام) فلم يخالف فيه لتحقق المصدرية، وحجة من منع تقدم خبر الفعل الذي سبقته (ما) إما أن تكون نافية فيكون المانع ما يلزم من تقديم ما في حيز النفي عليه و إما أن تكون مصدرية فيمتنع لما يلزم من تقديم ما في حيز الصلة على الموصول. شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:١٦٤، وانظر ابن يعيش (١١٣/٧).

٦- قال ابن الحاجب: وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيه جوز التقديم و من راعى معنى النفي فيه منع التقديم، والصحيح الأول لما ثبت في مثل قوله تعالى(ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) وإذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل أيضاً، ورقة: ١٦٤ والأكثرون على جواز تقديم خبر ليس عليها وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين و جماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي والفراء من الكوفيين ومنع الكوفية من ذلك لأن مذهبهم أنها حرفية (كما) فالحقوها بها، ووافقهم المبرد، وإن كان مذهبه أنها فعل نظراً إلى عدم تصرفها وتشبيها لها بما. ووافق الإمام يحيى المبرد. انظر ابن يعيش (١١٤/٧) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ١٦٤ وشرح الكافية للرضي (٢٩٦/٢) والكتاب(٦١/١) قال سيبويه: و لكن (ليس وكان) يجوز فيهما النصب وإن تقدمت الخبر لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدماً مثله مؤخراً.

الفائدة الثالثة: في ذكر أحكامها الخاصة، فأما(كان) فهي تستعمل على أربعة أوجه: (ناقصة) تحتاج إلى اسم وخبر في مثل قولك(كان زيدٌ قائماً) وهو أكثر وجوهها استعمالاً[1] و(تامة) بمعنى وقع كقولهم (كانت الكائنة)[2] و(التي بمعنى الشأن والقصة) كقولك(كان الجيش قادم[3]) وورده إنما في الأشياء العظيمة، وقد ترد في غيرها كقولك(إنه أنا آكل) (أ/ ١٧٧) وهذا هو مراد الشيخ، فإنه أكثر ما يستعمل عند تفخيم الأخبار بالشيء وتعظيمه، و(زائدة[4]) في مثل قولهم :(لم يوجد كان مثلهم) قال: (على كان المسوّمة العرب[5]) وأما(صار) فهي للانتقال، ولها فيه معنيان: **أحدهما:** حقيقي وهو حصوله على صفة لم يكن عليها كقولك (صار الطين خزفاً) و(صار الحي تراباً) **وثانيهما:** مجازي كقولك (صار زيد إلى عمرو (ج/٢١٦)) و(صارت الأمور إلى الله). وأما (أصبح وأضحى وأمسى) فلها ثلاثة معان: **أحدها:** اقتران مضمون الجملة بأزمانها على طريقة (كان[6]) **وثانيها:** أنها تفيد معنى الدخول في هذه الأوقات فيكون معنى قولك (أضحى زيدٌ) أي دخل في وقت الضحى وكذلك أصبح وأمسى (ب/٢٧١)، أي دخل في وقت الصباح والمساء[7]. **وثالثها:** أن تكون بمعنى (صار) كقولك (أصبح زيدَ غبياً) و(أمسى أميراً[8]) أي صار. وأما (ظل وبات) فلهما معنيان: أحدهما اقتران مضمون الجملة بأزمانها على طريقة كان. وثانيهما استعمالهما بمعنى صار، كقوله تعالى {ظل وجهه مسوداً[9]} أي صار[10] وأما (ما زال

١- انظر الكتاب (٤٥/١) و (١٤٨/٢).

٢- قال سيبويه: فمما جاء على (وقع) قوله و هو مقاس العائذي:

* فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهبُ *. أي إذا وقع.

٣- و سماه سيبويه الإضمار قال: هذا باب الإضمار في ليس و كان و كالإضمار في (إنّ) و استشهد على كان بقول العجير:

* إذا مت كان الناس صنفان: شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنت أصنعُ *.

٤- و تزاد بعد(ما) التعجبية وفعل التعجب، قال سيبويه: " وتقول ما كان أحسنَ زيداً" فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى ، وبين خبر إن واسمها قال الخليل:" إن من أفضلهم كان زيداً" على إلغاء كان و بين الصفة والموصوف قال سيبويه و شبهه أي الخليل بقول الشاعر:.. وجيران لنا كانوا كرام انظر الكتاب (٤٩،٧٣/١) و(١٥٣/٢). وذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ و الخبر و الفعل و مرفوعه و الصلة و الموصول، والصفة والموصوف. وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، و لا تزاد في غيره إلا سماعاً. ابن عقيل(٢٨٨/١- ٢٨٩).

٥- الشاهد بلا نسبة في المفصل. انظر شرح المفصل (٩٩/٧) و ابن عقيل (٢٩١/١) و قال: شذ زيادتها بين حرف الجر و مجروره. و هو في الهمع (١٢٠/١) و شرح التصريح (١٩٢/١) و شرح الكافية للرضي (٢٩٣/٢) و الخزانة (٣٣/٤) وصدره: سراة بني أبي بكر تسامى

٦- انظر ابن عقيل (٢٦٨/١) و شرح المفصل (١٠٣/٧).

٧- المفصل شرح المفصل (١٠٣/٧) قال الزمخشري: وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها. قال عبد الواسع بن أسامة: ومن فعلاتي أنني حسن القرى إذ الليلة الشهباء أضحى جليدُها

٨- انظر المفصل شرح المفصل (١٠٤/٧).

٩- النحل آية ٥٨.

١٠- انظر المفصل شرح المفصل (٧ / ١٠٥ - ١٠٦).

وما برح) وما لزم أوله (ما) فمعناها استمرار الفعل بصاحبه في زمانه[1] كقولك(لا أبرح) و(مازال زيدُ قائماً) و(أحييك مادام أخوك مقيماً) وجميعها تستعمل في المستقبل والماضي كقولك (ما يزال زيدٌ، وما زال زيدٌ) و(ما انفك زيد، وما ينفك) إلا (ليس ومادام) فإنهما يلزمان الماضي لا غير وهذا هو مراد الشيخ بقوله: إنها تتصرف هذا التصرف في أكثر الأمور يريد (ما دام) وأما (ليس) فمعناها نفي مضمون الجملة في الحال[2] تقول (أليس زيدٌ قائماً) و(ليس زيدٌ بقائم) ونحوه.

الفائدة الرابعة: في أفعال المقاربة وهي (عسى، وكاد، وطفق، وكرب، وأخذ، وجعل) ولها في المقاربة ثلاثة أحوال:

الحال الأولى: أن تستعمل لدنو الخبر على معنى الرجاء و ذلك نحو(عسى) وتأتي في ذلك على وجهين: **أحدهما:** بمعنى قارب، فيكون لها اسم وخبر، ويشترط في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً معه(أن) لتحقيق معنى الرجاء تقول (عسى زيدٌ أن يقوم[3]) قال الله تعالى:(فعسى الله أن يأتي بالفتح[4])(ج/٢١٧) **وثانيهما:** بمعنى قرب[5] فلا يكون لها إلا اسم فقط تقول (عسى أن يقوم زيد) قال الله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئاً و هو خير لكم[6])(ب/٢٧٢).

الحالة الثانية:(أ/١٧٨): أن تستعمل لدنو الخبر على معنى الحصول وذلك نحو(كاد زيد يقوم)، و(كادت الشمس تغرب) ومعناها أن دنوهما من القيام والغروب قد حصل[7] قال الله تعالى (يكاد البرق يخطف أبصارهم[8]) ومعناه أن دنو البرق من اختطاف أبصارهم حاصل.

الحالة الثالثة: أن يستعمل دنو الخبر على معنى الأخذ فيه[9]، وذلك نحو(جعل وطفق وأخذ) و سائرها تقول (طفق زيد يتحدث، وجعل يتكلم، وأخذ يأكل) ومعناها أنه أخذ في الحديث والكلام والأكل فحصل من مجموع ما ذكرنا أن معنى المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه على ما حققناه هاهنا.

١- انظر المفصل شرح المفصل (١٠٦/٧) و (١١١/٧).
٢- انظر المفصل شرح المفصل(١١١/٧) قال الزمخشري: تقول: ليس زيدٌ قائماً الآن، و لا يجوز أن تقول ليس زيدٌ قائماً غداً.
٣- انظر الكتاب (١٥٨/٣) وشرح المفصل(١١٥/٧).
٤- المائدة آية: ٥٢.
٥- انظر شرح المفصل (١١٥/٧).
٦- البقرة آية ٢١٦.
٧- شرح ابن يعيش (١١٩/٧).
٨- البقرة آية ٢٠.
٩- ابن يعيش (١٢٧/٧).

وأما (قول الشيخ (غالباً) في أفعال المقاربة فمحترز به عن قول الشاعر: وما كدت آيباً[1] و(عسى الغوير أبؤساً[2]) وقوله ثانياً يظهر النصب في أخبارها غالباً إذا كان مفرداً في الثلاثة عشر يحترز به عن ما كان معتلاً من الأسماء[3].

النوع الثاني: أفعال القلوب

قال الشيخ :(ومنها نوع ثانٍ ينصب المبتدأ و الخبر جميعاً، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، و ذلك أربعة عشر فعلا، و هي "علمت، و رأيت، و وجدت، و ظننت، و حسبت وخِلت، و زعمت، و نبئت، و أنبئت، و أريت، و أعلمت، و حدثت، و خبرت، و أخبرت" كل هذه إذا وقعت أولا و ليس بعدها حرف استفهام و لا لام ابتداء (ب/٢٧٣)، ولا شيءٍ يمنعِ من العمل في اللفظ، فإنها تنصب الاسمين هي وما يتصرف منها نحو (علمت زيداً قائما) وإن وقعت وسطاً بين الاسمين جاز وجهان الإعمال و الإلغاء، و الإعمال أجودهما تقول(زيداً علمت قائما، و زيدٌ علمت قائمٌ)، وإن وقعت أخيراً جاز أيضا وجهان، أجودهما الإلغاء فتقول(زيدٌ قائمٌ علمت، و زيداً قائماً علمت) و كذلك الباقي، و كل ما جاز أن يقع خبراً لكان و أخواتها من مفرد و جملة و ظرف جاز أن يقع مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال و كلها لا يجوز الاقتصار فيها على أحد المفعولين و يجوز تركهما جميعاً و لا يجوز ترك أحدهما).

قال السيد الإمام : وهي مشتملة على ثلاث فوائد.

الفائدة الأولى: في معناها وذكر صيغها: أما معناها "فهو ما وضع لتقرير المفعول على صفة[4]" تقول (علمت زيداً قائماً) و(ظننت زيداً قائماً) فلابد من ذكر قائم؛ لأن وصفها يقتضي ذلك كما ذكرنا، وأما بيان صيغها فهي أربعة عشر (علمت، ورأيت، ووجدت، وظننت، وحسبت، وخِلت، وزعمت، ونبئت، وأنبئت، وأريت،

١- تمام البيت: فأبت إلى فهم وما كدت آيباً وكم مثلها فارقتها و هي تصفر.
والبيت لتأبط شراً. انظر ابن يعيش(١٣/٧) والخصائص(٣٩١/١) وشرح التصريح(٢٠٣/١) والخزانة(٥٤٠/٣) والهمع(١٣٠/١) وانظر معجم الشواهد رقم ٩١٤.

٢- هو من قول الزباء والأبؤس جمع بؤس من قولهم ويوم بؤس ويوم نعم والأبؤس الداهيه قال الأصمعي أصله أنه كان غارٌ فيه ناسٌ فانهار عليهم، أو أتاهم عدو فقتلهم. انظر حاشية الشريف على شرح الكافية(٣٠٢/٢) ولسان العرب(٢٣/٦).

٣- س ما بين القوسين من (ج).

٤- انظر شرح المفصل (٧٧/٧)، و قال ابن الحاجب: تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين؛ لأن النسبة قد تكون عن علم و قد تكون عن ظن، فإذا قصدت بيان أنها عن علم قلت علمت ونحوه، وإذا قصدت أنها عن ظن قلت ظننت و نحوه. فيتبين بعلمت أن النسبة عن يقين في غرض المتكلم، و يتبين بظننت أن النسبة عن ظن. ابن الحاجب ورقة:١٦٠

وحدثت، وأعلمت، وخبرت، وأخبرتُ) فكل هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما، وكل ما جاز أن (ب/٢٧٤) يكون مبتدأ من المعرفة والنكرة جاز أن يقع مفعولاً أولاً، وكل ما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ من المفرد والجملة جاز أن يقع مفعولاً ثانياً، وكل ما جاز في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير والحذف جاز في هذين المفعولين، لأن المبتدأ والخبر هما الأصل والقاعدة فيهما.

الفائدة الثانية في قسمتها، ولها تقسيمات ثلاثة :(ج/٢١٨)

التقسيم الأول: باعتبارها في أنفسها إلى أربعة[١]، إلى ما يكون موضوعاً لليقين وهي (علمت ورأيت ووجدت[٢]) وإلى ما يكون موضوعاً للشك وهي (ظننت وحسبت وخلت[٣]) وإلى ما يكون متردداً بين الاعتقاد[٤] والظن وهو(زعمت[٥]) (وإلى ما يكون مستنداً إلى أحدهما كقولك (أخبرت وخبرت وسائرها))[٦].

التقسيم الثاني: باعتبار صيغها إلى ما يكون مبنياً لما سمي فاعله، وهي السبعة الأول: و هي (علمت وظننت) وسائرها، وإلى ما يكون مبنياً لما لم يسم فاعله وهي السبعة الأخيرة وهي (نبئت وأنبئت) إلى آخرها[٧].

التقسيم الثالث: باعتبار معناها إلى ما يكون لها معنى آخر يقتضي به مفعولاً واحداً وإلى ما لا يكون كذلك.فالأول: نحو(علمت) فإنه قد يأتي بمعنى(عرفت[٨]) و(وجدت) بمعنى(أصبت[٩])، و(رأيتُ) بمعنى أبصرت[١٠]، و(ظننت) بمعنى اتهمت[١١]. والثاني:(حسبت وخلت وزعمت) لا يخرج عن اقتضاء مفعولين.

١- في (ج) إلى ثلاثة.

٢- انظر شرح الكافية للرضي (٢/٢٧٨).

٣- انظر شرح الكافية للرضي (٢/٢٧٧).

٤- في (ج) العلم بدل الاعتقاد.

٥- قال ابن يعيش: (زعمت مفرد)؛ لأنه يكون عن غير علم و ظن، و الغالب عليه القول عن الاعتقاد(٧/٧٨).

٦- س ما بين القوسين من (ج).

٧- ليس على إطلاقه فإن عامة من مثل لهذه الأفعال مثل بالفعل المبني للفاعل قال ابن عقيل: و هي نبأ كقولك (نبأت زيداً عمراً قائماً) و ابن الحاجب و الرضي مثلو بنحوه(أخبرتك زيداً قائماً) بيد أن عامة ما استشهد به ابن عقيل من شواهد كان الفعل مبنياً للمجهول، و لكنه لم يفد بذلك أن الفعل بها يكون مبنياً للمجهول. انظر ابن عقيل (١/٤٥٦) و ما بعدها و شرح الكافية للرضي (٢/٢٧٥) و شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:١٥٩.

٨- انظر شرح الرضي على الكافية (٢/٢٧٨) و ابن عقيل(١/٤٤٠).

٩- شرح الرضي (٢/٢٧٨)

١٠- انظر شرح المفصل (٧/٨١).

١١- انظر شرح المفصل (٧/٨١).

الفائدة الثالثة: في ذكر خصائصها و هي خمس.

الخاصة الأولى: ذهب النحاة إلى أنه يجوز الاقتصار على ذكر أحد المفعولين دون الآخر[١] (ب/٢٧٥)، فلا تقول(علمت زيداً) وتسكت، وسوغوا طرحهما جميعاً[٢]، وقالوا(علمت و ظننت) واكتفوا بذلك العلم والظن، والمختار أنه يجوز الاقتصار على ذكر أحدهما دون الآخر، لأن (أ/١٨٠) أصلهما المبتدأ و الخبر فكما ساغ طرح المبتدأ دون الخبر، والخبر دون المبتدأ، فكذا هاهنا من غير فرق[٣].

الخاصة الثانية: ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز إلغاؤها[٤] إذا تقدمت، واعلم أن لها في العمل ثلاث مراتب:

مرتبة التقدم وقد زعموا أنه لا يجوز إلغاؤها وهي متقدمة والمختار أنه يجوز إلغاؤها[٥]، لأن الفعل دخيلٌ على الجملة الابتدائية(ج/٢١٩)، ولها حظ للاستقلال عند الانقطاع، فلهذا جاز الإلغاء، والإعمال أجود. ومرتبة التوسط يجوز فيها وجهان، الإعمال والإلغاء والإعمال أجود. ومرتبة التأخر يجوز فيها وجهان الإعمال والإلغاء، والإلغاء أجود لبعدها، ومعنى الإلغاء هو إبطال العمل في حال يجوز معه الإعمال.

الخاصة الثالثة: التعليق واعلم أن معنى التعليق هو إبطال العمل لعارض لا يجوز معه الإعمال[٦]، وذلك عند أمور ثلاثة: **أحدها:** لام الابتداء، كقولك (علمت لزَيدٌ قائمٌ) **وثانيها:** حرف الاستفهام في مثل قولك (علمت أزيدٌ قائمٌ؟) **وثالثها:** حرف النفي في مثل قولك (علمت ما زيدٌ قائمٌ) وهذا هو مراد الشيخ بقوله: ولا شيء يمنع

١- انظر شرح المفصل (٨٢/٧).

٢- انظر شرح المفصل (٨٢/٧).

٣- قال الرضي: و أما حذف أحدهما دون الآخر فلا شك في قلته... و مع هذا كله فقد ورد ذلك مع قرينة، أما حذف المفعول الأول فكما في قوله تعالى (ولا يحسبن الذين) بالياء إلى قوله (هو خيراً لهم) أي بخلهم. آل عمران آية ١٨٠. و أما حذف المفعول الثاني فكما في قوله:

* لا تَخلنا على اغرائك إنا   طالما قد وشى بنا الأعداء *

انظر شرح الرضي على الكافية(٢٧٩/٢).

٤- الإلغاء إبطال العمل لفظاً و معنى لا لمانع. انظر ابن عقيل (٤٣٣/١) و شرح الرضي على الكافية (٢٧٩/٢).

٥- خالف الإمام يحيى سيبويه و جماهير البصريين في أنه إذا تقدمت هذه الأفعال على المبتدأ و الخبر لا يجوز إلغاؤها و ذهب الكوفيون و تبعهم أبو بكر الزبيدي و غيره إلى جواز إلغاء المتقدم، اعتماداً على السماع. انظر ابن عقيل (٤٣٨/١).

٦- التعليق ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع ، ابن عقيل (٤٣٣/١) وهو إبطال عمل العامل لفظاً لا تقديراً، ابن يعيش (٨٦/٧) و الفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عاملٌ معنىً وتقديراً، انظر شرح الرضي على الكافية (٢٨١/٢) و أما تعريف الشيخ فقد ورد بنصه في شرح ابن الحاجب ورقة: ١٦٠ و زاد لزوماً وهذا مما يفرق بين الإلغاء و التعليق، فالتعليق و اجب أما الإلغاء فجائز.

من العمل في اللفظ، وإنما وجب تعليقها مع هذه الأحرف؛ لأن لهـا صـدر الكـلام (ب/٢٧٦)، فلا يعمل فيها[١] عامل متقدم.

الخاصة الرابعة: أنه يجوز الجمع فيها بين ضميري الفاعل و المفعول، تقول(علمتُني منطلقاً) و(ظننتني قائماً) و(وجدتك فعلت كذا) ولا يسوغ ذلك في غيرها فلا تقول(أكرمتني و لا ضربتكَ) و إنما ساغ ذلك فيها؛ لأن علم الإنسان و ظنه بأحوال نفسه قبل علمه و ظنه بأحوال غيره و أكثر تحقيقاً[٢].

الخاصة الخامسة: أن (أنّ) المشددة إذا وقعت بعد هذه الأفعال سدت مسد المفعولين، تقول (ظننت أن زيداً منطلق) و(علمت أنك سائر[٣]) وإنما ساغ ذلك لأن وضع هذه الأفعال لتقرير الفعل على الصفة، فلما كان من حق (أن) المشددة أن يكون لها اسم وخبر، حصل المقصود من وضع هذه الأفعال فلم تحتج إلى زيادة، وذكر الزمخشري[٤] في مفصله أن المفعول(ج/٢٢٠) الثاني محذوف وتقديره (ظننت سيرك حاصلاً[٥])، ومع هذا التوجيه الذي ذكرناه لا يحتاج إلى هذا المحذوف.

النوع الثالث: الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

(قال الشيخ: ومنها نوع ثالث يتعدى إلى اثنين فينصبهما و يجوز الاقتصار على أحدهما وهو كل ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول،مثل(أعطيت زيداً درهماً)و(آتيت عَمْراً مالاً) و(أوليته خيراً) و(كسوت خالداً جبة) ويلحق بهذا(استغفرت الله ذنباً) و(اخترت الرجال عمراً) ولا تلغى هذه لأفعال عن العمل تقدمت أو توسطت أو تأخرت).

قال السيد الأمام (ب/٢٧٧):

هذا النوع يتعدى إلى مفعولين كل واحد منهما مغاير للآخر وذلك نحو (أعطيت زيداً درهماً) (وكسوت عمراً جبة) ويشتمل علي فائدتين:

الفائدة لأولى: في كيفية عملها وهي في العمل على ثلاث مراتب:

١- و مما يعلق الفعل إن المكسورة إذا لم يمكن فتحها، و ذلك إذا جاء في حيزها لام الابتداء نحو علمت إن زيداً لقائم. فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة. شرح الرضي (٢/٢٨١).

٢- انظر شرح ابن الحاجب ورقة: ١٦١.

٣- انظر شرح ابن الحاجب ورقة: ١٦١.

٤- تقدمت ترجمته.

٥- لم أجد هذا القول في المفصل في باب ظن. وعزا الرضي هذا القول إلى الأخفش، و مذهب سيبويه أن (أن) مع اسمها و خبرها مفعول ظن، و لا يقدر له مفعولاً ثانياً خلافاً للأخفش فإنه يقدر مفعولاً ثانياً. الرضي(٢/٢٨٦).

المرتبة الأولى: تقتضي بنفسها مفعولين متغايرين وذلك نحو (كسوت زيداً جبة) و(وهبته مالاً ونحلته عطية) فهي تقتضيهما بصريحها من غير زيادة.

المرتبة الثانية: يقتضي بصريحها مفعولاً واحداً ثم تعدى بالهمزة إلى مفعول(ثان) وذلك نحو أعطيت فإنك تقول(عطوت زيداً)إذا تناولته[1] ثم تعديه بالهمزة إلى مفعول ثاني فنقول (أعطيته درهماً) **المرتبة الثالثة:** يقتضي تصريحها مفعولاً واحداً ثم إلى الثاني بحرف جر ثم يتسع فيه فيحذف تقول (استغفرت الله ذنباً) (واخترت الرجال عمراً) وأصله من الذنب ومن الرجال فاتسع بحذفه فلهذا تعدي الفعل إلى مفعولين قال الله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً[2]) **الفائدة الثانية:** في ذكر أحكامها وهي ثلاثة: **أولها:** أنه يجوز حذف أحد المفعولين(أ/١٨٢) دون الأخر فتقول (أعطيت زيداً وأعطيت درهماً) ويجوز طرحهما جميعاً فتقول (أعطيت) وتسكت عند ذكرهما **وثانيهما:** أنه لا يجوز إلغاؤها عن العمل لأن المفعولين لا يمكن استقلالهما بأنفسهما بعد قطعهما عن العمل فيهما لما لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر. **وثالثها:** أنه يجوز إعمالها مع تقديهما وتأخيرها وتوسطها لأن لها حظ التصرف فكان لها العمل في كل حال[3].

النوع الرابع :المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

(قال الشيخ: ومنها(ب/٢٧٨) **نوع رابع يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فينصبها و هي سبعة أفعال**(أعلم، و أرى، و أنبأ، و نبأ، و أخبر، و خبر، و حدث)(ج/٢٢١) **تقول(أعلمت زيداً عمراً قائماً) وكذلك الباقي، و هي عاملة أبداً تقدمت أو توسطت أو تأخرت، و تقع موقع المفعول الثالث من هذه الأفعال ما يقع موقع المفعول الثاني من مفعولي ظننت وأخواتها مثل(أعلمت زيداً عمراً قائماً) و (أعلمت زيداً عمراً قام أبوه) و(أعلمت زيداً عمراً يقوم أبوه) و(أعلمت زيداً عمراً أبوه قائم) و(أعلمت زيداً عمراً في الدار) و(أعلمت عمراً زيداً عند أبيك) و كذلك الباقي)**

قال السيد الإمـــام: هذا النوع من الأفعال يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، تقول(أعلمت زيداً عمراً قائماً) وفيها فائدتان:

الفائدة الأولى: في كيفية عملها[4] و هي في عملها على ثلاث مراتب:

١- انظر القاموس (٣٣٦/٤).
٢- الأعراف أية: ١٥٥.
٣- انظر شرح المفصل (٦٣/٧-٦٤).
٤- في (ج) س عملها.

المرتبة الأولى: منقول من المتعدي إلى مفعولين فصار إلى ثلاثة وذلك فعلان وهما (أعلم وأرى)؛ لأن الأصل فيه (رأيت وعلمت) متعد إلى اثنين، فلما دخلت الهمزة أكسبته مفعولاً ثالثاً، وقد أجاز الأخفش (أظننت وأحسبت وأخلت وأزعمت) فعدها إلى ثلاثة على هذا التأويل[1].

المرتبة الثانية: متعد إلى مفعول بأصل وضعه(أ/١٨٣) ثم عدي إلى مفعولين لموافقته(لأعلم) في معناه و ذلك في خمسة أفعال (أنبأ، ونبأ،، وخبر، وحدث) فاقتضت مفعولاً واحداً (ب/٢٧٩) بوضعها ثم عديت إلى اثنين كما ذكرنا[2].

المرتبة الثالثة: متعد إلى مفعولين ثم إلى الظرف المتسع فيه[3] وذلك نحو قولك(أعطيت زيداً درهماً اليوم، وكسوت خالداً جبة الليلة)، فصارت الأفعال المتعدية إلى ثلاثة على هذه المراتب.

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامها و هي ثلاثة: **أولها:** أن حكم المفعول الأول من باب(أعلمت) من حكم المفعول من باب أعطيت[4]، وحكم المفعولين الآخرين من باب أعلمت حكمها في(باب علمت) في جواز الحذف وتركه[5]. **وثانيها:** أن (أنَّ) المشددة لا تسد مسد ثلاثة مفعولين فلا تقول (أعْلَمْتُ أن زيداً قائم) كما تقول(علمت أن زيداً قائم) لأنها إنما تسد بقدر جزئيها[6]. **وثالثها:** إن (أنّ) المشددة إذا دخلت على المفعولين الأخيرين وجب فتحها لأنها سادة مسدهما فوجب فتحها لقيامها مقامهما، وإن وقعت في موضع المفعول الثالث وجب كسرها، فتقول على الأول(أعلمت زيداً أن عمراً قائماً) بفتح أن و تقول على الثاني (أعلمت زيداً عمراً إنه قائم) بكسر إن، وإنما وجب فتحها في الأول (ج/٢٢٢) لما كان لا يقع فيه إلا المفرد و وجب كسرها في الثاني لما كان يقع فيه أصناف الجملة كما قدمنا شرحه (هذا إذا كان المفعول الثاني من ذوات الثلاثة جثة، فإنه يجب كسر إن كما مثلناه فأما إذا كان المفعول الثاني مصدراً وجب أن تكون مفتوحة للمطابقة فتقول: (أعلمت زيداً شأنك أنك مسافر فتفتحها) لا محالة)[7].

١- انظر المفصل شرح المفصل (٦٥/٧).
٢- المفصل شرح المفصل (٦٥/٧).
٣- شرح المفصل (٦٥/٧).
٤- شرح الكافية للرضي (٢٧٦/٢).
٥- انظر شرح المفصل (٦٨/٧).
٦- شرح الرضي على الكافية (٢٧٥/٢).
٧- ما بين القوسين س من (ج).

النوع الخامس: المتعدي لمفعول واحد

(قال الشيخ: ومنها نوع خامس يتعدى (ب/٢٨٠) إلى مفعولٍ واحد فينصبه، وهي أفعال الحواس الخمس، وما جرى مجراها مثل(أبصرت زيداً) و(شممت الريحان) و(ذقت الطعام) و(لمست الثوب) و(سمعت القراءة) و لا تلغي هذه الأفعال[1] عن العمل تقدم معمولها أو تأخر)ﷺ.

قال السيد الإمام : هذا النوع من الأفعال وما شاكله من المتعدي إلى واحد مشتركة في وجوب نصب المفعول به (أ/١٨٤)، وهو يشتمل على فائدتين:

الفائدة الأولى: في قسمة الأفعال المتعدية إلى واحد. واعلم أن كل ما كانت عقليته من الأفعال متوقفة على ذكر متعلق واحد لا غير، فهو المتعدي إلى واحد فقط وهي منقسمة إلى أفعال الحواس الخمس، وإلى غير ذلك، فأفعال الحواس نحو(ذقت ولمست وأبصرت وسائرها) وغير أفعال الحواس على نوعين: **أحدهما:** أن يكون حقيقياً كضربت وقبلت، وغير حقيقية كخاطبت و حدثت كما قدمنا شرحه.

الفائدة الثانية: في ذكر حكمه و له أحكام ثلاثة: **أحدها:** أنه يجوز طرحه، وإنما جاز طرحه لأنه فضلة في الكلام تستقل الفائدة من دونه، **وثانيها:** أنه يجوز تقديمه وتأخيره كسائر مفعولات الأفعال المتصرفة. وثالثها: أنه لا يجوز إلغاؤه، لأن الإلغاء إنما يثبت حيث تكون الجملة مستقلة كلاماً، فأما المفرد[2] فلا يستقل كلاماً على حال.

النوع السادس: ما يتعدى بواسطة من حرف جر أو غيره

(قال الشيخ: ومنها نوع سادس يتعدى بواسطة من حرف جر أو غيره مثل(مررت بزيد (ب/٢٨١) ونزلت على عمرو) فهذا مفعول مجرور في لفظه منصوب في تقديره يدل على ذلك أنه يجوز أن تعطف عليه بالمنصوب فتقول(مررت بزيد و عمروٍ و عمراً)، ويلحق بهذا ما يتعدى تارة بنفسه، و تارة بحرف جر مثل شكرت لزيد، و شكرت زيداً، وكلت له، وكلته، و وزنت له و وزنته، و رجعت إليه و رجعته)ﷺ.

قال السيد الإمام: هذا النوع يتعدى بواسطة حرف الجر نحو قولك (مررت بزيدٍ ونزلت على عمرو) وفيه فائدتان:

الفائدة الأولى: في تقسيم المفعول بحرف الجر. واعلم أنا قد ذكرنا من قبل أسباب التعدية، وذكرنا من جملتها حرف الجر، وأنه مسلط الفعل على الاقتصار[3]

١- س هذه الأفعال من (ب).

٢- في (ب) للمفرد مكان فأما المفرد.

٣- في (أ و ج) على الاقتضاء.

وتعلقه بما بعده، وهي تنقسم إلى ما لا يكون مفعولاً إلا بحرف الجر كقولك(مررت بزيد ونزلت على عمرو) فهذا ونحوه لا ينفك عنه حرف الجر بكل حال، وإلى ما يكون تارة (ج/٢٢٣) مفعولاً بنفسه وتارة بحرف جر، كقولك شكرته وشكرت له، وكلته وكلت له، وهي أفعال قليلة محصورة فهذه قسمته بالإضافة إلى تعديته بحرف الجر[١].

الفائدة الثانية: في ذكر أحكامها: وهي ثلاثة، **أولها:** أن محله النصب بالفعل السابق عليه، ولهذا أجاز العطف على محله في قولك (مررت بزيد وعمرو وعمراً[٢]) **وثانيها:** أنه يجوز طرحه، لأنه إذا جاز طرح المفعول به الصريح فهذا[٣] أحق، **وثالثها:** إنه يساوي المصدر و ظرف الزمان و المكان في إقامته مقام الفاعل عند حذف المفعول به[٤]، إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله(أ/١٨٥) وتكون مستوية الأقدام في إقامة أنها (ب/٢٨٢) سبب مقام الفاعل[٥].

<u>النوع السابع: ما يبنى لما لم يسم فاعله</u>

(قال الشيخ: ومنها نوع سابع يبنى لما لم يسم فاعله، وهو ما كان من صحيح الأفعال أوله مضموماً، وما قبل آخره مع الماضي مكسوراً و مفتوحاً مع المستقبل، مثل(قد عُلِم زيدٌ قائماً) و(أُعطِي زيدٌ درهماً) و(أُعلِم زيدٌ عمراً قائماً) و(أُبصِر زيدٌ) و(نُزِل على عمرو) وجملة الأشياء التي يجوز أن تقوم مقام الفاعل عند عدم المفعول به أربعة: المفعول بحرف الجر، والظرف المتمكن من الزمان، و الظرف المتمكن من المكان، و المصدر المخصص مثال ذلك كله (سير بزيد يومين فرسخين سيراً شديداً) و إن شئت قلت(سير بزيد يومان فرسخين سيراً شديداً) و إن شئت قلت(سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديداً) وإن شئت قلت(سير بزيدٍ يومين فرسخين سيرٌ شديدٌ) و كل هذا إنما يجوز عند عدم المفعول به الذي قد تعدى إليه بالفعل بنفسه فنصبه و لو قلت(سيْرتُ زيداً يومين فرسخين سيراً شديداً) لم يجز: إذا بنيته لما لم يسم فاعله إلا رفع زيد وحده و جميع هذه الأفعال التي تقدمت من الأنواع السبعة يتعدى بعد ذلك كله إلى المصدر و إلى الظرف من الزمان و إلى الظرف من المكان، و إلى الحال و إلى المفعول له و إلى المفعول معه، فإذا كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين و عديته إلى هذه الستة صار متعدياً إلى تسعة مثل(أُعلِمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يوم الجمعة عند فلان ضاحكاً تفهيماً و جعفراً) فإذا أدخلت الاستثناء صار متعدياً إلى عشرة، فهذه مقاييس هذه الأفعال في العمل، و كلها لا

١- انظر شرح الرضي(٢/٢٧٣).

٢- شرح المفصل(٧/٦٥).

٣- في (ب) فهو أحق.

٤- شرح المفصل(٧/٧٦).

٥- هكذا في النسخ الثلاث ولعلها مستوية الأقدام إقامتها مقام الفعل. والله أعلم.

تخلو من الفاعل ظاهراً كان أو مضمراً و قد تخلو من المفعول، و كلها يرفع الفاعل لفظاً وتقدير و لا ينفك الفعل من الفاعل و قد ينفك من المفعول(ب/٢٨٣)).

قال السيد الإمام : اعلم أنا قد ذكرنا في فصل الفعل ما يتعلق بأحكام الصيغة، وفصلنا كيفيتها في الصحيح والمعتل بما فيه كفاية، والذي بقي علينا هاهنا أن نذكر ما يجوز أن يقام مقام الفاعل وما لا يجوز، وما يتعلق بذلك، فلا جرم اشتمل كلامنا هاهنا على فوائد أربع:

الفائدة الأولى: في بيان حقيقة فعل ما لم يسم فاعله، وذكر الأسباب الموجبة لحذف فاعله (أ/١٨٦). أما حقيقته" فهو كل فعل حذف فاعله وأقيم مفعوله مقامه منقولاً من صيغة(فعَل) إلى صيغة (فُعِلَ[١])" وأما ذكر الأسباب الموجبة لحذف الفاعل، فاعلم أن الأصل هو البيان بذكر الفاعل، و لكن قد يعدل إلى حذف الفاعل لأسباب خمسة:

أولها: للمخافة من ذكر الفاعل في مثل قوله[٢](قتل زيد) ولا يذكر قاتله لئلا يلحق في ذلك تبعة ولا يلصق به لوث[٣] يوجب المطالبة. **وثانيها**: للجلالة في نحو قولك(قتل اللص قائماً) لم يذكر الفاعل هاهنا لجلالته وتنزيهاً لذكره في معرض ذكر اللص[٤]. **وثالثها**: لخساسته في مثل قولك(قتل الخليفة)، وإنما حذف الفاعل هاهنا لخسته، وترفعاً عن ذكره بالإضافة إلى حال الخليفة، وأنه لا ينبغي أن يقال: إنه قتله. **ورابعها**: للإبهام على السامع و المخاطب لضرب من المصلحة. **وخامسها**: للاختصار والإيجاز، فإن طرح الفاعل يكون الكلام معه أحصر وأوجز فهذه هي الأسباب الموجبة لحذف الفاعل[٥].

الفائدة الثانية: في الأمور التي يجوز إقامتها مقام الفاعل عند حذفه وجملتها أشياء خمسة:

أحدها: المفعول به الصريح، فإن له من الفضل على سائر المفاعيل أنه متى وجد في الكلام (ب/٢٨٤)، فلا مذهب في صحة إقامة غيره منها مقام الفاعل بل يكون أحق من سائرها[٦].

١- انظر المفصل شرح المفصل (٦٩/٧).
٢- في (ج) قولك.
٣- لعله الشرط انظر اللسان(١٨٥/٢).
٤- العبارة الأخيرة ز في (ج).
٥- انظرها كلها في شرح المفصل لابن يعيش(٧٠/٧) وذكر ابن بابشاذ الاختصار، فقال وهذا الاختصار يشتمل على ثلاثة أشياء حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه ونقل الفعل من صيغه إلى صيغة. شرح المقدمة المحسبة صـ٣٧٠ وهناك أسباب أخرى انظر اللباب(١٥٧/١). وشرح التسهيل(١٢٥/٢-١٢٦).
٦- انظر شرح المفصل(٧٤/٧) وشرح الرضي على الكافية (٨٣/١) وشرح ابن الحاجب ورقة: ٢٨. واللباب(١٥٩/١) وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المفعول به مع وجوده ونصره ابن مالك واستشهد عليه بقراءة أبي جعفر(ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون) الجاثية:١٤. انظر شرح التسهيل(١٢٨/٢).

وثانيها: المفعول بحرف جر مثل قولك(سير بزيد)[1].
وثالثها: الظروف الزمانية المتمكنة في مثل قولك(سير بزيد يومان).
ورابعها: الظروف المكانية المتمكنة في مثل قولك (سير بزيد فرسخان يومين).
وخامسها: المصادر المختصة في مثل قولك (سير بزيد يومين فرسخين سيرٌ شديدٌ) فهذه المفاعيل الأربعة الأخيرة كلها مستوية الأقدام في إقامة أنها سبب مقام الفاعل[2]، فما أقمته منها مقام الفاعل فحقه الرفع على الفاعلية، و تنصب البواقي على المفعولية[3].

الفائدة الثالثة: في ذكر الأمور التي لا يجوز إقامتها(أ/١٨٧) مقام الفاعل وهي أشياء خمسة:

أحدها: المفعول الثاني من باب(علمت) والثالث من باب(أعلمت) وإنما امتنع إقامتهما مقام الفاعل؛ لأنهما في الحقيقة خبران للمبتدأ، والفعل في الحقيقة خبر عن الفاعل، فلو أقيما بمقام الفاعل لكنا قد أخبرنا عن الخبر وهو محال[4]. **وثانيها:** المفعول له(ج/٢٢٥) والمفعول معه: وإنما لم يجز إقامتهما مقام الفاعل لأنهما إنما كانا من المفاعيل الحقيقية بواسطة الحرفيين اللام والواو، فلو أقيما مقامه لكان لا يخلو إما أن يكونا مع الحرفين أو من دونهما، ومحال أن يكونا مع الحرفين، لأن تقدير الحرفين يخرجهما عن الفاعلية، ومحال أن يكونا من دونهما لأن ذلك يخرجهما عن حقيقة وضعهما فبطل كونهما فاعلين[5]. **وثالثها:** الحال والتمييز وإنما امتنع إقامتهما مقام الفاعل لأنهما من جملة المفاعيل المشبهة، وإنما تقام مقام الفاعل ما كان قوي الملازمة للفعل كالمفاعيل الحقيقية إلا ما خرج بالدليل[6]. **ورابعها:** الظروف الزمانية غير المتمكنة كـ(إذ و إذا) (ب/٢٨٥) والظروف المكانية كـ(عند ولدى)، وإنما امتنع إقامتها مقام الفاعل لأنها ظروف استبهمت في أنفسها فألزمت طريقة واحدة في الظرفية، فلم تخرج عن النصب بحال[7]. **وخامسها:** المصادر المؤكدة مثل

١- شرح المفصل (٧٤/٧).
٢- س من (ج).
٣- انظر شرح المفصل (٧٠/٧) وشرح الرضي(٨١/١) وابن الحاجب ورقة:٢٨ وشرح التسهيل(١٢٨/٢-١٢٩) وشرح المقدمة المحسبة(٣٧٥/٢) واللباب(١٦١/١).
٤- شرح المفصل (٧٠/٧) و انظر شرح الرضي (٨٣/١) وابن الحاجب ورقة: ٢٨ وأجاز ابن مالك إذا أمن اللبس. شرح التسهيل(١٢٩/٣).
٥- انظر شرح المفصل(٧٢/٧) وشرح الرضي (٨٤/١) قال وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً، وأضاف الرضي الاستثناء في كونه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل. وانظر شرح التسهيل (١٣٠/٢) واللباب(١٦١/١-١٦٢).
٦- شرح الرضي(٨٤/١) واللباب(١٦٢/١-١٦٣).
٧- شرح الرضي(٨٥/١) وأجازها الأخفش قالها ابن مالك ومذهبه في هذه المسألة ضعيف(١٢٨/٢).

قولك (ضربت ضرباً، وقتلت قتلاً)، فإن هذه المصادر لا تقام مقام الفاعل، وإنما امتنع ذلك لأنها بمنزلة الفعل و تفيد فائدته من غير زيادة، والفعل لا يكون فاعلاً ولا يلزم عليه المصدر إذا كان موصوفاً في مثل قولك(سير بزيد سيرٌ شديد) لأنه قد أفاد فائدة زائدة فجاز إقامته مقام الفاعل، فهذه الأمور لا يجوز إقامتها مقام الفاعل[1].

الفائدة الرابعة: في كيفية تأثيره في المفعولات، فاعلم أن ما أقيم منها مقام الفاعل فهو مرفوع بكل حال، والباقي منها منصوب كما كان من قبل، فإذا دخلت هذه الصيغة على المتعدي إلى واحد كان في معنى اللازم كقولك(ضُرِبَ زيدٌ) وإن دخلت على المتعدي إلى اثنين صار متعدياً إلى واحد كقولك (أعطي زيدٌ درهماً) و إن أدخلت (ج/٢٢٦) على المتعدي إلى ثلاثة صار متعدياً إلى اثنين كقولك (أعلم زيدٌ عمراً قائماً) وإن دخلت على فعل لازم غير متعدي أقيم أحد تلك الأمور الأربعة[2] التي قدمنا ذكرها، فأما المفاعيل التي لا تقام[3] مقام الفاعل كالمفعول له والمفعول معه[4] وسائر المفعولات المشبهة فإنها منصوبة بكل حال(أ/١٨٨). والذي يعمل فيها هو الفعل فإذا أدخلتها على المتعدي الى واحد صارت سبعة، وإذا أدخلتها على المتعدي إلى اثنين صارت ثمانية، وإذا أدخلتها على المتعدي إلى (ب/٢٨٦) ثلاثة صارت تسعة، فإن دخل الاستثناء صارت عشرة، وهذا كما ذكره، والأفعال اللازمة والمتعدية في الستة على سواء في نصبها من أجل لزومها لها مثاله كما ذكر الشيخ (أعلمت زيداً عمراً قائماً إعلاماً يومَ الجمعة عندَ فلانٍ ضاحكاً تفهيماً له وجعفراً).

النوع الثامن: الأفعال الجامدة

(قال الشيخ: ومنها نوع ثامن لا يتصرف بمستقبل ولا أمر ولا نهي ولا اسم فاعل و لا اسم مفعول، و لا فعل ما لم يسم فاعله، و ذلك ستة أفعال وهي(نعم، وبئس، وحبذا، وليس وعسى، وفعل التعجب) وفعل التعجب ينصب المتعجب منه أبداً مثل(ما أحسن زيداً) و إذا كان على صيغة أفعل به مثل(أحسن بزيد، و أجمل بعمرو) و أفعال الألوان و الخلق الثابتة، و الزائدة على الثلاثة لا تتعجب منها إلا بأشد وأبين و أكشف أو أظهر و نحوه، و تكون مصادرها مضافة إلى المتعجب منه مثل (ما أشد سواد الثوبِ) و لا يجوز أن يقال(ما أسود الثوبَ) و نحوه، و(ليس وعسى) يدخلانِ في باب (كان) غالباً، إلا أن (عسى) يكون خبرها في الأمر العام فعلاً مستقبلا معه(أن) غالباً، مثل (عسى ربكم أن يرحمكم) و (نعم وبئس) إذا وقع بعدهما

١- شرح الرضي(١/٨٥) وشرح التسهيل(٢/١٢٦) ولم يذكر الشيخ المستثنى وهو مما لا يجوز إقامته مقام الفاعل، اللباب(١/١٦٣).

٢- في (ج) الخمسة وهو الصحيح إلا إذا أراد ما ذكر في الفائدة الرابعة.

٣- في (ج) تقام س منها (لا).

٤- في (ج) به مكان معه وهو خطأ.

معرفتان، كانت المعرفتان مرفوعتين، و كانت المعرفة الأولى بالألف و اللام التي للجنس، أو بالمضاف إلى ذلك مثل(نعم العبدُ عبد الله) و (بئس الغلامُ غلامُ فلان) و إن كان أحدهما نكرة، و الآخر معرفة، نصبت النكرة، و رفعت المعرفة مثل (نعم عبداً عبدُ الله) و(بئس غلاماً غلامُ زيدٍ) و إذا كان فاعلهما مؤنثا جاز تذكير الفعل و تأنيثه، خلافاً للأفعال مثل(نعمت الجارية (ب/٢٨٧) جاريتك) و (نعم الجارية جاريتك) و في كل واحد (أ/١٨٩) منهما أربع لغات (نِعِم، و نعم، و نعم ونعم) وحبذا ترتفع بعدها المعرفة، و تنتصب النكرة على التمييز إن كان جنساً، و على الحال إن كانت مشتقة مثل(حبذا رجلا زيدٌ) و (حبذا قائماً زيدٌ) و كذلك المؤنث تقول (حبذا امرأة هند، وحبذا قائمةً هند) و لا تعمل هذه الأفعال الستة في مصدر ولا ظرف و جميع ما ذكرناه، لعدم تصرفها في نفسها، فلم تتصرف في معمولها، و في الظرف خلاف، ولا يتقدم معمولها عليها)≅.

قال السيد الإمام:

اعلم أن الشيخ قد ذكر هذا النوع و ضمنه جميع الأفعال التي لا تتصرف، و نحن نرى تنويعها إلى أنواع ثلاثة و نردفها بالأنواع السابقة و نجعل هذا النوع مرسوماً لفعل التعجب و بيان خصائصه وهو مشتمل على ثلاث فوائد.

الفائدة الأولى: في معنى التعجب وذكر صيغه: أما حقيقته فهي الصيغة الإنشائية الدالة على حصول أمر مستظرف[1] فقولنا هي الصيغة عام فيه وفي غيره، وقولنا الإنشائية يخرج من قولنا تعجبت من زيد فإن هذا خبر وليس من التعجب الذي تصدينا لكشفه و إيضاحه؛ لأن الذي نريد ذكره هو الإنشاء الذي لا يحتمل صدقاً و لا كذباً، و قولنا الدالة على حصول أمر مستطرف، يخرج عنه سائر الأمور الإنشائية التي لا تدل على مثل هذا (كنعم وبئس) وسائر الأمور الإنشائية كقولنا (ما أحسن زيداً) فإن هذه الصيغة دالة على ما قلناه فيجب(ب/٢٨٨) أن يكون تعجباً، فهذه حقيقته. و أما بيان صيغه، فله صيغتان.

الصيغة الأولى: قولنا (ما أفعله) نحو(ما أكرم زيداً) و معناه شيء جعله كريماً، وذلك الشيء هو ما نشاهد من حسن صنائعه، وحميد شيمه، فهو الذي جعله كريماً، ويحكى أن بعض تلامذة المبرد، قدم بغداد فأخطر بحلقة أحمد بن يحيى ثعلب[2]،

١- ما وضع لإنشاء التعجب. ابن الحاجب ورقة:١٦٦. وهو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه. اللباب(١/١٩٦).

٢- هو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه وكان ثقة ديناً مشهوراً بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر ولد سنة مائتين وتوفي ليلة السبت لثلاثة عشر بقيت من جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين ومائتين ببغداد. انظر نزهة الألباء صـ١٩٣، وإنباه الرواة(١/١٣٨) وبغية الوعاة صـ١٧٢وشذرات الذهب(٢/٢٠٧).

فسألوه عن معنى قولنا(ما أَعظمَ اللهَ)! فقال : معناه شيء جعله عظيماً، فشنعوا عليه هذا المقالة، وأخرجوه من (أ/١٩٠) الحلقة، وقالوا إن الله عظيم في نفسه لا بجعل جاعل، فلما قدم المبرد إلى بغداد(ج/٢٢٧) أعادوا عليه المسألة، فأجاب بجوابه، ورد عليهم مقالتهم، وقال معناه شيء جعله عظيماً، وليس عِظَمُه بجعل جاعل، وإنما ذلك الشيء راجع إلى أمرين: **أحدهما**: أن مخلوقاته ومصنوعاته هذه المشاهدة هي التي جعلته عظيماً، **وثانيهما**: إن الله تعالى لذاته عظيم، فهو الذي عظم نفس، فعظمه بذاته لا بغيره.

الصيغة الثانية: قولنا (أَفْعِلْ به) نحو(أكرم بزيدٍ) ومعناه أنه أمر لكل أحد بان يجعل زيداً كريماً أي بأن يصفه بالكرم، فهاتان الصيغتان أعني (ما أفعله) و(أفعل به) قد أجريا مجرى المثل، فلم يغير كل واحد منهما عن صيغته في تثنية ولا جمع ولا تذكير، ولا تأنيث. تقول (زيدٌ ما أحسنه) و(وزيدٌ أحسن به) و(الزيدان ما أحسنهما) و(الزيدان أحسن بهما) و(الزيدون ما أحسنهم) و(الزيدون أحسن بهم) فلا تختلف صيغهما في حال.

الفائدة الثانية: في ذكر الخلاف فيهما: أما الصيغة الأولى فالخلاف فيها من جهات ثلاث. **الجهة الأولى(ما)**: وفيها ثلاثة مذاهب، فعند سيبويه أنها نكرة مبهمة ليست بموصولة، ولا موصوفة، وأنها في موضع رفع بالابتداء[1]، وذهب الأخفش إلى أنها موصولة، وأنها في موضع رفع على الابتداء أيضاً[2] وذهب بعض النحاة إلى أنها استفهامية في موضع رفع[3] والمختار ما ذهب إليه سيبويه، لأنها إذا كانت مبهمة كان التعجب أدخل، و الاستظراف(ب/٢٨٩) أوقع.

الجهة الثانية:(أَحْسَنَ) وفيه مذهبان: **أحدهما**: مذهب الكوفيين، وبعض متأخري (ج/٢٢٨) البصريين أنه اسم[4]، **وثانيهما**: مذهب جماهير البصريين إلى أنه فعل غير

١- انظر الكتاب(١/٧٢ – ٧٣) وشرح التسهيل(٣/٣١) واللباب(١/١٩٦).

٢- والتقدير عند الأخفش (الذي أحسن زيداً شيء عظيم) انظر ابن عقيل (٢/١٥٠) و أوضح المسالك (٢/٢٧٢) و هذا أحد القولين و القول الآخر نكرة ناقصة و هو كقول سيبويه و ما بعدها صفة فمحله رفع وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، انظر أوضح المسالك (٢/٢٧٢) و شرح الرضي (٢/٣١٠) والمغني (٣٢٩) وقد ناقشه ابن مالك في شرح التسهيل وأسقط قوله وجعله يستلزم مخالفة النظائر(٣/٣١).

٣- وهم الفراء وابن درستويه و قواه الرضي. انظر شرح الرضي على الكافية (٢/٣١٠) و نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الكوفيين وقال هذا ليس صحيح ورده، وقوله: استفهامية أي مشوبة فيتعجب كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل،و قال الدماميني: استفهامية في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب، قال و هذا القول أقوى من جهة المعنى، انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني(٣/١٧) وشرح التسهيل(١/١٩٧). قلت وقد ناقش ذلك أبو حيان في النكت. انظر النكت صـ١٣٦-١٣٧.

٤- انظر في هذه المسألة الإنصاف(١/١٢٦) و شرح المفصل(٧/١٤٣) و شرح الرضي(٢/٣٠٨) و حاشية الصبان (٣/١٨) و التصريح على التوضيح(٢/١٠٨) وشرح التسهيل(٣/٣١) واللباب(١/١٩٧).

متصرف في موضع رفعٍ خبراً (لما وهذا هو المختار لدخول نون الوقاية في مثل (ما أحسنني) وهي من خواص الأفعال.

الجهة الثالثة: نصب زيد في قولك(ما أحسن زيداً) وفيه مذهبان: **أحدهما:** مذهب البصريين أنه مفعول به لأحسن و أنه مقتضٍ له(أ/١٩١). **وثانيهما:** مذهب الكوفيين أنه ينتصب على التشبيه بالمفعول كما في قولك (زيدٌ أحسن منك وجهاً) لما كان عندهم أحسن من باب الأسماء[١].

وأما الصيغة الثانية: فالخلاف فيها من وجهين: **أحدهما:** قولنا: (أكرم بزيد) هل هو أمر أو خبر والثانية في محل الجار و المجرور. فذهب أكثر النحاة إلى أنه خبر[٢]، وأن معنى (أكرم بزيد) أكرم زيدٌ إذا صار ذا كرم ك (أغدَّ البعير) إذا صار ذا غدة، وأن الجار والمجرور في موضع رفع على الفاعلية والباء مزيدة، مثلها في {كفى بالله شهيداً[٣]}، وذهب بعض البصريين منهم الزمخشري إلى أنه أمر لكل أحد أن يصفه بالكرم، وأن الباء مزيدة[٤] مثلها في قوله {ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة[٥]} وهذا هو المختار لسبقه إلى الفهم من أول وهلة.

الفائدة الثالثة: في ذكر أحكام الصيغة التعجبية، وهي أربعة: **أولها:** أنها لا تتصرف كتصرف الأفعال بماض ولا مستقبل ولا أمر ولا نهي، وإنما ترك تصرفها لمّا وضعت لإنشاء التعجب، فجعل ترك تصرفها ايذاناً بهذا الغرض الذي حققناه[٦]. **وثانيها:** أنه لا يتصرف في معمولها في تقديم عليها[٧] فلا تقول (زيداً ما أحسن) وإنما لزم ذلك لما كانت في أنفسها غير(ب/٢٩٠) متصرفة، فلم تتصرف في معمولها. **وثالثها:** أنه لا يجوز الفصل (ج/٢٢٩) بينها وبين معمولها[٨] بشيء فلا تقول (ما

١- انظر المراجع السابقة في ذلك.

٢- انظر المفصل و شرح المفصل (١٤٧/٧) و الصبان على الأشموني (١٨/٣- ١٩) و شرح الرضي على الكافية (٣١٠/٢) ونسب هذا القول للبصريين. وبه قال ابن مالك في شرح التسهيل(٣٣/٣).

٣- النساء آية: ٥٩ و الإسراء آية:٩٦.

٤- انظر شرح المفصل (١٤٧/٧) و الأشموني(١٩/٣) و نسبه إلى الفراء و الزجاج و ابن كيسان و ابن خروف و انظر حاشية الصبان (١٩/٣) و شرح الرضي(٣١٠/٢) و ابن عقيل يعرب أفعل به فعل أمر، و قال معناه التعجب لا الأمر، و فاعله المجرور بالباء و الباء الزائدة، ابن عقيل(١٤٨/٢) و انظر أوضح المسالك(٢٧٤/٢) وأورد ابن مالك في شرح التسهيل ولم يختره لما يرد عليه في الإشكالات(٣٣/٣) وانظر اللباب(٢٠٢/١).

٥- البقرة آية: ١٩٥.

٦- انظر الكتاب (٧٣/١) و شرح الرضي على الكافية (٣٠٧/٢) و شرح الأشموني (٣/ ٢٠ -- ٢١) وحاشية الصبان على الأشموني (٢٠/٣-٢١) و قيل إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع. الأشموني المرجع السابق.

٧- انظر الكتاب(٧٣/١) والصبان(٢٤/٣).

٨- انظر حاشية الصبان على الأشموني(٢٤/٣) و المفصل شرح المفصل(١٤٩/٧).

أحسن والله في الدار أخاك) وقد أجاز الجرمي[1] الفصل بالظرف في مثل(ما أحسن اليوم زيداً[2]). ورابعها: جواز دخول كان عليها للدلالة على المضي تقول (ما أحسن زيداً) و(ما أحسن كان زيداً[3]) فهذا هو الكلام في صيغة التعجب، فأما الكلام فيما يبنى منه فعل التعجب من الأفعال وما لا يبنى فسيأتي تقرير في أفعل التفضيل بمعونة الله تعالى.

النوع التاسع: في أفعال المدح والذم

وهي(نعم وبئس وحبذا) أما (نعم، وبئس) ففيهما أربع لغات (فَنَعِمَ) بفتح الفاء وكسر العين على الأصل. و(نِعِمَ) بكسر الفاء والعين على الاتباع، و(نِعْمَ) بكسر الفاء والإسكان للعين للتخفيف، و(نَعْمَ) أيضاً بفتح الفاء والإسكان للعين للتخفيف.[4]، وأما (حَبذا) ففيهما لغتان، فتح الفاء وضمها، فإذا عرفت هذا فاعلم أن الكلام فيها قد اشتمل على ذكر فوائد أربع:

الفائدة الأولى: في ذكر حقيقتها و بيان الخلاف فيها: أما حقيقتها فهي الصيغ الإنشائية الدالة على المدح والذم[5](أ/١٩٢) فقولنا الصيغ عام فيها، وفي غيرها وقولنا الإنشائية يحترز به عن مثل قولنا(مدحت و ذممت) فإن هذا وإن كان دالاً على المدح إلا أنه خبر وليس بإنشاء ونعني بقولنا إنها للإنشاء أنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، قولنا الدالة على المدح والذم يحترز به عن سائر الصيغ الإنشائية، فإنها وإن كانت إنشائية[6] فإنها لا تفيد مدحاً و لا ذماً، كالأمر والنهي وغيرهما.

وأما بيان الخلاف فيها[7] فاعلم أن أهل الكوفة زعموا أنهما(ب/٢٩١) اسمان، وذهب المحققون من أهل البصرة إلى أنهما فعلان، وإلى هذا ذهب الكسائي من

١- هو صالح بن إسحاق الجرمي النحوي، أخذ النحو عن الأخفش و قرأ الكتاب عليه، و لقي يونس بن حبيب و كان رفيق المازني و كانا السبب في إظهار كتاب سيبويه، وكان صاحب دين وإخاء و ورع صنف كتباً كثيرة في النحو منها مختصره المشهور في النحو، وقد توفي سنة ٢٢٥هـ في خلافة المعتصم. انظر أخبار النحويين ص ٨٤ ، ونزهة الألباء ص ١١٤ والإنباه (٢/٨٠ -٨٣) ومعجم الأدباء (١٢/ ٥-٦).

٢- عزاه إليه ابن يعيش (١٥٠/٧) و الأشموني (٢٥/٣) و عزا إليه أيضاً الفصل بالحال نحو قولك(ما أحسن مجردة هنداً) و المصدر نحو(ما أحسن إحساناً زيداً) و أجاز ابن كيسان الفصل بلولا و مصحوبها نحو(ما أحسن لو لا بخله زيداً). انظر الأشموني(٢٥/٣) و شرح الرضي(٣٠٩/٢) و ممن أجاز الفصل بالظرف أيضاً المازني و الفراء.

٣- انظر الأشموني(٢٥/٣) و المفصل. انظر شرح المفصل(١٥٠/٧) و شرح الرضي(٣٠٩/٢).

٤- انظر شرح المفصل(١٢٧/٧) و لسان العرب (٥٨٦/١٢) و الكتاب (١١٦/٤) و (١٧٦/٢).

٥- في كافية ابن الحاجب: ما وضع لإنشاء مدح أو ذم. ورقة: ١٦٧.

٦- في (ب) إنشاء.

٧- انظر هذه المسألة الإنصاف (٩٧/١) والتصريح (١١٧/٢) وحاشية الصبان على الأشموني (٢٦/٣) وشرح الرضي (٣١٤/٢ – ٣١٥) وابن يعيش (١٢٧/٧) وشرح قطر الندى صـ ٣٥ وابن عقيل (١٦٠/٢) و أوضح المسالك (٢٨٣/٢).

الكوفيين، وعمدتنا في كونهما فعلين أمران: **أما أولاً** : فاتصال تاء التأنيث بهما في مثل قولك (نعمت المرأة هند) و(بئست الجارية جاريتك) وهي لا تتصل إلا بالأفعال. وأما **ثانياً**: فلأنها تعمل الرفع والنصب في مثل قولك(ج/٢٣٠) (نعم الرجل زيد) و(نعم رجلاً زيدٌ) والعمل من خصائص الأفعال، فوجب أن تكون أفعالاً.

الفائدة الثانيــة: في بيان فاعلها، أما (نعم و بئس) ففاعلهما يكون على نوعين، ظاهر ومضمر، أما الظاهر فهو أيضاً يكون على وجهين معرفاً باللام كقولك(نعم الرجل، وبئس الرجل) ومضافاً إلى معرف باللام كقولك (نعم غلام الرجل، وبئس صاحب العبد) وأما المضمر فهو في نحو قولك (نعم رجلاً وبئس غلاماً بشرٌ[1]) وأما حبذا فلا يكون فاعلها إلا على صفة واحدة باسم الإشارة وهو(ذا) ولا يغير عن حالته التي هو عليها في تثنية ولا جمع ولا تذكير ولا تأنيث، ولا يقام مقام (ذا) غيره من أسماء الإشارة بل يلتزم فيه طريقة واحدة[2] فتقول (حبذا زيد، وحبذا هند) و(الزيدان حبذا) و(الزيدون حبذا[3])، والتزموا في فاعله الإبهام، وفسروه بالنكرة، كما فعلوا ذلك في (نعم وبئس) فقالوا(حبذا رجلاً وحبذا امرأةً) كما قالوا (نعم رجلاً وبئس صاحباً)[4].

الفائدة الثالثة: في بيان المخصوص بالمدح والذم في(نعم وبئس وحبذا) ولابد من كونه معرفة، وهو على وجهين ظاهر ومضمر، أما الظاهر فقد يكون علماً وغير

١- انظر ابن عقيل (٢/١٦١-١٦٢) والصبان على الأشموني (٣/٢٨) و(٣/٣١) وانظر الكتاب (٢/١٧٦ - ١٧٧) و(٣/٢٦٦) وكان الأولى أن يقول مفراً بنكرة منصوبة على التمييز. شرح التسهيل(٣/٨).

٢- وهذا قول الفارسي في البغداديات أو المسائل المشكلة أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف بغداد، ١٩٨٣. صـ٢٠١-٢٠٤. وابن برهان و ابن خروف و اختاره ابن مالك، ابن عقيل(١/١٧٠) و انظر الكتاب (٢/١٨٠).

٣- يلاحظ أن ابن حمزة قدم المخصوص هنا و قد منعوه قال ابن مالك في الألفية:

و أولِ ((ذا)) المخصوص أيا كان، لا تعدل بذا؛ فهو يضاهي المثلا.

و تبعه شراح الألفية. انظر ابن عقيل (١/١٧٠) و أوضح المسالك (٢/٢٩٢) والصبان على الأشموني (٣/٤١) وقال في شرح التسهيل وقد أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب وهو من المهمات. وصرح ابن بابشاذ بالمنع، قال لئلا يتوهم أن في(حبَّ) ضميراً و أن (ذا) مفعول شرح مقدمة المحسبة(٢/٣٨٢-٣٨٥) انظر أوضح المسالك(٢/٢٩٢) وتعليق صاحب هداية السالك. وقال الرضي: لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا. شرح الرضي(٢/٣١٨).

٤- لم يذكر الإمام حكم(ما) في نحو(نعم ما صنعت) وهي كما في شرح التسهيل: فاعل عند سيبويه والكسائي بمنزلة ذي الألف واللام وهي معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة. وهي عند الفراء والفارسي فاعلة موصولة مكتفى بها وبصلتها عن الخصوص. وأجاز الفراء أن تركب نعم مع (ما) تركيب حب مع ذا فيليهما مرفوع بهما كقول العرب(بئسما تزويج ولا مهر) وجعل الزمخشري والفارسي في أحد قوليه(ما) نكرة مميزة. واختار ابن مالك القول الأول. شرح التسهيل(٣/٨-٩) وهو الأيسر والمتبادر في الذهن في الوهلة الأولى. ومما أغفله ابن حمزة التعرض لرأي من قال حبذا اسم وخبره المخصوص. وهو قول كثير من النحاة. وقد نقل ابن مالك عن ابن هشام اللخمي أن مذهب سيبويه جعل حبذا مبتدأ مخبراً عنه بما بعده، وبه صرح المبرد في المقتضب(٢/١٤٣) وابن السراج في الأصول(١/١١٤-١١٥).

علم، فالعلم في مثل قولك (نعم الرجل زيدٌ) و(بئس الغلام بِشرٌ) و أما(أ /١٩٣) غير العلم ففي مثل قولك (بئس الصاحب أخوك) و(نعم الرجل أبوك) (ب/٢٩٢) وأما المضمر ففي مثلِ قولك (زيد نعم رجلاً هو) و(عمرو بئس صاحباً هو) و تقول في حبذا (حبذا رجلاً زيد، وحبذا رجلاً أخوك، وحبذا الرجل، وزيد حبذا هو[1]) وفي ارتفاعه مذهبان:

أحدهما: أن يكون مبتدأ، وما تقدم من الجملة الفعلية في موضع الخبر، وما فيه من الإبهام سد مسد العائد[2]. **وثانيهما:** أن يكون خبر مبتدأ محذوف[3] والتقدير فيه نعم الرجل هو زيد، وحبذا(ج/٢٣١)هو زيد، فالوجه الأول على كلام واحد، والثاني على كلامين، جملة ابتدائية، وجملة فعلية، وأما الأول فجملة[4] ابتدائية لا غير.

الفائدة الرابعة: في بيان أحكامها و هي خمسة.

أولها: أن من حق الفاعل فيها أن يكون معرفاً باللام، في مثل (نعم الرجل، وبئس الرجل) وإنما اشترط في فاعلهما أن يكون معرفاً باللام في مثل نعم الرجل وبئس الرجل لأنهما وضعا للمبالغة في المدح والذم فألزموهما اللام[5] للإبهام لأن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فسر كان أوقع في النفوس وأدخل في البيان. فصار وضع اللام للإبهام وللإشارة إلى معهود في الذهن، وقد سلك بحبذا هذا المسلك، فالتزموا هذا دلالة على الإبهام كما فعلوه في (نعم وبئس[6])[7].

وثانيها: أنها كلها لا تتصرف بشيء من متصرفات الأفعال، وإنما التزموا فيها

١- الأولى أن يقول: أن يكون مختصاً أي بأن يقع معرفة كما في الأمثلة التي أوردها أو نكرة موصوفة أو مضافة؛ لأن شرطه أن يكون أخص من الفاعل. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٣٨/٣) وشرح الكافية(٣١٨/٢).

٢- وهو المشهور وهو قول سيبويه. الكتاب (١٧٦/٢ – ١٧٧) و الرضي (٣١٥/٢) و ابن خروف. وانظر شرح الرضي(٣١٨/٢) قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ. وقدمه ابن مالك في شرح التسهيل(٢٧/٣).

٣- أجازه جماعة منهم السيرافي و الصيمري و أبو علي، قال ابن الدماميني: و رجح ابن الحاجب في شرح المفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه مما هو خلاف الأصل إلا حذف المبتدأ وهو كثير شائع. وأما الوجه الأول، فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ، و خلو الخبر المذكور من عائد إلى المبتدأ. انظر حاشية الصبان على الأشموني(٣٧/٣). وعلل ابن مالك خلو الخبر المذكور في عائد بقوله: ذا هو صاحب الخبر في المعنى فأغنى عن العائد إغناء عن ذلك في قوله تعالى(ولباس التقوى ذلك خيرٌ) الأعراف آية:٢٦. شرح التسهيل(٢٧)

٤- شرح المفصل(١٣٤/٧).

٥- الكتاب(١٧٨/٢).

٦- الكتاب (١٨٠/٢).

٧- ذكر من شروط فاعل نعم أن يكون معرفاً باللام فقط وإنما يجوز أن يكون أيضاً مضافاً إلى المعرف بها، وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة نحو فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم.

ترك التصرف لأنهم لما وضعوها للإنشاء سلبوها التصرف دلالة على هذا المعنى وإشعاراً به[١].

وثالثها: أن فاعلها إذا كان مضمراً فلا بد من تفسيره بنكرة منصوبة في مثل قولك(نعم رجلاً زيدٌ) و(بئس امرأةً هندٌ)، (وحبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا امرأةً هندٌ) خلا أنهم أوجبوا ذكر هذا التفسير في (نعم و بئس) ولم يلتزموا ذكره في (حبذا)، وما ذاك إلا لأن الفاعل قد حذف في(نعم و بئس) فلابد من تفسيره، وهو موجود في حبذا[٢](ب/٢٩٣).

ورابعها: أنها تعمل في التمييز و الحال النصب، في مثل قولك (نعم رجلاً) و (بئس غلاماً بكرٌ) و(نعم الرجل قائماً زيد)، وبئس الصاحب مسافراً أخوك[٣]؛ لأن لها حظاً في الفعلية، فجاز[٤] أن تعمل فيهما، ولا تعمل في المصادر، ولا في المفعول له ولا في المفعول معه[٥]، وفي الظروف خلاف، هل تعمل فيها أم لا؟ ويجوز تذكيرها، وإن كان فاعلها مؤنثاً كقولك (نعم الجارية جاريتك) وكل ما ذكرناه، لعدم التصرف فيها واستعمالها على جهة الإنشاء.

وخامسها: أنه لا يتقدم عليها شيء من معمولاتها فلا تقول (رجلاً نعم زيد) ولا (رجلاً بئس عمرو)(ج/٢٣٢) و(امرأة حبذا هند) ولا (في الدار نعم الرجل زيد) ولا تقول (من الناس بئس الرجل عمرو(أ/١٩٤)) وإنما وجب ذلك فيها لأنها غير متصرفة في أنفسها فلم تقوَ قوة الأفعال.

<u>النوع العاشر: (عسى وليس)</u>

وقد ذكرنا معانيهما في الأفعال الناقصة بحسب عملهما. والذي ينبغي أن نتعرض لذكره هاهنا فائدتان:

الفائدة الأولى: في بيان مذاهب العرب في(عسى) إذا اتصلت بالضمائر، ولهم فيها مذهبان:

أحدهما: وهو القياس المطرد أن يقولوا في الخطاب (عسيتَ أن تفعل، وعسيتما أن تفعلا، وعسيتم أن تفعلوا) و في الغيبة (زيد عسى[٦] أن يفعل) و(الزيدان عسيا أن

١- انظر الصبان على الأشموني (٢٦/٣).
٢- انظر الصبان على الأشموني (٢٦/٣) و شرح المفصل (١٣١/٧) و (١٤٢/٧).
٣- انظر شرح الرضي على الكافية (٣١٩/٢).
٤- س من (ب) فجاز.
٥- ز في (ب) (لا) قبل (في).
٦- في (أ) عسى زيدٌ.

يفعلا، والزيدون عسوا أن يفعلوا، والنساء عسين أن يفعلن) فيجعلونه ضميراً مرفوعاً في الغيبة والخطاب، وهذا هو الأشهر في لسانهم[1].

وثانيهما: أن يقولوا عساك أن تفعل، وعساكما، وعساكم، وعساكن، وعساه، وعساهما، وعساهم، وعساهن، وعساني، فيجعلونه ضمير منصوباً، وهذا قليل[2]، وقد(ب/٢٩٤) أنكره المبرد[3].

واختلف في توجيهه، وللنحاة فيه مذهبان: **أحدهما:** وهو قول الخليل وسيبويه أن الكاف والهاء والياء في (عساك وعساه وعساني) في موضع نصب حملاً (لعسى) على (لعل) لاشتراكهما في معنى الترجي[4].

وثانيهما: وهو مذهب الأخفش أن هذه الضمائر في موضع رفع على أصلها، وأن ضمائر الرفع محمولة على ضمائر النصب هاهنا، كما حمل الجر على الرفع في قولهم (مررت بك أنت) و(به هو) و(بنا نحن[5]).

الفائدة الثانية في ليس: و هي من جملة الأفعال الناقصة، و دليلنا على فعليتها اتصال تاء التأنيث بها في مثل قولك(ليست المرأة قائمة) ودخول نون الوقاية في مثل قولهم (عليه رجلاً ليسني) فهذه (ج/٢٣٣) أمارة كونها فعلاً وأصلها ليس (كصيدَ)، ولكنهم لما ألزموها ترك التصرف أشبهت الحروف فجعلوها على لفظ ما ليس من الفعل(كليت) فهذه جملة الأفعال العاملة[6].

القسم الثالث: في العوامل اللفظية من الحروف(أ/١٩٥)

(قال الشيخ: وأما الحروف العاملة فقد ذُكرت في فصل الحروف وهي سبعة وأربعين حرفاً: ستة تنصب الاسم وترفع الخبر، ما لم يكن معها (ما) ولا ضمير الشأن والقصة، وتسعة تنصب الفعل المستقبل ما لم يكن معها نون التأكيد ولا نون جماعة النساء، وثمانية عشر تجر الاسم لفظاً أو تقديراً، وخمسة تجزم فعل المستقبل وهي (إن الخفيفة) وأخواتها مع ما حمل عليها، وسبعة تنصب المنادى إذا كان مضافاً أو مشبهاً بالمضاف أو مطولاً وهي

١- انظر الكتاب (١٥٨/٣) قلت: بل الأشهر أن تقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، و عسى أن يفعلا، وعسى محمولة عليها (أن) كما تقول: دنا أن يفعلوا، و كل ذلك تكلم به عامة العرب.

٢- انظر الكتاب (٣٧٥/٢) قال ابن مالك: فالمتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع. شرح التسهيل(٣٩٧/٣).

٣- لم يبين الإمام الذي أنكره المبرد فالذي جاء في شرح التسهيل: اتفق سيبويه والمبرد(على أن الضمير في مثل عساك) منصوب المحل، وأن الفعل في موضع رفع، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسماً والمرفوع خبراً حملاً على(لعَّ) والمبرد يجعل المنصوب خبراً مقدماً وأن الفعل اسماً مؤخراً ولم يورد له إنكاراً. شرح التسهيل(٣٩٧/٣).

٤- الكتاب (٣٧٥/٢) و المغني (١٦٤/١) وشرح التسهيل(٣٩٧/٣).

٥- انظر المغني (١٦٤/١) و شرح المفصل لابن يعيش (١٢٢/٣).

٦- انظر المغني (٣٢٥/١).

(يا) و أخواتها و حرف ينصب الخبر ما لم يكن معه (إلا) و لم يتقدم هو ولا معموله ولم يدخل عليه (إن)، و حرف ينصب النكرة إذا (ب/٢٩٥) كان النفي عاماً، و لم يقع فصل، وجميع ذلك فصِّل في الفصل الثالث)ﷺ.

قال السيد الإمام: وهي مشتملة على سبعة أنواع:

النوع الأول: منها الستة الناصبة الاسم الرافعة الخبر، **والثاني:** الثمانية عشر التي تجر الاسم وتوصل إليه معنى الفعل، و**النوع الثالث:** التسعة التي تنصب الفعل المضارع. و**النوع الرابع:** الخمسة الجازمة للفعل المضارع. و**النوع الخامس:** السبعة الناصبة للمنادى المضاف والاسم الطويل، و**النوع السادس**[1]: (ما ولا) المشبهتين بليس. و**النوع السابع:** (لا) التي تنفي الجنس. كل هذه قد مضى الكلام في أحكامها وكيفية عملها في فصل الحرف، وهي في جميع هذه الأنواع على مراتب أربع.

فالمرتبة الأولى: تعمل الجر للاختصاص وهي الجارة.

المرتبة الثانية: تعمل الجزم أيضاً للاختصاص و هي الجازمة.

المرتبة الثالثة: تعمل النصب في الفعل أيضاً.

المرتبة الرابعة: تعمل الرفع والنصب وهي في العمل على هذه المراتب كما مضى شرحه.

القسم الرابع: في العوامل اللفظية من الأسماء.

(قال الشيخ: وأما الأسماء العاملة فثلاثة أنواع، منها نوع مشتق من(فِعْل) فتعمل بحسب الاشتقاق، و جملة الأسماء المشتقة العاملة خمسة أسماء الفاعلين مثل الخارج، و المُخرِج، والمُستخرِج، و العالم، و المتعلِّم، و المستعلم، و أسماء المفعولين مثل المُخرَج، و المُستخرَج، والمعطي، و المكسو، و الصفات المشبهة مثل حَسَنٌ و شديد، و المصادر المقدرة بأن و الفعل مثل العِلم و الإعلام، و الاستعلام (ب/٢٩٦)، و أسماء الأفعال مثل (نزالِ، و تراكِ) تقول[2] في إعمالها (نزال زيداً) و (تَراكِ عمراً) و هذا القسم الأخير ينقص عن الفعل أربعة أشياء، لا يتقدم معموله (أ/١٩٦) عليه، و لا يثنى، و لا يجمع، و لا يجاب بالفاء الناصبة، و لا يؤمر به الغائب، و هذا كله يجوز في الفعل تقول (زيداً اضرب، و لا يجوز (زيداً ضَرابِ) و كذلك الباقي، و مثال إعمال المصادر المقدرة بأن و الفعل قولك (يعجبني علم زيدٍ خَبَرَك، و علم زيدٌ خبرك، والعلم زيدٌ خَبَرك، يجوز فيه ثلاثة أوجه، و يتعدى إلى كل ما يتعدى إليه الفعل من جميع ما

١- في (ج) السادس مكان السابع والسابع مكان السادس.

٢- س من (ب) تقول.

ذكرنا من المنصوبات، و ينقص عن الفعل أنه لا يتقدم معموله عليه لأنه في صلته، و لا يفصل بينه و بين معموله بأخبي، و لا يعمل عملاً و هو محذوف، وكل ذلك يجوز في الفعل، و مثال إعمال الصفات المشبه بأسماء الفاعلين قولك (مررت برجل حَسَنٍ وجهُه، و حَسَنُ وجهاً، وحسنُ وجهٍ) يجوز في إعرابه أبداً ثلاثة أوجه، سوى ما يلحق ذلك من تعريف و تنكير، وتنقص هذه الصفات من أسماء الفاعلين أربعة أشياء، أنها تعمل في السبب دون الأجنبي، و في الحال دون الاستقبال، و لا يتقدم معمولها عليها، و لا يفصل بينها و بين معمولها بأجنبي، و ما كان منها بوزن أفعل أو في تقديره لم يرفع الظاهر، لا يجوز (زيدٌ خيرٌ منك أبوه) على أن يكون الأب رفعاً بخير، لأن أصله أفعل، ولم يرفع أفعل ظاهراً إلا في مسألتين: إحداهما:[1] ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد و الأخرى(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصومِ منه في عشر ذي الحجة) ومثال إعمال أسماء الفاعلين و المفعولين، قولك (زيدُ مخرج عمراً، ومخرج عمرو)، وما أشبه من جميع أسماء الفاعلين، يتعدى إلى جميع (ب/٢٩٧) ما تتعدى إليه الأفعال، ويتقدم معمولها عليها كالفعل ما لم يكن معه ألف ولام، وتنقص أسماء الفاعلين عن الأفعال أنها لا تعمل أو تعتمد على كلام قبلها من مخبر عنه أو موصوف أو ما جرى مجراها مثل (هذا ضاربُ زيداً) و(مررت برجل ضارب زيد)، ولا تعمل إذا كانت لما مضى من الزمان بل تكون مضافة، ولا يظهر الفاعل معها في تثنية ولا جمع، بل يكون مضمراً في التثنية والجمع، والذي يظهر في اللفظ حرف وليس باسم كقولك (هذان الضاربان، وهؤلاء الضاربون)، وإذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له برز الضمير كقولك (زيد هند ضاربها هو) ولو كان فعلاً، لقلت (زيدُ هند يضربها) فلم يظهر شيء، وإن كان في اسم الفاعل ألف ولام عمل على كل حالٍ، وكان ما بعده منصوباً إذا كانت الألف واللام بمعنى الذي، وإن كانت لتعريف العهد لم تعمل شيئاً، وهذه أنواع الأسماء المشتقة (أ/١٩٧) من الأفعال في عملها ونقصانها)≅.

قال السيد الإمام : هذا النوع مشتمل على ستة أنواع:

النوع الأول: في اسم الفاعل، وفيه فوائد أربع.

الأولى: حده و بيان صيغته، أما حده: (فهو الاسم المشتق الدال على حصول الفعل من جهة مُحْدِثه[2])، فقولنا هو الاسم عام فيه وفي سائر الأسماء، وقولنا: المشتق يحترز به عن الجامد في مثل (رجل وغلام) وقولنا: الدال على حصول الفعل من جهة محدثة يخرج به عن سائر الأسماء الاشتقاقية كاسم المفعول والصفة المشبهة.

١- في (ب) أحدهما.

٢- عرفه ابن الحاجب بقوله: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. شرح ابن الحاجب ورقة ١٣٦ و عرفه ابن هشام بقوله: ما دل على الحدث و الحدوث و فاعله، أوضح المسالك(٢/٢٤٨) و الأشموني(٢/٥٥٤) وانظر شرح التسهيل(٣/٧٠).

وأما بيان صيغته: فهي على وجهين: **أحدهما** (ج/٢٣٤): المبالغة و**الثاني**: لغير المبالغة، فالتي لغير المبالغة على وجهين **ثلاثي** (ب/٢٩٨)، **وزائدة على الثلاثة**، فالثلاثي لا تخرج صيغته عن بناء فاعل (كقائم وقاعد وآكل وشارب) والزائد على الثلاثي لا يخرج عن صيغة المضارع، وتوضع الميم مكان حرف المضارعة (كمُكرِم، ومُنطلِق، ومُستخرِج، ومُدحرِج) **وثانيهما**: للمبالغة وهي ثلاثة (فعّال كشرّاب عسلاً) وفعول(كضروب رؤوس الرجال) ومِفعال(كمنحار سمان الإبل[١]) قال سيبويه: فهذه الصيغ[٢] أجروها مجرى اسم الفاعل في العمل[٣] كما ذكرنا.

الفائدة الثانية: في بيان مشابهة الفعل، اعلم أن مذهب النحاة أن العمل بالأصالة للأفعال، وأن الأسماء إنما عملت لأجل المشابهة، وأن الإعراب مستحق بالأصالة للأسماء وأن الأفعال إنما أعربت لأجل المشابهة، فالأفعال دخيلة على الأسماء في إعرابها والأسماء دخيلة على الأفعال في عملها والمقتضي للمشابهة بينهما وجوه ثلاثة، قد قدمنا ذكرها، ونعيدها هاهنا. **أولها**: أن عدد حروف اسم الفاعل وحركاته وسكناته كعدد حروف الفعل وحركاته وسكناته. و**ثانيها**: أنه يقع موقع الفعل في الصفة في نحو قولك(مررت برجل قائم ويقوم)، والحال في نحو(جاءك زيد يضحك وضاحكاً) والخبر في مثل قولك (زيدٌ يضرب وضارب)، **وثالثها**: أن لام الابتداء تدخل عليه كما تدخل على الفعل فتقول (إن زيداً لقائم) كما تقول (إن زيداً ليقوم)، فلأجل هذه الوجوه كانا متشابهين، فحمل اسم الفاعل على الفعل في العمل، وحمل الفعل على اسم الفاعل في الإعراب، فهذا محصول كلام النحاة على هذا التقرير[٤]، والمختار عندنا أن الأسماء مقتضية للعمل بنفسها، لأن المقتضي للعمل في الفعل ليس أمراً معنوياً، وإنما هو أمر لفظي وهو مجرد الصيغة، فلا جرم كان حصولها (ج/٢٣٥) في الأسماء كحصولها في الأفعال[٥](ب/٢٩٩). فلهذا كان العمل أصلاً في

١- اكتفى بثلاثة أوزان. قال سيبويه: فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعول، و فعّال، و مِفعال، و فَعِل و قد جاء فعيل كرحيم و عليم.. الكتاب (١/١١٠)

٢- في (ج) ز الثلاث.

٣- انظر الكتاب(١/١١٠) و ما بعدها.

٤- انظر هذه المسألة في الكتاب(١/١٣- ١٤) وشرح المفصل(٧/٦) وشرح الكافية للرضي(٢/٢٢٦- ٢٢٧) والمغني(٢/ ٥١١) وابن عقيل(٢/١٠٦) و أوضح المسالك (٢/٢٤٨) وشرح التسهيل(٣/٧٠).

٥- قال سيبويه: فمفعول مثل يُفعل، و فاعل مثل يفعل. الكتاب (١/١٠٩) و قال ابن جني: إن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما و عمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبهوا المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه. فالأمر هو الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل الذي مكن اسم الفاعل من العمل، و ليس استقلال. الخصائص(١/٣٠٤) وانظر اللباب(٤٣٧) وشرح التسهيل(٣/٧٤-٧٥) وكلهم أعملوا اسم الفاعل للشبه الذي بينه وبين المضارع لا مستقلاً كما ذهب الإمام- رحمه الله.

الأسماء كهو في الأفعال، خلاف الإعراب فإن الإعراب أمر معنوي، لأنه موضوع بإزاء معان هو الفاعلية والمفعولية، والإضافة، وهذه المعاني لا تحصل إلا في الأسماء، فلهذا كان(أ/١٩٨) أصلاً فيها فأما الإعراب فليس حصوله في الأفعال بإزاء معان، فلهذا لم يكن أصلاً فيها بل إنما كان لأجل المشابهة للأسماء فافترقا.

الفائدة الثالثة: في بيان شروط عمله في رفعه ونصبه، اعلم أن اسم الفاعل متى كان عاملاً في الاسم الظاهر رفعاً أو نصباً فلا بد من اختصاصه بشرائط ثلاث:

الشريطة الأولى[١]: أن يكون معتمداً على كلام قبله بأن يكون خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف، أو حالاً وغير ذلك، ومجموعها أمور خمسة: **أولها:** أن يكون خبراً لمبتدأ في مثل قولك (زيدٌ ضاربٌ غلامه) **وثانيها:** أن يكون صفة لموصوف في نحو قولك (مررت برجلٍ ضاربٍ أخاك)، **وثالثها:** أن يكون حالاً لذي حال كقولك(مررت بزيد راكباً فرساً)، **ورابعها:** أن يكون معتمداً على حرف استفهام (أقائم أخواك؟) و(أذاهب الرجلان)، **وخامسها:** أن يكون معتمداً على حرف النفي في مثل قولك (ما ذاهب أخوك)، و(ما قائم غلامك) فهذه جملة الأمور التي يعتمد عليها اسم الفاعل في عمله[٢]، وقد أجاز الفراء عمله من غير اعتماد نظراً إلى أن مقتضى العمل فيه هو الصيغة[٣].

الشريطة الثانية: أن يكون مختصاً بزماني الحال و الاستقبال، فلا تقول (زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس، ولا وحشي قاتل حمزة يوم أُحد) بل تجره على الإضافة[٤]، وقد أجاز الكسائي عمله[٥]، وإن كان لما مضى، وهذا يؤكد في نفسك أن الكسائي والفراء إنما لاحظا في العمل في اسم الفاعل مقتضى الصيغة(ج/٢٣٦) دون المشابهة كما حققناه من قبل، فلهذا أعملاه (ب/٣٠٠) من غير اشتراط الزمانين و الاعتماد.

الشريطة الثالثة: أنه متى كان ناصباً للمفعول فلابد من اشتراط كون فعله متعدياً (كضارب وقاتل) وأما رفعه للفاعل فهو يكون في المتعدي كقولك (زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً) وفي اللازم في نحو قولك (زيد قاعد غلمانه).

١- س من (ب) شريطة.

٢- انظر الكتاب(١/٢١) و(١/١٠٨) و(١/١٧٥ - ١٧٦) وأوضح المسالك (٢/٢٤٨) وشرح المفصل(٦/٧٨) وشرح التسهيل(٣/٧٢-٧٣) واللباب(١/٤٤٠) وشرح ابن عقيل(٢/١٠٧).

٣- في شرح المفصل الذي أجاز هو أبو الحسن أي الأخفش وكذلك في شرح الرضي وشرح ابن الحاجب ولم يأت للفراء ذكر. انظر شرح المفصل (٦/٧٩) وشرح الرضي(٢/٢٠٠) وشرح ابن الحاجب ورقة: ١٣٦ واللباب(١/٤٤٠) ولم أرَ بعد البحث من عزاه إلى الفراء فالأمثلة وارده فيه، وانظر اللباب(١/٤٣٧) وشرح التسهيل(٣/٧٥) ومذهبه في هذه المسألة ضعيف.

٤- انظر شرح المفصل (٦/٧٦).

٥- انظر شرح المفصل (٦/٧٧) و شرح الكافية للرضي (٢/٢٠٠) و ابن عقيل (٢/١٠٦).

الفائدة الرابعة: في ذكر أحكامه وهي ستة[1]:

أولها: أنه يعمل مفرداً، و مثنى، ومجموعاً جمع السلامة و جمع التكسير كقولك (ضارب زيداً) و(ضاربان زيداً) و(ضاربون زيداً)، و(هم وُطّآن مكة)، و(حواجُّ بيت الله[2]). **ثانيها:** أن معموله يجوز تقديمه وتأخيره وحذفه كما يجوز ذلك في الفعل[3].

وثالثها: أنه إذا كان رافعاً للظاهر وجب إفراده في موضع التثنية و الجمع، تقول (أعجبني رجال قاعد غلمانهم)، ولا تقول(قاعدون)، و(قوم كريم آباؤهم)، ولا تقول (كريمون) كما سيأتي في تقريره في باب التوابع بعون الله تعالى. **ورابعها**[4]: أن اسم الفاعل إذا جرى على (أ/١٩٩) غير من هوله برز الضمير كقولك (زيدٌ هند ضاربها هو[5]) فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثان و ضاربها خبر عن هند وليس فعلاً لها، وإنما هو فعل لزيد، فلهذا برز الضمير ليدل على أن الفعل لزيد، ولا يبرز في الفعل لقوة دلالته على فاعله. **وخامسها:** إذا اتصل به اللام عمل على كل حال في جميع الأزمنة كلها لقوته، لما كان صلة ولا يتقدم معموله إذا كان باللام[6]. **وسادسها:** أن كل ما يظهر من العلامات في التثنية والجمع، (كالضاربان، والضاربون) إنما هي حروف وليست أسماء لأنه لا يظهر الفاعل معها في تثنية ولا جمع بخلاف ما يظهر في الأفعال من نحو (يضربان ويضربون) فإنها أسماء فاعلات.

١- في (ج) ثلاثة.

٢- انظر الكتاب (١/١٠٩ - ١١٠) و شرح ابن الحاجب ورقة: ١٣٨ و شرح الرضي(٢/٢٠٢) و شرح المفصل (٦/٧٤) وشرح التسهيل(٣/٧٨-٧٩).

٣- انظر شرح المفصل لابن يعيش(٦/٦٨ - ٦٩) و الكتاب(١/١٠٨ - و١١٠).

٤- من رابعها إلى سادسها س من (ج).

٥- انظر شرح المفصل(٦/٨٠).

٦- الكتاب(١/١٨١) و شرح ابن الحاجب ورقة:١٣٨ وشرح الرضي (٢/٢٠١) و نقل الرضي عن أبي علي والرماني أن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً نحو ضاربُ زيداً أمسِ عمروٌ، و نقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه أيضاً، ولم يصرح سيبويه بذلك، قال: الضارب زيداً بمعنى هذا الذي ضرب وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة و صارتا بمنزلة التنوين و يحتمل تفسيره أنه إذا عمل بمعنى الماضي، فالأولى حواز عمله بمعنى الحال و الإستقبال إذ كان مع التجريدي يعمل بمعناهما وجوز المبرد عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال و استدلوا بقوله:

* فبت والهم يغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا *

و يحتمل انتصاب غدا برحلة، والظاعنين، والاستدلال بالمحتمل ضعيف. قال الرضي: وإنما عمل ذو اللام مطلقاً لكونه في الحقيقة فعلاً و قال الأخفش: إنما نصب ذو اللام بمعنى الماضي نحو الضارب زيداً أمسِ تشبيهاً للمنصوب بالمفعول لا لأنه مفعول به. ونُقل عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر، نظراً إلى أن اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل النصب، وإنما قال ذلك بناءً على مذهبه، وهو أن اللام ليس باسم موصول. انظر الكتاب (١/١٨١ - ١٨٢) و شرح ابن الحاجب ورقة: ١٣٨ وشرح الرضي(٢/٢٠١) وشرح التسهيل(٣/٧٦) وفيه رد على الرماني وأورد حججاً وشواهد من القران وكلام العرب على عمله في الأزمنة الثلاثة.

النوع الثاني: اسم المفعول

وفيه فائدتان:

الفائدة الأولى:(ب/٣٠١) في حقيقته وبيان صفته، أما حده: (فهو الاسم المشتق الدال على وقوع الفعل عليه[١])، فقولنا: الاسم عام فيه وفي غيره وقولنا المشتق يخرج منه الاسم الجامد كالرجل والفرس. وقولنا الدال على وقوع الفعل عليه يخرج منه سائر الأسماء المشتقة، وأما بيان صيغته فصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول كمضروب، ومن غيره على صيغة المضارع، وتكون الميم عوضاً عن حرف المضارعة (كمخرَج، ومُنطلَق به، ومستخرَج، ومُدحرَج[٢]).

الفائدة الثانية: في كيفية عمله: و قضيته في العمل على نحو اسم الفاعل في إعمال مفرده ومثناه ومجموعه، واشتراط الزمانين والاعتماد، ويجري في نصب المفعولات مجرى فعل ما لم يسم (ج/٢٣٧) فاعله تقول (زيد مضروب غلامه) و(معطى درهماً)، و(مُعلَّمٌ زيداً خير الناس).

النوع الثالث: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

اعلم أن هذه الصفة ليست لها صيغ مخصوصة تنحصر كما ذكرنا في اسم الفاعل واسم المفعول، لكنها ترد على صيغ مختلفة كقولك: مررت برجلٍ حسن وكريم وطاهرٍ وحَذرٍ وصَعب وأحمق، فصيغها كما ترى مختلفة وتشتمل على فوائد أربع[٣].

الفائدة الأولى: في حقيقتها، وبيان الوجه الذي لأجله عملت.

أما حدها: (فهو الاسم المشتق من فعل لازم على جهة الاستمرار والثبوت[٤] فقولنا: هو الاسم المشتق يخرج عنه ما ليس بمشتق كالرجل والفرس، وقولنا من فعل لازم يخرج عنه اسم الفاعل والمفعول المتعديان، كقولنا (ضارب زيداً، ومعطى درهماً) فليسا من باب الصفة المشبهة، وقولنا(أ/٢٠٠) على جهة الاستمرار والثبوت، يخرج عنه اسم الفاعل اللازم كقولك(قائم وقاعد)(ب/٣٠٢) فإنه مشتق من فعل لازم ولكنه ليس من باب الصفة المشبهة لما لم يكن على جهة الاستمرار والثبوت بل على جهة الحدوث والحصول من فاعله كما ذكرناه من قبل، وأما بيان الوجه الذي لأجله

١- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ١٣٨، و شرح الرضي (٢٠٣/٢).

٢- انظر ابن عقيل (١٣٧/٢).

٣- انظر شرح المفصل(٨١/٦) و شرح الشافية للرضي(١٤٣/١) وما بعدها.

٤- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ١٣٩ و شرح الرضي (٢٠٥/٢) وفي تعريف ابن مالك: وهي الملاقية فعلاً لازماً معناها تحقيقاً أو تقديماً قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط. شرح التسهيل(٨٩/٣).

عملت، فاعلم أنها في العمل مشبهة باسم الفاعل في جريها صفة كاسم الفاعل[١] ومن جهة تذكيرها وتأنيثها، وتثنيتها وجمعها، كاسم الفاعل[٢] فلهذا عملت عمله، وهي تعمل عمل فعلها، فترفع الاسم بعدها على الفاعلية، وتنصب على التشبيه بالمفعول. فتقول (زيدٌ حسنٌ وجُهه، وكريمٌ حَسَبُه، وحَسَنٌ وجهاً وكريم حسباً[٣])، ولا يشترط فيها زمان دون زمان كما شرط في اسم الفاعل لأنها للاستمرار والثبوت، دون الوقوع والحدوث[٤].

الفائدة الثانية: في تقسيمها، ولها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبارها في أنفسها إلى حقيقية وما يجري مجراها(ج/٢٣٨)، والحقيقية ما بني من الأفعال اللازمة على غير صورة اسم الفاعل واسم المفعول (كحسن وشديد وفطن[٥]) وغيرها. والذي يجري مجراها، ما بني من الأفعال اللازمة على صورة اسم الفاعل واسم المفعول في مثل قولك (هند جائلة الوشاح، وضامرة البطن، وزيد معمور الدار ومضروب الغلام[٦]).

التقسيم الثاني[٧]: باعتبار أحوالها إلى ثلاثة معرفة باللام كالحسن والكريم ومضافة كقولك حسن الوجه، وعفيف اليد، ونكرة في مثل قولك (زيدٌ حسنٌ وجهاً، وصعب جانباً).

التقسيم الثالث[٨]: باعتبار عملها إلى ثلاثة أيضاً: رافعة في مثل قولك (مررت برجل حسن وجهُه) و(كريم حسبهُ)، وناصبة كقولك (طاهرة ذيلاً، و عفيف يداً) وجارة في مثل قولك (حسن وجهٍ، وشريف قدرٍ).

١- قال الرضي: و إنما عملت الصفة المشبهة؛ لأنها شابهت اسم الفاعل، لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافاً إلى مصدره، فحسن بمعنى ذو حسن كما أن اسم الفاعل منه أعنى (حاسناً) كذلك محل لحدوث المشتق هو منه. فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما إلا من حيث الحدوث في أحدهما و ضعاً و الإطلاق في الآخر. الرضي(٢/٢٠٦).

٢- انظر شرح المفصل(٦/٨١) قال سيبويه: فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه، و ما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف و اللام أو نكرة. الكتاب(١/١٩٤).

٣- كان الأولى أن يقول: و النصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة و على التمييز في النكرة. انظر شرح الرضي(٢/٢٠٦).

٤- قال الرضي لأنها موضوعة على معنى الإطلاق فكيف يشترط فيها الزمان. شرح الرضي(٢/٢٠٦)

٥- انظر شرح الرضي على الشافية(١/١٤٣ – ١٤٧).

٦- انظر شرح الشافية(١/٣٢٢) و الكتاب(٤/٢٢– ٢٩) و أوضح المسالك(٢/٣٦٩).

٧- انظر الكتاب(١/١٩٤) و شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ١٤٠، و شرح الرضي (٢/٢٠٦) و ابن عقيل (٢/١٤٤) و أوضح المسالك (٢/٢٧١).

٨- انظر الكتاب (١/١٩٤– ١٩٥– ١٩٦– ١٩٧) و شرح الرضي (٢/٢٠٦– ٢٠٧) و شرح المفصل (٦/٨٣) و انظر أبن يعيش (٦/٨٤ و ما بعدها).

الفائدة الثالثة: في حصر مسائلها: وهي ثماني عشرة مسألة مشتملة على الجائز والممتنع. وطريق حصرها في هذه (ب/٣٠٣) الثماني عشرة مسألة، أن تقول الصفة لها حالتان. الحالة الأولى: أن تستعمل مجردة عن اللام[١]، وإذا كانت هكذا فمعمولها يكون على ثلاثة أضرب:

فالضرب الأول: يكون معرفاً باللام وفيه ثلاثة أوجه من الإعراب، الرفع والنصب والجر. كقولك(حسن الوجهُ الوجهَ الوجهِ) فهذه ثلاثة أضرب. **الضرب الثاني:** يكون مضافاً كقولك (حسن وجهُه وجهَه وجهِه). فهذه ثلاثة أيضاً (أ/٢٠١). **الضرب الثالث:** يكون نكرة وفيه ثلاثة أوجه أيضاً حسن وجهاً، وجهٌ، وجهٍ، فهذه ثلاثة أيضاً. فهذه تسعة أوجه فيها إذا كانت مجردة عن اللام كما ذكرناه.

الحالة الثانية: أن تستعمل هذه الصفة مركبة معها(ج/٢٣٩) اللام[٢]، ثم معمولها أيضاً يكون على ثلاثة أضرب، **فالضرب الأول:** يكون معرفاً باللام، وفيه ثلاثة أوجه من الإعراب الرفع والنصب والجر، كقولك (الحسن الوجهُ، الوجهَ، الوجهِ) فهذه ثلاثة أضرب. **الضرب الثاني:** مضافاً وفيه ثلاثة أوجه أيضاً(الحسن وجهُه، وجهَه وجهِه) فهذه ثلاثة. **الضرب الثالث:** نكرة وفيه ثلاثة أوجه: (الحسن وجهاً وجهٌ وجهٍ)، فهذه تسعة فيها على هذه الحالة، فإذا ضممتها إلى التسعة الأولى صارت ثماني عشرة مسألة، ثم هذه المسائل في أنفسها على ثلاثة أقسام، قسم منها ممتنع بلا خلاف، وهما مسألتان. **إحداهما:** الحسن وجهِ، وإنما كانت هذه ممتنعة لأنها إضافة صريح المعرفة إلى صريح النكرة، وهذا خلاف قانون العربية، وعكس قالبها، فلهذا كانت باطلة باتفاق[٣]، **وثانيهما:** الحسنُ وجهِه أيضاً، فإن هذه متفق على بطلانها، وإنما بطلت لأن الإضافة هاهنا لفظية، ولم تفد خفة لأن التنوين زائل لأجل اللام، فلهذا امتنعت، فهاتان المسألتان لا خلاف بين النحاة في فسادهما وبطلانهما[٤](ب/٣٠٤) لما ذكرناه، وقسم جائز بلا خلاف بينهم، وهو سائر المسائل، كلها الخمس عشرة[٥] وقسم جائز وممتنع، على خلاف فيه بين النحاة، وهو قولنا (حسنُ وجهِهِ) فمنعها الزجاج[٦] وغيره

١- الكتاب(١٩٤/١) وابن عقيل(١٤٤/٢).

٢- الكتاب(١٩٤/١) وابن عقيل(١٤٤/٢).

٣- أوضح المسالك(٢٧١/٢) وابن عقيل(١٤٦/٢) واللباب(٤٤٦/١).

٤- انظر ابن عقيل(١٤٥/٢) و الأشموني(٩/٢) واللباب(٤٤٦/١).

٥- ذكرها الأشموني وهي:(حسنُ الوجهِ، حسن وجهِ الأب، حسنُ وجهِهِ، حسن وجه أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريتها، جميلة أنفه، حسن الوجنتين جميل خالها، وحسنٌ وجهُه، حسنٌ وجهُ أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريتها، جميلة أنفه، حسن الوجنة، جميل خالها، والحسن الوجنة الجميل خالها. الصبان على الأشموني (١٠/٣).

٦- لم أرَ في المراجع التي رجعت إليها ذكراً للزجاج، و إنما ذكروا المبرد. قال الأشموني: و منعه المبرد مطلقاً، لأنه يشبه إضافة الشيء لنفسه و أجازه الكوفيون في اللغة، قال الأشموني وهو صحيح. انظر الأشموني(١٢/٣) وعده ابن مالك قليل الاستعمال. شرح التسهيل(١٠٥/٣).

من النحاة، واعتل في ذلك بعلتين، **إحداهما:** أن الحسن مضاف إلى الوجه، وهو له في الحقيقة فكأنه أضاف الشيء إلى نفسه، وهذا خطأ لأنه لو كان ما ذكره حقاً لامتنع قوله هذا رجل حسن وجه، لأن ما ذكره حاصل فيه ولا شك(ج/٢٤٠) في جوازها. **وثانيهما:** أن الحسن مضاف إلى الوجه، والوجه مضاف إلى ضميره، فكأنه مضاف إلى نفسه وهذا أيضاً خطأ، لأنه لو امتنع هذا لامتنع قولنا مررت برجل ضارب غلامه، وما ذكره حاصل فيه وهي جائزة بلا إشكال، وأما سيبويه فقد سوغها[1] واحتج على الجواز بقوله[2]:

* أقامت على ربيعهما جارتا صفا كُميتا الأعالي جونتا مصطلاهما[3]*

فهي غير قولنا مررت برجل حسن وجه، وهي مسألة الخلاف، لأن الجونتين صفة للجارتين و الجونتان مضافتان إلى معمولهما وهو المصطلى المضاف إليهما، فإذاً الوجه جوازها كما ذكره سيبويه[4].

الفائدة الرابعة: في أحكامها، ولها أحكام خمسة:

أولها: أن كل موضع رَفعْتَ فيه بالصفة، فلا ضمير فيها، لأنه لا يكون لها فاعلان، فعلى هذا يجب إفرادها(أ/٢٠٢) في موضع التثنية و الجمع فنقول (مررت برجلين كريم أبواهما) و(برجال كريم آباؤهم) وكل موضع نصبت فيه بالصفة على التشبيه بالمفعول أو على التمييز كقولك (مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ، وحسن وجهاً) ففيهما ضمير عائد إلى الموصوف، فعلى هذا يجوز تثنيتهما وجمعها، فتقول (مررت برجلين حسنيين وجهاً، وبرجال حسنين وجوهاً) وهكذا كل موضع جررت فيه بالإضافة كقولك مررت برجال حسني وجوه، وأعجبني (ب/٣٠٥) رجلان عفيفا يد[5].

وثانيهما: أن كل موضع من هذه الصفات رجع الضمير منها أو من معمولها إلى موصوفها كقولك (مررت برجل حسنٍ وجهاً، و حسنٍ وجهُه) فهي قوية، وكل

١- قال سيبويه: وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء. الكتاب(١٩٩/١)

٢- القائل هو الشماخ. انظر ديوان الشماخ بن ضرار: تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر،١٩٦٨. صـ٣٠٨. وسيبويه (١٩٩/١) دار القلم ١٩٦٦. وابن يعيش(٨٦/٦) و شرح الرضي على الكافية(٢٠٨/٢) والصبان على الأشموني(١١١/٣) وشرح التسهيل(٩٩/٣) والعيني على الصبان(٤١/٣) والتبصرة والتذكرة للهميري: تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، مكة المكرمة،١٤٠١هـ (٢٣٤/١) واللباب(٤٤٤/١).

٣- وجارتا صفا؛ كلام إضافي فاعل أقامت. وأراد بهما الاثفيتين، و الصفا: الجبل وكميتا الأعالي صفة جارتا أي شديدتا حمرة الأعالي: أي الأعليين فالجمع مستعمل في الاثنين، جونتا مصطلاهما صفة ثانية أي مسودتا موضع الإصطلاء بالنار وهو الأسفل. والشاهد فيه حيث جرت جونتا وهي صفة مشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف. انظر العيني ذيل الصبان على الأشموني (١٢/٣) وقبل هذا البيت قوله:

أمن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل رخامي قد عفا طللاهما

٤- (٩٩/١) واللباب(٤٤٦/١).

٥- انظر الكتاب(١٩٤/١-٢٠٦).

موضع لم يرجع منها، ولا من معمولها ضمير إلى موصوفها فهي ضعيفة كقولك (مررت برجل حسنٍ وجهٌ، وحسنٍ الوجهُ)، بالرفع و كل موضع(ج/٢٤١) رجع منها ومن معمولها ضمير ان إلى موصوفها فهي متوسطة كقولك(مررت برجل حسن وجهَه) بالنصب و(حسنٍ وجهِهِ) بالجر، على رأي سيبويه[1].

وثالثها: أن حكم المعمول إذا كان معرفاً باللام حكم ما أضيف إلى ما أضيف إلى المعرف باللام فحكم قولنا (حَسَنُ الوجهِ)، حكم قولنا (حَسَنُ وجهِ غلامِ الرجل) وحكم ما أضيف إلى ما أضيف إلى المضمر، حكم ما أضيف إلى ما أضيف إلى المضمر، فحكم قولنا (حَسنُ وجهِه) حكم قولنا (حَسَنُ وجهِ غلامه) وحكم المعمول إذا كان نكرة حكم ما أضيف إلى ما أضيف إلى النكرة، فحكم قولنا (مررت برجل حَسَنُ وجهٍ) حكم قولنا (حسَنُ وجه غلامِ رجلٍ) في جميع وجوهه ضعيفها وقويها ومتوسطها[2].

ورابعها: أن الصفة إنما تعمل فيما كان من سببها، ولا تعمل في ما كان أجنبياً عنها والمراد بقولنا فيما كان من سببها أن يكون في معمولها ضمير راجع إلى موصوفها، فلهذا جاز (مررت برجل كثير أدَبه)، وضعف قولنا (كثير أدبٌ) لما لم يكن ثمَّ ضمير يرجع إلى الموصوف.

وخامسها: أن معمول الصفة لا يجوز تقديمه عليها[3]سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. فلا يجوز (مررت برجل وجهِهِ حسنُ) بالجر، ولا(مررت برجل وجهاً حسنٍ)، ولا تقول(مررت برجل وجه حسنٍ)، بل يمتنع ذلك كله كما ذكرنا، فهذه جملة أحكام الصفات المشبهة (ب/٣٠٦).

النوع الرابع: في أفعل التفضيل وفعل التعجب

لهما شريطتان:

الشريطة الأولى: أن تكون صيغهما من فعل ثلاثي تقول (زيد أحسن منك وأكرم، وما أحسنَه وأكرمَه[4]) وإنما وجب اشتراط كون فعلهما ثلاثياً، لأنهم لو بنوهما مما زاد على الثلاثة من مثل (قرطس، استخرج(أ/٢٠٣)، وانطلق) لكانوا إما أن يحذفوا(ج/٢٤٢) من الصيغة فيخلوا ببنائها، وأما (أن يبقوها على حالها من غير حذف فيثقل النطق بها، فلهذا رفضوا بناءها[5]) مما زاد على الثلاثة، فإذا أرادوا التفضيل والتعجب من الأبنية الزائدة على الثلاثة أتوا بفعل ثلاثي وميزوه بمصادر

١- انظر الكتاب (١/١٩٤- ٢٠٦).

٢- الصبان على الأشموني(٣/١٠).

٣- شرح الرضي(١/٢٠٥).

٤- ابن عقيل(٢/١٥٤) شرح التسهيل(٣/٥٠).

٥- ما بين القوسين س من (ب)

هذه الأفعال فقالوا (هو أسرع انطلاقاً)، و(أكثر استخراجاً)، و(هو[1] أحسن قرطسة)، و(أظهر دحرجة) ويقولون في التعجب،(ما أكثر استخراجه، وأحسن انطلاقه)، وكذلك سائر الأمثلة على هذا المجرى.

الشريطة الثانية: أن يكون فعلهما ليس بلون ولا عيب، فلا تقول (هو أسود منك ولا أعور)، ولا تقول في التعجب أيضاً(ما أسودَه و أعوره)، وإنما تصنع في ذلك كما صنعت فيما زاد على الثلاثة، بأن يصاغ فعل ثلاثي ثم يوضح[2] بمصادر هذه الأفعال، فتقول(ما أشد سواده، وأقبح عوره) وتقول (هو أشد سواداً، و أقبح عوراً[3])، وإنما امتنع ذلك، لأن أفعل في مثل هذه الأفعال، قد يكون لغير التفضيل، بأن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل من نحو عور فهو أعور، وحمق فهو أحمق، وعرج فهو أعرج، فلو بني منه أفعل للتفضيل لا لتبس بما ذكرنا، فلهذا تركوا بناء أفعل للتفضيل من هذه الأفعال كراهة اللبس. ألا ترى أن الجهل هو أعظم العيوب وقد سوغوا في صيغته التفضيل والتعجب، فقالوا: ما أجهله، وهو أجهل من كذا لما كان لا يصاغ[4] منه أفعل لغير التفضيل، لأن اسم التفضيل منه أفعل نحو أجهل، واسم الصفة نحو جاهل، فلهذا جاز فيه ذلك، فإذا عرفت هذا فاعلم أن أفعل التفضيل مشتمل على فوائد ثلاث:

الفائدة الأولى(ب/٣٠٧): في حقيقته، وذكر مواقعه، أما حقيقته فهو الاسم المشتق من(فعَل) (لمختص[5]) بالزيادة على غيره[6](ج/٢٤٣) وقولنا الاسم المشتق عام في سائر الأسماء الاشتقاقية، وقولنا لمختص بالزيادة على غيره يخرج عنه سائر الأسماء المشتقة فإنها ليست كذلك، فلهذا تقول هو أكثر علماً، وأوسع صدراً، وأعظم حلماً، ومعناه الزيادة في هذه الخصال. وأما بيان مواقعه: فاعلم أن القياس فيها أن يكون مختصاً بالفاعل لأمرين: أما **الأول:** فلأن اهتمامهم بالفاعل أكثر، والتزامهم لبيانه أعظم وأوفر، فلهذا كان اختصاصه بالفاعل[7] قال سيبويه: لأنهم ببيان الفاعل أهم وأعنى[8]. وأما **ثانياً:** فلأنهم لو أوقعوه في المفعول يخرج بعض الأفعال عن

١- س من (ج) و قد مثل مكانها بـ (ما أحسن قرطسته، و أظهر دحرجته).
٢- في (ج) ثم يميز مكان يوضح.
٣- الكتاب(٩٧/٤) وابن عقيل(١٥٤/٢) وهناك شروط أخرى. انظر ابن عقيل (١٥٤/٢) و الكتاب(٩٨/٤-٩٩) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقة:١٤٣.
٤- في(ج) س (لا) من كلمة لا يصاغ.
٥- س من (ج).
٦- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة: ١٤٣.
٧- انظر شرح المفصل(٩٤/٦).
٨- عزاه إليه الزمخشري في شرح المفصل(٩٤/٦) ولم أجده في الكتاب في أبواب الفاعل والتعجب واسم التفضيل هذه العبارة. مجمع الأمثال: أحمد بن محمد الميداني، تحيقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة(١٨٤/٢). جمهرة أمثال العرب: أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وقطامش، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة،١٩٦٥. (٥٦٤/١).

التفضيل، كالأفعال التي هي غير متعدية من نحو قولك هو (أقعد وأقوم وأخرج وأذهب منه) لأنه لا مفعول لها، وقد شذ عن القياس أمور استعملت من المفعول وهو قولهم (فلان أزهى من ديك، وهو أشغل من ذات النحيين) ومعناه أن هذا (أ/٢٠٤) مشغول، وذاك مشغول فهذا أشغل وذاك مزهو وهذا مزهو وهذا أزهى، كذلك قولهم (أعذر، وألوم، وأنكر، وأخوف) و (أنا أسر بهذا منك) وما شاكلها مما يعثر عليه في الندرة[١].

الفائدة الثانية: في كيفية استعماله: و له في الاستعمال ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون معرفاً باللام، وهو إذا كان على هذه الحالة، فاستعماله على جهة المطابقة للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، فلهذا تقول(زيد هو الأفضل، والزيدان هما الأفضلان، والزيدون هم الأفضلون، وهند هي الفضلى، والهندان هما الفضليان، والهندات هن الفضليات) وإنما وجب فيه المطابقة هاهنا، لأنه في معنى اسم الفاعل، ألا ترى (ب/٣٠٨) أن معنى(ج/٢٤٤) قولك زيد هو الأفضل أي هو الفاضل و زيادة فمن ثم وجبت فيه المطابقة كما ذكرنا[٢].

الحالة الثانية: أن يستعمل مضافاً إلى معرفة أو نكرة، فإضافته إلى المعرفة في مثل قولك (زيد أفضل الناس، وهو أفضل رجل، وهند أفضل النساء، وهي أفضل امرأة) فإذا كان بهذه الصفة جاز فيه وجهان:

أحدهما: المطابقة، فتقول(زيد أفضل الرجال، والزيدان أفضلا الناس، والزيدون أفضلو الرجال، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضليات النساء) فتجرى على وفق من هو له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[٣].

وثانيهما: الإفراد في ذلك كله فتقول(زيد أفضل الرجال، والزيدان أفضل الناس، و الزيدون أفضل الخلق، وهند أفضل النساء، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء) فتجري على الإفراد في جميع ذلك كله[٤]، وإنما جاز الوجهان أعني المطابقة والإفراد في الإضافة، لأن الإضافة مشبهة باللام من حيث إنها تفيد التعريف كإفادة اللام، فلهذا جاز فيها المطابقة كاللام، ومشبهة (بمن) من حيث المعنى، لأن معنى قولك (زيد أفضل الناس) أي أفضل من الناس، فلما شابهها من حيث المعنى جاز الإفراد أيضاً[٥]، وقد ورد التنزيل باستعمال الوجهين في الإضافة، قال الله تعالى

١- انظر ابن يعيش(٩٤/٦ – ٩٥) وأشغل من ذات النحيين مثل انظر قصته في ابن يعيش (٩٦/٤) والميداني (١٨٤/٢) وفي جمهرة الأمثال (٥٦٤/١) و النحي: (الزق). انظر المراجع السابقة.

٢- انظر شرح المفصل(٩٤/٦) والأشموني (٤٨/٣) وشرح التسهيل(٥٩/٣).

٣- انظر الأشموني(٤٦/٣) وشرح المفصل (٩٥/٦).

٤- انظر الأشموني(٤٦/٣) والمفصل شرح المفصل(٩٥/٦) وشرح التسهيل(٥٩/٣).

٥- انظر ابن يعيش(٩٦/٦) وشرح التسهيل(٥٩/٣).

{ولتجدنهم أحرص الناس على حياة[1]} وقال الله تعالى {وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها[2]} (أ/٢٠٥).

الحالة الثالثة: استعماله بمن في مثل قولك(زيد أفضل من الناس، وهند أفضل من كل امرأة) وهو إذا كان على هذه الصفة فليس فيه إلا وجه واحد وهو الإفراد (ج/٢٤٥)، فتقول زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من الناس، والزيدون أفضل من غيرهم، وهند أفضل من النساء، والهندان أفضل من غيرهما، والهندات أفضل من غيرهن، وإنما وجب الإفراد مع(مِنْ) وترك المطابقة لمن هو له في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لأن أفعل التفضيل في هذه الحالة جار مجرى فعل التعجب، لأن معنى قوله زيد أفضل من عمرو أي يزيد فضله على عمرو، كما أن معنى قولك ما أفضل زيداً الإخبار بزيادة فضله، فلهذا أفرد كإفراده، فهكذا يكون استعماله[3].

الفائدة الثالثة في بيان عمله: اعلم أن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يكون له عمل البته لأن جميع ما تقدم من الأسماء العاملة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل، إنما عملت لأنها في معنى أفعالها، فلهذا عملت عملها، وأما أفعل التفضيل فحقيقته وموضوعه إنما هو للدلالة على الزيادة على غيره، وليس له فعل باعتبار كونه دالاً على الزيادة، فلهذا لم يكن عاملاً على الحقيقة وإنما يؤثر تأثيراً متقاصراً لأجل (مشابهته للصفة المشبهة باسم الفاعل)[4]، وهو في ذلك على ثلاث مراتب.

المرتبة الأولى: أن يكون رافعاً للمضمر عاملاً فيه كما تعمل الظروف والحروف في المضمر في مثل قولك(زيد أفضل منك، والزيدان أفضل منك، والزيدون أفضل منك)، ففي أفضل ضمير مرفوع بأفضل راجع إلى ما قبله.

المرتبة الثانية: أن يكون ناصباً للتمييز عاملاً فيه كما يعمل فيه ما أشبه الفعل كـ(عشرون درهماً) و(منوان سمناً) في مثل قولك (زيد أحسن منك وجهاً، وأكثر علماً(ب/٣١٠)، وأوسع فهماً) فانتصاب هذه التمييزات إنما هو بأفعل لا غير كما قدمنا شرحه في باب التمييز، وقد تعمل في الحال في نحو قولك (هذا بسراً أطيب منه رطباً) على اختلاف بين النحاة[5]، والأقوى عمله في الحال كالتمييز.

١- البقرة آية: ٩٦.

٢- الأنعام آية: ١٢٣.

٣- انظر شرح المفصل(٩٦/٦) وشرح التسهيل(٥٣/٣).

٤- ما بين القوسين س من (ج).

٥- انظر شرح المفصل (٦٠/٢).

المرتبة الثالثة:(ج/٢٤٦) أن يكون عاملاً في الظاهر الرفع وإنما يكون ذلك بشرطين:

أحدهما: أن يتعذر رفعه على الابتداء والخبر، **والثاني:** أن يكون في موضع تقوى فيه دلالة الفعل، ويكون فيه بمنزلته، فإذا حصل هذان الشرطان وجب أن يكون رافعاً للظاهر عاملاً فيه عمل الفعل تقول (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد[١])، فارتفاع الكحل إنما هو على أنه فاعل لأحسن لأنك لو رفعته على الابتداء والخبر كنت فاصلاً بين أفعل ومعموله الذي هو(منه) بالأجنبي وهو الكحل ولأن أحسن في هذه الصورة له دلالة(أ/٢٠٦) قوية على الفعل لأنه في معنى يحسن، فلهذا كان عاملاً في الظاهر كما ذكرناه، وهكذا الكلام في قولنا (ما من أيام أحب إلى الله فيه الصومُ منه في عشرة ذي الحجة[٢]) فالصوم هاهنا مرفوع بأحبٍ لما حققناه من اجتماع الشرطين، فما اجتمع فيه هذان الشرطان وجب أن يكون عاملاً في الظاهر الرفع حيث وقع، واعلم أن النحاة يطلقون في كثير من المواضع في كتبهم أن أفعل لا يجوز أن يكون رافعاً للظاهر[٣]، وليس الأمر كما زعموا، بل هو كما فصلناه، وحاصله راجع إلى أن كل موضع تعذر فيه رفع الظاهر على الابتداء وقويت دلالة أفعل على الفعل فإنه يجب أن يكون رافعاً للظاهر كما ذكرناه في الأمثلة السابقة وفيه كلام دقيق لا يليق بمقاصد هذا الكتاب.

النوع الخامس: في أسماء الأفعال

اعلم أنا قدمنا كلاماً وجيزاً مقنعاً في حقائق القول في أسماء الأفعال وتقسيمها، وذكرنا(ج/٢٤٧) طرفاً من أحكامها، والذي نذكره في هذا الموضع(ب/٣١١) ما يختص بجانب العمل، وينحصر مقصودنا منها في ثلاث فوائد:

الفائدة الأولى: فيما يقتضي العمل من أسماء الأفعال، لأن حروف الفعل فيه موجودة، وذلك نحو قولك(نزال زيداً) أي انزله (وتراكها ومناعها) أي اتركها وامنعها، و(بقاء فلاناً) أي أبقه، و(لزام زيداً) أي ألزمه، وغير ذلك مما تكون حروف

١- الكتاب (٢/٣١-٣٢) واللباب(١/٤٤٧) وشرح الكافية(٢/٢١٩-٢٢٣).

٢- أورده سيبويه في الكتاب ولم يذكر أنه حديث. انظر الكتاب (٢/٣٢) ولم يخرجه عبد السلام هارون مع أنه وضعه في فهرس الأحاديث، ولقد رجعت إلى كتب الحديث فوجدته في جامع الأصول(١٠/١٦٧) بغير هذا اللفظ، وفي الترمذي(٣/١٣١رقم ٧٥٧) وابن ماجد(١/٥٥١ رقم ١٧٢٨) ولفظه في المسند على النحو التالي(ما من أحبُ إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر من ذي الحجه. يعدل صيامُ كل يوم منها بصيام سنة، وقيام كلٍّ ليلة منها بقيام ليلة القدر). وقال أبو عيسى الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسعود ابن وآهل عن النهاس وقد تكلم يحيى بن سعيد في النهاس بن فهم من قبل حفظه. الترمذي(١/٥٦٤).

٣- انظر شرح المفصل (٦/١٠٧) وشرح التسهيل(٣/٥٣).

الفعل فيه موجودة، فهذا النوع إنما يكون عاملاً لما وجدت فيه أحرف الفعل، فكان المقتضي للعمل حاصلاً فعمل، وإنما عدل عن صيغة الفعل إلى هذه الصيغة للمبالغة، كما عدلوا في صيغة اسم الفاعل عن فاعل إلى فعّال في (شارب وشراب) للمبالغة أيضاً.

الفائدة الثانية: فيما يقتضي العمل من أسماء الأفعال لأنه في معنى الفعل وليس فيه شيء من حروف الفعل، وذلك نحو قولك(دونك زيداً) أي خذه، و(عندك عمراً) أي الزمه. و(عليك زيداً) أي إيته و(عليَ زيداً) أي أوليته وغير ذلك، فهذا النوع إنما عمل لأنه في معنى الفعل، ويدل عليه ويفسر به، فلهذا أعمل عمله، وإن لم يكن فيه حروف الفعل موجودة. وهذا الذي يريده النحاة بقولهم الإغراء، فإن هذه الأمور إنما عملت في معمولاتها لأنها دالة على الفعل ومقتضية له وإنما سماها النحاة إغراء لما كان المعنى فيها طلب الشيء وأخذه ولزومه، ومن غير الإغراء مما يعمل أيضاً، وليس فيه حروف الفعل و ذلك نحو قولهم (بله زيداً) أي اتركه و(وهلم زيداً) أي احضره قال الله تعالى {هلم شهداءكم[1]} وهات الشيء أي أعطنيه، قال الله تعالى {هاتوا برهانكم[2]} ونظائره.

الفائدة الثالثة: في ذكر أحكامها،(أ/٢٠٧) وهي ثلاثة:

أولها(ب/٣١٢): إنها وإن كانت دالة على الفعل وعاملة عمله فلا يجوز تصرفها كتصرف الأفعال في أمر ولا نهي ولا ماضٍ ولا مستقبل، لأنها قد صارت أسماء، فلا حظ لها في الفعلية بحال.

وثانيها: أنه لا يجوز النصب بالفاء في جوابها فلا يجوز أن تقول نزالِ فأكرمُك ولا عليّ زيداً فأكرمَه، لأن الفاء إنما تكون ناصبة في جواب الإنشاء، وهذه الأسماء قد خرجت عن معنى الإنشاء فلا يجوز النصب بالفاء في أجوبتها[3].

وثالثها: أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولاتها عليها، فلا يجوز أن نقول(زيداً نزال) ولا(زيداً عليّ) ولا(زيداً عليك)، لأن التقديم والتأخير إنما يسوغ في الأفعال المتصرفة، وأما هذه الأسماء فقد الزمت طريقة واحدة في العمل فلم يسوغوا تقديم معمولاتها عليها[4].

١- الأنعام آية:١٥٠.

٢- النمل آية:٦٤.

٣- انظر ابن عقيل(٣٥٢/٢).

٤- انظر ابن عقيل(٣٠٥/٢) والكتاب(٢٥٢/١) وأجاز الكوفيون تقديم المعمول على اسم الفاعل. انظر الإنصاف(٢٢٨/١) والتصريح(٢٥٢/٢) بولاق، وحاشية الصبان على الأشموني(٢٠٦/٣).

النوع السادس في المصادر:

اعلم أنه كان ينبغي البداية في الكلام في الأسماء المشتقة العاملة، بالمصدر لأنه أصل الفعل كما هو مذهب البصريين[1]، ولكن الشيخ أخره إلى هاهنا فأخرناه، ولقد سبق صدر من الكلام فيه، ولكن ذكرناه هناك باعتبار كونه مفعولاً منصوباً، والذي نذكر هاهنا أوزانه وعمله وأحكامه فهذه ثلاث فوائد.

الفائدة الأولى: في ذكر أوزانه، واعلم أن أوزان المصادر كثيرة واسعة في كلام العرب، ولكننا نقتصر منها على خمس مراتب:

المرتبة الأولى: في حصر أوزان الثلاثي المجرد: واعلم(ج/٢٤٩) أنهم تصرفوا في مصدر الثلاثي تصرفاً كبيراً واتسعوا فيه اتساعاً طويلاً، وإنما كان ذلك لخفته على ألسنتهم وكثرة دوره، وغاية ما ترتقي إليه أبنيته غير ذوات الميم ثمانية وعشرون بناء فَعْل (كقَتْل) وفِعْل(كفِسْق) وفُعْل(كشُغْل) وفَعْلة(ب/٣١٣) نحو(رحمة) وفِعلة نحو (نِشدة) وفُعْلة نحو(كُدرة) وفَعْلى نحو(دَعْوى) وفِعْلى نحو (ذِكرى) وفُعلى نحو(بُشرى) وفَعلان نحو(لَيّان) وفِعْلان نحو(حِرمان) وفُعلان نحو (غُفْران) وفَعَلان نحو(نَزَوان) وفَعَل نحو(طَلَب) وفَعِل نحو(خَنِق) وفِعَل نحو(صِغَر) وفُعَل نحو(هُدى) وفَعَلة نحو(غَلَبَة) وفَعِلَة نحو(سَرِقَة) وفَعال نحو(ذَهاب) وفِعال نحو(صِراف) وفُعال نحو(سُؤال) وفَعَالة نحو(زَهادة) وفِعالة نحو(دِراية) وفُعول نحو (دُخول) وفَعول نحو(قَبول) وفَعيل نحو(وَجيف) فهذه كلها أبنية الثلاثي المجرد[2].

المرتبة الثانية: في أبنية الثلاثي والرباعي[3]: أما الرباعي فله ثلاثة أمثلة، فعللة(كقرطس قَرْطَسةً) و (دَحْرَجَ دَحْرَجةً)، وفعلال(كسرهفته سرهافاً[4]) و(دَحرجته دِحراجاً)، وتفعلُل كـ(تَدَحْرُج تَدَحْرُجاً) و(تقرطس تقرطُساً) **وأما الثلاثي المزيد[5]:** فتجري مصادره على سنن واحد وطريقة مستمرة في أكثر(أ/٢٠٨) مواقعها في نحو: أفعل إفعالاً كـ(أخرج إخراجاً) وافتعل افتعالاً نحو(اقتدر اقتداراً)، وفي نحو انفعل انفعالاً (كانطلق انطِلاقاً) وفي مثل استفعل استفعالاً(كاستخرج استخراجاً) وفي

١-الإنصاف(١/٢٣٥).

٢- انظرها جميعاً في شرح الشافية(١/١٥١) وزاد الرضي بعض المصادر نحو(كالفُعّل) نحو(السُؤدَد، والفَعلُوت نحو الجبروت، والتفعّل نحو التدرأ، والفيعلولة: كالكينونة، وأصلها كيّنونة، والفَعْلُولة: كالشَيخوخه والصيرورة، والفَعلية: كالبُلَهْنية، والفَعيلة كالشبيبة، والفاعولة: كالضارورة، والتفعْلة: كالتهلُكه والمفاعلة: كالمسائية وأصلها مساوِية فقلب. والفعلّة والفُعُلّى: كالغُلبة والغُلبّيّ. شرح الشافية (١/١٢٥-١٥٣).

٣- انظر شرح الشافية(١/١٧٧-١٧٨) ويلاحظ أنه جمع في الرباعي بين المجرد والمزيد.

٤- السرهفة نعمة الغذاء. لسان العرب(٩/١٥١).

٥- انظر شرح الشافية(١/١٦٣).

مثل افعوعل(ج/٢٥٠) افيعالاً(كاخشوشن اخشيشاناً)، وفي مثل افعوّل افعوالاً(كاخروط اخرواطاً)، وفي مثل افعنلل افعنلالاً نحو(اسحنكك اسحنكاكاً[1])، فهذه المصادر تأتي على هذه القياس المطرد لا تخرج عنه بحال كما قررنا، وقد يجيء في كلامهم على القياس المطرد ثم يخرج عن ذلك، وذلك ثلاثة أفعال: **أحدها:** فاعَل فقياسه المطرد الذي يجري عليه مفاعلة(كقاتل مقاتلة)، وقد جاء على فِعال حيث قالوا(ماريته مراء) وقياسه مماراة كمقاتلة[2]، **وثانيها:** تفعل فمصدره القياس تفعلاً(كتحمل تحملاً)، وقد جاء تفعال(كتحمال) تقول(تملق تملاقاً) وقياسه(ب/٣١٤) (تملقاً[3]). **وثالثها:** فعّل وقياس مصدره الصحيح تفعيلاً، (كقتّله تقتيلاً)، وقياس المعتل منه تفعلة(كعزّى تعزية)، (وروى تروية)، وقد جاء على فِعّال كقتال، قال تعالى {وكذبوا بآيتنا(كِذاباً)[4]} وقياسه تكذيباً[5]. فعلى هذا يجري في الثلاثي المزيد والرباعي.

المرتبة الثالثة: في أبنية المصادر ذوات الميم وهي نوعان: **فالنوع الأول:** منها ما بني من الثلاثي المجرد، وهو على ضربين: **أحدهما:** على وزن المفعَل بفتح العين، وبناؤه يكون مما عين مضارعه مفتوحة كالمذَهب والمشرَب أو مضمومة كالمُدَخل والمخرَج والمُقعَد أو مكسورة كالمَضرِب والمَحْبِس والمَجلِس للضرب والحبس والجلوس[6] وقد شذ المرجِع[7] بالكسر عن القياس. في قوله تعالى {إلى الله مرجعكم[8]} فهذا يأتي بالفتح في عينه كما ذكرناه، **وثانيهما:** على وزن المفعول كالمعسور والميسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود (ج/٢٥١) والمفتون[9] في قوله تعالى {بأيكم المفتون[10]} يعني اليسر والعسر والرفع والوضع والعقل والجلاده والفتنة وهكذا المكروهة والمصدوقة بمعنى الكراهة والصدق، ولم يثبت سيبويه في المصادر الواردة على اسم المفعول[11].

النوع الثاني: ما بني من الثلاثي المزيد والرباعي (أ/٢٠٩): وهو لا يخرج عن بناء اسم المفعول منه كالمُصبَّح والممسَّ، والمُجرَب، والمقاتل قال الشاعر في المقاتل:

١- اسحنكك الليل أظلم، والكلامُ عليه: تعذر. القاموس(٣١٦/٣).

٢- انظر شرح الشافية(١٦٦/١) والمراء بالتخفيف وبالتشديد مصدر قولك ماريت الرجل أماريه إذا جادلته.

٣- انظر شرح الشافية(١٦٧/١).

٤- سورة عم: آية ٢٨.

٥- انظر شرح الشافية(١٦٥/١).

٦- انظر شرح الشافية(١٦٨/١) والكتاب(٨٧/٤).

٧- انظر شرح الشافية(١٧٣/١) والقاموس(٢٨/٣) والكتاب(٨٨/١).

٨- المائدة آية:٤٨.

٩- شرح الشافية(١٦٨/١ و١٧٥).

١٠- القلم آية: ٦.

١١- عزاه إليه الرضي في الشافية(١٧٥/١) وانظر الكتاب(٩٧/٤).

* أقاتل حتى لا أري لي مُقاتلاً   وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس[1] *

والمتحامل والمدحرج والمحرنجم قال:

* كأن صوت الصجبْح في مُصَلْصِله[2]- أي صلصله*

* وعلم بيان المرء عند المُجّرب[3]* أي عند التجربة.

المرتبة الرابعة في أبنية المبالغة في المصادر وهي نوعان:

أحدهما: وارد على وزن التفعال(كالتهدار والترداد، والتَجوال، والتَسيار والتَلعاب)، بمعنى الهذر والرد والجولان(ب/٣١٥) والسير واللعب، فورودها على هذا الوزن مبالغة في تكثير هذه الأفعال[4].

وثانيهما[5]: وارد على مثال الفعِّيلي (كالحجِّيزي والحثِّيثى والدليلي) في الحجز والحث والدلالة، فورودها على هذه الوزن مبالغة أيضاً في تكثيرها وتجاوزها للحد في الزيادة.

المرتبة الخامسة: في أبنية المصادر المعتلة وهي نوعان:

أحدهما[6]: مصدر ما اعتلت عينه من أفعل، فإنهم يقولون فيه(إقالة وإقامة وإطالة) والأصل فيه إقوالاً وإطوالاً وإقواماً، فأعلوه حملاً له على إعلال فعله بحذف عينه، وجعلوا هذه التاء عوضاً عنها فقالوا (إقامة وإطالة وإقامه)، وقد تجيء بغير تاء إذا كان مضافاً، قال الله تعالى {وإقام الصلاة[7]} لأن المضاف إليه قد سد مسدها.

وثانيهما[8]: مصدر ما اعتلت لامه من فعّل(ج/٢٥٢) فإنهم يقولون فيه(تَعْزية، وتَسلِية) والأصل فيه تَعَزِّياً وتَسلِّياً، لأن مصدر(فعَّل) يأتي على التفعيل (فاجتمع ياءان، فخففوه بطرح لامه، وعوضوا عنها تاء التأنيث فقالوا عند ذاك تعزية)[9]

١- نسبة سيبويه إلى زيد الخيل وهو في الكتاب(٩٦/٤) والخصائص(٣٦٧/١) و(٣٠٤/٢) وابن يعيش(٥٠/٦-٥٥) والمكيس المعروف بالكَيْس وهو العقل والتوقد.

٢- ذكره الزمخشري في المفصل(٥٠/٦) وانظر ابن يعيش(٥٥/٦) ولم ينسبه لأحد وهو في الخصائص(٣٦٨/١) قال في الخصائص: فقوله(مصلصله) يجوز أن يكون مصدراً أي في صلصلة، ويجوز أن يكون موضعاً للصلصلة.

٣- ذكره الزمخشري في المفصل شرح المفصل(٥٠/٦) ونسبه ابن يعيش لرجل من مازن وصدر البيت(وقد ذقتمونا مرة بعدة مرة) والشاهد فيه وضع المجرب موضع التجربة. انظر ابن يعيش(٥٣/٦).

٤- انظر شرح المفصل(٥٥/٦).

٥- انظر شرح المفصل(٥٦/٦).

٦- انظر شرح المفصل (٥٨/٦) وشرح الشافية(١٦٣/١).

٧- الأنبياء آية: ٧٣.

٨- انظر شرح المفصل(٥٨/٦) وشرح الشافية(١٦٣/١-١٦٤).

٩- ما بين القوسين س من (ب).

وتسلية، وقد جاء على الأصل في قوله: فهي تنزي دلوها تنزياً كما تنزي شهلة صبيا[1]. فهذه زيدة الكلام في أبنية المصادر. **الفائدة الثانية في كيفية عمل المصادر:** اعلم أن العمل في المصادر لا يشترط فيه زمان كاسم الفعل، وإنما وجب ذلك فيه لأنه مقتض للعمل كاقتضاء الفعل لأنه في معناه، وفيه حروفه فصار مطابقاً للفعل في لفظه ومعناه، فعمل عمله[2]، وله في العمل ثلاث حالات.

الحالة الأولى: أن يكون منوناً تقول(أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً)، و(عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً)، فيعمل(ب/٣١٦) عمل الفعل، فيرفع الفاعل وينصب المفعول كما ذكرنا، ويجوز في هذه الحالة طرح الفاعل فتقول(أعجبني ضربٌ زيداً)، وطرح المفعول فتقول(عجبت من ضربٍ زيدٌ)، وإنما ساغ هاهنا طرح الفاعل لأنه لم يقع عمدة في الكلام لأن الجملة قد استقلت دونه، فلم يلزم وجوب ذكره كما لزم ذكره مع الفعل لأن الفعل لا يستقل بدونه(أ/٢١٠) وأما المفعول فإنما جاز طرحه لأنه فضلة في الكلام فساغ حذفه[3].

الحالة الثانية: أن يكون مضافاً إلى الفاعل كقولك(أعجبني ضربُ الأمير اللصَ)، (ودق القصارِ الثوبَ)، وإلى المفعول كقولك(ضرب اللصِ الأميرُ) و(دق الثوبِ القصارَ) ويجوز طرح الفاعل والمفعول مع الإضافة أيضاً فتقول(أعجبني ضرب اللص)، و(دق الثوب) فتحذف الفاعل، وتقول(أعجبني ضرب الأمير ودق القصارِ[4]) فتحذف المفعول أيضاً، وإنما ساغ هاهنا لما ذكرنا في المنوَّن.

الحالة الثالثة: أن يكون مستعملاً مع اللام كقولك(أعجبني الضرب زيداً[5]) وهو قليل[6] قال الله تعالى {لا يحب الله الجهر بالسوء من القول[7]}، فأعمله بالمفعول المجرور، وأنشد النحاة في إعمال المعرف باللام:

١- الشاهد في شرح الشافية(١/١٦٥) والمفصل شرح المفصل(٦/٥٨) وانظر شرح المفصل(٦/٥٩) وانظر شرحه في شرح شواهد الشافية للبغدادي.
٢- انظر ابن يعيش(٦/٦٠) والكتاب(١/١٨٩).
٣- انظر ابن يعيش(٦/٦١) والكتاب(١/١٨٩).
٤- انظر الكتاب (١/١٩٠) وابن يعيش(٦/٦١) وابن عقيل(٢/١٠٢).
٥- انظر الكتاب(١/١٩٢) وابن يعيش(٦/٦٣) والرضي(٢/١٩٦) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقة:١٣٦.
٦- وهو قول ابن الحاجب ورقة:١٣٦، قال ابن يعيش: ولا أعلمه جاء في التنزيل وقال الرضي(وقيل: ولم يأتِ في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح، بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى(لا يحب الله الجهر بالسوء من القول) ويجوز أن يقال: إن(من ظلم) فاعل المصدر أي أن يجهر على البناء للفاعل و الاستثناء متصل، ويجوز أن يقال أن التقدير(أن يجهر) على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً، ويجوز أن يقال هو متصل والمضاف محذوف أي إلاّ(جهر من ظلم) انظر شرح الرضي(٢/١٩٦) وإملاء ما من به الرحمن(١/١٩٩).
٧- النساء آية: ١٤٨.

*لقد علمت أولى[1] المغيرة أنني كررت   فلم أنكل عن الضرب مسمعاً[2])

الفائدة الثالثة: (ج/٢٥٣) في ذكر أحكام المصدر وهي أربعة:

أولها: أنه يعمل عمل فعله من غير اشتراط من مستقبل ولا حال، لأنه في معنى الفعل، فلهذا كان عمله مطلقاً[3].

وثانيها: أنه لا يجوز تقديم معموله عليه لأنه من صلته، والصلة لا يجوز تقديمها على الموصول[4].

وثالثها: أنه لا يجوز إضماره، وهو عامل فلا يجوز أن تقول(مروري بزيد حسنٌ وهو بعمرو قبيح[5])، لأن المصدر إنما كان عاملاً لأن حروف الفعل فيه موجودة، ومع الإضمار لا يبقى فيه شيء من حروف الفعل، فلهذا بطل إضماره مع كونه عاملاً.

ورابعها: أن الفعل(ب/٣١٧) إذا ذكر مع المصدر في مثل قولك(ضربت ضرباً زيداً) فالعمل هاهنا للفعل، وإنما ذكر المصدر من أجل التأكيد، وإن حذف الفعل وجيء بالمصدر مطلقاً في مثل قولك(ضرباً زيداً) فالعمل للفعل أيضاً[6]. وإن كان المصدر بدلاً عن الفعل بحيث لا يذكر الفعل معه في مثل قولك(سقيا ورعيا زيداً)، احتمل وجهين، **أحدهما:** أن يكون العمل للمصدر لقيامه مقام الفعل، وكونه عوضاً عنه[7]، **وثانيهما:** أن يكون العمل للفعل لأنه هو الأصل في العمل دون غيره. فهذا هو الكلام في المصادر، وبتمامه يتم الكلام في القسم الرابع من العوامل اللفظية وهي الأسماء.

القسم الخامس: من العوامل وهو الذي يعمل عمل الفعل، وليس بمشتق، وإنما هو واقع موقع المشتق، ونازل منزله.

١- وردت في النسخ (أولو) وهو خطأ لأن (أولو) أصحاب، وهي (أولى) يعني أولها.

٢- انظر الكتاب(١/١٩٣) نسبه سيبويه إلى مرار الأسدي ونسب في ابن يعيش والخزانة إلى مالك بن زغبة الباهلي والخزانة(٣/٤٣٩) وشرح الرضي على الكافية(٢/١٩٧) وابن يعيش(٦/٦٤) والمغيرة: الخيل تخرج للغارة والمراد فرسانها، والنكول: النكوص والرجوع جبناً وخوفاً ومسمع، أحد بني قيس ابن ثعلبة. وفي الكتاب لحقت مكان كررت فيجوز أن يكون(مسمع منصوباً بـ(لحقت) لا بكررت، فلا تكون فيه حجة. انظر ابن يعيش(٦/٦٤) وابن عقيل(٢/٩٧).

٣- انظر شرح المفصل لابن يعيش(٦/٦٧) وشر الكافية للرضي(٢/١٩٢) وشرح الكافية لابن الحاجب ورقة ١٣٥.

٤- انظر شرح المفصل(٦/٦١) و(٦/٦٧) وابن الحاجب ورقة: ١٣٥ وشرح الرضي(٢/١٩٥).

٥- انظر شرح المفصل لابن يعيش(٦/٦٠).

٦- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:١٣٦.

٧- انظر شرح المفصل(١/١١٤).

(قال الشيخ: ومنها نوع يعمل عمل الفعلٍ وليس بمشتق وإنما هو واقع موقع المشتق وذلك كل ظرف وقع صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً فإنه يعمل في الأحوال النصب مثل قولك(زيد عندك ضاحكا)، فعندك وقع موقع مشتق وهو ثابت أو موجود وكذلك أسماء الإشارة كقولك(هذا زيد واقفاً)، (وهذه هند واقفة) فهذا واقع موقع أشير وأشرت، وأنبه أو نبهت(أ/٢١١). وهذان الضربان لا يتقدم معمولهما عليهما إلا أن يكون المعمول ظرفاً. ومنها نوع يعمل عمل الحروف وهي الأسماء المضافة إضافة ملك أو إضافة جنس، وضرب يجر بمعنى(ب/٣١٨) اللام قولك(هذا غلام زيد)، وضرب يجرُ بمعنى(من) كقولك(هذا ثوب خز)، ولا يتقدم شيء من معمول المضاف إليه على المضاف ولا المضاف إليه. تقول(أنت مثل ضارب زيداً)، ولا يجوز(أنت زيداً مثل ضارب) لأنه لا يتقدم معمول المضاف إليه بمعمول المضاف إليه، وكذلك أجازوا ذلك مع(غير) فقالوا(أنت زيداً غير ضاربٍ) أجروه مجرى(أنت زيداً لا ضارب)، لأن(غير) قد تكون بمعنى(لا) فكأنك قلت(أنت زيداً لا ضارب) فهذه جملة الأسماء العاملة على اختلاف أنواعها)؏.

قال السيد الإمام: اعلم أن جميع ما تقدم من الأقسام الأربعة إنما هو كلام في العوامل المعنوية والعوامل اللفظية من الأفعال والحروف والأسماء، وهذا قد جعله الشيخ من جملة الأسماء العاملة وهو انتباه في الترتيب منه، لأنه ليس داخلاً في جملتها، (ج/٢٥٤) وإنما هو قسم برأسه، فلهذا أفردناه وهو مشتمل على ثلاثة أنواع.

النوع الأول: الحروف والظروف إذا وقعت أخباراً أو صفات أو صلات أو أحوالاً، فإنها تعمل في الأحوال النصب، مثال الإخبار(زيد عندك أوً في الدار، قائماً) فهذه الحال وهي قولنا(قائماً) إنما كان منتصباً بالظرف والحرف الذي تقدم ذكرها والأصل(زيد مستقر عندك أو في الدار)، لأن الظروف والحروف لابد لها من متعلق يعمل فيها، فحذف هذا لأسم وهو قولنا (مستقر) وأقيم الظرف والحرف مقامه فعمل عمله، فلك في(قائم) وجهان:

أحدهما: نصبه على الحال كما ذكرنا، فإذا نصبته على الحال كان الظرف معتمداً بالخبر[1] وهو الأصل فيه والحال معمول[2] له، **وثانيهما:** رفعه، و إذا رفعته كان الظرف فضلة في الكلام، والعمدة في الإخبار على(قائم) والظرف متعلق به ومثال إذا وقع صفة مثل قولك (مررت برجل في الدار ضاحكاً)، (فضاحكاً) حال من الظرف لما وقع في موضع الصفة لرجل متعلق باستقرار محذوف، ومثاله إذا وقع صلة (الذي في الدار ضاحكاً يعجبني) (فضاحكاً) حال من الضمير في الظرف لما

١- معنى قوله: كان الظرف معتمداً بالخبر إذا كان الظرف هو الخبر وهو عندك.

٢- الكتاب (٨٨/٢) و(١٢٤/٢) وشرح المفصل(٥٧/٢).

وقع صلة، ومثال إذا وقع حالاً في مثل قولك(زيد عندك في الدار ضاحكاً يعجبني) فضاحكاً حال من الضمير الحاصل في الظرف لأنه واقع في موضع الحال، فعملت الحال في مثلها هاهنا، فصار هذا النوع عاملاً فيما ذكرناه كما ترى[1].

النوع الثاني الأسماء المضافة: إضافة معنوية، إما بمعنى اللام كقولك (سرج الدابة(ج/٢٥٥)، وغلام زيد، وخاتمه وغلام رجل، وثوبه، ودابته)، وأما بمعنى(من) كقولك (ثوب خز وباب ساج وخاتم فضه وسوار ذهب) وأما بمعنى(في) كقولك(مكر الليل، وضرب اليوم)، فالعامل في المضاف إليه إنما هي الحروف(أ/٢١٢) المقدرة[2]. إما(اللام أومن أو في) بواسطة المضاف وقد قدمنا ذكر الخلاف في العامل في المضاف إليه فلا حاجة إلى إعادته[3]، وهذا النوع مخالف للأول، لأن النوع الأول عمله النصب، وإنما عمل فيه لنزوله منزلة المشتق، وإن لم يكن مشتقاً على الحقيقة وهذا عمله الجر، وإنما عمل بواسطة الحرف المضمر وهو أحد الحروف الثلاثة فإذا عرفت أن(ب/٣٢٠) العامل مضمر كما حققناه كان عمله ضعيفاً، ويتفرع على ضعفه أمران: **أحدهما:** أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء فلا يجوز أن تقول(لقيت غلامَ واللهِ زيدٍ) ولا(لبست خاتمَ واللهِ فضةٍ) فلمكان ضعف عمله لم يجز أن يفصل بينه وبين معموله بغيره، ولكونهما أيضاً بمنزلة الشيء الواحد، وقد أجازوا الفصل بالظرف لسعته في مثل قولك(لقيت غلامَ الليلةَ زيدٍ)، و(لبست خاتمَ اليومَ فضةٍ) لكثرته في كلامهم[4].

١- الكتاب(٨٩/٢) واستشهد بقول النابغة:*فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع*.

٢- تقدم في باب الإضافة.

٣- في باب الإضافة. وانظر تعليقنا هناك وقد بينا أن العامل هو المضاف وليست حروف الجر وانظر الكتاب(٤٢٠/١).

٤- انظر ابن يعيش (١٩/٣) قال سيبويه: ولا يجوز يا سارق الليلةَ أهل الدارِ إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور- أي المضاف والمضاف إليه- انظر الكتاب(١٧٦/١-١٧٧) ومما استشهد به سيبويه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف قول عمرو بن قميئة:

لما رأت سا تيدما استعبرت لله درُّ اليومَ من لامها

وقول أبي حية النميري: * كما خُط الكتابُ بكف يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ.

والإمام يحيى لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف، واستشهد سيبويه في أبيات على جواز الفصل بغير الظرف نحو قول الأعش:

ولا نقاتل بالعصـ ي ولا نرامي بالحجارة

إلا عُلالـة أو بُدا هة قارحٍ نهد الجُزارة *

والشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأسمٍ نقتضي الإضافة أيضاً وهو(بداهة) ابن يعيش(٢٢/٣)

وقال ذو الرمة: *كأن أصوات من إيغالهن بنا ذ أواخر المَيْس أصوات الفراريج* ابن يعيش(٧٧/٣)

والفصل هنا بين المضاف والمضاف إليه وهو أصوات أواخر، فصل بينهما (من إيغالهن بنا) قال سيبويه: فهذا قبيح. الكتاب(١٧٨/١-١٨٠).

وثانيهما: أنه لا يجوز تقديم شيء من معمول المضاف إليه على المضاف، وهو في الجواز وتركه واقع على الثلاثة أوجه. **أحدهما:** ممتنع بلا خلاف وذلك في مثل قولك(أنت زيداً مثل ضاربٍ) لأن (زيداً) معمول الضارب، وقد قدمته على(مثل) المضاف إلى ضارب، فلم يجز لما ذكرناه.

وثانيهما: جائز بلا خلاف وهي في مثل قولك (أنت زيداً لا ضاربٌ) لأن (لا) ليست مضافة إلى ضارب، وإنما هي حرف للنفي، فلم يكن فيها ما يمنع من تقديم(ج/٢٥٦) المعمول كما كان في(مثل).

وثالثها: جائز وممتنع على حسب الخلاف، فأما منْ منعها فلأن(غيراً) في معنى(مثل) لاشتراكها في الاسمية ولزوم الإضافة فإذا امتنع في (مثل) امتنع في(غير) لتماثلهما، وأما من جوزها فلأن (غيرٍ) في معنى(لا) فإذا جاز في(لا) جاز في(غير)، وهذه المسألة في مثل قولك(أنت زيداً غير ضارب).

النوع الثالث: ما ليس بمشتق ولا نازل منزلة المشتق وإنما هو في معنى المشتق: وهذا كاسم الإشارة، وها التنبيه، فإنهما يعملان في الأحوال النصب، كقولك(ها زيدٌ واقفاً) و(ذا زيدٌ واقفاً) و(هؤلاء الزيدون واقفين) وإنما(ب/٣٢١) عملا النصب لأن معناها أنبه، ومعنى(ذا) و(أولاء) أشير فلما كانت(أ/٢١٣) في معنى الفعل كما ذكرنا عملت في هذه الأحوال النصب[1]، والفرق بين هذا النوع والنوع الأول، أن الأول واقع موقع المشتق لأن الظروف والحروف إذا وقعت في تلك المواقع التي ذكرناها نزلت منزلة قولنا كائن ومستقر وثابت، وهذه أمور مشتقه، وهذا النوع ليس كذلك بل إنما هو مشعر بالفعل ودال عليه، وليس واقعاً موقعه، والمعنى فيه قريب، واعلم أن الأحوال لما كانت فضلة في الكلام عملت فيها الأفعال وما كان يشم رائحة من الأفعال، فأما ما عمل الأفعال فيها فهو ظاهر وقد فصلناه، وما ما يشم رائحة منها فهو نوعان:

أحدهما: أن يكون معنى الفعل فيه واضحاً جلياً كما ذكرنا في اسم الإشارة وحرف التنبيه، وقد ورد به التنزيل في قوله تعالى{ وهذا بعلي شيخاً[2]} وقوله تعالى{ فتلك بيوتهم خاوية[3]}(ج/٢٥٧).

وثانيهما: أن يكون معنى الفعل فيه خفياً يستدرك بدقيق النظر ويلحظ بعين الإشفاق ويتلطف في استخراج معناه بالفكر الصافي، ولنذكر فيه ثلاث مسائل:

١- انظر الأمالي النحوية: ابن الحجب د. عثمان بن محمد، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥. (١٠٥/٤) وشرح الرضي على الكافية(٢٠١/١).

٢- هود آية: ٧٢.

٣- النمل آية: ٥٢.

المسألة الأولى: قوله تعالى {كلا إنها لظى *نزاعة للشوى[1]} فمن قرأها بالنصب[2] في(نزاعة). ففيها وجهان: **أحدهما:** أن تكون حالاً مؤكدة فلا تحتاج إلى ذكر عامل لأنها مؤكدة للجملة الأولى معطية لمعناها، مقررة له.

وثانيهما: أن تكون حالة منتقلة، فحينئذٍ يكون العامل فيها ما في قوله لظى من معنى التلظي، فكأنه قال تتلظى في نزعها للشوى.

المسألة الثانية: قوله تعالى {وهو الله في السموات وفي الأرض[3]} للحرف تعلقان:

أحدهما: تعلق المفعولية والعامل فيه ما في قوله(الله)(ب/٣٢٢) من معنى الاشتقاق أي وهو المعبود في السموات أو هو المتوحد بالالهية[4]، **وثانيهما:** تعلق الأحوال، وهي إما مؤكدة فلا تحتاج إلى تقدير عامل لأنها مقررة للجملة الأولى مفيدة لمعناها، وأما منتقلة، فيكون العامل فيها ما في اسم الله تعالى من معنى الاشتقاق، وهو المعبود ثابتاً في السموات والأرض أو هو المتوحد بالإلاهية ثابتاً في السموات وما شاكله.

١- المعارج آية: ١٥-١٦.

٢- قرأ حفص عن عاصم وأبو عمرو في رواية عنه وأبو حيوة، والزعفراني والترمذي وابن مقسم(نزاعةً) بالنصب على الحال. وقال أبو علي الفارسي: حمله على الحال بعيد؛ لأن ليس في الكلام ما يعمل في الحال، وقيل العامل فيها ما دل عليه الكلام من معنى التلظي، أو النصب على الاختصاص. وقرأ الجمهور(نزاعة) بالرفع على أنه خبر ثانٍ لأنَّ، أو خبر مبتدأ محذوف، أو تكون لظى بدلاً من الضمير المنصوب ونزاعة خبر إن... انظر فتح القدير(٥/٢٩٠) و إملاء ما من به الرحمن(٢/٢٦٩) والدر المصون(١٠/٤٥٧) والقرطبي(١٨/٢٨٧) على معنى أنها تتلظى في حال نزعها للشوى. وهناك وجه محتمل لم يذكره الإمام -رحمه الله- وهو نصب(نزاعة) على الاختصاص ذكره ثلاثة من أئمة التفسير الزمخشري في الكشاف(٤/١٥٨) وقال الغرض منه التهويل، والقرطبي(١٨/٢٨٨) والسمين الحلبي(١٠/٤٥٧). ونقل السمين الحلبي عن المبرد منع النصب في نزاعة. قال وهذه جرأة منه على قراءة متواترة لا نوافقه عليها. وانظر السبعة في القراءات لمجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر. ص٦٥١. والعشر في القراءات: ابن الجزري، تحقيق: محمد دهمان، دمشق، ١٣٤٥.(٢/٣٩٠). الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مكتبة الغزالي، ومؤسسة العرفان.(١٨/٢٨٧). والبحر المحيط لأبي حيان، مصر، ١٣٢٨. (٨/٣٣٤). والدر المصون: السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم/ دمشق.(١٠/٤٥٧). ومن ذكر أنها حال مؤكدة، القرطبي(١٨/٢٨٧) قاسها على قوله تعالى(هو الحق مصدقاً) وكذلك السمين الحلبي(١٠/٤٥٧).

٣- الأنعام آية: ٣.

٤- انظر فتح القدير(٢/٩٩) وقال ابن جرير: هو الله في السموات ويعلم سركم وجهركم في الأرض.

المسألة الثالثة: قوله تعالى(أ/٢١٤) {هؤلاء بناتي هن أطهر لكم[١]} فيمن قرأها أطهرَ بالنصب[٢]، قال سيبويه أما قراءة ابن مروان أطهر بالنصب فقد احتبى في لحنه[٣]، وعن أبي عمرو بن العلاء[٤] من قرأها منصوبة فقد تربع في لحنه، والمختار في توجيه هذه القراءة المنصوبة أن يقال إن(هؤلاء) مبتدأ، و(هنّ) مبتدأ ثاني، و(بناتي) خبر لهنّ، والجملة خبر لهؤلاء و(أطهر) منتصب(ج/٢٥٨) على الحال، والعامل فيه اسم الإشارة، وهو هؤلاء، وفيه تقديم وتأخير، وتقديره: هؤلاء هنّ بناتي مطهرات عن التحريم في ركوب الفاحشة فهذا هو الأولى في تمشية هذه القراءة من غير حاجة إلى تقدير الاشتقاق في بناتي كما زعمه ابن بابشاذ[٥]، وهذا القدر كاف في التنبيه على العوامل التي تشعر بالاشتقاق وبتمامه تم الكلام في الفصل الثامن، وهو العامل **والحمد لله رب العالمين.**

١- هود آية: ٧٣.

٢- في فتح القدير: وقرأ الحسن وعيسى بن عمر بنصب أطهر وقرأ الباقون بالرفع وأعربها صاحب فتح القدير: هؤلاء: مبتدأ، وخبره بناتي، وهن ضمير فصل وأطهر حال. وقد منع الخليل وسيبويه والأخفش مثل هذا، لأن ضمير الفصل الذي يسمى عماداً إنما يكون بين كلامين بحيث لا يتم الكلام إلا بما بعدها نحو: كان زيدٌ هو أخاك. انظر فتح القدير(٤١٥/٢) وأعربها العكبري كإعراب الشوكاني في وجه، وفي وجه آخر على النحو التالي: هنَّ مبتدأ ولكم خبر، وأطهر حال، والعامل فيه ما فيهن من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل العامل(لكم) لما فيه من معنى الاستقرار. انظر إملاء ما من به الرحمن(٤٣/٢) وفي حاشية الكتاب(٣٩٧/٢).

قلت والذين رويت عنهم قراءة(أطهر) بالنصب، هم الحسن وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي، والحسن مولى الأنصار مدني، وزيد بن علي مدني، وعيسى بن عمر ثقفي، وسعيد بن جبير من أزد قريش، أما محمد بن مروان فكوفي.

٣- ليست هذه عبارة سيبويه وإنما قال سيبويه وأما أهل المدينة (فينزلون) هو هاهنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، وقال: السيرافي: هذا الكلام- أي كلام سيبويه- إذا حمل على ظاهره غلط وسهو؛ لأن أهل المدينة لم يحكِ عنهم إنزال(هو) في النكرة منزلتها في المعرفة، والذي حكي عنهم: هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم بالنصب، وهؤلاء بناتي جميعاً معرفتان وأطهر لكم منزل منزلة المعرفة في باب الفصل، والذي أنكر سيبويه أن يجعل(ما أظن أحداً هو خيراً منك) فصلاً، وليس هذا مما حُكي عن أهل المدينة. أما قوله: فقد احتبى في لحنه: فهو قول أبي عمرو وقال سيبويه فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. انظر الكتاب(٣٩٦/٢-٣٩٧).

٤- هو العلم المشهور في علم القراءة واللغة العربية، أخذ النحو عن نصر بن عاصم، وأخذ عنه يونس والخليل واليزيدي روي عنه أنه قال: أكثر من تزندق بالعراق. لجهلهم بالعربية. ذكر ابن الأنباري أنه توفي سنة ١٥٤هـ في خلافة المنصور. انظر نزهة الألباء صـ:٣٠-٣٥ وأخبار النحويين البصريين صـ:٤٦ والفهرست لابن النديم صـ٤٢ والإنباه(١٢٥/٤).

٥- انظر شرح المقدمة(٨٢/٢) قال ابن بابشاذ والعامل في الحال المعنى المقدر في بناتي، لأن بناتي واقع موقع شريفات أو مقدمات وذلك المعنى هو الناصب لأطهر على قراءة من نصب. انظر البحر المحيط(٢٤٧/٥) والمحتسب(٣٢٥/١) والمقتضب(١٠٠/٤).

الفصل التاسع

التابع

(قال الشيخ: التابع في العربية هو الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل، وجملة التوابع خمسة، التأكيد والنعت، وعطف البيان، والبدل، والنسق)ﷺ.

قال السيد الإمام :

قبل الخوض(ب/٣٢٣) في كل واحد من أنواع التوابع، فلابد البحث عن أمرين: **أحدهما:** في حقيقة التوابع، **وثانيهما:** في ذكر خلاف الناس في العامل في التوابع.

البحث الأول: عن حقيقة التوابع واعلم أن ماهيتها(كل ثان[1] من غير واسطة، أو بواسطة[2] بإعراب سابقه من جهة واحدة على الدوام[3]) فقولنا كل ثان عام يدخل فيه التوابع وغيرها، وقولنا بواسطة أو من غير واسطة يعم التوابع كلها ويدخل فيها العطف بالحرف وسائرها، وقولنا بإعراب سابقه يخرج عنه الخبران، في باب (كان، وإن) فإنهما داخلان في خبر الثواني ولكن ليسا معربين بإعراب سابقهما لاختلاف إعراب الأول والثاني فيهما، وقولنا من جهة واحدة يحترز به عن(ج/٢٥٩) الثاني في باب(علمت) والثالث من باب أعلمت في مثل (أ/٢١٥) قولك (علمت زيداً القائم) و(أعلمت زيد عمراً القائم) فإنهما معربان بإعراب سابقهما ولكن ليس من جهة واحدة بل من جهتين لأن انتصاب الأول بالمفعولية المسندة إليها وانتصاب الثاني بالمفعولية المسندة، لأن وضع هذه الأفعال من أجل تقرير المفعول على صفة، فالجهة متغايرة، وإن اشتركا في المفعولية المطلقة بخلاف قولنا أكرمت زيداً القائم، فإن القائم منتصب بعين ما انتصب به زيد، ينصب عليهما العامل انصبابة واحدة وقولنا على الدوام يحترز به عن خبر المبتدأ، فإنها ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة وهي الابتداء ولكن أمر حادث وليس ثابتاً كسائر التوابع وهذه (الماهية لا تنفك عن نظر[4]، والحق

١- في (أ) سابق.

٢- في (ب) (و) مكان (أو).

٣- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة٨١. وشرح الرضي(٢٩٨/١) وتعليق الشريف الجرجاني على الرضي(٢٩٨/١) وهذا تعريف ابن الحاجب.

٤- انظر تعليق الرضي على هذا الحد، لذا قال الرضي في حد ابن الحاجب الذي نقله الإمام يحيى: ولو قال كل ثان بإعراب سابقة لأجله. أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول، لم يرد عليه ما ذكرنا. شرح الكافية للرضي(٢٩٩/٢).

أن يقال في ماهيتها (هو كل لاحق لأول لو أعرب ذلك الأول لكان(ب/٣٢٤) إعراباً منسحباً عليه لفظاً أو محلاً[١]، وتفسير مقصودنا بهذه العقود قد أودعناه كتاب المحصل[٢] فأغنى ذلك عن تكريره، والحمد لله رب العالمين. فهذه حقيقة التوابع)[٣].

المبحث الثاني: في ذكر خلاف الناس في العامل في التوابع: اعلم أن النحاة مختلفون في العامل في التوابع على أربعة مذاهب. فمنهم من ذهب إلى أن العامل الأول منسحب على التابع والمتبوع ينصب عليهما عمله إنصبابة واحدة، ومنهم من قال إن العامل فيها كلها أجمع تكرير عامل الأول. وهذا خطأ، لأن العامل لو تكرر في الصفة لا نقلب حكمها لأنها تابعة وليس لها حظ الاستقلال. ومنهم من ذهب إلى أن العامل[٤] فيها أنفسها، وأن العامل في الصفة كونها صفة، والعامل في البدل كونه بدلاً وهكذا القول في سائرها[٥]، وهذا أيضاً خطأ لأنه لو كان الأمر كما زعموا للزمت طريقة واحدة في الإعراب ولم تخرج عنها، وخلاف هذا معلوم فبطل قولهم (ج/٢٦٠) ومنهم من فرق بين التوابع، وقال: إن العامل في العطف بالحرف، والبدل

١- وعرف الزمخشري التوابع بأنها: هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها. شرح المفصل(٢٨/٣) وقال ابن يعيش: هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل. شرح المفصل(٢٨/٣) ووافق ابن هشام الزمخشري في تعريفه للتوابع. وعلق الاستاذ محي الدين عبد الحميد على تعريف ابن هشام بقوله: وأما ما اشتهر عند النحاة فهو قولهم: التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد وليس خبراً. قطر الندى صـ:٣٩٩ وهذا تعريف الأشموني انظر حاشية الصبان على الأشموني(٥٧/٣) وأرى أيسر تعريف هو قول ابن عقيل: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً. ابن عقيل(١٩٠/٢) وقال ابن مالك: هو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً. شرح التسهيل(٢٨٦/٣).

٢- المحصل كتاب للإمام يحيى بن حمزة شرح فيه كتاب المفصل للزمخشري ومنه بعض الأجزاء في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء.

٣- ما بين القوسين س من (ج).

٤- في (ج) العائد.

٥- انظر ابن يعيش(٣٨/٣) وقال الرضي: أما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة أقوال. قال سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع. وقال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة. وقال بعضهم: إن عامل الثاني مقدر في جنس الأول. انظر الرضي(٢٩٩/١) والأشموني(٥٨/٣) وانظر الكتاب(٤٢١/١). أما البدل فذهب الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول استدلالاً بالسماع والقياس، وأما السماع فنحو قوله تعالى(لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم) وأما القياس فلكونه مستقلاً ومقصوراً بالذكر. انظر شرح الكافية للرضي(٣٠٠/١)
وفي الهمع: أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازاً مع الظاهر ووجوباً مع الضمير نحو مررت بزيد به وهو قول الجمهور، وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه. انظر الصبان على الأشموني(٥٨/٣) أما عطف النسق: قالوا مقدراً وقيل حرف العطف نيابة. الصبان على الأشموني(٥٨/٣).

هو تكرير العامل، وفي سائرها حكم العامل الأول[1] وهذا أيضاً خطأ، لأن قضية التوابع واحدة فلا معنى للفرق. والمختار عندنا هو الأول، وهو القول بالانسحاب وعليه جماهير البصريين في جميع التوابع إلا في العطف، لأن التوابع فيما عدا العطف في حكم التتمة[2] والتكملة لما قبلها فيجب أن تكون مندرجة تحت أحكام المتبوعات فيقع عليها العامل وقوعاً(أ/٢١٦) واحداً، وأما العطف فهو مغاير للأول فيجب الحكم فيه بتكرير العامل، لأن له حظ الاستقلال بخلاف سائرها، فإذا عرفت هذا فاعلم أن التوابع خمسة، التأكيد والنعت، وعطف البيان، والبدل، والنسق. ونحن نذكرها واحداً واحداً ونفصل أحكامها بعون الله تعالى.(ب/٣٢٥).

(قال الشيخ: أما التأكيد فهو تمكين المعنى في النفس بإعادة لفظ أو معنى، وجملة التواكيد المعنوية مع ما حمل عليها تسعة، وهي نفسه، عينه، كله، أجمع، أجمعون، جمعاء، جُمَع كلاهما، كلتاهما، والتابع: أكتع أبصع، أكتعون أبصعون كُتع بُصع، كتعاء بصعاء، كل هذه تؤكد بها المعارف دون النكرات كلها، إلا أنه إذا أكد المضمر المرفوع المتصل بنفسه أو عينه أكد الضمير قبله بضمير منفصل مثل قمت أنت نفسك، زيد خرج هو نفسه، وكلها لا يجوز عطف بعضها على بعض خلاف النعت، وكها تجري على ما قبلها في إعرابه إلا أجمع وجمعاء وجمع، فإنهن لا ينصرف فن، وكلها تكون مضافة إلى المضمر إلا هذه الثلاثة وأجمعين، وكلها قد يجوز أن تلي العوامل إلا هذه الأربعة وتوابعها)≅.

قال السيد الإمام :

كلام الشيخ هاهنا قد اشتمل على ثلاثة مواضع: **الأول:** في ماهية التأكيد وذكر صيغه، **والثاني:** في تقسيمه، **والثالث:** في بيان أحكامه.

أما الموضع الأول: وهو في بيان ماهية التأكيد وذكر صيغه، أما ماهيته(فهو تابع يدل على إيضاح المتبوع في نسبته أو شموله[3]) فقولنا تابع يشمله هو وغيره من

١- يقول ابن القيم في قوله تعالى(لمن شاء منكم أن يستقيم) التكوير آية: ٢٨. بدل من العالمين في قوله تعالى(إن هو إلا ذكر للعالمين) التكوير آية: ٢٧. وهو بدل بعض من كل. ثم يقول ابن القيم: وهذا من أحسن ما يستدل به على أن البدل في قوة ذكر عاملين مقصودين، فإن جهة كونه ذكراً للعالمين كلهم غير جهة كونه ذكراً لأهل الاستقامة، فإنه جهة كونه ذكراً للعالمين كلهم غير جهة كونه ذكراً لأهل الاستقامة بالحصول والنفع، فكما أن البدل أخص من المبدل منه، فالعامل المقدر فيه أخص من العامل الملفوظ في المبدل منه. ثم قال ولا بد من هذا فتأمله. البيان في أقسام القرآن لابن القيم، تصحيح طه يوسف شاهين من علماء الأزهر، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ١٣٨٨-١٩٨٦. صـ٨١. فهو يؤكد على أن عامل البدل غير عامل المبدل منه لا سيما إذا كان البدل بعض من كل.

٢- في حكم التتمة س من (ج).

٣- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:٨٧ وشرح الرضي(٣٢٨/١) وقال الأشموني: هو التابع الرافع احتمال إرادة غير الظاهر. الأشموني(٧٣/٣) وقال ابن عقيل(ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، أو توهم عدم إرادة الشمول. ابن عقيل(٢٠٦/٢-٢٠٧) وانظر شرح التسهيل(٢٨٩/٣) واللباب(٣٩٤/١).

سائر التوابع، وقولنا يدل على إيضاح المتبوع يخرج عن النعت، فإن النعت لا يدل على إيضاح المتبوع، ولكن يدل على حصول معنى فيه كما سيأتي مشروحاً[1]، وقولنا في نسبته أو شموله(ج/٢٦١) يخرج عن عطف البيان فإنه دال على إيضاح المتبوع ولكن ليس(ب/٣٢٦) في النسبة والشمول، والمراد بقولنا في نسبته أو شموله أن النسبة قولك (قام زيد نفسه، وخرج زيد عينه) والشمول قولك (مررت بالقوم كلهم، وجاؤوني أجمعون) فإنك إذا أتيت بهذين الأمرين فقد قررت المؤكد في نفس السامع ومكنته في قلبه عن أن يخالطه شك أو يعتريه في أمره ريب، وأما صيغه فاعلم[2] أنها على نوعين: **أحدهما**: مستقلة بنفسها في التأكيد غير تابعة لغيرها وهي هذه التسعة (نفسه عينه، كله، أجمع، أجمعون، جمعاء، جُمع، كلاهما، كلتاهما) فهذه الصيغ كلها موضوعة للتأكيد المعنوي في النسبة أو الشمول كما ذكرناها(أ/٢١٧).

وثانيهما: تابعة لأجمعين وهي ثلاثة (أَكْتع، وأَبْتع، وأَبْصع) فهذه الأمور الثلاثة لا تأتي في التأكيد إلا تابعة لأجمعين على إثره ولها[3] استعمالان: **أحدهما**:في الأصل، **وثانيهما**: في العرف.

فأما الاستعمال اللغوي فالكتع في الأصل هو التمام[4]، واشتقاقه من قولهم أتى عليه عام أكتع أي تام، والبتع في الأصل هو الطول في العنق[5]، واشتقاقه من قولهم فرس بتع أي طويل عنقه مع شدة مغرزه، والبصع بالصاد غير المعجمة هو الري واشتقاقه من قولهم: إلى متى تكرع ولا تبصع أي تروى[6]، وروى ابن الأعرابي[7] أنه بالضاد المعجمة[8]، فهذا هو استعماله في اللغة.

وأما الاستعمال العرفي، فقد استعملوها في تقرير فائدة المؤكد وتمكينه في النفس وتحقيقه، ولا تأتي إلا على أثر أجمعين تابعة له كما سنقرره.

١- في (ج) في شرحه.

٢- في (ج) أنه.

٣- في (ج) ثم لها.

٤- أنظر القاموس(٨٠/٣) والوسيط(٧٧٥/٢) وفي الوسيط عام كتع ليس أكتع كذلك في ابن يعيش(٤٠/٣).

٥- انظر القاموس(٣،٢/٣).

٦- انظر القاموس(٥/٣) ولسان العرب(١١/٨) ولم أجد هذا المعنى الذي ذكره الإمام. وإنما هذا المعنى موجود في مادة بضع وكذلك المثل انظر لسان العرب(١٣/٨).

٧- هو محمد بن زياد الأعرابي أبو عبد الله من أكابر أئمة اللغة ينتمي للكوفة، كان عالماً ثقة، و كان ربيباً للمفضل الضبي وسمع منه النوادر وأخذ عن أبي معاوية الضرير وأخذ عن ثعلب وعن أبي عكرمة الضبي وإبراهيم الحربي، قال ثعلب: انتهى علم اللغة والحفظ إلى ابن الأعرابي. قال علي بن أحمد بن النضر، توفي ابن الإعرابي سنة ثلاثين ومأتين ويقال إنه توفي إحدى وثلاثين ومائتين، وكان ذلك في خلافة الواثق. انظر نزهة الألباء صـ١١٩- ١٢٢ وإنباه الرواة(١٢٨/٢).

٨- انظر لسان العرب(١٦/٨).

وأما الموضع الثاني: وهو في تقسيم ألفاظ التوكيد(ج/٢٦٢)، فاعلم أنها تنقسم باعتبارات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبارها في نفسها إلى لفظي ومعنوي، فاللفظي إعادة لفظ الأول بعينه، ويكون على أربعة أوجه: في الاسم كقولك(زيد زيد قائم) (ب/٣٢٧) و(ضربت زيداً زيداً) وفي الفعل كقولك(ضربت ضربت زيداً) وفي الحرف (إن إن زيداً قائم[1]) وفي الجملة كقولك(زيد قائم زيد قائم) و(ضربت زيداً، ضربت زيداً) والمعنوي: هو تلك الألفاظ التسعة مع ما يتبعها.

التقسيم الثاني: باعتبار جريها على المؤكد إلى ثلاثة: إلى ما يكون مختصاً بالمثنى وهما (كلا وكلتا)، وإلى ما يكون مختصاً بالجموع وهو (كل وأجمعون)، وإلى ما يكون واقعاً في المفرد والمثنى والمجموع وهو (النفس والعين) تقول (جاء زيد نفسه، والزيدان أنفسهما والزيدون أنفسهم، والهندات أنفسُهن).

التقسيم الثالث: باعتبار كيفية استعمالها إلى ما يكون تابعاً للمؤكد في نفسه، وإلى ما يكون تابعاً لما[2] يتبع المؤكد، فالأول: تلك الألفاظ[3] التسعة على تصاريفها، والثاني: هو تلك الألفاظ الثلاثة التابعة لأجمعين، فهذا هو تقسيم ألفاظه على هذه الصورة.

وأما الموضع الثالث: وهو في ذكر أحكام هذه الألفاظ المؤكدة، فاعلم أن أحكامها على نوعين: عامة وخاصة. **فأما النوع الأول:** في الأحكام العامة فهي سبعة[4]، **أولها:** أنها كلها مشتركة في أنها كلها معارف إما بالإضافة(ج/٢٦٣) كالنفس والعين، وكلا وكلتا، وأما لأنها في معنى الإضافة كـ(أجمعون) وما تصرف منه؛ لأن معنى (جاءني القوم أجمعون)(أ/٢١٨)، أي جاءني القوم أجمعهم. واعلم أنا قد ذكرنا في باب مالا ينصرف أن تعريف جُمَع إنما هو لأنه في معنى العلم، وذكرنا

١- قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: إذا أريد توكيد الحرف الذي ليس للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكد ما يتصل بالمؤكد نحو(إن زيداً إن زيداً قائم)... ولا يجوز(إن إن زيداً قائم) ولعل الإمام يحيى نقل العبارة عن الزمخشري فالزمخشري ذكر في مفصله في توكيد الحرف(إن إن زيداً قائم) والعجيب أن ابن يعيش قال في شرحه على المفصل إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لاسيما إذا كان عاملاً. وسكت عن مثال الزمخشري. وكذلك في الأشموني والصبان والسيوطي وابن هشام واعتبروا قول الشاعر:

إن إن الكريم يحلُم مالم   يَرَيْن من أجاره قد ضيما شاذاً

انظر شرح المفصل(٤١/٣) وابن عقيل(٢١٥/٢) وأوضح المسالك(٢٧/٣) والأشموني(٨٢/٣) وشرح التسهيل(٣٠٣/٣).

٢- في (ب) للمؤنث لما يتبع المذكر.

٣- في (أ) الأفعال مكان الألفاظ.

٤- في (ج) أربعة.

هاهنا أنه في معنى المضاف وفيه نظر، فإن قلنا: إن تعريفه لأنه في معنى الأعلام اطرد القياس في أن التعريف في غير المنصرف لا يكون إلا بالعلمية أو ما في معناها فقط وإن قلنا تعريفه هاهنا لأنه في (ب/٣٢٨) معنى المضاف كما ذكرناها هنا كان التعريف في غير المنصرف منقسماً إلى ما يكون علماً وإلى غير ذلك كتعريف التأكيد. والمختار أن التعريف في غير المنصرف لا يكون إلا بالعلمية فقط، وأن تعريف(أجمعون) إنما كان لأنه في معنى المضاف، وحينئذٍ تكون العلة في منع الصرف عن(جُمع) إنما هو العدل والصفة كأحاد فيطرد القياسُ في غير المنصرف باتفاق التعريف بالعلمية، وتتلاءم ألفاظ التأكيد في التعريف بالإضافة على هذه التوجيه[١]. **وثانيها:** أنها مشتركة في أنه لا يؤكد بها إلا المعارف، لأن فائدة التوكيد تمكين المعنى في النفس وتحقيقه، وهذا لا يكون إلا في المعارف، وقد أجاز الكوفيون توكيد النكرة إذا كانت محدودة[٢] كقولهم: * قد صرت البكرة يوماً أجمعا[٣]* وهذا شاذ. **وثالثها:** أنها مشتركة كلها في أنه يؤكد بها الظاهر والمضمر(جاءني زيد نفسه) و(جئت أنت نفسك) و(رأيته نفسه) و(مررت به نفسه) فلا تجد فصلاً بينهما في صحة تأكيدهما بها[٤]. **ورابعها:** أنه لا يجوز عطف بعضها على بعض بخلاف النعت لأن النعوت كلها متغايرة فجاز عطف بعضها على بعض بخلاف التواكيد فإنه لاتغاير فيها[٥]. **وخامسها:** (أنها كلها مضافة إلى المضمر إلا أجمع وجمعاء وجُمَع وأجمعين لأنهم اكتفوا بتضمنها للإضافة عن ظهور صورة الإضافة فيها[٦].

---

١ - انظر الأشموني(٧٧/٣) وابن يعيش(٤٥/٣-٤٦).

٢ انظر ابن عقيل(٢١١/٢) وأوضح المسالك(٢٢/٣) والأشموني(٧٧/٣) وشرح المفصل(٤٥/٣) وشرح الكافية للرضي(٣٣٥/١) وقد أيد الكوفيين كل من الأخفش في المتقدمين وابن مالك وابن هشام، وقال الرضي: وليس ماذهبوا إليه ببعيد. انظر المراجع السابقة. ورد عليهم البصريون، قال ابن يعيش فيما ساقه الكوفيون من شواهد: ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس. انظر ابن يعيش(٤٥/٣)وقال ابن مالك: وأجازه بعضهم إذا أفاد ومنعه إذا لم يعد ثم ساق أمثلة على ما أفاد.

٣- البيت من شواهد الزمخشري انظر المفصل. شرح المفصل(٤٤/٣-٤٥) وابن عقيل(٢١١/٢) وشرح الكافية للرضي(٣٣٥/١) والأشموني(٧٨/٣) وانظر العينِي في حاشية الصبان على الأشموني(٧٨/٣) قال: قائله مجهول، وقال أبو البركات وقيل مصنوع لا يحتج به. والرواية الصحيحة: قد صرت البكرة يوما أجمعَ بلا تنوين أراد يومي أجمع، فالألف بدل من ياء الإضافة، وصرت صوتت، والبكرة للبئر. وانظر شرح التسهيل(٢٩٧/٣) واللباب(٣٩٦/١) والهمع(١٢٤/٢) والدرر(١٥٧/٢) والخزانة(١٨١/١). ثم قال ابن مالك: فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز وإن لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملته ثم ساق الشواهد. ثم ختم كلامه، فمن حكم بالجواز مطلقاً- وهم طائفة من الكوفيين أو بالمنع مطلقاً -وهم جماهير البصريين- فليس بمصيب وإن جاز من الشهرة أوفر نصيب. شرح التسهيل(٢٩٧/٣)

٤- انظر شرح المفصل(٤١/٣).

٥- انظر الأشموني وحاشية الصبان على الأشموني(٧٧/٣).

٦- الأشموني(٧٧/٣).

وسادسها: أنه يجوز أن تلي العوامل إلا هذه الأربعة لأنهم التزموا فيها التبعية، فلا تأتي خط إلا تابعة[1] لغيرها)[2]. **وسابعها:** (أنها كلها مشتركة في أنها معربة؛ وإنما كانت معربة؛ لأنه لا وجه(ج/٢٦٤) يقتضي بناؤها فوجب إعرابها وإن اختلف إعرابها، فبعضها معرب بالحركة كالنفس والعين(أ/٢١٩) وبعضها معرب بالحرف كقولنا(أجمعون) وكلا وكلتا إذا اتصلا بالمضمر)[3].

وأما النوع الثاني: (ب/٣٢٩) في الأحكام الخاصة وهي خمسة، **أولها:** أن النفس والعين مختصان من بين سائر ألفاظ التأكيد بأنهما إذا أكد بها المضمر المرفوع المتصل لم يكن بد من تقديم ضمير منفصل فتقول (القوم ذهبوا هم أنفسهم)، (وجاؤوني هم أعيانهم)، و(جئت أنت نفسك[4]) بخلاف غيرهما من التواكيد ولهذا تقول (القوم جاؤوني كلهم، وذهبوا أجمعون) فلا تحتاج إلى هذا الضمير في غيرهما[5]، فأما المضمر المنصوب والمجرور فيؤكدان من غير شريطة، فتقول(رأيته نفسه ومررت نفسه، ورأيتهم كلهم، ومررت بهم أجمعهم) فلا يحتاج هذا إلى ضمير[6]. **وثانيها:** أن كل وأجمعين مختصان في أنه لا يجوز التوكيد بهما إلا فيما كان ذا أجزاء أما حقيقته كقولك (جاءني القوم كلهم، وذهبوا أجمعون)، وإما حكما كقولك (شريت العبد كله، وملكت الجارية جمعاء[7]). **وثالثها:** أن جمعاء في نحو قولك (سرت الليلة جمعاء) وجُمع في نحو قولك (جاءني النساء جمع) يختصان بأنهما لا يتصرفان، أما جمعاء فللتأنيث، ولزوم التأنيث كحمراء، وأما جُمع فللتعريف والعدل كما قاله النحاة أو للصفة والعدل على ما اخترناه هاهنا، وقد تقدم ذكره في الأسماء التي لا تتصرف (وكذلك أجمع غير منصرف للوزن والصفة كأحمر)[8]. **ورابعها:** أن (كلا وكلتا وأجمعون) مختصة من بينها بأنها معربة بالحروف، أما أجمعون، فلأنه جمع في حق العالمين، فلهذا أعرب بالحروف كما سلف بيانه،(ج/٢٦٥) وأما كلا وكلتا فإنهما يعربان بالحروف إذا كان مضافين إلى المضمر في نحو قولك (جاءني المرأتان كلتاهما)، و(مررت بالمرأتين كلتيهما)، و(جاءني الرجلان كلاهما)، و(مررت بالرجلين كليهما)، وأما إذا أضيفا إلى

١- انظر الأشموني(٣/٨٤).
٢- ما بين القوسين س من (ج).
٣- س من (ج).
٤- انظر ابن يعيش(٣/٤٢-٤٣).
٥- انظر المفصل وشرحه(٣/٤٢-٤٣).
٦- انظر المفصل تكاد تكون عبارة الزمخشري بحالها شرح المفصل(٣/٤٢-٤٣).
٧- شرح المفصل(٣/٤٤).
٨- س ما بين القوسين من (ج).

الظاهر جر يا مجرى عصاً كقولك (جاءني كلا الرجلين ورأيت كلتا المرأتين)، وإنما وجب قلبهما مع المضمر حملاً لها على (لدى) لاشتراكهما(ب/٣٣٠) في لزوم الإضافة، حيث قالوا لدى زيد، ولديه. **وخامسها:** إن (أكتعين وأبتعين وأبصعين) مختصة من بينها بأنها لا تأتي للتأكيد إلا تابعة لأجمعين على أثره، ولا تلي الاسم المؤكد فتقول (جاءني القوم أجمعون أكتعون ابتعون أبصعون)، هذا هو القياس(أ/٢٢٠) المطرد في كلام العرب[١] وبعد هذا فيها ثلاثة مذاهب: **أحدها:** أن تأتي بأجمعين من غير ترتيب فيما بينها فتقول(جاءني النساء جُمع كُتع وجُمع بُتع، وجُمع بُصع)، وهذا المذهب يحكى عن ابن كيسان[٢]، **وثانيها:** أن تحذف أجمعين وتأتي بها مرتبة فتقول(جاءني القوم اكتعون ابتعون ابصعون[٣]). **وثالثها:** أن تحذف أجمعين وتأتي بها من غير ترتيب فتقول(جاءني القوم أبصعون) و(جاء النساء بتع) و(جاؤوني أكتعون) فهذا هو الكلام في التوكيد.

قال الشيخ:(فصل، وأما النعت فهو[٤] تحلية المنعوت بفعله أو بحليته أو بصناعته أو نسبه أو بلده[٥] أو (بذي) الذي بمعنى صاحب، وسبب هذه الخمسة ترتفع بها إلا(ذا) فإنها لا ترفع السبب مثال ذلك كله(مررت برجل قائمٍ، وقائمٍ أبوه، ورجل طويل وطويل أبوه، ورجل عالم وعالم ولده، ورجل مصري ومصري عمه، ورجل ذي مال، ولا يجوزِ مررت برجل ذي مال أبوه فترفع الظاهر، وإذا لم تجرِ ذلك رفعت الكل، وصار مبتدأ و خبراً مثل(مررت برجل ذو مال أبوه)، وكل ما لم يجز أن يرفع ظاهراً جاز أن تردهِ إلى المبتدأ أو الخبر مثل أفعل الذي لا يرفع الظاهر، تقول(مررت برجل أحسن منك وجهاً)، ولا يجوز (أحسن منك وجه)، فترفع به الظاهر إلا أن ترفع أفعل(ب/٣٣١)، وجملة الأمر أن النعت تابع للمنعوت في عشرة أشياء في رفعه ونصبه وجره، وتوحيده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، وتعريفه وتنكيره لا يختلف في شيء من ذلك، والنعت يكون أبداً بالمشتق أو بما ينزل منزلة المشتق، مثل مررت برجل طويل، ورجل ذي طول، وكل الأسماء توصف إلا المضمرات فإنها لا توصف وكل المعارف توصف بالمفردات دون الجملة، وكل النكرات توصف بالمفردات والجمل الخبرية، وكل نعت أريد به

١- انظر شرح المفصل (٤٦/٣).

٢- عزاه إليه الزمخشري في شرح المفصل(٤٦/٣) والرضي في شرحه على الكافية(٣٣٦/١) قال ابن كيسان: تبدأ بأيتهن شئت بعد أجمع. وابن كيسان هو أبو الحسن محمد ابن أحمد أخذ عن المبرد وثعلب وكان قيماً بمذهب البصريين والكوفيين من مؤلفاته المهذب في النحو وشرح السبع الطوال توفي سنة تسع وتسعين ومئتين في خلافة المقتدر انظر نزهة الألباء صـ١٧٨ وأنباه الرواة(٥٧/٣) وشذرات الذهب (٢٣٢/٢) الفهرست صـ٨١ معجم الأدباء(١٣٧/١٧).

٣- ذكره الرضي ولم يعزه(٣٣٦/١).

٤- في (ج) فهي.

٥- س من (ج).

المدح والذم و تكرر جاز قطعه عن إعراب ما قبله فتنصبه أبداً بإضمار فعل، وترفعه أبداً بإضمار مبتدأ مثل (مررت بالرجل الكريم العالم الجليل، وعليه قوله تعالى(لكن الراسخون في العلم منهم، والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) وكل ما امتنع من الأسماء أن يجمع بين نعوتها جاز القطع مثل أن يختلف الإعرابان والعاملان في العلامات مثل(هذا زيدُ ورأيت زيداً العاقلان)، ومثل(قام عمرو وقعد زيد الظريفين والظريفان). (أ/٢٢١))≅.

قال السيد الإمام : هذا الكلام اشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حقيقة النعت وبيان فائدته، **والثاني:** في تقسيمه، **والثالث:** في ذكر أحكامه.

أما الموضع الأول: (ج/٢٦٦) وهو في حقيقة النعت وبيان فائدته، أما حقيقته(فهو تابع يدل على معنى في متبوعه على الإطلاق[١]) فقولنا تابع عام يشمله هو وغيره من سائر التوابع، وقولنا يدل على معنى في متبوعه يفصله عن سائر التوابع، وقولنا على الإطلاق(ب/٣٣٢) يحترز به عن الحال في مثل قولك (جاء زيد ضاحكاً)، فإنه دال على معنى في متبوعه وهو زيد، وليس من باب النعت لما لم تكن دلالته على الإطلاق، بل إنما كانت مقيدة بالمجيء بخلاف قولنا مررت بزيد الكريم فإن الكرم صفة له على الإطلاق فافترقا.

وأما بيان فائدته فاعلم أن النعت إنما يساق ليستفاد منه أمور خمسة: **أولها:** التخصيص في النكرات كقولك (مررت برجل كريم ورجل عاقل) فاستفدنا بذكر هذين الوصفين تخصيصه من بيان سائر الرجال[٢]. **وثانيها:** التوضيح[٣] في المعارف كقولك (بزيد الكريمِ وزيد العالم، فأوضحنا بهذين الوصفين ما عرض من اللبس في هذين العلمين بينهما وبين غيرهما من سائر الزيدين، وهذان الأمران أعني التخصيص في النكرات، والتوضيح في المعارف أكثر ما تساق الصفات من أجلها[٤]. **وثالثها[٥]:** الثناء[٦] والتعظيم كالأوصاف الجارية على الله عز سلطانه كالخالق الباري المصور وغيرهما من أوصافه، فإنها ما سيقت إلا لمجرد المدح والتعظيم. **ورابعها:** الذم والتحقير

١- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:٨١. وقال الزمخشري: هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات. شرح المفصل(٤٦/٣) وقال ابن مالك: هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأديلاً مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم، أو ترحم أو إبهام أو توكيد. شرح التسهيل(٣٠٦/٣).

٢- انظر شرح الكافية ورقة:٨١.

٣- انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:٨١. وشرح الرضي(٣٠٢/١-٣٠٣).

٤- ذكرها ابن الحاجب في شرح الكافية ورقة:٨١. قلت وانظر المفصل مع شرحه لابن يعيش(٤٦/٣-٤٧).

٥- ابن الحاجب ورقة: ٨١، وشرح المفصل(٤٧/٣).

٦- في (أ) الثناء العظيم.

كقولك فعل زيد الفاسق والخبيث، فأفادت هذه مجرد التحقير والذم[1] كما ذكرنا. **وخامسها:** التأكيد[2] كقولك: أمس الدابر،{ نفخة واحدة[3]}، فلم يُستفد بذكرها من الصفة إلا من مجرد التأكيد، لأن قولنا أمس يفهم منه أنه في دبر اليوم، وقولنا نفخة يفهم منه الواحدة(ج/٢٦٧)، فلم يحصل منها إلا ما كان مفهوماً قبل ذكرها فلهذا كانا للتأكيد لا غير.

وأما الموضع الثاني: (ب/٣٣٣) وهو في تقسيم الصفات، فاعلم أنها منقسمة باعتبارات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبارها في نفسها إلى مفرد وجملة، فالمفرد على وجهين مصدر وغير مصدر، فغير المصدر نحو قولك(مررت برجل طويل وبرجل عاقل)، والمصدر نحو قولك(مررت برجل صدق ورجل عدل وزَوْرٍ رض [4])، والجملة على وجهين خبرية وغير خبرية، فالخبرية يوصف بها وهو القياس[5]. وهي نوعان اسمية كقولك (جاءني رجل أخوه القائم، ورجل أبوه منطلق)، وفعلية نحو(أ/٢٢٢) قولك (مررت برجل قام أبوه، وينطلق أخوه) وغير الخبرية نحو قولك(مررت برجل قل ماشئت)، ونحو قولهم(جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط)[6] والمعنى: مقول عنده هذا القول، ولا يقدم على الوصف بغير الجمل الخبرية إلا سماعاً[7].

التقسيم الثاني: باعتبار احتمالها للضمير إلى جامدة ومشتقة، فالمشتقة نحو اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وغير المشتقة على نوعين مسموع ومقيس، فالمقيس أمران: **أحدهما:** المنسوب في مثل قولك(تميمي وبصري) على معنى منسوب، ومعزو.

وثانيهما: ذو مال وذات جمال لأنه في معنى صاحب مال، وصاحبة جمال،

١- ابن الحاجب ورقة: ٨١ وشرح المفصل(٣/٤٧).
٢- ابن الحاجب ورقة: ٨٢ وشرح المفصل(٣/٤٧).
٣- الحاقة آية: ١٣.
٤- انظر ابن عقيل(٢/٢٠٠-٢٠١) والأشموني(٣/٦٤).
٥- انظر ابن عقيل(٢/١٩٥-٢٠٠) والأشموني(٣/٦٣) وشرح ابن الحاجب ورقة:٨٢.
٦- صدر البيت: حتى إذا جن الظلام واختلط قال العيني: عزي إلى العجاج ولم يثبت وهو من شواهد العيني انظر العيني في حاشية الصبان(٣/٦٤رقم ٦٠٩) وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة:٨٢/ والأشموني(٣/٦٤) وشرح الكافية للرضي(١/٣٠٨) وشرح المفصل(٣/٥٢-٥٣) وأوضح المسالك(٣/٨) وابن عقيل(٢/١٩٩) والمغني رقم(٤٤٩ و٩٩٨)، والبيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: حسن السندوبي، القاهرة، ١٩٤٧، المطبعة العلمية، القاهرة ١٣١١.(٢/٢٢٢) والإنصاف(١/١١٥) والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢. (٢/٤٠٦) والدرر(٢/١٤٨).
٧- انظر شرح التسهيل(٣/٣١١).

والمسموع نحو قولك (مررت برجل أيِّ رجل، وبرجل جدّ رجل، وكلّ الرجل) على معنى كامل في الرجولية وبالغ مبلغها[1].

التقسيم الثالث: باعتبار من يرجع إليه إلى ما يكون حالاً له كقولك (مررت برجل ظريف وعاقل)، وإلى ما يكون حالاً لغيره كقولك (مررت برجل كريم (ج/٢٦٨) أبوه وعاقلٍ أخوه، وقليلٍ من لا نسب بينه وبينه وبرجل كثير عدوه[2]).

وأما الموضع الثالث: (ب/٣٣٤) وهو في ذكر أحكامها، فاعلم أن للصفة أحكاماً عشرة[3]:

أولها[4]: أن من حقها أن تكون مشتقة أو نازلة منزلة المشتق، فالمشتق نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة في نحو قائم ومضروب وحسن كريم. وغير المشتقة نحو ما ذكرنا فما هو في معنى المشتق نحو تميمي وبصري وذو مال وذات جمال[5].

وقد ذهب بعض النحاة[6] إلى أن الاشتقاق أو ما في معناه ليس بشرط وليس بالقوي، لأن الصفة حقها أن تكون دالة على هيئة الموصوف، ولن تكون كذلك إلا بالاشتقاق.

وثانيها[7]: أن من حق الصفة أن تكون تابعة للموصوف ومصاحبة له هذا هو القياس، وقد يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه كقوله تعالى {وعندهم قاصرات الطرف أتراب[8]} وقال الشاعر[9]:

* وعليهما مسرودتان قضاهما داودُ أو صَنَعُ السوابغِ تُبعُ[10]*

١- انظر شرح المفصل(٣/٤٨) وشرح التسهيل(٣/٣١٣).

٢- انظر شرح المفصل(٣/٥٤) وشرح التسهيل(٣/٣١٥).

٣- في (ج) أحكاماً خمسة.

٤- ز في (ج) إن الصفة.

٥- انظر أوضح المسالك(٣/٦).

٦- هو ابن الحاجب انظر شرح الكافية لابن الحاجب ورقة٨٢. وشرح الكافية للرضي(١/٣٠٣) قال ابن الحاجب: ولا فضل بين أن يكون مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى وحقيقة النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً، فلا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره. ابن الحاجب ورقة٨٢.

٧- انظر شرح المفصل(٣/٥٨-٥٩) وشرح التسهيل(٣/٣٢٢).

٨- ص آية:٥٢.

٩- هو أبو ذؤيب الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين أبو سعيد السكري،تحقيق: عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة.(١/٣٦).

١٠- استشهد به صاحب المفصل وابن يعيش انظر شرح المفصل(٣/٥٨-٥٩) والزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم أحمد حمدان الرازي، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، القاهرة ١٩٧٥-١٩٨٥. (٢/١٣٨) وكنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ، ابن السكيت، بيروت، ١٩٨٥. صـ٥٠٨

وسمع سيبويه بعض العرب يقول (ما منهما مات حتى رأيته[1]) أي ما منهما واحد مات حتى رأيته، وهذا الحذف إنما يكون إذا ظهر أمر الموصوف وتجلى فأما (أ/٢٢٣) حيث لا يظهر أمره فلا يغتفر هذا الحذف.

وثالثها: إن من حق الصفة إذا كانت حالة للموصوف في نفسه وجب موافقتها له في أمور عشرة في رفعه ونصبه وجره وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتعريفه وتنكيره، ولايختلف في شيء من ذلك، وإنما لزم ذلك لأن الصفة في المعنى هي الموصوف فلهذا وجب أن تكون على وفقه وطبقه في جميع ما ذكرناه[2]، فتقول (مررت بزيد العاقلِ، وبالزيدين العاقلين، وبالهندات العواقل)، وإن كانت الصفة (ج/٢١٩) بحال غيره كانت موافقة له في الخمسة الأول. وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير دون ما عداها(ب/٣٣٥) فتقول (مررت برجل ضارب أبوه وبزيد طويل أخوه[3]) فيوافقه فيما ذكرناه، فأما الخمسة البواقي فتكون فيها كالفعل، ولهذا تقول (مررت برجل طويلة أمه، وبامرأة ضاحك أخوها، وبرجل قائم أبوهم، وبرجلين قائم أبواهما) فيؤنثه حيث يؤنث الفعل، وتذكره حيث يذكر الفعل، وتفرده إذا رفعت به كما تفرد الفعل.

ورابعها: إن من حق الصفة أن تكون دون الموصوف في التعريف أو مساوية له[4]، فلهذا يوصف العلم بأمور ثلاثة بالمعرف باللام كقولك (مررت بزيد الكريم) وبالمضاف إلى المعرفة كقولك (جاء زيد صاحب عمرو، وراكب الأدهم)، وبالمبهم كقولك (مررت بزيد هذا[5])، والمعرف باللام يوصف بأمرين بمثله كقولك (مررت بالرجل العاقل)، وبالمضاف إلى مثله كقولك (أعجبني الرجل صاحب القوم[6]). والمضاف إلى المعرفة يوصف بما هو أقل منه تخصيصاً[7]، فيوصف المضاف إلى المضمر بما يضاف إلى العلم كقولك (مررت بأخيك صاحب زيد) لما كان أقل منه تخصيصاً، ويوصف ما أضيف إلى العلم بما أضيف إلى المبهم كقولك (مررت

١- الكتاب (٣٤٥/٢) وتتمة الجملة..حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات.

٢- انظر الكتاب(٤٢١/١) وما بعدها و(٦/٢) وانظر الأشموني(٦٠/٣-٦١) وابن عقيل(١٩٤/٢) وشرح الكافية للرضي(٣١٠/١) وشرح المفصل(٤/٣).

٣- انظر ابن عقيل(١٩٤/٢) وشرح الكافية للرضي(٣١٠/١) وشرح المفصل(٤/٣).

٤- انظر شرح الكافية للرضي(٣١١/١) والكتاب(٦/٢-٧) وشرح المفصل(٥٨/٣)

٥- الكتاب(٦/٢).

٦- الكتاب(٧/٢).

٧- في الكتاب: والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام والأسماء المبهمة. الكتاب(٧/٢) وما ذكره سيبويه يطرد مع القاعدة التي ذكرها الإمام يحيى وغيره من النحاة في أن تكون الصفة مساوية للموصوف أو دونه. والإمام يحيى مثل لما هو دون الموصوف في التخصيص.

بصاحب زيد ضارب هذا)، وهكذا تفعل على هذا التدريج ويوصف المبهم بذي السلام وحده، فتقول (مررت بهذا الرجل[1]) وقد ذكرنا وجه اختصاصه في الصفة باللام وحده في اسم الإشارة.

وخامسها: أن من حق الصفة ألا تتقدم على الموصوف(ج/٢٧٠) (لأنها تابعة له[2])، فلا تأتي إلا في أثره فإن تقدمت الصفة وكان الموصوف نكرة انتصب على الحال كقولك أعجبني قائماً[3] رجل قال[4]:

* لمية موحشاً طلل قديم عفاه كل أسحم مستديمُ*

وإن كان الموصوف معرفة وتقدمت صفته كان الموصوف بدلاً عنها كقولك (أعجبني الضاحك الرجل) قال النابغة[5]:

* والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيا والسند[6]

(أ/٢٢٤)(ب/٣٣٦).

فلما قدم العائذات على الطير جعل الطير بياناً لها وإيضاحاً كما قلنا.

١- الكتاب(٧/٢) وانظر شرح المفصل(٥٨/٣) وفي شرح التسهيل(٣٢١/٣): ولا ينعت- أي اسم الإشارة- إلا بمصحوب(ألـ) وإن كان مصحوب(ألـ) جامداً محضاً كـمررت(بذلك الرجل) فهو عطف بيان لا نعت لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق..فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبوع ما يقصد بالنعت وما جرى مجراه. وقد ذهب إلى هذا كل من ابن مالك وابن جني حكاه الشلوبين. قال ابن مالك: وهكذا ينبغي لأن اسم الجنس لا ينعت به وهو غير تابع له.. فلو كان نعتاً حين يتبع الإشارة لكان نعاتاً حين يتبع غيره كقولك: رأيت شخصاً رجلاً. ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً وإلا لزم عدم النظير...

قلت: قد سقت كلام ابن مالك لأني أراه أقرب إلى الحق وعجبت كيف سها الإمام- رحمه الله- عن ذلك وهو الذي اشترط أن يكون النعت مشتقاً أو مؤولاً بمشتق. اهـ.

٢- س من (ب).

٣- انظر الكتاب(١٢٢/٢-١٢٣) و شرح المفصل(٦٢/٢).

٤- البيت في الكتاب على النحو التالي: لمية موحشاً طلل يلوح كأنه خللُ

وفي المفصل: لعزة موحشاً طلل قديمُ عفاه كل اسحم مستديم

ونسبه سيبويه إلى كثير وهو في الخزانة(٥٣٣/١) والخصائص (٤٢٩/٢) والأشموني(١٧٤/٢) وأوضح المسالك(٨٢/٢) والمغني صـ٩٠، ٤٨٨، ٧٣٥. ومنهم من نسبه إلى ذي الرمة وليس في ديوانه وانظر ملحق ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١. صـ٥٣٦، قال ابن يعيش وتقديم الصفة على الموصوف يسميه النحاة (أحسن الأقبحين) ومثل ابن جني في الخصائص: في الحمل على أحسن الأقبحين بقوله: ومثل ذلك فيها قائماً رجلٌ، لما كنت بين أن ترفع قائماً فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون، وبين أن تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز حمل المسألة على الحال فنصبت. ابن يعيش(٦٢/٢-٦٣) والخصائص(٣/١) والعين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، بغداد، ١٩٨٠.(١٦٣/٣).

٥- شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات توفي قبل الإسلام بقليل انظر العصر الجاهلي صـ٦٩.

٦- البيت من معلقة النابغة المشهورة انظر الديوان صـ٢٠ والخزانة(٣١٥/٢).

وسادسها: أنها كلها مشتركة في أنها رافعة لأسبابها، ولابد من عود الضمير من سببها كقولك (مررت برجل قائم أبوه)، إلا ذو وأفعل فإنهما لا يرفعان ظاهراً، أما ذو فلعدم الاشتقاق وأما أفعل فلنقصانه من الصفة المشبهة.

وسابعها: أن المضمرات لا توصف لأنها في غاية الوضوح فلاتحتاج إلى بيان بالصفة، ولا يوصف بها لعدم الاشتقاق فيها[١].

وثامنها: أن المعارف لا توصف بالجمل لأنها نكرات، وجميع النكرات توصف بالمفردات وبالجمل الخبرية، لأنها دالة على معان في الموصوفات فجاز الوصف بها كالمفرد[٢].

وتاسعها: أنه يجوز القطع في الصفة فترفعها على إضمار مبتدأ، وتنصبها على إضمار فعل لما في القطع من المبالغة[٣]، وظاهر كلام الشيخ اشتراط التكرار في جواز القطع، والأقرب أنه غير شرط لأن المقصود إنما هو المبالغة، وهذا حاصل من غير تكرار قال الله تعالى: (والمقيمي الصلاة والمؤتون الزكاة[٤]).

وعاشرها: إذا امتنع الجمع في الصفة بأن يختلف إعرابها أو العامل فيها وجب القطع كقولك (جاءني زيد وأكرمت عمراً الظريفان) فهاهنا اختلف الإعراب وهكذا إذا اختلف العامل كقولك (هذا زيد وأعجبني عمرو الظريفان) فهذا اختلف العامل[٥] فيه، فلا جرم وجب القطع لما ذكرناه، فهذا هو الكلام في النعت.

١- قال سيبويه: والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً؛ لأنه قد استغنى عن الصفة وقال ابن الحاجب: والمضمر لا يوصف لأن الصفة توضح المعارف والمضمر واضح. ألا ترى(أنا) في غاية الوضوح وحمل عليه باب المضمر لأنه منه. الكتاب(٨٨/٢) شرح الكافية لابن الحاجب ورقة(٨٣) وأجاز الكسائي نعت الغائب وقواه ابن مالك فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم ومثّل بـ(صلى الله عليه الرؤوفِ الرحيمِ) شرح التسهيل (٣٢١/٣).

٢- ذكر ابن يعيش أن الجملة نكرة فقال: ولم توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة وخالفه الرضي؛ قال: اعلم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات...وإذا لم تكن الجملة ذاتاً فكيف يعرض لها التعريف والتنكير؟!، فإن قيل فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة دون المعرفة؟ قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة....انظر ابن يعيش(٥٤/٣) وشرح الكافية للرضي(٣٠٧/١) وذكر ابن مالك المنعوت بالجملة نكرة أو مقرون بأل الجنسية نحو آيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار) فنعت الليل بجملة، لأنه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى إذ لم يقصد به ليل معين. شرح التسهيل(٣١١/٣).

٣- انظر الكتاب(٦٢/٢-٦٨) وشرح التسهيل(٣١٦/٣).

٤- في الآية تحريف قال تعالى{لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبل، والمقيمين الصلاة، والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيما} النساء آية:١٦٢.

٥- انظر ابن عقيل(٢٠٢/٢) وشرح الكافية للرضي(٣١٥/١) وشرح التسهيل(٣١٦/٣).

(قال الشيخ: فصل، وأما عطف البيان فيجري مجرى النعت، إلا أنه يكون بغير المشتق كتبيين الكنى بالأسماء والأسماء بالكنى، مثل جاءني أبو علي زيد (ب/٣٣٧)، وزيد أبو علي كأنك انعطفت على الاسم الأول فبينته بغير حرف عطف، ومثل (مررت بزيد هذا إذا انعطفت عليه بالإشارة))ﷺ.

قال السيد الإمام :

اعلم أن الأصل في وضع عطف البيان إنما هو من أجل إيضاح متبوعه وكشف حقيقته، واشترط بعض النحاة[1] بأن يكون أوضح من متبوعه، وليس بلازم، بل حقه أن يكون موضحاً للأول ولا يلزم أن يكون هنا هو أوضح منه لأنه لا يمنع أن يكون الإيضاح حاصلاً بمجموع الأول والثاني، وإن كان الأول أدخل في الإيضاح، ألا ترى أنه لو كان هاهنا جماعة يكنى كل واحد منهم أبا عبد الله واسم أحدهم محمد، والثاني زيد، والثالث عمرو، فأنت إذا قلت (جاءني أبو عبد الله) احتمل كل واحد من الثلاثة، فإذا قلت (جاءني أبو عبد الله محمد) رفعت ذلك الاحتمال، وحصل الإيضاح بقولك محمد، وإن كان الأول أوضح منه (أ/٢٢٥) لو انفرد. وسمي عطف بيان؛ لأن العطف هو الثني[2]، يقال عطفت الحبل إذا ثنيته، فكأنك انثنيت على الأول فبينته، فإذا عرفت هذا، فاعلم أن كلام الشيخ فيه فائدتان:

الفائدة الأولى: في ذكر ماهيته (وهو تابع يدل على إيضاح متبوعه (في ذاته[3]) فقولنا تابع (ج/٢٧١) عام يشمله هو وغيره من سائر التوابع، وقولنا يدل على إيضاح متبوعه يخرج عنه النعت فإنه يدل على معنى في متبوعه كما قد حققناه وليس موضحاً له، وقولنا في ذاته يخرج به عن التأكيد فإنه يدل على إيضاح متبوعه لكن ليس في ذاته بل في نسبته أو شموله كما قدمنا ذكره في التأكيد)[4].

الفائدة الثانية: فيما يفصله عن البدل والنعت، أما ما يفصله من البدل (ب/٣٣٨) فأمران:

أحدهما: أن الأول في عطف البيان هو المعتمد بالحديث، والثاني: إنما جيء به من أجل الإيضاح كما حققناه، وفي البدل المعتمد بالحديث هو الثاني والأول من أجل البساط لذكره[5].

١- عزاه الأشموني إلى الجرجاني والزمخشري انظر حاشية الأشموني على الصبان(٣/٨٦). وشرح المفصل(٣/٧١).

٢- انظر القاموس(٣/١٨١).

٣- انظر شرح الرضي على الكافية(١/٣٤٣) وشرح التسهيل(٣/٣٢٥).

٤- ما بين القوسين س من (ج).

٥- انظر شرح المفصل(٣/٧٢).

وثانيهما: إنك إذا قلت(يا غلامُ زيدُ)، فإن جعلت زيداً عطف بيان للأول جاز فيه وجهان الرفع على اللفظ والنصب على المحل، فتقول يا غلام زيدٌ وزيداً، ويا رجل بشرٌ وبشراً وإن جعلته بدلاً، فلا وجه فيه إلا الضم[1] لأنه هو المقصود بالنداء فكأنك قلت(يا زيدُ) و(يا بشرُ[2]) وأما ما يفصله لك عن النعت فأمران، أحدهما أن النعت دال على معنى في متبوعه وليس موضحاً له، وهذا إنما وضع من أجل إيضاح الأول في ذاته، وليس دالاً على معنى فيه، وثانيهما: أن النعت يكون بالأسماء المشتقة أو ما ينزل منزلتهما وهذا لا يشترط في عطف البيان.

قال الشيخ: (فصل وأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح عند سيبويه دون غيره[3]) وجملة الأبدال أربعة، بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط. فالأول: يبدل فيه المعرفة من المعرفة مثل {اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم[4]}، والنكرة من النكرة مثل {إن للمتقين مفازا حدائق وأعنابا[5]}، ونكرة من معرفة مثل {لنسفعن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة[6]}، ومعرفة من نكرة مثل {إنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله[7]} وبدل ظاهر من ظاهر وهو جميع ما ذكرناه(ب/٣٣٩)، وبدل مضمر من مضمر وليس في القرآن ومثاله: رأيته إياه، وبدل ظاهر من مضمر مثل {ما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره[8]}، وبدل مضمر من ظاهر وليس في القرآن مثل (رأيت زيدا إياه)، فهذه ثمانية أقسام وكلها تجوز في بدل الكل من الكل، وتكون في بدل البعض من الكل إلا بدل المضمر من المضمر، والمضمر من الظاهر، ومثاله {قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم[9]}، وبدل الاشتمال مثل (نفعني عبد الله علمه)، والفرق بين (بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال أن أكثر ما يكون(أ/٢٢٦)

١- في (ج) إلا الرفع.

٢- انظر المغني(٢/٥١٠).

٣- انظر الكتاب(١/١٥٠) و(٢/٣٨٦) قال السيرافي: اعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر، وقول النحويين إن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى إلقائه وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك: زيد رأيت أباه عمراً في تقدير زيد رأيت عمراً، وهذا فاسد محال. حاشية الكتاب(١/١٥٠) وأما هذا الغير فهو المبرد. ذكره ابن هطيل: عمدة ذوي الهمم(صـ٢٢).

٤- سورة الفاتحة آية: ٦-٧.

٥- سورة عمَّ آية:٣١-٣٢.

٦- سورة العلق آية:١٥-١٦.

٧- سورة الشورى آية:٥٢-٥٣.

٨- سورة الكهف آية:٦٣.

٩- سورة الأعراف آية ٥٧.

بدل الاشتمال بالمصادر والمعاني المشتملة على غيرها، وبدل البعض يكون بالأسماء غير المصادر مثل أعجبني زيد علمه، وأعجبني زيد رأسه، وبدل الغلط لا يكون في القرآن، ولا في فصيح الكلام) ﷺ.

قال السيد الإمام :

كلام الشيخ هاهنا مشتمل على مواضع ثلاثة:

الأول: في حقيقة البدل وذكر ما يتميز به عن التأكيد والصفة.

الثاني: في تقسيمه. **والثالث:** في ذكر أحكامه.

أما الموضع الأول: وهو في ذكر حقيقته، وبيان ما يفصله عن الصفة والتأكيد. أما حقيقته (فهو تابع مقصود بما نسب إلى(ج/٢٧٢) إلى الأول من غير وساطة حرف[١]) فقولنا تابع يشمله هو وغيره من سائر التوابع وقولنا مقصود بما نسب إلى الأول يخرج منه التأكيد والصفة فإنهما تتمتان للأول، وليسا بمقصودين وقولنا من غير واسطة حرف يخرج عنه المعطوف(ب/٣٤٠)، فإنه وإن كان مقصوداً بما نسب إلى الأول إلا أنه بواسطة حرف العطف، وأما ما يفصله من التأكيد فأمران، أحدهما أن التأكيد تتمة وتكملة لمتبوعه والأول هو المقصود، وفي البدل المعتمد بالحديث هو الثاني، وثانيهما: أن التأكيد بألفاظ مخصوصة كما قدمنا بيانه بخلاف البدل.

وأما ما يفصله عن النعت فأمران: أحدهما أن النعت تتمة وتكملة، والأول هو المقصود بالحديث، بخلاف البدل فإن الثاني هو المقصود، وثانيهما: أن النعت يكون بالأسماء المشتقة أو ما ينزل منزلتها كما حققناه وليس ذلك بشرط في الإبدال[٢].

وأما الموضع الثاني: في تقسيم الإبدال فاعلم أن لها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: باعتبارها في أنفسها إلى أربعة أقسام، بدل الكل من الكل[٣]، كقولك(زيد أخوك أعجبني)، وبدل البعض كقولك(أعجبني زيد يده[٤])، و(أكرمني قومك أكثرهم)، وبدل الاشتمال كقولك(أعجبني زيد علمه وأدبه[٥])، ونريد بالاشتمال

١- انظر شرح الرضي على الكافية(٣٣٧/١) قال ابن يعيش هو ثان يقدر في موضع الأول، وعرفه ابن مالك كما في ألفيته(هو التابع المقصود في الحكم بلا واسطة) انظر الأشموني(١٢٣/٣) وشرح المفصل(٦٣/٣) وفي شرح التسهيل(التابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون متبع)(٣٢٩/٣).

٢- اللباب(٤١٠/١).

٣- قال الأشموني: وهو بدل الشيء مما يطابق معناه الأشموني(١٢٤/٣) انظر شرح المفصل(٦٤/٣) وشرح الكافية(٣٣٧/١) وقارن بالكتاب(١٥٠/١ وما بعدها) وانظر شرح التسهيل(٣٢٩/٣).

٤- انظر الكتاب(١٥٠/٣) والأشموني(١٢٤/٣) وشرح التسهيل(٣٣٥/٣).

٥- انظر الكتاب (١٥١/٣) والأشموني(١٢٥/٣).

أن يكون الثاني متعلقاً بالأول وملابساً[1] له. كقولك (أعجبني زيد ثوبه وغلامه وأدبه وحسبه) وبدل الغلط كقولك (مررت برجل حمار[2])[3] واعلم أن النحاة إنما ذكروا بدل الغلط وإن كانت الأغاليط لا حقيقة لها كما كان الثاني جارياً على الأول في إعرابه، لأن الثاني هو المقصود، وذلك لأنك أردت أن تقول (مررت بحمار) فسبقك لسانك إلى ذكر الرجل، وهذا لا يكون إلا في حال غفلة وذهول.

التقسيم الثاني: باعتبار حال البدل والمبدل منه(ب/٣٤١) إلى أربعة أقسام معرفتين ونكرتين: الأول: معرفة، والثاني: نكرة، وعكس هذا، **فيحصل** لك ست[4] عشرة مسألة(ج/٢٧٣). **فالأول:** يكونان فيه معرفتين[5] وفيه أربع مسائل، أولها: (زيد أخوك يعجبني) وثانيها(أ/٢٢٧): (زيد يده أعجبتني)، وثالثها:(زيد عمله أعجبني)، ورابعها:(أعجبني زيد حمارك). **والثاني:** يكونان فيه نكرتين[6]، وفيه أيضاً أربع مسائل: أولها:(رجل أخ لك أعجبني)، وثانيها:(أعجبني رجل يد له)، وثالثها:(أعجبني رجل أدب له)، ورابعها:(يعجبني رجل حمار). **والثالث:** يكونان الأول فيهما معرفة والثاني نكرة[7]، وفيه أربع مسائل، أولها:(أعجبني زيد أخ لك)، وثانيها:(أعجبني زيد رأسٌ له) وثالثها:(أعجبني زيد علم له) ورابعها:(أعجبني زيد حمار). **والرابع:** يكون الأول منهما نكرة والثاني معرفة وفيه أربع مسائل. أولها:(أعجبني رجل أخوك)، وثانيها:(أعجبني رجل يده)، وثالثها:(أعجبني رجل علمه)، ورابعها:(أعجبني رجل حمار[8]).

١- قال الأشموني: وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال وفي نسخ أخرى: وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى ما اشتمل عليه متبوعه. قال الصبان: أي يدل عليه دلالة إجمالية لكونه لا يناسب نسبته إلى ذات الميدل منه وفي شرح الكافية للرضي قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر الثاني منتظرة له فيجيء الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول. انظر شرح الكافية(١/٣٣٩) والصبان على الأشموني(٣/١٢٥-١٢٦) وأوضح من ذا، ما فصله ابن مالك في شرحه على التسهيل(٣/٣٣٥) قال: وهو- أي بدل الاشتمال- إما مصدر دال على معنى قائم بمسمى المبدل منه(كعجبت من زيد حلمه) أو صادر عنه (كعجبت منه قراءته) أو واقع فيه مثل(يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) أو واقع عَليه(كدُعي زيدٌ إلى الطعام أكله) وإما على ملابس للاستفتاء عنه بالأول كـ(قتل أصحاب الأخدود، النارِ) شرح التسهيل(٣/٣٣٥).

٢- س من(أ) كقولك مررت برجل حمار.

٣- الكتاب(١/٤٣٩) شرح التسهيل(٣/٣٣١).

٤- في النسخ ستة.

٥- الكتاب(٢/١٦)

٦- الكتاب(٢/١٤).

٧- الكتاب(١/٤٤١) شرح المفصل(٣/٦٨).

٨- الكتاب(١/٤٤) شرح المفصل(٣/٦٨).

التقسيم الثالث: باعتبار جلائها وظهورها إلى أربعة أقسام:(ظاهرَيْن، ومُضمريْن، والأول منهما ظاهر والثاني مضمر، وعكس هذا، فحصل لك أيضاً ست عشرة مسألة، **فالأول:** يكونان فيه ظاهرين، وفيه أربع مسائل، أولها:(زيد أخوك يعجبني) وثانيها:(يعجبني زيد رأسه)، وثالثها:(يعجبني زيد علمه)، ورابعها:(يعجبني زيد حماره). **والثاني:** يكونان فيهما مضمرين كلاهما[1] وفيه أربع مسائل أولها: قولك(زيد ضربته إياه) وثانيها: قولك(يد زيد قطعته إياها)، وثالثها:(جهل الزيدين كرهتهما إياه)، ورابعها:(حمار الزيدين يعجبني وأبغضهما إياه) **والثالث:** يكون الأول منهما ظاهراً[2] والآخر مضمراً، وفيه أربع مسائل. أولها:(أعجبني زيد هو) وثانيها:(اليُد قطعت زيداً إياها)، وثالثها: (ب/٣٤٢)(الجهل كرهت الزيدين إياه)، ورابعها:(الحمار أبغضت الزيدين إياه)(ج/٢٧٤). **والرابع:** يكون الأول منهما مضمراً والثاني ظاهراً[3]، وفيه أربع مسائل: أولها:(زيد أكرمته رجلاً)، وثانيها:(زيد قطعته يده)، وثالثها:(الزيدان كرهتهما جهلهما)، ورابعها:(مررت أنا بالزيدين وأبغضتُهما حمارهما)، فهذا تقسيمها على هذه الاعتبارات.

وأما الموضع الثالث: وهو في أحكام البدل وهي على نوعين: عامة وخاصة:

فالنوع الأول: في أحكامه العامة وهي ثلاثة: أولها: أن من حق البدل أن يكون الثاني هو المعتمد بالحديث والأول كالتوطئة والتمهيد لذكره[4]، وقول النحاة: أنه في حكم تنحية الأول ليس الغرض أنهم يطرحونه رأساً، وإنما غرضهم بيان استقلاله بنفسه، وإنه هو المقصود دون الأول، ألا ترى لو قلت زيد عرفته رجلاً صالحاً فإنما انتصب رجل على أنه بدل عن الهاء في عرفته، فلو ذهبت تحذف الضمير من (عرفته) خرجت عن كلام العرب[5].

وثانيها: أن من حق البدل في جميع مسائله أن يكون تابعاً للأول، فلا يجوز تقديمه عليه بحال، إذ لو تقدم خرج عن أن يكون تابعاً، وثالثها: أن من حق البدل في جميع أحواله أن يكون معرباً بإعراب الأول في لفظه ومحله كسائر التوابع فهذه هي الأحكام العامة.

النوع الثاني: في أحكامه الخاصة وهي التي تختص ببعض مسائله دون بعض وهي أربعة، أولها: إن(أ/٢٢٨) إبدال النكرة من المعرفة لا يجوز إلا إذا كانت النكرة

١- الكتاب(٣٨٦/٢) شرح المفصل(٦٩/٣) وشرح الكافية للرضي(٣٣٩/١-٣٤٠) وشرح التسهيل(٣٣٢/٣).
٢- الكتاب(٣٨٦/٢) شرح المفصل(٦٩/٣) وشرح الكافية للرضي(٣٣٩/١-٣٤٠).
٣- شرح المفصل(٦٩/٣) وشرح الكافية للرضي(٣٣٩/١-٣٤٠).
٤- شرح المفصل(٦٦/٣)
٥- شرح المفصل(٦٦/٣) وشرح الكافية(٣٤٢/١).

موصوفة[1]، كما في قوله تعالى (لنسفعاً بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة[2])، وإنما أو جبوا ذلك؛ لأن الثاني في البدل هو المقصود كما(ب/٣٤٣) حققناه، فكرهوا أن يكون المقصود ناقصاً في الدلالة عن غير المقصود، والنكرة ناقصة في الإفادة عن المعرفة، فأما(ج/٢٧٥) إذا كانت موصوفة فقد كملت إفادتها بالصفة، فلهذا سوغوها كما ورد في التنزيل[3].

وثانيها: أنهم لم يبدلوا ظاهراً من مضمر بدل الكل من الكل إلا من الغائب[4]، فقالوا(ضربته أخاك) ولم يقولوا(ضربتك أخاه ولا ضربتك زيداً)، وإنما فعلوا ذلك لأن الثاني في البدل هو المقصود. وضمير المتكلم والمخاطب أقوى وأخص في الدلالة من الظاهر فلم يسوغوا ذلك في ضمير المتكلم والمخاطب لأنه يلزم أن يكون حكم المقصود أضعف في الدلالة من غير المقصود، وإنما سوغوا ذلك في الضمير الغائب لما لم يكن في القوة والظهور كضمير المتكلم والمخاطب[5].

وثالثها: أنهم سوغوا إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب في بدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط، فقالوا (اشتريتك نصفك)، (واشتريتني نصفي)، هذا في بدل البعض، وتقول في بدل الاشتمال(أعجبني علمك، وأعجبتك علمي)، وتقول في بدل الغلط (ضربتك الحمار، وضربتني الحمار[6]) وإنما جاز ذلك لأنا إنما منعنا ذلك في بدل الكل من الكل لما كان مدلول الأول هو مدلول الثاني فكان يلزم أن يكون المقصود أضعف دلالة من غير المقصود، وأما هذه الأبدال الثلاثة فليس المدلول فيها هو المدلول الثاني حتى يلزم ما ذكر بل قد أفاد فائدة أخرى فلهذا سوغوه، والظاهر من كلام النحاة المنع من البدل في ضمير المتكلم والمخاطب على الإطلاق وهو ظاهر إطلاق المفصل للزمخشري[7] وليس بجيد لما ذكرناه.

ورابعها: أن بدل البعض من الكل يجوز دخوله في بدل المضمر من المضمر مثل(ب/٣٤٤) قولك(يد زيد قطعته إياها) (ج/٢٧٦) وفي بدل المضمر من الظاهر كقولك(اليد قطعت زيداً إياها[8])، فهذان الضميران يدلان مما قبلهما بدل البعض من

١- شرح المفصل(٦٨/٣) وشرح الكافية للرضي(٣٤٠/١) قال الرضي وليس ذلك على الإطلاق بل في بدل الكل من الكل.

٢- العلق آية:١٦.

٣- في (ج) كما ورد به التنزيل.

٤- انظر شرح الرضي على الكافية(٣٤٠/١).

٥- انظر في شرح الرضي على الكافية(٣٤١/١).

٦- انظر ذلك في شرح الرضي على الكافية(٣٤١/١).

٧- قال الزمخشري: ويبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب، وقال ابن يعيش: وقد أجمعوا جواز ذلك في بدل الاشتمال وربما جاء أيضاً في بدل البعض. انظر شرح المفصل(٧٠/٣).

٨- انظر شرح الكافية للرضي(٣٤١/١).

الكل، وقد صرح ابن بابشاذ في كتابه بالمنع من هذا واعتل له بأن الإضمار يرفع لفظ البعضية[1]، وهذا خطأ بل المضمر تلو المظهر، فالمضمر مثله إلا لما نع ومن العجب أنه هجوم جسور على منع مالا سبيل إلى منعه وقد قررنا مثاله فيما سلف(أ/٢٢٩).

(قال الشيخ: فصل، وأما النسق فهو الجمع الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون المعنى، فواسطة اللفظ والمعنى أربعة(الواو والفاء وثم وحتى)، وواسطة اللفظ دون المعنى ستة(أو، وإما وأم، وبل، ولكن، ولا). فجميع حروف العطف تشترك في العطف اللفظي وهو المرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب، والمجرور على المجرور، والمجزوم على المجزوم. مثل(قام زيد وعمرو) (ورأيت زيداً وعمراً)،(ومررت بزيد وعمرو)، و(لم تقم، ولم يقل) وكلها تجري هذا المجرى إلا أن(إما) تختص بالتكرير، و(لكن) تختص بالإيجاب بعد النفي، و(لا) تختص بالنفي بعد الإيجاب، و(حتى) تختص بالجنس، وعطف قليل على كثير ومن جنسه وكلها تشترك في عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على الظاهر، والظاهر على المضمر إلا أنه إذا عطف على المضمر المرفوع المتصل احتج إلى تأكيده بضمير منفصل، وإذا عطف على المضمر المجرور احتيج إلى إعادة العامل، مثال الأول {اسكن أنت وزوجك[2]} وطول الكلام يسد مسد التأكيد مثل {ما أشركنا ولا آباؤنا[3]} و{أجمعوا أمركم وشركاؤكم[4]} على قراءة يعقوب[5](ب/٣٤٥).

ومثال الثاني قوله تعالى {يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك، وعلى أمم ممن معك[6]} وأما قراءة حمزة[7] {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ[8]}، فإنها محمولة على القسم، وجوابه {إن الله كان عليكم رقيبا[9]} لأن العرب كانت تحلف بها)≅.

١- شرح المقدمة صـ٤٢٦.
٢- الأعراف آية:١٩.
٣- الأنعام آية:١٤٨.
٤- يونس آية ٧١.
٥- هو أبو محمد يعقوب بن اسحاق الحضرمي قرأ على أبي المنذر سلام بن سليان وقرأ سلام على عاصم وعلى أبي عمرو توفي سنة ٢٠٥هـ انظر مناهل العرفان(٤٥٦/١) و مباحث في علوم القرآن صـ١٧٢. والإتقان(٧٣/١) وذكر السيوطي أنه من قراء البصرة.
٦- هود آية:٤٨.
٧- هو حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة أخذ عن الأعمش وأخذ عنه الكسائي وعد من الطبقة الكوفية الرابعة. انظر الفهرست لابن النديم صـ٥٠ وابن خلكان(٢١٦/٢) والإتقان(٧٣/١)، وإعجاز القرآن للرافعي طـ٨، التجارية الكبرى، ١٩٦٥. صـ٥١.
٨- النساء آية ١.
٩- النساء آية:١. وقول الشيخ على رأي البصريين. انظر الإنصاف(٤٦٣/٢) واللباب(٤٤٣/١) والإتقان(٢٠٠/١) لسان العرب(٣٥٣/١٠)

قال السيد الإمام :

النَسَق (بالتحريك هو الاسم، وهو بالسكون المصدر والمراد به العطف، وهو اصطلاح غريب من جهة الشيخ[1]، والجاري على الاطراد في ألسنة النحاة هو العطف، وكلاهما مقول على العمل تارة وعلى المعطوف أخرى، فإن أردت به العمل فهو ردك آخر الكلام على أوله حتى يصير إعراب الثاني كإعراب الأول، وإن أردت المعطوف نفسه فسيأتي تقريره)[2]، واعلم أن هذا الفصل مشتمل على مواضع ثلاثة: **الأول:** في حقيقة العطف وحكم المعطوف مع المعطوف عليه، **والثاني:** في ذكر الحروف العاطفة **والثالث:** في كيفية العطف.

أما الموضع الأول: وهو في حقيقة العطف وحكم المعطوف مع المعطوف عليه، أما حقيقة العطف فهو(تابع مقصود بما نسب إلى الأول بواسطة الحروف[3]) فقولنا تابع يشمله هو وغيره من سائر التوابع وقولنا مقصود بما نسب إلى الأول يخرج عنه التأكيد والصفة(أ/٢٣٠)، فإنهما ليسا مقصودين بما نسب إلى الأول، ولكنهما تتمتان كما حققنا، وقولنا بواسطة الحروف يخرج عنه البدل فإنه تابع مقصود بما نسب إلى الأول، لكنه من غير واسطة حرف، وأما حكم المعطوف مع المعطوف عليه فاعلم أن حكم المعطوف حقه أن يكون مشاركاً(ب/٣٤٦) للمعطوف عليه في جميع أحواله: في كل ما يجب له ويجوز عليه ويمتنع منه فهذه ثلاث حالات:

الحالة الأولى: مشاركته له في الأمور الواجبة (ج/٢٢٧) وذلك نحو وجوب إعرابه بإعراب الأول ووجوب إسناد الحكم إليه في مثل قولك (قام زيد وعمرو، وضربت زيداً وعمراً[4]). ووجوب عود الضمير منه إذا كان خبراً كما يجب في

١- ممن ذكر النسق ابن مالك وتبعة شراح الألفية كالأشموني وابن هشام في أو ضحه وابن عقيل وذكره ابن هشام في القطر والرضي في شرحه على الكافية. انظر الصبان على الأشموني(٨٩/٣) وأوضح المسالك(٣٧/٣) وابن عقيل(٢٢٤/٢) وذكره ابن يعيش في شرحه على المفصل واعتبره من عبارات الكوفيين(٧٤/٣) وانظر قطر الندى صـ٤٢٦ وشرح الرضي(٣١٨/١).إذن فهو ليس باصطلاح غريب. أما معناه: فقال الفاكهي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه نسقاً أي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين. وفي الفارضي أن النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والإضافة لأدنى ملابسة. أي عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقته. انظر الصبان على الأشموني(٨٩/٣) وقال ابن بعيش: وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب. يقال ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد.ابن يعيش(٧٤/٣) ولسان العرب(٣٥٣/١٠) وشرح التسهيل(٣٤٣/٣).

٢- ما بين القوسين س من (ج).

٣- انظر شرح الكافية للرضي(٣١٨/٢) وقال ابن عقيل: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف... ابن عقيل(٢٢٤/٢) وتبعه أبن هشام في تعريفه في أوضح المسالك(٣٧/٣) وقطر الندى صـ٤٢٧، وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه. شرح التسهيل(٣٤٣/٣).

٤- شرح الكافية للرضي(٣٢١/١).

الأول كقولك (زيد قائم وقاعد)، ولهذا لم يجز (ما زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو)، كما لا يجوز (ما زيد ذاهباً عمرو) لعدم عود الضمير من الثاني إلى الأول[1].

الحالة الثانية: مشاركته له في الأمور الجائزة، وذلك نحو تقديم معموله عليه كما يجوز في الأول تقول (بزيد مررت، وبعمرو جاوزت)، (وجواز حذف معموله)[2] كما يجوز حذف المعمول في الأول فتقول (مررت بزيد وأهنت، والمعنى وأهنته، وغير ذلك من الأمور الجائزة).

الحالة الثالثة: مشاركته له في الأمور الممتنعة، وذلك نحو امتناع حذف الضمير منه إذا وقع حالاً أو خبراً كما يمتنع من الأول، فلا يجوز أن تقول (زيد قائم وقاعد أخ) كما لا يجوز أن تقول(زيد قائم أخ)، وهكذا في الحال فلا يجوز أن تقول (مررت بزيد منطلقاً وضاحكاً عمرو)، كما لا يجوز أن تقول (مررت بزيد ضاحكاً عمرو) لعدم الضمير فيهما جميعاً.

وأما الموضع الثاني: وهو في بيان الحروف العاطفة، فاعلم أن الحروف العاطفة على ثلاثة أضرب.

فالضرب الأول: للجمع بين الشيئين وهي أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) ثم أنها مختلفة فيما بينها.

الضرب الثاني: لتعليق الحكم بأحد المذكورين، لا على التعيين وهي ثلاثة (أو، وإما، وأم) ثم تختلف فيما بينها.

الضرب الثالث: لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول وهي ثلاثة أيضاً(لا، وبل، ولكن) ثم أنها مختلفة(ب/٣٤٧) فيما بينها، فهذه مراتبها في العطف(ج/٢٧٨)على ما ترى، وهذه القسمة يندرج تحتها كلام الشيخ حيث قال العطف(أ/٢٣١) هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، يعني به الأحرف الأربعة، وواسطة اللفظ دون المعنى هو سائرها، وقد قدمنا ذكر كل واحد منها وبينا أحكامها في العطف باستيفاء فلا وجه لإعادته[3].

وأما الموضع الثالث: وهو في كيفية العطف فاعلم أن المعطوف عليه لا يخلو حاله من ثلاثة أقسام، إما أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً أو ضمير متصلاً، ثم المعطوف في نفسه لا يخلو حاله من هذه الأقسام الثلاثة، فتعطف كل واحد من هذه على كل واحد من تلك، فيحصل لك من مجموعها تسع مسائل، لأنك إذا ضربت

١- شرح الكافية للرضي(٣٢٢/١).

٢- العبارة س من (ب).

٣- انظر فصل الحرف.

ثلاثة في ثلاثة تصير تسعة بالتركيب العقلي، والتقسيم الممكن، ثم منها ما صح استعماله ومنها ما تعذر، ونحن نذكرها واحداً واحداً ونوضح ما استعمل مما ترك إن شاء الله تعالى.

فالقسم الأول: فيها أن يكون المعطوف عليه ظاهراً فيكون فيه ثلاث مسائل:

أولها: أن يكون المعطوف ظاهراً فيجوز من غير شريطه كقولك(قام زيدٌ وعمروٌ).

وثانيها: أن يكون المعطوف ضميراً منفصلاً فيجوز مهما كان مرفوعاً أو منصوباً، ولا يجوز إذا كان (مجروراً، لأن المجرور لا منفصل له كما مر بيانه[1])[2].

وثالثها: أن يكون متصلاً فيتعذر عطفه، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، لأنه لا يمكن اتصاله بحرف العطف[3].

القسم الثاني: أن يكون المعطوف عليه ضميراً منفصلاً فيكون فيه ثلاث مسائل أيضاً: أولها: أن يكون المعطوف ظاهراً فيجوز من غير شريطة كقولك(ما قام القوم إلا إياك وزيداً). وثانيها: (ب/٣٤٨) أن يكون المعطوف ضميراً منفصلاً فيجوز مهما كان مرفوعاً أو منصوباً ولا يجوز إذا كان مجروراً لما ذكرنا من أن المجرور لا منفصل له، وثالثها: أن يكون المعطوف متصلاً[4] فلا يجوز(ج/٢٧٩) بحال.

القسم الثالث: أن يكون المعطوف عليه ضميراً متصلاً فيكون أيضاً فيه ثلاث مسائل:

أولها: أن يكون المعطوف[5] ظاهراً، فإن كان المتصل مرفوعاً فلا بد إذا عطف عليه من تأكيده بضمير مرفوع منفصل كقولك (قمت أنت وزيد) هذا هو الفصيح، وقد يجيء بغير تأكيد على القلة[6]، وإنما وجب تأكيده؛ لأنه قد صار ممتزجاً بالفعل ومختلطاً به؛ ولهذا سكن له آخره فأرادوا تأكيده. بالضمير إشعاراً به وإيذاناً منهم باستقلاله بنفسه، فإن كان الكلام طويلاً أغنى عن الضمير كقوله تعالى(ما أشركنا ولا آباؤنا[7]) وكقولك(خرجت من الدار وزيدٌ) وإن(أ/٢٣٢) كان المتصل منصوباً جاز

١- انظر شرح المفصل(٧٤/٣).

٢- س ما بين القوسين س من (ج).

٣- شرح المفصل(٧٤/٣).

٤- متصلاً في (ج).

٥- في (ج) المعطوف عليه، وفي (ب) س العبارة كلها.

٦- أورد في الحاشية بيت عمر بن أبي ربيعة. قلت:

إذْ أقبلت وزهرٌ تهادى   كنعاج الفلك تعسفن رملا.

٧- الأنعام آية: ١٤٨

العطف عليه من غير شريطة[1] كقولك(ضربته وزيداً). وإن كان المتصل مجروراً لم تعطف عليه الظاهر إلا بإعادة الجار تقول(مررت بــه وبزيــد) هــذا هــو القيــاس المطرد[2]. وقد يجيء من غير إعادة الجار على القلة هذا على مقالة البصريين[3] فأمــا أهل الكوفة فقد جوزوه. وتؤيده قراءة حمزة فإنه لا محل لها من غير تعسف إلا على العطف، وما قاله الكوفيون أسد لأن القراءة مقطوع بها، فإذا كان لا محــل لهــا إلا العطف من غير تعسف كان هو الأحسن الأقوى من غير حاجة إلى غيره[4].

وثانيها: أن يكون المعطوف ضميراً منفصلاً فيجوز مهما كان المعطوف عليــه مرفوعاً أو منصوباً على الصفة المعتبرة في حق الظاهر من التأكيد فــي المرفــوع بالضمير المنفصل دون المنصوب كما ذكرنا فــي الظــاهر، ولا يجــوز إذا كــان مجروراً، لأن المجرور لا منفصل له.

١- قال ابن يعيش: فإن أكدته كان أحسن شيء فإن لم تؤكده لم يمتنع العطف عليه ابن يعيش(٣/٧٧).

٢- انظر ابن يعيش(٣/٧٧) وابن عقيل(٢/٢٣٩) وشرح الكافية(١/٣١٩).

٣- انظر ابن يعيش(٣/٧٨) وشرح الكافية للرضي(١/٣٢٠).

٤- الآية هي قوله تعالى في سورة النساء آية (١)(تساءلون به والأرحامِ) وهي أيضاً قراءة ابن عباس والحــسن وأبي رزين ومجاهد وقتادة والأعمش ويحيى بن وثاب وابن مسعود والقاسم وطلحة بن مــصرف وروايــة الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث. وقال ابن مالك: وإعادته- أي حرف الجر- مختارة لا واجبة وفاقــاً ليونس والأخفش والكوفيين. وقد وافق أبو علي الشلوبين الأخفش ويونس والكوفيين فــي هــذه المــسألة. واختارها أبو حيان.

قال الرضي: والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذاهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القــراءات السبع. وقال ابن يعيش: أكثر النحويين ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على الضمير المخفوض، وقــد رد أبو العباس هذه القراءة، وقال: لا تحل القراءة بها. قال: وهذا القول غير ضي من أبي العباس، لأنه قــد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقةُ. وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردهــا. وبعــد تــسليمه بصحة القراءة بدأ يتأول الآية وفق مذهبه البصري. قلت: ونحن مع جماهير الأمة في قيام الحجــة علــى تواتر القراءات السبع ولانأبه لقول شاذ كقول الرضي، والعجيب من أمثال الرضي أن يقول حمــزة وافــق الكوفيين لأنه كوفي. والأولى أن يقول: إن الكوفيين أجازوا العطف بدون حرف الجر بناء علــى قراءتــه، لأن القاعدة توضع بعد أن يرد السماع لا قبله. وقراءة حفص وهي بالنصب كوفية فلماذا لم يتبع الكوفيــون قراءة حفص عن عاصم. وإننا لنحمد لإمامنا-يحيى بن حمزة- رحمه الله- انتصاره للكــوفيين فــي هــذه المسألة، فهو انتصار لقراءة متواترة بعيداً عن نصب المذهبي.

انظر: الصبان على الأشموني(٣/١١٤) ابن عقيل(٢/٢٤٠) شرح التسهيل(٣/٣٧٥) شرح الرضــي علــى الكافية(١/٣٢٠) أوضح المسالك(٣/٦١) مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مؤسسة الرسالة، طــــ٣- ١٤٢١، ٢٠٠٠. صـــ١٧٧-١٧٩. الإنصاف مسألة(٦٥. ٢/٤٦٣) والتصريح(٢/١٩٠) واللباب(١/٤٣٣) وقد ضعف القراءة وقد رددنا على ذا في التعليق على الرضي. وجوز البغوي هذا العطف قائلاً مع قلتــه. معالم التنزيل، البغوي، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفــة، بيــروت، ١٤٠٧. سورة النساء آية(١)، ومعجم القراءات القرآنية: عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، جامعة الكويــت، ١٩٨٢.(٢/١٠٤)، والبحر(٣/١٥٧) وقال صاحب البحر ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين بل نتبــع الدليل. والكشاف(١/٢٤١) والإتقان(١/٢٠٠) طــ البابي الحلبي.

وثالثها: (ب/٣٤٩) أن يكون المعطوف متصلاً فلا يجوز بحال كما ذكرناه في المرفوع أو المنصوب، فصارت الجملة من المسائل تسعاً، منها ثلاث ممتنعة بكل حال، وهي الضمير المتصل في المرفوع والمنصوب والمجرور، وست منها جائزة بكل حال، بعضها بشرط وبعضها من غير شرط كما قدم تحقيقه، فهذا هو الكلام في التوابع، وبتمامه يتم القول في الفصل التاسع. والحمد لله رب العالمين.

الفصل العاشر

الخـــــــط

قال الشيخ: (الخط على ضربين، متبع ومخترع(ج/٢٨٠)، فالأول بابه المصحف والثاني: ما اصطلح عليه الكتاب، وقاسه النحويون، ورسمه العروضيون وجملة الأمر أن مداره على معرفة ثمانية أشياء وهي الممدود والمقصور، والمهموز، والوصل، والقطع والحذف والزيادة، والبدل)ﷺ.

قال السيد الإمام:

اعلم أن الشيخ لما فرغ من ذكر ما يتعلق بقوانين الإعراب أراد أن يذكر ما يتعلق بقوانين الخط وأدب الكتابة، إذ كان علم الكتابة مشتملاً على أسرار عجيبة، ولطائف غريبة، وهو تلو الكلام في وقوع البيان والإرشاد إلى المقاصد منها لأن جملة ما يقع عليه المواضعة والاصطلاح[1] أمور ثلاثة: الإشارة والكتابة والكلام.

فأما الإشارة فقد يقع بها البيان ويصح عليها المواضعة لكنها قليلة نادرة، وإنما الذي يكثر استعماله، ويعظم مسيس الحاجة إليه في كل الأمور هو الكلام وعلم الكتابة، فأما ما يتعلق بالكلام وعلم الإعراب فقد شرحناه، ونحن الآن(ب/٣٥٠) نذكر ما يتعلق بعلم الكتابة والخط وكشف أسرارها وإظهار فوائدها وبيان(أ/٢٣٣) شرفها، ونشير إلى ضبط قواعدها وشرح قوانينها بعون الله تعالى، فلا جرم رتبنا الكلام في هذا الفصل على مواضع أربعة، الأول: في حقيقة الكتابة والخط وبيان مواضعها. والثاني: في فضلها والثالث: في بيان قسمتها، والرابع: في ضبط قواعدها ومجاري النظر فيها.

__وأما الموضع الأول:__ وهو في حقيقة الكتابة والخط وبيان موضوعها، أما حقيقته، فاعلم أن للخط معنيين لغوي واصطلاحي، أما في(ج/٢٨١) لسان اللغة فيطلق على معان ثلاثة، فالخط[2] موضع في اليمامة وإليه تنسب الرماح الخطية، والخط ما يخط بالإصبع على الأرض، والخط ما يخط بالقلم على اللوح[3]، وأما في مصطلح الكتاب (فهو تصوير أشكال الحروف على هيئة يقتضيها[4] الرسم

١- في(أ) الإصلاح.

٢- في(ب) موضوع.

٣- انظر القاموس(٢/٣٧٠)

٤- س هذا الحد من (ب).

والاصطلاح[1])، فقولنا تصوير أشكال الحروف على هيئة يعُم جميع ما يتضمنه الخط من القلب كقولنا(دعا) و(رمَى) والنقل كقولنا (شاكي ولاثي) في(شائك[2] ولائث) والحذف في مثل (عدة ومقة) والزيادة (كمنطلق ومقتدر) وسائر ما يعرض للحروف فكل هذه الأمور هيئات عارضة للألفاظ، وقولنا يقتضيها الرسم والاصطلاح يعم جميع التعبيرات النقلية السمعية، والقياسية النظرية، فالنقلية هي الرسوم التي وجدت مكتوبة في مصحف عثمان- رضي الله عنه[3]، فإن الكتاب كلهم وجميع أئمة الأدب مجمعون على أنه لا يجوز مخالفتها ويجب إتباعها، سواء كانت مخالفة للقياس أو موافقة[4]، وهذا مثل حذف الياء الأصلية في الخط في مثل {يوم التناد[5]} و{الكبير المتعال[6]} وقوله {بالوادِ[7]} ومثل حذف ياء الإضافة في مثل (نكير[8]، ونذير[9]، وحق وعيد[10]) ومثل حذف ياء المفعول في (دعانِ[11]، واتقونِ[12]، وهدانِ[13]) ونحوه فهذه الأمور يجب إتباعها ولا يجوز مخالفتها، والقياسية هي الأمور التي وقع عليها (أ/٣٥١) الاصطلاح من النحاة والكتاب وسائر الأدباء فإنها مبنية على ما يقتضيه قياس التخفيف كما سنوضحه، فهذا هو الكلام في حقيقة الخط ومعناه.

وأما موضوعه، فاعلم أن موضوع الخط وعلم الكتابة هو الحروف العربية وهي التسعة والعشرون(ج/٢٨٢) حرفاً، لأن تصرف الكتاب في جميع أحوال الكتابة لا يتعداها[14] ولا يخرج عنها ونظرهم مقصور عليها، وهي كالخشب للنجار في تحكيم

١- انظر:. أدب الكاتب، ابن قتيبة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢، صـ٢١٣. شرح الجمل، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥. صـ٣٤٤. شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد. ١٩٨٢.(٣٤٤/٢). شرح الشافية: الرضي الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، القاهرة(٣١٢/٣) اللباب(٤٨١/٢).
٢- لسان العرب(٤٥٣/١٠) و(١٨٧/٢).
٣- س من (أ).
٤- اللباب(٤٨١/٢).
٥- غافر آية: ٣٢.
٦- الرعد آية: ٩.
٧- طه آية: ١٢.
٨- الحج آية: ٤٤.
٩- الملك آية: ١٧.
١٠- ق آية: ١٤.
١١- البقرة آية: ١٨٦.
١٢- البقرة آية: ٤١.
١٣- الأنعام آية:٨٠.
١٤- في (ب) لايتعدى هؤلاء.

السرير وكالحديد في تحكيم السكين للحداد[1] وهي بالإضافة إلى مخارجها[2] منقسمة ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول: منها مخرجه الحلق وهي سبعة(الهمزة، والهاء، والألف أقصى الحلق، وللعين والحاء وسطه، وللغين والخاء أدناه[3]).

القسم الثاني: مخرجه اللسان وهي ثمانية عشر حرفاً(فالقاف والكاف والجيم والشين والياء) أخوات(أ/٢٣٤) في المخرج من وسط اللسان إلى الحنك، ثم(الضاد) من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ثم(اللام) من طرف اللسان وأصول الثنايا ثم(النون) ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ثم(الراء) ما هو داخل في ظهر اللسان قليلاً من مخرج النون، ثم(الطاء والدال والتاء) أخوات يخرجن من طرف اللسان وأصول الثنايا ثم (الضاد والزاي والسين) أخوات يخرجن من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا ثم(الظاء والذال والثاء) أخوات يخرجن من بين طرف اللسان(وأصول الثنايا)(، ثم(الصاد والزاي والسين) أخوات يخرجن من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا)[4].

القسم الثالث: مخرجه الشفة وهي أربعة فللفاء باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وللواو والباء والميم مابين الشفتين، فهي من مخارجها على هذه الأقسام الثلاثة[5].

١- في (ب) للجزار.

٢- مخرج كل حرف ما ينقطع الحرف عنده من الحلق والفم والشفتين، وإذا أردت أ ن تختبر ذلك فزد على الحرف الذي تريد معرفة مخرجه همزة الوصل مكسورة ثم النطق به ساكناً. فعند ذلك تجد جرس الحرف منقطعاً هناك فثم مخرجه، نحو: إغْ. إقْ، إضْ، إمْ. والألف لا مخرج لها لأن صوتها لا ينقطع عند جزء مما سبق بل نفس مستطيل بحيث يمكن مده من غير حصر. اللباب(٢/٤٦١) سيبويه(٢/٤٠٤) شرح المفصل(١٠/١٢٣) شرح الشافية(٣/٢٥٠).

٣-اللباب(٢/٤٦٢).

٤- ما بين القوسين س من (ج).

٥-اللباب(٢/٤٦٤). ولم يتعرض الشيخ ولا الإمام إلى صفات الحروف وأجناسها وهي أحد عشر جنساً:(المجهورة، والمهموسة، والشديدة، والرخوة، والمنحرفة. والشديدة التي يخرج معها الصوت، والمكررة، واللينة، والهاوية، والمطبقة، والمنفتحة).

فالمجهورة: تسعة عشر حرفاً وهي: الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والزاي والراء والطاء والدال والنون والظاء والذال والباء والميم والواو. سميت مجهورة لأنها أشبع الاعتماد في موضعها وضع النفس أن يجري معها حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت.

المهموسة: وهي بقية الحروف سميت بذلك لأن الهمس صوت خفي، وهذه كذلك لأن اعتمادها ضعف حتى جرى معه النفس.

والشديدة: وهي ثمانية سميت بذلك لقوتها وامتناع مد الصوت معها وهي(الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والباء والدال). =

وأما الموضع الثاني: وهو في فضل علم الكتابة وبيان شرفها: فاعلم أن شرف الشيء يستفاد(ب/٣٥٢) من جهات كثيرة إما لعظم المقصود به، وإما لشدة الحاجة إليه، وإما لكثرة منافعه، وإما لأن الشرع دل على فضله وشرفه، وهذه الوجوه كلها حاصلة، في علم الكتابة والخط، وفي هذا دلالة على فضلها.

فأولها: عظم المقصود بها، ولو لم يكن المقصود بعلم الكتابة والخط إلا أن الكتب السماوية التي أنزلها الله تعالى على أنبيائه لمصالح الخلق وتعليم معالم الدين، وللإرشاد إلى هدايتهم ما حفظت إلا بعلم الكتابة، ولا أمكن ضبطها إلا بعلم الخط لكان هذا كافياً في بيان فضلها وشرفها، ودلالة على جلالتها وعظم شأنها.

وثانيها: شدة الحاجة إليها، ولا شك أن الحاجة للخلق إلى علم الكتابة ظاهرة في حفظ علومهم وقصصهم وأخبارهم وسيرهم وآثارهم وما يعرض لهم في معاملاتهم ومداينتهم، وحفظ أموالهم، ولو لم يكن إلا ما تضمنته كتب الشروط من النفع لكان كافياً في العلم لشدة الحاجة إليها.

وثالثها: اشتمالها على المنافع العظيمة، وذلك لأن في الكتابة من المنافع والفوائد مالا يحيط به إلا الله، فقد قيل لو لم يكن على دقيق حكمة الله تعالى ولطف تدبيره إلا علم القلم والخط لكفى به دليلاً على بالغ حكمته وعظم منته.

ورابعها: إرشاد الشرع إلى فضلها، ولنذكر من ذلك آيتين: الأولى: قوله تعالى {الرحمن علم القرآن خلق الإنسان، علمه البيان[1]} فالله تعالى ذكر خلق الإنسان تفخيماً لشأنه ودلالة على عجيب قدرته، ثم (أردفه بذكر المنة عليه بتعليم البيان، والبيان هو الفصاحة وعلم الكتابة لأنهما كلاهما[2]موضوعان من أجل البيان وفي هذا من الفخامة وعظم القدر)[3] مالا يخفى(ب/٣٥٣). الثانية: قوله تعالى {خلق الإنسان من علق اقرأ

= **الرخوة:** وهي تسعة(الهاء والحاء والغين والخاء والشين والظاء والثاء والذال والفاء) سميت بذلك لأنها خلاف الشديدة فأما العين فهي وسط بين الرخوة والشديدة لشبهها بالحاء.

المنحرفة: وهي اللام وحدها لانحراف اللسان مع صوته من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك.

الشديدة: التي يخرج معها الصوت وهي النون والميم وسميت بذلك لغنتها الخارجة من الألف.

المكرر: وهو الراء سميت بذلك لتكرير صوتها وانحرافها إلى مخرج اللام.

اللينة: وهي الواو والياء لأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما.

الهاوي: وهو الألف سمي بذلك لزيادة اتساع هواء صوته على الواو والياء.

المطبقة: الصاد والفاء والطاء والظاء سميت بذلك لالتحاق ظهر اللسان بما يلاقيه من أعلى الحنك.

المنفتحة: وهي ما عدا المطبقة، سميت بذلك لأن موضعها لا ينطبق مع غيره ولا ينحصر الصوت معها كانحصاره مع المطبقة. اللباب(٤٦٤-٤٦٦) والكتاب(٢/٤٠٥و ٢/٤٠٦).

١- الرحمن آية: ١-٤.

٢- هكذا وردت في النسخ الثلاث. ولعله عدّ(كلاهما) مبتدأ لاتوكيداً.

٣- ما بين القوسين س من (ب).

وربك الأكرم الذي علم بالقلم (أ/٢٣٥) علم الإنسان مالا يعلم[١]} فخصه(ج/٢٨٤) بالذكر تعظيماً لشأنه ثم عقب ذلك بذكر المنة بتعليم القلم في معرض المدح، وهذا يدل على نهاية فضلها[٢]، وعظم المنة، فسبحان من لا تحصى نعمه بعدٍ ولا تحصر بحدٍ، وإن تعدو نعمة الله لا تحصوها.

وأما الموضع الثالث: وهو الكلام في تقسيم علم الكتابة، فاعلم أن للخط والكتابة أحكاماً كثيرة، وفيه تقسيمات منتشرة، والخوض فيها طويل ولكننا نشير هاهنا إلى مالا بدمنه، وهو تقسيمه باعتبار طريقة (المصاحف خوفاً من الإطالة)[٣]، وهو على نوعين سماعي متبع، وقياسي مخترع.

فالنوع الأول: هو التغييرات المتعلقة بالمصحف وهذا كحذفهم الهمزة من(بسم الله) والألف من اسم الجلالة والألف من الرحمن، ونحو كتبهم ألف (الصلوة، والزكوة، والحيوة) بالواو للتفخيم، ونحو حذفهم الياء الأصلية في نحو الكبير المتعال، ويوم التناد، ونحو حذف الياء التي للإضافة، في مثل(نكير ونذير وحق وعيد) وهكذا حذف الياء التي للمفعول في مثل {ربي أكرمن[٤]} و(أهانن[٥]) فإنّ مثل هذا وأشباهه يجب اتباعه ويكتب على ما هو مكتوب من غير تغيير ولا تحريف، سواء كان موافقاً للأقيسة النحوية. أو مخالفاً لها. لأن هذا أمر قد صار مجمعاً عليه، فلا يجوز العدول عنه بحال.

النوع الثاني: قياسي مخترع (وهو ضروب ثلاثة:

فالضرب الأول: منها اصطلاح الكتاب، فإن لهم في الكتابة اصطلاحات تليق بحروف أبي جاد في النقط والشكل للتفرقة بين ملتبسات الحروف المتماثلة في الصورة ونحو زيادة أحرف للتفرقة، كزيادة واو عمرو للتفرقة بينه وبين(ب/٣٥٤) عُمَر وغير ذلك، وقد أفرد المبرد في ذلك كتاباً سماه القلم والخط ضمنه شرحها.

الضرب الثاني: ما يتعلق بعلم القوافي في اصطلاح العروضيين، فإن لهم اصطلاحاً خاصاً، يتعلق بتسوية البحور الشعرية، وعمدتها أنهم يثبتون في الخط ما ثبت في اللفظ من غير زيادة ولا نقصان ولا تغيير كما تضمنته كتب العروض.

الضرب الثالث[٦]: ما يقتضيه أصول النحو وأقيسة التصريف من القلب في مثل (دعا ورمى، وعصا وفتى وكسا، ورداء)، والحذف في مثل (قلت، وقلن، بعت،

١- العلق آية:١-٥..

٢- أي الكتابة.

٣- ما بين القوسين س من (ب، و ج).

٤- الفجر آية: ١٥.

٥- الفجر آية: ١٦.

٦- س ما بين القوسين من (ج).

وبِعَن)، وفي مثل (قاضٍ وداعٍ، وغازٍ)، وفي نحو(عِدَةٌ ومِقَةٌ)، وغير ذلك مما يقتضيه أصول الإعلال، فهذا وأشباهه ليس من باب المسموع و(إنما يجري على قواعد مقررة، وتمهيدات مطردة، يقتضيها التخفيف ويوجهها التصريف كما ستراها (ج/٢٨٥) مقررة والذي نريد ذكره ما يتعلق بجانب الخط وتصوير أشكال الحروف، فأما ما يتعلق بجانب، الإعلال فليس من باب الخط في شيء وإنما هو بفن النحو أشبه فلهذا تركناه)[١].

<u>وأما الموضع الرابع:</u> وهو في ضبط قواعده ومجاري النظر فيه، فاعلم أن أكثر التغييرات التي تتعلق(أ/٢٣٠) بالخط تدور على هذه الأمور الثمانية (المقصور والممدود والمهموز والوصل والقطع والحذف والزيادة والبدل) فلهذا جعلنا الكلام في الخط مقصوراً عليها، ويدور على قوانينها، فالممدود يكتب بالألف قطعاً سواء كان واوياً أو يائياً والمقصور ما كان أصله الواو كتب بالألف (كعصا ودعا) وما كان أصله الياء كتب بالياء (كفتى ورمى) وأما المهموز فيكتب على ما يقتضيه قياس تخفيف الهمزة من الألف والياء والواو، وأما الوصل والقطع فأكثر ما يكون مع (ما ولا وها) وأما الحذف فإنما يكون في اجتماع الأمور المتماثلة، وأما الزيادة فهي تكون في الأمور الملتبسة، وأما البدل فهو يكون في الوصل والوقف على ما يقتضيه التخفيف، فعلى هذه الأمور يدور فصل الخط، فلهذا قصرنا الكلام عليها في ضبطه (ب/٣٥٥)، والغرض أنا نشير هاهنا إلى ما يقتضيه قياس الخط وأدب الكتابة دون ما يتعلق بأصول التصريف وأقيسة الإعلال، فذاك بمعزل عن علم الكتابة والخط، فلا يمزج أحدهما بالآخر، ونحن نذكرها واحداً واحداً، ونبين في كل واحد منها ما يقتضيه قياس الخط بعون الله تعالى، ونجعلها سبعة، ونبدأ بما بدأ به وهو الممدود.

(قال الشيخ: وأما الممدود (ج/٢٨٦) فهو كل ما كان آخره همزة بعد ألف زائدة مثل(حناء وكساء وحرباء وحمراء، كله يكتب بألف واحدة في حال الرفع والجر، وبألفين في حال النصب سوى مالا ينصرف منه، فإن نصبه كجره، فإن ثني الممدود كتب كله بألفين في حال الرفع، فإن اتصل بهذا الممدود ضمير مخاطب أو غائب كتب بالواو في حال الرفع وبالياء في حال الجر وبالألف في حال النصب، على حد حركته مثال ذلك (هذا كساؤك ورأيت كساءك وعجبت من كسائك)).

قال السيد الإمام :

اعلم إن الكلام في قسمة الممدود إلى مسموع ومقيس، والكلام في كيفية إعلاله في انقلاب الواو فيه والياء إلى الهمزة هو كلام يختص علم الإعراب، فلا نذكره

١- ما بين القوسين س من (ج).

ولكن نقول: المهموز على أربعة أقسام، فأولها: همزته أصلية كهمزة(حناء ووضاء) وثانيها: همزته منقلبة عن حرف أصلي في مثل(كساء ورداء). وثالثها: همزته زائدة للإلحاق كهمزة (حرباء وقوباء وعلباء[1]). ورابعها: همزته زائدة للتأنيث في مثل (حمراء وسوداء) فإذا عرفت هذا(أ/٢٣٧) فاعلم أن لهذه الهمزات حالات تختلف فيها صور الخط والكتابة لها ونحن نذكرها وجملتها خمس حالات:

الحالة الأولى: إذا كان مفرداً فإنه يكتب بألف واحدة في حالة الرفع والجر(ب/٣٥٦) كقولك(هذا حناء وكساء ورداء وعلباء)، وبألفين في حال النصب كقولك(رأيت حناا، وكساا، وردا، وعلبا)، وإنما كتب بألف واحدة في حال الرفع والجر لأن ألف المد ليس لها صورة، والألف الثانية هي صورة الهمزة فقط وإنما كتبت في حالة النصب بألفين، لأن الكلام فيه كالكلام في المرفوع والمجرور، لكن المنصوب يختص بالألف المبدلة من التنوين في حال النصب كالصحيح، فلهذا كان مكتوباً بألفين إلا نحو حمراء وسوداء فإنه يكتب بألف واحدة، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً لأنه غير منصرف فلا مدخل للتنوين فيه[2].

الحالة الثانية: إذا كان مثنى فإنه يكتب في حال الرفع بألفين، تقول(هذان حناان، وكساان، وعلباان) وإنما كان هكذا لأن الألف الأولى هي صورة الهمزة والألف الثانية هي ألف التثنية وعلامة الرفع، إلا إذا كان غير منصرف في مثل حمراء وسوداء فإنه يكتب بألف واحدة، وإنما كان هكذا لأن الهمزة تنقلب فيه واواً بكل حال(ج/٢٨٧) فلا يبقى للهمزة صورة، فلهذا كتب بألف واحدة، فتقول (هذان حمراوان، وسوداوان، وصفراوان).

الحالة الثالثة: إذا اتصل به الضمائر، فإن كان الضمير لمخاطب أو غائب كان بالألف في حال النصب وبالياء في حال الجر، وبالواو في حال الرفع تقول (هذا حناؤك وكساؤك وحناؤه وكساؤه ورأيت حنآك وكسآك وحنآه وكسآه ومررت بحنائك وبكسائك وبحنائه وكسائه) لأن الضمير لما اتصل بالاسم صارت الهمزة في حكم المتوسطه، وليس قبلها حركة وكتبت على حد حركتها في نفسها، فإن كان الضمير للمتكلم كانت الهمزة ياءً فيه بكل حال، فتقول (هذا كسائي، وحنائي وحربائي وحمرائي) وإنما كان هكذا لأن الهمزة مكسورة بكل حال، فلهذا(ب/٣٥٧) كانت ياءً في الخط في جميع وجوه إعرابه.

١- الحرباء: مسمار الدرع وذكر أم حُبين ودويبه نحو العظاية. انظر القاموس(٥٥/١) والقوباء الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه القاموس(١٢٤/١) وانظر علباء القاموس(١١١/١) فقد ذكر من معانيها عصب عنق البعير.

٢- اللباب(٤٨٦/٢)

الحالة الرابعة: إذا كان منسوباً في مثل قولك(حنائي وكسائي) فإن كانت الهمزة أصلية فليس لها في الخط إلا صورة واحدة وهي(الياء)، تقول(حنائي ووضائي) فإن كانت الهمزة منقلبة عن حرف أصلي جاز وجهان(كسائي وكساوي)، والأجود بقاؤها تشبيهاً لها بالأصلية وإن كانت الهمزة زائدة للإلحاق جاز وجهان (علبائي وعلباوي) والأجود القلب تشبيهاً بهمزة التأنيث في(حمروان)، وإن كانت الهمزة زائدة للتأنيث فليس فيها إلا وجه واحد وهو القلب لا غير فتقول (حمراوي وسوداوي).

الحالة الخامسة: إذا كان الاسم مصغراً فإن كانت الهمزة أصلية(أ/٢٣٨) بقيت على حالتها، تقول(هذا حُنَيْئٌ، ورأيت حُنَيْئاً، ومررت بحُنَيْئٍ) فتجريه مجرى الصحيح، وإن كانت منقلبة عن حرف أصلي أو زائدة للإلحاق جاز لك فيه وجهان، أحدهما: أن تبقى(ج/٢٨٨) الياءات الثلاث وتجري الاسم مجرى المنقوص، لأن ياء التصغير مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف المد والثالثة تجري مجرى(يا) قاضٍ فتقول (هذا كسيي، ومررت بكسيي، ورأيت كسيياً) وثانيها أن تحذف الياء الثالثة حذفاً غير ملتفت إليه فلا يكون كالمنقوص ويجري بتصاريف الإعراب فتقول (هذا كُسيٌّ، ورأيت كُسياً، ومررت بكُسيٍّ)، وإن كانت همزته للتأنيث فليس إلا وجه واحد وهو كتبها بالألف في كل حال فتقول (هذه حُميراء ورأيت حميرا ومررت بحمير) فهذه جملة ما يتعلق بحكم الخط في الممدود.

(قال الشيخ: فصل، وأما المقصور فهو كل ما كان آخره ألفاً مفردة فمتى كانت الألف رابعة فما زاد مثل المولى، والمجتبى والمستدعى ونحوه فإنه يكتب أبداً بالياء ما لم يكن قبل آخره ياء، فإنه يكتب بالألف مثل(الدنيا، والعليا، والعطايا، والرزايا) إلا كلمتين شذتا وهما يحيى وريى(ب/٣٥٨) فإنهما كتبا بالياء ومتى كانت الألف ثالثة نظر أصلها، فإن كانت واواً كتبت بالألف مثل(العلا والعصا والرضا)، وإن كان أصله ياء كتبت بالياء مثل الفتى والغنى ضد الفقر والقِرى، فإن اتصل بجميع المقصور مضمر كتب على كل حال بالألف مثل فتاه ورحاه ورماه وغزاه والذي يعرف به ما أصله الواو مما أصله الياء أشياء ثمانية، يعرف بالتثنية مثل قولك الفتيان والعصوان وبالجمع مثل الفتوات والحصيات وبوزن(فَعْلَة) في المصادر من نحو(الغزوة والرَمية) وبرد الفعل إلى النفس في الثلاثي مثل غزوت ورميت وبالفعل المستقبل مثل يغزو ويرمي، ونحوه من الثلاثي، وكل ما في أوله واو مثل (وعى ووقى ودى)، فإن ألفه منقلبة عن ياء في الغالب، وكل ما كانت عينه واواً مثل عوى وغوى وشوى فإن ألفه منقلبة عن ياء، ولا عبرة بالفعل الذي بوزن(فعِل) بكسر العين مثل رضيت وشفيت، لأن هذا ترد فيه بنات الواو إلى بنات الياء وإنما الاعتبار بوزن (فَعَل) بفتح العين كدنوت ورميت وبالإمالة(أ/٢٣٩) مثل(متى وبلى)، وحروف الجر مثل(إلى وعلى) تكتب بالياء لأنها ترجع إلى الياء مع المضمر مثل(إليك

وعليك)، فإذا جهل أمر الألف، كتب بألف مثل ألف ما وذا ويا ونحوه، وكلى وكلتى تكتبان بالياء لأنهما قد أميلا)ﷺ.

قال السيد الإمام :

اعلم أنا قبل الخوض فيما يتعلق بالمقصور من أدب الكتابة بذكر المعيار الذي تتميز به بنات الواو عن بنات الياء، وجملته أمور ثمانية، أولها: التثنية في مثل قولك (عصوان ورحيان)، وثانيها: الجمع في مثل(القنوات(ب/٣٥٩) والحصيات والغزوات والرميات)، وثالثها: وزن الفَعْلة من المصادر في مثل قولك(الغزوة والرمية). ورابعها: رد الفعل إلى النفس في مثل(غزوت ورميت)، ولا اعتبار بمكسور العين في مثل(رضيت وشقيت) لأنها أعني بنات الواو وبنات الياء تتفقان في ذلك، وخامسها: الفعل المستقبل في نحو(يغزو ويرمي) من الثلاثي المجرد، (إنما شرط الشيخ التجريد لأن ما زاد على الثلاثي يلزم الياء واوياً كان أو يائياً في مثل(عزّى وادعى). وسادسها: الإمالة في مثل(بلى ومتى) فإنك تقول فيه إذا ثنيته (بليان ومتيان). وسابعها: كل ما كنت فاؤه واواً مثل(وعى ووفى) فإن لامه غالباً تكون ياء)[1]، قوله غالباً يحترز به عن اللفظ(واو)، فإن فاءها ولامها واو، وقد قال المحققون من النحاة وليس في العربية كلمة فاؤها واو، ولامها واو إلا لفظة واو، فلهذا كتبوا (وعى ووقى) فعلين بالياء، وفي نحو(الوعي) اسماً بالياء من أجل ذلك. وثامنها: كل ما كانت عينه واواً فإن لامه تكون ياء، في مثل(طوى وشوى وعوى)، فهذه جملة ما يتميز به بنات الواو عن بنات الياء، وهو أصل كبير)[2] يكثر دوره ويعظم نفعه، وإنما لم يحترز الشيخ فيما كان عينه واواً أن تكون لامه ياء كما احترز فيما كان فاؤه واواً أن تكون لامه ياء، لأن ما كان فاؤه واواً فلامه ياء بكل حال، ولا يوجد إلا لفظ واو لا غير فلهذا احترز عنها، وأما ما كان عينه واواً فقد تكون ياء(كغوى ودوى) وغير ذلك، وقد تكون واواً كقولنا(القوة والصبوة والحيوه والجو والنو والدو) وغير ذلك(ب/٣٦٠) مما يكثر فلهذا لم يحترز عنه (فافترقا)[3]، فإذا عرفت هذا فاعلم أن لهذه(ج/٢٨٩) الألف في المقصور حالات تختلف فيها صور الخط ونحن نذكرها وجملتها ست:

الحالة الأولى: أن يكون ثلاثياً يعرف أصله في الواو، فهذا إذا كان مفرداً يكتب بالألف كالعصا والقفا.

١- س ما بين القوسين من (ج).
٢- س ما بين القوسين من (ج).
٣- س من (ج).

الحالة الثانية:(أ/٢٤٠) أن يكون ثلاثياً يعرف أصله في الياء، فهذا أيضاً إذا كان مفرداً يكتب بالياء(كالفتى والرحى).

الحالة الثالثة: أن يكون ثلاثياً لم يعرف أصله في الواو والياء، لكنه مما قد سمعت فيه الإمالة[1]، فإن هذا وأشباهه يكتب بالياء، فتقول(بلى، ومتى[2]).

الحالة الرابعة: أن يكون ثلاثياً لم يعرف أصله في الواو والياء ولم تسمع فيه الإمالة فإن هذا وأشباهه يكتب بالألف كألف(ما) و(ها، ولا) اتباعاً لحكم اللفظ، وجرياً عليه (فأما(إلى وعلى) فإنما كتبا بالياء لأنهما يرجعان إلى الياء مع المضمر مثل(إليك وعليك) ولكن يلزم عليه(لذا) فالأولى أن يقال إنما كتبها بالياء للتفرقة بين(إلى و إلا) وبين (على وعلا) فعلاً)[3].

الحالة الخامسة: أن يكون زائداً على الثلاثة، فإن هذا وأشباهه يكتب بالياء على كل حال سواء كان واوياً أو يائياً تقول(هذا المولى، والمصطفى والمستدعى والمنتمى إليه) إلا إذا كان آخره ياء فإنه يكتب بالألف(كالدنيا والعليا) كراهة لاجتماع المثلين إلا ما شذ في(يحيى وريّ) في الإعلام فإنهما كتبا بالياء تنبيهاً على الأصل.

الحالة السادسة: إذا اتصل به ضمير فإنه يكتب بالألف؛ لأنه لما اتصل به الضمير صارت الألف في حكم الوسط فبعدت عن التغيير، وسواء كان الضمير (ب/٣٦١) للمتكلم أو المخاطب أو للغائب، تقول هذه (عصاه ورحاه وعصاك ورحاك وعصاي ورحاي) فتجعلها ألفاً بكل حال فهذه أحكام الخط في المقصور[4].

الفصل الثالث: المهموز

قال الشيخ: (فصل، وأما المهموز فإنه ينظر، فإن كانت الهمزة أولاً صورت ألفاً بأي حركة(ج/٢٩٠) تحركت مثل(أمر وأخ وإبل)، فإن دخلت على الهمزة ألف استفهام كتبت بألفين مثل (أ أخوك خير أم أبوك؟)، ما لم تكن الثانية همزة وصل، فإن كانت الثانية همزة

١- الإمالة إلى الشيء التقريب منه، وهي في هذا الباب تقريب الألف من الياء، والفتحة قبلها الكسرة، والغرض من ذلك تجانس الصوتين لمسبب. اللباب(٤٥٢/٢) وسيبويه(٢٥٩/٢) والمقتضب(٤٢/٣) والأصول للسراج(١٦٠/٣) وشرح المفصل(٥٣/٩) وشرح الشافية(٤/٣).

٢- لا تمال الحروف لعدم تصرفها، والإمالة تصرف، وإنما أميل بلى لجواز السكوت عليها وتضمنها معنى الجملة إذ تقول في جواب من قال: أما قام زيد؟"بلى" أي بلى قام، فصار كالفعل المضمر فاعله نحو غزا ورمى، فأميل لمشابهته الفعل.

وأما (متى) فإنما إميل لإغنائه عن الجملة وذلك لأنك تحذف معها الفعل كما تقول؟ متى؟ لمن قال سار القوم، ولا تمال إلا في الاستفهام لأنه إنما يحذف الفعل بعده بخلاف ما إذا كانت للشرط. انظر شرح الشافية للرضي(٢٧/٣-٢٨).

٣- ما بين القوسين س من (ج).

٤- اللباب(٤٨٤/٢).

وصل فإنها تسقط وتكتب بألف واحدة مثل(آ بنكٍ خير أم غلامك؟)، ومثله قوله سبحانه {أصطفى البنات على البنين[1]}، وإن كانت الهمزة وسطاً نظرت فإن كانت ساكنة دبرها حركة ما قبلها مثلٍ (رأس، وسؤر وبئر)، على حد تخفيف الهمزة، وإن كانت متحركة نظر ما قبلها، فإن كان ساكنا لم يكن لها صورة حرف مثل (أبأس، واستلأم الرجل واستلئِم يا رجل واسأل) هذا هو الوجه المختار الصحيح، وإن كان ما قبلها متحركاً رجع إليها في نفسها ونظرت حركتها فإن كانت فتحة دبرها حركة ما قبلها مثل (جُؤن[2] ومَئر[3] وسأل) لأن الفتح أخو السكون، وإن كانت حركتها غير فتحة من ضم أو كسر(أ/٢٤١) دبرها حركة نفسها فتكتب(واوا) إذا انضمت وياء إذا انكسرت وذلك قولك قد(لؤم الرجل)، وقد(سُئل) فإن كانت الهمزة متطرفة كتبت أبداً على حركة ما قبلها سواء تحركت أو سكنت نحو قد قرأ ولن يقرأ وهو يُقرأ وقد دفؤ، فإن اتصل بهذه(ب/٣٦٢) المتطرفة ضمير خرجت عن حكم الطرف وصار حكمها حكم المتوسطة في جميع ما ذكرناه من نحو يقرؤه، ويكلؤه، وهو يقرئه السلام)≅.

قال السيد الإمام :

اعلم أن الهمزة ترد في الأسماء والأفعال والحروف كقولك(أب، أخذ، إن) والكلام في تخفيف الهمزة في اللفظ وفي جعلها بين بين يطول، ولكنا نقصر نظرنا على المقصد الذي تصدينا لبيانه وهو ما يتعلق بصورة الخط وأشكالها في السواد، فتقول: الهمزة تنقسم باعتبار مواقعها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: في حكمها في الخط إذا وقعت صدراً وهذه الهمزة إذا كانت واقعة في الصدر فإنها تكتب ألفاً بأي حركة تحركت، سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة كقولك (أُم، أَخ، إِبل[4]) وإنما وجب أن تكون في الخط بصورة الألف لأنها أخف وأبعد من اللبس فلهذا أو جبوا أن تكون بصورة الألف فإن دخلت عليها همزة الاستفهام نظرت فإن كانت همزة قطع كتبت بألفين في الخط كقولك (أ أخوك خير أم أبوك[5]؟)، وإن كانت همزة وصل نظرت فإن كانت مفتوحة كتبت بألفين كقولك (أ الرجل خير أم المرأة؟) وإنما وجب ذلك فيما ذكرنا للتفرقة بين الاستفهام والخبر وإن كانت مكسورة كتبت بألف واحدة كقولك(أ أبنك خير أم أبوك) لأن اللبس هاهنا

١- الصفات آية: ١٥٣.

٢- واحدتها (الجونة) وهي السواد والأكمة وسُليلة مستديرة مغشاة بالجلد يحفظ العطار فيها الطيب.معجم الوسيط(١٤٩/١).

٣- مَئر الجرح انتقض والمئر المفسد بين الناس. معجم الوسيط(٨٥١/٢).

٤- انظر شرح الشافية للرضي(٣١٩/٣) واللباب(٤٨٤/٢).

٥- قال صاحب الشافية للبس. قال الرضي: إذ لو حذفوا التبس الاستخبار بالخبر؛ إذ همزة الوصل في الموضعين مفتوحة كهمزة الاستفهام. شرح الشافية(٢٦٨/٢).

زائل باختلاف الحركتين[1].

القسم الثاني: في حكمها في الخط إذا وقعت وسطاً واعلم أنها إذا وقعت في الوسط فلها ثلاث حالات.

الحالة الأولى: أن تكون نفسها ساكنة وإذا كانت ساكنة في نفسها وجب أن يكون ما قبلها متحركاً بكل حال فحكمها في الخط إذا كانت على هذه الحالة أن تكون بصورة الحركة التي قبلها، فإن كانت فتحة كانت ألفاً كقولك(رأس، وفأس، وقرأت، وبئر، وذئب، وجئت، وبؤس، ونؤي[2]، وشؤبوب[3])، وإنما وجب ذلك لأنها إذا كانت ساكنة في(أ/٢٤٢) نفسها لم يكن لها حركة فوجب أن تكون بصورة الحركة التي قبلها كما ذكرنا[4].

الحالة الثانية: أن تكون متحركة ساكناً ما قبلها ثم ذلك الساكن الذي قبلها على وجهين: أحدهما: أن يكون حرفاً صحيحاً وإذا كان صحيحاً فحكمها في الخط ألا يكون لها صورة بأي حركة تحركت فتقول(هذا خبْئُك، ورأيت خبْئَك، وجزءك، ومررت بخبئك وجزءك). وذهب الزجاج[5] إلى أنها تكتب في الخط على هذا الوجه على حد حركة نفسها، فتكون واواً إذا انضمت كقولك(هذا(ج/٢٩١) جزؤك، وخبؤك) وياء إذا انكسرت كقولك(مررت بجزئك وخبئك)، وألفاً إذا انفتحت كقولك(رأيت جزأك وخبأك)، وهذا جيد يقرب إلى الصواب، لأنها إذا صورت في الخط بحركة نفسها كان أمرها أظهر وأبين[6].

وثانيهما: أن يكون الساكن الذي قبلها ليس بحرف صحيح ثم لا يخلو إما أن يكون ألفاً أو ياءً أو واواً، فإن كان ألفاً كان تخفيفها في اللفظ أن تجعل بين بين، وتكون صورتها في الخط ألفاً إذا كانت مفتوحة كقولك(هنآة، وملآة، وواواً إذا انضمت كقولك(تساؤل وتلاؤم) وياء إذا انكسرت كقولك(مسائل وملائكة[7]) وإن كان

١- انظر شرح الشافية(٢/٢٦٨-٢٦٩) واستشهد صاحب الشافية بقول ذي الرمة:

أستحدث الركب من أشياعهم خبرا أو راجعَ القلب من أطرابه طَرَبُ

وبقوله تعالى(اصطفى البنات).

٢- هو الحفير حول الخباء أو الخيمة، يدفع عنها السبيل يميناً وشمالاً. اللسان(١٥/٣٠١) والوسيط(٢/٨٩٥).

٣- الشُّؤبوبُ الدفعة من المطر. معجم الوسيط(١/٤٦٩).

٤- انظر شرح الشافية(٣/٣٢١) واللباب(٢/٤٨٥).

٥- هو إبراهيم بن السري بن سهم أبو إسحاق الزجاج النحوي، من مصنفاته المعاني في القرآن والفرق بين المؤنث والمذكر وكتاب فعلت وأفعلت والرد على ثعلب في الفصيح، توفي سنة ٣١١هـ انظر نزهة الألباء صـ١٨٣. وإنباه الرواة(١/١٥٩) وأخبار النحويين البصريين صـ١٠٨، وابن خلكان(١/١١١) وشذرات الذهب(٢/٢٥٩) والفهرست صـ٦٠.

٦- انظر شرح الشافية(٣/٣٢٣-٣٢٤) واللباب(٢/٤٨٥).

٧- انظر شرح الشافية(٣/٣٢٤).

الساكن واواً أو ياءً لم يخلُ إما أن(ب/٣٦٤) يكونا زائدتين أو أصليتين فإن كانتا زائدتين صورّتها في الخط بصورتهما أو قلبتهما إليها وأدغمتهما فيها فتقول(خُطية وأُفيْس) في تصغير أفؤس ومقروة، ومشنوة) وإن كانا أصليتين جرت مجرى الصحيح ولم يكن لها صورة في الخط كقولك (هو يسؤه وينؤه وهذا فيئة وشيئه) وبعضهم يكتبها على حد حركتها في نفسها كما حكيناه من قبل[1].

الحالة الثالثة: أن تكون متحركاً ما قبلها فتكون عل ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن تكون مفتوحة وقبلها ثلاث حركات ضمة وفتحة وكسرة فعلى هذا تكون صورتها على حركة ما قبلها فتكون واواً)[2] إذا انضم ما قبلها كقولك (مؤجل، ومؤتى) من أجلَ وأتى، وياء إذا انكسر ما قبلها في مثل قولك(مئة وبئر) وألفاً إذا انفتحت كقولك (سأل ورأف).

والضرب الثاني:(ج/٢٩٢) أن تكن مكسورة، وفيها ثلاث حركات: ضمة وفتحة وكسرة كقولك(سَئم، سُئل، مستهزئين)

الضرب الثالث: أن تكون مضمومة وقبلها ثلاث حركات: ضمة وفتحة وكسرة كقولك: رؤوف، مستهزئون، رؤوس، وهذان الضربان الأخيران تكون صورة الهمزة فيهما في الخط(أ/٢٣٤) على حد الحركة نفسها لأنها أخص بها فتكتب واواً إذا انضمت وياء إذا انكسرت.

القسم الثالث: من أقسام مواقعها وهو إذا كانت واقعة في عجز الكلمة وهذه صورتها في الخط على حد الحركة التي قبلها كقولك(وَضُؤَ يَوْضُؤ، ودَفُؤ، يدفؤ ولن يقرأ ولن يدفأ، وهو يقرئ ويدفئ) وهذا كله إذا كان ما قبلها متحركاً، فإن كان ساكناً صحيحاً ألقيت حركتها على الساكن قبلها ولم تكن لها صورة في(ب/٣٦٥) الخط نحو(الجزء والخبء)، وإن كان الساكن معتلاً لم يجز نقلها ولم تكن لها صورة في الخط مثل(شيء، وفيء) وغير ذلك، فهذه جملة أحكام الهمزة في الخط بحسب ما يليق بالمقصد في هذا الكتاب.

الفصل الرابع والخامس في الوصل والقطع:

(قال الشيخ: فصل، وأما الوصل والقطع فأكثر ما يكون مع (ما ولا وها) (فما) توصل أبداً بحروف المعاني إذا كانت على حرف واحد اسماً كانت أو حرفاً. مثل قوله سبحانه (فيما نقضهم ميثاقهم[3]) و(كما أرسلنا فيكم رسولاً[4]) فإن كانت حروف المعاني على أكثر من حرف

١- انظر شرح الشافية(٣/٣٢٤) واللباب(٢/٤٨٦).
٢- ما بين القوسين س من (ج).
٣- النساء آية: ١٥٥.
٤- البقرة آية: ١٥١.

مثل (إن، وليت، ولعل، وحتى، وإلى) ونحوهن كتبت(ما) منفصلة إذا كانت اسماً بمعنى الذي مثل(إن ما عند الله هو خير) وتكتب متصلة إذا كانت حرفاً مثل(إنما الله اله واحد[1]) فإن كانت(ما) استفهامية كتبت متصلة مع ما هو أكثر من حرف، وإن كانت اسماً لأجل الحذف الذي يلحقها مثل(إلامَ تنظر؟ وحتامَ تغيب؟ و(فيمَ أنت من ذكراها[2])، فإن لحقتها هاء السكت كتبتها منفصلة، وقلت إلى مه؟ وحتى مه؟، لأنها قد صارت على أكثر من حرف فصار جملة الأمر أن(ما) إذا كانت اسماً غير استفهام كتبت منفصلة مع ما هو أكثر من حرف، وإذا كانت حرفاً أو استفهاماً كتبت متصلة فعلى هذا تقول(أين ما وعدتنا) فتفصلها و(أينما تعدنا نكن) فتصلها وقد كتبت وهي بمعنى الذي متصلة، وذلك مع(من، وعن) لأجل الإدغام، والأجود فصلها تقول(صفحت عما صفحت، وعن ما صفحت) و(هربت مما هربت ومن ما هربت وكلما إذا وقعت ظرفاً كتبت(ما) معها متصلة مثل(كلما قمتَ قمتُ(ب/٣٦١))، وإن كانت اسماً كتبت(ما) منفصلة مثل(كل ما عندي لك)، و(كل ما في الدنيا فان) وأما(لا) فتكتب متصلة مع أن إذا كانت(أن) ناصبة للفعل ومنفصلة إذا لم تكن ناصبة له مثل قوله {وحسبوا أن لا تكون فتنة[3]} من نصب يكون وصلها و من رفع فصلها[4]، لأن التقدير مع الرفع وحسبوا أنه لا تكون فتنة، فكأن الهاء المقدرة فصلت وتكتب(لا) مع (إن في الشرط) متصلة مثل(إلا تدْع شتمي أُعاقبك) و(إلا تذهب أذهب) وكذلك(أ/٢٤٤) مع هل إذا خرجت إلى معنى الإنكار والتوبيخ مثل (هلا خرجت)، فأما (ها) التنبيه فتكتب مع ذا متصلة بغير ألف إذا لم يكن معها حرف خطاب مثل(هذا، وهذه، وهذان وهؤلاء)، فإن دخل كاف الخطاب كتبت منفصلة بألف مثل(هاذاك وهاتاك، وهاذانك وهاتانك وهاولائك، لأن كاف الخطاب تقوم مقام التنبيه)ﷺ.

قال السيد الإمام:

اعلم أن الوصل والقطع يطلقان في الخط ويستعملان في أمرين: أحدهما: في الحروف المفردة كما يقال إن الألف والهمزة تستعملان موصولتين بما قبلهما ومنقطعتين عن أن يوصل غيرهما بهما. وثانيهما: أن يستعملا في الكلم المفردة، وأكثر استعمالهما منها في صيغ ثلاث:

الصيغة الأولى: (ما) ولها حالتان:

١- النساء آية: ١٧١.

٢- النزعات آية: ٤٣.

٣- المائدة آية: ٧١.

٤- قرأ أبو عمر وحمزة والكسائي تكون بالرفع على أن(أن) هي المخففة من الثقيلة وقرأ الباقون بالنصب على أن(أن) ناصبة للفعل قال النحاس والرفع عند النحويين في حسبت وأخواتها أجود. انظر فتح القدير(٢/٦٨).

الحالة الأولى: حالة الاتصال فتكتب متصلة في الخط إذا كانت حرفاً في مواضع خمسة: **أولها**: إذا كانت مصدرية في مثل قوله(ب/٣٦٧) تعالى {كما أرسلنا فيكم رسولاً[١]} أي كإرسالنا، فإنها عند سيبويه حرفاً إذا كانت مصدرية[٢](ج/٢٩٣). **وثانيها**: إذا كانت كافة للحروف[٣] عن العمل في مثل(إن وأن) وأخواتهما تقول(إنما زيد قائم، ولعلما أنت واقف، ولكنما أنت مقيم). **وثالثها**: إذا كانت مهيئة في مثل قوله تعالى {ربما يود الذين كفروا[٤]} فإنها دخلت مهيئة لدخول رب على الجمل، وتقول (ربما زيد قائم). **ورابعها**: إذا كانت زائدة كقوله تعالى {فبما نقضهم ميثاقهم[٥]} و{عما قليل ليصبحن نادمين[٦]}. **وخامسها**: إذا كانت شرطية في مثل قوله تعالى(وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة لتؤمنن به ولتنصرنه[٧]) (فما) هاهنا شرطية بمنزلة(إن) و(اللام) في ليؤمنن به لتوطئة الشرط(بما) ولهذا أقحمت نون التأكيد[٨] فهذه

١- البقرة آية: ١٥١.

٢- قال الرضي: وكان ينبغي أن يقول: بما الحرفية غير المصدرية؛ لأن(ما) المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو: إن ما صنعت عجب أي صنعك عجب وإن كتبت المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً تنبيهاً على كونها مع بعدها كاسم واحد فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها. فنلاحظ أن الإمام خالف هنا صاحب الشافية والشارح أما صاحب الشافية فلم يذكر المصدرية بالاسم وإنما يمكن أن ينجر كلامه عليها بالتضمن لكن حين جاء بالأمثلة لم نجد للمصدرية مثالاً. في حين صرح الشارح بأن المصدرية وإن كانت حرفاً فينبغي أن يفصل ما بينها وبين الحروف. ولعل ما ذهب إليه الإمام هو الأصوب وذلك للدليل الذي أتى به. انظر شرح الشافية(٣٣٦/٣)

٣- في (ج) الحرف.

٤- الحجر آية: ٢.

٥- المائدة:١٢٣.

٦- المؤمنون آية: ٤٠.

٧- آل عمران آية: ٨١.

٨- ذكر الإمام – رحمه الله- أن(ما) تكتب متصلة إذا كانت حرفاً ثم ساق مواضع كونها حرفاً حتى وصل في البند الخامس كونها شرطية واستشهد بالآية الكريمة ونحب أن نعلق على(ما) فنقول(ما) في قوله(لما آتيتكم) بمعنى الذي، قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله(وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم) فقال(ما) بمعنى الذي، قال النحاس: التقدير في قول الخليل الذي آتيتكموه، ثم حذفت الهاء لطول الاسم، واللام لام الابتداء، وبهذا قال الأخفش، و(ما) في محل رفع على الابتداء وخبرها من كتاب وحكمة وقوله(ثم جاءكم) الآية جملة معطوفة على الصلة، والعائد محذوف أي مصدق به.

وقال المبرد والزجاج والكسائي(ما) شرطية دخلت عليها لام التحقيق كما تدخل على إن في نحو(لئن لم ينته المنافقون) الآية، و(لتؤمنن به) جواب القسم الذي هو أخذ الميثاق وهو ساد مسد الجزاء و(ما) الشرطية في موضع نصب بآتيت والمفعول الثاني ضمير المخاطب و(من كتاب) في موضع نصب على التمييز والمميز(ما).

وأياً ما كانت(ما) فهي اسم وليست حرفاً (فما) الشرطية لا تكون حرفاً والأولى بالصواب ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والله أعلم. انظر فتح القدير(٣٥٦/٢) وإملاء ما من به الرحمن(١٤٢/١) والقرآن المفسر بإعراب ميسر، تأليف: أحمد علي المؤيد، دار الملاك، ٢٠٠٣..

مواضع الاتصال في(ما)(إذا كانت حرفاً، فأما إذا كانت اسماً فإنها تكتب متصلة في مواضع ثلاثة: **أولها**: إذا كانت استفهاماً كقولك(إلامَ تنتظر؟ وحتام تغيب؟) وإنما وجب اتصالها لأجل الحذف الذي يلحقها. **ثانيها**: إذا دخلت عليها حروف الجر في مثل(مَن، وعن) وفي قولك(صفحت عما صفحت، وهربت مما هربت) في أحد الوجهين، والأجود فصلها[1]. **وثالثها**: إذا كانت ظرفاً كقولك(كلما قمتَ قمت) لأنها مشبهة للحرف هاهنا[2]، فلهذا وجب وصلها كما في قولك(كأنما(أ/٢٤٥) ولكنما)[3]).

الحالة الثانية: حالة الانقطاع وتكتب منفصلة في مواضع أربعة إذا كانت اسماً.

أولها: إذا كانت موصولة(ب/٣٦٨) بمعنى الذي مع الحروف الناصبة في مثل قولك(إن ما عند الله باق) و(لكن ما عندك حاصل) و(ليت ما عندك لي) وإنما كانت منفصلة لأنها في الحقيقة اسم على مثاله[4]. **وثانيها**: إذا كانت موصولة مع الحروف الجارة في مثل قولك(أكلت من ما أكلت، ورغبت في ما رغبت). **وثالثها**: إذا كانت موصولة متصلة بالأسماء في مثل قولك(كل ما فعلته فهو حسن) و(مثل ما فعلت فعلت)، و(أكلت غير ما أكلت). **ورابعها**[5]: إذا اتصلت بها(ها) السكت فإنها تكتب منفصلة كقولك(إلى مه؟، وحتى مه؟) لكونها قد صارت على أكثر من حرف واحد فهذه مواضع الاتصال والانفصال في(ما).

الصيغة الثانية: (لا) ولها حالتان:

الحالة الأولى: حالة الاتصال وذلك في مواضع أربعة[6]:

أولها: أنها تكتب متصلة مع أن الناصبة للفعل المضارع في مثل قولك(أَحْسُب ألا تقوم) و(أظن ألا يخرج). **وثانيها**: إذا كانت مع(إن) الشرطية في مثل قولك(إلا تدعْ شتمي أعاقبك) و(إلا تذهب(ج/٢٩٤) أذهب). **وثالثها**: مع حرف الجر إذا كانت على حرف واحد في مثل قولك(جئت بلا شيء) و(خرجت بلا شيء). **ورابعها**: أنها تكتب متصلة مع هل إذا خرجت إلى معنى الإنكار والتوبيخ كقولك(هلا خرجت).

١- قال الرضي في شرح الشافية: وإن كانت(ما) اسمية نحو بعدت عن ما رأيت، وأخذت من ما أخذت فصلت، لانفصال الاسمية لسبب استقلالها، وقد تكتب الاسمية أيضاً متصلة، لكونها كالحرفية لفظاً على الحرفين، ولمشابهتها لها معنى ولكثرة الاستعمال، ولاتصالها اللفظي بالإدغام. شرح الشافية(٣/٣٣٦).

٢- (ما) محتملة لوجهين. أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعده صلة له؛ فلا محل لها. والثاني: أن تكون اسماً نكرة بمعنى وقت. انظر المغني(١/٢٢١).

٣- ما بين القوسين س من (ج).

٤- في (ج) حياله.

٥- س الفقرة الرابعة من (ج).

٦-س الرابع في (أ و ج).

الحالة الثانية: حالة الانفصال، وتنفصل في مواضع ثلاثة:

أولها: مع(إن) إذا كانت مخففة من الثقيلة في مثل قولك(علمت أن لا يقومُ)، والمعنى أنه لا يقوم. قال الله تعالى{ وحسبوا أن لا تكون فتنة[1]} على قراءة من قرأها بالرفع[2]. **وثانيها:** (لو) في مثل قولك(لولا علي لهلك عمر)(ب/٣٦٩). وهو إذا كان معناها امتناع الشيء لوجود غيره أو كانت لغيره من المعاني. **وثالثها:** إذا كانت زائدة كقوله تعالى{ ولا تستوي الحسنة ولا السيئة[3]} أو لغير ذلك من المعاني كالنفي والنهي وغيرهما.

الصيغة الثالثة: (ها) ولها حالتان:

الحالة الأولى: حالة الاتصال، ولها موضعان تتصل بغيرهما فيهما في الخط:

أحدهما: مع(ذا وتا) في هذا وهاتا وفي هؤلاء. وثانيهما: في(هلمّ) لأنها مركبة عند البصريين من(ها) التي للتنبيه مع(لم) فكتبت فيها متصلة[4].

الحالة الثانية: حالة الانفصال وذلك في موضعين:

أحدهما: مع(ذا وتا) إذا اتصل بهما الخطاب في مثل قولك(هاذاك وهاتاك وهاؤلائك). وثانيهما: مع إن في مثل قولك(ها إنْ ذا زيدٌ قائماً)، و(ها إن تاهند واقفة) فهذه جملة مواضع الاتصال(أ/٢٤٦) والانفصال في هذه الأحرف الثلاثة.

الفصل السادس في الحذف:

(قال الشيخ: فصل، وأما الحذف فأكثر ما يكون مع حرف المد واللين والحروف المضاعفة إذا كانت من كلمة واحدة مثل(كرَّ، وبرّ، وشُدّ، ومُدّ)، فإن كان التضعيف من كلمتين لم يحذف منه شيء مثل(اللحم، واللبن)، إلا(الذي والتي والذين) في الجمع فإنه يكتب بلام واحدة، لأن الصلة في الموصول قد صار كالشيء الواحد وأمن اللبس، فإن كان(الذي والتي) مثنى كتب بلامين فرقاً بين التثنية والجمع، تقول(رأيت اللذين قاما)، (واللتين خرجتا)، وحروف المد واللين مثل الألف المحذوفة من(آدم وآخر)، ومثل الواو المحذوفة من(داود، وطاوس، ويقرؤن)، تكتب بواو واحدة كراهية(ب/٣٧٠) للجمع بين واوين الأولى منهما مضمومة، فإن كانت الأولى مفتوحة ثبتت الواوان مثل(استوَوا، وغوَوا، وشوَوا)، ولم يخرج من القسم الأول إلا قولهم(القوم ذوو مال)، فإنهم كتبوه بواوين الأولى منهما مضمومة لئلا تلتبس بالواحد، وحذف الياء من

١- المائدة آية: ٧١.

٢- وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي على أنّ (أن) هي المخففة من الثقيلة وجب بمعنى علم لأن(أن) معناها التحقيق انظر فتح القدير(٣٥٦/٢).

٣- فصلت آية: ٣٤.

٤- والأصل عندا الخليل(ها) ضمت إليها لمّ، وقال غيره: أصلها هل زيدت عليها الميم.

مثل(المستهزئين والمستقرئين) وإن كان مبنياً كتب بياءين فرقاً بين(التثنية والجمع)، (وقاضٍ وداعٍ وغازٍ) ونحوه من المنقوص يكتب كله بغير ياء إذا كان منونا في حال الرفع أو الجر، فإن كان غير منونٍ، أو منوناً منصوبا كتب(بياء) وتثبت خطاً في المكان الذي تثبت فيه في اللفظ، وتحذف خطاً في الموضع الذي تحذف فيه من اللفظ، ومن الحذف حذف همزة لام التعريف إذا دخل عليها لام ابتداء وحرف جر مثل قولك(للرجل خيرٍ من المرأة)، (وللرجل عندي حق)، ومن الحذف حذف ألف الوصل من(ابن) إذا وقع مفردا صفة بين علمين أو كنيتين أو لقبين سواء اتفق ذلك أو اختلف مثل(هذا زيد بن عمرو)، و(هذا أبو القاسم بن أبي محمد)، و(هذا العابد بن الأمير)، و(هذا زيد بن الأمير) و(زيد بن أبي القاسم) ولو قلت(هذا زيد ابن أخينا) و(إن زيداً ابن عمرو)، و(هذا زيد وعمرو ابنا خالد) لأثبت الألف(أ/٢٤٧) في هذا كله وإنما تحذف مع ما شرطناه)≅.

قال السيد الإمام :

اعلم أن الحذف في الخط إنما يراد للخفة فيما كثر استعماله ثم هو على نوعين، سماعي مقرر وقياسي مكرر. **فالنوع الأول:** السماعي المقرر وذلك نحو حذفهم ألف الوصل في(بسم) والألف من اسم(الله) والألف(ب/٣٧١) من(الرحمن) فهذه الألفات الثلاثة وجدت محذوفة من خط المصاحف سماعاً فحذفت في كل موضع اتباعاً[1].

ولو قلت(ج/٢٩٥): باسمك يا الله، يا رحمان بقيّتها على القياس ولم تحذفها لأنها لم ترد كذلك وهكذا جميع ما ورد مكتوباً في خط المصحف يجب اتباعه وتقريره كما ورد من الحذف والإبقاء.

النوع الثاني(: القياسي ثم هو ضربان:

فالضرب الأول: منهما ما يختص بالمضاعف، وهو على وجهين:

الوجه الأول: من كلمة واحدة نحو(كر، وبر، ومذ)، فما هذا حاله يكتب بلام واحدة لأجل التخفيف بكثرة الاستعمال[2]. **الوجه الثاني:** في كلمتين وما هذا حاله يكتب بحرفين،(كاللحم واللبن والليل)، لأن إحداهما منفصلة عن الأخرى، فجعل في الخط كذلك، إلا مفرد الذي وجمعه فإنه يكتب بلام واحدة لكثرة الاستعمال في المفرد وثقل الجمع، فلهذا خففوهما بكتبها بلام واحدة لأجل طولهما بالصلة وهذا هو مراد

١- انظر شرح الشافية(٣٢٨/٣) واللباب(٤٨٨/٢) وأدب الكاتب صـ٢١٥. وشرح الجمل لابن عصفور(٣٥٠/٢) و ما بعدها.

٢- قال الرضي في الشافية وإنما كتب المشدد حرفاً في كلمة للزوم جعلهما في اللفظ كحرف بالتشديد فجعلا في الخط حرفاً... وأيضاً فإن مبنى الكتابة على الوقف والابتداء، وإذا كان كذا فلا يلتقي إذن مثلان ولامتقاربان حتى يكتب حرفاً.الشافية(٣٢٩/٣).

الشيخ بقوله لطول الكلام[1]. قوله: وأمن اللبس يعني أن المفرد والجمع وإن كانا بلام واحدة فهما مفترقان من جهة أن الواحد لا تلحقه النون والجمع تلحقه نون فافترقا، فأما المثنى فإنه يكتب بلامين من أجل التفرقة بين الجمع والتثنية خطاً، وإنما خصوا التفرقة في المثنى لأن المثنى أخف من الجمع، فلا جرمَ كان أخص بالزيادة للتفرقة[2])[3].

الضرب الثاني: من القياسي الذي تتكرر [حروف المد واللين[4]] وذلك يكون في مواضع سبعة:

أولها: حذفهم همزة الوصل من(ابن) في الخط إذا وقع (مفرداً[5]) صفة بين علمين أو كنيتين أو لقبين،(سواء اتفق ذلك أو اختلف فالمتفق كقولك(هذا زيد بن عمرو قائم)(ب/٣٧٢)، و(هذا أبو علي بن أبي زيد)، و(مررت بالقائد بن الأمير). والمختلف كقولك(هذا زيد بن أبي علي)، و(زيد بن الأمير)، (والقائد بن أبي علي) ونعني بالمتفق إذا(أ/٢٤٨) توسط بين علمين أو كنيتين أو لقبين، ونعني بالمختلف إذا توسط بين علم ولقب، أو كنية وعلم[6]، أو لقب وكنية. فمتى انخرم شرط من هذه كتب بالألف[7]، وذلك إذا وقع مثنى، أو خبراً وليس بصفة، أو وقع بين علم ونكرة، فأما ما جمع الشرائط فإنما تحذف منه الألف للتخفيف مع كثرة الاستعمال)[8].

وثانيها: حذفهم همزة الوصل التي تصحب لام التعريف إذا دخلت عليها لام ثانية كقولك (لَلرجل أفضلُ من المرأة). و(للرجلِ عندي حق[9]).

وثالثها: حذفهم الألفين من اسم الدراهم والدنانير إذا كان قبلهما عدد مثل قولك(خمسة درهم) و(أربعة دنانير) لأنه لا يقع فيه لبس إذا تقدمه عدد (يكون مميزه جمعاً)[10].

ورابعها: حذفهم الواو الثانية من داود وطاوس لأنه إذا وقع التخفيف منهم في الألفات كان وقوعه في الواوات أحق[11].

١- قال ابن الحاجب في الشافية لكونها لا تنفصل أي- اللام- انظر شرح الشافية(٣/٣٢٩).

٢- انظر شرح الشافية(٣/٣٣٠).

٣- ما بين القوسين س من (ج).

٤- س ما بين القوسين من (ج).

٥- س من (ج).

٦- انظر شرح الشافية (٣/٣٣١).

٧- انظر اللباب(٢/٤٨٩) وأدب الكاتب:٢١٧.

٨- ما بين القوسين س من (ج).

٩- قال ابن الحاجب: لئلا يلتبس بالنفي نحو لا الرجل. الشافية(٣/٣٢٨).

١٠- ما بين القوسين س من (ج).

١١- انظر شرح الشافية(٣/٣٣٢).

وخامسها: حذفهم الألف من (القسم، والحرث) إذا كانا علمين مستعملين باللام، فإن كانا صفتين لم تحذف الألف تقول (جاءني الرجل القاسم للرزق، والحارث للأرض). **وسادسها:** حذفهم الألف من(هذا وهذه وهؤلاء) حيث وقع سواء كانا صفة أو غير صفة. **وسابعها:** حذفهم الألف من(إبراهيم وإسماعيل) فهذه جملة ما يحذف مما يكثر دوره للتخفيف وكثرة الاستعمال[1] وسائر الأمور المحذوفة قياساً مذكورة(ب/٣٧٣) في المقدمة، فاكتفينا بذلك عن إيرادها.

الفصل السابع: في الزيادة[2]

(قال الشيخ: وأما السابع وهو الزيادة فأكثره شاذ وإنما يقدم عليها لإرادة الفرق بين ملتبسين فمن ذلك زيادة الألف بعد واو الجمع إذا لم تكن متصلة بمضمر من نحو(أكلوا وشربوا ودعوا) فرقاً بينها وبين واو(يدعو) و(يغزو) التي من نفس الكلمة. والمحققون من أصحابنا لا يثبتون ألفاً في جميع ذلك. ومنه كتبهم(مائة) بألف فرقاً بينها وبين(منه)، وصارت مع زيادتها كالعوض من لام الكلمة المحذوفة ولذلك تحذف في الجمع. ويزيدون الواو في(عمرو) فرقاً بينه وبين(عمر) فإذا صرت إلى النصب لم تثبت الواو لأن الألف المبدلة من التنوين قد قامت مقام الواو في الفرق، وزادوا الواو في (أولئك) فرقاً بينها وبين(إليك) وتزاد(ها) السكت في مثل(عه وشه وقه) إذا لم تصل الكلام فإن وصلت الكلام حذفتها فقلت(ع الكلام وش الثوب وق زيداً)).

قال السيد الإمام :

اعلم أن إيراد الزيادة للأحرف في الخط إنما يكون لإزالة اللبس وذلك (ج/٢٩٦)(أ/٢٤٩) في مواضع خمسة:

أولها: زيادة الواو في(عمرو) في حال رفعه وجره للفرق بينه وبين(عمر)، فأما في حال النصب فلا يحتاج إليها، لأن إبدال الألف عن التنوين كاف، لأن عمر لا يدخله التنوين[3]. **وثانيها:** زيادة الواو في أولئك فرقاً بينها(ب/٣٧٤) وبين إليك لأن الألف في(أولاء) تطرحه بكل حال فلا بد من زيادة الواو لما ذكرنا. **وثالثها:** زيادتهم الواو في(يا) أُوخي المصغر فرقاً بينه وبين أخي المكبر[4]. **ورابعها:** زيادة الألف في

١- قال الرضي: والقدماء من وراقي الكوفة كانوا ينقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو الكفرون، والنصرون، وسلطن. شرح الشافية(٣/٣٣٢).

٢- اللباب(٢/٤٨٧).

٣- انظر شرح الشافية(٣/٣٢٧) واللباب(٢/٤٨٧).

٤- اللباب(٢/٤٨٤) وشرح الجمل لابن عصفور، صاحب أبو جناح بغداد(٢/٣٤٨) وأدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق: الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢. صـ٢٤٦

مائة فرقاً بينها وبين(منه)، لأن(مائة) قد حذفت لامها ثم صورت الهمزة(ياء) لفتحها وانكسار ما قبلها فزادوا في الخط الألف للفرق(، وكان الأصل فيها(مئية) على وزن(فعلة)، فحذفنا الياء تخفيفاً لاجتماعها مع الهمزة فبقيت الهمزة مفتوحة قبلها كسرة فقلبت(ياء) في الخط فوقع اللبس بينها وبين(منه) في الصورة، فزيدت هذه الألف للتفرقة بينهما، و(الياء) مزيدة للعوض عن لام الكلمة كـ(عدة، وزنة[1]) فأما زيادة(هاء) السكت في آخر الكلمة فهي مختصة بالوقت ولا تقع في حال الوصل، لأن الغرض منها بيان حركة الموقوف عليه ومحافظة عليها أن يذهبها الوقف، وقد أخذ على نافع[2] في قراءته حيث أثبتها في حال الوصل في قوله تعالى {ما أغنى عني ماليه[3]} وقوله {ما أدراك ماهيه[4]} وعذره في ذلك أجرى الوصل مجرى الوقف[5]، وتختص بالمبنيات ولا تلحق المعربات بحال. لأن المقصود منها بيان الحركة اللازمة، والحركة الإعرابية تبدل ولا تلزم، ويجب سكونها لأنها للوقف، ومن حكم الوقف السكون وإزالة الحركة، ولا تحرك إلا شاذاً لا عبرة به كقوله:

* يا مرحباهُ بحمار عفري*

* يا مرحباهُ بحمار ناجية[6]*

وقد ارتكب من قاله: محذورين إتيانها في حالة الوصل وتحريكها، وعذره في ذلك تشبيه لها بهاء الضمير(ب/٣٧٥)، وأكثر زيادتها لبيان الحركة كما ذكرناه. وقد يلحق الأفعال لتمامها حيث نقصت بالإعلال والحذف كقولك(قِـه، وعِـه) والأصل (أَوقي) ذهبت الياء للبناء، وذهبت الواو حملاً على(يوقى) وذهبت همزة الوصل لتحرك القاف فلما بقي الفعل على حرف واحد ألحقت به(ها) السكت لتمامه، فإذا وصلت أعني وصل الكلام وطرحتها فقلت قِ زيداً وعِ الكلام.

وخامسها: زيادة الألف بعد الواو في مثل (الرجال لم تدعوا، ولم تغزوا) فرقاً بينها وبين (زيد يدعو وهو يغزو). فهذه الأمور إنما زيدت من أجل الفرق بين الملتبسات كما ذكرنا.

١- اللباب(٤٨٧/٢)

٢- هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي النعيم المدني أخذ القراءة عن أبي جعفر القارئ وعن سبعين من التابعين وهم آخذوا عن ابن عباس وأبي هريرة عن أبي بن كعب عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وانتهت إليه رئاسة الإقراء في المدينة توفي سنة١٦٩هـ. مناهل العرفان(٤٥٤/١) والنشر(٩٩/١) والإتقان(٧٣/١).

٣- سورة الحاقة آية:٢٨.

٤- سورة القارعة آية:١٠.

٥- قرأ الجمهور بإثبات الهاء وقفاً ووصلاً مطابقة لرسم المصحف. انظر فتح القدير(٢٨٤/٥).

٦- انظر الخصائص(٣٥٨/٢) والأشباه والنظائر(٣٠٣/١) والخزانة(٤٠٠/١)(٢٦٢/٣)(٥٩٣/٤).

الفصل الثامن: في البدل

(قال الشيخ: فصل، وأما البدل فنحو إبدال التنوين في حال النصب ألفاً من نحو (رأيت زيداً وبكراً) فرقاً بينه وبين النون الأصلية مثل (حسن وقطن) ومثل إبدال تاء التأنيث هاء في الوقف في الأسماء من نحو (قائمة وقاعدة) فرقاً بينها وبين التاء المتصلة (أ/٢٥٠) بالأفعال من نحو (قامت وقعدت)، ولم تأت التاء مع الحروف إلا في ثلاثة أحرف (لا ولات وثم وثمت ورب وربت) كتبت بالتاء تشبيهاً بالأفعال ومن البدل على طريق الشذوذ (الصلاة والزكاة والحياة) يكتبونه بالواو مادام مفرداً فإذا كان مضافاً أو مثنى كتب بالألف على القياس. ومن البدل قولهم (يومئذٍ وحينئذٍ) تبدل الهمزة ياء وتكتب متصلة بما قبلها على مذهب من بني وأما من أعرب كتبها بهمزة منفصلة فهذا القدر كاف في معرفة الخط (ب/٣٧٦) من هذه المقدمة المختصرة لمن أراد الاقتصاد ومعرفة مالا يسع جهله، وبالله التوفيق ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. تمت بحمد من الله، والحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله وسلم)ﷺ.

قال السيد الإمام :

اعلم أن البدل على وجهين:

أحدهما: سماعي مقرر حيث ورد، وهذا كإبدالهم الواو عن الألف في نحو (الصلوة والزكوة والحيوة) لأجل التفخيم في الإفراد فهذا يكتب كما وجد في المصحف بالواو وإن كان مخالفاً للقياس.

وثانيهما: قياسي (وذلك نحو إبدال الهمزة، همزةِ (إذ) في ساعتئذٍ وحينئذٍ (ياء) على مذهب من بني لأنها تصير متوسطة فلهذا صورها في الخط (ياء) مثل ياء قنديل وقنديل، فأما من أعرب فإنه يبقيها على حالها همزة في الخط لأنها صارت كلمة منفصلة لم تمتزجا كلمة واحدة كقولك (يوم أغدو يوم أروح) لا تبدل بحال أصلاً)[1] ونحو إبدال التنوين ألفاً في حال النصب، وتكتب بالألف في الخط، ونحو إبدالهم تاء التأنيث في نحو (قائمة وقاعدة) هاء في الخط ويوقف عليها في اللفظ.

١- مكان الفراغ شطب لاسم الناسخ.

قال السيد الإمام:

فهذا ما أردنا ذكره من فوائد هذه المقدمة ونحن نستغفر الله(ج/٢٩٧) من زلل جرى في خاطر أو قلم وقد قصدنا في ذلك وجه الله تعالى والتعرض لصالح دعاء الإخوان فمن اطلع على زلل فليصلحه وليشركنا في دعائه نفع الله به أ هـ كلام يحيى بن حمزة.

فرغ نساخته ضحوة نهار الأحد من شهر ذي القعدة سنة اثنتين وثمانين وسبعمائه، والحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله وسلم تسليماً كثيرا(أ/٢٥١).
بخط العبد الفقير إلى رحمة ربه العلي القدير الغني بجوده عن كل ذي جود حقير فراغ[1] رضي الله عنه وغفر لله له ولوالديه ولجميع المسلمين ولمن دعا لهم بذلك. وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير.

*أقول قول فصيح غير ذي حَصَرٍ ... عن المقال ولا أزرى به اللَكَنُ.
كتبته يميني كتبَ مرتحل ... والخطُّ يبقى ويفنى الكفُ والبدنُ
فارحم بحقك يا ذا العرش ذا زلل ... غدا وهو بين التربِ مرتهَنُ
فمالَه راحم إياك يا أملي ... ولا إلى أحد إياك يرتكن*

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي الطاهر الزكي
وعلى عترته أجمعين (أ/٢٥٢).

١- وفي (ب) وافق الفراغ من نساخة هذا الكتاب المبارك في اليوم الخامس عشر من شهر ذي القعدة الذي هو من شهور سنة تسع وتسعين وثمانمئة من الهجرة المباركة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.
وفي (ج) تم زبر هذا الكتاب بعون الله تعالى وتيسيره بخط مالكه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد المرتضى بن مفضل بن منصور عفى الله عنه وغفر له ولوالديه وللمسلمين والمسلمات إنه هو الغفور الرحيم. يوم الأربعاء لتسعة أيام خلت من شهر محرم أول سنة عشرين وسبعمائة وصلواته على سيدنا محمد وسلامه. اللهم صلي عليه وآله وسلم وشرف وعظم(ج/٢٩٨).

الفهارس الفنية

أولاً: فهرست الآيات القرآنية:

الآية، النص المستشهد به	السورة	رقمها	الصفحة
إياك نعبد	الفاتحة	٦	٢١٣
اهدنا الصراط المستقيم		٧	٤٤٥
إن تبدو الصدقات فنعم هي	البقرة	٢٧١	٢٣٣
يسألونك ماذا ينفقون		٢١٩	٢٣٣
فإذا أفضتم من عرفات		١٩٨	٢٤٦
لعلكم تتقون		٢١	٢٨٤
وادخلوا الباب		٥٨	٣١٠
أو كلما عاهدوا عهداً		١٠٠	٣٢٠
يجعلون أصابعهم في آذنهم حذر الموت		١٩	٣٥٣
ولا تأكلوا أموالكم		١٨٨	٣٠١
وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم		٢١٦	٣٨٥
يكاد البرق يخطف أبصارهم		٢٠	٣٨٥
ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة		١٩٥	٣٩٩
ولتجدنهم أحرص الناس على حياة		٩٦	٤١٧
دعانِ		١٨٦	٤٥٧
واتقونِ		٤١	٤٥٧
هو الحق مصدقاً		٩١	٣٥٩
كما أرسلنا فيكم رسولا		١٥١	٣٠١ + ٤٦٨+٤٧٠
إن كنتم تحبون الله	آل عمران	٣١	٣٠٢
وإذ أخذ الله ميثاق النبيين		٨١	٤٧٠
واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحام	النساء	١	٤٥٠
فإن كرهتموهن		١٩	٣٠٢
وليخش الذين لو تركوا		٩	٢٦٤+٣٧٧
كفى بالله شهيداً		٥٩	٣٣٨
لا يحب الله الجهر بالسوء		١٤٨	٤٢٣
لكن الراسخون في العلم		١٦٢	٢٩٤+٤٤٣
إنما الله إله واحد		١٧١	٤٦٩

الآية، النص المستشهد به	السورة	رقمها	الصفحة
فبما نقضهم ميثاقهم		١٥٥	٤٦٨
وحسبوا أن لا تكون فتنة	المائدة	٧١	٢٨٨
فاغسلوا أيديكم		٦	٢٩٤
اعدلوا هو أقرب للتقوى		٨	٢٠٢
فعسى الله أن يأتي بالفتح		٥٢	٣٨٥
إلى الله مرجعكم		٤٨	٤٢١
وحسبوا أن لا تكون		٧١	٤٧٢+٤٦٩
تماماً على الذي أحسن	الأنعام	١٥٤	٢٣٥
هلم شهداءكم		١٥٠	٣٠٢+٢٤١ +٤١٩
ولا تقربوا الفواحش		١٥١	٢٩٩
وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها		١٢٣	٤٧٠+٤١٧
وهو الله في السموات وفي الأرض		٣	٤٢٨
ما أشركنا ولا آباؤنا		١٤٨	٤٥٣+٤٥٠
أيان مرساها	الأعراف	١٨٧	٣٠٤+٢٢٨
وقولوا حطة		١٦١	٣١٠
قالوا نعم		٤٤	٣١٤
واختار موسى		١٥٥	٣٩٠
اسكن أنت وزجك		١٩	٤٥٠
قال الملأ الذين استكبروا		٥٧	٤٤٥
جاءتها ريح عاصف	يونس	٢٢	١٠
وآخر دعواهم		١٠	٢٠٧
ومنهم من يستمعون إليك		٤٢	٢٩٢
ألا إن أولياء الله		٦٢	٣٠٩
قل إي وربي		٥٣	٣١٥
أثم إذا ما وقع		٥١	٣٢٠
أجمعوا أمركم وشركاؤكم		٧١	٤٥٠
أفمن كان على بينة	هود	١٧	٣٢٠
وهذا بعلي شيخاً		٧٢	٤٢٧+٢٢٢
هؤلاء بناتي هن أطهر		٧٣	٤٢٩

الآية، النص المستشهد به	السورة	رقمها	الصفحة
يا نوح اهبط بسلام		٤٨	٤٥٠
وإن كنت من قبله لمن الغافلين	يوسف	٣	٢٨١
فلما أن جاء البشير		٩٦	٢٨٨
حاش لله		٥١	٢٩٩
يوسف أعرض عن هذا		٢٩	٣٢٩
ماهذا بشراً		٣١	٣٣٠
الكبير المتعال	الرعد	٩	٤٥٧+١٧٢
لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون	الحجر	٧٢	٤٧٠+٢٨٠
ربما يود الذين كفروا		٢	٢٩٧
فسجد الملائكة كلهم أجمعون		٣٠- ٣١	٣٦٥
ظل وجهه مسوداً	النحل	٥٨	٣٨٢
لا جرم أن الله يعلم		٢٣	٢٧٩
إذاً لا يلبثون	الإسراء	٧٦	٣٩٩
كفى بالله شهيداً		٩٦	٣٣٨
أ أسجد لمن خلقت طيناً		٦١	٣٢٠
إن ترني أنا أقل	الكهف	٣٩	٣٧٥
قل إنما أنا بشر		١١٠	٢٧٦
ولو جئنا بمثله مددا		١٠٩	٢٧٦
بالأخسرين أعمالاً		١٠٣	٣٦٣
وما أنسانيه إلا الشيطان		٦٣	٤٤٥
لسوف أخرج حيا	مريم	٦٦	٣٢٠
وكذلك أنزلناه قرآناً عربياً	طه	١٣	١٢٥
بالوادِ		١٢	٤٥٧
إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى		١١٨	٢٧٩
ومن عنده لا يستكبرون	الأنبياء	١٩	٢٣٢
لو كان فيهما ءالهة إلا الله		٢٢	٣١٩
لا يسأل عما يفعل		٢٣	٢٥٢+٢٥٤
وأن هذه أمتكم أمة واحدة		٩٢	
وإقام الصلاة		٧٣	٤٢٢

الآية، النص المستشهد به	السورة	رقمها	الصفحة
لينذر يوم التلاق	غافر	١٥	١٧٢
يوم التناد		٣٢	٤٥٧
ولا تستوي الحسنة ولا السيئة	فصلت	٣٤	٤٧٢
أو يرسل رسولاً	الشورى	٥١	٢٩٢
من كان يريد حرث الآخرة		٢٠	٣٠٢
لعل الساعة قريب		٧	٢٨٤
وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم		٥٢-٥٣	٤٤٥
ولكن كانوا هم الظالمين	الزخرف	٧٦	٢٠٥
مصدقاً لساناً عربياً	الأحقاف	١٢	٣٥٩
أفمن كان على بينة	محمد	١٤	٣٢٠
فحق وعيد	ق	١٤	٤٥٧
إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم	الطور	٢٨	٢٣٩
فدعا ربه أني مغلوب	القمر	١٠	٤٥٨
الرحمن علم القرآن	الرحمن	١-٤	٤٥٩
لئلا يعلم أهل الكتاب	الحديد	٢٩	٢٩٢
لأنتم أشد رهبة	الحشر	١٣	٣٠٩
إنما ينهاكم الله	الممتحنة	٩	٢٧٦
إذا جاء المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله	المنافقون	١	٢٧٧
لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدّق		١٠	٣١٦
نذير	الملك	١٧	٤٥٧
بأييكم المفتون	القلم	٦	٤٢١
ما أغنى عني ماليه	الحاقة	٢٨-٢٩	٤٧٦
نفخة واحدة		١٣	
من عذاب يومئذ	المعارج	١١	٢٠١
نزاعة للشوى		١٥-١٦	٤٢٨
يغفر لكم من ذنوبكم	نوح	٤	٢٩٤
أنبتكم من الأرض نباتاً		١٧	٣٤٦
أيان يوم القيامة	القيامة	٦	٣٠٤

الآية، النص المستشهد به	السورة	رقمها	الصفحة
وجمع الشمس والقمر		٩	٣٢٢
هذا يوم لا ينطقون	المرسلات	٣٥	٢٠٠
إن للمتقين مفازاً حدائق وأعنابا	النبأ	٣١-٣٢	٤٤٥
وكذبوا بآياتنا كذاباً		٢٨	٤٢١
فيم أنت من ذكراها	النازعات	٤٣	٤٦٩
أيان مرساها		٤٢	٣٠٤
ثم أماته فأقبره	عبس	٢١-٢٢	٣١٠
إذا السماء انشقت	الانشقاق	١	٢٣٧
ربي أكرمني	الفجر	١٥-١٦	٤٦٠
ولسوف يعطيك ربك	الضحى	٥	٣٢٠
أقرأ وربك الأكرم	العلق	١-٥	٤٦٠
لنسفعاً بالناصية		١٥-١٦	٤٤٥+٤٤٩
إن الإنسان لفي خسر	العصر	٣	٣٢٤
أحد الله الصمد	الإخلاص	١-٢	٢٤٨

ثانياً: فهرست الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة
١- غسل المرفقين مع اليدين	٢٩٤
٢- ليس من أمبر...	٢٦٦+٢٦٧
٣- ما من أيام أحب إلى الله	٤١٨

ثالثاً: الأمثال والأقوال

القول	الصفحة
إذا بلغ الرجل الستين	٢١٤
إنها لإبل أم شاء	٣١١
عسى الغوير أبؤساً	٣٨٦
لعن الله ناقة	٣١٦
لولا علي	٣٠٨
هو أشغل من ذات النحبين	٤١٦

رابعاً: فهرست الأشعار

حرف الروي	القائل	الصفحة
السناما	حميد بن خريث	٢٠٤
مستديم	نسب لأكثر من شاعر	٤٤٢
مصطلاهما	الشماخ	٤١٣
اللهازم	بغير نسبة	٢٧٩
الأكم	–	٣٢١
الأربعين	سحيم بن وثيل	١٩٢
الشؤون	سحيم بن وثيل	٢٠٠
إنه	عبيد الله بن قيس الرقيات	٣١٥
أرسان	امرؤ القيس	٢٩٦
مثلان	عبد الله بن حسان	٣٠٢
ذووها	كعب بن زهير	١٨٢

خامساً: فهرست الأرجاز

الروي	القائل	الصفحة
الوطب	بلا نسبة	٢٥٠
عساكا	رؤبة	٢٤٥
انهجن	العجاج	٢٤٤
رواجعا	منسوب لرؤبة والعجاج	٢٤٤
قط	العجاج	٤٣٩
أجمعا	بلا نسبة	٤٣٥
تصرع	جرير بن عبد الله البجلي	٣٠١
الجمر	–	١٥٠
خفقن	رؤبة	٢٤٧
تَنَزّيا	بلا نسبة	٣٠٠
المنهم	العجاج	٢٩٨
مصلصله	–	٤٢٢

سادساً: فهرست تراجم الأعلام

سابعاً: فهرست الكتب التي وردت في كتاب الحاصر

ثامناً: الحدود والمفاهيم النحوية

تاسعاً: المسائل الصرفية

عاشراً: فهرس المسائل الإعرابية

الحادي عشر: الفهرس التفصيلي للموضوعات

الثاني عشر: فهرست فصول كتاب الحاصر

الثالث عشر: المراجع

- أئمة اليمن، تأليف: محمد بن محمد زبارة، مطبعة النصر، تعز.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، الشيخ أحمد الدمياطي، المطبعة المعاصرة، القاهرة، ١٩٨٥.
- أدب الطلب، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، نشر مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢.
- أراجيز العرب: محمد توفيق البكري، ط٢، القاهرة، ١٣٤٦.
- إرشاد ذوي الفطن لإبعاد غلاة الروافض من اليمن، مقبل الوادعي، مكتبة التوعية الإسلامية، صنعاء.
- أساس البلاغة: محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- أسرار العربية لابن الأنباري، ط ليدن
- أسرار النحو، تأليف: ابن كمال باشا، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية: مصطفى صادق الرافعي، المكتبة التجارية الكبرى، ط٨، ١٩٦٥.
- أعلام المؤلفين الزيدية: عبد السلام الوجيه، مؤسسة زيد بن علي الثقافية، عمان، ١٩٩٢
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ط٣، البابي الحلبي، مصر، ١٩٥١
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، عز الدين بن عبد السلام، دار المعرفة، بيروت.
- الأشباه والنظائر للسيوطي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق وإشراف: إبراهيم الإبياري، دار الشعب بالقاهرة، ١٩٦٩.
- الإقتراح: للسيوطي، حيدر آباد، ١٣١٠.
- الاقتضاب: ابن السيد البطليوسي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.
- الانتصار لابن ولاد، تحقيق: عبد الله درويش، مجلة كلية الشريعة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٦.

- الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- الإيضاح: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذ لي فرهود، القاهرة، ١٩٦٤.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، مطبعة المعاني، بغداد، ١٩٨٢.
- البحر المحيط: لأبي حيان، مصر، ١٣٢٨
- البدر الطالع عن محاسن بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق: عياد التيني، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- البغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاري، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٣.
- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: حسن السندوبي، القاهرة، ١٣١١هـ.
- التبصرة والتذكرة للصميري، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، مكة المكرمة،١٤٠١.
- التبيان في أقسام القرآن، لابن القيم الجوزية، تصحيح: الشيخ طه يوسف شاهين، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ١٩٦٨.
- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، تأليف: أحمد عبد اللطيف الزبيدي، تحقيق: إبراهيم بركة، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٩٠.
- التطبيق النحوي، تأليف عبده الراجحي، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.
- التفسير الكبير للفخر الرازي، عناية: عبد الرحمن محمد، القاهرة، مط: إحياء التراث العربي.
- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ١٩٨١.
- التيسير في القراءات السبع للداني، استانبول، ١٩٣٠.
- الجامع الصحيح: محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٥.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، مكتبة الغزالي.
- الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة، ١٩٢٦.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد الشنقيطي، دار المعرفة بيروت.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق

- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.
- الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: محمد أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
- الرماني النحوي، في ضوء شرحه لسيبويه، مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٣.
- الزيدية نظرية وتطبيق: علي بن عبد الكريم شرف الدين، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨٥.
- الزينة في الكلمات الإسلامية: لأبي حاتم أحمد حمدان الرازي، تحقيق: حسين فيض الله، القاهرة، ١٩٧٥.
- السبعة في القراءات لمجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- السلوك في طبقات العلماء والملوك، للسكسكي الكندي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧.
- الشواهد النحوية بين الدلالة اللغوية والمتعة الأدبية، بحث للشيخ عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، مجلة الأزهر، ج١، السنة الثامنة والستون، يونيو، ١٩٩٥.
- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق: سيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧.
- الصلة لابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦
- العصر الجاهلي، تأليف: صبري الأشتر، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بحلب ١٩٧٠.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية للخزرجي، مطبعة الهلال، مصر، ١٩١١
- العين للخليل، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، بغداد، ١٩٨٠.
- القاموس المحيط: الفيروز أبادي، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٧١، ١٩٥٢،
- القرآن المفسر بإعراب ميسر، تأليف: أحمد علي المؤيد، دار الملاك، بيروت، ٢٠٠٣.
- القياس في العربية، تأليف: محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٥٣.
- الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢.
- الكامل محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الراعي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢.
- الكشاف للزمخشري، بعناية: مصطفى حسين أحمد، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٦.

- الكليات لأبي البقاء، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٢.
- الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، للأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٠
- اللباب في علل البناء، والإعراب للعُكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- المخصص لابن سيده، دار الفكر، بيروت،١٩٨٨.
- المدارس النحوية، تأليف: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف مصر، القاهرة، ١٩٧٢.
- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٨٢.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢.
- المطول شرح تلخيص المفتاح، سعد التفتازاني، منشورات آية الله المرعشي النجفي، قم، إيران.
- المعجم الكبيرللطبراني، خرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الأرقم للنشر والتوزيع.
- المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرين، إحياء التراث العربي، مصر.
- المفصل، محمود بن عمر الزمخشري، القاهرة، ١٢٩١.
- المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٦، بيروت.
- المقابسات لأبي حيان التوحيدي، تعليق: إبراهيم الكيلاني، وزارة الثقافة دمشق، ١٩٨٤.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة.
- المقرب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد الستار وعبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٧١.
- المكلل بفوائد معاني المفصل، للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى المتوفي ٨٤٠هـ رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم اللغات، تحقيق: عبده علي محمد مريش، ١٩٨٦.
- الموسوعة اليمنية، مؤسسة العطيف، صنعاء
- الموشح للمرزباني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار النهضة، مصر، ١٩٦٥.
- النحو العربي والدرس الحديث، عبد الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، اعتناء طائفة من الباحثين العرب والأجانب، نشر: ستاينر، بادن، ١٩٩١.

- أمالي السهيلي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ١٩٧٠.
- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآءات في جميع القرآن، للعكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة، مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦٩
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٢.
- أوضح المسالك لابن هشام، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، المركز العربي للثقافة والعلوم، ط٦، بيروت، ١٩٦٦.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت.
- تاج العروس في شرح القاموس للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت
- تاريخ علوم الأدب، الإمام المهدي، دراسة وتحقيق: نوري الهيتي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٨٦
- تاريخ الأدب العربي- العصر الإسلامي- شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥.
- تاريخ الأمم والملوك، ابن جرير الطبري، مؤسسة عز الدين، ١٩٨٧
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ط، محمد أمين الخانجي.
- تاريخ المدارس الإسلامية باليمن، إسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر، دمشق
- تصريف المازني، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين
- تقريب المقرب، لأبي حيان، تحقيق: محمد جاسم الدليمي، الندوة الجديدة للطباعة والنشر، بيروت.
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، تأليف: خالد بن عبد الله الأزهري، مكتبة الإرشاد صنعاء.
- تنزيل الأبيات على الشواهد من الأبيات، محي الدين أفندي، المطبعة الشرفية، القاهرة.
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، تأليف: محمد بن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار البيان، بيروت.
- جمهرة أمثال العرب لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٥.
- حاشية الخضري على ابن عقيل، دار الفكر.
- حاشية الدسوقي على المغني، مصطفى عرفة الدسوقي، عناية عبد السلام أمين، منشورات بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

- حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتاب العربي، القاهرة
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، بولاق، ١٢٩٩
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: عبد القادر عضيمة، مطبعة السعادة، ١٩٧٢.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بغداد، ١٩٦٥.
- ديوان أبي القيس بن الأسلت، جمع وتحقيق: حسن محمد باجودة، القاهرة، ١٩٧٣
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة: نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٨
- ديوان الأعشى، تحقيق: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب القاهرة، دار صادر، بيروت، والنموذجية ١٩٥٠
- ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين هادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨
- ديوان العجاج، تحقيق: عزة حسن، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت
- ديوان القطامي تحقيق: إبراهيم السامرائي و أحمد مطلوب، بيروت، ١٩٦٠
- ديوان النابغة، كرم بستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٥٣
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٦٩
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه: بشير يموت، بيروت، ١٩٣٤
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق
- ديوان جران العود(عامر بن حارث)، مط دار الكتب المصرية، ١٣٥٠
- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩
- ديوان حسان بن ثابت: شرح محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣١هـ
- ديوان حميد بن حارث، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥١
- ديوان ذي الرمة: دار المعارف بمصر
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية،القاهرة ١٩٤٥.
- رصف المباني للمالقي، تحقيق: محمد أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ١٩٨٨
- سمط اللآلي، تأليف: أبو عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والنشر بالقاهرة، ١٩٣٧

- سنن ابن ماجه: ترقيم وتعليق: محمود فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ودار التراث العربي، ١٩٧٥
- شذا العرف في فن الصرف، تأليف: أحمد الحملاوي، دار الكتب العلمية، بيروت
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت
- شذور الذهب، تعليق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٠، ١٩٦٥.
- شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٧٩
- شرح أبيات المغني للبغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح والدقاق، دار المأمون للتراث، ١٩٨١
- شرح ابن عقيل، لعبد الله بن عقيل، دار السعادة، مصر، ١٩٦٤
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، دار العروبة، القاهرة
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠
- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، القاهرة
- شرح التهذيب في النطق للحسن بن أحمد الجلال، مركز الدراسات والبحوث، اليمني، صنعاء.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية بغداد.
- شرح الجمل لابن هشام، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، ١٩٨٢
- شرح الشافية للجاربردي وابن جماعة الكناني، عالم الكتب،بيروت، عن الطبعة العثمانية
- شرح ألفية ابن مالك: لا بن الناظم، تحقيق: محمد سليم اللبابيدي، انتشارات، ناصر خسرو، طهران.
- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق: محي الدين عِبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٤
- شرح الكافية لابن الحاجب، بشرح الرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت
- شرح المعلقات للزوزني، تحقيق: علي حمد الله، المكتبة الأموية، دمشق، ١٩٦٣
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، المطبعة المنيرية، مصر، بعناية طائفة من علماء الأزهر.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ١٩٨٤
- شرح رسالة الحور: كمال مصطفى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٤٨

- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة،
- شرح شواهد الإيضاح: عبدالله بن بري، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٠
- شرح شواهد الشافية مع شرح الشافية، للرضي الاستراباذي، تـأليف: عبـد القـادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة.
- شرح شواهد المغني: للسيوطي، منشورات، دار الحياة، بيروت
- شرح قطر الندى لابن هشام، تعليق: محمي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- شرح معاني الآثار لأبي جعفر، أحمد بن محمد الأزدي الطحاوي، تحقيق: محمد زهدي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت
- شرح ملحة الإعراب، تأليف: القاسم بن علي الحريري، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، إربد، ١٩٩١.
- صحيح البخاري، ترتيب مصطفى البنا، دار ابن كثير، دمشق
- صحيح مسلم، ترتيب: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- صفوة البيان لمعاني القرآن، محمد حسنين محمد مخلوف، طبعة دار الشروق.
- ضرورة الشعر للسيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، بيروت، ١٩٨٥
- ضوء النهار على صفحات الأزهار للحسن بن أحمد الجلال، مجلس القضاء الأعلـى، صنعاء.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيـق: محمـد أبـو الفـضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، مط. دار السعادة، ١٣٧٣.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة،١٩٧٤.
- طبقات المفسرين للداودي، القاهرة، ١٩٧٢.
- علم النفس التعليمي: محمد خير الله، الانجلو مصرية، القاهرة.
- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، دراسة وتحقيق: محمد صـلاح الدين حنطاية، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعة اليمنية.
- غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي البستي، تحقيق: عبد الكريم إبـراهيم العزبـاوي، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث، القاهرة.
- فتح القدير، محمد علي الشوكاني، درا المعرفة بيروت.
- فرجة الهموم والحزن، عبد الواسع بن يحيى الواسعي، ط٢، مطبعة حجازي، القـاهرة، ١٩٤٧
- فهرست مخطوطات الجامع الكبير، إعداد: عبـد الـرزاق الريفـي وآخـرين، وزارة الأوقاف، صنعاء، ١٩٨٤

- فوات الوفيات: لابن شاكر الكتبي، القاهرة، ١٩٥١
- في التراث اليمني، تأليف: عبد الله الحبشي، دار العودة، بيروت
- كتاب اللامات للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٩
- كتاب المعاني الكبير، لابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى عبد الله القسطنطيني الرومي، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ
- كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ، لابن السكيت، بيروت، ١٩٨٥
- لسان العرب، ابن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت
- لوامع الأنوار في جميع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، تأليف: مجد الدين المؤيدي، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، ١٤١٤هـ.
- مؤلفات الزيدية، تأليف: السيد أحمد الحسيني، منشورات آية الله المرعشي النجفي، ١٤١٣.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مط، الخانجي، ط٢، ١٩٧٠
- مجالس ثعلب، لأبي عباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٤٨
- مجمع الأمثال، تأليف: أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤
- مسائل خلافية في النحو للعكبري، تحقيق: محمد خير حلواني، حلب.
- مشكل إعراب القرآن لمكي تحقيق: ياسين السواس، دار المأمون للتراث
- مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني، تأليف: عبد الله الحبشي، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: عبد الأمير أمير الورد، عالم الكتب، ١٩٨٥
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار ونجاني، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٦
- معجم الأدباء، تأليف: ياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، تأليف: عادل نويهض، ط٤، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي، العراق، ١٩٨٣

- معرفة القراء للذهبي، تحقيق: بشار عواد ورفاقه، مؤسسة الرسالة، بيروت
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر بدمشق
- ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج، تحقيق: هدى قراعة، القاهرة، ١٩٧١
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الزرقاء، الأردن.
- نقض المنطق: ابن تيمية، تحقيق: محمد عبد الرزاق، وزميليه، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥١
- نوادر أبي زيد، بعناية: سعيد خوري الشرتوني، بيروت، ١٨٩٤
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
- همع الهوامع للسيوطي، تصحيح: بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أحمد بن محمد خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
- وبل الغمام على شفاء الأوام، تأليف: محمد علي الشوكاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٦هـ